Ministère de l'Enseignement supérieur et de la recherche Scientifique

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

Université Mustapha Stambouli Mascara

جامعة مصطفى إسطمبولي معسكر

Faculté des Sciences Economiques, Commerciales et des Sciences de Gestion

كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية و علوم التسيير

أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث

تخصص: إستراتيجية التنمية والسياسات الاقتصادية

تحت عنوان:

التحول الحضري والتنمية في الجزائر

من إعداد الطالبة :

لعماري خديجة

المزدادة بن عاتق

تحت إشراف :

أ.د. حجماوي حنان

لجنة المناقشة:

تشيكو فوزي	أستاذ التعليم العالي	جامعة معسكر	رئيسا
حجماوي حنان المزدادة بن عاتق	أستاذة محاضرة-أ-	جامعة معسكر	مقررا
بن حميدة محمد	أستاذ التعليم العالي	جامعة سعيدة	ممتحنا
صفيح صادق	أستاذ محاضر-أ-	جامعة معسكر	ممتحنا
جديدن لحسن	أستاذ التعليم العالي	جامعة عين تموشنت	ممتحنا
بن حاسين بن اعمر	أستاذ محاضر-أ-	جامعة سعيدة	ممتحنا

السنة الجامعية 2020-2021

كلمة الشكر

باسم الله الرحمان الرحيم

"وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون"

صدق الله العظيم

الحمد لله، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده.

أتقدم بجزيل الشكر للأستاذة المشرفة "بن عاتق حنان" على توجيهاتها القيمة وأفكارها النيرة التي أرشدتني بها لانجاز هذا العمل، فجزاها الله خير جزاء.

كما أتوجه بالشكر الجزيل للأستاذ والبروفسور "تشيكو فوزي"، والأستاذ "حداب محي الدين" والأستاذ "بن قدور علي".

الإهداء

الحمد لله المتوحد بصفات الكمال، المتنزه عن الأنداد والأمثال الذي كان بفضله توفيقي.

أهدي ثمرة جهدي:

إلى شفيع الخلق يوم الزحام محمد عليه أفضل الصلاة والسلام.

وإلى روح أبي الغالي الذي لا يزال له رنين في الذاكرة يصدح كلما ذُكر اسمه فهو من أكاد أبصره في كل الأماكن، وهو من صاغ من الأيام سلالم العلى لأرتقي وكان بدعائه لي سخيا، فيا من لا يشغلك سمع عن سمع و لا تغلطك كثرة المسائل ولا تتبرم من الحاح الملحين اغفر له وارحمه واجعل مأواه الجنة.

وإلى من اختص الله الجنة تحت اقدامها والتي استسقيت بوجهها فجادت بدعائها الحياة خيرا وعطاءً أمي أطال الله في عمرها .

إلى من بهم أكبر وعليهم أعتمد أخواتي وإخوتي "حميد، محمد، ابراهيم،جمعة،كريمة،لخادم،فاطمة،آمنة،نجاة،حياة"و إلى بناتهم و أولادهم.

إلى جميع الأهل والأقارب وأخص كل من عزيزة وعبد الله.

إلى من ضاقت بهم السطور فوسعهم قلبي أصدقائي: سليمة، نصيرة، ياسين بوغفالة، حسام، مخطار، ميرة، جهيزة، أسماء، وإلى جميع زملاء الدفعة.

فهرس المحتويات

كلمة شكر

الإهداء

قائمة الجداول والأشكال.....i

مقدمة عامة ..... أ

الفصل الأول: التأصيل النظري للمدينة والتحضر

مقدمة.....7

1 -1-مفهوم المدينة وامتدادها التاريخي.....8

1-1-1 تعريف المنطقة الحضرية والمعايير المعتمدة دوليا في تصنيفها 8

1-1-2 التميز ما بين المناطق و جاذبية المدينة 12

1-1-3 الجذور التاريخية للمدن وأسباب نشؤها 13

1-2-الفضاء في الفكر الاقتصادي 25

1-2-1-تفسير اهمال الفضاء في الاقتصاد.....26

1-2-2-المحاولات السابقة لدمج البعد المكاني.....31

1-2-3-إعادة اكتشاف الفضاء في الأبحاث الاقتصادية 32

1-3 : التفسير الاقتصادي لآلية تشكل المدينة 35

1-3-1 مصادر التكتل 36

1-3-2-مصادر التشتت 47

1-3-3 التفاعل والتحكيم بين قوى الجذب وقوى الطرد.....51

1-4 الجانب النظري للتحضر 56

1 -4- 1 التنظير الاقتصادي للتحضر 56

1 -4-2 التحليل الديمغرافي للتحضر :.....**66**

1 -4-3 المنظور التاريخي للتحول الحضري:.....**69**

خاتمة 73

الفصل الثاني: العلاقة بين التحضر و التنمية الاقتصادية من النظري إلى الواقع

مقدمة..... 75

2-1 العلاقة المتبادلة ما بين التحضر و التنمية الاقتصادية 76

2-1-1 التحضر الناجم عن التنمية الاقتصادية.....76

2-1-2 التحضر ومراحل التنمية الاقتصادية.....80

2-1-3 أثر التحضر على التنمية الاقتصادية.....**93**

2-1-4 الحجم الأمثل للمدينة و النظام الحضري **109**

2-2 التحضر بدون تنمية اقتصادية.....119

2-2-1 العوامل المفسرة للتحضر بخلاف النمو الاقتصادي..... 120

2-2-2 أثار التحضر الغير تنموية..... 127

2-2-3 العوامل المؤسساتية و الثقافية للتنمية..... 129

2-3 خصائص التحضر العالمية.....132

2-3-1 تاريخ التحضر العالمي وعلاقته بالصناعة..... 132

2-3-2 الميل الحالي للتحضر العالمي..... 137

2-3-3 التناقضات في مسار التحضر وواقع علاقته بالتنمية الاقتصادية 140

2-4 التنمية الحضرية المستدامة..... 152

2-4-1 مزايا و عيوب التوجه نحو التحضر و أبرز تحدياته 152

2-4-2 التخطيط الحضري كإستراتيجية لتحقيق التنمية المستدامة و معوقاته 162

2-4-3 مبادرات لتجاوز التأثيرات السلبية للتحضر 170

الخاتمة 175

الفصل الثالث: خصائص الظاهرة الحضرية في الجزائر و علاقتها بالتنمية الاقتصادية

مقدمة 177

1-3 التطور التاريخي للمدن الجزائرية 178

3-1-1 المدينة الجزائرية قبل الاستعمار الفرنسي..... 178

3-1-2 -تطور المدن الجزائرية في فترة التواجد الفرنسي..... 186

3-1-3 تطور المناطق الحضرية في الجزائر بعد الاستقلال 193

2-3 الاختلالات في التوزع المكاني على مستوى الفضاء الجزائري..... 205

3-2-1 التوزع المكاني الغير منتظم للسكان و للتكتلات الحضرية في الإقليم الجزائري 205

3-2-2 التدابير التصحيحية لتجاوز الاختلالات المكانية الموروثة من الفترة الاستعمارية و نتائجها على الفضاء الجزائري 214

3-2-3 التسلسل الهرمي الحضري في الجزائر.....**227**

3-3 ظاهرة التحضر في الجزائر 236

3-3-1: تطور مؤشرات التحضر في الجزائر **236**

3-3-2 عوامل النمو الحضري في الجزائر **247**

3-3-3 واقع الهجرة الريفية الحضرية في الجزائر **254**

4-3 : التخطيط الحضري بين الواقع و التحديات.....258

3-4-1 مظاهر أزمة التحضر في الجزائر..... 259

3-4-2 واقع السياسات الحضرية في الجزائر ومعوقاتها 266

3-4-3 علاقة التحضر بالتنمية وتحدياته في الجزائر. 288

خاتمة.....304

الفصل الرابع: أثر التحضر على التنمية الاقتصادية في الجزائر نمذجة قياسية

مقدمة 306

1-4 الدراسات السابقة..... 308

2-4 الاطار التطبيقي للدراسة : 316

1-2-4 مراحل صياغة النموذج الإحصائي :..... 316

2-2-4 خطوات الاقتصاد القياسي:..... 325

3-4 التحليل الاقتصادي للنموذج: 337

4-4 اختيبار السببية GRANGER:.....342

الخاتمة: 344

خاتمة عامة..... 346

قائمة المراجع والمصادر.....I

الملاحق ..... A

الملخص .....

قائمة الأشكال

الرقم	عنوان	الصفحة
(1-1)	تطور نسبة المدن الضخمة في الدول النامية مقابل البلدان المتقدمة (1700-2010)	20
(2-1)	تطور عدد المدن في العالم حسب أحجامها(1970-1990-2014-2030)	21
(3-1)	تصادم قوى التكتل وقوى الطرد	55
(4-1)	السببية الرجعية في عملية تكتل المؤسسات و العمال	55
(5-1)	العرض الهندسي لنموذج Todaro حسب Findlay وCorden	62
(6-1)	مراحل التحول الديمغرافي و التحول الحضري	67
(7-1)	التفسير التاريخي للتحضر	72
(1-2)	تطور درجة التركز الحضري خلال مراحل التنمية	90
(2-2)	استمرار التحضر في فترات النمو السلبي ما بين (1960-1995)	120
(3-2)	التطور التاريخي لعدد و نسبة سكان الحضر في العالم(1000-2000)	132
(4-2)	زيادة النسب المئوية للسكان في المدن التي يبلغ عدد سكانها 20000 نسمة وأكثر في العالم وبعض البلدان (1800-1951)	134
(5-2)	تطور عدد سكان الاجمالي ، الحضري و الريفي على المستوى العالمي	138
(6-2)	تطور نسبة التحضر العالمية(1950-2050)	138
(7-2)	معدل النمو السنوي في سكان العالم (إجمالي ، حضر ، ريف) من 1950 إلى 2050	139
(8-2)	نسبة التحضر المقدرة و المتوقعة في العالم ، والمناطق الأكثر تقدماً والمناطق الأقل نمواً (1950-2050)	140
(9-2)	معدل التحضر في العالم ، والمناطق الأكثر تقدماً والمناطق الأقل نمواً (1950-2050)	141
(10-2)	سكان الحضر في العالم ، والمناطق الأكثر تقدماً والمناطق الأقل نمواً (1950-2050)	142
(11-2)	حصة المناطق الأقل و الأكثر نموا من سكان الحضر في العالم (1950-2050)	142
(12-2)	حصة المناطق الأقل و الأكثر نموا من إجمالي سكان العالم (1950-2050)	143
(13-2)	النسبة المئوية للحضر حسب فئة الدخل (1950-2050)	144

(14-2)	معدل التحضر حسب فئة الدخل (1950-2050)	145
(15-2)	سكان الحضر حسب فئة الدخل 1950-2050	146
(16-2)	حصة البلدان حسب فئة الدخل من إجمالي سكان الحضر العالمي (1950-2050)	147
(17-2)	حصة البلدان حسب فئة الدخل من إجمالي سكان العالمي (1950-2050)	147
(18-2)	نسبة التحضر المقدرة في العالم، والمناطق الأكثر تقدماً و الأقل نمواً (2018)	148
(19-2)	النسبة المئوية للحضر حسب فئة الدخل (2018)	149
(20-2)	معدل التحضر حسب فئة الدخل (1950-2050)	150
(21-2)	العلاقة بين مستوى الدخل و التحضر في عينات مختلفة من الدول (2018)	152
(1-3)	تطور نسبة السكان المتجمعون و المتفرقون في الجزائر 1966-1987-1998-2008	194
(2-3)	توزع السكان حسب المجموعات الثلاث الكبرى المكونة للفضاء الجزائري	207
(3-3)	الكثافة السكانية حسب المجموعات الثلاث الكبرى المكونة للفضاء الجزائري	207
(4-3)	النسبة السكانية حسب المجموعات الثلاث الكبرى المكونة للفضاء الجزائري (2008)	208
(5-3)	توزع سكان الحضر وفقا لE.P.T (1998-2008)	210
(6-3)	توزع المناطق الحضرية وفقا لE.P.T (1998-2008)	211
(7-3)	معدل النمو السنوي للمدن الجزائرية حسب حجمها (1966-2008)	222
(8-3)	تطور حصة التكتلات الحضرية حسب أحجمها الفرعية (1966-1977-1987-1998-2008)	223
(9-3)	تطور حصة التكتلات الحضرية حسب أحجمها الرئيسة (1966-1977-1987-1998-2008)	223
(10-3)	معدل النمو السنوي لسكان الحضر حسب حجم التكتلات(1987-2008)	225
(11-3)	توزع سكان الحضر حسب حجم التكتلات الحضرية (1987-1998-2008)	226
(12-3)	التطور في سكان الحضر حسب التكتلات الحضرية لعامي 1998-2008	229
(13-3)	تطور التوزع الهرمي للنظام الحضري في 50 ولاية جزائرية (rang/taille) ما بين 1998-2008	230

(14-3)	معدل النمو السنوي حسب التكتلات الحضرية	231
(15-3)	تطور حصة التكتل الجزائري (1948-2008)	232
(16-3)	تطور مؤشرات الهيمنة الحضرية من 1966 إلى 2008	234
(17-3)	معدل النمو السنوي لأكبر أربع تكتلات في الجزائر من 1966 إلى 2008	235
(18-3)	تطور عدد و نسبة سكان الحضر أثناء التواجد الفرنسي (1886-1954)	237
(19-3)	تطور عدد سكان الحضر ومعدلات التحضر في الجزائر (1964-2008)	241
(20-3)	تطور متوسط النمو السنوي لسكان (الحضر ، الريف) و لإجمالي سكان الجزائر بين (1886-2008)	242
(21-3)	مراحل التحول الحضري في الجزائر(1886-2008)	244
(22-3)	نسبة التحضر في (الجزائر ، المغرب ، تونس) ما بين (1954-1998)	245
(23-3)	تطور مؤشرات التحضر في الجزائر حسب الأمم المتحدة (2009-2050)	246
(24-3)	تطور معدل النمو السنوي الحضري في الجزائر (2010-2050)	246
(25-3)	أصل النمو الحضري في الجزائر (1954-1987)	248
(26-3)	نسب مساهمة الزيادة الطبيعية و الهجرة في النمو الحضري في الجزائر حسب (ONS) ما بين (1954-1977)	250
(27-3)	محددات التحضر في الجزائر (1987-2008)	253
(28-3)	المبادئ التوجيهية الأربعة (SNAT) 2050	278
(29-3)	نسبة العاطلين عن العمل حسب الفئة العمرية	295
(1-4)	الأشكال البيانية لمتغيرات النموذج	325
(2-4)	نتائج اختبار التوزيع الطبيعي	335
(3-4)	نتائج اختبار استقراريه النموذج Test Stability	337

قائمة الخرائط

الرقم	عنوان	الصفحة
(1-1)	التركز الجغرافي لأكبر 100 مدينة في العالم لسنة 1900	18
(2-1)	التموقع الجغرافي للمدن حسب أحجامها لسنة 1990	21
(3-1)	التمركز الجغرافي لأكبر 100 مدينة في سنة 2010	22
(4-1)	التموقع الجغرافي للمدن حسب أحجامها لسنة 2014	23
(5-1)	التموقع الجغرافي للمدن حسب أحجامها لسنة 2030	25
(1-3)	المجموعات الثلاث الكبرى المكونة للفضاء الجزائري	206
(2-3)	توزع المدن حسب حجمها عبر الإقليم الجزائري لسنة 2008	212
(3-3)	التنظيم الاداري للجزائر من 1958 إلى غاية 1985	218

قائمة الجداول

الرقم	عنوان	الصفحة
(1-2)	مؤشرات التحضر و نصيب الفرد من الدخل في الولايات المتحدة ،كندا ، أستراليا ، تشيلي ، البرازيل ، الأرجنتين (2018)	131
(2-2)	الارتباط بين نصيب الفرد من الدخل الإجمالي و مستوى التحضر في بعض الدول (2018)	151
(1-3)	عدد سكان الجزائر ، قسنطينة و تلمسان في القرن الخامس عشر	189
(2-3)	عدد سكان بعض المدن الجزائرية سنة 1830 بالآلاف	189
(3-3)	تطور عدد السكان المتجمعون في الجزائر ما بين(1966-2008)	194
(4-3)	المصطلحات المستخدمة في القانون رقم 01-20	196
(5-3)	المصطلحات المستخدمة في القانون 06-06 :	196
(6-3)	تصنيف المدن حسب حجمها السكاني	197

(7-3)	توزع التكتلات الحضرية حسب الطبقات في سنة 1977	199
(8-3)	توزع التكتلات الحضرية حسب الطبقات في سنة 1987	200
(9-3)	توزع التكتلات الحضرية حسب الطبقات في سنة 1998	202
(10-3)	توزع التكتلات الحضرية حسب الطبقات في سنة 2008	204
(11-3)	تطور عدد التكتلات الحضري في الجزائر 1977-1987-1998-2008	205
(12-3)	توزع التكتلات الحضرية حسب الحجم و E.P.T (1998-2008)	211
(13-3)	تطور عدد الوحدات الإدارية من 1962 إلى 1984	217
(14-3)	تطور عدد التجمعات حسب الحجم ما بين 1966-2008	220
(15-3)	الوزن الديموغرافي للتكتلات الحضرية في الجزائر (1987، 1998، 2008)	224
(16-3)	حصة أكبر ستة تكتلات حضرية في الجزائر من إجمالي سكان الحضر لسنة 2008	229
(17-3)	عدد سكان أكبر أربع تكتلات حضرية في الجزائر	234
(18-3)	تطور سكان الحضر و معدلات التحضر حسب الفئات المجتمعية (1886-1954)	238
(19-3)	النمو الحضر السنوي حسب الفترات (1866-1987).	247
(20-3)	تطور معدل النمو السنوي في الجزائر حسب المناطق ما بين (1886-2008)	252
(21-3)	معدل البطالة حسب المنطقة الجغرافية (ريف /حضر) ما بين 2005-2015	294
(22-3)	توزيع معدلات البطالة حسب الفئة العمرية (2015)	295
(23-3)	توزع العمال في الحضر حسب الفروع الانشطة الاقتصادية	297
(1-4)	جدول تعريفي لمتغيرات الدراسة	318
(2-4)	نتائج اختبار استقرارية السلسلة الزمنية LGDP	326

(3-4)	نتائج اختبار الاستقرارية للسلسلة الزمنية LPOP	327
(4-4)	نتائج اختبار الاستقرارية للسلسلة الزمنية.LBIR	327
(5-4)	نتائج اختبار الاستقرارية للسلسلة الزمنية LDEA	328
(6-4)	نتائج اختبار الاستقرارية للسلسلة الزمنية LURB :	328
(7-4)	نتائج اختبار الاستقرارية للسلسلة الزمنية LOPEN	329
(8-4)	نتائج اختبار الاستقرارية للسلسلة الزمنية LGOV:	329
(9-4)	نتائج اختبار الاستقرارية للسلسلة الزمنية LINV	330
(10-4)	استقرارية السلاسل الزمنية للنموذج	331
(11-4)	اختبار التكامل المشترك للنموذج	332
(12-4)	استقرارية سلسلة البواقي للنموذج الاول على المدى الطويل	332
(13-4)	نتائج تقدير انحدار المدى الطويل	333
(14-4)	اختبار تجانس التباين	336
(15-4)	اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء Breusch-Godfrey serial correlation test LM	336
(16-4)	اختبار علاقة السببية ل Granger	343

مقدمة عامة

شهد العالم في سنة 2008 تحولا مرحليا مهما فبعد أن سادت أغلبية لسكان الأرياف ظهرت هناك موجات تحضرية متسارعة ومتزايدة قلبت الموازين ورجحت الكفة لصالح سكان المدن، وهذا ما يطلق عليه اصطلاحا بالتحول الحضري فتزايد سكان المدن مقابل تباطؤ سكان الأرياف ترتب عنه اعادة توزيع سكان العالم.

إن حدوث هذا التغير في هذا القرن بالتحديد جعل البعض يصفه بأنه تحول القرن، مع ذلك فإن بوادره الأولى تعود لآلاف السنين أي أنه قد حدث نتيجة لعملية طويلة العهد، فمنذ ظهور التكتلات البشرية لم تتوقف هذه الظاهرة عن التزايد وهذا وفقا لما كشفت عنه تصريحات الأمم المتحدة بشأن معدلات التحضر العالمية التي سجلت في سنة 1950 ما نسبته 29 %، وأصبحت تقارب 33 % عام 1972، أما في سنة 1975 فكانت في حدود 37.2 % لتستمر في تزايد وتسجل عام 2000 قيمة قدرها 46.7 % وفي سنة 2005 صارت 48.8 %، أما في سنة التحول (2008) فقد تخطت النصف، ويتوقع ذات المصدر بلوغ هذا المعدل 70 % بحلول 2050، كل هذه الأرقام تنبئ بحتمية الوصول إلى عالم متحضر بنسب عالية وهذا هو جوهر التحول الحضري كظاهرة عالمية ذات أبعاد اقتصادية، اجتماعية، دينية وحتى سلوكية ذلك لأن التحول الحضري يطال حتى سلوكات المهاجرين الذين يكتسبون عادات تحضرية مما يجعل منه ظاهرة جدّ معقدة. ولإدراكهما ينبغي أولاً الانطلاق من المنطقة الحضرية (المدينة) والرجوع إلى جذورها التاريخية من ثم فهم الآلية التي تكونت وتوسعت بها، فكما نعلم أن ظهور أولى المدن العالمية يعود إلى أكثر من خمسة ألاف سنة، وقد نشأت حينما كاستجابة لحاجيات سياسية (إقامة اجتماعية)، وأخرى عسكرية إما للسيطرة على تلك المناطق أو لفرض الحماية عليها، أو لحاجيات تجارية، مع ذلك فقد ظلت على امتداد قرون مقيدة الحجم ومتفرقة لا تمثل سوى نقاط صغيرة معزولة وموزعة على أقاليم واسعة بالرغم من أنها شهدت انتشارا لافتا لكنه اقتصر فقط على أوربا، وكان ذلك على خلفية بروز الطبقة البرجوازية وتشيد أولى الجامعات وبناء الكنائس وهذا ما يعكس البعد الديني للتحضر.

في الواقع لم تحظى المدن بالأهمية ولا بالصبغة العالمية إلاّ بعد القرن التاسع العاشر، أين أخذ التحضر منحا آخرا على إثر التقدم التكنولوجي الذي عرفته كل من أوربا وأمريكا الشمالية أثناء قيام الثورة الصناعية وتوازيا مع تطور وظائف المدينة التي أصبحت تشتمل على كافة الأنشطة الاقتصادية عدا الزراعية فنجد فيها الصناعة،التجارة، الخدمات، التربية، الثقافة،الأبحاث، التسلية...إلخ، وهذا الأمر انعكس على الدّراسات العلمية لها، حيث عكف عديد الاقتصاديين على غرار علماء الاقتصاد الحضري والجغرافي الحديث من أمثال KRUGMAN P و THISSE J.F و FUJITA .M على ايجاد تفسير اقتصادي لتلك التركزات أو المدن من خلال معرفة الأسباب الكامنة وراء وجودها وتطورها، قصد تقديم توضيح للتوزيع الغير المتماثل للأنشطة الاقتصادية والذي جعل الفضاء متباينا، هذا الأخير الذي غيب لفترة طويلة عن التحليلات

الاقتصادية خاصة عند الكلاسيك والنيوكلاسيك، ليتم إدراجه من جديد في هذا النوع من العلوم بعد جهود الاقتصاديين السابق ذكرهم.

لكن ولأن معرفة كل ما له علاقة بالمدينة لا يعتبر إلاّ جزءا من ظاهرة تتسم بأنّها معقدة كان ينبغي إرفاقها بفهم أسباب تنامي سكان الحضر والارتفاع في معدلات التحضر التي تمخض عنها حدوث التحول الحضري، حيث تعود بالأساس إلى تداخل سببين مهمين هما النمو الديموغرافي والهجرة الريفية الحضرية إضافة إلى إعادة تصنيف بعض المناطق، وكل هذه الدوافع ترتبط بعوامل جد معقدة تختلط فيها عوامل الطرد (forces de répulsion) التي تقود إلى مغادرة الأرياف ونجدها ترتبط بالدرجة الأولى بالزراعة فجراء النمو الديمغرافي المتزايد في تلك المناطق مع ندرة الأراضي يتولد ضغطا على الفئة النشطة في الزراعة مما يؤدي إلى حدوث فائض فيها الأمر الذي يتسبب في تدني الأجور ووصولها إلى حدّ الكفاف، ولعّل هذا ما قد أشار إليه مالتيس في نظريته التشاؤمية حول السكان، هذا فضلا على وجود عوامل طرد أخرى تتمثل في ظهور الحروب الأهلية وغياب الأمن، إضافة إلى التغيرات المناخية سواء أكانت فجائية أو بطيئة، فهذه العوامل تختلط بعوامل الجذب (force d'attraction) في المناطق الحضرية التي تستقطب الوافدين إليها، ومن أهمها نجد الاقتصادية والاجتماعية، السياسية، الإدارية، الجغرافية الدينية، الثقافية، التربوية، حيث يسهم التقاء هاته العوامل في التضخيم من الهجرة إلى المدن.

ورغم أن جميع تلك العوامل تلعب دورا في تحفيز عملية التحضر فإن العوامل الاقتصادية تبقى من أهمها، وهذا استنادا على تجربة الدول الصناعية في هذا المجال والتي جاء فيها التحول الحضري كنتيجة للتحول في هيكلها الاقتصادي بالتالي كنتيجة للتنمية الاقتصادية لأن هذه العملية قد تحققت في تلك الدول إثر حدوث تحول في اقتصادها و الانتقال من اقتصاد زراعي نحو اقتصاد صناعي، هذا ما دفع العلماء في المجال التنموي على غرار (1954)Lewiss و (1961) Rani et Fei إلى تأسيس نماذج تصوغ تلك التجارب قصد اعطاء مخطط نموذجي للدول النامية أسموه نموذج الاقتصاد المزدوج الذي استطاعوا من خلاله تقديم تفسير للتحضر، وقد افترضوا فيه بأن اقتصاديات تلك البلدان تتألف من قطاعين: قطاع تقليدي ريفي مسيطر من خلال الأنشطة الزراعية يتميز بوجود فائض في العمالة وبالإنتاجية المنخفضة والأجور المتدنية مقابل قطاع آخر حديث رأسمالي إنتاجيته مرتفعة وأجوره مرتفعة أيضا.

في هذه الحالة تأتي الهجرة الريفية الحضرية كاستجابة للتفاوت في الأجور ما بين المنطقتين، وبما أن العمال قد انتقلوا إلى القطاع الأكثر إنتاجية سوف يؤدي ذلك إلى تحسن في الإنتاجية الكلية للعمل على المدى القصير، من ناحية أخرى فإن هذا القطاع قادر على إحداث التراكم في رأس المال ذلك لأن وحدها الطبقة الرأسمالية قادرة على الادخار والاستثمار بطريقة

منتجة تدفع إلى تحقق النمو الاقتصادي على المدى الطويل، وعليه فإن التنمية ووفقا لهؤلاء تتحقق من خلال الانتقال التدريجي للعمال الريفيين نحو القطاع الحديث الذي كان التوسع فيه على حساب القطاع الزراعي، ومع تزايد الإنتاج في القطاع الرأسمالي سوف تزيد الأرباح بالتالي يرتفع الادخار المحلي والاستثمار الذي بدوره يعمل على خلق فرص عمل جديدة ما يضمن المزيد من الهجرة نحوه و يقود إلى النمو السريع لسكان الحضر.

بناء على ما سبق خلص المنظرين الكلاسيك في سنوات الخمسينات إلى أن التنمية هي القوة الدافعة للتحضر وأن الهجره من الريف نحو الحضر هي الآلية السببية التي تربط بينهما، فهي تعتبر عملية لإعادة توزيع أمثل للعمالة نتيجة لجلبها الفائض الموجود في قطاع الكفاف وتخصيصه في القطاع الصناعي المتنامي، الأمر الذي يقود لارتفاع الأجور في الأول واستقرارها في الثاني، ومن هنا يمكن القول بأن الهجرة قد كانت بمثابة آلية تصحيحية ما بين مناطق الجذب والطرد، لذا فهم ينظرون إليها بايجابية، غير أن الأمر تغير بعد ما لوحظ تزايدا في معدلات البطالة الحضرية تزامنا مع الهجرة من الأرياف نحو المدن في البلدان النامية، ولإعطاء تفسير لهذا اقترح Todadro (1969) نموذجا يشرح فيه الظاهرة .

وبعيدا عن الاقتصاد فقد وجد التحضر تفسيرا له عند الديمغرافيين الذين عرضوا نموذجا يجمع التحول الديمغرافي والتحول الحضري.

وفي الآونة الأخير تزايد الاهتمام أكثر بظاهرة التحضر على مستوى البلدان النامية، وهذا ليس فقط لأنها في طور مواجهة حركة تحضرية سريعة وإنما لأن عملية التحضر قد تم الاعتراف بها كجزء لا يتجزأ من عملية كبيرة وهي التنمية الاقتصادية حيث أضحى التحضر أحد أكثر حقائق هذه العملية وضوحا والأدلة على ذلك كثيرة، ضف إلى ذلك فإن أهمية التحضر تزداد مع مرور الوقت فالمدن كما هو معروف تعد أماكن للتعلم وللتفاعلات التي تقود إلى الابتكار وهذا تحديدا ما تحتاجه التنمية لتستمر.

وإذا بحثنا عن الأدلة التي تثبت ايجابية الارتباط بين التحضر والتنمية فإن ما حدث في الدول المتقدمة يعد دليلا صارخا على ذلك، حيث تكشف الحقائق التاريخية والاحصائية أن جميع هذه البلدان لديها مستويات عالية من الناتج المحلي الفردي ومستويات عالية من التحضر أيضا.

مع هذا لا ينبغي أن نرفع من مستوى التفاؤل لأنه ومع استمرار التدفقات نحو المدن قد تتحول من أماكن للابتكار إلى أماكن لانتشار الفقر والآفات والازدحام وهذا ما يقوض من فوائدها الاقتصادية.

في ظل التناقضات التي تثيرها العلاقة بين التحضر والتنمية خاصة في البلدان النامية نجد أن الجزائر التي تعد واحدة من أكبر هذه الدول تشهد تحولا حضريا لافتا منذ استقلالها، حيث أصبحت نسبة سكان الحضر فيها تتجاوز 73 %، مما يعني

أن ظاهرة التحضر في هذا البلد أصبح لها وزن خاصة فيما يتعلق بآثارها التنموية، وهذا تحديدا ما أثار فضولنا للبحث أكثر في العلاقة التي تجمع التحضر بالتنمية الاقتصادية في هذا البلد، وقادنا لطرح اشكالية الدراسة التالية:

هل من شأن الزيادة في نسبة سكان الحضر أن تعزز التنمية الاقتصادية في الجزائر؟

الأسئلة الفرعية:

من أجل الإحاطة بكل الجوانب الاشكالية ارتأينا طرح جملة من الأسئلة الفرعية:

- ✓ ما هي مختلف النماذج التي فسرت التحضر؟
- ✓ كيف عالجت النظرية الاقتصادية العلاقة التي تجمع التحضر بالتنمية الاقتصادية؟
- ✓ هل يؤثر التحضر على عملية التنمية الاقتصادية في الجزائر؟
- ✓ هل يجب على الجزائر تشجيع التحضر كإستراتيجية تنموية؟

الفرضيات:

تنطلق دراستنا من فرضيتن أساسيتين هما:

1- للتحضر أثر ايجابي على التنمية الاقتصادية في الجزائر.

2- يعد التحضر في الجزائر أداة سياسية واقتصادية مهمة.

المنهج المتبع:

للتحقق من الفرضيات السابقة وللإجابة على الإشكالية المطروحة سنعتمد على المنهج الوصفي التحليلي، بحيث نقوم بوصف أهم النماذج المفسرة للتحضر، وكذا تحليل واقع هذه الظاهرة في الجزائر من خلال البحث عن دوافعها الخاصة في هذا البلد إذ لا سبيل لفهم أي ظاهرة دون مراعاة خصوصية المنطقة.

وسندعم بحثنا هذا بدراسة قياسية وذلك بالاستعانة ببرنامج (eviews09) من أجل فحص تأثير التحضر على التنمية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى غاية 2018.

هذا وسنعتمد أيضا على مجموعة من الدراسات السابقة التي عالجت العلاقة بين العمليتين السابقتين.

المصادر:

قد اعتمدنا على تقارير متعلقة بالتحضر تقوم بنشرها منظمة الأمم المتحدة بصفة دورية، إضافة إلى ذلك فقد قمنا بالارتكاز على قاعدة بيانات البنك الدولي نظرا لتوافرها على المعلومات الكاملة والمطلوبة، إلى جانب دراسات علمية أجريت قبلا.

فترة الدراسة:

امتدت فترة الدراسة من 1990 الى غاية 2018 وهذا لأسباب متعلقة ببيانات المتغيرات الكمية.

أهمية الموضوع:

تكمن أهمية الموضوع في التمكن من فهم الروابط بين التحضر والتنمية والذي سيساعد كثيرا في بناء سياسات تنموية أكثر فاعلية.

أسباب اختيار الموضوع:

- ✓ رغبة شخصية للبحث في موضوع التحول الحضري الذي شغل عديد المفكرين.
- ✓ حدوث حركات تحضرية غير مسبوقة في الجزائر.
- ✓ جلب الانتباه للعلاقة بين التحضر والتنمية في بلد كالجزائر وهذا لإثراء الأبحاث العلمية المتعلقة بها في هذا البلد.

خطة وتبويب العمل:

لغرض معالجة بحثنا والإلمام بجوانب الموضوع قمنا بتقسيم عملنا هذا إلى أربعة فصول:

الفصل الأول: سنحاول في هذا الفصل اعطاء تعريف للمدينة، وعرض التفسير الاقتصادي لنشوء ونمو المدن، كما سنحاول ابراز أهم النماذج التي حاولت تفسير ظاهرة التحضر.

الفصل الثاني: سنخصص الفصل الثاني لدراسة العلاقة التي تجمع التحضر بالتنمية الاقتصادية من خلال عرض أهم الدراسات التي تطرقت لهذا الموضوع بصورة موسعة.

الفصل الثالث: سنطرق فيه إلى وصف تفصيلي للتحضر في الجزائر بدءًا من تاريخ الظاهرة وصولا إلى أحدث ما وصلت إليه في هذا البلد كما سنعالج فيه المشاكل التي يحثها التحضر وكذا الطرق التي تسمح بتسييره على نحو جيد.

الفصل الرابع: خصصناه للدراسة القياسية من خلال نمذجة أثر التحضر على التنمية الاقتصادية الممثلة بنصيب الفرد من الناتج الاجمال الحقيقي وهذا للتاكد من مدى التوافق بين النظري والجانب القياسي.

الفصل الأول: التأصيل النظري للمدينة والتحضر

مقدمة:

إن ظاهرة التحضر هي موضوع بتحليل مزدوج، ذلك لأن التوجه نحو الحياة الحضرية يثير حوله تساؤلين مهمين الأول له علاقة بالمنطقة الحضرية التي يطلق عليها اصطلاحا "المدينة "، والثاني يرتبط بتسارع سكان الحضر الذي يؤدي إلى حدوث التحول الحضري.

لذا كخطوة أولى ينبغي معرفة كل ما له علاقة بالمدينة وفي سبيل ذلك سننطلق من المعايير التي على أساسها يتم تصنيف المناطق إلى حضرية، وسنقوم بالتمييز بينها وبين الريف لإبراز الاختلافات الجوهرية بين المنطقتين مستعرضين أهم المزايا التي تختص بها المدينة، من ثم سنحاول الرجوع إلى الجذور التاريخية للمناطق الحضرية العالمية، وتتبع تطور أحجامها وكذا التغير الحاصل في موقعها الجغرافي مع التركيز بشكل خاص على أكبر المدن العالمية.

وحتى نتمكن من الالمام الجيد بهذا الموضوع كان لابد من تسليط الضوء على الآلية التي يتكون ويتطور بها التكتل (l'agglomération)، وقد استخدمنا هذا المصطلح لأنه غالبا ما يتم الاستعانة به للتعبير عن المدينة في كل من الاقتصاد الحضري والجغرافي والنظرية المكانية بصفة عامة التي يعود لروادها الفضل في إدراج الفضاء ومكوناته كعناصر أساسية ضمن التحليل الاقتصادي، فبفضلهم توسعت مظلة الاهتمام بالفضاء والمدينة بعد ما غُيب البعد المكاني لفترة طويلة في هذا النوع من العلوم والسبب وفقا ل Thisse, J. F. (1997) راجع إلى القيود الصارمة التي تفرضها النمذجة، هؤلاء العلماء حاولوا بالارتكاز على "نظريات التكتل " إيجاد تفسير لعدم التجانس في استخدام الفضاء مستعينين بسؤال مهم جدّا وهو: لماذا تشكلت وتطورت المدن ؟، وقد قُدم في هذا الصدد سلسلة من الإجابات سنحاول استعراضها بالتفصيل في هذا الفصل.

أما فيما يتعلق بالشق الثاني لظاهرة التحضر فسنناقش فيه الأطر النظرية التي تطرقت لتفسيرها من خلال تسليط الضوء على ثلاث توجهات وهي: التوجه الاقتصادي، الديموغرافي والتاريخي.

1 -1-مفهوم المدينة وامتدادها التاريخي:

1-1-1 تعريف المنطقة الحضرية والمعايير المعتمدة دوليا في تصنيفها:

1-1-1-1 تعريف المدينة:

إن التعاريف الرسمية للمدينة تختلف من بلد لآخر وهذا بالتحديد ما أشار إليه Moriconi-Ebrard, F مؤسس قاعدة البيانات "GÉOPOUS" التي تعني بجرد كل ماله علاقة بالمدن: "موقعها، عدد سكانها، معدل نمو المدن الكبرى في العالم " معتمدا في ذلك على معلومات رسّمية وغير رسّمية، واستطاع من خلالها توفير كم هائل من المعطيات الحديثة وبصورة مستمرة، فأرقامها ترصد سنويّا خاصة فيما يتعلق بالدول السائرة في طريق النمو، لهذا فإن أغلب البحوث التجريبية نجدها تعتمد عليها.

وقد قام Moriconi-Ebrard, F. (1991) بإعطاء تعريف عام للمدينة ورأى أنّ الفكرة الشائعة في تعريفها تتمثل في أنها تلك المساحة التي يتم شغلها بالمباني، المصانع، المحلات التجارية والمنشآت الإدارية المتصلة ببعضها البعض بواسطة شبكة كثيفة من الاتصالات، وأكد أن جوهر التكتل (l'agglomération) يكمن في تمركز الأفراد بشكل متماثل مما يجعل المكان متجانسا على نقيض الريف أين ينتشرون بصورة عشوائية، وأهم ما يميز التكتل الحضري هو الاستخدام المكثف للرقعة الجغرافية الذي يرتبط بفكرة المركز بحيث كلما تم الابتعاد عنه قل الاستخدام المكثف لها، وأضاف أيضا أنه ينبغي على المدينة أنّ تتوافر على مرافق معينة مثل: المستودعات، الموانئ، مواقف السيارات، السكك الحديدية، الحدائق العامة التي تعتبر جزءا لا يتجزأ من الحياة الحضرية[1].

أما كل من Bretagnolle, A., Giraud, T., & Mathian, H. (2008) فقد سلطوا الضوء على المدينة من عدة نواحي (سياسية، وظيفية، احصائية ومورفولوجية) :

- سياسيا: تتمثل المدينة في مجموعة من البلديات والتجمعات المتكتلة.
- وظيفيا: تُعرف المدينة انطلاقا من عدد العمال والتنقلات اليومية للركاب.
- احصائيا ومورفولوجيا: تُعرف التكتلات الحضرية حسب استمرارية التشييدات والعتبة السكانية[2].

في حين ذهب آخرون لتعريفها من جانبها الاقتصادي الذي ينظر للمدينة على أنها شبكة متداخلة من الأسواق الاقتصادية (السكن، العمل، الأرض، النقل، الخدمات) بحيث تحتل كل منها مكانا محددا في المنطقة الحضرية [1]، وقد تنشأ علاقات بين

[1] Moriconi-Ebrard, F. (1991). Les 100 plus grandes villes du monde, p : 7-8.
[2]Bretagnolle, A., Giraud, T., & Mathian, H. (2008). La mesure de l'urbanisation aux Etats-Unis, des premiers comptoirs coloniaux aux Metropolitan Areas (1790-2000). Cybergeo: European Journal of Geography.

تلك الأسواق الموجودة داخل الاقتصاد القومي نفسه، كما يمكن أن تمتد إلى الاقتصاد الخارجي، وفي ذات السياق قام "آرثر" بتعريف المدينة على أنها منطقة جغرافية محددة لها حجم كاف من السكان والأنشطة الاقتصادية تتولد عنها وفرات حجم في قطاعات النشاط الاقتصادي العام والخاص على حد سواء.

أما عن الشق الإداري للمدينة فنجده ممثلا في الإدارات المحلية والحكومات المركزية التي تملك تأثيرا مباشرا على صنع القرار داخل المنطقة الحضرية[2]، فعلى سبيل المثال يمكن للسلطات التحكم في عدد سكان المدن كأن تضع له حدا عند مستويات دنيا، كما تستطيع اتخاذ إجراءات بشأن المدينة ككل دون الاستناد على أساليب اقتصادية.

من جهتهم قدم رواد الاقتصاد الحضري تعريفا يتناسب مع طبيعة هذا العلم الذي يتعامل مع أي تركز جغرافي كبير للعناصر الاقتصادية كمدينة[3]، وقد قيل بأن المدن تطورت فقط من أجل توفير ظروف مثلى للاقتصاد ولزيادة الكفاءة الاقتصادية، غير أن الاعتماد على هذا الرأي يجعلنا نهمل الخدمات الاجتماعية، المدنية، الإدارية والنفسية التي تعرضها المدن، فلطالما كانت هذه الأخيرة مركزا للإدارة الدينية وللاتصالات وللدفاع وحتى للترفيه وغيرها من الأغراض الأخرى، إلى جانب وظيفتها الاقتصادية باختصار يمكن القول بأن المدن قد وجدت لتلبية مختلف الحاجات الإنسانية[4].

وفي ظل وجود هذا الزخم من التعاريف المختلفة لم نجد سبيلا لتجاوز هذه العقبة سوى الاستعانة بالتعريف الموصى به من طرف خبراء الأمم المتحدة الذي ورغم النقائص التي تشوبه إلا أنه يعتبر مفيدا من الناحية العملية[5]، لأنه يُمكننا من العثور على طريقة نظامية ومتماثلة تسمح بتحديد المدن وبجعلها قابلة للمقارنة، ويتمثل ذلك التعريف في مفهوم التكتل المورفولوجي (l'agglomération morphologique) الذي يعتمد على معيار موحد وهو استمرارية الإنشاءات (continuité des constructions)، فهو يسمح بتعين حدود التكتل من خلال تحديد المسافة الفاصلة ما بين المنشأة والأخرى، والتي ينبغي لها أن لا تتجاوز 200 m في أوربا و 500 m في أمريكا الجنوبية وأبعد من تلك المسافة تكسر القاعدة ونخرج عن الحدود المورفولوجية [6].

---

[1] محبوب، عادل،& صديق، سهام. (2008). الإقتصاد الحضري:"نظرية وسياسة".دار الصفاء للنشر والتوزيع ،عمان، ص :34.

[2] إبرهيم طلعت .(1998). اقتصاديات انشاء المدن الجديدة ، دار النهضة العربية للطبع والنشر والتوزيع، ص:11.

[3] محبوب، عادل،& صديق، سهام. (2008)، نفس المرجع السابق ، ص: 34.

[4]Lampard, E. E. (1955). The history of cities in the economically advanced areas. Economic development and cultural change, 3(2), 81-136,p :84.

[5]Moriconi-Ebrard, F., Denis, E., & Marius-Gnanou, K. (2010). «Repenser la géographie économique». Les arrangements du rapport de la Banque Mondiale avec les sciences géographiques urbaines. Cybergeo: European Journal of Geography.

[6] Moriconi-Ebrard, F. (1991). Les 100 plus grandes villes du monde.,op.cit , P : 8-9.

هذا التعريف قد اعتمد من قبل عدة كتابات من بينها مقال ل Houillon, V., &Thomsin, L جاء فيه: بأن التكتل حسب القواعد الدولية يجب أن يتكون من مجموعة سكانية تعيش في مباني مجاورة لبعضها البعض تفصل بينهما مسافة قصوى تقل عن 200 m وذلك في أوروبا [1].

رغم ذلك فإن هذا التكتل لا يكون حضريا إلا إذا كان السكان المتواجدين به يصنفون بدورهم على أنهم حضريين، بناءً عليه يجب الانتقال إلى الخطوة الثانية الممثلة في تحديد الطابع الحضري للمجتمع، لكن الغريب في الأمر أن الاختلاف قد ظل قائما وهو ما يُترجم التباينات الكثيرة في وجهات النظر حول المدينة، إذ تبين لنا وجود خمسة معايير لتصنيف سكان الحضر.

2-1-1-1 معايير تصنيف سكان الحضر:

المعايير التي سوف نركز عليها تعتمد على مفاهيم متعلقة بسكان الحضر، ومن خلالها فقط يتسنى لنا الحكم على المناطق وتصنيفها إما لريفية أو لحضرية.

أ- المعايير الادارية :

سكان الحضر وفقا لهذا المعيار هم من يعشون في مناطق محددة بوظائف إدارية خاصة تمنحهم سلطة على باقي المناطق مثل الولاية (préfecture، chef-lieu)، أو بإطار سياسي خاص يعطيهم قدرا من الاستقلالية.

لكن كون هذا المعيار لا يهتم إلا بتلك الأنواع من الوظائف دون الأخذ بعين الاعتبار عدد السكان فإنه يمكن إيجاد تكتلات ذات كثافة سكانية عالية مصنفة على أنّها ريفية، وهذا ما ينطبق على مناطق موجودة في كل من الصين ومصر أين يصل عدد سكانها ل 100000 نسمة دون أن تملك تلك الوظائف الإدارية، لذا فهي تعد مناطق مقصاة من المناطق الحضرية وفقا لهذا المعيار، مما يحد من فاعليته.

ب - المعايير الكمية (حسب عدد السكان):

في العديد من الدول فإن سكان الحضر هم من يعشون في مناطق تتجاوز عدد معين من السكان، فالمدينة في هذه الحالة تكون بمثابة تركز سكاني، غير أن العتبات المأخوذة تختلف من بلد لآخر وتتراوح ما بين 200 إلى 500000 نسمة. من ناحية أخرى فإن التفاوت في الاتساع الإقليمي بدوره يفرض اختلافا في الكثافة السكانية من منطقة إلى أخرى وهي تتغير من 1 إلى 250 ن/كم^2 حسب البلد، إذ بالإمكان أن نجد وحدات إدارية تشتمل على مساحة واسعة ما يجعل سكانها ينتشرون مكانيا وبالتالي تقل الكثافة فيها والعكس صحيح .

[1] Houillon, V., &Thomsin, L. (2001). Définitions du rural et de l'urbain dans quelques pays européens. Espace, populations, sociétés ,p :195.

ت - المعايير السوسيو – إقتصادية:

تؤكد هذه المعايير على أن هناك نوعية نشاطات خاصة بالحضر مقابل أخرى خاصة بالريف، وهي تعتمد على طريقة إقصاء الفئات النشيطة التي تعمل في القطاع الزراعي وحتى هذه المعايير لم تسلم من الاختلافات التي تطال العتبات، فاجراءات الاقصاء أو الاختبار تتباين من بلد لآخر ما بين (10 %، 15 %، 25 %، 30 %، 50 %).

والجدير بالذكر أن المعايير السوسيو – إقتصادية لا تهتم بدورها بعدد السكان لذا قد تقصي مناطق جد مكتظة إذا ما لم تستوفى شروطها.

ج- المعايير الوظيفية:

هي نتاج فرعي للمقاربة الاقتصادية للمدينة، وبغض النظر عن عدد السكان فإن هذه المعايير ترى بأن المناطق الحضرية تختلف عن المناطق الريفية في كمية ونوعية المشاريع، الخدمات، الأعمال، الوظائف والتجهيزات التي لديها، بعبارة أخرى فإن مجموع تلك الوظائف هي من تحدد الطابع المكاني وهي المسؤولة عن تصنيف السكان إما لحضريين أو ريفيين.

ح- المعايير الديمغرافية :

تعد المعايير الديموغرافية أقل المعايير استخداما، وهي تستعين ببعض المؤشرات المتعلقة بالسكان مثل: الكثافة السكانية، التوزيع وفق الهرم العمري، ومعدل الذكورية الذي غالبا ما يكون مرتفعا أكثر في المدن مقارنة بالأرياف، وهناك من يرى أنه يعكس اليد العاملة، غير أن هذه الملاحظة لا يجب تعميمها لأنه في الدول المتطورة وفي أمريكا الجنوبية الأمر يختلف تماما.

لكن ينبغي الإشارة إلى شيء مهم جدّا ألا و هو أن المعايير السابقة جميعها هي جدّ معقدة وصعبة التطبيق لذا فقط الدول الغنية هي من تستطيع تطبيق عدد مهم منها نظرا لامتلاكها الوسائل اللازمة لذلك، أو تلك الدول ذات الحجم الصغير التي تتميز أقاليمها بالتجانس النسبي[1].

في الأخير قد تبين لنا من خلال عرضنا لمعايير تصنيف المناطق عدم تجانسها واختلافها من بلد إلى آخر وهذا أمر طبيعي إذ من الصعب جدّا إعطاء تعريف ثابت وواحد لظاهرة أهم ما يميزها ديناميكيتها و خصوصيتها المحلية، غير أن مواصلة البحث اقتضت منا اختيار تعريف يكون أكثر ملائمة لموضوع الدراسة و ذلك دون التشكيك في باقي التعريفات أو التقليل من أهميتها وبما أن المنطقة الحضرية أو ما يطلق عليها اصطلاحا بالتكتل قد وجدت تفسيرا لها في الاقتصاد الحضري ونظرا لموضوع البحث الذي يتمحور حول علاقة التحضر بالتنمية الاقتصادية والتي تعد عنصرا مهما في هذا النوع من الفروع الاقتصادية

[1] Moriconi-Ebrard, F. (1991). Les 100 plus grandes villes du monde,op.cit , P : 9.

تحتم علينا تبني تعريف المدينة المعتمد في الاقتصاد الحضري الذي ينص على أن: المدينة أو التكتل (l'agglomération) هي المكان الجغرافي الذي يتركز فيه عدد معين من السكان والأنشطة الاقتصادية الغير زراعية.

1-1-2 التميز ما بين المناطق وجاذبية المدينة:

1-1-2-1 الريف مقابل المدينة :

يعتبر الريف نقيض المدينة ويتجلى تعارضها في نقاط عدة أهمها ارتباط المدينة بالانتفاخ والعصرنة بينما يشتد التمسك بالتقاليد في المناطق الريفية، كما يبرز التناقض أكثر من خلال هيمنة القطاعات الاقتصادية فالأهمية تكون للصناعة والخدمات " القطاع الثانوي و الثالث " في جانب الحضر مقابل سيطرة للزراعة "القطاع الأولي " في الأوساط الريفية، وقد يذهب الاختلاف إلى أبعد من ذلك ويطال حتى الدخول التي تكون مرتفعة في المدينة أين نجد أيضا مجالا أوسعا من الخدمات الاجتماعية أو المعلوماتية التي يسهل الحصول عليها وبأقل تكلفة مقارنة بباقي المناطق، إضافة إلى ميزات أخرى كانخفاض نسبة الخصوبة والوفيات وتمتع سكانها بمستوى معيشي أفضل بينما العكس تماما نجده في الريف[1].

من ناحية أخرى تعتبر المدينة مكانا يعيش فيه أفراد متباينون اجتماعيا في حين يعد الريف موطنا لسكان متجانسين اجتماعيا، غير أن الموضوع يختلف تماما عندما يتعلق الأمر بالمكان فالتجانس نلمسه في المدينة أكثر من الريف، وهذا ما أكده Halleux, J. M. (2015) الذي يرى بأن التحول الحضري يرافقه الانتقال من مجتمع ريفي سكانه متجانسين اجتماعيا متباعدين مكانيا إلى مجتمع حضري ليس متجانسا اجتماعيا غير أنّ أفراده متمركزون إما وسط المدينة أو حولها[2].

لكن هذا التعارض الراديكالي ما بين المنطقتين سرعان ما يتحول لمقارنة وذلك بسبب الطريقة التي تتطور بها المدن و التقدم في وسائل الإعلام وغيرها فهذه العوامل تعمل على إذابة الفوارق وفقا ل Véron, J. (2008, p :39) ، لذا سيكون من أنه من الأحسن استخدام مصطلح مقارنة بدلا من تعارض.

1-1-2-2 جاذبية المناطق الحضرية:

إن الميل المتزايد نحو المناطق الحضرية يقودنا للتساؤل عن السبب الذي يجعل كل من الأفراد والمنشآت الصناعية يفضلون التمركز فيها عوضا عن التوزيع بصورة متساوية في كافة أنحاء الرقعة الجغرافية، والإجابة عن هذا التساؤل بسيطة للغاية حيث تكمن في المنافع العائدة على المتمركزين في الحضر والتي تعكس جاذبيه للأفراد والصناعات على حد سواء.

[1] Véron, J. (2008). Enjeux économiques, sociaux et environnementaux de l'urbanisation du monde. Mondes en développement,p :39.

[2] Halleux, J. M. (2015). Les territoires périurbains et leur développement dans le monde: un monde en voie d'urbanisation et de périurbanisation. Territoires périurbains. Développement, enjeux et perspectives dans les pays du Sud, 43-61,p :44.

✍ **أولا بالنسبة للصناعات:**

تبحث كل منشأة صناعية عن تعظيم أرباحها من خلال الإنتاج بأقل التكاليف وهذا أمر ستتمكن من تحقيقه إذا ما تمركزت في المدينة، لأن النظام الإنتاجي الحضري سيسمح لها بالاستفادة من الوفرات الخارجية وذلك من خلال ما تعكسه اقتصاديات التكتل، فالمدينة كما هو معروف تحتوي على سوق محلية واسعة تزود الصناعات بالعمالة الماهرة وحتى غير الماهرة إلى جانب توافرها على صناعات مكملة، وكل هذه المزايا كفيلة بجعل المنشأة تنجذب نحو المدن عند اتخاذ قرارها بخصوص تحديد الموقع.

✍ **ثانيا الأفراد:**

تساعد المدينة الأفراد على تعظيم منافعهم سوءً أكانوا مستهلكين أو عمالا، حيث تُمكن المستهلكين من الاستقرار بالقرب من الأسواق للاستفادة من السلع المتنوعة ومن مجال أوسع من الخدمات وبأقل تكلفة مقارنة بالمناطق الأخرى هذا إن وجدت بالأساس في باقي المناطق[1]، أما العمال فهم عادة ما يفضلون السكن بالقرب من أماكن عملهم قصد تقليل التكاليف اليومية للتنقل[2]، لذا ستكون المدينة المكان الأنسب لهم.

3-1-1 الجذور التاريخية للمدن وأسباب نشؤها :

بعد الحديث عن المزايا الاقتصادية للمدن من الضروري جدّا الرجوع إلى الجذور التاريخية لها، ذلك لأنه ما نراه من مدن حديثة ما هو إلاّ امتداد لمدن نمت وتشكلت في الماضي نبعت عن قرارات اتخذتها الأجيال السابقة بشأن التموقع، وعليه فإن تتبعنا لجذور نشأتها ومعرفتنا للأسباب الكامنة وراء ذلك سيسمح لنا بالفهم الجيد لخصائصها الاقتصادية الحالية وسيمكننا أيضا من التعرف على التغيرات التي ستحدث فيها فيما بعد.

إن أهم ما يميز الحركات التحضريه بالعموم هو عدم انتظامها وتفاوت سرعتها، فالمدن نمت على فترات منفصلة في ظروف وأسباب اختلفت من فترة إلى أخرى، غير أنه ما حدث في القرن 19 قد شكل استثناءً حيث حضيّت هذه الظاهرة بأهمية بالغة بعد التسارع اللافت لها، وبناءً عليه تم تجزأة مراحل نشأت المدن إلى جزئيين يعتبر فيها القرن 19 الفيصل بينها.

[1] محبوب، عادل،& صديق، سهام. (2008)، نفس المرجع السابق ،ص :33-35.

[2] Xu, Z. (2008). Urbanisation et croissance des villes en Chine (Doctoral dissertation, Université d'Auvergne-Clermont-Ferrand I),p :118.

1-1-3-1 التفسير المبكر للتحضر:

لقد دار جدل حول تاريخ ظهور أولى المدن العالمية فهناك من يُرجعه إلى ستة آلاف سنة قبل الميلاد ويعتمد ذلك كبداية للتحضر[1]، وهناك من يرى أن المدن الأولى ظهرت منذ أكثر من خمسة آلاف سنة[2]، وليس هذا فقط بل لا وجود لإجماع حول أولى هذه المدن إذ يقول Bairoch, P. (1985) أن أريحه هي أقدم المدن العالمية وأولها وقد ورد ذلك في كتابه "من أريحه إلى مكسيكو"[3]، وفي كتابات أخرى يعد اكتشاف كاتال هيووك (Catal Huyuk) في السهل الأناضولي بتركيا علامة دالة على أول تطور حضاري.

لكن بغض النظر عن هذا كله فإن الفترات المبكرة للتحضر قد حدثت بشكل عام إما جراء توسع استعماري مثل ذلك الذي صاحب الإمبراطوريتين (الفارسية والرّومانية)، أو نتيجة لإقامة اجتماعات، أو لأسباب عسكرية فقد نشأت مدنا لتكون مراكزا للجيش مخصصة لحماية المقيمين أو للسيطرة عليهم، كما قاد النمو في التبادل التجاري أيضا لتشكل مدن مثل مدن الواحات الشهيرة التي نشأت على طول الطريق العظيم في تركستان، من ناحية أخرى شهد التاريخ نمو مدن كانت تعتبر كمراكز وسيطية "مناطق عبور " تشكلت لخدمة التجارة لأنها كانت أماكن للراحة و للتزود بالمعدات اللازمة.

ونظرا للبعد التاريخي لظاهرة التحضر فإن الجدل الذي دار حول فتراتها المبكرة لم يتوقف فقط عند تاريخ ظهور أولى المدن بل أثير جدلا آخر تعلق في هذه المرة بأيهما سبق الآخر الزراعة أم التحضر، وقد انشطرت وجهات النظر بهذا الخصوص إلى مجموعتين:

فالنظرية التقليدية تعتقد بأن التحضر قد جاء نتيجة لاستحداث الزراعة واستبدال حياة البدو في العصر الحجري بحياة زراعية تتطلب تأسيس مستوطنات ثابتة و أكثر ديمومة، من ثم ظهرت الصناعة وتوسعت المشاريع الاقتصادية الجماعية والمتخصصة بدرجة كبيرة، حيث أصبحت المدينة تجتذب إليها المنتجين والأفراد الراغبين في الاستفادة من المزايا الموجودة بها، هذا ما جعل عملية التحضر تعزز نفسها بنفسها فبفضل قوى السوق المتواجد في المدن تمكنت هذه الأخيرة من ضمان التدفق المستمر لعناصر الانتاج و السكان نحوها، غير أن الاستمرارية في عملية التحضر هنا تكون مرهونة بضرورة وجود فوائض زراعية (اليد العاملة) مقابل قدرة استيعابية للمدن .

هذا التوجه الفكري التقليدي أُنتقد وبشدة من قبل جان جاكوب (Jane Jacobe) التي ترتئي بأن المدن قد انبثقت عن مراكز تجارية أين كان يلتقي الصيادون الرحل بسكان المنطقة وذلك قصد استبدال المواد الأولية والمعادن بالطعام وجلود

[1] محبوب، عادل،& صديق، سهام. (2008)، نفس المرجع السابق ،ص :34.

[2] Xu, Z. (2008) ,op.cit, P:1.

[3] Bairoch, P. (1985). De Jéricho à Mexico: villes et économie dans l'histoire, p :211.

الحيوانات، وقد كان يتم هذا النوع من المتاجرة في أماكن غنية بالعناصر الطبيعية والمعادن النفيسة ومصادر أخرى من الثروة الطبيعية التي كان يقيم لها الصيادون وزنا، وسرعان ما انجذب التجار نحو هذه المراكز واندمجوا مع السكان الأصليين وهذا ما قاد إلى تشكل طبقة التجار، بعدها نشأت الصناعة التي بدأت باستغلال ما توفر من مواد أولية محلية بغية انتاج سلع مثل: الملابس، الحقائب الجلدية ...إلخ والمتاجرة بها مع البدو للحصول إما على أسلحة أو أدوات مطبخ معدنية أو الحبوب أو حتى على اللحوم والمواد الغذائية، وقد شجع توسع تلك المناطق على تأسيس وتطوير مجتمعات زراعية ومناطق ريفية قريبة منها.

من خلال ما سبق يتجلى بوضوح تعارض الرأيين ففي الوقت الذي قامت فيه النظرية التقليدية بتبني فكرة أن الزراعة هي من سبقت التحضر قدمت جان جاكوب رأيا مناقضا تماما مفاده بأن الحياة الحضرية تعد شرطا ضروريا للزراعة، وهذا ما يوحي بأن سريان مفعول إحدى النظريتين سيحول دون قبول الأخرى، أما إذا قبلنا بأن "كاتال هيووك" هي أول منطقة حضرية سيكون المنظور التقليدي هو الأقرب للواقع، لكن طالما ليست هناك أدلة دامغة حول هذا الأمر سيتحتم علينا قبول كلا الرأيين مع ترجيح إمكانية وجود تفسيرات أخرى[1].

1-1-3-1-2 أسباب التوجه نحو الحياة الحضرية بعد القرن 19 ونمو المدن وفقا لأحجامها:

1-1-3-1-2-1 دوافع التحضر بعد القرن 19:

مع أن المدن قد وجدت بشكل أو بآخر على مدار سبعة آلاف سنة[2]، إلا أنه خلال الفترة الممتدة ما بين (1750-1950) عرف العالم حركة تحضرية لافتة، إذ تزايد تمركز الأفراد والأنشطة الاقتصادية في مناطق حضرية على مستوى البلدان التي شهدت قيام الثورة الصناعية، وخلال فترة وجيزة من الزمن تحولت البلدات والقرى في كل من أمريكا الشمالية وأوربا إلى مدن نابضة بالحياة تُمارس فيها مختلف الأنشطة الاقتصادية فهي لم تبقى مجرد أسواق إقليمية للحرفين والمزارعين بل تطورت وتعددت وظائفها، حيث أصبحت تشتمل على الخدمات والوظائف التوزيعية إضافة إلى التصنيع وجميع تلك الأنشطة طُورت ضمن اقتصاد موسع، في حين ظلت عملية الزراعة وجمع الأغذية وبعض العمليات الاستخراجية مرتبطة بالريف[3].

بناءً على ما سبق يعتبر من المهم جدا لأي اقتصادي أراد فهم ظاهرة التحضر المعاصرة الإلمام بما حدث في القرن 19، فقد رافق قيام الثورة الصناعية حينها ثورة تحضرية غير مسبوقة اختلفت شكلا ومضمونا عن سابقاتها، لأن البلدان التي

[1] محبوب، عادل،& صديق، سهام. (2008)، نفس المرجع السابق ، ص35-37.

[2] ملاحظة: ليس هناك اتفاق حول تاريخ وجود المدن كما سبق أشرنا وهذا راجع للامتداد التاريخي للظاهرة، أما بالنسبة للتاريخ المذكور أعلاه فيعود للمؤلف.

[3] Lampard, E. E. (1955), op.cit, p: 81.

انطلقت بها تلك الثورة عرفت نشأة مدن في أقاليم لم تكن تملك أي إرث حضري وقد شكل تحضرها استثناءً نظرا للطبيعة الريفية لها في الماضي وبسبب بعدها عن المدن المهمة آنذاك، وكمثال عن ذلك سنستشهد بما حدث شمال غرب أوربا تحديدا ببريطانيا التي عرفت زيادة سريعة في التصنيع أدت إلى نمو مدن في منطقتها الشمالية أين كان التحضر في أقل مستوياته، ذلك لأن مدنها المهمة آنذاك قد تتمركز جنوبا، وقد أرجع كينزكلي ديفيز "Kingsley Davis " أسباب التحضر في تلك الأقاليم إلى حدوث ثورة تحضرية، ورغم أن هذا الوصف قد يعتبره البعض مبالغا فيه إلا أننا لا نراه كذلك خاصة وأن تلك المدن لم تكن طفيلية ولم تتوسع على حساب قربها الجغرافي من المدن الكبرى، فظهور التصنيع وفر حينها دافعا للتحضر وحفز على حدوث ثورة حضرية حقيقية [1].

وقد ساهم هذا الارتباط ما بين التصنيع والتحضر على مستوى الدول الصناعية في جعل النمو المتزامن للمدن والعمالة الغير زراعية سمة مميزة لجميع المجتمعات المتقدمة اقتصاديا، لكن على الرغم من ذلك عرفت بعض المدن تطورا بدون أي عملية تصنيع مرافقة، من هنا نستنتج بأن ظاهرة التحضر هي عالمية ولا تقتصر فقط على أوربا الغربية أو أمريكا الشمالية، بعبارة أخرى هي ليست صفة ملازمة للاقتصاديات المتقدمة فحسب، وما يدعم هذا الاستنتاج هو أنه خلال النصف الثاني من القرن العشرين لوحظ انتشار مدن في أجزاء مختلفة من العالم لم يكن فيها سوى مستوى ضئيل من التصنيع، فقد بدأت عملية النمو الحضري تؤكد نفسها في دول كانت تعرف بأنها متخلفة كبلدان آسيا، إفريقيا وأمريكا اللاتينية، حيث شهدت المناطق الحضرية ذات الكثافة السكانية العالية وحتى منخفضة الكثافة الواقعة على طول السواحل البحرية توسعا كبيرا، ويعد نمو سكان الحضر في مدينة بورتوريكو خير دليل على ذلك[2].

بالعموم فإن التوسع الحضري ونمو المدن قد حركته جملة من العوامل كالموقع الجغرافي، المناخ والتضاريس وأنواع الصناعات التي تتميز بها المدن، علاوة على الموارد الطبيعية مثل المياه والقرب من مراكز النقل التي يمكن أن تكون أهم تلك العوامل[3]، ورغم بروز العلاقة بين الصناعة والمدينة التي اتضحت لدرجة أنها لم تعد تحتاج مزيدا من التفسير، إلا أن الانفجار الحضري الذي حدث في النصف الثاني من القرن التاسع عشر كان وراءه تحسينات لحقت بوسائل النقل، فهذه الأخيرة ساعدت كثيرا في تركز الفرص الاقتصادية على مستوى مواقع تعرض أكبر المزايا المتعلقة بتكلفة الشراء والتجهيز (الروابط الأمامية) وتوزيع السلع (الروابط الخلفية)، وعلى هذا الأساس تطورت مدنا في مناطق محددة سمحت للمتمركزين

[1] محبوب، عادل،& صديق، سهام. (2008)، نفس المرجع السابق ، ص: 36-38.

[2] Lampard, E. E. (1955),op.cit , P : 81.

[3] United Nations. (2014). Department of Economic and Social Affairs, Population Division (2015). World Urbanization Prospects: The 2014 Revision, (ST/ESA/SER.A/366),p:18. https://population.un.org/wup/Publications/Files/WUP2014-Report.pdf.

بها من الاستفادة من شبكة متطورة من خدمات النقل، وفي ذات السياق استطاعت الثورة التي عرفها وسائل النقل تحويل النمط المتناثر من الأنشطة البدائية المتماثلة إلى نظام للتخصص المحلي يتميز بدرجة عالية من التمايز والتكامل[1].

1-1-3-2-2 نمو المدن بمختلف أحجامها عبر التاريخ:

يمكن وصف المدينة على أنها ظاهرة متغيرة وغير ثابتة و ذلك بالنظر إلى التغير المستمر في حجم السكان داخل حدودها وإلى التغير في المساحة التي تشغلها، مع الإشارة هنا إلى إمكانية نمو السكان بدون توسع متزامن في مساحتها حيث سيقود هذا الاحتمال إلى زيادة في الكثافة السكانية، كما يمكن أن يتوسع النطاق الحضري لاستيعاب التزايد في عدد السكان.

وقد ترتب عن تلك الصفة الملازمة للمدينة تغيرا مستمرا في المعايير العالمية لأحجام المدينة عبر الزمن صاحبه تغيرا في الموقع الجغرافي لأكبر التجمعات الحضرية في العالم.

من ناحية أخرى فإن تصنيف المدن يتم وفقا لما تحتويه من سكان وعلى هذا الأساس نجد أحجاما مختلفة لها، ومع ذلك تبقى المدن الضخمة أهم فئة من بين البقية بسبب حجمها ونظرا لتركز معظم الأنشطة الاقتصادية بها [2]، وقد شهدت هذه الفئة من المدن نموا لافتا في حجمها المطلق مع مرور الوقت وعبر مختلف بلدان العالم كما هو موضح في الملحق رقم(1) الذي تم فيه رصد أكبر ثلاثين مدينة عالمية خلال الفترة الممتدة ما بين 1500 إلى غاية 2010.

- ففي سنة 1500 كانت بكين أكبر المدن على الإطلاق إذ ضمت حوالي 700 ألف نسمة، أما كل من القاهرة وإسطنبول فقد كانتا ضمن أكبر ست مدن كبيرة حينها، وخلال تلك السنة كان هناك فقط 8 مدن يزيد سكانها عن 100000 نسمة.
- أما في عام 1700 فقد أصبحت إسطنبول أكبر المدن العالمية متقدمة على كل من طوكيو، بيكين ولندن كما زاد عدد المدن التي يفوق ساكنيها عن 100000 نسمة ليصل إلى 20 مدينة، وقد تراوح الحد الأقصى لحجم المدينة خلال الفترة (100-1700) ما بين 500 إلى 700000 ساكن، أما متوسط حجم أكبر المدن في سنة 1700 فوصل إلى 500000 نسمة[3].
- بالنسبة لسنة 1800 أشارت تقديرات إلى أنه قد عاش فقط ما نسبته 2 % من سكان العالم في مناطق حضرية يبلغ سكانها 10000 نسمة فما فوق[4].
- من خلال الملحق السابق يتبن أن بكين قد عادت لتتصدر قائمة أكبر المدن العالمية بحلول 1825 بعدد سكان وصل إلى 1.4 مليون نسمة، في حين كانت كل من لندن وباريس ضمن لائحة أكبر 5 مدن، أما أهم ما اتسمت به هذا السنة فهو سيطرت المدن الأوروبية والأسيوية على قائمة 30 أكبر مدينة عالمية في ظل غياب تام لمدن أمريكا الشمالية.

[1] Lampard, E. E. (1955), op.cit, P: 82-83.
[2] United Nations. (2014), World Urbanization Prospects, op.cit , P :16,71,78.
[3] Jedwab, R., & Vollrath, D. (2015). Urbanization without growth in historical perspective. Explorations in Economic History, 58, 1-21,p:7, 10.
[4] Lampard, E. E. (1955), op.cit, p: 81.

■مع بداية الثورة الصناعية طرأ تغيرا كبير على قائمة أكبر المدن حجما إذ لوحظ نموا هائلا في المدن الضخمة على مستوى البلدان التي شهدت تسارعا في عملية التصنيع خلال القرن 19 وأوائل القرن 20، لكن رغم ذلك بقيت أضخمها متوسطة الحجم بالمعايير الحالية.

وفيما يخص أكبر المدن في عام 1850 فقد كانت لندن التي ضمت 2.3 مليون نسمة، مع بقاء كل من إسطنبول وبكين ضمن 5 أكبر المدن وقتها[1]، كذلك في هذا العام وصلت نسبة ساكني المدن ذات 100000 نسمة فما فوق إلى 2.3 % من إجمالي سكان الحضر في العالم[2].

■تواصل النمو في المدن الصناعية حيث أصبحت لندن تحوي 4.2 مليون نسمة في سنة 1875 محافظة بذلك على المرتبة الأولى كأكبر مدينة عالمية، وقد تلتها كل من باريس، نيويورك وبرلين، بينما تراجعت بكين في الترتيب بسبب تناقص حجمها الأمر نفسه عرفته إسطنبول باستثناء أنها نمت لكن بوتيرة بطيئة جدا، أما أبرز ما ميّز هذه السنة فهو دخول مدن صناعية قائمة أكبر 30 مدينة عالمية مثل : فيلادلفيا، ليفربول، غلاسكو، مانشستر، برمنغهام وبوسطن.

■في سنة 1900 أصبحت قائمة أكبر المدن العالمية تتركز بشكل كبير في الدول الصناعية كما يتوضح في الشكل الآتي.

الخريطة: (1-1): التركز الجغرافي لأكبر 100 مدينة في العالم لسنة 1900.

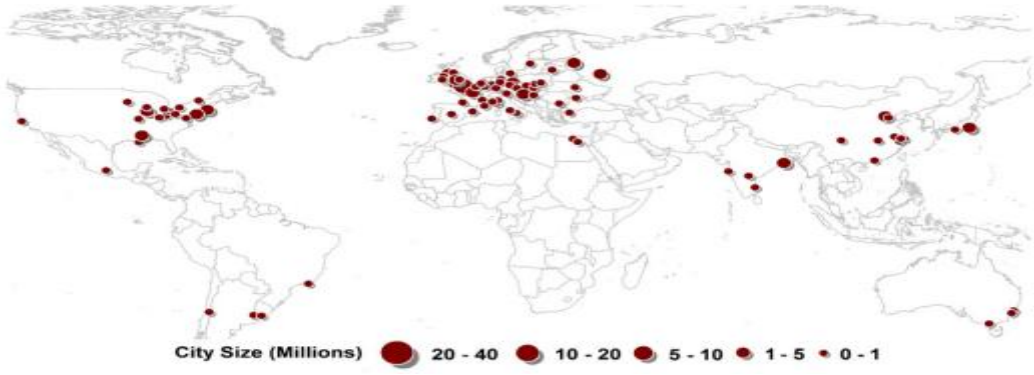

Source : Jedwab, R., & Vollrath, D. (2015). Urbanization without growth in historical perspective. *Explorations in Economic History, 58,* 1-21p :8.

كانت أكبر المدن في سنة 1900 لندن بعدد سكان وصل ل 6.5 مليون نسمة، تليها نيويورك التي ضمت 4.2 مليون نسمة، ثم باريس التي وصل سكانها إلى 3.3 مليون نسمة، في حين احتلت برلين المرتبة الرابعة بعدد سكان قُدر ب2.7 مليون نسمة، وقد كانت كل من مانشستر وبرمنغهام ضمن لائحة 15 أكبر مدينة عالمية بعدد سكان وصل ل 1.4 و 1.2 مليون نسمة على التوالي، مع كل هذا واصلت بكين وإسطنبول تراجعهما واحتلتا المرتبة 13 و 19 على التوالي في ظل ركود في نمو حجميهما، وقد

[1]Jedwab, R., & Vollrath, D. (2015), Urbanization without growth in historical perspective,op.cit , P :7,10.
[2] Lampard, E. E. (1955),op.cit ,p :81.

حلت محلهما مدينتي طوكيو وفيينا، لكن على الرغم من تراجع بكين إلا أنها بقيت هي و كولكاتا المدينتين الوحيدتين اللتان تقعا في بلدان غير صناعية ويزيد عدد سكانهما عن مليون نسمة، وفي هذه السنة أيضا وصل الحد الأقصى لحجم المدينة إلى 5 ملايين نسمة[1]، وأصبحت نسبة من يعيش في مدن تضم 100000 نسمة أو أكثر حوالي 5.5%، كما تجاوزت نسبة سكان العالم في هذه المستوطنات الحضرية 13 %، على الرغم من أن هذه النسبة المتغيرة تبدو صغيرة جدا لكنها في الواقع تعكس نموا هائلا في العدد المطلق للمدن توازيا مع الزيادة الكبيرة في عدد سكان الحضر على المستوى العالمي خلال هذه الحقبة.

- بحلول سنة 1950 أصبح هناك ما يقارب 50 منطقة حضرية يزيد عدد سكانها عن مليون شخص، بينما إذا عدنا إلى سنة 1800 لم يكن مكان كهذا موجودا بالأصل[2] ، وإذا بحثنا عن ترتيب أكبر المدن في العالم لهذا العام سوف نجد أن نيويورك هي أكبرها بما يقارب 12.3 مليون نسمة، تعقبها طوكيو بنحو 11.3 مليون نسمة، من ثم لندن بحوالي 8.4 مليون نسمة، وقد ضمت باريس 6.3 مليون ساكن وموسكو اشتملت على 5.4 مليون نسمة كما هو مبين في الملحق رقم (1)، أما فيما يتعلق بالحد الأقصى لحجم المدينة فقد أصبح يزيد عن 12 مليون نسمة واقترب متوسط حجم المدن الضخمة من مليون ساكن. وعن أسرع تغير في عدد السكان خلال تسعينيات القرن 19 كان ذلك الذي شهدته مدينة لندن بعدما صار يتدفق نحوها حوالي 9300 ساكن جديد سنويا، ليتغير الوضع لصالح نيويورك خلال العشرينيات القرن الموالي التي باتت تستقبل 220000 مقيم جديد سنويا، وفي الخمسينيات من القرن 20 أصبحت لوس أنجلس هي من تشهد أسرع تغير فقد أصبحت تستضيف 248000 ساكن جديد سنويا.

ما يمكن ملاحظته خلال المراحل السابقة تحديدا من سنة 1500 إلى غاية 1950 هو تمركز أكبر المدن في الدول المتقدمة آنذاك [3]، ولعل هذا ما اعتبره البعض حجة كافية للنظر إلى التحضر على أنه أمر لابد منه للنمو الاقتصادي، فقد تبين من خلالها بأن الاقتصاديات المتقدمة لا تحدث في أي مكان في العالم ما لم يكن هناك تركز كبير لسكان متخصصين في قطاعات حضرية بعيدة عن زراعة الكفاف، وما حدث أثناء الثورة الصناعية سمح بتعزيز الصلة أكثر بين المدن الكبيرة والتنمية الاقتصادية، مع ذلك تبقى تلك الصلة غير قابلة للتعميم لأن التاريخ الاقتصادي الحديث قد جعل المهتمين بالتنمية الاقتصادية يثيرون مسألة احتمال حدوث عمليات تصنيع واسعة النطاق بدون أن يرافق ذلك نموا في المدن، وقد تبين أيضا أن مجرد وجود مدن كبيرة في منطقة ما قد لا يضمن بصورة أكيدة اقتصاد متقدم وهذا بالنظر إلى ما يسمى بالبلدان المتخلفة التي تطورت بها مراكز كبيرة دون أي عملية تصنيع[4]، وعليه لم تبق المدن الضخمة حكرا على الدول المتقدمة بل

[1] Jedwab, R., & Vollrath, D. (2015), Urbanization without growth in historical perspective,op.cit ,p :8,10.
[2] Lampard, E. E. (1955) ,op.cit,p :82.
[3] Jedwab, R., & Vollrath, D. (2015), Urbanization without growth in historical perspective,op.cit ,p P : 10.
[4] Lampard, E. E. (1955) ,op.cit, P :82.

انتشرت أيضا في الدول النامية أين بدأت تنمو بمعدلات لا مثيل لها لاسيما أواخر هذا القرن فتدفق الأفراد نحوها كان يعادل حوالي ضعف أو ثلاثة أضعاف التدفق الذي عرفته هذه الفئة من المدن في الماضي.

ويمكن تتبع تطور حصة الدول النامية من المدن الضخمة عبر الزمن من خلال الشكل أسفله.

الشكل رقم (1-1): تطور نسبة المدن الضخمة في الدول النامية مقابل البلدان المتقدمة (1700-2010).

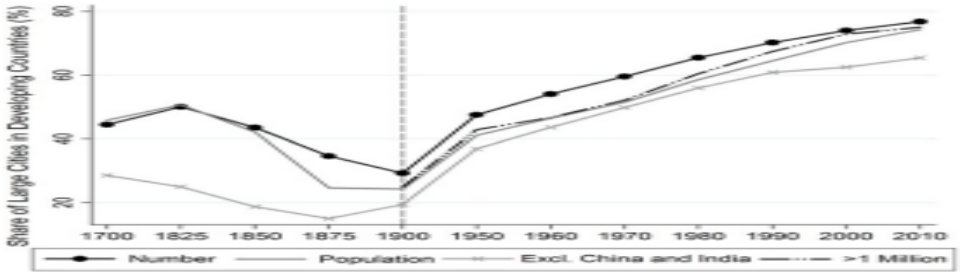

Source : Jedwab, R., & Vollrath, D. (2015). Urbanization without growth in historical perspective. *Explorations in Economic History, 58*, 1-21p :11.

في الشكل أعلاه يعبر الخط الأسود المستمر عن حصة كل الدول النامية دون استثناء من إجمالي المدن الكبرى في العالم وبتتبعه يظهر أنه في سنة 1700 قد ضمت حوالي 45 % من أضخم المدن العالمية، وفي سنة 1825 استحوذت على نصف تلك المدن، والملاحظ من خلال الشكل أنه وإلى غاية عام 1890 لم تكن هناك أي ميزة بارزة للدول المتقدمة بشأن المدن الضخمة العالمية، بعد ذلك بدأت حصة البلدان النامية في الانخفاض التدرجي حتى وصلت ل 30 % بحلول 1900 وبدأت تبرز معها سيطرة للدول المتقدمة بهذا الخصوص التي راحت تشهد تطورا سريعا في عمليتي التصنيع والتحضر بشكل قاد إلى تعزيز الارتباط ما بين العملتين.

لكن بعد هذا الاندفاع القوي نحو التحضر في البلدان المتقدمة شرع العالم النامي بدوره بالالتحاق شيئا فشيئا بالركب، إذ شهدت سنة 1950 عودة نسبة هذه الدول من المدن الضخمة إلى 45 %، و من حينها واصلت تزايدها حتى قاربت 80 % سنة 2010، وقد كانت دلهي وبكين من بين المدن التي استقبلت أعداد ضخمة من السكان، كما عرفت بلديهما تحضرا لافتا في الفترة الحديثة الأمر الذي قاد إلى التساؤل حول ما إذا كان نمو التحضر في الدول النامية هو بالأساس عائد إلى هاتين الدولتين، ولتجنب هذا الأمر تم حذفهما من قائمة، مع ذلك فإنه لم يسفر على أي تغير ، وهذا ما دفعنا للاستنتاج بأن تطور المدن الضخمة في البلدان النامية هو مستقل عما يحدث في كل من الصين و الهند [1].

بالعودة إلى التطورات الحاصلة في المدن فقد تم رصد زيادات كبيرة في عدد سكانها أسفرت عن تزايد حجمها بصورة لافتة حيث أصبح هناك 3 مدن عملاقة و 15 مدينة كبيرة، في حين وصل عدد المدن ذات الحجم المتوسط إلى 126 مدينة وكل

[1]Jedwab, R., & Vollrath, D. (2015), Urbanization without growth in historical perspective ,op.cit,p:7,10-11.

هذا كان سنة 1970[1] ولا يزال تطورها مستمرا ويمكن ابراز ذلك من خلال الشكل التالي الذي يلخص التغير الحاصل في عددها.

الشكل رقم (1-2) : تطور عدد المدن في العالم حسب أحجامها(1970-1990-2014-2030).

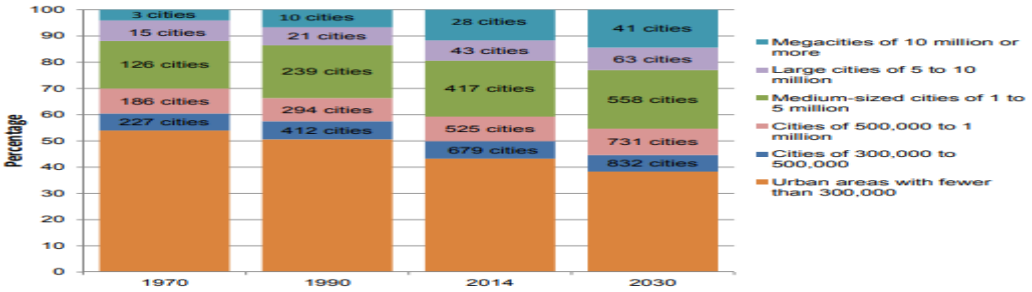

Source :United Nations. (2014). Department of Economic and Social Affairs, Population Division (2015). *World Urbanization Prospects: The 2014 Revision, (ST/ESA/SER.A/366)*,p:17.
https://population.un.org/wup/Publications/Files/WUP2014-Report.pdf

بالاعتماد على الشكل أعلاه يتبين أن عدد المدن بمختلف أحجامها مستمرة في التزايد، حيث وصل مجمل المدن العملاقة في عام 1990 إلى 10 وقد كانت وقتها موطنا ل 153 مليون شخص و هو ما يعادل حوالي 7 % من إجمالي سكان الحضر في العالم، أما المدن ذات الحجم الكبير فكان عددها 21 مدينة، وأصبح هناك 239 مدينة بحجم متوسط، في ذلك العام كانت أكبر المدن على الإطلاق طوكيو تليها أوساكا ثم نيويورك[2]، في حين لم يكن هناك أي مدينة من هذا الحجم في كل من إفريقيا وأستراليا كما هو مبين في الشكل أسفله.

الخريطة رقم (1-2): التموقع الجغرافي للمدن حسب أحجامها لسنة 1990.

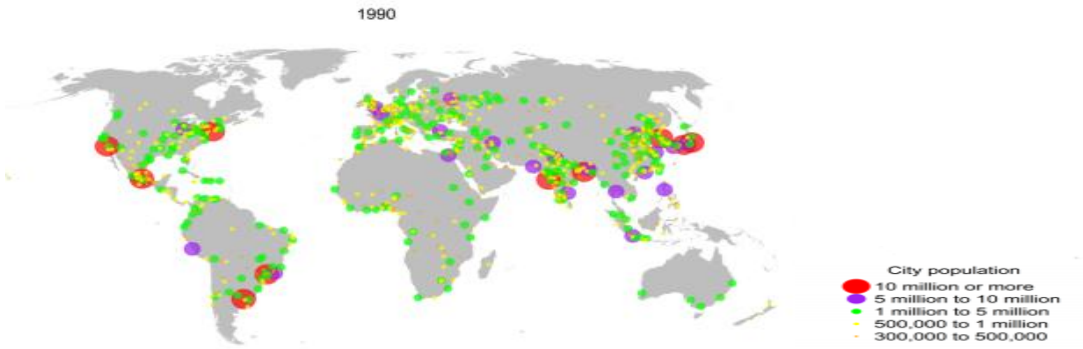

Source :United Nations. (2014). Department of Economic and Social Affairs, Population Division (2015). *World Urbanization Prospects: The 2014 Revision, (ST/ESA/SER.A/366)*,p:19.
https://population.un.org/wup/Publications/Files/WUP2014-Report.pdf

1 انطلاقا من هذه المرحلة يتم التعامل مع المدن التي تضم 10 ملايين نسمة فأكثر على أنها مدنا عملاقة (Megacities)، أما من يتراوح عدد ساكنها ما بين 5 ملايين و10 ملايين فهي تصنف على أنها مدنا كبيرة (Large cities)، أما المدن التي تضم من مليون إلى 5 ملايين نسمة فهي تعد مدنا متوسطة الحجم (Medium-sized cities) ، وقد اعتمدنا هذه المعايير وفقا للتسلسل الهرمي للمدينة المعتمد من قبل الأمم المتحدة.

2 United Nations. (2014), World Urbanization Prospects ,op.cit , P :16-17.

▪أما بخصوص سنة 2010 فقد شهد العالم تحولا في الموقع الجغرافي للمدن الضخمة التي أضحت تتركز بعيدا عن أغنى البلدان وتتجه نحو الدول الأقل نموا والخريطة التالية تبرز هذا.

الخريطة رقم (1-3): التمركز الجغرافي لأكبر 100 مدينة في سنة 2010.

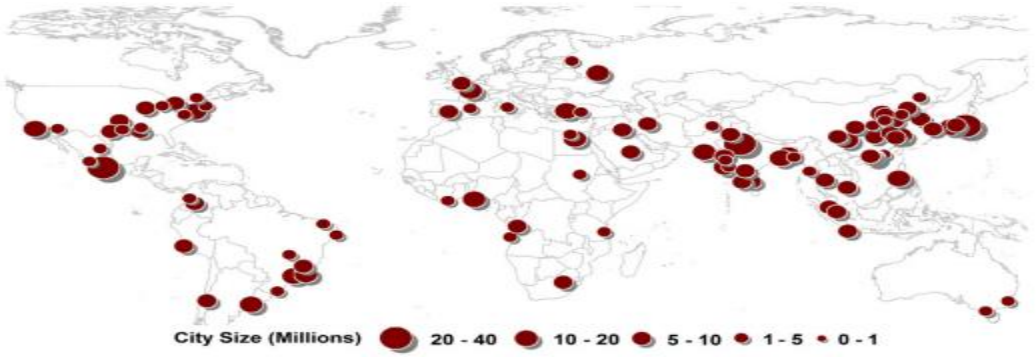

Source :Jedwab, R., & Vollrath, D. (2015). Urbanization without growth in historical perspective. *Explorations in Economic History*, *58*, 1-21p :8.

على الرغم من التوجه الجديد للمناطق الحضرية الكبيرة فقد استطاعت مدنا من أوروبا وأمريكا الشمالية البقاء ضمن قائمة أكبر 30 مدينة عالمية لكنها لم تتمكن من الحفاظ على ترتيبها، فنيويورك أصبحت تحتل المرتبة الثامنة بعدما كانت تحتل المرتبة الثالثة سنة 1990 أنظر الملحق رقم (1)، ولندن بدورها تراجعت إلى المرتبة 25، بينما الصدارة كانت لمدن من آسيا وأمريكا الوسطى والجنوبية وإفريقيا، حيث بلغ سكان طوكيو 37 مليون وحافظت على مرتبتها السابقة كأكبر مدينة عالمية وهي دولة متقدمة حاليا، تليها دلهي ب 21.9 مليون ساكن، ثم مكسيكو ستي التي ضمت 20.1 مليون نسمة، وشنغهاي ب 20 مليون نسمة، تعقبها ساو باولو ب19.7 مليون نسمة وجميعها تتواجد في دول ناشئة تشهد عبورا اقتصاديا، وتعد هذه الملاحظة مهمة جدا لأنها ترجعنا إلى تجربة الدول الأوروبية والأمريكية أثناء التحول الذي عرفته عند قيام الثورة الصناعية مما تعزز أكثر الارتباط المشار إليه سابقا ما بين المدن الضخمة والتنمية الاقتصادية، مع ذلك لا يجب أن نغفل على الاستثناءات التي حدثت في سنة 2010 حيث تضمنت قائمة 30 أكبر مدينة عالمية مدنا مثل: داكا ب 14.7 مليون نسمة ومانيلا ب11.9 مليون نسمة، ولاغوس ب10.8 مليون نسمة وكينشاسا بحوالي 9.4 مليون نسمة وجميعها تتواجد في بلدان تصنف على أنها الأفقر عالميا وهذا ما قد يُعقد من تلك العلاقة ويُوسع دائرة الجدل القائمة حولها، وبعيدا عن هذا الإشكال بلغ متوسط حجم أكبر المدن على المستوى العالمي حوالي 1.3 مليون نسمة[1].

▪بالاعتماد على الشكل رقم (1-2) وجدنا أن عدد المدن العملاقة في سنة 2014 قد عرف تضاعفا إلى ما يقارب 3 أضعاف عما كان عليه في سنة 1990 وأصبح هناك 28 مدينة من هذا النوع، وقد ضمت حينها ما نسبته 12 % من سكان الحضر

[1] Jedwab, R., & Vollrath, D. (2015), Urbanization without growth in historical perspective ,op.cit:8,10.

العالميين البالغ عددهم 453 مليون نسمة، وأكبر المدن كانت طوكيو ب 38 مليون ساكن تليها دلهي ب 25 مليون نسمة، أما شنغهاي فوصل سكانها إلى 23 مليون نسمة، في حين أن كل من مكسيكو سيتي وساو باولو ومومباي ضمت كل واحدة منها 21 مليون نسمة، كما تبين أيضا أن المدن الكبرى قد صارت 43 مدينة وقد عاش فيها أكثر من 300 مليون نسمة أي ما يعادل 8% من إجمالي سكان الحضر، ورغم أن هذه النسبة المتغيرة تبدو صغيرة جدا إلا أنها في تزايد مستمر ومن أمثلة المدن الكبرى نجد: سانتياغو، مدريد، سنغافورة.

وعند الانتقال إلى ثالث فئة الممثلة بالمدن ذات الحجم المتوسط نجد أن عددها في 2014 قد وصل إلى 417 مدينة بمجموع سكان قدره 827 مليون نسمة والذي يمثل نسبة تصل إلى 20 % من المجموع الكلي لسكان الحضر في العالم، ورغم أنها تصنف كمدن متوسطة بالمعايير العالمية الحالية إلا أنها تعد أكبر المدن في 79 بلد، من أمثلتها سيدني أديس أبابا ومونتفيديو في سنة 2014 كان هناك حوالي 521 مليون نسمة يعيش في مدن تحتوي على عدد سكان ما بين (300000-مليون) شخص، كما عاش حوالي 43 % من سكان الحضر العالميين في مناطق حضرية يقل سكانها عن 300000.

أما أهم ملاحظة خلال هذه الفترة فقد كانت تمركز معظم المدن العملاقة مكانيا في الجنوب العالمي على نقيض المراحل الأولى[1] وفقا للخريطة أسفله.

الخريطة رقم (1-4) : التموقع الجغرافي للمدن حسب أحجامها لسنة 2014.

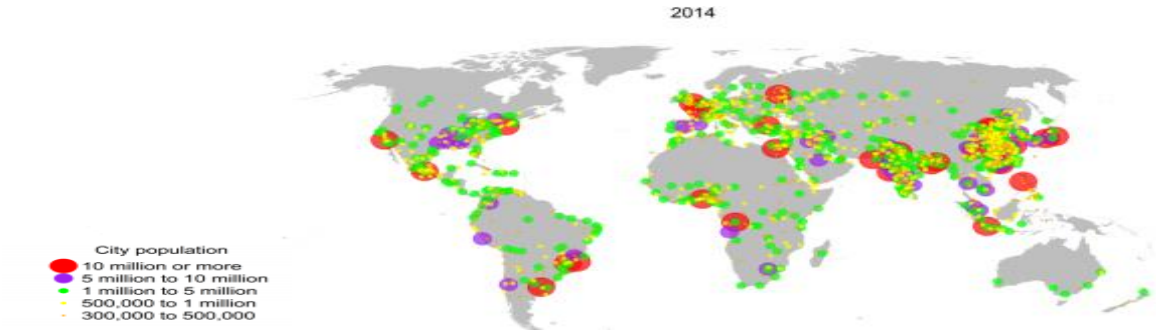

Source:United Nations. (2014). Department of Economic and Social Affairs, Population Division (2015). *World Urbanization Prospects: The 2014 Revision, (ST/ESA/SER.A/366)*,p:19.
https://population.un.org/wup/Publications/Files/WUP2014-Report.pdf

في سنة 2014 كانت الصين لوحدها تمتلك 6 مدن عملاقة و10 مدن كبيرة هذا ويُتوقع أن تضيف مدينة ضخمة أخرى بحلول 2030، أما الهند فضمت 7 مدن عملاقة ويُتوقع لكل من أحمد أباد، بنغالور، تشيناي وحيدر أباد أن تصبح مدنا عملاقة سنة 2030، وخارج هاذين البلدين تملك آسيا 7 مدن عملاقة، 11 مدينة كبيرة، بينما في إفريقيا نجد كل من القاهرة، كينشاسا ولاغوس من مجموعة المدن العملاقة وتشير التوقعات لظهور 3 مدن أخرى بها من هذه الفئة عام 2030

[1] United Nations. (2014), World Urbanization Prospects,op.cit , p:16-18.

يتعلق الأمر بدار السلام، جوهانسبرغ ولواندا، هذا وكان لديها 3 مدن كبيرة سنة 2014 وينتظر أن يضاف لها 12 مدينة مماثلة بمطلع 2030، وفي أمريكا اللاتينية هناك 4 مدن عملاقة هي مكسيكو ستي، ساو باولو، بونيس أيرس، ريو دي جانيرو وستلتحق بها كل من "بوغوتا وليما".

أما فيما يخص معدلات النمو المتوسطة لجميع أحجام المدن حسب القارات فنجد أنها تتشابه في كل من إفريقيا وآسيا، حيث تتأرجح ما بين 2 % و3 % يستثنى من ذلك بعض المدن الضخمة في آسيا التي ستعرف نموا بوتيرة أبطأ مقارنة مع الفئات الأخرى، ويجدر الإشارة إلى أنه بحلول 2020 سوف يتراجع عدد سكان طوكيو وسيستمر كذلك إلى أن يصل سنة 2030 ل37 مليون نسمة دون أن يؤثر ذلك على ترتيبها فهي ستبقى أكبر المدن العالمية متقدمة عن دلهي التي يُتوقع أن تضم خلال تلك السنة حوالي 36 مليون شخص،كما يُتوقع أن تحتل أوساكا ونيويورك المرتبة 13 و14 على التوالي، بينما كانت ضمن المراتب الأولى في سنوات التسعينيات.

بالعودة إلى معدلات نمو المدن نجد أن المدن الكبيرة في أوروبا قد نمت بحوالي 1 % سنويا، أما المدن الأصغر فقد انخفضت معدلات نموها بسبب التراجع في عدد ساكنيها، وعلى نقيض أوروبا شهدت أمريكا الشمالية ومنطقة البحر الكاريبي نموا سكانيا أكبر في المدن الأصغر حجما مقارنة بالمدن الكبيرة، في حين لم يلحظ أي ارتباط ما بين حجم المدن ومعدلات النمو في أستراليا وهذا راجع للعدد المدن الصغير في مناطقها.

وعلى المستوى العالمي كان النمو سريعا في المدن التي يقل عدد سكانها عن مليون نسمة بالتحديد في آسيا وإفريقيا ما بين (1990 - 2014)، فالمدن التي يزيد سكانها عن 300000 نسمة نمت بمعدل 1.9 %، وقد كان هناك 99 مدينة نمت بما يزيد عن 4 % من بينها: 74 مدينة في آسيا، 20 في إفريقيا و4 في أمريكا الشمالية وواحدة في منطقة البحر الكاريبي.

فيما سبق أشرنا فقط للمدن التي شهدت نموا، بينما هناك مدنا عالمية عرفت انخفاضا في عدد سكانها وذلك منذ عام 1990 ويقع أغلبها في آسيا وأوروبا، كما فقدت بعض المدن في الولايات المتحدة الأمريكية جزءا من سكانها بسبب الركود الاقتصادي والكوارث الطبيعية على غرار بوفالو وديترويت اللتان شهدتا خسارة صافية في سكانهما ما بين (1990-2014) على إثر خسائر صناعية تسببت في فقدان فرص العمل لبعض السكان، وقد أدى إعصار كاترينا سنة 2005 إلى انخفاض عدد سكان نيو أورليانز.

نختم هذا العنصر بالتوقعات لعام 2030 فوفقا للشكل (1-2) فإنه ينتظر أن يصبح عدد المدن العملاقة 41 مدينة، وعدد المدن الكبيرة 63 مدينة، كما يتوقع أن تستوعب 400 مليون نسمة أي ما يمثل 9% من سكان الحضر العالميين، أما المدن ذات الحجم المتوسط فسيصبح عددها 558 مدينة، ومن المتوقع أن ينمو عدد سكان المدن التي يتراوح سكانها ما بين مليون

نسمة و 300000 نسمة من 521 مليون سنة 2014 إلى 828 مليون شخص في سنة 2030 لكنهم سيحتفظون بنسبة 16 % من سكان الحضر على المستوى العالمي، وفي ظل هذه التوقعات بالنمو ينتظر أن تتقلص نسبة سكان المدن التي يقل عدد سكانها عن 30000[1]. أما فيما يخص التوقعات بشأن تركز المدن بمختلف أحجامها فيمكننا إبرازه في الخريطة الموالية.

الخريطة رقم (1-5) : التموقع الجغرافي للمدن حسب أحجامها لسنة 2030.

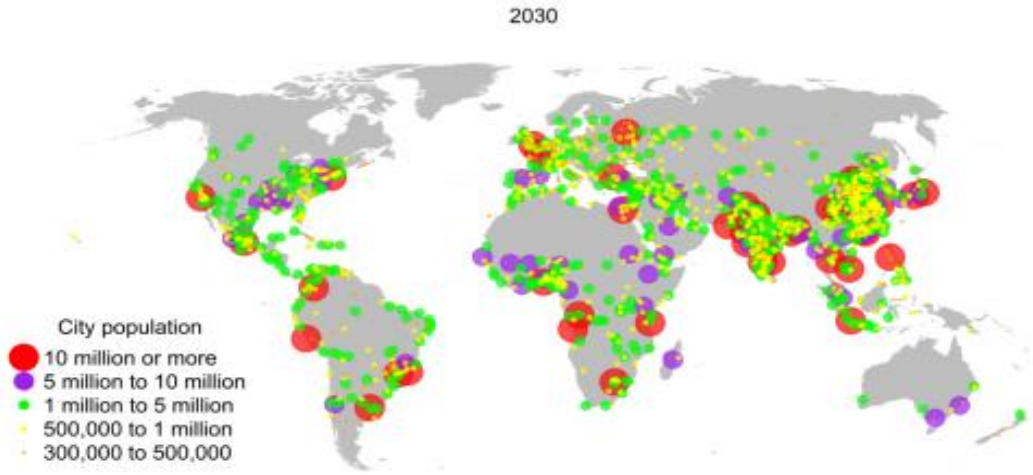

Source :United Nations. (2014). Department of Economic and Social Affairs, Population Division (2015). *World Urbanization Prospects: The 2014 Revision, (ST/ESA/SER.A/366)*,p:19.
https://population.un.org/wup/Publications/Files/WUP2014-Report.pdf

1-2الفضاء في الفكر الاقتصادي:

على مستوى سطح الأرض قام الأفراد بتنظيم أنفسهم وفقا لترتيب مكاني أبعد ما يكون عن التوزع بصورة متماثلة في القضاء، فهم يميلون دائما إلى التكتل وتجميع أنشطتهم الاقتصادية إما في مدن صغيرة أو مدن كبيرة محدثين في نهاية المطاف فضاء مستغل بطريقة غير متجانسة، وهذا اللا تجانس في استخدام الفضاء قد أُعتبر الشغل الشاغل للنظرية الاقتصادية المكانية حيث كان من أولوياتها البحث عن تفسير له من خلال معرفة أسبابه، كيفية حدوثه، تطوره وحتى إبراز نتائجه.

ومن أجل تحقيق ما تصبو إليه استعانت بسؤال مهم جدا تمثل فيما يلي: لماذا تشكلت وتطورت المدن ؟، وقد تم اقتراح جملة من الإجابات بهذا الصدد من خلال نظريات التكتل التي طُورت من قبل علماء الاقتصاد الجغرافي الحديث[2] والاقتصاد الحضري اللّذان أجمعا كلاهما على أن المدينة جاءت كنتيجة لتجمع الأنشطة الاقتصادية، لذلك فإن فهم أسباب اختيار

[1] United Nations. (2014), World Urbanization Prospects ,op.cit , P : 16,18,20.
[2] Baumont, C., Guillain, R., &Huriot, J. M. (1997). Proximités et formation des villes: le rôle des externalités d'information ,p:1.

التموقع في منطقة ما دون سواها سيكون بمثابة الإجابة التوضيحية لعملية تشكل المدن[1]، ومن خلاله فقط يمكن تفسير التباين الموجود في الفضاء .

لكن ما لفتنا في الموضوع هو أن الفضاء قد بقي لفترات طويلة حكرا فقط على مجلات معينة كالفلسفة، الفيزياء والجغرافيا، في حين عندما يتعلق الأمر بربطه بالآلية الاقتصادية فإنه يظهر هناك قصورا في الفكر والنظرية[2]، إذ لم يتم إدراجه في كافة مراحل الفكر الاقتصادي لأنه غُيّب في بعض منها، والإهمال قد غطى فترة طويلة جدّا حسب ما أقر به العديد من المهتمين بتفسير التباين في استخدامه على غرار Thisse , J. F. (1997,p :2) و Krugman P. (1991,p :483-484) ، لذا كان من الضروري قبل أن نشرع في تفسير الآلية التي تتشكل بها المدن التعريج على مكانة الفضاء في الفكر الاقتصادي وتتبع مسار الاهتمام به في هذا النوع من العلوم عن طريق تسليط الضوء على الكيفية التي تعامل بها الاقتصاديون معه ومع مكوناته على امتداد مراحله.

1-2-1تفسير اهمال الفضاء في الاقتصاد:

تلعب الجغرافيا الاقتصادية في أفضل حالاتها دورا ثانويا ضمن النظرية الاقتصادية لأن الاهتمام بها قد كان شبه معدوم مع وجود بعض الاستثناءات البارزة [3]، وقد لفت هذا الأمر انتباه الاقتصادي Thisse, J. F. (1997) الذي رأى أنه لطالما احتل الفضاء مكانة ثانوية في الاقتصاد المعاصر فبالكاد يذكر ضمن تحليلاته بل أكثر من ذلك فهو يؤكد أنه كان مهملا في هذا النوع من العلوم مبرزا رأيه هذا في مقولته الشهيرة التالية: "إن قراءة الكتب الاقتصادية الأساسية تعطي انطباعا على أن الأنشطة الاقتصادية تجري على رأس دبوس. " في إشارة منه لعدم ذكر لا الأرض ولا المسافة فيها واللتان تعتبران من المكونات الأساسية للفضاء قاصدا بحديثه ذاك الاقتصاديين النيوكلاسيك، ففي هذه المرحلة بالذات تم تجاهل الفضاء كليا، ولهذا حاول تفسير أسباب التجاهل فقام بنشر مقال له حمل عنوان " نسيان الفضاء في الفكر الاقتصادي "، لكنه عاد ليقر أن التغييب كان نسبيا بسبب وجود بعض الاستثناءات في الأبحاث الاقتصادية التي أدرجت الفضاء ضمن تحليلاتها وإن كانت نادرة، فالمفارقة هنا أن المواضيع المتعلقة به كانت جزءا مهما من الفكر الذي سبق الكلاسيك وقد شكلت نقطة انطلاق لأعمال كثيرة في الآونة الأخيرة أكدت بدورها عودة الاهتمام بالفضاء ومنحت للمدينة وللبعد الجغرافي مكانة هامة في الاقتصاد الحديث.

[1] Xu, Z. (2008),op.cit, p :118.
[2] Bertrand, R. (1956). Quelques aspects de la notion d'espace en économie. Economie et Statistique, 11(7), 666-675,p :666-667.
[3]KRUGMAN P. (1991), « Increasing Returns and Economic Geography », Journal of Political Economy, 99(3), pp. 483-499,p :483-484.

كل ما سبق يبرز أن الغياب قد كان مقتصرا فقط على الكلاسيك والنيوكلاسيك، لهذا فإنه يعتبر حق مشروع التساؤل عن الأسباب الكامنة وراء الغياب النسبي للفضاء في العلوم الاقتصادية بينما كان ولازال مفهوما أساسيا في العلوم الفيزيائية، والتساؤل أيضا عن سبب تناوله من جانب أحادي لدى الجغرافيين لأن الاقتصاديين لم يقوموا بدمج الجغرافيا في تحليلاتهم، من ثم ينبغي أن نأتي على ذكر المحاولات السابقة لدمج البعد المكاني، لنناقش في الأخير الأسباب التي سمحت بإعادة اكتشاف الفضاء في الأبحاث الاقتصادية مرة أخرى.

1-2-1-1المحاولات الأولى لتفسير اهمال الفضاء:

قُدمت عدة تفسيرات لغياب الفضاء في النظرية الاقتصادية بالتحديد عند الكلاسيك النيوكلاسيك، وقد كان ذلك حتى قبل أن يعرض Thisse, J. F تفسيره اللافت والاستثنائي سنة 1997 ، أغلبها ركزت على واقع وخصوصية الأوضاع الاقتصادية في تلك الفترة دون أن يتم التشكك في أسس وفرضيات المدرستين السابقتين باستثناء ما اقترحته Jane Jacobs (1984).

ومن أجل فهم ما جاء في تلك التفسيرات من الضروري أولا تحديد العناصر الأساسية للفضاء التي تأتي في طليعتها المسافة فهذه الأخيرة تعد المكون الرئيسي للفضاء ويظهر بشأنها توافق شبه كلي بين علماء الاقتصاد الإقليمي[1]، حيث أكد Beckmann, M. J. (1976) بأن " المسافة هي المفهوم الأساسي والعنصر المميز لعلمنا "، كما قيل بأن نظرية الموقع تُختزل في اقتصاديات المسافة، وإذا ما تم التسليم بهذا المنطق ستكون التكاليف التي تتزايد معها هي من تعبر عن الفضاء أي تكاليف النقل، فالمسافة تظهر بطريقتين هما: تكلفة النقل وتأثيرات الجوار[2] ، ومن الواضح أن ذلك النوع من التكاليف قد كان مغيبا تماما، لذا سنحاول فيما يلي تقديم بعض التفسيرات المقترحة لمعرفة أساب إهمالها وبالتالي اهمال الفضاء في الوسط الاقتصادي.

وسنستهل هذا العنصر بالتفسير الأكثر شيوعا الذي يُعيد إهمال الفضاء إلى الانخفاض الحاد في تكاليف النقل منذ منتصف القرن التاسع عشر، الأمر الذي جعل الاقتصاديين لا يهتمون بالمسافة كونها لم تعد تشكل عائقا كما في السابق، حيث قاد الانخفاض المستمر في تكاليف النقل إلى تحرير الشركات والأسر من الحاجة إلى التواجد بالقرب من بعضهم البعض، بعبارة أخرى لم يعد اقتصاد الفضاء مهما[3].

غير أن هذا الرأي لاقى انتقادا واسعا لأن الانخفاض في تكاليف النقل لا يعني أن المؤسسات والعائلات قد استبعدوها من حساباتهم الاقتصادية، كما لا يعني أن المسافة لم تعد تؤثر على قرار الأعوان بشأن الموقع، وحتى لو أقررنا بأن عوامل التموقع السابقة المتمثلة في القرب من الموارد الطاقوية أو الأولية التي تعتمد بدرجة كبيرة على المسافة قد أصبحت قليلة

[1] Thisse, J. F. (1997). L'oubli de l'espace dans la pensée économique. Région et Développement, 6, 13-39,p :2-4,6,9.
[2] Beckmann, M. J. (1976). A discourse on distance. The Annals of Regional Science, 10(2), 1-8,p :1.
[3] Thisse, J. F. (2019). Economics of agglomeration. In Oxford Research Encyclopedia of Economics and Finane,p :2.

الأهمية عما كانت عليه سابقا أي قبل قيام الثورة الصناعية، فهذا لا يعني بأن المؤسسات والعائلات تملك مطلق الحرية في اختيار الموقع وبأنهم لا يكترثون بالمسافة وبتكاليف النقل بل على العكس من ذلك فقد زادت أهميتها أكثر مع بروز عوامل التموقع الجديدة، لأن القرب الجغرافي سيسهل الوصول إلى خدمات متخصصة ومعلومات بأقل تكلفة وجميع ذلك يعد من بين الدوافع الحالية للتمركز، وتُشكل فيه المسافة عاملا مهما. من هنا نستنتج أنه على الرغم من انخفاض التكاليف الإجمالية إلا أن ذلك لم يُنقص من أهمية المسافة التي تظهر في اختلافات الريع العقاري من مكان لآخر وهذا ما يبقيها ذات دلالة ويبطل النوع الأول من التبرير.

يمكن تصور تفسير آخر للتغاضي عن تكاليف النقل وهو الذي أُعتمد ضمنيا من قبل العديد من الاقتصاديين الذين يرون بأن المسائل الاقتصادية لا تحتاج للبعد المكاني وبأن التكاليف المتعلقة بالنقل لا تعدو كونها تكلفة كباقي التكاليف الأخرى، لذلك فهي لا تجلب حولها أي شيء خاص للتحليل بالتالي لن تكون هناك أية أهمية في دراستها ولا في اعطائها مكانة أكثر من غيرها من التكاليف.

من الناحية العلمية يبدوا هذا التفسير وبدون أي جدل أكثر اقناعا من سابقه، غير أنه سيتبين لنا لاحق عدة نقاط تتعارض معه وتقودنا للتشكيك به تتعلق بأهمية الفضاء وتكاليف النقل.

أما عن التفسير اللافت وفقا ل Thisse, J. F هو الذي قدمته Jane Jacobs والذي قررت فيه أن تبتعد عن الواقع وتركز أكثر على الأفكار المتبناة من قبل الكلاسيك بالتحديد أصحاب النزعة التجارية، فهذه الأخيرة قامت بطرح فكرتها من خلال كتاب لها تحت عنوان "المدن وثروة الأمم " سنة 1984، وقد لجأت لتبرير تشكيكها في المبادئ الكلاسيكية إلى الاستعانة بالفقرة التالية: "سميت شكك ورفض العديد من الأفكار المقبولة وفي كل مرة كان يقيّم فيها مفهوما ينتهي به الأمر إما لرفضه أو قبوله أو تطويره."

وعن رأيها في سبب التغييب فهو عائد لرغبة ذوي النزعة التجارية في رؤية البلدان ككيانات سياسية وعسكرية فقط وليس بالضروري أن تكون مهيمنة اقتصاديا، وقد صعب هذا التوجه الفكري من فهم هيكل الحياة الاقتصادية، لأن تلك الكيانات لم تنجح في اخضاع الحياة الاقتصادية لإرادتها ولم تكن بالأصل ملائمة، من ناحية أخرى فإن مفهوم الأمة الذي ظهر في نهاية القرن 18 والذي كان احدى السمات القوية للفكر في الماضي قد دفع بمؤسسي الاقتصاد الكلاسيكي إلى اعتبار الأمم تكتلات متجانسة، وعلى هذا الأساس فإن البعد المكاني الوحيد الذي لقي اهتماما حينها كان الحدود الوطنية، من هنا أيضا نجد تبريرا لاعتماد ريكاردو في نظرية التجارة الدولية على الاقتراح المزدوج الذي يقيد الحركة التامة للعوامل ما بين الدول ويجعلها

تامة الحركة داخليا مؤكدا ما توصلت إليه Jane Jacobs [1] معنى ذلك أن تلك النظريات على وجه الخصوص قد تعاملت مع الدول كنقاط بدون أبعاد، وغالبا ما كانت تفترض أن تكاليف النقل ما بين الدول معدومة[2].

وفي ذات السياق يرى كل من Dockès و Ponsard أن التخلي عن الفضاء سببه أن الاقتصاد السياسي الكلاسيكي هو بالأساس منهج افتراضي واستنتاجي يهتم فقط بالعوامل العامة التي يُفترض أن تكون ذاتها في كل مكان في حين يقصي العوامل الخاصة المرتبطة بالفضاء نظرا لتعامله مع الأمم ككيانات متجانسة.

وهناك تفسير متعلق بإهمال تكاليف النقل في تلك الفترة عند المنظرين الإنجليز، نجده ممثلا في ذلك التكامل الذي أصبحت تتسم به الأسواق الداخلية في بريطانيا دونا عن باقي الدول، بالإضافة إلى اعتمادها في تجارتها على النقل عبر البحار المعروف بتكلفته القليلة مقارنة بأي وسيلة نقل أخرى، وقد تم الارتكاز على هذا النوع حتى ما بين مستعمراتها التي غطت عدة قارات فإنجلترا أُعتبرت وقتها إمبراطورية استعمارية بامتياز ، وجميع هذه الظروف هي من دفعت للاعتقاد بأن الاقتصاديين الإنجليز قد طوروا نظريات التجارة الدولية دون الاعتماد على تكاليف النقل.

لكن بالرغم من كل تلك التفسيرات لم يقتنع Thisse, J. F إلا بالتفسير المعتمد من طرف Jane Jacobs لذا حاول تطوير.

1 -2-1-2 دور قيود النمذجة كمحاولة لتفسير تغييب الفضاء:

قام كل من Thisse و Krugman برسم تفسير جديد لغياب الفضاء في الفكر الاقتصادي النيوكلاسيكي يكمن في القيود الصارمة التي تفرضها النمذجة.

فالنظرية الاقتصادية الجزئية كما هو معلوم تقوم على فرضية أساسية تتمثل في المنافسة التامة التي تعتبر بمثابة مسلمة بالنسبة لروادها، وحتى يتسنى لهم الحفاظ على أسسها تم قبول عوائد الحجم الثابتة [3] ، لأن وجود "وفورات الحجم" سيمنع هذه المنافسة من أن تصبح "مثالية"[4]، ووفقا ل Thisse فإن هاتين الثنائيتين هما من ألزمتا النيوكلاسيك إبعاد الفضاء من حساباتهم كونه يولد شوائب في المنافسة التامة ويعد مصدر اختلاف ما بين الأعوان الاقتصاديين[5]، لهذا تم قمع فكرة الفضاء من أساسها واعتبروه متماثلا حتى لا يثير أية مشاكل حوله.

لكن وللمحافظة على تلك التوليفة من الفرضيات ومن أجل الوصول إلى تماثل في الفضاء كانت النظرية الجزئية بحاجة لتفسير مقنع وحجج قوية، لذا انطلقت من فكرة قابلية التقسيم لعوامل الإنتاج (la divisibilité des facteurs de production) لجعل الأرض هي نفسها في كل مكان، فبوجود هذا المبدأ سوف نجد أن كل قطعة من الأرض مهما كانت

[1]Thisse, J. F. (1997). L'oubli de l'espace dans la pensée économique, op.cit,p : 5-6.
[2] KRUGMAN P. (1991), « Increasing Returns and Economic Geography »,op.cit , p:483.
[3] Thisse, J. F. (1997). L'oubli de l'espace dans la pensée économique, op.cit,p : 6-8.
[4] Kaldor, N. (1935). Market imperfection and excess capacity. Economica, 2(5), 33-50,p :46.
[5] Thisse, J. F. (1997). L'oubli de l'espace dans la pensée économique, op.cit,p : 9,11.

صغيرة تضم نفس عدد الأفراد ومن جميع الفئات وحتى نفس المتفاعلين الاقتصاديين بالتالي ستحتوي على نفس المزيج من الأنشطة الاقتصادية[1]، و ستكون جميع الأراضي متساوية الإنتاجية، كما أن الإنتاج سيجري على نطاق صغير و هذا ما يجر معه مبدأ ثبات عوائد الحجم[2].

وفي ظل العوائد الغير متزايدة والتوزيع المنتظم للموارد، يتقلص الاقتصاد إلى اقتصاد من نوع "Robinson Crusoe " [3] بمعنى: أن كل السلع ستنتج في كل مكان وتستهلك في مكان إنتاجها، وسيعيش كل شخص مثل "Robinson" في قطعة الأرض الخاصة به[4]، لأنه سوف يجد جميع ما يحتاجه بمكان صغير بالقرب من منطقة إقامته، بالتالي ستكون كل قطعة مكتفية ذاتيا لا تحتاج لمساعدة خارجية، ولن يكون هناك داعي لتنقل لا الأشخاص ولا السلع ومن هنا تحديدا جاءت فكرة إلغاء تكاليف النقل التي تعتبر عنصرا مهما من عناصر الفضاء كونها ترتبط بالمسافة[5] من ناحية، ومن ناحية أخرى تمثل مصدر اختلاف ما بين الشركات وهو ما يخل بالمنافسة التامة التي هي أساس الفكر النيوكلاسكي[6].

إذن في ظل تنظيم كهذا الأشياء ستحدث وكأن كل مكان هو وحدة اقتصادية كاملة ومستقلة[7] تملك ميزة اقتصاد شامل ما يجعل الفضاء متماثلا وموحدا ولا وجود لأي تركزات فيه وسيكون هناك عالم خالٍ من المدن مثلما وصفه Mills سنة 1972، وبهذا تكون النظرية النيوكلاسيكية قد استطاعت الحفاظ على نموذج المنافسة التامة وذلك بإبعاد كل ما من شأنه أن يخل بأسسه انطلاقا من عوائد الحجم المتزايدة مرورا بتكاليف النقل وصولا في الأخير إلى إقصاء الفضاء بطريقة علمية مقنعة.

لكن هذا لا يعني أنها كانت ترفض فكرة عوائد الحجم المتزايدة رفضا قاطعا بل على العكس من ذلك فقد ظهرت عدة محاولات وقتها تسعى للتخلص من ثباتها، فعوائد الحجم المتزايدة فكرة أثيرت منذ وقت طويل في النظرية الاقتصادية غير أن صعوبة التوفيق بينها وبين فرضية المنافسة التامة ثبطت كل تلك المحاولات، وقد تم إدراك تلك الصعوبة في الوسط الاقتصادي [8] منذ سنة 1926 باعتبارها غير متوافقة مع الظروف التنافسية[9]، حينها تأكد للاقتصاديين عدم امكانية إدماج

[1] Baumont, C., Guillain, R., &Huriot, J. M. (1997). Proximités et formation des villes ,op.cit ,p :1-2.
[2] Thisse, J. F. (1997). L'oubli de l'espace dans la pensée économique, op.cit,p :10.
[3] Fujita, M., & Thisse, J. F. (1996). Economics of agglomeration. Journal of the Japanese and international economies, 10(4), 339-378,p :342.
[4] Baumont, C., Guillain, R., &Huriot, J. M. (1997). Proximités et formation des villes, op.cit,p :.2-1
[5]Thisse, J. F. (2011). Geographical economics: A historical perspective. Recherches économiques de Louvain, 77(2), 141-168,p :152-153.
[6] Mansouri, Y. (2008). La localisation des activités productives: les tensions entre forces centrifuges et forces centripetes (Doctoral dissertation, Université du Sud Toulon Var,p :23.
[7] Baumont, C., Guillain, R., &Huriot, J. M. (1997). Proximités et formation des villes, op.cit,p :1-2.
[8] Thisse, J. F. (1997). L'oubli de l'espace dans la pensée économique, op.cit,p :9-11.
[9] Sraffa, P. (1926). The laws of returns under competitive conditions. The economic journal, 36(144), 535-550,p :540.

عوائد الحجم المتزايدة ضمن نموذج المنافسة التامة وطالما أن هذه الفرضية قائمة فإنه من غير الممكن كذلك أخذ مبدأ عدم قابلية التقسيم ولا الفضاء بعين الاعتبار.

بناء عليه فإن تلك التوليفة من الفرضيات مع غياب نموذج بديل يسمح بنمذجة خصائص الفضاء كانا هما العنصران اللذان صعبا من مهمة إدراج البعد المكاني في النظرية الاقتصادية النيوكلاسيكية بطريقة مناسبة، وقد دفعا ببعض الاقتصاديين إلى اعتبار الفضاء كحالة شاذة.

لكن مع وجود تلك المحاولات الرامية لإدراج عوائد الحجم ينبغي الإقرار بأن النيوكلاسك قد كانوا دائمي البحث عن تطبيقات جديدة وطرق اقتصادية تسمح بدمج البعد المكاني في تحليلاتهم، فهم لم يتجاهلوا الجغرافيا عمدا إنما لم يكونوا قد جهزوا بعد بأدوات تسمح لهم بفهم المشكل على نحو تام، ويمكن تأكيد ذلك من خلال ما جاء في دروس Malinvaud للاقتصاد الجزئي في عام 1968 التي اعترف فيها بشيء مهم جدا يتناقض مع أفكار النيوكلاسك حين قال أن :" العائلات من غير الممكن ايجادها في كل مكان"، لكن للأسف أوقف تفكيره عند هذه النقطة فالنماذج التي درسها لم تسمح له بالذهاب إلى أبعد منها. بعبارة أخرى ما تحتاجه النمذجة هي من أجبرت النيوكلاسيك على التركيز على المنافسة المثالية واقتصاد الحجم الثابت، وبهذا يكون Thisse قد قدم إجابة وافية ومنطقية للسؤال الذي حير الاقتصاديون ونُوقش كثيرا، والذي لخصه Krugman فيما يأتي "لماذا بقيت القضايا المكانية بقعة غامضة بالنسبة للاقتصاد"[1].

1-2-2المحاولات السابقة لدمج البعد المكاني:

كل تلك القيود التي فرضتها النمذجة على الكلاسيك والنيوكلاسيك والتي لم تسمح بدراسة الفضاء ومكوناته في الاقتصاد بحيث تركته حكرًا على الجغرافيين لم تواجه الاقتصاديين الذين سبقوهم، فهؤلاء عرفوا كيف يدرجوا الفضاء في تحليلاتهم. ومن بينهم نجد Launhardt سنة 1886 الذي قام بنمذجة المنافسة بين منتجين مختصين ومتفرقين مكانيا، أيضًا Hotelling في عام 1929 الذي صاغ عملية المنافسة المكانية بطريقة صارمة أكد فيها على المعادلة التالية : "الفضاء يساوي المنافسة الاستراتيجية "espace = concurrence stratégique" [2]، وقد حاز ما جاء به هذا الاقتصادي على درجة معقولة من الاهتمام في الاقتصاد الصناعي، إضافة إلى Hotelling و Launhardt نجد بأن نماذج Von Thünenتلعب دورا مهما في الدراسات الحضرية بالرغم من أنها طُرحت منذ سنة 1826 وهذا باعتراف الجميع[3]، أما Kaldor في سنة 1935 فقد أظهر بوضوح خصوصية عملية تنافسية الفضاء.

[1] Thisse, J. F. (1997). L'oubli de l'espace dans la pensée économique,op.cit,p :11-13
[2] Thisse, J. F. (1997). L'oubli de l'espace dans la pensée économique,op.cit,p :9,23.
[3] KRUGMAN P. (1991), « Increasing Returns and Economic Geography »,op.cit, p : 483.

إن جميع هذه الأعمال قد تمكنت من إدراج الجانب الجغرافي في الاقتصاد، كما أنها كانت ذات نوعية وغطت فترة طويلة جدّا، وبسببها تمت الإشارة سابقا بأن نسيان الفضاء هو نسبي.

1-2-3إعادة اكتشاف الفضاء في الأبحاث الاقتصادية:

هناك عدة عوامل ساهمت في إعادة اكتشاف الفضاء وتجديد القضايا المكانية في العلوم الاقتصادية، فبعد الركود الاقتصادي الذي شهدته بعض الدول الغنية تم التشكيك في أسس الاقتصاد الجزئي وأصبح للمدينة دورًا أساسيا في تحقيق التنمية الاقتصادية مما حتم على النظرية الاقتصادية إدراجها ضمن تحليلاتها، ويرجع الفضل في ذلك للاقتصادي Robert Lucas .فتأملاته المتعلق بآلية التنمية الاقتصادية قد أضحت مصدرا للعديد من الأعمال وأكتسبت المدينة والفضاء مكانة في الاقتصاد الحديث[1]، حيث ركز في عمله كثيرا على التأثيرات الخارجية لرأس المال البشري (the external effects of human capital) المتعلقة بالطرق التي تتفاعل بها مجموعات مختلفة من الناس والتي ينتج جرائها منافع لجميع الأطراف المشاركة في إحداثها، وقد لخص فكرته بهذا الخصوص في قوله: " أن معظم ما نعرفه نتعلمه من أشخاص آخرين." لكن من أجل الحصول على تلك المعارف قد نضطر أحيانا إلى دفع مقابل، وفي أحيان أخرى فإن ما نتعلمه يمكن أن نحصل عليه مجانا، كما أن عملية تبادل المعارف غالبا ما تحدث دون التمييز ما بين الطالب والمعلم فكل طرف يركز أثناها على أصالته وتفرده، والمقصود من ذلك أن الأشخاص هم غير متماثلين على عكس الافتراض السابق لمدرسة الاقتصاد الجزئي.

وقد أشاد هذا الاقتصادي كثيرا بعمل جان جاكوبس المنجز في سنة 1969 بعنوان "اقتصاد المدن" الذي ركزت فيه على دور المدن في النمو الاقتصادي من خلال التفاعلات الجماعية التي تحدث ما بين المقيمين، فهذا النوع من التفاعلات يعتبر عاملا أساسيا لإنتاجية الأفراد لأن مهارات مجموعة من الناس تؤثر بصورة حتمية على إنتاجية كل فرد فيها.

بالنسبة للوكاس المدينة هي عبارة عن مجموعة من العوامل الإنتاجية (رأس مال، أشخاص، أرض) والأرض تكون في الغالب ذات تكلفة مرتفعة داخل المدينة، لذا من المنطقي أن يميل كل من رأس المال والناس إلى التحرك خارجها باتجاه أماكن تكون فيها الأراضي أقل تكلفة وذلك من أجل تعظيم أرباحهم، لكن هذا لا يحدث لأن الأفراد العاديين غالبا ما يفضلون التمركز في المدن لأنها سيضمن لهم القرب من الأسواق، ونفس الشيء بالنسبة لأصحاب الشركات الذين يحبذون الاقتراب من عملائهم، تصرف كهذا يعني أنهم قد أخذوا تكاليف النقل والمسافة بعين الاعتبار أثناء اختيارهم للموقع فهي إذن مهمة ولا ينبغي إهمالها كما فعل النيوكلاسيك[2] .

[1] Thisse, J. F. (1997). L'oubli de l'espace dans la pensée économique,op.cit,p:2,9.
[2] Lucas R., 1988, "On the Mechanics of Economic Development", Journal of Monetary Economics, 22, p. 3-42,p :36-38

من ناحية أخرى يبدو منطقيا أن التوزع المنتظم للسكان الذي افترضه النيوكلاسيك من شأنه أن يحد من التنافس على المواقع وعلى الإيجارات التي تدفعها الأسر والشركات وهذا ما يجعل كلا الطرفين في أفضل حال، لكن الواقع غير ذلك تماما فتمركز الأفراد والشركات ليس متماثلا لأنهم يتجمعون داخل المدن التي تعرض لهم منافع تعويضية، سواء من حيث خفض التكاليف أو تحسين المخرجات وهذا كاف لجعل الموقع كثيفا والإيجار معقولا، وعلى هذا النحو فهي توفر مبررا لوجود التركزات.

كما يعتبر تنوع الأفراد، السلع والخدمات على مستوى المدن ذو قيمة بالنسبة للمستهلكين الذين يُقدرون هذا التنوع المرتبط بمدى كثافة المدينة[1].

وهذه ليست بالعوامل الوحيدة التي أرجعت للفضاء ومكوناته مكانتهم في العلوم الاقتصادية، لأن جزء منها يعود لموجة أعمال جديدة متعلقة بالاقتصاد الجغرافي الحديث (NEG)[2] التي يتزعمها Paul Krugman ، حيث كان له دورا كبيرا في إعادة اكتشاف الفضاء والاهتمام بالبعد الجغرافي في النظرية الاقتصادية، فمساهمته تعتبر من الناحية العلمية أساسية ومهمة جدا كونه أول من قدم نموذجا توازنيا عام للمكان بوجود المنافسة الغير التامة " concurrence imparfaite " وعوائد الحجم المتزايدة " rendements croissants" [3] وذلك بعد أن زال الغموض عليها تدريجيا عقب أعمال كل من Spence, Michael. (1976) [4] و Dixit و Stiglitz سنة 1977 [5] في هذا المجال مما أضفى الطابع الرسمي على مفهوم المنافسة الاحتكارية بوجود عوائد الحجم المتزايدة[6]، ويظهر ذلك في اعتماد نموذج الموقعين ل Krugman (1991) على نموذج المنافسة الاحتكارية ل ديكسيت وستيجليتز (1977)[7].ووفقا ل Krugman تعتبر حقائق الجغرافيا الاقتصادية من أبرز سيمات اقتصاديات العالم الحقيقي وإهمالها يثير الاستغراب[8].

لكن الاعتراف بعوائد الحجم وبوجود المنافسة الغير تامة قد كلف الاقتصاديين الخروج عن مسلمات الاقتصاد الجزئي وقادهم إلى تحطيم أسس القلعة النيوكلاسيكية، بالتالي كان يجب عليهم اعطاء حجج مقنعة تسمح لهم اعتماد هذا النموذج كبديل لنموذج المنافسة التامة، وهذا أمر لا يحدث إلا من خلال اثبات وجود خلل في مبادئ النيوكلاسيك، وفي

[1] Quigley, J. M. (2009). Urbanization, agglomeration, and economic development. Urbanization and growth, 115,p :.2
[2] (NEG): la Nouvelle Economie Géographique
[3] Thisse, J. F. (1997). L'oubli de l'espace dans la pensée économique op.cit ,p :23.
[4] Spence, Michael. (1976) "Nonlinear Prices andWelfare." Journal of Public Economics,August, 8(1), pp. 1-18.
[5] Dixit A.K. and Stiglitz J.E., 1977, "Monopolistic Competition and Optimum Product Diversity", American Economic Review, 67, p. 297-308.
[6] Mansouri, Y. (2008),op .cit,p :10,21.
[7] Krugman, P. (1993). First nature, second nature, and metropolitan location. Journal of regional science, 33(2), 129-144,p :3.
[8] KRUGMAN P. (1991), « Increasing Returns and Economic Geography », op.cit,p :483.

سبيل هذا تم الانطلاق من النقطة التي انطلق منها النيوكلاسك في تحليلاتهم أي من فكرة "قابلية التقسيم " التي على الرغم من صلابتها وأهميتها إلا أنها تتصادم مع الواقع.

ففي الاقتصاد الحقيقي الإنسان هو غير قابل للتقسيم إذ لا يمكن إيجاده في كل مكان وليس بالإمكان أيضا أن ينتشر بصورة متماثلة في الفضاء، ضف إلى ذلك فإن كل شخص هو فريد من نوعه له خصائص ذاتية تميزه عن غيره (قدرات، أنشطة اقتصادية ...إلخ)، فضلا على ما سبق فإن مبدأ قابلية التقسيم قد تجاهل شيئا غاية في الأهمية وهو تخصص الوكلاء الاقتصاديين.

وبالتالي طالما أن لا الأفراد ولا الأعوان الاقتصاديين هم قابلين للتقسيم على نحو متماثل في الفضاء فإنه حتى الأنشطة الاقتصادية بدورها ستكون غير قابلة للتقسيم المتساوي، لذلك لن يبقى هناك داع لافتراض أنه بالإمكان انتاج واستهلاك كميات صغيرة من كل سلعة في كل مكان.

لنخلص في الأخير إلى مبدأ جديد يحل محل الأول وهو مبدأ عدم القابلية التقسيم "d'indivisibilité" الذي تختلف مصادره فقد نجدها (مادية، اقتصادية أو تقنية)، وهذا المبدأ يترجم اقتصاديا "بأنه سيكون من الأنجع للمؤسسة أن تنتج على نطاق واسع مما لو تنتج على مستوى أقل" وسيستتبع ذلك ظهور عوائد الحجم المتزايدة، إذن فمبدأ عدم قابلية التقسيم أيا كان أصله يعد مصدرا للتكتل ولعدم تجانس الفضاء[1]، وهذا ما يكسر التجانس الذي تحدث عنه النيوكلاسيك.

بعد اثبات وجوده مبدأ عدم قابلية التقسيم وعوائد الحجم المتزايدة يكون الاقتصاديون قد وفروا الحجة الكافية للتشكيك في أسس الاقتصادية الجزئي، فكلاهما يخل بالنموذج الأساسي ويلغي المنافسة التامة الأمر الذي يتطلب اقتراح نموذج بديل قادر على استيعاب هذه المبادئ الجديدة.

وهذا بالفعل ما قام به الاقتصاديين Dixit et Stiglitz (1977) اللذان أعادا صياغة فكرة Kaldor بشأن المنافسة المكانية الاستراتيجية بطريقة رسمية، حيث تقتصر تلك الفكرة التي أصبح يطلق عليها تسمية "المنافسة المحلية " على متنافسين متقاربين، وقد تمكن Dixit و Stiglitz من جعلها صالحة بفضل نموذج المنافسة الاحتكارية بعد أن دمجا فيه العنصرين السابق ذكرهما، ومن حينها أُعتمد نموذج المنافسة الغير تامة كبديل للمنافسة التامة وزالت معه القيود الصارمة التي دفعت بالنيوكلاسيك إلى كتمان الفضاء في تحليلاتهم ليصبح له كلمته ومكانته في الاقتصاد الحديث.

وفي الأخير يجب الاعتراف بأن تلك المكانة ما كانت لتكون لولا الأعمال التي سبقت الكلاسيك، فهي من سمحت بعودة اكتشاف الفضاء من جديد في العلوم الاقتصادية، لكن في هذه المرة كانت بطريقة أكثر ثراء وانفتاح، فكما يبدوا أن رواد

[1] Baumont, C., Guillain, R., &Huriot, J. M. (1997). Proximités et formation des villes,op.cit, p : 2.

النظرية المكانية قد وجدوا أخيرا المفاهيم الأساسية والأدوات الملائمة لدمج البعد المكاني التي شكلت مصدر إلهام للاقتصاديين الجغرافيين بالأخص Krugman [1].

3-1 التفسير الاقتصادي لآلية تشكل المدينة:

بعد أن تحررت النظرية الاقتصادية من القيود الصارمة التي فرضتها النمذجة وبالتحديد قيود المنافسة التامة التي حالت دون إدراج الفضاء في التحليلات الاقتصادية أصبح من الممكن الحديث عنه، ويعود الفضل في ذلك إلى الأبعاد الثلاثة التي سنأتي على ذكرها، حيث ينبغي افتراضها متى ما أثير أي شيء له صلة بالفضاء.

أولا: المنافسة الغير تامة: بوجود المنافسة التامة لا يتسنى لنا إدراج البعد المكاني في التحليل الاقتصادي كونه يولد شوائب فيها، لذا وجب تبني النموذج البديل لها والمتمثل في المنافسة الغير التامة، حيث بات من الممكن ذلك بعد ما تلاشى الغموض الذي رافقها تدريجيا ومنذ ذلك الحين لم يعد ينظر إلى الفضاء كحالة شاذة.

ثانيا : الوفرات الخارجية المكانية : تعتبر الوفرات الخارجية "les externalités" شيء ضروري عند الحديث عن أي موضوع متعلق بالفضاء، فهي تعبر عن المزايا المتعلقة بتجمع الأنشطة الاقتصادية مكانيا، كما أنها تجعلنا نفكر في المقام الأول باقتصاديات التكتل أياً كان نوعها لأن هذا المصطلح هو من يفسر الوفرات الخارجية الإيجابية، وإلى جانب ذلك نجد الوفرات السلبية التي تعبر عن الآثار الغير المرغوبة للتقارب الجغرافي وهي تقود إلى اقتصاديات التكتل السلبية.

ثالثا : عوائد الحجم المتزايدة : هذا العنصر لا يقل أهمية عن العنصرين السابقين وهو ينشأ بالأساس من مبدأ عدم قابلية التقسيم، وتجاهل أي منهما سوف لن يسمح لنا بفهم التركزات على النحو الصحيح.

ومن الوضح أن تلك القواعد الثلاث التي يُعتمد عليها كخصائص للفضاء[2] لم يتم إدراجها في كافة مراحل الفكر الاقتصادي غير أنها حاليا تلقى قبولا واسعا، كما أن ظهورها قد أحدث ثورة في الاقتصاد عامة وفي الاقتصاد الصناعي على نحو خاص[3].

وبناءً عليها استطاعت النظرية الاقتصادية تفسير عملية التشويش الصغيرة الموجودة في التوزع المكاني للأنشطة الاقتصادية والتي تؤدي في نهاية المطاف إلى تشكل التركزات أو "المدن "[4]، وبفضلها أيضا أصبح بالإمكان أن نجيب على السؤال المحوري الآتي: لماذا كل من الأفراد والوحدات الاقتصادية تتجمع جغرافيا في منطقة معينة عوضا عن التوزع بصورة متماثلة في الفضاء؟ فالإجابة عليه تعد بمثابة توضيح للعملية التي تتشكل بها المدينة، وهي تتطلب منا الإحاطة بالأسباب الكامنة وراء خيار التموقع للأفراد وللمنشآت الصناعية.

[1] Thisse, J. F. (1997). L'oubli de l'espace dans la pensée économique op.cit ,p :11,14,23.
[2] Thisse, J. F. (1997). L'oubli de l'espace dans la pensée économique , op.cit ,p :8-12.
[3] Mansouri, Y(2008), op.cit ,p :21.
[4] Baumont, C., Guillain, R., &Huriot, J. M. (1997). Proximités et formation des villes, op.cit ,p :1.

بصفة عامة خيار التموقع المثالي يسمح للوحدات الإنتاجية بتعظيم أرباحها، ويمكن الأفراد من تعظيم منافعهم، ذلك لأن تموقعهم واستقرارهم في منطقة ما تختص بمزايا معينة دون سواها سيمكنهم من الاستفادة منها ومن الأرباح الصافية المتأتية من ذلك الموقع التي بالتأكيد لا يمكن العثور عليها في باقي المناطق، لذا ينبغي معرفة تلك المزايا لأنها تشكل دوافع ومصادر للتكتل، ولعل أولها هو المصدر الطبيعي أو الميزة الطبيعية لبعض المواقع الجغرافية، غير أن الاقتصاديين لم يكتفوا بهذا المصدر كعامل مفسر لوجود وتشكل التكتلات، إنما بحثوا عن تفسيرات أخرى أعمق، وقد وجدوا أن عوائد الحجم المتزايدة الموجودة في النظام الإنتاجي الحضري تلعب دورا في شرح وجود ونمو المدن[1].

1-3-1 مصادر التكتل:

إن التعقيد الذي تتسم به ظاهرة التكتل يعد انعكاسا للمصادر المختلفة للتركز الجغرافي للأنشطة الاقتصادية، لكن رغم ذلك سنحاول عرض أهمها.

1 -1-3-1 الجغرافيا الطبيعية " Géographe naturelle":

في ظل غياب مبدأ عدم قابلية التقسيم وأي قوى للتكتل وتحت قيد المنافسة التامة فإن التوازن المكاني الوحيد الذي سوف يتحقق هو التوزع المتساوي للأفراد وللأنشطة الاقتصادية في الفضاء، غير أن هذا المفهوم النظري يبقى مفهوما غير مستقر لأنه قد تجاهل خصوصية وتفرد المكان[2]، فليس بخفي أن كل منطقة لديها ميزات محلية خاصة تؤثر بالسلب أو بالإيجاب على رفاهية المقيمين وعلى مردودية الشركات[3]، لذا فإن الانزعاج ولو بالقدر الصغير من خصوصية المكان سيحول الفضاء إلى هيكل غير متجانس وبالتالي يكون سببا لظهور التركزات.

في هذه الحالة فإن تلك الميزات المحلية قد شكلت مصدرا للتكتل، ونجدها ممثلة في العوامل الطبيعية والميزات النسبية كما أشار إليها Krugman ، حيث يُعرف عنها توزعها الغير متماثل في الفضاء[4].

بناءً على التحليل السابق يتضح بأن العوامل الجغرافية أو ما يطلق عليها بالجغرافيا الفيزيائية "Géographe physique" تعرض أول دافع للتكتل حسب الاقتصادي Marshelle الذي اعترف بهذا سنة 1890 قائلا " أن السبب الرئيسي يعود لدوافع مادية "[5].

[1] Xu, Z. (2008), op.cit ,p p :118.
[2] Baumont, C., Guillain, R., &Huriot, J. M. (1997). Proximités et formation des villes, op.cit ,P :3.
[3] Mansouri, Y. (2008),), op.cit ,p :25.
[4] Baumont, C., Guillain, R., &Huriot, J. M. (1997). Proximités et formation des villes, op.cit , P :3.
[5] Duranton, G. (1997). La nouvelle économie géographique: agglomération et dispersion. Économie & prévision, 131(5), 1-24,p:6.

فالأعوان بطبيعتهم حساسين تجاه الميزات الخارجية للمواقع[1] ، ومنذ الأزل يميلون فطريا نحو التجمع في أماكن ذات مؤهلات مناخية وجغرافية ملائمة للسكن وللزراعة[2]، حيث كانوا في الفترات المبكرة للتحضر يتمركزون إما بالقرب من ضفاف الأنهار أو في أماكن مرتفعة تحميهم من الغارات[3].

وهذا بالتحديد ما استجاب له الأعوان الاقتصاديون بعد قيام الثورة الصناعية لأن تمركزهم المكاني فرضه التوزع الغير متساوي للمواد الأولية والطاقوية لاسيما الفحم وخامات الحديد، وحتى الطقس لعب حينها دورا في خيار الموقع حيث كان ذو أهمية كبيرة بالنسبة للصناعات النسيجية التي ظهرت خلال تلك الفترة[4].

إضافة إلى هذا فقد فضل الأعوان التمركز أيضا بالقرب من هياكل النقل كالموانئ التي تملك ميزة تتجاوز الحدود الوطنية[5]، كما أنها تسمح لهم بتقليل تكاليف النقل، وعن هذا الموضوع أفاد Bairoch, P. (1988) أنه خلال الثورة الصناعية كانت العديد من المدن الجديدة تقع بالقرب من إمدادات الطاقة [6].

إذن الدافع وراء خيار الموقع بالنسبة للمؤسسات كان الرغبة في التقليل من تكاليف النقل، ولذات السبب اضطر العمال إلى الاستقرار بالقرب من تلك المنشآت، الأمر الذي استدعى تشيد ساكنات ومرافق عامة توفر لهم نوعا خاصا من الخدمات اللازمة التي لا توجد إلا في بيئة حضرية الأمر الذي نجم عنه تشكل مدن[7]، وليس من قبيل الصدفة أن الكثير من المدن الكبرى في العالم نمت على طول المجاري المائية، فالسفن حينها كانت تسهل الشحن الفعال للمنتجات إلى الأسواق العالمية البعيدة وبأقل التكاليف[8].

1 -3-1-2 الحوادث الطبيعية:

لقد أثار النمو الاستثنائي لمدينة شيكاغو في القرن التاسع عشر باعتبارها المدينة المركزية في قلب أمريكا الشمالية تحفظا بشأن المصادر الطبيعية، وذلك بسبب عدم وجود أي مزايا طبيعية لموقعها، فقد تأسست فوق سهل منبسط وحتى النهر الذي كان يمر عبرها بالكاد كان صالح للملاحة كما أن ميناءها كان غير ملائم، من هنا اتضح فشل المزايا الطبيعية في تفسير وجود بعض التكتلات، حيث رأى المؤرخ ويليام كرونون أن نمو مدينة شيكاغو قد حركته الحوادث التاريخية[9].

---

[1] Mansouri, Y(2008), op.cit ,p :25.
[2] Xu, Z .(2008) ,op.cit,p :119.
[3] Duranton, G. (1997). La nouvelle économie géographique ,op.cit,p :6.
[4] محبوب، عادل،& صديق، سهام. (2008). نفس المرجع السابق ، ص:39
[5] Mansouri, Y(2008), op.cit,p :25.
[6] Glaeser E.L, Kallal H.D, Scheinkman J.A. et Shleifer A (1992), "Growth in cities", Journal of Political Economy, 100 (6),p :1148.
[7] محبوب، عادل،& صديق، سهام. (2008)، نفس المرجع السابق،ص:39
[8] Quigley, J. M. (2009), Op.cit, 115,p :2.
[9] Krugman, P. (1993). First nature, second nature, and metropolitan location,op.cit,p :1.

ولم يكن هذا التحفظ الوحيد بخصوص الميزات الطبيعية فالعديد من الاقتصاديين لم يعتبروها كعامل للتكتل على الرغم من إقرارهم بأنها قد استطاعت تفسير بداية التركزات، لكنها في نظرهم تبقى عاجزة أمام شرح تطورها لاحقا[1]، فقد ظهرت صناعات قادرة على الحركة ولا تتقيد بمكان وجود المواد الأولية، كما تمكنت عدة مدن من الحفاظ على تخصصها في انتاج سلع معينة بغض النظر عن حقيقة استنزاف ما هو متوفر محليا من مواد أولية [2]، ولهذه الأسباب لم يتم اختبارها في إطار التحليل الديناميكي لتموقع الأنشطة الاقتصادية، فالدراسات التجريبية لم تأخذها بعين الاعتبار لأن الباحثين اعتبروا أن هذه الميزات قد تحققت بالفعل في الوقت المبكر للتحضر، لكن في الوقت الراهن لم تعد تشكل عوامل دافعة للتموقع، كما توصلوا إلى أنها لم تعد تفسر تطور التكتل ولا صلة لها بديناميكية المدن[3]، هذا ما أدى إلى حذفها تدريجيا لتفسح المجال لمحددات أخرى تعتبر أكثر عمقا وفي نفس الوقت تركز على عوامل اقتصادية بحتة وهي عوائد الحجم المزايدة الداخلية أو الخارجية فهذه الأخيرة هي متعلقة بالمزايا الصافية المتأتية من التقارب والناجمة عن اقتصاديات التكتل التي تتحقق عندما يكون هناك تقاربا جغرافيا يتولد عنه منافع خارجية، أي أنها تجد أصلها في التفاعلات التي تحدث ما بين الأعوان الاقتصاديين[4]، ومن الجلي أن هذه العناصر تختلف تماما عن العوامل الطبيعية ولكنها تسمح هي الأخرى بانطلاق ونمو عملية التكتل[5] وهي تنقسم إلى:

1-3-1-3 عوائد الحجم المتزايدة الداخلية:

إن اقتصاديات الحجم المتزايدة داخلية كانت أو خارجية هي ضرورية للتكتل، لكن كخطوة أولى سنستهل هذا الجزء من التحليل بالعوائد المتزايدة التي تنشأ من داخل المؤسسة والتي تعبر عن تناقص التكلفة الوحدوية للإنتاج أو تزايد المكاسب الإنتاجية من داخل المؤسسة، وبحسب نظرية المنشأة التي يتضمنها الاقتصاد الجزئي فإننا نجد أن منحنى متوسط التكلفة الوحدوية يأخذ شكل مقلوب دالة الجرس، ففي مرحلته الأولى تتناقص التكاليف الوحدوية للإنتاج مع تزايد حجم الإنتاج وهذه المرحلة بالذات هي من تعكس العوائد المتزايدة الداخلية، في حين تشهد المرحلة الثانية منه ثباتا بحيث كلما زاد الإنتاج الكلي تزايدت معه التكاليف الإجمالية بنفس المقدار ما يعني أن التكلفة الوحدوية للإنتاج لا تتغير وسيكون هناك ثبات في عوائد الحجم، لذا فلن يكون للمؤسسة أية مصلحة في الإنتاج على نطاق واسع ما يعني أن شكلها التنظيمي سيكون صغير ومقيد وسيبقي بحجم عائلي، بينما في حالة وجود اقتصاديات الحجم المتزايدة فإن التكاليف الوحدوية سوف تتناقص كلما

[1] Xu, Z ,op.cit,p :119.

[2] محبوب، عادل،& صديق، سهام. (2008)، نفس المرجع السابق، ص:40.

[3] Mansouri, Y. (2008). ,op.cit ,p :25-26.

[4] Xu, Z. (2008),op.cit, p :118-119.

[5] Baumont, C., Guillain, R., &Huriot, J. M. (1997). Proximités et formation des villes ,op.cit, p :3.

زاد الإنتاج الكلي لذا سيكون من مصلحة المنشأة الإنتاج على مستوى أوسع مما يسمح لها بتوسيع حجمها أكثر، أي أن التكلفة الوحدوية للإنتاج في مثل هذه الحالة تكون مرتبطة بحجم المؤسسة[1].

ولعوائد الحجم المتزايدة ثلاثة مصادر نوجزها فيما يلي:

1-مبدأ عدم قابلية التقسيم: من المعروف أنه من غير الممكن الزيادة في عوامل الإنتاج إلا بوحدة كاملة وهذا بالتحديد ما يجعل الإنتاج في مستويات أعلى، ولتوضيح هذا المبدأ سوف نستعين بالمثال الآتي: بافتراض أنه في منشأة معينة كل عامل باستطاعته انتاج 2 طن من القمح، وإذا ما رغبت تلك المنشأة في إنتاج 3 أطنان إضافية سيتعين عليها إدراج عامل ونصف عامل، رياضيا هذا مقبول لكن في الواقع من غير الممكن أن يحدث ذلك، لأن العامل غير قابل للتجزئة وبناءً عليه ستضطر المنشأة إلى الاستعانة بعامل إضافي آخر وهذا ما من شأنه رفع مستوى الإنتاج، إذن بسبب هذا الإجراء ونتيجة لطبيعة عوامل الإنتاج الغير قابلة للتقسيم سيرتفع الإنتاج إلى أكثر من خمسة أطنان.

من خلال ما سبق نستنتج أمرين مهمين هما:

- ✓ مضاعفة عوامل الإنتاج يترتب عنها مضاعفة الإنتاج أكثر.
- ✓ الزيادة في الانتاج في هذه الحالة قد نشأت من داخل المؤسسة.

2-تقسيم العمل والتخصص: غالبا ما تكون للمنشأة الكبيرة قدرة أكثر من غيرها على تخصيص عمالها في مهام يبرعون فيها، وهذا ما يجعل أدائهم أفضل ويحسن من إنتاجية العمل، كما يسمح بزيادة حجم الإنتاج، وكل هذا يحدث باستخدام عدد معين من العمال، بناءً عليه سيكون من مصلحة أي مؤسسة التوسع أكثر حتى تستفيد بأكبر قدر ممكن من عوائد الحجم المتزايدة الداخلية.

3-التكاليف الثابتة: من المعلوم بأن التكاليف الثابتة تتناقص مع كل زيادة في الإنتاج[2].

لكن وبغض النظر عن مصدر عوائد الحجم الثابتة فإن هذا النوع من الاقتصاديات يلعب دورا في شرح التكتل فوجودها سيحفز المنشأة على التوسع، وبتوسعها تتشكل مدينة صناعية حولها وكلما كبر حجمها ستكبر تلك المدينة أكثر فأكثر: لأن جميع عمالها سيفضلون الاستقرار بالقرب منها حتى يتمكنوا من تقليل تكاليف تنقلهم اليومي ما بين مقر سكنهم ومكان عملهم، ومع تزايد الكثافة السكانية ستتزايد أيضا تكلفة الأرض حول المؤسسة مقارنة مع باقي المناطق لذا سيضطر البعض إلى التموقع بعيدا عن المركز قصد التقليل من تكاليف الأرض وسينتج عن ذلك توسعا في المدينة الصناعية التي نشأة حول المؤسسة.

[1] Xu, Z,op.cit ,p :119.
[2] Nyahoho, E., & Proulx, P. P. (2006). Le commerce international: théories, politiques et perspectives industrielles. PUQ.,p :136.

1-3-1-4 اقتصاديات التكتل والوفرات الخارجية:

1-3-1-4-1اقتصاديات التكتل:

إن عوائد الحجم الداخلية لا تشرح سوى تشكل مدينة صناعية صغيرة حول منشأة واحدة، في حين أن نمو وتوسع المدن الكبرى غالبا ما يأتي نتيجة لتجمع عدد كبير من المنشآت التي قد تنتمي إلى نفس القطاع الصناعي أو إلى قطاعات مختلفة[1]، فمفتاح التكتل هنا يكمن في المنافع التي ستعود على الأفراد إذا ما قرروا العيش والإنتاج بالقرب من بعضهم البعض أي في الاستفادة من الوفرات الخارجية المكانية المتأنية من التقارب الجغرافي، والتي تعمل على تسهيل التفاعلات مع الآخرين تحت شكلها الملموس "المادي " أو غير الملموس مثل تبادل المعلومات والاستفادة من الوفرات الخارجية للمعرفة، فهذه النوع من الوفرات هو ايجابي بطبيعته لذا يعتبر كقوة دافعة للتكتل، باختصار تفضل المنشآت التقارب قصد تقليل تكاليف المعاملات في تبادل :(السلع، الخدمات، وحتى المعلومات)[2].

وبالحديث عن مفهوم الوفرات الخارجية يجب أن نأتي على ذكر أول من جاء به وهو الاقتصادي Alfred Marshall، حيث استعان بهذا المصطلح لتفسير تجمع منتجين داخل منطقة صناعية "district industriel"[3]، فالمنتج في هذه الحالة سوف يجد مزايا من قربه من منتجين آخرين ينتمون إلى نفس الصناعة وغالبا ما تحصر في ثلاث ميزات وهي:

- ✓ الوصول إلى السلع الوسيطة والخدمات المتخصصة بتكلفة أقل.
- ✓ الاستفادة من قوة عاملة متخصصة ومؤهلة.
- ✓ التقارب الجغرافي من شأنه تسهيل تبادل المعلومات[4]، التي لها دور كبير في عمليتي الإنتاج والابتكار، فعلى الرغم من الحديث الكثير عن إمكانية تبادل المعلومات عن بعد بسبب ما يسمى بثورة المعلومات إلا أن البشر والأنشطة الاقتصادية قد أثبتوا دائما حاجتهم للتقارب الجغرافي والاتصال المباشر وجها لوجه "face a face"من أجل أن تكون هناك فعالية قصوى في التبادل المعلومات[5].

وقد أُدرج مفهوم الوفرات المارشالية "des externalités de Marshall" كمصطلح جديد ضمن الاقتصاد المكاني في سنة 1948، إلى جانب مصطلح آخر هو اقتصاديات التكتل "des économies d'agglomération" الذي تم اقتراحه من أجل تحديد الوفرات التي تستفيد منها المنشأة إثر تجمعها في مكان معين أثناء عملية إنتاجها، فهذا النوع من الوفرات يعد خارجيا

[1] Xu, Z, op . cit , p :120.
[2] Baumont, C., Guillain, R., &Huriot, J. M. (1997). Proximités et formation des villes, op . cit , p :1-4.
[3] Xu, Z.(2008), op . cit , p :120.
[4] Daumas, J. C. (2007). Districts industriels: du concept à l'histoire. Revue économique, 58(1), 131-152,p :135.
[5] Baumont, C., Béguin, H., & Huriot, J. M. (1996). Définir la ville ,p :12-13.

كونه ناتج عن القرب الجغرافي من مؤسسات أخرى وليس من المؤسسة نفسها[1]. وكثيرا ما يعتمد عليه في تفسير ظاهرة التكتل وهو ترجمة لعوائد الحجم الخارجية التي تغطي فكرة : " أن المؤسسات ستتمكن من الانتاج أكثر إذا ما تقاربت مع بعضها البعض وذلك باستخدامها لكمية معطاة من العوامل "[2].

عوائد الحجم المحققة في هذه الحالة هي خارجية كما وضحنا سابقا، لكن بالرغم من ذلك ينبغي التذكير بشيء غاية في الأهمية وهو أنه ما لم تكن هناك عوائد حجم ناشئة من داخل المؤسسة فلن تكن هناك أية فائدة من تركزها المكاني بل على العكس تماما سوف يتولد في هذه الحالة ميولا نحو التشتت المكاني.

إن اقتصاد التكتل بمفهومه الواسع يعبر عن انخفاض تكاليف الإنتاج ويكون مرتبطا بعدد كبير من المتفاعلين الاقتصاديين الذين تجمعوا في منطقة محددة، غير أنه لا ينبغي الخلط ما بين هذه التكاليف وتلك التي تواجهها المؤسسة في سبيل الاستفادة من المزايا الموجودة في التكتل، لأن المؤسسة قد تضطر لدفع إيجار عالي جدا أو تأمينات لموظفيها لتستفيد بالمقابل من سوق واسعة، تنوع في الموردين ومن بنى تحتية، وبالعموم فإن المدن الكبرى هي من تتوفر على شبكة كبيرة من المواصلات: طرق، سكك حديدية، مطارات، كما نجدها تحتوي أيضا على شبكة اتصالات تكنولوجية: هواتف-أنترنت، وتضم قوى عاملة كبيرة وذات كفاءة، علاوة على تمركز الوزارات والمؤسسات الحكومية والثقافية بها التي بالتأكيد ستعود بالنفع المباشر والغير المباشر على كل مؤسسة متواجدة في هذه الفئة من المدن، فهي تسمح لها بأن تكون على اتصال مباشر بالباحثين وصناع القرار، كما تمكنها من الوصول إلى يد عاملة ذات شهادات[3].

بالعموم تصنف اقتصاديات التكتل إلى نوعين وفقا ل (Hoover, (1948 هما : اقتصادات التوطين واقتصادات التحضر[4].

❖ **اقتصاديات التوطين"Les économies de localisation "** :

تظهر اقتصاديات التوطين في تكتل منشآت تنتمي إلى نفس الصناعة داخل ذات المنطقة، ونتحدث عنها عندما تكون التكاليف الوحدوية للإنتاج الخاصة بكل منشأة تتناقص مع تزايد الإنتاج الكلي للقطاع.

يعتبر هذا النوع من الاقتصاديات داخلي بالنسبة للصناعة وخارجي بالنسبة للمنشأة الفردية، أما المكاسب الإنتاجية هنا فهي متعلقة بحجم الصناعة المتجمعة في المكان[5] وهذاما يجعلها ترتبط بفكرة المحيط الصناعي "d'atmosphère industrielle" المشار إليها من قبل مارشال 1919 والتي تسمح بالانتقال الأحسن لأسرار الصناعة "secrets de l'industrie"[6].

[1] Xu, Z.(2008) op . cit , p :120.
[2] Baumont, C., Guillain, R., &Huriot, J. M. (1997). Proximités et formation des villes, op . cit , p :2.
[3] Mansouri, Y. (2008),op.cit,p :12-13.
[4] Hoover, E. M. (1937). Location theory and the shoe and leather industries. Harvard University Press, Cambridge,p :90-91.
[5] Xu, Z. (2008) ,op.cit,p :120-121.
[6] Baumont, C., & Huriot, J. M. (1995). Agglomération, industrie et ville ,p :7.

فالتقارب في هذه الحالة سيسمح بتقاسم التكاليف الثابتة بين المنشآت التي تتموقع في نفس المنطقة وهو ما يفرض عوائد حجم، بالنتيجة فإن تقارب منشآت ذات صلة سوف يمكنها من تحقيق اقتصاديات التموقع التي قد تنشأ إما من تضاعف في إمكانية التبادل، أو من تناقص تكاليف الحصول على معلومات وتكاليف التوظيف[1].

فالمؤسسة إذن ستجد ما يحفزها على الاستقرار نظرا لاجتماع عدة عوامل جاذبة تتمثل في الوفرات الخارجية الإيجابية التي يعرضها هذا النوع من التكتل ويمكن حصرها فيما يلي:

أ-اليد العاملة: إن المؤسسة التي اختارت الاستقرار داخل هذه النوع من التكتلات سوف تجد مجالا أوسعا من اليد العاملة ذات الخبرة (الماهرة) التي تستطيع أن تؤدي كل ما تحتاجه المؤسسة، ولهذه الميزة أيضا أثر تراكمي لأن اليد العاملة تنجذب نحو المدينة التي توجد فيها مجموعة كبيرة من أرباب العمل الباحثين عن مؤهلات مناسبة للصناعة.

ب- الموردون : تتعامل المؤسسات التي تنتمي إلى نفس الصناعة في الغالب مع نفس الموردين الفرعيين، فعلى سبيل المثال نجد الشركات التي تصنع الملابس جميعها تحتاج إلى مختصين في صناعة الأزرار وموردين مختصين في النسيج، وبظهور هذا الكم من الموردين سيُسمح بتقسيم العمل داخل تلك المدينة وبالتالي سيُبرز آلية تقسيم العمل التي تعود لآدم سميث لكن على مستواها الكلي، وكلما تطورت الصناعة داخل المدينة كلما أصبحت أكثر فعالية في ذلك.

ت- عوائد الحجم الداخلية : إن تزايد عدد الموردين سيولد لدى كل واحد منهم رغبة في توسيع عمله وفي زيادة حجم عملياته، وهذا حتى يتمكن من الوصول إلى سوق أكبر.

ث- العملاء: إن تواجد عدد كبير من المؤسسات حتى وإن كانت تنتمي إلى نفس الصناعة سيقود حتما إلى التنوع في المعروض من السلع والخدمات الأمر الذي يسهل معه الوصول إلى العملاء، فالمفارقة أن تكاثر عدد المنافسين يتولد عنه تكاثر للعملاء، وتفسير هذا جد بسيط يعود إلى طبيعة المستهلكين الذين هم في الغالب يبحثون عن التنوع وهذا بالتأكيد ما يبرر وجود عدة محلات للملابس داخل نفس المركز التجاري، فهؤلاء يدركون جيدا المكان الذي يقصدونه من أجل الحصول على أكبر مجموعة من المحلات التجارية، وسيفرض هذا السلوك منافسة هامة ما بين المؤسسات تُخفض معها التكاليف وتقود للابتكار.

ج- البنى التحتية : من المعلوم أن أي مؤسسة تحتاج للوصول إلى بعض الهياكل والبني التحتية التي قد تكون أحيانا على قدر من التخصص، ومع وجود اقتصاديات التوطين التي تنشأ بفضل التخصص الصناعي سيُسمح بتقسيم تكاليف إنتاجها

[1] Xu, Z,(2008) ,op.cit,p :121.

واستهلاكها بين العديد من المستخدمين، فالحجم سوف يكون كافيا لبناء وصيانة واستعمال هذه البني المتمثلة في المطارات الموانئ، الطرق ...الخ.

❖ **اقتصاديات التحضر**: تعد هذه الاقتصاديات عامة مقارنة باقتصاديات التوطين[1] كونها لا تقتصر على نوع واحد من الصناعات[2]، بل تأتي من تكتل عدد كبير من الأنشطة المختلفة في نفس المكان[3] التي أحيانا قد تكون بعضها تكميلية وفي أحيان أخرى قد لا تجمعها أية صلة باستثناء تركزها في ذات المنطقة [4].

تحدث هذه الاقتصاديات عندما تكون التكلفة الوحدوية للإنتاج الخاصة بالمؤسسة الفردية تتناقص مع تزايد الإنتاج الإجمالي للمدينة، وهذه المكاسب هي داخلية بالنسبة للمدينة وخارجية بالنسبة للمؤسسة الفردية والصناعات أو المجموعات المتجانسة، لذا فالاقتصاد الحضري يرتبط بحجم المدينة[5] ويجد أصله في عدة عوامل منها:

أ- تنوع في اليد العاملة : إن التنوع في العمالة هو ما تحتاجه المؤسسات على نحو متزايد، وفي تكتل يضم صناعات مختلفة سوف نجد إلى جانب العمالة المتخصصة التي تمتلك قدرات خاصة كالإعلام الآلي، البيع والتسيير عمالة من نوع آخر وبدون أي كفاءة محددة يمكن استغلالها وتوظيفها في مراكز الاتصالات، الأمن أو الأمانة العامة، فهذان النوعان هما متوفران بسهولة في المدينة "داخل التجمع الكبير"، علاوة على أنهما لا يكونان منجذبين بشكل خاص لنوع معين من الصناعة وهو ما يسمح لجميع المؤسسات المتمركز هناك بالاستفادة من اليد العاملة المتنوعة.

ب- سهولة التوسع والانكماش : داخل المدينة الكبيرة يمكن للمؤسسة أن تتوسع بسهولة ويعود الفضل في ذلك إلى كمية العمالة الموجودة هناك، بالمقابل فإن التنوع الكبير في أماكن التوظيف مع وجود أرباب عمل كثر سوف يجعل من فقدان الوظائف أمر سهل بالنسبة للعمال وقد يضع المؤسسة في ورطة، لكن هذا لا يحدث في المدن الكبرى لأنها تملك ميزة إيجابية كون أن البدائل فيها متاحة.

ت- البني التحتية : تحتاج المؤسسات للوصول إلى هياكل عامة مثل: الطرقات، المطارات، شبكات الإعلام الآلي والكهرباء إضافة إلى قنوات الصرف الصحي، النقل البري ...إلخ [6]، وهذه هياكل تُنجز أغلبها من قبل القطاع العام وذلك نظرا لطبيعة تكاليفها الثابتة والعالية في نفس الوقت، لذا فإننا نجد أن إحدى الوظائف الأساسية للحكومة تتمثل في توفير السلع العامة التي تخضع بحكم تعريفها لوفورات الحجم ولها ميزات عدة أهمها أن استهلاكها ليس حكرا على نوع واحد من المستخدمين

[1] Mansouri, Y. (2008) ,op.cit,p :13-15.
[2] Xu, Z,(2008), op.cit,p :121.
[3] Baumont, C., & Huriot, J. M. (1995). Agglomération, industrie et ville,op.cit ,p :2.
[4] Mansouri, Y.(2008), op.cit,p :15.
[5] Xu, Z,(2008) ,op.cit,p :121.
[6] Mansouri, (2008),op.cit, p :15-16.

فالجميع بإمكانه استخدام القدر الذي يشاء دون أن يقلل ذلك من استهلاك شخص آخر، كما أن تكاليف استهلاكها قابلة للتقسيم إذ يمكن توزعها على عدد كبير من المستهلكين[1]، ويرتبط هذا النوع من المزايا بحجم المدينة بحيث كلما كانت هذه الأخيرة كبيرة كلما سهُل الوصول إلى هياكل عامة ذات كفاءة وبأقل تكلفة.

ج- **الوصول إلى الأسواق**: في اقتصاد يتسم بالشمولية ستكون الأسواق بمختلف أنواعها والمعلومات منتشرة، وهذا ما يلاحظ على مستوى العواصم الكبرى التي تعرض إمكانية الوصول إلى تلك المزايا، فهي تتمتع بشبكة اتصالات واسعة تيسر الوصول إلى العملاء، الموردين، مراكز البحوث، المعارض التجارية وحتى المؤتمرات والخدمات المتخصصة وتساعد في الوصول إلى المتخصصين أيضا.

ح-**الوصول إلى مؤسسات من قطاعات أخرى**: إن تقسيم العمل لا نجده فقط داخل قطاعات محددة إذ من الممكن أن تتفكك المؤسسات العمودية، ففي الوقت الراهن مثلا يميل قطاع الصناعات التحويلية إلى الاستعانة بمصادر خارجية خاصة إما في مجال المحاسبة، العمل القانوني، تجليد الوثائق، التسويق، وكلما كان التكتل كبيرا زادت إمكانية تقسيم العمل إما داخل نفس الصناعة "اقتصاديات توطين " أو حتى ما بين القطاعات المختلفة "اقتصاديات تحضر".

بالمجمل فإن أهم ما يميز اقتصاديات التحضر هو صعوبة قياسها تجريبيا على عكس اقتصاديات التوطين، لكن على الرغم من ذلك فإن ظاهرة العواصم تبقى مؤشرا يؤكد وجودها فهي تحظى بأهمية بالغة خاصة في جانب الخدمات[2] مع ذلك تبقى نظريات العوامل الخارجية الديناميكية جذابة للغاية لأنها تحاول أن تشرح في الوقت نفسه كيف تتشكل المدن ولماذا تنمو[3].

2-4-1-3-1 أنواع الوفرات الخارجية:

إن التكتل لا ينتج عنه نوعا واحدا من الوفرات، ذلك لأن تقارب عدة أفراد لهم خصائص مختلفة يجعلنا نميز أنواع كثيرة من الوفرات المكانية الخارجية[4].

من ناحية أخرى فإن الوفرات الخارجية التي جاء بها "Alfred Marshall" والتي تم دمجها ضمن نماذج الاقتصاد الحضري قد بقيت مفهوما يشوبه نوعا من الغموض[5]، فلطالما أُعتبرت بمثابة علبة سوداء تخفي في طياتها التفاعلات الدقيقة الفعلية

[1] Venables, A. J. (2010). Economic geography and African development. Papers in Regional Science, 89(3), 469-483,p :472.

[2] Mansouri, Y. (2008),op.cit,p :16-17.
[3] Glaeser E.L, Kallal H.D, Scheinkman J.A. et Shleifer A (1992), "Growth in cities",op.cit ,p :1128.
[4] Baumont, C., Guillain, R., &Huriot, J. M. (1997). Proximités et formation des villesop.cit, p :3.
[5] Abdel-Rahman H. et Fujita M., 1990, "Product Variety, Marshallian Externalities, and City Sizes", Journal of Regional Science, 30, p. 165-183,p :165.

التي تؤدي إلى مثل هذه العوامل الخارجية[1] ، وفي سبيل إزالة ذلك الغموض وتوضيحه حاول الاقتصاديون استغلال طبيعتها[2] وطبيعة المتفاعلين في التكتل ليتم على إثر ذلك تصنيفها إلى عدة أنواع كان أهمها ما يلي:

1-حسب الأثر المتولد عنها "سلبية" أو "إيجابية":

وفقا لتأثيرات التكتل فإنه يتولد نوعين من الوفرات إما إيجابية أو سلبية:

بالنسبة للإيجابية تجعلنا نفكر بالدرجة الأولى باقتصاديات التكتل أيا كان نوعها، فهي تعكس المزايا المتعلقة بتجمع الأنشطة الاقتصادية في القضاء[3]، كما أنها تشكل مصدرا للتكتل كونها قوة جاذبة بامتياز، لذلك فهي تعد بمثابة اعتراف بوجود فوائد جوهرية للتقارب، لكنها تتناقص مع تزايد المسافة الفاصلة ما بين الأعوان[4]، وبخلاف ذلك نجدها تعمل على زيادة حجم التفاعلات وتحسين نوعيتها.

وإذا كانت هذه الأخيرة تعمل كقوة جاذبة للتكتل فإن الوفرات السلبية تعمل على تشتت الأنشطة الاقتصادية وتدفع بها إلى الابتعاد عن التكتل مما يترتب عليه تقليلا في التفاعل، وتقود إلى نشوء اقتصاديات تكتل سلبية[5]، تتمثل حسب Thisse, J. F(1997,p :9) في الازدحام المروري والتلوث الناجم عن التدفئة أو المنبعث من السيارات داخل التجمعات الحضرية.

2-حسب نوع التفاعلات (سوقية أو غير سوقية):

قام Scitovsky (1954) بتصنيف الوفرات إلى نوعين نقدية وتكنولوجية (technological - pecuniary)[6]، حيث ترتبط الوفرات التكنولوجية بآثار التفاعلات الغير سوقية وهي تؤثر بشكل مباشر على استخدامات المستهلكين ووظائف الإنتاج للشركات، في حين تشير الوفرات النقدية إلى فوائد التفاعلات الاقتصادية التي تتحقق من خلال آليات السوق المعتادة التي تأتي نتيجة لتفاعلات تجارية تنشأ ما بين المقيمين من خلال آلية السعر، وتشمل العوامل الخارجية لمارشال كلا النوعين "المالية والتكنولوجية "بالتالي من المرجح أن يؤدي كل نوع من العوامل الخارجية إلى تكتل الأنشطة الاقتصادية[7].

[1] Fujita, M., & Thisse, J. F. (2009). New economic geography: an appraisal on the occasion of Paul Krugman's 2008 Nobel Prize in Economic Sciences. Regional Science and Urban Economics, 39(2), 109-119,p :111.
[2] Xu,(2008) ,op.cit,p p :123.
[3] Thisse, J. F. (1997). L'oubli de l'espace dans la pensée économique,op.cit,p : 8.
[4] Mansouri, Y. (2008), op .cit ,p :31.
[5] Baumont, C., Guillain, R., &Huriot, J. M , (1997). Proximités et formation des villes,op.cit,,p :4.
[6] Scitovsky, T. (1954). Two concepts of external economies. Journal of political Economy, 62(2), 143-151,p :145-146.
[7] Fujita, M., & Thisse, J. F. (1997). Economie géographique, problèmes anciens et nouvelles perspectives. Annales d'Economie et de Statistique, 37-87.

هناك أمر مهم متعلق بهاذين النوعين من الوفرات ينبغي التنويه إليه لما له من أهمية بالغة في بحثنا، ويكمن في أن النماذج التي جعلت المنافسة الاحتكارية تحمل الصيغة الرسمية لها، والتي اعتمدنا عليها في تفسير التكتل قد ركزت فقط على الوفرات النقدية[1].

3- الوفرات الخارجية حسب كثافة استخدام الفضاء وتنوع الأفراد :

هناك نوعان من الوفرات في هذه المجموعة:

بالنسبة للنوع الأول نجده متعلق بتزايد عدد الأفراد في التكتل بغض النظر عن طبيعتهم، فكما هو معلوم مجرد وجود عدد معين من المقيمين سوف يتولد عنه وفرات خارجية تكون تابعة لحجم التكتل وكثافة استخدام الفضاء، لكنها قد تكون إيجابية كما يمكن أن تكون سلبية، فيما يخص الإيجابية منها فهي تعتبر قوى للتكتل لأن تزايد عدد الأفراد سينتج عنه سهولة في التفاعلات، حيث سيكون بإمكان كل شخص التواصل مع أكبر عدد ممكن من الأشخاص الآخرين، كما يمكن لتلك التفاعلات أن تحدث بصورة متكررة فجميع الأفراد يستطعون إعادة مبادلاتهم بسهولة كبيرة، إجمالا التكتل يسمح بتقليل تكاليف المعاملات حول السلع، الخدمات والمعلومات، من ناحية أخرى فإن وجود حجم معين من الأنشطة الاقتصادية سيقود إلى تواجد أنشطة أخرى بالتحديد تلك التي تتطلب حدا أدنى من المستخدمين مثل: الهياكل التحتية العمومية والمؤسسات المختلفة، ونظرا لذلك فإن هذا النوع من التكتل سوف يجذب إليه المزيد من المتمركزين، ومن هنا يتضح لنا بأن تلك المزايا هي السبب وراء وجود التكتلات وتطورها، وهي أيضا من تسبب " العملية التراكمية " التي تنتج عن تزايد عدد السكان من جهة وعن تزايد عدد الأنشطة الاقتصادية من جهة أخرى.

إلى جانب ذلك يعرض هذا التكتل وفرات ذات تأثيرات سلبية تدفع بالمتمركزين إلى الابتعاد عنه، ولهذا يطلق عليها مصطلح "قوى التنافر" التي قد تنتج إما عن تشبع في المكان وتقود إلي التلوث بنوعية ضوضائي وجوي وإلى الازدحام خاصة في قنوات الاتصال وكذلك إلى ارتفاع تكاليف المعاملات، كما قد تحدث جراء الانزعاج المترتبة عن الاختلاط كتزايد الانعدام الأمني واستبداد الأخريين، وكل ذلك سيقلل من المنافع المستمدة من التفاعل والتواصل الاجتماعين، أو قد تأتي من التزايد في حجم التكتل الذي يترتب عليه تزايدا في تكاليف النقل للوصول إلى العمل وارتفاعا في أسعار الأراضي والمساكن، وفي هذه الحالة سيصبح نمو المدينة عائقا أمام التكتل وسيضطر أفراده إلى الابتعاد عن بعضهم البعض.

أما النوع الثاني في هذه المجموعة فهو الوفرات الخارجية الناتجة عن تقارب مجموعة أفراد متغايرين، فهذا التنوع يتولد عنه بالعموم وفرات مكانية إيجابية يطلق عليها "اقتصاديات التحضر" تسمح باختبار العلاقات المتكاملة ما بين الأنشطة

[1] Xu, Z.(2008), op.cit,p :124.

الاقتصادية، إذ يمكن لعمليات الإنتاج أن تتوزع ما بين عدة منشآت إذا ما كانت هناك مهام قابلة لأن تكون خارجية عن المنشأة، وذلك نظرا لتعدد المشاركين في كل نوع، وهنا يمكن القول بأن عملية الإنتاج قد أصبحت مرنة.

كما يمكن أن نعتبر التكتل بصفة عامة شكل تنظيمي يسمح بتبادل العمليات التنظيمية الداخلية للمنشأة ويسمح أيضا بتقليل تكاليف المعاملة.

من جهة أخرى فإن كثرة وتنوع الأفراد يعد مصدرا لما يسمى بالوفرات الخارجية لرأس المال البشري، لأن التنوع في مستويات التعليم أو التكوين يسمح بالتأكيد بتحسين فاعلية تبادل المعلومات، وفي هذه الحالة سيكون الأعوان قادرين أكثر من غيرهم على تحويل معالجة واستعمال المعلومة، بالتالي إذا كانت كمية رأس المال البشري متاحة على نحوٍ كافٍ في التكتل فإن عملية التراكم والنمو سوف تزداد وسيكون رأس المال البشري جاذبا للمزيد منه.

أخيرا فإن هذا التنوع في اليد العاملة سيقود حتما إلى التطابق ما بين العرض والطلب على العمل وسيقلل من تكاليف التكوين ويقود أيضا للابتكار كما يجعل من عملية انتشاره سهلة جدا [1].

1-3-2مصادر التشتت les forces de dispersion:

في الوقت الذي تقود فيه قوى التكتل إلى تركز السكان والأنشطة الاقتصادية في مكان واحد، تتدخل قوى معاكسة لإبطاء أو لإيقاف التركز المكاني فهي تعمل على انشاء حركة تشتت يطلق عليها قوى الطرد أو التشتت"Des forces dispersion "[2]، وتحديدها يكون بسهولة أكبر مقارنة بمصادر التكتل، ففي معظم الأحيان نجدها متعلقة إما باستهلاك المكان (la consommation d'espace) أو بتكاليف النقل (les couts de transport)[3].

1-3-2-1العوامل الغير متحركة:

إن الاعتراف بوجود عوامل انتاج غير متحركة هو أمر غاية في الأهمية[4]، لأنها قد تشكل دافعا قويا لتشتت الأنشطة الاقتصادية حسب نماذج NEG ووفقا لهذه النماذج أيضا فإن قوة التشتت الرئيسية تعتمد على استهلاك الأرض[5]، وقد لخص Duranton, G. (1997) ذلك حين قال أنه " من الممكن الحصول على مصدر للتباعد بطريقة بسيطة جدا يكمن في

[1] Baumont, C., Guillain, R., &Huriot, J. M. (1997). Proximités et formation des villes,op.cit, p :3-4.
[2] Baumont, C., & Huriot, J. M. (1995). Agglomération, industrie et ville,op.cit,p:9.
[3] Duranton, G. (1997). La nouvelle économie géographique: agglomération et dispersion,op.cit,p:4.
[4] Thisse, J. F. (2002). Dispersion, agglomération et re-dispersion?. Revue dEconomie Regionale Urbaine, (1), 13-34,p :28.
[5] Ottaviano, G., & Thisse, J. F. (2002). Agglomeration and economic geography. In Handbook of regional and urban economics (Vol. 4, pp. 2563-2608). Elsevier,p :52.

المصدر الناتج عن استهلاك الأراضي (la consommation du sol)[1]، لأن الأرض كما هو معروف تعتبر عاملا غير متحرك "ثابت "، كما أنها تدخل في دالة المنفعة بالنسبة للعائلات ودالة الإنتاج بالنسبة للمنشآت.

والتشتت هنا ينتج جراء تجمع الأفراد والشركات الذي يؤدي إلى تزايد الكثافة السكانية، حيث تقود هذه الأخيرة إلى التقليل من كمية الأرض المستخدمة من قبل الفرد الواحد[2]، ما يعني أن الرغبة في استهلاك كمية كبيرة من سلعة نادرة من قبل الأفراد أو حتى الشركات سوف تحد من الميل اللامتناهي نحو التكتل وهذا ما يقيده، كما تبرز الأرض كعامل للتشتت أيضا عندما يتعلق الأمر بالآثار النقدية السلبية فتركز المنتجين والمستهلكين في نفس المكان سيتولد عنه حتما ارتفاعا في أسعار العقارات والأراضي[3].

لكن ليست الأرض هي العامل الوحيد الذي يدفع بالمتمركزين إلى الابتعاد عن التكتل، ففي أحيان كثيرة نجد أن اليد العاملة هي الأخرى غير قابلة للتنقل وتصبح كذلك عندما تكون مشتتة وبعيدة عن التكتل، في هذه الحالة فإن تكاليف الحصول عليها أي الأجور سوف ترتفع وهذا الارتفاع هو الذي يحد من تكتل الأنشطة الإنتاجية[4].

وفي الأخير نخلص إلى أنه بالقدر الذي تكون به هذه العوامل غير تامة الحركة سترتفع تكلفتها[5]، كما أن آثارها السلبية تكون دائما ناتجة عن التزايد في حجم التكتل.

1-3-2-2 تكاليف النقل:

إن المفهوم العام للتكاليف النقل ينطوي على دمج عدد كبير من المفاهيم الفرعية، ويمكن تصور ثلاثة أنواع منها تتمثل في تلك المتعلقة بنقل السلع المصنعة، نقل المواد الطبيعية والزراعية ونقل الأشخاص.

وفي هذا التحليل سوف نبدأ بآخرها أي تكاليف نقل الأشخاص سواءً المتعلقة بتنقلهم إلى عملهم أو المرتبطة بتنقلهم لإجراء عملية الشراء المعروفة بتكاليف التسوق (commuting costs ou shopping costs)، بشكل عام نقصد تكاليف النقل داخل الحضر (le transport intra-urbain)، حيث يظهر هذا النوع من التكاليف كعنصر أساسي في أغلب نماذج الاقتصاد الحضري وهي تتبع المنطق الآتي: بافتراض وجود مدينة، فإن القوة الجاذبة فيها ستكون مركزها لأنه يعد وجهة لجميع الأعوان إذ يتعين عليهم الذهاب إليه، من جهة أخرى فإن هؤلاء الأعوان هم دائما يبحثون عن تعظيم منفعتهم من خلال استهلاكهم أكبر قدر ممكن من الأراضي والسلع طبعا في حدود ما تسمح لهم به ميزانياتهم الخاصة، ومن أجل هذه الرغبة فهم يفضلون الاستقرار بالقرب من المركز قصد تقليل تكاليف النقل اللازمة للوصول إليه التي تكون عادة مكلفة من الناحية

[1] Duranton, G. (1997). La nouvelle économie géographique,op.cit,p:4.
[2] Xu, Z.(2008),op.cit, p :122.
[3] Duranton, G. (1997). La nouvelle économie géographique,op.cit,p :4- 5.
[4] Xu, Z.(2008),op.cit, p :122.
[5] Duranton, G. (1997). La nouvelle économie géographique,op.cit, p:5.

المادية ومن ناحية الوقت أيضًا، بسب ذلك سينشأ تنافس كبير لحيازة أراضي قريبة من النقطة الجاذبة في المدينة مما يترتب عنه تفاوت في الايجارات داخلها.

في ذات السياق فإنه سيترتب عن كل ساكن إضافي في هذه المدينة ارتفعا في تكلفة النقل، حينها سيصبح مصدرا لوفرات سلبية نقدية تمارس على الآخرين، وفي سبيل التخلص من تلك التكاليف الإضافية ستزيد الرغبة أكثر في حيازة الأراضي القريبة من المركز مما يساهم في زيادة حدة التنافس على الأراضي، ويقود في نهاية المطاف إلى ارتفاع الريع العقاري في كل نقطة من تلك المدينة. إذن فظاهرة التقارب حيث ندره الأراضي تترتب عنها زيادة في تكاليف النقل التي ستصبح باهظة، وكذلك ارتفاعا في التكاليف العقارية.

أما فيما يخص تكاليف النقل الخاصة بالسلع المصنعة التي غالبا ما يطلق عليها تكلفة الشحن (Shipping costs)، فتظهر فيها المسافة كمصدر للتباعد والحجة في ذلك بسيطة فرغم وجود قوى الجذب إلا أنه مادام هناك مزارعين أو سكان مستقرين غير قادرين على الحركة بسبب تمسكهم بأي مورد طبيعي فإن حجم المدينة سيتقيد نتيجة لوجود طلبات خارجية ومتفرقة، وهذا ما يتسبب في ظهور قوى للتشتت متأتية من بعد الطلب على نحو عشوائي، الأمر الذي سيجعل تكلفة نقل السلع المصنعة باهظة[1].

ولأنه يتعين على كل منتج نقل سلعه إلى أسواق تكون قريبة من المستهلكين وإذا ما كان هؤلاء متفرقين مكانيا [2] فحتما سيميل نحو الاقتراب من تلك الطلبات قصد تلبيتها بأقل تكلفة ممكنة، ومن هنا سينتج تشتت وتباعد الإنتاج عن التكتل، لكن قبل الانتهاء من هذا العنصر نشير إلى أن هذه التكلفة ستكون قوة للتباعد فقط إذا كانت المسافة بعيدة بصورة كبيرة وإلا فإنها لا تعد كذلك على عكس تكلفة تنقل الأشخاص أيا كان نوعها.

ونشير أيضا إلى وجود بعض النماذج التي تجمع ما بين التكاليف السابق ذكرها على الرغم من الاختلافات الجوهرية بينها التي يمكن اختصارها فيما يلي:

- ✓ تكاليف النقل الخاصة بالعائلات تخصم من الأجر وهي تقلل من وقت العمل.
- ✓ تكاليف الشحن تضاف منطقيا إلى سعر السلعة.
- ✓ تفسر تكلفة التسويق على أنها تكلفة دخول السوق وهي تدفع مرة واحدة بغض النظر من عدد السلع المقتناة.

[1] Duranton, G. (1997). La nouvelle économie géographiqueop.cit,p:4.
[2] Xu, Z. (2008),op.cit ,p :122.

في الختام ننوه إلى أننا قد أتينا على ذكر نوعين فقط من تكاليف النقل ولم نتحدث عن ثالث نوع والمتمثل في تكاليف نقل السلع الزراعية، فعلى الرغم من الأهمية التي حظيت بها في بدايات التحضر وإلى غاية نهاية القرن 20، إلا أن تجاهلها لازال قائمًا ضمن النمذجة الحالية في الاقتصاد الجغرافي، لذا فهي تعد أقل أهمية إذا ما قورنت بنقل البضائع المصنعة.

ويجدر الإشارة أيضا إلى أن اهمالها حاليا في الدول الصناعية لا يعني اطلاقا أنها غير مهمة في دول العالم الثالث بل العكس تماما تعتبر جد مهمة في هذه المناطق.

1-2-3-3 التفاعلات الاستراتيجية (les interactions stratégiques):

في كثير من الأحيان فإن المؤسسة لا تتنافس إلا مع عدد محدود من المنشآت المحيطة بها، وعليه فالتفاعلات الاستراتيجية التي تنشأ في هذا الوضع تقود في بعض الحالات إلى التشتت والتباعد، حيث يجد المنتج نفسه أمام معضلة التحكيم ما بين الاقتراب من المستهلكين وهنا سيكون مجبرا على تحمل المنافسة السعرية القوية المتأتية من قربه من المنافسين، وما بين الابتعاد والتحرر من هذا النوع من المنافسة مع فقدان حصته في السوق، ولعل هذا ما تحدث عنه سابقا (1929) Hotelling [1]،ولا يمكننا التنبؤ بأي من التأثيرين سيسود ففي الحالة الأولى من المرجح أن تجتذب المنطقة المعنية الأعمال والوظائف، مما يؤدي إلى ظهور ظاهرة كرة الثلج [2]، وفي الحالة العكسية ستقود للابتعاد عن التكتل.

1-2-3-4الوفرات السلبية واقتصاديات التكتل السلبية

(Les externalités négatives et déséconomies d'agglomération):

إن الآثار المترتبة عن التكتل ليست جميعها إيجابية إذ من الممكن أن تكون سلبية، ونتحدث عن هذا النوع من الآثار عندما تكون هناك وفرات خارجية سلبية ناتجة في الغالب عن نمو حجم المدينة ووصولها إلى حد التشبع والاكتظاظ[3]، وعند إثارتها فإن أول ما يتبادر للأذهان هو التلوث الضوضائي أو الجوي: فالقرب من المصانع المسببة للتلوث يعد ميزة سلبية لتقيم التموقع السكني، لأنه يؤثر على جمالية المكان من جهة، ومن جهة أخرى يسبب انزعاجات من الصوت، فضلا عن تأثيراته المضرة بالصحة، وهذا التلوث ما لم يتم تسعيره أي إذا لم يتلقى الشخص المتضرر تعويض عنه عندها ستسعى كل من الأسر والشركات إلى الابتعاد قدر الإمكان عن مصدره.

[1] Duranton, G. (1997). La nouvelle économie géographiqueop.cit,p:4-5.
[2] Thisse, J. F. (2002). Dispersion, agglomération et re-dispersion?,op .cit ,p :16.
[3] Xu, Z.(2008), op.cit, p :122.

كما أن هناك عامل طرد آخر ناتج عن تزايد حجم المدينة يتمثل في الازدحام، وأكثره شيوعا هو الازدحام المروري، إذ لا يمكن إنكار حقيقة أن تكاليف النقل تتزايد مع حركة المرور حتى وإن كانت لنفس المسافة[1]، إضافة إلى هذا نجد ازدحاما من نوع آخر ذلك الذي يكون على قنوات الاتصال حيث يقود إلى ارتفاع تكاليف المعاملات.

أما المصدر الثاني للوفرات السلبية يتأتى من الانزعاجات المترتبة عن الاختلاط مثل (تزايد الانعدام الأمني، استبداد الآخرين، الآفات، الجريمة، التقليل من التفاعلات الاجتماعية).

لكن رغم الاختلاف الجلية بين الوفرات السلبية إلا أن هناك نقاط مشركة بينها، فجميعها تعيق التكتل لأنها تجبر الأفراد والشركات على الابتعاد عن بعضهم البعض، الأمر الذي يقلل من إمكانية التفاعل فيما بينهم ويعمل على تعزيز تشتت الأنشطة الاقتصادية[2]، بالإضافة إلى صعوبة إخضاعها للاختبارات التجريبية، مع ذلك يمكن الجزم بأنها تكون أكثر في الدول الصناعية مما هي عليه في الدول النامية[3].

1-3-3 التفاعل والتحكيم بين قوى الجذب وقوى الطرد:

1 -3-3 - 1 التفاعل ما بين قوى الطرد وقوى الجذب:

إن التحليلات المتعلقة بالآلية التي تتوزع بها الأنشطة الاقتصادية مكانيا مبنية على التواتر القائم بين قوى الجذب وقوى الطرد[4]، الذي يؤثر بطبيعة الحال على خيارات الموقع للأعوان، فهذه القوى المتعاكسة تتصادم في نفس المكان ونفس الزمان على غرار ما نصادفه في العلوم الفيزيائية، وما ينتج عن هذا التصادم هو قرار تحديد الموقع الجغرافي للأنشطة الإنتاجية[5]، بناءا على هذا التحليل يمكن القول بأن النظرية الاقتصادية قد بحثت عن التسلسل في الأسباب وفي الأفعال وردودها لشرح التكوين التدريجي للتركزات المكانية التي تكون بدرجات مختلفة الأهمية نظرا للتفاوت في هيمنة القوى السابق ذكرها من تركز لآخر[6].

ففي الوقت الذي نجد فيه قوى التكتل المتمثلة في عوائد الحجم المتزايدة (الداخلية والخارجية) أو ما يسمى باقتصاديات التكتل تحفز المؤسسات على التركز في منطقة معينة وتقود لتشكل المدن وحتى المناطق المكتظة، نجد بالمقابل قوى طرد

[1] Duranton, G. (1997). La nouvelle économie géographiqueop.cit,p:5-6.
[2] Baumont, C., Guillain, R., &Huriot, J. M. (1997). Proximités et formation des villes, op.cit , p :4.
[3] Xu, Z. (2008),op.cit,p :122.
[4] Gauthier, B., Lapointe, A., & Laurin, F. (2003). Les économies d'agglomération et la croissance des régions dans l'union européenne. Revue dEconomie Regionale Urbaine, (2), 209-234,p :212.
[5] Mansouri, Y. (2008),op.cit,p :11,29.
[6] Baumont, C., Guillain, R., &Huriot, J. M. (1997). Proximités et formation des villes, op.cit,, p :2.

تعمل على فصل الأنشطة وتشتتها في الفضاء الأمر الذي يبعدها عن التكتل، وهي تعود بالأساس إلى تكاليف النقل واستخدام المكان حيث يقود كلا العاملين إلى نشوء اقتصاديات التكتل السلبية[1].

1-3-3-2التحكيم ما بين عوائد الحجم وتكاليف النقل

: (L'arbitrage économie d'échelle/couts de transport)

في الواقع إن جميع تلك القوى المتعاكسة (les forces opposées) دون أي استثناء تؤثر على التركز الجغرافي للأنشطة وللأفراد، غير أن المحللين في مجال الجغرافيا الاقتصادية الحديثة (NEG) واجهوا صعوبة بالغة في تحديدها بشكل كامل.

لكن من أجل تجاوز هذا المشكل وقصد اجراء تحكيم بين تلك القوى المتصادمة كان لابد من التركيز على مجموعة محددة منها أي تلك التي يكون من السهل تعينها وبهذه الطريقة فقط يمكن إعطاء تفسر للتركزات المكانية.

فالنظريات السابقة ترجح فكرة أن سلوك المؤسسة بشأن التموقع إنما يتوقف على التحكيم ما بين اقتصاد الحجم وتكاليف النقل مع وجود عوامل غير قابلة للحركة تعمل كقوى للتشتت، وبالاستناد على ذلك قاموا بشرح التفاعلات التي تحدث في جميع الأسواق[2]، بناءً على هذا سيكون الأثر المشترك ما بين اقتصاد الحجم وتكاليف النقل هو المحدد الرئيسي لقرار التموقع من عدمه[3].

يتبين من خلال هذه الفكرة أن العناصر المفتاحية التي ركز عليها (NEG) بصورة صريحة هي اقتصاد الحجم الداخلي، وتكاليف النقل وكلاهما يعززان أسس المنافسة الغير التامة المقترحة من قبل Dixit et Stiglitz (1977) في مقاربتهما حول المنافسة الاحتكارية، بالإضافة إلى وجود عنصر آخر ممثلا في الوفرات الخارجية النقدية، حيث تعتبر هذه التوليفة من الفرضيات مصدرا للتفاعلات التي تنشأ ما بين المنتجين والمستهلكين والموردين، بصفة عامة بين جميع المقيمين المحليين في مختلف الأسواق، كما أضاف علماء (NEG) عنصرا آخر لا يقل في أهميته عما سبق وهو حركية عوامل الإنتاج (اليد العاملة) التي تتم من خلال الهجرة[4].

وفي هذا السياق تم الاعتراف من قبل العديد من علماء المهتمين بتكوين المستوطنات البشرية بأن التركيز الجغرافي للأنشطة الاقتصادية يعكس التفاعل ما بين اقتصاد الحجم المتزايد وتكاليف النقل[5]، وذلك من خلال التحليل الآتي: بوجود اقتصاد حجم من داخل المؤسسة سيكون من مصلحتها تركيز انتاجها في مواقع محددة تسمح لها بتقليل تكاليف النقل[6]، وعليه فإن

[1] Xu, Z.(2008),op.cit, p :122-123.
[2] Mansouri, Y(2008) , ,op.cit, p :2,24,30.
[3] Xu, Z,.(2008),op.cit, p : 123.
[4] Mansouri, Y.(2008) ,op.cit ,p :3,10.
[5] Ottaviano, G., & Thisse, J. F. (2004). Agglomeration and economic geography. In Handbook of regional and urban economics (Vol. 4, pp. 2563-2608). Elsevier,p :2569.
[6] Xu, Z.(2008) ,op.cit p : 123.

أحسن المواقع هي تلك التي تكون قريبة من الأسواق (روابط خلفية) (liens en arrière) وفي ذات الوقت تكون قريبة من الموردين العارضين للسلع والخدمات الوسيطية (الروابط الأمامية) (liens en avant) حينها سيكون كل شيء مثالي بالنسبة للمؤسسة، وسيصبح هذا التركز الانتاجي موقعا جاذبا للكثير من عوامل الإنتاج المتحركة الممثلة في العمال، ونتيجة لهذا فإن قوة العمل تلك سوف يتولد عنها طلبا إضافيا مهما على السلع الاستهلاكية داخل هذا الموقع، فالعمال في هذه الحالة يعتبرون من ناحية عامل إنتاج ومن ناحية أخرى مستهلكين الأمر الذي يجعل تلك المنطقة جاذبة للمنتجين[1]، ويدعى هذا التأثير المتبادل ما بين المنتجين والمستهلكين بالعملية السببية الرجعية (causalité circulaire)كما أسماها Myrdal والتي أطلق عليها آرثر مصطلح ردود الفعل الإيجابية (feedback positif)[2].

هذه العملية أيا كانت تسميتها فقد سُلط عليها الضوء من قبل علماء الجغرافيا الاقتصادية، حيث قاموا بالاعتماد عليها في تفسير ظهور المناطق الصناعة خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر.

وتبقى نتائج التحليل السابق قائمة ما لم يتولد عن ذلك التركز أثارًا سلبية كوجود مناطق استهلاك متفرقة تقود إلى الرفع من تكاليف النقل أو التوزيع (Distribution)، حيث ستجبر تلك الآثار المنتج على الاستقرار بالقرب من أماكن الطلب المتفرقة وبالتالي الابتعاد عن التكتل الإنتاجي، وستكون سببا في نشوء قوى طرد متعلق بتكاليف النقل المرتفعة وتباعد الطلب وفي ابراز سلبية التكتل، بهذا تم التوصل إلى نتيجة مفادها أن الأثر المشترك ما بين اقتصاد الحجم وتكاليف النقل هي التي تحدد قرار التموقع من عدمه.

إن نماذج (NEG) التي تعرض التوازن العام لتركز الأنشطة الاقتصادية ترى أن التوازن يتحقق عند تعادل قوى الجذب مع قوى الطرد، وأي تغير حتى وإن كان طفيفا في العوامل المؤثرة على قرار التركز سوف يقود لا محالة إلى احداث خلل في التوازن[3] بحيث تميل المؤسسة إلى التكتل إذا هيمنت قوى التكتل لأن الموقع في هذه الحالة سيكون جاذبا للمزيد من الأفراد والمنتجين، وعليه يمكن القول أنه في المجتمع الحديث أين تشكل السلع الغير الزراعية الجزء المهم من الاستهلاك والانتاج الذي يكون على نطاق واسع إلى جانب تكاليف النقل المتناقصة ستكون المنطقة الصناعية التي تضم سكانا طبيعة عملهم غير زراعية مكانا جاذبا للكثير من الراغبين في التمركز على مستواها كون أن سوقها المحلية تعرض منافذ واسعة للسلع والخدمات المختلفة[4].

[1] Mansouri, Y.(2008) ,op.cit,p: 10.
[2] KRUGMAN P. (1991), « Increasing Returns and Economic Geography », op.cit, p :486.
[3] Xu, Z. (2008),op.cit p :123-124.
[4] KRUGMAN P. (1991), « Increasing Returns and Economic Geography », op.cit p :486-487.

أما إذا سيطرت قوى الطرد فستفضل المؤسسات الابتعاد عن التكتل، وسيترتب عن هذا القرار كأقصى حد تشكل ما يسمى بالمراكز المحيطة[1]، لأن التوفيق ما بين اقتصاد الحجم وتكاليف النقل المرتفعة جدا سيكون ضعيف، الأمر الذي سيدفع بموردي السلع والخدمات للتوجه نحو القطاع الزراعي والتركز بالقرب من أسواقهم، وهذا بالضبط ما حدث في أمريكا أوائل القرن 19 حين كان معظم سكانها يشاركون في الزراعة ولم يكن القطاعان الصناعي والتجاري يتسمان بوفرات حجم كبيرة.

من جانب آخر يجب الإشارة إلى أن العملية السببية التراكمية المتولدة عن التركز الصناعي لن تكون ذات أهمية ما لم توظف الصناعة الجزء المهم من السكان، لأن الطلب حينها سيكون هو الآخر صغيرا جدا وغير قادر على اجتذاب المزيد من المنشآت[2].

وعن هذا الوضع لاحظ Henderson أن النتيجة الأخيرة لقرار التموقع إنما تعتمد على عوامل الإنتاج (اليد العاملة):

فحركيتها هي من تسمح بالتكتل، وفي ذات الوقت هي تابعة لحجم التكتل بحيث كلما كان هذا الأخير كبيرا كلما كان جاذبا أكثر لليد العاملة التي تنتقل إليه بفضل الهجرة وسينتج عن ذلك تشكل المدن، واسمراريه هذه الحركة نحو ذات المدينة ستساهم في توسعها أكثر فأكثر ، لكن سيؤدي ظهور تكاليف الازدحام إلى كبح عملية الهجرة وسيجعل اليد العاملة غير قادرة على التنقل، من ناحية أخرى فإن عدم قابلية عوامل إنتاج أخرى على الحركة كالأرض مثلا ستشكل بدوره قوى طرد تدفع بالسكان والشركات إلى الابتعاد عن المدينة.

ويعتبر Henderson أول من قدم نموذجا للنظام الحضري بدأ فيه بتحليل أثر القوى المعاكسة في تشكل المدن ضمن الاقتصاد الحضري، وقد كانت فكرة نموذجه قائمة على وجود تفاعل أو تواتر ما بين الاقتصاديات الخارجية الايجابية التي تؤدي إلى التركز الجغرافي للصناعات في المدن وما بين الاقتصاديات الخارجية السلبية المرتبطة بالمدن الكبرى على نحو خاص، حيث توصل في نهاية المطاف إلى أن العلاقة ما بين حجم المدينة ومنافعها تُمثل بدالة مقلوب U[3]، لأنه كلما تطور المدن ستُستنفذ قوى التكتل وتزيد قوى التباعد إلى غاية وصولها إلى العتبة[4]، ويمكن اختصار كل ما سبق ذكره في مخطط يوضح فيه كيف تتصادم تلك القوى المتعاكسة.

[1] Mansouri, Y.(2008) ,op.cit p :10.
[2] KRUGMAN P. (1991), « Increasing Returns and Economic Geography », op.cit, p :486.
[3] Xu, Z.(2008), op.cit, p : 123-125.
[4] Baumont, C., Guillain, R., &Huriot, J. M. (1997). Proximités et formation des villes d'information,op.cit , p :5.

الشكل رقم(1-3): تصادم قوى التكتل وقوى الطرد.

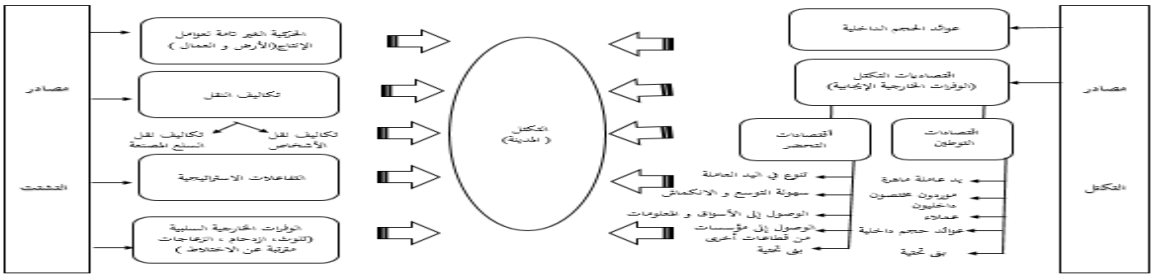

المصدر: من اعداد الباحثة.

1-3-3-3 الآلية السببية التراكمية (Mécanisme de causalité cumulative et/ou circulaire) :

إن تركز الأنشطة الاقتصادية في موقع ما حسب الاقتصاد الجغرافي الحديث يسمح بخلق بيئة اقتصادية مواتية تدعم تركزا أكبر، وهذا من خلال ما يسمى بالآلية السببية التراكمية (causalité circulaire) التي تحدث جراء التفاعل ما بين عوائد الحجم المتزايدة وتكاليف النقل ويتم ذلك على النحو الآتي:

بالنسبة للمؤسسات فإن وجود عوائد الحجم المتزايدة يشكل دافعا لها للتمركز مكانيا في نفس المنطقة [1] وليس كل المواقع مناسبة لذلك، حيث يكون من المفيد لها التمركز في بعض منها مراعية تكاليف النقل، وعليها أن تعثر على موقع يتميز بطلب محلي كبير لأن الإنتاج بالقرب من السوق الرئيسية سيقلل حتما من تكاليف النقل وهذا بالتحديد ما يبرر تواجدها في نفس المكان، وكل القرارات المتعلقة بالموقع المتخذة من قبل المنشآت والأفراد مستهلكين كانوا أو عمالا تشكل عملية تعزيز ذاتي تكون ذات طبيعة تراكمية وبمجرد ما تبدأ فأنها تغذي نفسها بنفسها[2]، وسنحاول توضيحها في الشكل الآتي:

الشكل رقم (1-4): السببية الرجعية في عملية تكتل المؤسسات والعمال.

Source :Fujita, M., & Thisse, J. F. (1997). Economie géographique, problèmes anciens et nouvelles perspectives. *Annales d'Economie et de Statistique*, 37-87,p :59.

يبين هذا المخطط أن أي تكتل للمنشآت سوف يؤدي إلى انخفاض في أسعار السلع الصناعية ويزيد من تنوعها، ويعتبر هذا التنوع إلى جانب الانخفاض في الأسعار حجتين كافيتين لاستقطاب عمال باحثين عن العمل من جهة وعن التنوع في

[1] Mansouri, Y. (2008),op.cit,p: 27.
[2] KRUGMAN P. (1991), « Increasing Returns and Economic Geography »,op.cit, p :485-787.

المنتوجات من جهة أخرى[1]، إذ من المفترض أنه كلما كانت كثافة التكتل كبيرة نسبيا كلما زادت كمية السلع والخدمات المنتجة فيه، الأمر الذي يجلب المزيد من السكان من خلال عملية الهجرة نحوه على حساب المناطق ذات الإنتاج الأولي التي تتسم بصغر حجمها، ومن هنا يظهر التباين في المناطق فالسكان سيتمركزون في مناطق قليلة[2] عوض عن التوزع بصورة متساوية في الفضاء، من ناحية أخرى فإن تموقع عمال إضافيين سيرافقه بالتأكيد طلب إضافي وهذه الأسباب تساهم في توسع التركز أكثر فأكثر وتقود لحدوث تراكم كما يظهر في المخطط.

تسمح العملية التراكمية بفضل الأثر المضاعف لحجم السوق الذي يكون من جانب المنبع (مدخلات عوامل الإنتاج) بتركز الصناعة حيث يكون الطلب واسع، أما من جانب المصب (السوق النهائية) فسوف تدعم تركز الأفراد (مستهلكين /عمال) حيث تكون السلع متنوعة وبأقل الأسعار فضلا على الأجور المرتفعة بالنسبة لسوق العمل تحديدا[3].

1-4 الجانب النظري للتحضر:

إن شرح ظاهرة التحضر ليس بالأمر البسيط، ومن الخطأ جدا الاعتقاد بأنها ظاهرة مفهومة كليا نظرا لارتباطها بعوامل مختلفة ومتداخلة في نفس الوقت، لكن رغم ذلك فقد كان هناك من حاول تفسرها، وانقسمت الأعمال بشأنها إلى مجموعتين هما النظرية الاقتصادية والديمغرافية مع وجود بعض الأعمال التي حاولت الدمج بينهما .

1 -4 -1 التنظير الاقتصادي للتحضر:

1 -4 -1-1 نماذج التنمية المزدوجة:

أصل هذه النماذج هو نموذج الاقتصاد المزدوج المقترح من قبل Lewis (1954) الذي يعتبر في المقام الأول نموذجا تنمويا أي أنه لم يأتي لتفسير التحضر على وجه الدقة، إنما وبارتكازه على عملية إعادة توزيع اليد العاملة من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية استطاع أن يكون أول عمل يضفى طابعا رسميا على التحليل الاقتصادي لتحركات السكان الداخلية (ريف-حضر)، ليساهم بذلك في إثراء نظريات الهجرة الريفية الحضرية[4]، وقد كان بمثابة نقطة انطلاق لأعمال كثيرة مهتمة بتلك الظاهرة [5]، لذا تم اعتماده كأول عمل نظري للتحضر، غير أن هذا النموذج الأصلي للاقتصاد المزدوج لم يبقى على حاله بل طور لاحقا من قبل Ranis et Fei (1961) [6].

---

[1] Mansouri, Y.(2008),op.cit ,p :28.
[2] KRUGMAN P. (1991), « Increasing Returns and Economic Geography »,op.cit, p :487.
[3] Mansouri, Y.(2008),op.cit ,p :28.
[4] وفقا للاقتصاديين تعتبر الهجرة الريفية الحضرية المصدر الرئيسي للتحضر.
[5] Gubert, F. (2010). Pourquoi migrer? Le regard de la théorie économique. Regards croisés sur l'économie, (2), 96-105,p :96-97.
[6] Lall, S. V., Selod, H., & Shalizi, Z. (2006). Rural-urban migration in developing countries: A survey of theoretical predictions and empirical findings. The World Bank,p :8-9.

وتعتبر نماذج الاقتصاد المزدوج واحدة من النظريات الكلاسكية للتنمية التي تم استنباطها من تجربة أوروبا وغرب أمريكا في هذا المجال، حيث تحققت التنمية في هاتين المنطقتين جراء الانتقال التدريجي لليد العاملة من قطاع زراعي مسيطر نحو قطاع حضري تقوده الصناعة بفضل الهجرة من الريف نحو الحضر[1]، وقد ساهمت هذه الحركة في احداث تراكم في رأس المال[2]، بناء على ذلك ومن أجل اعطاء مخطط تنموي نموذجي للدول النامية نجد أن Lewis قد ألح على ضرورة حدوث ذلك الانتقال الذي يضمن إعادة توزيع اليد العاملة فيها نحو القطاعات الحضرية كي تتمكن من تحقيق نمو اقتصادي، ويجب أن نشير هنا إلى أن العملية التحضرية تتأثر وتأثر في التراكم في رأس المال على مستوى القطاع الحديث.

بالعودة إلى نماذج الاقتصاد المزدوج فهي تقوم على فرضية أساسية تكمن في أن اقتصاد الدول النامية يتألف من قطاعين: قطاع تقليدي (الكفاف): يعتمد على الزراعة وأغلب عماله غير منتجين ما يعني أن إزالة عدد منهم حتى وإن كان كبيرا سوف لن يؤدي إلى انخفاض كبير في الانتاج الزراعي وهذا افتراض مهم جدا، ضف إلى ذلك فإن الانتاجية الحدية للعمل فيه هي جد منخفضة حتى أنها أقل من الأجر الحقيقي الذي يتلقاه العمال والذي هو بالأساس متدني، ومن أجل فهم كيف يمكن ذلك يوضح Lewis أن المزارع المستغلة هي مقسمة ما بين أفراد الأسر سواء أكانوا منتجين أم لا، مما يعني أن هناك فائض في العمالة على مستوى هذا القطاع وستكون متاحة بصورة مباشرة لتلبية حاجات القطاع الحديث الرأسمالي الذي يتميز بتركز الاستثمارات، وبالأجور المرتفعة والإنتاجية الحدية المرتفعة هي الأخرى[3].

في ظل هذه الظروف وكاستجابة للتفاوت في الأجور سيميل عمال قطاع الكفاف حتما إلى الهجرة نحو القطاع الحديث[4]، ومع توفير المزيد من رأس المال ستستمر هذه الحركة نحو ذات المناطق غير أن استمراريتها تبقى مرهونة بلا محدودية العمالة لتدرج كافتراض إضافي في هذا النموذج الذي ينص على أنه من الناحية العملية المعروض من العمالة هو غير محدود، وهذا ما يسمح بتوسع القطاع الرأسمالي لأنه قادر على توظيف القدر اللازم من العمالة لتلبية حاجاته وفي الوقت الذي يشاء [5].

في ذات السياق يذهب Lewis إلى حد القول أن القطاع الرأسمالي من جانبه يعرض مناصب غير محدودة من العمل، وكل هذا سيصب في صالح الطبقة الرأسمالية التي لن تضطر إلى رفع الأجور كونها ستبقى في مستوى ثابت.

---

[1] Xu, Z. (2008), op.cit, P :11-12.

[2] إن التزايد في الإنتاج الصناعي يؤدي إلى الزيادة في العمل على مستوى القطاع الحضري أين الأجور مرتفعة، وهذا الارتفاع في الدخول سوف يسمح بالرفع من مستوى الادخار المحلي الأمر الذي يعرض تراكما في رأس المال الصناعي (الحضري).

[3] Yim, D. (2008). Une analyse empirique du rôle de l'éducation dans le processus individuel de migration rurale-urbaine en Thaïlande (Doctoral dissertation, Université Panthéon-Sorbonne-Paris I), P:36- 37.

[4] Gubert, F. (2010), op.cit,p:98.

[5] Arthur, L. W. (1954). Economic development with unlimited supplies of labour. The Manchester School, 22(2), 139-191,p :145,147,152.

كما تستند هذه النماذج على مبدأ التراكم في رأس المال الذي يقضي بأن الأرباح هي مصدر للادخار وللاستثمار وبالتالي مصدر للنمو الاقتصادي، ووحدها الطبقة الرأسمالية هي القادرة على الادخار و الاستثمار بطريقة منتجة تسمح بعرض إمكانية حدوث تراكم في رأس المال مع بقاء القطاع الزراعي عاجز عن ذلك.

انطلاقا من التحليل السابق وبمأن هذه النماذج متعلقة بالتنمية الاقتصادية فإن حلها بسيط، حيث يرى Lewis أن تلك العملية تتحقق جراء الانخفاض التدريجي في رصيد العمالة على مستوى قطاع الكفاف وتخصيصها في القطاع الحديث عالي الإنتاجية[1]، مما يساهم في تحسين الإنتاجية الكلية للعوامل على المدى القصير و تحقيق النمو الاقتصادي على المدى الطويل وهذا بالاستناد على مبدأ التراكم في رأس المال الذي يعد عنصرا أساسيا ضمن هذه النماذج.

من ناحية أخرى خلصت هاته النماذج إلى نتيجة مهمة مفادها أن التنمية الاقتصادية هي القوة الدافعة للتحضر وفي نفس الوقت هي تظهر كنتيجة للتنقل القطاعي لليد العاملة [2]، ويمكن توضيح ذلك من خلال السيناريو التالي:

إن وصول العمالة التي اجتذبتها الأجور العالية سيقود حتما إلى الانخفاض التدريجي في الانتاجية الحدية للعمل على مستوى القطاع الحديث، لكن طالما أنها لا تزال أعلى من الأجر الحقيقي فسيواصل الرأسماليون تحقيقهم للأرباح وبالتالي ستستمر هذه الطبقة في التوظيف، غير أنه وفي اللحظة التي تتعادل فيها الانتاجية مع الأجر لن يكن هناك المزيد من الأرباح المحققة وحينها ستتوقف عملية التوظيف إلى أن تقرر الطبقة الرأسمالية استثمار أرباحها من جديد الأمر الذي يسمح بالرفع من الإنتاجية الحدية للعمل لتبدأ معه مرحلة جديدة من التوظيف، لأن تلك الاستثمارات ستعمل لا محالة على خلق المزيد من فرص العمل في القطاع الحضري، وهذا ما يضمن تواصل في عملية الهجرة التي تقود لحدوث التحضر، غير أن هذا الوضع بدوره لا يستمر طويلا فسرعان ما ستتحقق المساواة السابقة مرة أخرى ، وسيتكرر ذلك إلى غاية استيعاب كافة العمالة الفائضة التي كانت موجودة في القطاع الريفي والتي ستكون هي المستفيد الأكبر.

من ناحية أخرى وبما أن عرض العمالة لم يعد وفيرا على مستوى قطاع الكفاف سوف ترتفع الأجور هناك وهذا بالاستناد على ما تم افتراضه سابقا بخصوص عدم تأثر الانتاج بالانخفاض في اليد العاملة، وفي هذه الوقت تحديدا سيكون الاقتصاد قد بلغ مرحلة متقدمة من التنمية مستفيدا من المزيد من العمالة، لكن ذلك سيتحقق على حساب الطبقة الرأسمالية التي ستنخفض أرباحها واستثماراتها ليميل الاقتصاد على إثر هذا إلى الدخول في حالة من الثبات[3].

من خلال ما سبق نستنتج أن التنقل من الريف نحو الحضر قد ساهم في عبور الاقتصاد إلى مستوى آخر من التنمية الاقتصادية إذ زوده بالعمالة التي احتاجها، وفي نفس الوقت يعد نتاجا فرعيا للتنمية الاقتصادية، وقد أكدت ذلك مجموعة

[1] Yim, D. (2008), op.cit, P:36- 37.
[2] Xu, Z. (2008), op.cit, P :12-13.
[3] Yim, D. (2008), op.cit, P: 37-38.

من الدراسات التجريبية رغم اختلاف العينة واختلاف فترات الدراسة، ويمكن اعتبارها دليلا يدعم المبدأ القائل بأن التنمية الاقتصادية هي القوة الدافعة للتحضر وأن الآلية التي تربط بينهما هي الهجرة من الريف نحو الحضر، وقد تجلى لنا من خلالها أيضا وجود علاقة وطيدة تربط بين الدخل القومي والمستوى التحضر[1].

باختصار تمكن منظري نماذج التنمية المزدوجة من توفير شرح لافت لظاهرة التحضر التي اعتبروها ظاهرة تسير جنبا إلى جنب مع النمو من خلال دمج الهجرة الريفية الحضرية والتنمية[2] في ذات النموذج.

1 -4 -1-2 الانتقادات الموجهة لنماذج التنمية المزدوجة:

استطاع (1954) Lewis من خلال وصفه لاقتصاد مزدوج بقطاعين انتاجيين أحدهما حديث وآخر لا يزال فيه الفائض من العمالة قائما أن يعرض أول نموذج يقدم فيه شرحا للآلية التي تدير تدفقات المهاجرين نحو الحضر، ومع هذا لم يسلم من الانتقادات بسبب افتراضاته كان أهمها ما يلي:

✓ إن امكانية حدوث تحولات كبيرة للعمال من قطاع الكفاف نحو الحضر دون أن يترتب عن ذلك تراجعا في الانتاج الزراعي قد أثارت العديد من التحفظات حولها، حيث رأى قسم من الاقتصاديين أنه افتراض لن يصمد أمام الواقع، مستندين على ما وقع في الصين بعد تبنيها شعار " القفزة الكبرى نحو الامام " في عام 1958، إذ تبين على إثرها أن النزوح الجماعي للعمال الزراعيين نحو المدن قد تسبب في انخفاض كارثي في الإنتاج الزراعي الأمر الذي قاد في نهاية المطاف إلى مجاعة كبيرة[3].

✓ يعتبر أصحاب نماذج التنمية المزدوجة أن الهجرة من الريف نحو الحضر هي عملية مواتية للتنمية فهي التي تجلب الفائض من العمالة الريفية وتسخرها للقطاع الصناعي المتنامي[4]، وكذلك يرون أن الفائض من العمالة في القطاع ذو الانتاجية المنخفضة سوف ينخفض من خلال تأمين وظائف للوافدين الجدد وهذا ما يعود بالنفع على البلد ككل لأن الدخل الفردي سوف يرتفع، من ناحية أخرى نجد أن هذه النماذج تلح على أن التراكم في رأس المال إنما يتحقق جراء الاستجابة المرنة للهجرة مع ظروف العمل المواتية ونتيجة لذلك ستميل الأجور الحقيقية للاستقرار وفي نفس الوقت سترتفع حصص الأرباح من الناتج القومي الاجمالي وبالتالي سيزيد الادخار المحلي ويحدث التراكم في رأس المال محفزا بذلك النمو الاقتصادي، كما يتم التعامل مع توافد المزيد من العمالة المنجذبة نحو الحضر على أنه طلب اضافي وهو ما يعد أمرا أساسيا في نماذج

[1] Fox, S. (2011). Understanding the origins and pace of Africa's urban transition. *Crisis States Research Centre Working Paper (Series 2) No. 98*, (89), P:3-4.

[2] التنمية وفقا لنموذج الاقتصاد المزدوج هي عملية تستوعب التوسع في القطاع الحديث على حساب القطاع التقليدي، ومن ناحية أخرى فإن رواد هذا النهج يرون أنها وحدها الطبقة الرأسمالية المتواجدة في القطاع الحديث هي المسؤولة عن الادخار، الاستثمار وزيادة التراكم على مستوى نفس المناطق وهذا أمر سيعمل على خلق فرص عمل جديدة وسيحفز على استمرار الهجرة الريفية الحضرية.

[3] Yim, D. (2008), op.cit, P:38-39.

[4] Todaro, M. (1980). Internal migration in developing countries: a survey. In Population and economic change in developing countries (pp. 361-402). University of Chicago Press,p :361.

التنمية المزدوجة [1]، وكل ما سبق هو بمثابة ميزات تحدث في مرحلة الاقلاع من مراحل التنمية الاقتصادية التي تظهر فيها العمالة الريفية الفائضة المستفيد الأكبر لأنه سيُؤمن لها عمل في الحضر[2]، فنماذج الاقتصاد المزدوج كما هو معروف لا تؤمن بالبطالة كونها نماذج كلاسكية[3].

وقد كانت تلك النقاط جميعها سببا في النظرة الايجابية التي سادت بشأن الهجرة الريفية الحضرية ونمو المدن في سنوات الخمسينيات، لكنها لم تدم طويلا فالأمور تغيرت مع بداية الستينيات بعدما تبين أن معدلات البطالة الحضرية هي جد مرتفعة في كثير من البلدان النامية، وقد تزامنت مع تطور الأنشطة غير الرسمية ومع استمرار الهجرة الريفية الجماعية[4]، وعلى إثر ذلك تم التسليم بأن معدلات التحضر لا تتناسب والنمو في فرص العمل على مستوى مدن هذه البلدان التي أصبحت تضم مجموعة كبيرة من العاطلين عن العمل قادت إلى بروز ما يعرف بظاهرة التضخم الحضري « over-urbanization » [5]، حيث أكد هذا التزامن الآني ما بين الهجرة الجماعية والبطالة الذي أصبح بالفعل مشكل مزمن بأن واقع اقتصاديات الدول النامية يتحرك بعيدا عن نماذج التنمية المزدوجة، كما تسبب في تحول تلك النظرة الايجابية والتفاؤل اللذان غلبا على سنوات الخمسينيات بصورة تدريجية إلى تشاؤم مالتيسي جديد حوّل معه النقاش المتعلق بالتحضر إلى حسابات غير واضحة من البطالة والفقر و عدم المساواة[6]، ومنذ ذلك الحين شرع الاقتصاديين في بناء نموذج قادر على شرح انحراف الدول النامية عن نموذج الاقتصاد المزدوج وتفسير الاخفاق النسبي لسوقها في التخصيص الكفء لليد العاملة بين مناطقها الريفية و الحضرية[7].

1 -4-1-3 نموذج Harris و Todaro :

ذلك التشاؤم المالتيسي الجديد تم اعطاؤه تبرير نظري سنة 1969 بعد ظهور نموذج Todaro لهجرة اليد العاملة والبطالة في المناطق الحضرية، وقد أثار حوله ضجة كبيرة ،كما لاق قبولا واسعا في الوسط الاقتصادي تجلى في اقدام العديد من الاقتصاديين بالتوسع فيه من ابرزهم صاحب النموذج في حد ذاته الذي قام بذلك في عمل مزدوج مع Harris سنة 1970،

[1] Williamson, J. G. (1988). Migration and urbanization. *Handbook of development economics*, *1*, 425-465.p: 442.
[2] Fox, S. (2011). Understanding the origins and pace of Africa's urban transition, op.cit, P: 4.
[3] النماذج الكلاسكية لا تؤمن بوجود بطالة و ذلك تحت قيد التشغيل الكامل لعوامل الانتاج لذا بدورها نماذج الاقتصاد المزدوج ترى أنه من المستحيل أن يعاني المهاجرون من بطالة حضرية.
[4] Gubert, F. (2010)., op.cit, p : 98.
[5] Fox, S. (2011). Understanding the origins and pace of Africa's urban transition, op.cit, P: 4
[6] Williamson, J. G. (1988). Migration and urbanization, op.cit, p : 442.
[7] Fox, S. (2011). Understanding the origins and pace of Africa's urban transition, op.cit, P: 4.

بالاضافة إلى (1972) Zarembka و (1972) Stiglitz و (1975) Corden and Findlay إلى جانب (Cole and Sanders (1985[1].

لكن من بين جميع هذه الأعمال تعتبر مساهمة Harris و Todaro التي تظهر في عدة العناوين كتعميق لنموذج Todaro الأصلي[2] شرحا بسيطا لكنه في ذات الوقت قويا للتزامن الآني والمتناقض ما بين التدفقات المستمرة في الهجرة و الارتفاع في معدلات البطالة على مستوى مدن المناطق الأقل نموا[3]، ومن خلالها تمكنا من تعديل النظريات الكلاسيكية لتنقل اليد العاملة[4] مستندين على توليفة من العناصر اللافتة أهمها:

- ✓ افتراض وجود أجر ثابت محدد مؤسسيا في التصنيع.
- ✓ الفرق في الأجور بين القطاعين.
- ✓ تأثر الهجرة نحو الحضر بالأرباح المتوقع تحقيقها في القطاع الحضري إذ تعد دافعا لها، وتستمر تلك الحركة طالما أن الأجر المتوقع تحقيقه في الحضر يفوق ما هو مطبق فعلا في الريف وتتوقف لحظة تعادلهما، فيما يتعلق بالأجر المتوقع هنا فهو مساوي للأجر الفعلي مضروب في احتمالية التوظيف، ومن خلال ذلك يتبين أن التوظيف في الحضر محتملا وليس أكيدا مما يعني أن البطالة أمر وارد وأن التوازن في هذا النموذج يتوافق مع وجودها.

وفي نموذج HT[5] يعطى الأجر المتوقع بالصيغة الآتية:

$$w^e_u = \overline{w_m} \cdot l_m / l_u$$ [6]

بحيث w^e_u تعبر عن الأجور المتوقعة في المناطق الحضرية، و $\overline{w_m}$ يمثل الأجور الفعلية في القطاع الحضر (الصناعة)، أما كل من l_m و l_u فتعبران عن اليد العاملة في القطاع الصناعي وإجمالي اليد العاملة على التوالي[7].

ومن أجل فهم الآلية التي تؤدي إلى ارتفاع معدلات البطالة التي كرس لها كل من تودارو و هاريس الكثير من التحليل لدراستها يمكن العثور على توضيح أكثر فاعلية من خلال ما قدمه Corden و Findlay سنة 1975 اللذان شرحا هذا النموذج بالاستعانة بمخطط يعتبر بمثابة عرض هندسي له[8].

---

[1] Williamson, J. G. (1988). Migration and urbanization, op.cit, p : 443.
[2] Yim, D. (2008), op.cit, P:41.
[3] Corden, W. M., & Findlay, R. (1975). Urban unemployment, intersectoral capital mobility and development policy. *Economica*, *42*(165), 59-78,p: 59.
[4] Lall, S. V., Selod, H., & Shalizi, Z. (2006),op.cit,p :10.

[5] HT: هي اختصار للمؤلفين Harris و Todaro.

[6] تم تعديل الرموز الرياضية وفق المخطط البياني لنموذج.

[7] Harris, J. R., & Todaro, M. P. (1970). Migration, unemployment and development: a two-sector analysis. The American economic review, 60(1), 126-142,p :126-129.
[8] Williamson, J. G. (1988). Migration and urbanization, op.cit, p : 443.

الشكل رقم (1-5): العرض الهندسي لنموذج Todaro حسب Findlay و Corden

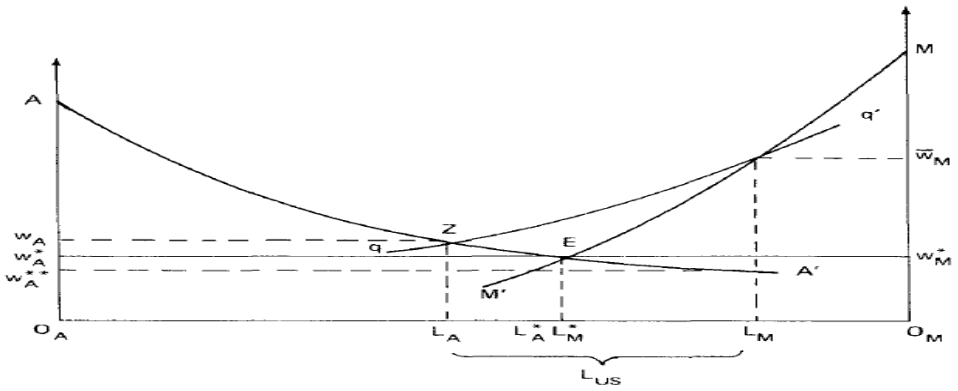

source : Williamson, J. G. (1988). Migration and urbanization. Handbook of development economics, p: 444.

يُنطلق في هذا النموذج من فكرة تقسيم الاقتصاد إلى قطاعين تماما كما جاء في النماذج الكلاسكية للتنمية الاقتصادية قطاع زراعي ريفي مدخلاته ممثلة في اليد العاملة والأرض، وآخر صناعي حضري يستخدم اليد العاملة و رأس المال، ومع أن العامل الوحيد التام الحركة في نموذج HT هو اليد العاملة إلا أنه كاف لتوضح عملية الهجرة، في حين يبقى العاملين الآخرين عاجزين عن الحركة داخليا، وكل ذلك يجري ضمن اقتصاد مغلق، من ناحية أخرى فإن إجمالي اليد العاملة ثابت، ومن خلال ما سبق يتبين أن الاشكال الوحيد المطروح هنا هو الكيفية التي تتوزع بها العمالة ما بين القطاعات.

بالعودة إلى الشكل أعلاه يظهر في محوره الأفقي إجمالي اليد العاملة ممثلة ب O_A O_M ،بحيث تعبر O_A عن القوة العاملة في القطاع الزراعي، أما O_M فهي مصدر العمالة للقطاع الصناعي الحضري، في حين يوضح محوره العمودي الأجور المطبقة في القطاعين، بالإضافة إلى ذلك يظهر هناك منحنين للطلب على العمل (AA') يمثل منحى الطلب على اليد العاملة في الزراعة ويتزامن مع (MM') منحى الطلب على اليد العاملة في القطاع الصناعي[1].

ولشرح المنحنى سننطلق من افتراض أن الأجور تتساوى بفضل الهجرة من الريف نحو الحضر في ظل غياب جمود الأجور وتحت قيد الفرضية الثابتة التي تنص على التشغيل الكامل للعمالة، من هنا فإن التوازن يتحقق عند النقطة (E)أي عند تقاطع المنحنين(MM') و (AA') التي تشير لتعادل الأجور، وبفضلها يحدد الأجر التوازني ($w^*_A=w^*_M$)، كما يتحدد مستوى التشغيل التوازني الذي يضمن التوزع المثالي للعمالة ما بين القطاعين، ويتحدد أيضا مستوى التحضر التوازني الذي يعطى بالنسبة التالية : $(O_M * L_M) / L$[2] ، غير أن هذا الوضع المثالي يبقى بعيدا عن واقع الدول النامية لأمر بسيط وهو أن

[1] Corden, W. M., & Findlay, R. (1975) , op.cit, p :60.

[2] L: هي اجمالي اليد العاملة.

الأجور لا تتساوى، فالاعتقاد السائد هنا أن أجور القطاع الصناعي هي جامدة وليست مرنة كونها محددة مؤسساتيا [1] عند مستوى يفوق الأجر التوازني، حيث يُعبر عنها في الشكل ب W_M، إذن هذا الجمود في الأجور إلى جانب تثبيتها عند مستوى عالي سوف يحد من قدرة القطاع الصناعي على استيعاب العمالة لأنها تضطر لتوظيف فقط الكمية التي تتناسب مع تلك الأجور العالية $O_M L_M$ [2].

في الوضع الراهن وبافتراض أن البطالة غير مسموح بها وتحت قيد التشغيل الكامل لعوامل الانتاج كما جاء في الأدبيات الكلاسيكية[3] فإن جميع من فشل في الحصول على عمل في القطاع الصناعي سيجد نفسه مجبرا على قبول العمل في القطاع الزراعي عند مستويات أجور منخفضة W^{**} ، ومن هنا يصبح جليا وجود فجوة في الأجور التي تعتبر احدى السمات الأساسية لاقتصاديات الدول النامية، ويكون معبر عنها في الشكل ب($\overline{W}_M - W^{**}$).

وبما أنه سبق التسليم بقبول حركية اليد العاملة نظرا لوجود تسهيلات بشأنها [4] فإن ذلك التفاوت في الأجور سيشكل دافعا للهجرة من الريف نحو الحضر للبحث عن عمل بأجر مرتفع، غير أنها ستكون مصحوبة بمحدودية العمالة هناك نسبة إلى القدرة الاستيعابية المقيدة للقطاع الصناعي، وهنا يبرز تساؤل مهم حول سبب عدم توقف الهجرة رغم إدراك المهاجرين بأن الوظائف هي محدودة في الحضر [5] وقد شكل هذا الصراع على وجه التحديد العنصر الجوهري لنموذج Todaro الذي حاول شرحه بالاعتماد على فرضية التوقعات التي تنص في أبسط أشكالها على أن العمل في القطاع الحضري يُخصص عن طريق اليانصيب[6]، وأن الدوران عشوائي في قوة العمل على مستوى القطاع الحديث مما يعني أن جميع سكان الحضر لديهم فرصة التوظيف يوما ما[7]، كما استند أيضا على فكرة مفادها أن الهجرة تتأثر بالأرباح المتوقع تحقيقها في الحضر، لذا فالمهاجر المحتمل يقوم في كل لحظة بحساب الأجر المتوقع انطلاقا من احتمالية التوظيف من ثم يقارنه بالأجر المطبق فعلا في الريف، كما أُضيف أمر مهم وهو أن القطاع الحضري يُقسم إلي قطاعين فرعيين هما الصناعي الرسمي الذي يتسم بأجوره المرتفعة وبوجود حواجز للانخراط فيه، وقطاع غير رسمي أجوره متدنية تقارب الصفر ولا توجد أي قيود للولوج فيه[8].

افتراضات هذا النموذج تبدو متناسقة جدا[9] وبالاستناد عليها قد تم حل اشكاله الرئيسي المتمثل في معرفة الكيفية التي تتوزع بها اليد العاملة مابين القطاعات، فبالنسبة للعمالة الموظفة في القطاع الصناعي هي معروفة ومحددة في الجزء O_M

[1] جمود الأجور يُعيده رواد هذا النموذج للتدخل الحكومي وللتشريعات التي تضع لها سقفا محدثة بذلك خللا على مستوى سوق العمل.
[2] Xu, Z. (2008), op.cit, P :14.
[3] Corden, W. M., & Findlay, R. (1975), op.cit, p :60.
[4] Williamson, J. G. (1988). Migration and urbanization, op.cit, p : 443
[5] Xu, Z. (2008), op.cit, P :15.
[6] Williamson, J. G. (1988). Migration and urbanization, op.cit, p : 444
[7] Corden, W. M., & Findlay, R. (1975), op.cit, p :61.
[8] Xu, Z. (2008), op.cit, P :15.
[9] Williamson, J. G. (1988). Migration and urbanization, op.cit, p : 443.

L_M بناءً عليه لم يتبقى لنا سوى معرفة الكيفية التي تتوزع بها العمالة المتبقية المعبر عنها في الجزء O_A L_M ما بين عاطلين عن عمل في الحضر وعمال في القطاع الزراعي[1]، لكن ينبغي أولا تعين الوضع التوازني الجديد لمعرفة الأجر الذي يجعل المهاجر المهاجر المحتمل غير مبال بمكان العمل معلنا توقف الهجرة، حيث يتحقق ذلك لحظة تساوى الأجر المتوقع مع الأجر الفعلي الريفي: $W_A = W_M (\overline{L_M} / L_u)$[2].

هذا الأجر قد تم اسقاطه على المخطط السابق وهو يعد المبرر لاستخدام منحنى ('qq) الذي يعرف بمنحنى HT، حيث يتم تحديده انطلاقا من النقطة H على المنحنى ('MM) فهذه النقطة تتوافق مع الأجور المطبقة في القطاع الحضري[3].

من خلال الشكل يتبين أن المنحنى('qq) يتقاطع مع ('AA) في النقطة Z التي تتوافق مع الأجر الزراعي W_A والتي تشكل نقطة التوازن الجديدة، حيث يسهل علينا من خلالها تعين كمية العمالة في القطاعين المتبقين: فنجد أن (O_A L_A) هي اليد العاملة في الزراعة، أما (L_{US}): فهي موزعة ما بين العاطلين عن العمل والعاملين في القطاع الغير رسمي بأجور متدنية بناءً عليه فإن التوازن قد تحقق مع وجود بطالة، ومن هنا رأى Williamson, J. G. (1988, p:445) أن Todaro تمكن من تقديم بعض الحقائق التي تحدث على مستوى سوق العمل في الدول النامية نذكر منها :

- ✓ المهاجرون يكسبون دخل أقل من غير المهاجرين.
- ✓ معدلات البطالة هي أعلى في صفوف المهاجرين.
- ✓ الأجور في القطاع الغير رسمي أقل من الأجور في القطاع الصناعي.
- ✓ المهاجرون يكسبون أقل في المدن عند وصولهم إليها لأول مرة مما كانوا يكسبون في المناطق الريف التي هجروها.
- ✓ كما توصل إلى أن الأجور المرتفعة في الحضر ستواصل في اجتذاب العمال وهي التي تقود إلى بروز ظاهرة التضخم الحضري « over-urbanization ».

1 -4-1-4 الانتقادات الموجهة لنموذج Todaro:

لقد تلت العديد من الأعمال ما جاء به Todaro فبعضها توسعت فيه وساهمت في إثرائه، أما البعض الآخر فقد أبدى أصحابها تحفظات بشأن فرضياته[4] التي كانت تستحق المزيد من البحث، ومن أهم نقاط التعارض كانت ما يلي :

- ✓ فيما يتعلق بقاعدة تخصيص العمل فإنه من غير المرجع أن تمتثل لآلية اليانصيب البسيطة المقترحة من قبل Todaro.

[1] Corden, W. M., & Findlay, R. (1975), op.cit, p : 61.
[2] Williamson, J. G. (1988). Migration and urbanization, op.cit, p : 444.
[3] Corden, W. M., & Findlay, R. (1975), op.cit, p : 61.
[4] Yim, D. (2008), op.cit, P:43.

✓ لم يتم العثور على دليل يدعم فكرة Todaro التي تنص على: " أن المهاجرين هم من يهيمنون على القطاع الغير رسمي في الحضر وأنهم هم من يكسبون أقل من غير المهاجرين، فالأمر هنا لا يتعلق بكونهم عمالا مهاجرين أم لا بقدر ما يتعلق بمهاراتهم وسنهم، حيث تشير الأدلة إلى أن العمال الغير مهرة لا يشاركون في عملية البحث عن عمل ذات الأمد الطويل، بناء على ذلك فالبطالة الحضرية هنا ترتبط فقط بالعمال المهرة ومن هنا بَرُز الاهتمام بعدم التجانس في العمالة.

✓ يتضح عند دراسة نموذج Todaro أن العاطلين عن العمل هم المهاجرين نحو الحضر لكن حتى هذه الفكرة قد وجد ما يناقضها ففي بعض المدن مثل ماليزيا، تنزانيا، كولومبيا تبين العكس، وكذلك في أحمد أباد اتضح أن معدلات البطالة قد كانت منخفضة في فئة المهاجرين أما معدلات مشاركتهم في العمل فكانت جد مرتفعة، من ناحية أخرى قد تبين وفقا لدراسة أجرها البنك الدولي سنة 1975 أن مدة البحث عن العمل لهذه الفئة في المدن كانت قصير، كما ووجدوا أنه 3/1 من اجمالي الباحثين عن العمل قد وجدوا وظيفة بعد شهر واحد فقط، وحصة كبيرة من هذه الوظائف تم الترتيب لها قبل الانتقال.

✓ هناك القليل من الأدلة الداعمة لفكرة جمود الأجور وينطبق ذلك فقط على الضغط النقابي والتشريعات المتعلقة بالأجور الدنيا.

✓ لم يُظهر Todaro اهتماما كافيا بسلوك السوق الغير رسمية وتحديدا فيما يتعلق باحتياجاتها لمعرفة المزيد عن مصادر العرض والطلب على اليد العاملة فيها، من ناحية أخرى فإن أجورها تأتي كاستجابة لهذه الآلية بالتالي من غير المعقول أن تستقر عند الصفر.

✓ وفيما يخص مسألة التأخر في الاندماج ضمن سوق العمل على مستوى المدن، فهناك دراسات أظهرت بشكل قاطع أن المهاجرين في المدن قد كان معدل اندماجهم وتحسين دخلهم سريعا، وقد توافقت معظم الأدبيات التاريخية مع الرأي الذي يرجح أنه قد تم استيعاب هذه الفئة بسرعة في سوق العمل الحضري لأن مدة بحثهم عن وظيفة كانت قصيرة والبطالة منخفضة في صفوفهم.

✓ عنصر آخر كان محل تعارض مع ما جاء به Todaro يتعلق بالمدة التي ينتظرها المهاجر كي يوظف في الحضر فإذا كانت طويلة وتفوق 50 سنة هنا لابد من ايجاد تفسير آخر للهجرة غير ذلك الذي اقترحه هذا الأخير[1].

✓ كذلك بشأن فكرة أن المهاجرين أثناء بحثهم عن عمل سيستقرون في الحضر فقد أثبتت دراسات أن هذا ليس ضروريا إذ بإمكانهم المكوث في الريف وانتظار استدعاهم للعمل من قبل وكلات التوظيف ما يعني أن معدل البطالة لن يكون مرتفعا بالقدر الذي اعتقد Todaro[2].

[1] Williamson, J. G. (1988). Migration and urbanization, op.cit, p :445-448.
[2] Yim, D. (2008), op.cit, P:47.

✓ تركيزه على ما يحدث في الحضر وإهماله لما يحدث في الريف.

✓ إن الافتراض القائل بأن الهجرة تأتي تحت قيد فروق الدخل المتوقعة قد غفل عن عناصر مهمة أخرى في قرار الهجرة، حيث لوحظ أنها يمكن أن تحدث حتى عندما يكون الدخل الحضري المتوقع أقل من الدخل الريفي، وهو ما يتعارض بشكل صريح مع ما تم اعتماده في نموذج HT.

✓ افترض Todaro بأن الأجر الحضري محدد خارجيًا عند مستوى يفوق الأجر الريفي هو افتراض مقنع إلى حد كبير ويكمن ايجاد عدة مبررات له، لكن المشكل في هذه النقطة يكمن في ثبات الأجر الحضري[1]، حيث يمكن أن يميل للانخفاض مع زيادة البطالة كما جادل Hoddinott (1996) في دراسته عن أسواق العمل الأفريقية الحضرية وهذا ما يبطل فرضية ثبات الأجور الحضرية[2].

1 -2-4 التحليل الديمغرافي للتحضر :

تنطلق التحليلات الديموغرافية من افتراض أساسي يكمن في أن نمو سكان المناطق الحضرية يعود لاجتماع ثلاث أسباب رئيسة وجميعها متقاربة تتمثل في الزيادة الطبيعية، الهجرة من الريف نحو الحضر وإعادة تصنيف المناطق، غير أن ثالث سبب وإن كان عاملا مهما من الناحية المنهجية كونه بالفعل يعد ديناميكية سياسية وإدارية، إلا أنه من غير المنطقي أن يكون عاملا مساهما في النمو الحضري نظرا لارتباطه بالعاملين الآخرين، حيث يعاد تصنيف منطقة ما من ريفية إلى حضرية متى ما بلغت عتبة سكانية معينة وهذا أمر يعود إما للهجرة أو النمو الديمغرافي لهذا نجد أن التركيز ينصب عليهما فقط.

من ناحية أخرى يرُجع الديمغرافيون التغيرات التي تحدث في الزيادة الطبيعية والهجرة الريفية الحضرية إلى الدينامكية السكانية المتعلقة بالتحول الديمغرافي[3] والتي تربطها علاقة وطيدة بظاهرة التحول الحضري، وقد استطاعوا ابرز ذلك من خلال المخطط التالي:

[1] Lall, S. V., Selod, H., & Shalizi, Z. (2006),op.cit ,p :17-18.
[2] Hoddinott, J. (1996). Wages and unemployment in an urban African labour market. The Economic Journal, 106(439), 1610-1626,p :1610.
[3] Fox, S. (2011). Understanding the origins and pace of Africa's urban transition , op.cit, p:5.

الشكل(1-6) : مراحل التحول الديمغرافي و التحول الحضري.

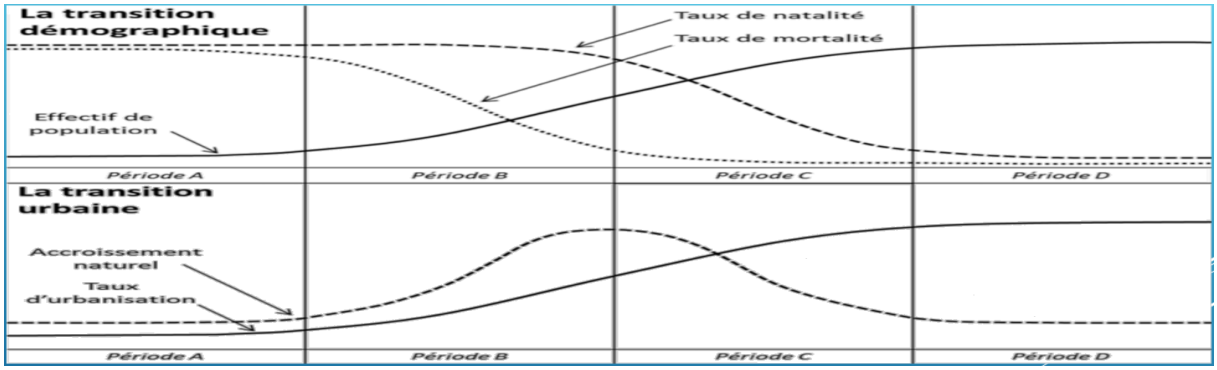

Source : Halleux, J. M. (2015). Les territoires périurbains et leur développement dans le monde: un monde en voie d'urbanisation et de périurbanisation. Territoires périurbains. Développement, enjeux et perspectives dans les pays du Sud, p : 47.

يعرض نموذج التحول الديمغرافي العبور من نظام ديموغرافي يتميز بمعدلات مواليد مرتفع[1] بسبب ولادة عدد كبير من الأطفال، ولذلك تُعرف هذه الفترة ب"فترة التكاثر"، غير أن أغلبهم هم عرضة للوفاة قبل وصولهم مرحلة البلوغ[2]، بالتالي فإن الارتفاع في المواليد سوف يعمل على سد الثغرات التي تحدثها معدلات الوفيات المرتفعة مما يسمح ببقاء معدل الزيادة الطبيعية منخفضا جدا[3]، بعبارة أخرى فإن كل منهما قد ألغى تأثير الثاني[4] وهذا ما يحدث في المرحلة (A)، أما الانتقال فيكون نحو نظام ديموغرافي جديد ومرحلة فعالة يقل فيها عدد الأطفال المولودين مع بقائهم على قيد الحياة، ما يعني أن كل من معدلات الولادات والوفيات ستكون منخفضة في المرحلة (D).

الأمر المهم هنا أن هذا التحول مقترن في كل مكان بفترة من التوسع السكاني السريع الناتج عن الانخفاض في الوفيات الذي يسبق حدوث الانخفاض في معدلات الخصوبة مما يقود لخلق إطار زمني كبير تتجاوز فيه الولادات الوفيات[5]، وسينجم عن هذا التفاوت المؤقت زيادة طبيعية مرتفعة [6] تكون سببا في التوسع السريع للتعداد السكاني بصورة تسمح بالدخول في مرحلة جديدة من مراحل التحول الديمغرافي وهي المرحلة (B) .

حدوث كل ذلك يكون تحت تأثير التحديث الذي يطال مجالات عدة لاسيما تلك المتعلقة بتطبيق التقنية الطبية، وبما أن الانخفاض في الوفيات لا يتطابق على الفور مع الانخفاض في معدلات الخصوبة فستستمر الفجوة ما بين هاذين المعدلين إلى

[1] Halleux, J. M. (2015),op.cit, p : 46.
[2] Fox, S. (2011). Understanding the origins and pace of Africa's urban transition , op.cit, p:5.
[3] Boute, J. (1965). La «transition démographique» comme cadre théorique. *Recherches Économiques de Louvain/Louvain Economic Review*, *31*(8), 695-709.p : 696.
[4] Ibrahim, S. E. (1975). Over-urbanization and under-urbanism: The case of the Arab world. International Journal of Middle East Studies, 6(1), 29-45, p :34.
[5] Fox, S. (2011). Understanding the origins and pace of Africa's urban transition , op.cit, p:5.
[6] Halleux, J. M. (2015), op.cit, p : 46.

غاية تدّخل ظروف غير ديموغرافية تأثر تأثيرا كبيرا على معدلات الخصوبة فتبدأ هي الأخرى في الانخفاض[1] تدريجيا، وهو ما يسمح بالعبور نحو المرحلة (C).

أما عن التحول الحضري فيحدث عندما ترتفع معدلات الزيادة الطبيعية بفعل الانخفاض في معدلات الوفيات الذي تسبق انخفاض معدلات الخصوبة على مستوى المناطق الحضرية تحديدا، ليزداد معها عدد سكانها.

نظريا يعتبر حدوث تحول حضري بدون هجرة أمر وارد لكنه يبقى مرهونا بشرط عدم تجاوز الزيادة الطبيعية في الحضر نظيرتها في الريف[2] المرحلة (B) من مراحل التحول الحضري.

من ناحية أخرى وعلى الرغم من أن الارتفاع في الولادات هو عامل مساهم في الرفع من معدلات التحضر، إلا أن التحضر يعمل على الحد منها، فهذه الحركة تبدأ غالبا في المدن قبل انتشارها في الأرياف، بالتالي سيساهم التحضر في عبور المجتمع إلى المرحلة (C) من مراحل التحول الديمغرافي[3]، ومع الاستمرار في انخفاضها سوف تكتمل مراحل هذا التحول بعد أن تلتحق معدلات الولادات بركب الانخفاض في الوفيات بشكل يسمح بالحفاظ على النمو بمعدل بطيء[4].

في الأخير يقر Fox, S. (2011 p:5) بأن حدوث التحضر كاستجابة لعوامل ديمغرافية أمر وارد غير أنه نادر الوقوع، وعليه فإن هذه الاحتمالية الضئيلة قد حتمت على الديمغرافيين التركيز على عامل آخر وهو الهجرة من الريف نحو الحضر، حيث يسود اعتقاد في هذا الوسط أنه ثمة علاقة تربط ما بين النمو الديمغرافي والهجرة فكلاهما يتفاعلان بطريقة معينة تقود في نهاية المطاف إلى الرفع من مستوى التحضر، ويمكن شرح هذا المنطق وفق التحليل الآتي: "جراء النمو الديمغرافي السريع في الأرياف سوف يتشكل ضغطا سكانيا تقل معه الموارد الطبيعية (المياه و الأرض)، وسيتسبب في تزايد الفئة النشطة العاملة في القطاع الزراعي الذي ينعكس سلبا على المستوى المعيشي هناك لأنه سيقود لتفشى الفقر في المناطق الريفية، وكل هذا يحدث في المرحلة (A) من مراحل التحول الحضري، وبمرور الوقت سيُشكل ذلك الضغط الممارس عامل طرد من الريف ودافعا للهجرة نحو الحضر التي تنتشر أكثر في فئة الشباب الذين تتراوح أعمارها ما بين 15 إلى 24 سنة نظرا لأن ميولهم نحو هذه الحركة يكون أكثر ممن هم أكبر سنا، وهكذا يرتفع معدل التحضر في المرحلتين (C،B) من نموذج التحول الحضري." مع هذا كله فإن الديمغرافين يلحون على أن التحول الديمغرافي هو شرط ضروري وكاف لحدوث التحضر، حيث يستندون في ذلك على مجموعة من الدراسات التي أثبتت أن ظاهرة الزيادة الطبيعية تساهم في العادة بنسبة أكبر من نسبة الهجرة في النمو العام لسكان الحضر.

[1] Boute, J. (1965), op.cit, p : 696.
[2] Fox, S. (2011). Understanding the origins and pace of Africa's urban transition , op.cit, p:5.
[3] Halleux, J. M. (2015), op.cit, p : 46.
[4] Boute, J. (1965), op.cit, p : 696.

لكن رغم توافرت الأدلة التي تؤكد أن الانخفاض في الوفيات والتسارع السكاني الذي يليه يعتبر محركا أساسيا للتحضر، إلا أن تلك الأدلة تبقى غير كافية كما أن هناك ما يناقضها، وعليه فإن الندرة النسبة فيها قد تركت هذه لمسألة دون حل في الأدبيات القياسية.

1 -3-4 المنظور التاريخي للتحول الحضري:

يعرض هذا المنظور وصفا تفصيليا لأهم العوامل والأحداث التاريخية التي توضح ظهور، نمو وتراجع المدن على امتداد ستة آلاف سنة في كل مناطق العالم، ومن خلاله يمكن استخلاص رؤيتين أساسيتين بشأن الأسباب الكامنة وراء التحول الحضري العالمي ووراء التفاوت في حدوثه عبر كافة المناطق، لكن الجدير بالذكر أن كلتا الرؤيتين ترتبطان بمسألة بقاء نسبة سكان الحضر ثابتة لآلاف السنين وكذلك بتسارعها المفاجئ بعد القرن 19[1].

بالنسبة للرؤية الأولى قُدمت من طرف المؤرخين الديمغرافين الذين يرون أن المدن كانت في الماضي عبارة عن مناطق مميتة وقد استمرت على هذا النحو حتى وقت قريب بسبب البنى التحتية البدائية التي كانت مزودة بها، وكذلك بسب قنوات الصرف وتوزيع المياه الغير صحية الأمر الذي قاد إلى انتشار الأمراض المعدية والطفيلية في المناطق الحضرية المكتظة، لترتفع على إثر ذلك معدلات الوفيات بوتيرة سريعة متجاوزة معدلات الولادات الأمر الذي تسببت في تسجيل معدلات سلبية في الزيادة الطبيعية على مستوى هذه المناطق، وكل ما سبق قيّد من عدد سكان الحضر حينها.

هذا التحليل يقودنا للخروج باستنتاجات مهمة تتمثل فيما يلي:

- ✓ تشكل المدن ونموها في الفترات المبكرة حدث في ظل غياب العامل الديمغرافي معنى ذلك أن الفضل يعود للهجرة الريفية الحضرية، حيث استمر تدفق المهاجرين نحو المدن بالرغم من أنهم قد كانوا عرضة للمرض وللوفاة.
- ✓ الاندفاع نحو الهجرة من الريف نحو المدن لطالما كان ضروريا لوجود المدن، كما أنه يعد سمة من سمات السلوك البشري لذا ينبغي أخذ هذا العامل بعين الاعتبار في أي نموذج واقعي يحاول معالجة ظاهرة التحول الحضري.

إن النظرية التي زودنا بها المؤرخون الديمغرافيون يطلق عليها " نظرية قيد المرض "، وقد استطاعوا بفضلها توضيح العلاقة التي تربط التحول الديمغرافي بالتحول الحضري، ففي الحالات التي تقل فيها قيود المرض من خلال مكافحة الأمراض سوف تنخفض الوفيات ويرتفع عدد السكان في أي منطقة، وبناء عليه فهم يرجحون بأن هذه الديناميكية هي العامل الأكثر أهمية

[1] رغم وجود المناطق الحضرية في فترات مبكرة على مستوى مناطق كثيرة من العالم إلا أن حجم سكانها بقي مقيدا ولم يمثل سوى 5 % من إجمالي سكان العالم قبل أن يتسارع بصورة لافتة بعد القرن 19.

في إحداث التحول الحضري وقد اعتبروها شرطا ضروريا وكافيا لذلك، فهي ترفع من عدد سكان الحضر وفقا لرواد هذه الرؤية من خلال ثلاث طرق:

1-الرفع من الزيادة الطبيعية في المدن فوق الصفر وهذا ما يسمح بالتكاثر السريع في سكانها.

2-تشيكل ضغط سكاني في الأرياف يكون حافزا للهجرة نحو المدن.

3-تحول المهاجرين ذوي الأصول الريفية إلى مصدر للنمو السكاني في الحضر.

من جهتهم قام المؤرخون الاقتصاديون بعرض تفسير تكميلي لسبب بقاء نسبة التحضر على نطاق محدود قبل القرن 19 وذلك باستنادهم على فرضية منطقية ومقنعة تتمثل فكرتها في: " أن المدن لا يمكن أن توجد إلا حيث يكون هناك فائض من الطاقة (الغذاء والوقود) والذي يكون متاحا لتلبية حاجات السكان الغير زراعيين "، مما يعني أن حجم سكان الحضر في أي منطقة من العالم هو مرهون قبل كل شيء بكمية ذلك الفائض من الطاقة الذي يمكن الحصول عليه، وهذا العامل بدوره يتحدد باشتراك عاملين فرعيين هما الانتاجية الزراعية وتكاليف النقل[1].

ومن أجل ابراز أهمية تلك المحددات سيكون من المفيد النظر في دور كل منهما على الصعيدين "المحلي والعالمي ":

- من الناحية المحلية: تبين تاريخيا أن مقدار ما يمكن انتاجه من أغذية في أي منطقة كان هو المحدد الرئيسي للفائض المتاح من الانتاج الذي يدعم سكان الحضر، ومع تطور تكنولوجيات النقل أصبح النقل عاملا محددا لكمية الأغذية المستوردة من مناطق مختلفة.
- أما على الصعيد العالمي: فالأمر لا يختلف كثير لأن كلا العاملين قد حددا الفائض من الانتاج، بالأخص تكاليف النقل التي لطالما شكلت المحدد الرئيسي لمدى نقل الفائض من المناطق الأكثر انتاجية نحو المناطق الأقل انتاجية.

من جانب آخر لا يمكن انكار أن كل من تكاليف النقل والانتاجية الزراعية قد لعبتا دورا في تفسير الموقع الجغرافي للمستوطنات الحضرية في الفترات المبكرة للتحضر، فهذه المستوطنات كانت سابقا تتواجد بالقرب من الأنهار و الأودية ذات الأراضي الخصبة التي تزودها بالفائض من الغذاء، وفي مناطق تسمح بخفض تكاليف النقل كالسواحل مثلا ، و بالاستناد على ذلك تم تفسير سبب بقاء نسبة سكان الحضر ثابتة .

كما استند المؤرخون الاقتصاديون على ما أسموه بفرضية "قيد الفائض" لشرح التباين الكبير في حجم المدن ما بين المناطق عبر الزمن من جهة ولإثبات أن حجة الديمغرافين المعروفة بقيد المرض هي مجرد حجة ضعيفة من جهة أخرى، ووفقا لهؤلاء فإن توافر الطاقة هو من قيد النمو الحضري، حيث تتلخص فكرتهم كالآتي: " إن أسباب نمو وتراجع المدن في الفترة التي

[1] Fox, S. (2012). Urbanization as a global historical process: Theory and evidence from sub-Saharan Africa. Population and Development Review, 38(2), 285-310,p :289-291.

سبقت الثورة الصناعية ما هي إلا انعكاس لتقلبات في قدرة المناطق الحضرية على حصولها على فائض من الامدادات الطاقوية، وهذا هو الشرط الكافي لنمو سكانها ."

لكن بصرف النظر عن أي الرؤيتين أقوى يبقى كل من قيد المرض وقيد الطاقة هما العاملين اللذين وضعا سقفا طبيعيا للتحضر قبل قيام الثورة الصناعية، غير أن الأوضاع اختلفت تماما بعد التغيرات التكنولوجية والمؤسساتية التي شهدها العالم في القرن 19 والتي ترتب عنها تحولا حضريا لافتا، حيث ظهرت تلك التكنولوجيات في بادئ الأمر في أوروبا كما أنها مست مختلف الميادين .

ففي المجال الزراعي حدث تطورا كبيرا في الآلات الزراعية وتوسعا في استخدام تقنية تناوب المحاصيل، وقد رافقهما ظهور للأسمدة النيتروجينة، وعلى إثر ذلك شهد القطاع الأولي طفرة إنتاجية غير مسبوقة.

من ناحية أخرى ساهم استغلال الطاقات الأحفورية الغير متجددة في تزويد السكك الحديدية، البواخر والسيارات بالطاقة مما ترتب عنه انخفاضا كبيرا في تكاليف النقل.

أما في المجال الصحي فقد توسع نطاق الرعاية الصحية، كما زاد الاهتمام بالنظافة وبالمعرفة الطبية التي تطورت بشكل لافت، وبدأ التركيز ينصب على تعليم الأمهات وعلى انتهاج استراتيجية للتخطيط الحضري وهذا ما أدى إلى انخفاض متواصل في معدلات الوفيات وقد طالت التغيرات الجانب السياسي والمؤسساتي أيضا، إذ تم تعزيز الملكية الفردية وتحسين طرق إبرام العقود ذات الثلاث أطراف ليساهم ذلك في توفير السلع.

بصفة عامة قادت تلك التغيرات إلى التحكم في الأمراض نتيجة للتقدم في المجال الصحي، و إلى توفير الفائض من الطاقة عن طريق النمو في الانتاج الزراعي من جهة والانخفاض في تكاليف النقل من جهة أخرى، فهذان العاملان كان كفيلين بتحفيز انخفاض الوفيات سواء في المدن أو الأرياف، وهو ما سترتب عنه نموا سكانيا في الحضر بصورة مباشرة عند ارتفاع معدلات الزيادة الطبيعية هناك، وبصورة غير مباشرة عندما ترتفع معدلات الزيادة الطبيعية في الأرياف التي سيتولد عنها ضغطا ديموغرافيا يكون سببا في ارتفاع معدلات الهجرة من الريف نحو الحضر.

باختصار تمكنت التغيرات التكنولوجية من وضع حد للقيود التي وقفت حاجزا أمام التحضر وفقا لما استند عليه المؤرخين الديمغرافيين والمؤرخين الاقتصاديين في تفسيرهم لمسألة بقاء نسبة سكان الحضر العالمية على نطاق ضيق قبل الثورة الصناعية. ويمكن تدعيم هذا المنظور بالمخطط التالي:

الشكل (1-7): التفسير التاريخي للتحضر.

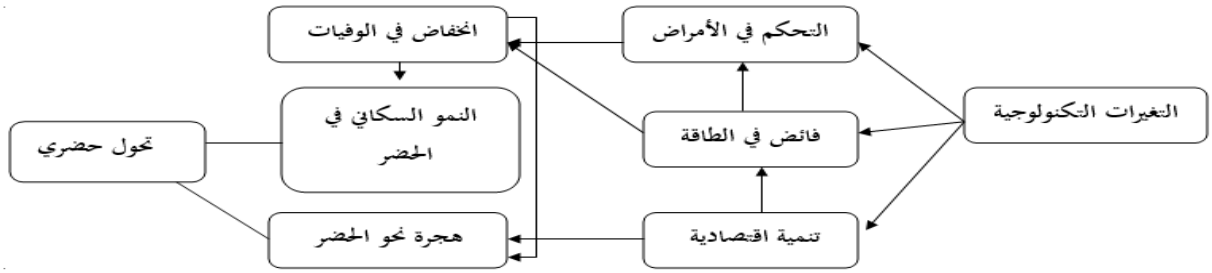

Source :Fox, S. (2011). Understanding the origins and pace of Africa's urban transition.Crisis States Research Centre Working Paper (Series 2) No. 98, p: 9.

لقد تمخض عن جميع التغيرات السابقة انتقال أوروبا من اقتصاد الكفاف الذي يتميز بتدني في الدخل الفردي وبارتفاع في معدل الوفيات إلى نظام اقتصادي جديد يتسم بإنتاجية عوامل مرتفعة بالأخص اليد العاملة مع بقاءها مدة أطول على قيد الحياة، كما يتميز بارتفاع في فائض الانتاج وتوسع في التجارة الاقليمية وانخفاض في معدل الوفيات، وهذا ما دفع إلى تحقيق التنمية الاقتصادية التي تفهم على أنها تغير نوعي في الهيكل الانتاجي، وقد مارست بدورها تأثيرا إيجابيا على عملية التحضر ونموه من خلال تحفيزها على الهجرة من الريف نحو الحضر تزامنا مع اتساع الطلب على اليد العاملة من قبل القطاعات الغير زراعية المتواجدة في المناطق الحضرية، ونتيجة لكل ذلك تضاعف نسبة سكان الحضر فيها ما بين 1800 و 1900 إلى ثلاث أضعاف حيث كانت 10% ووصلت ل 30 %، أما بحلول الألفية فبلغت تلك النسبة حوالي 70 %.

بعد شرح التحضر في أوربا سننتقل إلى تفسير انطلاقه في باقي المناطق العالمية، والذي كان عقب انتشار التكنولوجيات بها في النصف الثاني من القرن 20، إما عن طريق التجارة، أو الحركات الاستعمارية، أو من خلال المساعدات الانمائية .

في الأخير فإن رواد هذا المنظور يرون أنه ينبغي فهم عملية بدء التحضر في أي بلد أو أي منطقة على أنها جزء من عملية تاريخية ترتبط بالتغيرات التكنولوجية والمؤسساتية وليست مجرد نتيجة لقوى اقتصادية أو ديموغرافية، فبالنسبة إليهم تفسير التحضر على أنه نتاجا فرعيا للتنمية الاقتصادية هو تفسير خاطئ، إذ من الممكن انفصالهما عن بعضهما كما حدث في إفريقيا مثلا [1]

[1] Fox, S. (2011). Understanding the origins and pace of Africa's urban transition , op.cit, p:7-10.

خاتمة:

احتلت المدينة مكانة هامة في الكثير من المجالات العلمية، ومع هذا كان من الصعب جدا حصرها في تعريف شامل فكل من حاول ذلك اصطدم بطبيعتها المعقدة وبأبعادها المتعددة.

من جهة أخرى تزايد الاهتمام بالمدينة بشكل خاص في العلوم الاقتصادية وأصبحت تأتي في قلب نظرياتها بعدما لاحظ روادها ميلا متزايد نحو التكتل، فالأنشطة والأفراد غالبا ما يفضلون التكتل في مناطق معينة عوض التوزع بصورة متماثلة في الفضاء، ومن أجل فهم هذا السلوك بحث الاقتصاديون عن أسباب نشوء المدن ونموها، وقد توصلوا إلى وجود مصادر للتكتل تدفع بالسكان والأنشطة إلى التجمع وتقود إلى تزايد المدن من حيث العدد والحجم أبرزها المصادر الطبيعية، التاريخية، والاقتصادية الممثلة في اقتصاديات الحجم الداخلية والخارجية فهذه الأخير تنقسم إلى نوعين (توطين وتحضر) ورغم اختلاف أنواعها إلا أنها قادرة على شرح ديناميكية التكتل.

في الواقع التكتل لا ينتج فقط عن تلك المصادر فقرار التموقع يحكمه أيضا وجود قوى للتشتت التي ترتبط بالنمو الحضري المتزايد وتتصادم مع قوى التكتل وبناء على التواتر القائم بينهما تمكنت النظرية الاقتصادية من تفسير وجود المدن.

في هذا الفصل حاولنا أيضا التطرق إلى التفسيرات الرئيسية للتحضر المقترحة في نظريات عديدة ومنها تبين لنا أنه ومنذ أولى النماذج قد تم إثراء التحليل الاقتصادي للتحضر على نحو تدريجي، كما اتضح لنا أن جميع التفسيرات هي بعيدة عن الاكتمال، وهذا ما يعكس الطبيعة المعقدة للظاهرة.

الفصل الثاني: العلاقة بين التحضر والتنمية الاقتصادية من النظري إلى الواقع

مقدمة:

من السهل جدا ملاحظة الاتجاه الذي لا رجعة فيه للتحضر، حيث وصلت نسبته في العالم سنة 2019 إلى 55.7 % ويُتوقع بلوغها 68.4 % في سنة 2050 وفقا لما صرحت به الأمم المتحدة.

هذا التزايد اللافت بدأ مع قيام الثورة الصناعية، وقد لوحظ حينها نشوء علاقة تجمع بين التحضر والتنمية الاقتصادية، مع ذلك شكل عدم وضوحها لغزا محيرا للعلماء وحتى لصانعي القرار ، فالبعض يعتقد أن التحضر عملية ناتجة عن التنمية الاقتصادية، وآخرون يرون أنه قد ساهم في الدفع بعجلة النمو والتنمية، في حين يتبنى البعض تصورا مختلفا تماما يقضي بعدم وجود أي صلة بينهما.

بناء على ما سبق ونظرا لاختلاف وجهات النظر حول تلك العلاقة سنحاول في هذا الفصل إزالة ذلك الغموض من خلال إعادة النظر في الصلة ما بين التحضر والتنمية الاقتصادية بشيء من التفصيل، كما سنعرض معطيات لأهم المؤشرات المتعلقة بالعمليتين، وهذا حتى يتسنى لنا اعطاء أحكام مبنية على التطابق بين النظري والواقع.

2-1 العلاقة المتبادلة ما بين التحضر والتنمية الاقتصادية:

ظهر التلازم ما بين التحضر والتنمية الاقتصادية منذ وقت طويل جدا وهذا ما جعل العلاقة التي تجمع بينهما تحظى بأهمية بالغة، وقد ازدادت أهميتها أكثر بعد الثورة الصناعية لأن هذه الأخيرة سمحت بتسليط الضوء عليها من قبل المنظرين الاقتصاديين، بعدما لاحظوا تفاعلا ايجابيا بين التحضر والتحول في الهيكل الاقتصادي الذي ترتب عنه ارتفاعا في مستويات الدخل المحلي الفردي.

لكن رغم بروز تلك العلاقة والتي لم تثر حولها أي خلاف، إلا أن المهتمين بها واجهوا مشكلا مهما يكمن في صعوبة تحديد اتجاهها بسبب التأثير المتبادل بينهما، فأحيانا نجد أن التحضر نتيجة للتنمية الاقتصادية التي حدثت بسبب التغير في الهيكل الاقتصادي وهيمنة القطاعات الحضرية، وأحيانا أخرى يكون التحضر مسببا للتنمية الاقتصادية نتيجة لتأثيرات التكتل[1].

هذا التداخل أفرز انقسام الوسط الاقتصادي إلى مجموعتين واحدة ترى بأن التحضر ما هو إلا نتاج فرعي للتنمية الاقتصادية، وأخرى ترجح أن التأثيرات تمتد من التحضر إلى التنمية الاقتصادية، لذا توجب علينا معالجة كلا الرأيين قصد الالمام الجيد بهذا الموضوع.

2-1-1التحضر الناجم عن التنمية الاقتصادية:

سنبدأ أولا بمناقشة ما جاء في المجموعة الأولى والتي يرى روادها بأن التحضر هو نتيجة لتنمية حدثت في القطاعات الاقتصادية التالية : الزراعية، الصناعية، الاستخراجية (ثورة الموارد).

2-1-1-1التحضر الناجم عن الثورة الزراعية:

إن من بين أهم المشاكل التي أبقت الموارد الإنتاجية حكرا على القطاع الزراعي وحالت دون توزيعها على باقي القطاعات هي مشكلة الغذاء، لكن بعد ظهور ثورة زراعية تم تجاوز هذه العقبة فبفضلها أصبح بالإمكان توفير فائض كاف من الإنتاجية لسد حاجات المناطق الأخرى، ولذات الأسباب تقريبا تسعى البلدان الفقيرة حاليًا لإنتاج المزيد من الغذاء عن طريق تخصيص مساحات كبيرة من الأراضي وأعداد متزايدة من العمالة[2].

من جهة أخرى فإن الثورة الزراعية قد مكنت من تحفيز عملية التوسع الحضري، لأنها سمحت بتحرير جزء من العمالة الزراعة الذي توجه نحو المدن وهذا التحليل يتوافق كثيرا مع ما توصل إليه DOUGLAS GOLLIN وآخرون سنة 2002 في دراسة شملت 62 دولة تم تعريفها على أنها نامية من قبل منظمة الأغذية والزراعة "الفاو" التابعة للأمم المتحدة، وقد تبين

[1] Jedwab, R., & Vollrath, D. (2015). Urbanization without growth in historical perspective, op.cit , p :14.
[2] Jedwab, R., & Vollrath, D. (2015). Urbanization without growth in historical perspective, op.cit, P: 14.

من خلالها وجود علاقة إيجابية بين نمو الإنتاجية الزراعية للبلد وحركة العمالة خارج الزراعة، فالبلدان التي تشهد زيادات في الإنتاجية الزراعية كانت قادرة على تحرير العمالة من القطاعات الأقل إنتاجية نحو القطاعات الأكثر إنتاجية وهذا كفيل بتحقيق نمو اقتصادي.

بعبارة أخرى نمو الإنتاجية الزراعية إلى جانب التحولات القطاعية في التوظيف هما مصدران مهمان للنمو الاقتصادي، وهذا يتوافق مع الأدبيات التقليدية التي ترى بأن التنمية ترتبط بتحول هيكلي يتناقص فيه دور الزراعة وتتقلص حصة العمالة به إلى الصفر[1].

في ذات السياق وبشرح بسيط جدا فإن عملية التحضر تعد تعبيرا عن استجابة سكان الريف لمتغيرين اثنين هما: الانخفاض في الطلب المحلى على الغذاء والزيادات في الإنتاجية الزراعية.

فيما يتعلق بالأول فهو ترجمة لما يدعى بقانون أنجل " la loi d'Engel" الذي يقضي بأن جزء من الميزانية التي تنفقها الأسر أو الفرد على الغذاء سوف تنخفض بصورة تدريجية تبعا لارتفاع الدخول، وسيستتبع ذلك إعادة توزيع حصص الإنفاق لصالح السلع الغير الزراعية، وهذا ما ينطبق على أمريكا فبعدما كان أكثر من نصف إنفاق أسرها يوجه نحو المواد الغذائية في القرن 19 تناقصت تلك النسبة لتصل إلى 8 % حاليا.

ثاني متغير يعد ترجمة لأحدى أسس التنمية الذي ينص على أن الزيادة في إنتاجية العمل على مستوى القطاع الزراعي تؤثر على العاملين به، فبعد حدوثها سيتطلب انتاج نفس الكمية عدد عمال أقل بالتالي سينخفض الطلب على العمالة في الريف وسيتبعه انخفاضا في الأجور، بينما في الجهة المقابلة "المدن " يحدث نقيض ذلك لأن الطلب على العمالة مرتفع والأجور أعلى، كما أن الطلب على السلع والخدمات الغير الزراعية ينمو بصورة سريعة، وعليه ستكون هذه التفاوتات دافعا لهجرة ريفية جماعية وستقود إلى عملية حضرية[2].

[1]Gollin, D., Parente, S., & Rogerson, R. (2002). The role of agriculture in development. American economic review, 92(2), 160-164, p : 160,162-163.
[2]Polèse, M. (2010). Le rôle des villes dans le développement économique: un autre regard. Institut national de recherche scientifique, Centre-Urbanisation, culture, société,p :17-18.

2-1-1-2التحضر الناجم عن الثورة الصناعية:

إن الأدب الاقتصادي مليء بالدلائل التي تشير إلى أن التحضر عملية مصاحبة للتحديث والتصنيع [1] ، حيث تعتبر المدن نتيجة طبيعية للتصنيع لأن هذا الأخير يسمح بتكوين تجمعات معقدة من الأنشطة الاقتصادية، كما يساهم في توفر البنى التحتية الأساسية[2].

من ناحية أخرى ليست وحدها الزراعة من تضمن الربط بين التحضر والتنمية الاقتصادية، حتى الصناعة كفيلة بالحفاظ على تلك العلاقة وقد تأكد ذلك في نماذج الاقتصاد المزدوج التي تصف كيف يعمل الارتفاع في الانتاجية الصناعية على جذب الفائض من العمالة الزراعية نحو القطاع الصناعي، معنى ذلك أنه ومع نمو البلدان سوف تخضع لتغير هيكلي على إثره يعاد تخصيص العمالة من القطاع الريفي نحو القطاع الحضري. وهناك ملاحظة مهمة يجب الإشارة إليها تتعلق بهذه النماذج وهي عدم وجود مشكل قيد الغذاء الذي تم اعتماده سابقا، وقد استطاعوا تبرير هذا الأمر بافتراض وجود وسائل أخرى يمكن من خلالها تلبية الكفاف من الغذاء، فعلى سبيل المثال بإمكان البلد تصدير سلع مصنعة لاستيراد مواد غذائية، مع هذا أبقى رواد هذا الطرح على افتراض وجود فائض في العمالة الزراعية قائما.

في الأخير وبصرف النظر عما إذا كانت الثورة الزراعية قد سبقت الثورة الصناعية أو العكس، فإنه لا يمكن انكار بأن الصناعة تؤدي إلى تنمية الزراعية، فهي تساهم في عملية تحديث القطاع الأولي بصورة مباشرة من خلال تحسين مدخلاته الوسطية كالآلات التي تعتبر بديلا عن العمالة، وهذا عامل آخر يقلل من الطلب على عنصر العمل في الأرياف ويدفع بالعمال إلى الهجرة نحو الحضر.

2-1-1-3التحضر الناجم عن ثورة الموارد:

في البلدان التي تعتمد على القطاع الاستخراجي (نفط – ذهب - ماس) تؤدي الأرباح والإيرادات المتأتية منه إلى التحضر، فهي تمثل دخلا إضافيا وغالبا ما ينفق بشكل غير متناسب على السلع والخدمات الحضرية، الأمر الذي يتولد عنه آثار دخل تشبه آثار الدخل الناجمة عن الثورة الزراعية " قانون أنجل " لأن مآل تلك الإيرادات سيكون في أيدي النخبة الحضرية[3].

وقد ظهرت بعض الدراسات التي تؤكد بأن الاكتشافات النفطية تقود إلى زيادة التحضر وتؤدي إلى زيادة الإنتاج المحلي والفرضية المعقولة هنا تقضي بأن :" الزيادة في الطلب المحلي على السلع الغير قابلة للتبادل من عمال النفط الذين يتقاضون أجوراً جيدة وشركة النفط ستؤدي إلى توسيع قطاع الخدمات الذي سيعمل بدوره على جذب العمال الزراعيين الريفيين

[1] Bloom, D. E., Canning, D., & Fink, G. (2008). Urbanization and the wealth of nations. Science, 319(5864), p :3.
[2] Scott, A., & Storper, M. (2003). Regions, globalization, development. Regional studies, 37(6-7), 579-593,p :583.
[3] Jedwab, R., & Vollrath, D. (2015, Urbanization without growth in historical perspective, op.cit, P:14.

للانتقال إلى التكتل الحضري المحلي ." وفي وضع كهذا ستوفر فرصة العمل بأجور مرتفعة على مستوى قطاع حضري رسمي لمزارع يعمل في قطاع كفاف غير رسمي وبدخل منخفض حافزًا كافيًا للانتقال إلى التكتل الحضري، وفي الوقت نفسه تسمح عائدات الحكومة المحلية الإضافية لها بتوسيع نطاق التوظيف.

لذا فنتيجتنا الأساسية تتمثل في أن صدمة الطلب الإيجابية المرتبطة باكتشافات وإنتاج النفط تؤدي في نهاية المطاف إلى إعادة توزيع العمالة من قطاع زراعي " الكفاف " منخفض الإنتاجية نحو أنشطة ذات قيمة مضافة أعلى في الخدمات الرسمية، وهذا ما يترتب عنه زيادة كبيرة في الإنتاج المحلي، مع ذلك قد لا يكون لثورة الموارد تأثيرا طويل الأمد على النمو كالصناعة والزراعة، لأنها تميل إلى انشاء ونمو مدن استهلاكية، ولفهم هذه النقطة سنستعين بنماذج تخصيص العمالة بين المناطق الريفية والحضرية التي غالبا ما تفرض أن الإنتاج الريفي يتكون فقط من الغذاء، أما الإنتاج الحضري فيضم السلع الغير غذائية القابلة للتبادل والغير تجارية، بحيث إذا حدث توسع في قطاع الموارد سيؤدي تأثير الدخل إلى التحضر وذلك مع تحول الطلب النسبي نحو السلع الحضرية، هنا تظهر تأثيرات العلة الهولندية التي تقود إلى مزيد من إعادة التخصيص من قطاعي الأغذية والقطاع الحضري القابل للتداول إلى القطاعات الحضرية غير القابلة للتداول .

هذا التحليل نجده ينطبق على بلد نام مع القليل من التصنيع الغير نفطي، في هذه الحالة سوف لن يكون لوجود النفط تأثيرا على التصنيع ولكنه يملك تأثيرا قويا على الخدمات الحضرية ويعجل بتراجع في القطاع الزراعي "الكفاف "غير المنتج[1].

في آخر هذا العنصر يمكن أن نستعين بمجموعة من التجارب الدولة التي تصف كل حالة من الحالات السابقة:

✓ فعلى سبيل المثال أغلب البلدان النامية تعد انعكاسا لتحضر ناجم عن ثورة زراعية، حيث حدثت هجرة واسعة النطاق من الريف نحو الحضر في هذه البلدان نتيجة التحديث الذي لحق بالقطاع الزراعي.

✓ أما تجربة الدول الأوروبية فتجمع ما بين التحضر الناجم عن الثورة الصناعية والزراعية معا، إذ عرفت بعض بلدانها نمو مدن كانت بمثابة مراكز صناعية، وفي ذات الوقت شهدت ثورة زراعية أدت إلى خلق فائض من الغذاء ساعد على إنشاء وتعزيز مناطق حضرية في جميع أنحائها.

✓ نفس النظرية يمكن اعتمادها لشرح عملية التحضر في أمريكا اللاتينية وبعض البلدان الأسيوية خلال القرن 20، بعد أن بدأت الثورة الصناعية والزراعية في الانتشار أواخر القرن 19، حيث أصبحت كل من الأرجنتين، تشيلي والأورغواي من بين

[1]Cavalcanti, T., Da Mata, D., & Toscani, F. (2019). Winning the oil lottery: The impact of natural resource extraction on growth. Journal of Economic Growth, 24(1), 79-115, p :79,81 ,97,110,112.

أكثر الدول تحضرا سنة 1950، وقد وصلت نسب التحضر فيها إلى (65%،58%،78%) على التوالي، من ثم انتشرت تلك الثورات في باقي بلدان أمريكا اللاتينية.

✓ في الآونة الأخيرة توسع نطاق الثورة الصناعية والزراعية وانتشرت في شرق آسيا وبدرجة أقل في جنوب شرقها، حيث شهدت كل من اليابان، كوريا الجنوبية،هونغ كونغ، سنغافورة، تايلند، الصين، ماليزيا، تايوان تحضرا نتيجة ذلك.

✓ أما في البلدان التي تعد منتجة للنفط كالشرق الأوسط (الكويت-السعودية) فقد أدت الإيرادات الناجمة عن استخراج الموارد إلى زيادة كبيرة في دخل الفرد وفي التحضر، وهي بذلك تعتبر أمثلة واضحة عن تحضر نجم عن ثروة موارد، كذلك ماليزيا، منغوليا وأندونسيا تحضرت بسرعة بالرغم من أنّها تعد دولا مصدرة فقط لتلك الموارد.

✓ في إفريقيا كانت أكثر البلدان ثراء والأكثر تحضرا تلك التي لديها صادرات كبيرة من الموارد الاستخراجية مثل (أونغولا، بتسوانا، نيجيريا، جنوب إفريقيا).

✓ تاريخيا كان استخراج الموارد مصدرا للتحضر في جنوب إفريقيا بسبب توافر كميات من القطن والتبغ، أما في جزر الكرابي فقد كان هناك وفرة من السكر والقطن، وفي الآونة الأخيرة حدث تحضرا في أمريكا الجنوبية التي تملك موارد كالفضة، النحاس والزنك[1].

و في الأخير نخلص إلى أن آثار الدخل بصرف النظر عن مصدره تكون دافعا للتحضر: فأي صدمة فيه سواء كانت ناتجة عن الإنتاجية الصناعية أو عائدات الموارد ستتسبب في التحول عن الأنشطة الاقتصادية القائمة في المناطق الريفية وستنقل الإنتاج إلى المناطق الحضرية[2].

2-1-2 التحضر ومراحل التنمية الاقتصادية:

لقد كان العمل الذي قدمه Williamson (1965) والذي كان مستوحى من منحنى Kuznets (1955) نقطة انطلاق لتيار من الأعمال النظرية والتجريبية المهتمة بالعلاقة التي تربط التحضر بالتنمية الاقتصادية [3]، وتُلخص فكرة Williamson الشهيرة في :" أن التغيرات في التفاوت المكاني للدخل الفردي تزداد ثم تنخفض أثناء مراحل التنمية الاقتصادية بالنسبة لأي بلد ." ومعنى ذلك أنه أثناء المراحل الأولى من التنمية تتولد فوارق متزايدة في الدخل بين أقاليم البلد وعلى نحو أدق بين المناطق الممركزة والضواحي، لكن مع الاستمرار في عملية التطور سيصل اقتصاد البلد المعنى إلى عتبة معينة من التنمية

[1] Jedwab, R., & Vollrath, D. (2015). Urbanization without growth in historical perspective, op.cit, P:15-16.
[2] Gollin, D., Jedwab, R., & Vollrath, D. (2016). Urbanization with and without industrialization. Journal of Economic Growth, 21(1), 35-70,p :5.
[3] Kamal, A. (2010). Industrialisation et concentration urbaine (Doctoral dissertation) ,p :17-18.

عندها تبدأ فجوة التفاوت الإقليمي للدخل في الميل نحو التقلص والانخفاض، ومن خلال هذه الملاحظة تمكن وليامسون في الأخير من الكشف عن شكل العلاقة بين التفاوت الإقليمي للدخل ومسار التنمية الوطنية، حيث تبين أنها تأخذ شكل منحى مقلوب U[1].

ويبدو أن هذه النتيجة قد ألهمت اقتصاديين آخرين، فقاموا بتبني فكرة Williamson وإسقاطها على علاقة مشابهة تربيط بين التحضر والتنمية الاقتصادية، غير أن صعوبة تحديد اتجاه العلاقة بين العمليين عادت للبروز، وأدت إلى انقسام هؤلاء الاقتصاديين إلى مجموعتين: مجموعة لجأت للفكرة السابقة من أجل معالجة تأثير التنمية على التحضر وقد خلصوا إلى أن التحضر يزداد في المراحل الأولى من التنمية، أما عند وصولها إلى مرحلة متطورة سيبدأ في الانخفاض تدريجيا، ومجموعة أخرى حافظت على شكل العلاقة لتفسير تأثيرات التحضر على التنمية، حيث توصلوا إلى أنه في المراحل المبكرة من التحضر ستزداد فوائد التكتل وسيساهم ذلك في تزايد الناتج الداخلي للفرد، لكن بمجرد بلوغ البلد لمستوى عالي من التحضر فإن هذا الأمر سيؤثر سلبا على النمو، وقد ركز هؤلاء على درجة التركيز الحضري.

لكن قبل الشروع في عرض أبرز تلك الأعمال يجب أولا التطرق إلى العمل الأساسي الذي انبثقت منه.

2-1-2-1العمل الرائد المقترح من قبل "Williamson "شكل مقلوب U لتطور عدم المساواة الإقليمية في الدخل أثناء مراحل التنمية الاقتصادية:

إن ظاهرة التفاوت في الدخول ما بين مناطق البلد تعتبر ظاهرة مهمة جدا، لأنها تتسبب في انقسامه إلى منطقتين : منطقة ذات دخول مرتفعة وأخرى بدخول منخفضة، وهذا سيؤدي إلى بروز ما يعرف بالازدواجية الإقليمية التي تم إدراكها في الوسط الاقتصادي منذ وقت طويل جدّا من خلال التجارب التاريخية للدول المتقدمة، حيث لوحظ استمرارها على كافة مراحل التنمية الوطنية لهذه البلدان.

وقد حازت الازدواجية الاقليمية التي أصبحت تعرف بمشكل "شمال – جنوب" على اهتمام منظرين وباحثين تجربين وحتى سياسيين نظرا لما تحدثه من قلق بشأن النمو الاقتصادي، مع هذا كله لم يتم اختبار التفسير العام لحدوث تلك التفاوتات في التوزيع المكاني للدخل القومي، إذ لم يكرس سوى القليل من الجهد للبحث العلمي في هذه الظاهرة والعلاقة التي تربطها بالتنمية الاقتصادية، وفي ظل هذا الشح في الأدبيات خاصة من الجانب التجريبي قام Williamson بالتحقق ميدانيا من

[1] Catin, M., & Van Huffel, C. (2003). Concentration urbaine et industrialisation. Mondes en développement, (1), 87-107,p :87-88.

شكل العلاقة التي تربط عدم المساواة في التوزيع المكاني للدخول والتنمية على مختلف مراحلها، لكن في سبيل ذلك كان لابد له من الانطلاق من مجموعة من الافتراضات والتوقعات والتي يمكن حصرها فيما يلي:

أولا: النمو هو الذي يقود إلى التفاوت في الدخول ما بين المنطقتين في البلد الواحد ويتم ذلك في حالتين:

- **الحالة الأولى** : في بادئ الأمر غالبا ما يظهر النمو في منطقة واحدة من البلد، وهذا ما ينشأ عنه منطقة غنية تتمثل في تلك التي شرعت في نموها للتو وأخرى فقيرة، لذا لا يمكن الاستغراب من حدوث تباين في الدخول وبالتالي بروز مشكل " شمال - جنوب ".

- **الحالة الثانية** : حتى وإن سلمنا بأن مسار النمو في كلتا المنطقتين يسير بنفس الوتيرة فإن حدوث أي صدمة عشوائية في إحداها سوف يخولها بأن تصبح هي منطقة الشمال وسترتفع فيها الدخول، في حين تبقى المنطقة الأخرى تشكل الجنوب وعليه ستنجم مشكل عدم المساواة في الدخل.

ثانيا : قياس التفاوت يتم بالتقريب وليس بصفة مطلقة، ويُعتمد في ذلك على حساب دخل الفرد في كل منطقة كنسبة مؤوية من متوسط الدخل القومي للفرد مع الأخذ بعين الاعتبار معدلات النمو لكل بلد، هذا المؤشر يراه Williamson بأنه الأنسب مقارنة مع أي مؤشر آخر فبفضله يتسنى له بناء أفكار مسبقة حول هدف دراسته المتمثل في معرفة سلوك فروقات الدخول الإقليمية مع عائدات التنمية [1]، لأن في ظل حدوث أي صدمة ما بين المناطق الجغرافية فإن فروق الدخل بين الأقاليم ستثبت على الأرجح بأنها مؤقتة[2].

ثالثا : تم الاعتماد على الاختلاف الذي تزايد في مستويات الدخل الفردي ما بين الدول قبل الحرب العالمية الثانية كأداة نظرية للتنبؤ بالتباين المتزايد بين الوحدات الجغرافية داخل الحدود الوطنية أو ما يسمى بأقطاب النمو، فالدول التي عانت من مشكل التفاوتات كان دخلها مرتفعا، بينما البلدان التي لم تعاني من هذا المشكل كانت هي الأقل نموا.

رابعا : احتفظ Williamson بالفرضيات التقليدية المعروفة بصرامتها بشأن تنقل العوامل الداخلية والتي تقود في نهاية المطاف إلى القضاء على التباين في الدخل، والحد من الازدواجية الجغرافية (شمال – جنوب)، لكن يجب التسليم بأن هذه التأثيرات لا تحدث على الفور إنّما تحتاج لمدة زمنية طويلة بسبب التأخر في التكيف الديناميكي لعملية التنقل، بناءً على ذلك سوف تستمر عدم المساواة حتى حدوث ذلك.

[1] Williamson, J. G. (1965). Regional inequality and the process of national development: a description of the patterns. Economic development and cultural change, 13(4, Part 2), 1-84, p :3-4.
[2] Hughes, R. B. (1961). Interregional income differences: self-perpetuation. Southern Economic Journal, 41-45,p :41.

أما عن تفسير هذا التأخير فهو يكمن في أن تدفقات العوامل الداخلية التي من المفروض أن لها دور في تقليص مشكل عدم المساواة لا تحدث لا بالسرعة ولا بالكمية الكافيتين لتعويض الظروف المحلية للسكان التي تدفع بتزايد الموارد وحدوث التغيرات التكنولوجية في المناطق الغنية، وهذا ما من شأنه تعميق مشكل شمال – جنوب، من ناحية أخرى من المعروف بأن المناطق في نفس البلد لا تمتلك القدرة ذاتها على النمو وعند شروع إحداها في النمو فإن هذا سيقترن بتشكل حواجز أمام التجارة وتدفقات العوامل والتكنولوجيا بطريقة تحد من انتشارها في المناطق الأقل حظا.

إذن مادامت تلك الحواجز قائمة وطالما أن تدفق العوامل الداخليّة لا يحدث في المدى القصير فمن المؤكد أن التفاوتات الاقليمية في الدخول سوف تتزايد على الأقل في المراحل الأولى من التنمية، وهذا التحليل يتطابق مع نظريات Hirschman و Myrdal التي توحي جميعها بأن التدفقات في العوامل الداخلية لا تؤدي دائما إلى التوازن التقليدي بل بالعكس تماما فإنه في المراحل الأولى من التنمية يرجح تزايد على المساواة[1].

بعد الانتهاء من عرض الفرضيات سوف نتطرق إلى العوامل التي استطاع من خلالها Williamson تفسير سلوك التفاوتات في الدخل وهي متمثلة في : هجرة عوامل الانتاج الداخلية (اليد العاملة – رأس المال)، السياسة الحكومية والروابط الإقليمية[2].

- **هجرة اليد العاملة:**

في المراحل المبكرة من التنمية الاقتصادية يرجح بأن يكون لتنقل اليد العاملة ما بين الأقاليم طبيعة انتقائية، نظرا للتكاليف الباهظة بالنسبة لذوي الدخول المنخفضة، في هذه الحالة ستبقى وحدها الطبقة الماهرة، المتعلمة، وذات العمر الإنتاجي المثالي هي القادرة على تحمل تلك التكاليف، أي أن الهجرة في المراحل الأول من التنمية ستقتصر فقط على هذا النوع من العمالة الأمر الذي يترتب عنه آثار سلبية تساهم في زيادة التباعد القائم بين المنطقتين، فالجنوب سيضطر لفقدان أشخاص مؤهلين، بينما يظهر الشمال في هذا الوضع المستفيد الأكبر لأن معدلات المشاركة في العمل ستميل فيه إلى الارتفاع بينما تتضاءل في الجنوب، بعبارة أخرى يمكن القول بأن الشمال بنموه قد حطم الجنوب[3]، وبما أن الإنتاجية الحقيقية تكون أكبر في صفوف العمال المهرة والمتعلمين فإن الأجور سترتفع في منطقة الشمال وتنخفض في الجنوب وستتفاقم مشكل عدم المساواة أكثر.

[1] Williamson, J. G. (1965). Regional inequality and the process of national development,op.cit, P:4-5.

[2] اعتمد Williamson على تلك العوامل لأن جيعها تحمل آثارا تحفز على التباينات في المراحل المبكرة من التنمية.

[3] عوض استيعاب الشمال للقوى العاملة الفائضة والعاطلة عن العمل في منطقة الجنوب، سوف يجذب نحوه قوى العمل النشطة ذات المستوى التعليمي الأعلى وهذا ما يكلف الجنوب فقدان رأس المال الثمين، وبهذا يظهر وكأن نمو الشمال قد كان عاملا مساهما في تحطيم الجنوب.

خلاصة القول أن هجرة اليد العاملة في مستويات التنمية المنخفضة ستحمل أثارا سلبية، حيث تعمل على توسيع الفجوة الموجودة ما بين المنطقتين عوض تقليصها وهذا ما يتماشى مع النظريات السابق ذكرها.

- **هجرة رأس المال:**

ليس وحده تنقل رأس المال البشري من يحمل معه أثارًا سلبية في المراحل المبكرة من التنمية الاقتصادية، حتى تدفقات رأس المال المادي تؤثر بالسلب على مناطق الجنوب وتعمق من مشكل التفاوتات ما بين الأقاليم، فمن جهة تساهم الفوائد الناجمة عن تكتل المشاريع الإنتاجية في المناطق الشمالية الغنية أو ما يعرف بالاقتصاديات الخارجية في تنقل رأس المال من الجنوب نحو الشمال، ومن جهة أخرى تقود زيادة المخاطر وضعف القدرة على تنظيم المشاريع الاستثمارية وعدم نضوج الأسواق المالية في الجنوب إلى انخفاض متواصل في النشاط الاستثماري، وكل ما سبق من عوامل يتسبب في تراجع تراكم رأس المال على مستوى الجنوب ويُؤخر نموه، كما أنه يقود في نهاية المطاف إلى تفاقم مشكل عدم المساواة ما بين الأقاليم ويوسع من الانقسام " شمال - جنوب "، وكثيرا ما يُستند عليها في تفسر الآثار السلبية لتدفق رأس المال في المراحل المبكرة من التنمية[1].

أما عن الكيفية التي يتنقل بها رأس المال من الجنوب نحو الشمال فهي تتم بطريقتين : الأولى تحدث بسبب البنوك المتواجدة في المناطق الشمالية، فهذه الأخيرة غالبا ما تكون ذات طابع صناعي أو خدماتي، كما أنها تتمتع باحتكار القلة كونها تهيمن على نسب عالية من الائتمان، ونتيجة لذلك تتحول ودائع البنوك المتواجدة في الجنوب إلى ائتمان لصناعات تشارك فيها تلك البنوك. والطريقة الثانية تحدث من خلال انتقال رأس المال المادي عبر السوق المخصص له أي بطريقة مباشرة، والتنقل في هذه الحالة راجع لجاذبية القطاعات المتواجدة في الشمال التي تكون مربحة وذات فوائد أعلى، لذا فإن معظم الاستثمارات المباشرة المدارة من طرف رجال الأعمال من أصل جنوبي تتم في المناطق الشمالية[2].

- **سياسة الحكومة المركزية:**

تسعى كل الحكومات جاهدة لتعظيم تنميتها الوطنية وعلى هذا الأساس تقوم بتنفيذ استثمارها في الشمال، الأمر الذي يحوّل تلك المناطق إلى مراكز لأهم الاستثمارات العامة التي تتمتع بكثافة في رأس المال، خاصة وأن هذا النوع يفضل المناطق الصناعية سريعة النمو بالتالي جميع هذه الظروف ستساعد على توليد المزيد من النمو شمالا، وفي نفس الوقت ستعمق أكثر

[1] Williamson, J. G. (1965). Regional inequality and the process of national development, op.cit, P:6.
[2] Lasuen, J. R. (1962, December). Regional income inequalities and the problems of growth in Spain. In Papers of the Regional Science Association (Vol. 8, No. 1, pp. 169-188). Springer-Verlag,p:179-180.

من مشكل التفاوت بين المنطقتين كونها تعمل على تأخير وصول النمو إلى الجنوب، لذا غالبا ما يؤخذ العامل السياسي الممثل في اهتمام الحكومة بالشمال دون الجنوب كحجة لشرح تباطؤ التنمية الصناعية هناك.

- **الروابط الإقليمية:**

إن أهم ما تتسم به الفترات المبكرة من النمو الوطني هو ضعف الروابط الإقليمية بسبب الحواجز التي تكون كبيرة جدّا، فهي تحد من انتشار التغير التكنولوجي والاجتماعي الذي حدث في المناطق الشمالية، وتصعب من انتقال التنمية إلى الجنوب، وعليه سيزيد ضعف الروابط ما بين الأقاليم من احتمالية اضفاء الطابع الإقليمي على التنمية فهو يساعد على بقائها مركزة فقط في الشمال.

وهناك عامل آخر يعمل بدوره عن فصل الجنوب عما يحدث في الشمال من تنمية يكمن في احتواء الشمال على أراضي زراعية كبيرة ومنتجة في ذات الوقت.

من خلال العوامل السابقة تمكن Williamson من تفسر المشكل الحاد للثنائية " شمال – جنوب " واستمرارها في المراحل المبكرة من التنمية الاقتصادية، لكن إذا استمر الوضع على هذا النحو فستبقى التفاوتات في مستويات الدخل الفردي قائمة حتى مراحل النضج من التنمية الوطنية، وهذا وضع يتنافى مع ما انطلق منه حين فضل الاحتفاظ بالفرضيات التقليدية القائلة بأن تنقل العوامل الداخلية سيميل إلى القضاء على الفروقات في الدخل الفردي الإقليمي والثنائية الجغرافية فهناك عدة أسباب تساهم في التقليل منها مع مرور الوقت وتجعل من احتمالية حدوث التوازن التقليدي أمر وراد ،ولعل أهمها هو عامل الوقت فهذا الأخير كفيل بتغير آثار العوامل السابقة كما سنوضح فيما يلي:

- **هجرة اليد العاملة:**

بمرور الوقت ومع استمرار عملية التنمية سوف ينتقل النمو إلى المناطق الفقيرة حتى وإن كان ذلك بصورة بطيئة، وهذا ما من شأنه اضعاف القيود الريفية التقليدية للهجرة ما بين الأقاليم بدرجة كبيرة جدّا، ففي هذه المرحلة ستختفي تكاليف النقل العالية، وستصبح عملية الهجرة أقل انتقائية من ذي قبل بعد أن زال التحيز الذي نشأ ضد من هم أقل دخل من العمال الغيرة مهرة في الجنوب، مما يؤدي إلى استمرار تدفقهم نحو الشمال، وبفضل هذا التنقل تنخفض حدّة الفوارق وتتقارب دخول الفئات العمالية "المهرة والغير المهرة "، كما أن الأجور ستميل إلى الانخفاض في الشمال مقارنة بالجنوب الأمر الذي يتسبب في تغير تركيبة الهجرة الداخلية.

وفي ظل هذه الظروف سوف يتخلص الريف من العمال الغير المهرة، وسيصبح مكانا جذابا لرأس المال البشري الموجود في الشمال ولن يكن عرضه لفقدان عماله من المتعلمين والمهرة.

- **هجرة رأس المال:**

بمجرد وصول الاقتصاد إلى مرحلة النضج ستشهد جميع أسواقه تطورا بما في ذلك سوق رأس المال الذي يصبح أكثر كفاءة بمرور الوقت، وحتى الأسواق المالية المتواجدة في الجنوب ستعرف بدورها تطورا وسيكفل ذلك كبح تدفقات رأس المال منه ويحد من الآثار السلبية المرتبة عنه.

- **الروابط الإقليمية:**

ما يحدث في عملية النمو ينطبق تماما على عملية التصنيع، فمع بلوغ مراحل متطورة من التنمية يرجح أن تصل الصناعة إلى المناطق الجنوبية ولو بوتيرة بطيئة، ويحدث ذلك بعد ما تُستنفد الاقتصاديات الخارجية المتأتية من المشاريع المتمركزة شمالا التي تبدأ في تأكيد نفسها جنوبا، ومع تسارع النمو في هذه المنطقة سيخضع تدفق رأس المال لانعكاس طبيعي، وفي هذه اللحظة تحديدا تصبح أسواق السلع والعوامل أكثر كفاءة، ويكون الاقتصاد قد دخل مرحلة يكون فيها قادرا على دمج نفسه بالكامل.

- **سياسة الحكومة:**

في المراحل المتقدمة من التنمية ستصبح سياسة الحكومة عاملا مساهما في التقليل من التفاوتات في الدخل ما بين الأقاليم، بعد أن ينشأ نوعا من الالتزام الوطني الشامل، بموجبه تعمل الحكومة على ضمان توزيع جغرافي متساوي للدخل، وتحاول صياغة سياسة فعالة لنقل الدخل نحو المناطق الفقيرة حتى يتحقق رفاه في تلك المناطق وعندها يصل البلد المعني إلى مرحلة التنمية الأكثر إنصافا.

ويفترض في هذه المرحلة أن تشمل التغيرات التي حدثت النظام الضريبي أيضا بحيث تجعله يتسم بالإنصاف النسبي، لهذا فهو سيأخذ شكله التصاعدي ويكون حسب الدخل، أما بالنسبة للاستثمارات العامة فسوف تنخفض مقارنة بنظيرتها الخاصة في الشمال، وهذا سيتيح فرصة لحدوث تغير في التكوين الجغرافي للاستثمارات العامة لصالح المناطق الأقل نموا التي سيخصص لها قسم كبير من هذه الاستثمارات وسيسمح هذا الوضع بإضفاء الطابع الإقليمي عليها.

2-1-2-2 الأدلة التجريبية لاختبار وجود دالة الجرس:

تمكن Williamson بالاعتماد على مجموعة من العوامل، الفرضيات والتوقعات من الكشف عن شكل العلاقة التي تربط ما بين التفاوت في التوزع المكاني للدخل والتنمية الاقتصادية، وقد توصل إلى أن الإحصائية التي تصف التباين الإقليمي للدخل تتبع مقلوب U وفقا لمسار التنمية الوطنية: حيث نلمس في المراحل الأولى من التنمية تزايد التفاوتات في الدخل بين الشمال والجنوب، لكن بمجرد بلوغ عتبة معينة من التنمية تتضاءل حدّة بعض أو كل العوامل المتسببة في إحداث الاختلال، وتميل عدم المساواة إلى الانخفاض التدريجي بعد أن تسد الفجوة الانمائية ويسود تقاربا في مستويات التنمية بين مناطق البلد.

غير أن هذه الملاحظة كان يجب تأكيدها من خلال فحص ميداني[1]، لذا قام ويليامسون باقتراح تحليل تجريبي يصف فيه تطور التفاوتات المكانية داخل بلد معين منطلقا من الملاحظة السابقة، وبذلك كان أول من اختبر هذه العلاقة من الناحية التجريبية، حيث لجأ في بادئ الأمر إلى تحليل دوليّ شمل 24 دولة موزعة وفق التصنيفات السبع لمستويات التنمية المقترحة من قبل Kuznets، وقد غطت هذه الدراسة سنوات الخمسينات (1949-1961)، استخدم فيها الدخل الحقيقي الفردي كمقياس للتنمية، واعتبره مثاليا كونه يتناسب مع نوع الدّراسة، أما مقياس عدم المساواة فاعتمد بخصوصه على معامل التغير المرجح [2] الذي يقيس تشتت المستويات الإقليمية لنصيب الفرد من الدخل الإقليمي كنسبة مؤدية من الدخل الوطني، ومن أجل ترجيح الانحرافات الإقليمية استعان بالسكان المحليين فكل منطقة تقيم بحصتها من إجمالي السكان[3].

أما عن النتائج فقد جاءت كالآتي[4] :

كانت عدم المساواة منخفضة في الدول ذات الاقتصاديات الناضجة أي المجموعة الأولى، حيث بلغ متوسط معامل التباين 0.139 لهذه الفئة، ومع الانتقال من هذه المجموعة إلى مجموعة ذات الدّخل المتوسط ونقصد هنا الفئة الرابعة وصل المعامل السابق إلى 0.464 ما يعني أنه ارتفع بحوالي 3 أو 4 أضعاف عن المجموعة الأولى، معنى ذلك أنه من المجموعة الأولى

[1] Williamson, J. G. (1965). Regional inequality and the process of national development, op.cit, P:7-10.

[2] $V_{yi} = \frac{\sqrt{\frac{\sum_i (y_i - \bar{y})^2 \frac{f_i}{n}}}}{\bar{y}}$ بحيث fi = عدد سكان منطقة i، n = عدد السكان الوطنيين، y_i= "دخل الفرد" في المنطقة i ، y = الدخل القومي للفرد، وإذا ارتفع هذا المعامل يعني أن مستوى الفروق في الدخل الجغرافي يزيد.

[3] Catin, M., & Van Huffel, C. (2003). Concentration urbaine et industrialisation,op.cit,p :88.

[4] ننوه قبل عرض النتائج المتوصل إليها أنّه لا يمكن الحصول على بيانات متجانسة لسببين: أحدهما متعلق بالاختلافات الموجودة في التعاريف الدولية للوحدات الإقليمية، والثاني راجع لاختلاف مقاييس التنمية حسب كل بلد.

إلى غاية المجموعة الرابعة فإن نمط عدم المساواة قد أخذ شكل معكوس U حيث وصل ذروته في فئة متوسطة الدخل،أما عند الانتقال من المجموعة الرابعة إلى السابعة فالأدلة الميدانية الداعمة لشكل العلاقة المفروضة تصبح ضئيلة جدّا.

وكخطوة ثانية أجري دراسته على التفاوتات الإقليمية في الولايات المتحدة ما بين (1950-1960) وقد ضمت 46 ولاية توصل من خلالها لنتائج دعمت حجته المتعلق بعدم المساواة، لكنه لم يكتف بهاتين الدراستين فقام بتدعيمهما بالاختبارات شملت دولا مختلفة كانت في مرحلة النضج، تأكد له من خلالها أن هناك تجارب دولية توافق ملاحظته، وقد حرص على أن تكون الفترة طويلة الأمد أي بالقدر الكافي لتظهر المراحل الثلاث المفروضة بشأن الازدواجية الإقليمية أثناء التنمية (تزايد– استقرار– تراجع)[1].

2-1-2-3الأعمال المستوحاة من فكرة Williamson الشهيرة:

لقيت فكرة Williamson رواجا واسعا في الوسط الاقتصادي فقد شكلت الهاما للعديد من المؤلفين المهتمين بالعلاقة التي تجمع التحضر بالتنمية، لكن بعضهم بحثوا عن العلاقة في شكلها الكلي والبعض الآخر انصب اهتمامه حول الشكل الجزئي لهذه العلاقة.

أ-مسار التحضر أثناء عملية التنمية الاقتصادية:

من بين أهم الأعمال المستوحاة من فكرة Williamson والتي يستحق الوقوف عندها هو العمل الذي تم نشره في سنة 2008 من قبل Maurice Catin, Christophe Van Huffel، حيث حاولا من خلاله التحقق من وجود منحنى معكوس الدالة U للتفاوتات الحضرية أثناء عملية التنمية، ولبلوغ هذا الهدف قاما هذان الاقتصاديان بعرض النتائج التي تم التوصل إليها في عمل تجريبي آخر أُجري في ذات السنة من قبل كل من Maurice CATIN, Saïd HANCHANE, Abdelhak KAMAL فهؤلاء قاموا بتحليل محددات التحضر في 58 دولة نامية موزعة على ثلاث مجموعات حسب إجمالي الناتج المحلي للفرد في كل واحدة بما يتوافق وتصنيفات البنك الدولي للمستويات التنمية، وقد امتدت فترة الدراسة من سنة 1950 إلى غاية سنة 2000، حيث تم التركيز فيها على عاملين محددين للتحضر الأول هو الانخفاض في العمالة الزراعية مقاسا بالنزوح الزراعي نحو الوظائف الحضرية ، أما الثاني فتمثل في التنمية معبر عنها بالتغيرات في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

كشف نتائج هذه الدراسة على أنه كلّا العاملين يعملان على تحفيز التحضر، فهما يجتمعان بطريقة تزيد من مستواه، وبغية التفصيل أكثر تم تحليل تأثر كل عامل على حدا، حيث يظهر النزوح الزراعي كمحدد هام للتحضر بصرف النظر عن النمو في

[1] Williamson, J. G. (1965). Regional inequality and the process of national development, op.cit, P:14,18-19,22.

الناتج المحلي الإجمالي للفرد عند مجموعة الدول المنتقاة التي لازالت لم تصل بعد إلى ذلك المستوى من الانخفاض في القوى العاملة الزراعية الذي يخولها الانعطاف في منحنى معدل التحضر وبالتالي يسمح لها بالولوج في المرحلة الأخيرة من التحضر، ففي سنة 2000 كان سكان الريف فيها يمثلون 60 % من إجمالي السكان، وعددهم قد بلغ حوالي ثلاث أضعاف سكان المدن التي يقل سكانها عن 500 ألف نسمة، من هنا خلصت الدراسة إلى أن هذا العامل لازال في المرحلة التي يحفز فيها على التحضر بالنسبة لدول العينة.

أما بخصوص ثاني عامل فقد وجدوا أنه هو الآخر يمارس تأثيرا إيجابيا على عملية التحضر في مجموعة الدول المعنية خلال فترة الدراسة، مع هذا فإن العلاقة التي تجمع التحضر والنمو في الناتج المحلي هي غير رتيبة، لأن معدل التحضر يزداد بشكل لافت خلال المراحل الأولى من التنمية، لكن مع التطور المستمر يتزايد بوتيرة أبطأ من سابقتها من ثم ينخفض أي أنها تأخذ شكل منحنى مقلوب U.

بشكل عام تبين أن معظم الدول النامية المختارة تقع في الجانب الأيسر من منحنى الجرس، ما يعني أنها لازالت لم تصل بعد إلى القيمة الحرجة التي تعكس العلاقة وتسمح لها بالعبور إلى الجانب الأيمن من المنحنى، حيث تقدر تلك القيمة بحوالي 10000 دولار أمريكي معدل للقوة الشرائية لسنة 1996، بالمقابل فإن معظم الدول الصناعية التي تكاد تكتمل فيها عملية التحضر سكانها يميلون للانتشار في المناطق الشبه حضرية قصد الابتعاد عن تكاليف الازدحام أي أنها تقع في الجانب الأيمن من المنحنى.

اختصارا لنتائج الدراسة يمكن القول أن الآليات الاقتصادية التي تقود إلى زيادة حجم سكان الحضر من إجمالي السكان هي أقوى في البلدان ذات الدّخل المنخفض، ولكن عند وصولها مستوى معين من الثروة تتراجع هذه المعدلات.

ب-درجة التركز الحضري أثناء عملية التنمية الاقتصادية:

لم يكتف كل من Maurice Catin, Christophe Van Huffel بالبحث عن العلاقة التي تجمع التحضر بالتنمية في شكلها العام بل تعمقا أكثر حيث أظهرا اهتماما خاصا بدرجة التركز الحضري الناجمة عن التحضر[1]، التي جلبت حولها اهتمام أعمال نظرية وتجريبية كثيرة جميعها سعت إلى التحقق من وجود منحنى مقلوب U لهذه العلاقة. والفكرة العامة لتحليلاتهم تتلخص في أنه أثناء المراحل المبكرة من التنمية الاقتصادية سيكون النمو والتغيرات التي تحدث في الهياكل الإنتاجية لاسيما التحول من الزراعة نحو الصناعة مصحوبين بزيادة في معدل التحضر وبزيادة درجة التركز الحضري في المدن الكبرى

[1] Catin, M., & Van Huffel, C. (2008). Urbanisation, étapes de développement et ouverture internationale. Mondes en développement, (3), 69-78,p :71-72.

"métropolitaine "، ويحدث ذلك عقب موجة الاستقطاب المتزايدة لهذه المناطق الحضرية، بعدها سيظهر ميولا تدريجيا لإعادة توزيع السكان نحو المدن الصغيرة والمتوسطة توازيا مع بروز العوامل الخارجية السلبية وتزايدها في المدن الكبرى كالازدحام مثلا، فعوامل كهذه بالتأكيد ستؤثر على جاذبيتها، من هنا نستنتج أن بمجرد تخطي المدن الكبرى حجمها الحرج سينشأ توزعا حضريا أكثر تجانسا بحيث تميل التفاوتات الحضرية للانخفاض مابين المدن[1].

وبخصوص العتبة الحرجة للدخل فإننا نجد أن أغلب الأعمال في هذا المجال تُجمع على ما أطلق عليه ماك كيلار وفينينغ قاعدة 5000 دولار، ففور وصول البلد المعني إلى هذا المستوى من الدّخل الفردي يكون قد بلغ العتبة الحرجة التي يليها ميولا نحو الانخفاض في درجة التركز الحضري، ويمكن توضيح مسار التركز الحضري أثناء مراحل التنمية تبعا للفكرة السابقة أكثر من خلال الشكل الآتي:

الشكل رقم (2-1) : تطور درجة التركز الحضري خلال مراحل التنمية.

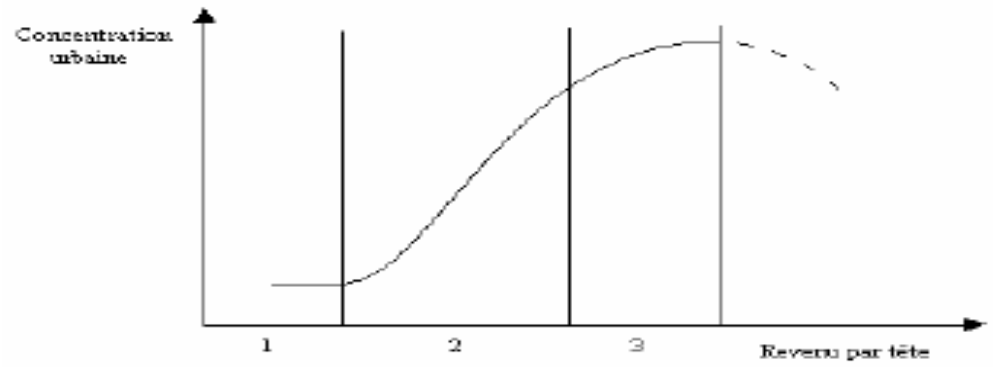

Source : Catin, M., & Van Huffel, C. (2003). Concentration urbaine et industrialisation. *Mondes en développement*, (1), 87-107,p :93.

في المحور العمودي من المنحنى تظهر درجة التركز الحضري، أما في المحور الأفقي فيظهر الدخل الفردي، ومن خلاله يتضح أنه هناك ثلاث مراحل أساسية للتنمية الاقتصادية وفي كل مرحلة منها نلاحظ تغيرا يطرأ على درجة التركز الحضري:

- ✓ المرحلة الأولى تعرف بمرحلة ما قبل التصنيع وتتميز بانخفاض في الدخل الفردي وكذلك في درجة التركيز الحضري.
- ✓ المرحلة الثانية هي مرحلة الإقلاع فيها تبدأ عملية التصنيع التي تعمل على تحفيز التركز الحضري فهي قادرة على جذب المزيد من الأنشطة الاقتصادية.

[1] Catin, M., Hanchane, S., & Kamal, A. (2008). Urbanisation, primatie et étapes de développement: existe-t-il une courbe en cloche. Région et Développement, 27, 83-108,p :84.

✓ المرحلة الثالثة فيها تميل درجة التركز الحضري والتفاوتات الإقليمية إلى التباطؤ بصورة تدريجية إلى أن تنخفض بعد تجاوز العتبة الحرجة " 5000 دولار" [1].

وفيما يلي سنتطرق لأعمال أخرى حاولت بدورها التحقق من شكل العلاقة مابين درجة التركيز الحضري والتنمية الاقتصادية و هي لا تقل أهمية عن الدراسات السابقة، حيث يمكن عرض أهم نتائجها على النحو التالي:

- في سنة 2003 خلص كل من Davis و Henderson إلى أن الهيمنة الحضرية تتزايد مع ارتفاع الدخل ثم تنخفض بعد الوصول للحد الأقصى المقدر ب 2000 دولار ، وقد شملت الدراسة 86 دولة وامتدت من 1960 إلى 1995[2].
- سنة 1999 توصل Junius إلى إثبات وجود منحنى مقلوب U بين التركيز الحضري المقاس بالهيمنة الحضرية (primcy) والتنمية الاقتصادية، حيث تراوحت الذروة ما بين 11371 و 13062 دولار [3]، ويتضح جليا أنها أعلى من تلك التي تحصل عليها الاقتصاديون السابقون والسبب وراء ذلك يعود إلى حجم العينة المختارة، فقد ضمت عددا كثيرا من الدول الصناعية[4].
- سنة 1995 Mac Kellar و Vining تم تقدير العتبة الحرجة للدخل الفردي ب 5000 دولار مأخوذة سنة 1985 حيث يبلغ التركز الحضري ذروته عند هذا القدر من الدخل الفردي من ثم تتناقص، وقد وجدا أن تجربة البلدان النامية في السبعينيات والثمانينيات تتوافق تقريبًا مع توقعات النموذج الذي يشير إلى أن إعادة توزيع السكان نحو المناطق الأساسية ستتوقف عند ذلك المستوى من دخل الفرد القومي[5].
- سنة 1981 توصل Wheaton و Shishido من خلال دراسة مقارنة اقتصادية قياسية للتركيز الحضري في 38 دولة متقدمة ونامية [6] إلى وجود علاقة عكسية على شكل مقلوب U بين مستوى التنمية ودرجة التركز الحضري، وقد اعتمدا على مؤشر توزع حصة المدينة ل"Herfindhal "، أما عن العتبة في هذا العمل فقدرت بحوالي 2000 دولار معتمدة في سنة 1970 وبعدها مباشرة تنعكس العلاقة[7].

[1] Catin, M., & Van Huffel, C. (2003). Concentration urbaine et industrialisation, op .cit ,p :88,93.
[2] Davis, J. C., & Henderson, J. V. (2003). Evidence on the political economy of the urbanization process. Journal of urban economics, 53(1), 98-125, p : 107,109.
[3] Junius, K. (1999). Primacy and economic development: Bell shaped or parallel growth of cities. Journal of Economic Development, 24(1), 1-22,p :1,11 ,15.
[4] Catin, M., & Van Huffel, C. (2008). Urbanisation, étapes de développement et ouverture internationale , op .cit ,p :70.
[5] MacKellar, F. L., & Vining Jr, D. R. (1995). Population concentration in less developed countries: new evidence. Papers in Regional Science: The Journal of the RSAI, 74(3), 259-293,p :259,267.
[6] Wheaton, W. C., & Shishido, H. (1981). Urban concentration, agglomeration economies, and the level of economic development. Economic development and cultural change, 30(1), 17-30,p :18.
[7] Catin, M., & Van Huffel, C. (2008). Urbanisation, étapes de développement et ouverture internationale,op.cit ,p :70.

●في سنة 1980 قُدم عمل ل Rosent و Resnick توصلا فيه إلى نتيجة تقول بأنه في البلدان ذات الكثافة السكانية العالية من المرجح أن تتطور المدن متوسطة الحجم بعد وصول المدن الرئيسية إلى حجم معين تُثبط فيه العوامل الخارجية السلبية النمو، ووجدا أن الدخل المرتفع للبلد يسمح بدعم شبكة من المدن المتوسطة الحجم، لذا فالدول الأكثر ثراءً والأكثر اكتظاظًا بالسكان لديها توزيعا أكثر توازناً للسكان [1]، مما يعني أن درجة الهيمنة الحضرية تتناقص بشكل روتيني مع ارتفاع الناتج المحلي، وأن الاقتصاديات الأكثر تقدما والتي تحقق مستويات أعلى من الثروة معظمها لديها توزيعات حضرية متجانسة نسبيا.

لكن رغم الوفرة في هذه الأدبيات إلا أن نتائجها أبدت اختلافات واضحة أبرزها تعلق بالعتبة، ويرجع السبب في ذلك بالأساس إلى تعدد المؤشرات المستخدمة في قياس درجة التركز الحضري وإلى تركيبة العينة، إضافة إلى تداخل عوامل أخرى غير التنمية تؤثر بدورها على معدل ودرجة الهيمنة الحضرية[2].

2-1-2-4الصلة مابين التفاوتات في الدخل والتحضر أثناء عملية التنمية الاقتصادية:

إن اختيار العديد من الاقتصاديين الباحثين عن مسار التحضر أثناء عملية التنمية الانطلاق من عمل Williamson لم يأتي من فراغ، إنما نبع من وجود علاقة وطيدة تربط العمليات الثلاث التالية :" التفاوت في الدخول بين المناطق، التحضر والتنمية "مع بعضها البعض وهذا ما أكده تقريرا قام به البنك الدولي سنة 2009 تم التركيز فيه على البلدان المتقدمة، حيث عرض فيه أدلة داعمة لفرضية Williamson الشهيرة المتعلقة بالتغيرات في التفاوت المكاني للدخل أثناء المراحل الرئيسية الثلاث للتنمية، وقد تمت الإشارة فيه إلى أن تلك التغيرات تعد جزءًا من عملية التنمية الاقتصادية وأن الصدمات التكنولوجية أو التجارية أو حتى السياسية هي من تسمح بانطلاق عملية النمو في أي بلد، كما تأكد من خلاله أيضا أن عملية التصنيع والنمو هما الدافعان الحقيقيان للهجرة من الريف نحو التحضر، وهما السبب في ظهور التكتلات الحضرية في مناطق معينة من البلد، معنى ذلك أنهما المسؤولان عن الارتفاع في معدلات التحضر أثناء المراحل المبكرة من التنمية، وستسمر هذه المعدلات في الارتفاع توازيا مع استمرار التفاوتات في الدخول طالما أن القوى التي تؤدي إلى التخفيف من حدتها لم تستجيب بعد، لأن الهجرة نحو الحضر كما هو معروف عملية تحتاج إلى وقت فهي لا تحدث بصفة فورية، لذا تكون غير قادرة على سد فجوة التفاوتات في الدخول التي تسبب فيها انطلاق عملية التنمية في المدى القصير، لكن بمجرد بلوغ اقتصاد البلد مرحلة معينة ولحظة اكتمال عملية التحضر تبدأ التفاوتات في الانخفاض نتيجة للحركة السكانية المتزايدة فهذه

[1] Rosen, K. T., & Resnick, M. (1980). The size distribution of cities: an examination of the Pareto law and primacy. Journal of urban economics, 8(2), 165-186,p :27.

[2] Catin, M., Hanchane, S., & Kamal, A. (2008). Urbanisation, primatie et étapes de développement,op .cit,p :84-85.

الأخيرة تصبح بمرور الوقت قادرة على سد الفجوة في الدخول، بالإضافة إلى ذلك فإن وصول التنمية إلى المناطق الريفية تجعل من القطاع الزراعي قطاعا يعتمد على رأس المال والمهارات العالية أكثر من العمل وهذا عامل آخر يساهم في ميل البلد إلى التجانس النسبي من حيث الدخل والتحضر[1].

2-1-3 أثر التحضر على التنمية الاقتصادية:

على نقيض ما سبق من نظريات نجد أن الأعمال المتعلقة بالجغرافيا الاقتصادية الحديثة "NEG" تشير إلى أن العلاقة تمتد من التحضر إلى التنمية في جميع البلدان متقدمة كانت أو نامية [2]، وعليه لا يمكن التعامل مع التحضر على أنه تغيير نابع عن التنمية الاقتصادية فقط بل يجب النظر إليه كعامل محدد لها، إذ من الصعب جدّا تخيل إمكانية حدوث تنمية حقيقية في غياب مدن [3]، بعبارة أخرى هي لا تحدث بدون تحضر ولهذا نجد الكثير من الأعمال التي قامت بتوثيق العلاقة الإيجابية بين معدلات التحضر ونصيب الفرد من الدخل قد أكدت معظمها على أن التكتل مصدرا للتنمية الاقتصادية [4]، ما يعني أن لهذه العملية بعيدا جغرافيا لطالما غفل عنه الاقتصاديون.

2-1-3-1 العنصر المفقود في نظريات التنمية الاقتصادية:

لنظريات التنمية الاقتصادية تاريخ طويل الأمد يعود إلى الاقتصاد السياسي الكلاسيكي في القرنيين الثامن والتاسع عشر، وقد استمرت في التطور أوائل القرن العشرين من خلال المدرسة الألمانية وبفضل كتابات Schumpeter سنة 1912.

أما بعد الحرب العالمية فظهرت تيارات فكرية تنموية طرحت مسألة التنمية في مفاهيم ضيقة تمثلت في الفقر والتخلف الاقتصادي، وجميعها سمات اشتركت فيها البلدان الإفريقية والآسيوية واللاتينية في تلك الحقبة ولذلك أصبحت تعرف ببلدان العالم الثالث، لكن في سنوات السبعينات والثمانينات شرعت بعض من تلك البلدان في تحقيق تقدم لافت كان سببه التطور الصناعي الكبير الذي شهدته، وقد مكنها ذلك من السير على النحو الواجب لتحقيق تنمية اقتصادية حقيقية، وهذا ما حتم إعادة تصنيفها ليس كدولة متقدمة مباشرة إنما ضمن لائحة البلدان حديثة التصنيع "NIC "، وبمرور الوقت استمر التغيير في مسألة التنمية بطرق أعادة ادماج الاقتصاديات الأكثر تقدما، كان ذلك بعد ظهور كتابات متعلقة بنظريات النمو الحديثة التي صبت تركيزها على العوامل الخارجية الإيجابية بصفتها مصدرا رئيسيا للنمو، وقد كان أبرز روادها Lucas (1988) و (1990)(1986) Romer.

[1] Henderson, J. V. (2010). Cities and development. Journal of regional science, 50(1), 515-540,p :533.
[2] Jedwab, R., & Vollrath, D. (2015). Urbanization without growth in historical perspective, op.cit, P: 15.
[3] Véron, J. (2008). Enjeux économiques, sociaux et environnementaux de l'urbanisation du monde, op.cit, P:43.
[4] Polèse, M. (2010). Le rôle des villes dans le développement économiqueop,cit,p :7-9.

لكن رغم التنوع في المقاربات المتعلقة بالتنمية الاقتصادية إلا أن غالبيتها العظمى كانت تميل إلى التركيز على عناصر الاقتصاد الكلي والتي لا وجود لأي خلاف حول دورها الحاسم في أي عملية تنموية حقيقية، وتغاضت تماما عن دور المدن والمناطق الجغرافية كعناصر نشطة في إحداثها، والشيء اللافت أكثر يتعلق بالنظريات التنموية التقليدية التي سلطت الضوء على العلاقة بين التحضر والتنمية، غير أنها انحازت للرأي الذي يقول أن التحضر ما هو إلا نتاج فرعي للتنمية الاقتصادية متجاهلة دوره في تحفيزها.

مما سبق أهم ما يمكن ملاحظته هو التحييد الواضح للجانب الجغرافي للتنمية الاقتصادية من قبل المنظرين في هذا المجال، مع ذلك وُجدت بعض الاستثناءات القليلة جدّا فالاعترافات بالاتجاه الثاني للعلاقة كانت نادرة، وقد رأى البعض أن هذا التحييد لا مبرر له لأن عملية التنمية هي معقدة جدّا بالتالي هي لا تعتمد فقط على الظواهر الاقتصادية الكلية، إنما تحدث أيضا من خلال العمليات التي تجرى على مستوى سطح الأرض وبصفة أدق العمليات التي تحدث في مناطق محددة "المدن"، فهذه الأخيرة تعد منطلقا لعملية التنمية كونها تعتبر مواقعا لأكثر أشكال التنمية والابتكارات تقدما، وكثيرا ما يتم الاستناد على ذلك في تفسير الاختلافات الكبيرة في التنمية من مكان لآخر باختصار تعتبر المدن أسس حاسمة للعملية التنموية.

إن هذا التحليل يبرز فكرة جديدة ومهمة تتمثل في أنه للتنمية الاقتصادية بعدا جغرافيا لا يجب التغاضي عنه، وقد ساعد على ظهورها ذلك الزخم من الدراسات الجديدة في مجال الجغرافيا الاقتصادية الحديثة خلال سنوات الثمانينات والتسعينات التي لعبت دورا بارزا في إعادة بناء شامل لنظريات النمو الاقتصادي الإقليمي، بالتالي يجب الاقرار بأن القضايا الجغرافية هي مهمة جدّا في أي عملية تنموية فأهميتها تبرز من خلال دور المدن كمصدر للزيادة في الإنتاجية وبالتالي النمو وسوف نتعمق أكثر في هذا لاحقا، أيضا لم يبق هناك داع للتعامل مع التحضر على أنه مشكلة كما يعتقد البعض بل على العكس فهو قد يكون شرطا أساسيا للتنمية الاقتصادية[1].

2-1-3-2البعد الجغرافي للتنمية الاقتصادية:

يمكن إعطاء تبرير للعلاقة التي تربط المدينة بالتنمية الاقتصادية بالرجوع إلى التعريف الأكثر شيوعا للتنمية المعتمد من قبل Kuznets في سنة 1968، والذي يقضي بأنها الارتفاع المستمر في الدخل (الإنتاج) الحقيقي الفردي[2]، حيث يقصد بالاستمرارية هنا الحركة الدائمة التي لا رجعة فيها للارتفاع في الدخل، فهي إذن ذات أمد طويل وتتناقض مع الزيادات الدّورية في الدخل التي غالبا ما تنجم عن صدمات عابرة قد تحدث لمرّة واحدة (كالتقلبات في أسعار النفط)، أيضا يأخذ

[1] Scott, A., & Storper, M. (2003), op.cit, P:580-581.
[2] Polèse, M. (2005). Cities and national economic growth: a reappraisal. urban Studies, 42(8), 1429-1451,p :1430.

التعريف السابق التضخم بعين الاعتبار كونه يركز على الدخل الحقيقي وليس النقدي أي أنه يهتم برفاهية السكان، حيث لا يزال هذا المتغير أكثر المعايير شيوعيا واستخداما في التعبير عن مستوى التنمية لأي بلد أو لأي منطقة، من ناحية أخرى نجد أن الزيادات الحقيقية في الدخل ذات الأمد الطويل التي تحدث عنها Kuznets تعتمد أساسا على الزيادات المستمرة في إنتاجية كل عامل مما يعني أن التنمية تقوم في نهاية المطاف على الإنتاجية [1].

والشيء المهم هنا أن الإنتاجية تعتمد بدورها على رأس المال المتراكم في المدينة ، وهذا ما يسمح ببروز الترابط الإيجابي الذي يجمع التكتل بالإنتاجية ويجعل من التحضر محركا للنمو [2]، وانطلاقا من هذه العلاقة الجزئية يمكن العبور إلى أخرى مماثلة لكنها أشمل تكمن في العلاقة التي تجمع التكتل بالتنمية الاقتصادية لأن هذه الأخيرة تعتمد على الإنتاجية كما سبق وأشرنا [3]، مع هذا كله نجد أن التركيز ينصب أكثر في الأدبيات والأعمال التجريبية على العلاقة الجزئية لأسباب متعلقة بصعوبة قياس تأثيرات التكتل على التنمية، لذا من المنظور الاقتصادي للنمو تبقى الإنتاجية هي النتيجة التي ينبغي قياسها كونها تعد أهم عامل محدد للنمو الاقتصادي والدّخل[4].

بناء على ذلك أصبح ينظر إلى المدينة والتحضر عموما على أنها محركات أساسية للتنمية الاقتصادية، ومن الصعب جدّا إثبات عكس ذلك مادامت المدن مراكزا للأفكار، المعرفة، الابتكارات والتجارب فهذه جميعها مزايا تخولها بأن تكون مصدرا للعملتين السابقتين.

إن إثبات العلاقة ما بين التكتل والتنمية كان خطوة لابد منها في عملنا هذا في الوقت الذي يراه Mario polése أنه ليس بالأمر الضروري كونه يعد من مسلمات الاقتصاد الحضري، فهذا الفرع من العلوم يعتبر أن المدينة قد تشكلت لأن المؤسسات الغير الزراعية وجدت مزايا في تركزها مكانيا وهذا ما سيجعل منها أكثر إنتاجية مما لو اختارت التوزع بصورة متماثلة في الفضاء، وغالبا ما تكون تلك المزايا جد متنوعة لذا تم تجميعها تحت مصطلح اقتصاديات التكتل من أجل حصرها كما أنّه من الصعب قياسها[5].وعليه لا يمكن التعامل مع المدن على أنها فقط مكان يحدث فيه النمو بل هي محرك أساسي له[6].

[1] Polèse, M. (2010). Le rôle des villes dans le développement économique: un autre regard, op.cit, P: 7-11.
[2] Bertinelli, L., & Black, D. (2004). Urbanization and growth. Journal of Urban Economics, 56(1), 80-96,p :80.
[3] Polèse, M. (2010). Le rôle des villes dans le développement économique: un autre regard, op.cit, P:7.
[4]Turok, I., & McGranahan, G. (2013). Urbanization and economic growth: the arguments and evidence for Africa and Asia. Environment and Urbanization, 25(2), 465-482,p :469.
[5] Polèse, M. (2010). Le rôle des villes dans le développement économique: un autre regard, op.cit, P:7-8.
[6] Duranton, G. (2000). Urbanization, urban structure, and growth. Economics of cities: Theoretical perspectives, 290-317,p :291-292.

2-1-3-3 مصادر فوائد التكتل:

حتى نتمكن من تعميق فهمنا حول آثار التكتل على التنمية الاقتصادية يجب البحث عن مصادر فوائده التي تجعل منه أساسًا للمكاسب الإنتاجية وبالتالي محركا للنمو والتنمية الاقتصادية [1].

ومن أجل ذلك سوف ننطلق من نقطة أساسية تسمح لنا بتحديد المصادر على نحو دقيق تتمثل في معرفة أسباب وجود المدن والدوافع وراء تفضيل الأفراد والشركات التموقع فيها، وفي هذا الشأن قد خلص الاقتصاد الجغرافي الحديث إلى أن عوائد الحجم الداخلية وتكاليف النقل هي المبرر الوحيد لوجود المدن كما سبق وذكرنا، غير أن التسليم بهذا التحليل يحد من آثار التحضر على التنمية لأنه يحصر أهمية المدينة فقط في تقنيتي النقل والإنتاج، بينما في الواقع أهميتها أعمق من ذلك بكثير فهي تمتد إلى الاقتصاد الوطني ولهذا نجد الاقتصاد الحديث بالكاد يهتم بعوائد الحجم الداخلية إنما ينصب اهتمامه على التأثيرات الخارجية "اقتصاديات الحجم الخارجية " خاصة وأنّ أهميتها تزداد طرديّا مع النمو في التصنيع والتقدم التقني[2]، باختصار هذا النوع من الاقتصاديات هو من يجعل التنمية ترتبط بالمدينة [3].

فالمدن تعتبر قاطرات للنمو الاقتصادي كونها تعد موقعا للعديد من الأنشطة الاقتصادية المترابطة ذات المستويات العالية من الإنتاجية بسبب وجود اقتصاديات التكتل [4]، التي تنشأ أساسا عن التقارب الجغرافي لمجموعة كبيرة من الشركات وعن تواجد عدد كبير من العمالة والموردين والمنافسين سواء من نفس القطاع " اقتصاديات التوطين " أو من قطاعات مختلفة "اقتصاديات التحضر " [5]، لكن بصرف النظر عن نوع الاقتصاديات فإن كلاهما يسمح بتقليل تكاليف نقل (الأشخاص، السلع والأفراد) ويمكن إبراز هذا من خلال ما يلي:

- ✓ إن تجمع آلاف أو ملايين الأفراد في مواقع قليلة سيسهل من توزيع السلع لأنه في هذه الحالة ستكون الشركات قريبة من مورديها ومن مستهلكها والعكس صحيح.
- ✓ تسمح المدن بخلق أسواق عمل كبيرة لذا ستكون مركزا لتراكم رأس المال البشري [6].
- ✓ تظهر في المدن أصول علائقية تعزز آثار التعلم والابتكار.

من ناحية أخرى فإن المدن تظهر دائما كمواقع مميزة للنمو الاقتصادي بسبب استفادتها من البنى التحتية [1]والهياكل الأساسية العامة كالمستشفيات مرافق معالجة مياه الصرف الصحي ...إلخ ، وجميعها تكون أكثر فعالية إذا ما تم إنشاؤها في

[1] Duranton, G. (2014). Growing through cities in developing countries. The World Bank, p : 45.
[2] Quigley, J. M. (2009),op .cit ,p :2-3.
[3] Henderson, J. V. (2010). Cities and development, , op.cit ,p :518-519.
[4] Scott, A., & Storper, M. (2003), op.cit ,p :581.
[5] Turok, I., & McGranahan, G. (2013), op.cit ,p :467.
[6] Jedwab, R., & Vollrath, D. (2015). Urbanization without growth in historical perspective, op.cit, P: 15.

مدن كبيرة مما لو تم ذلك في مدن صغيرة أو مستوطنات متفرقة أين الكثافة السكانية منخفضة والمسافات بعيدة، حيث تساهم مشاريع البنية التحتية الحضرية في توليد المزيد من عوائد الحجم الخارجية الإيجابية على مستوى المدن، كما تزيد من القدرة الإنتاجية للأسر من خلال تحسين الصحة ومتوسط العمر المتوقع وتمكن أيضا من عرض يد عاملة فعالة وكل هذا سوف يتولد عنه المزيد من النمو الاقتصادي [2]، لكن من أجل ضمان استمرارية فعاليتها ينبغي إحداث تحسينات دائمة لها وخاصة في تلك المتعلقة بالنقل والتواصل عن طريق تطوير أنظمة قنوات الاتصال، شبكة الطرقات السريعة، خدمات البريد، السكك الحديدية ...إلخ، فهذا النوع من التحسينات من شأنه أن يعزز أكثر الأنشطة الاقتصادية كونها تعمل على توسيع نطاق السوق[3]. بصفة عامة فإن التكتل سيستمر في زيادة الانتاجية وفي الرفع من الأجور على المدى الطويل طالما أن تأثيراته الإيجابية تتفوق على الآثار السلبية المترتبة عنه[4].

في الأخير بجد الإشارة إلى شيء مهم جدّا بخصوص مسألتين مهمتين غالبا ما يتم الخلط بينهما وهما الأسواق والآليات لذا يجب التمييز بينهما، فالأسواق سواء سوق العمل أو سوق السلع الوسطية أو السوق الغائبة (الأفكار) هي تتأثر بتأثرات التكتل، أما الآليات فهي التي تحدث فعليا[5] وتتمثل في المشاركة والمطابقة والتعليم[6] لذا سوف نركز عليها أكثر في هذا العنصر.

- ✓ **التخصص والمشاركة:**

تنشأ المكاسب الإنتاجية الناجمة عن التخصص من حقيقة أن التكتلات ذات الكثافة السكانية العالية والعدد الكبير من الشركات المنتجة بإمكانها دعم المزيد من الشركات المتخصصة في إنتاج السلع الوسيطية [7]، وغالبا ما تتدفق مكاسب إنتاجية كبيرة جراء هذا التركيز الكبير للموردين وأهم تلك المكاسب هو تمكين الشركات المتركزة في مثل هذا التكتل من الحفاظ على تكاليف إنتاجها منخفضة[8].

هذا النوع من المكاسب قد يأتي أيضا من تركز الشركات المختصة بإنتاج الخدمات الوسطية، بحيث يمكن توفير خدمات متخصصة لنطاق واسع من منتجي السلع النهائية، وكلما كانت كثافة المنشأة مرتفعة بالقدر الكافي أمكنها ذلك من توفير خدمات متخصصة أكثر، ومن بين هاته الخدمات نجد الخدمات القانونية ذات التخصص الكفء التي تعود بالنفع على

[1] Scott, A., & Storper, M. (2003), op.cit ,p :582.
[2] Turok, I., & McGranahan, G. (2013) ,op.cit ,p :468.
[3] Scott, A., & Storper, M. (2003), op.cit ,p :582.
[4] Jedwab, R., & Vollrath, D. (2015). Urbanization without growth in historical perspective, op.cit, P: 15.
[5] Duranton, G. (2014). Growing through cities in developing countriesp, op.cit, p: 45.
[6] Duranton, G., & Puga, D. (2004). Micro-foundations of urban agglomeration economies. In Handbook of regional and urban economics (Vol. 4, pp. 2063-2117). Elsevier,p :2066.
[7] Quigley, J. M. (2009), op.cit, p:3.
[8] Scott, A., & Storper, M. (2003), op.cit ,p :583.

الشركات التي تعتمد على الضرائب والنشر والطبع فهي تحتاج لمعاملات مضمونة، إلى جانب خدمات أخرى كالتصليح، الطباعة، الإعلان والاتصال.

في كلتا الحالتين سواء تعلق الأمر بالموردين المتخصصين في السلع الوسيطية أو المتخصصين في الخدمات الوسيطية فإن هذا التخصص يميل إلى تعزيز خفض تكاليف الإنتاج، كما أن التخصص لا يقتصر فقط على الموردين لأنه قد ينطبق أيضا على المدن، فهناك فائدة كبيرة من تركز شركات منتجة لنفس الطلب النهائي في ذات المكان لأنه يساعد في تحسن الصناعة والمنتج ويقود أيضا إلى نشوء اقتصاديات توطين، بالمقابل فإن التركز الكبير للأنشطة الاقتصادية يدعم المزيد من التخصص سواء أكانت تلك الأنشطة مشتركة في نفس المنتج أو لا، كونه يساهم في تركيز المزيد من الشركات المنتجة للسلع والخدمات الوسيطية التي تضمن تكاليف إنتاج منخفضة.

إن كل ما سبق من مكاسب محتملة ناجمة عن التخصص لا تُعزز إلا من خلال فرصة مشاركة مدخلات الشركات وهذا الأمر يتم بسهولة أكبر في المناطق الحضرية ذات الكثافة العالية [1]، فالمشاركة تتضمن العديد من الفوائد الممكنة من التبادل بين مزودي المداخلات المتخصصة وتمكن من الاستفادة من تنوع السلع وتقسيم العمل وتقاسم المخاطر.

- ✓ **المطابقة "تكاليف المعاملات " وأوجه التكامل:**

تنطوي المطابقة على احتمالية إيجاد طرف آخر مثل عامل أو صاحب عمل أو مستثمر أو مورد مع وجود جودة أكبر للتطابق مع ذلك الطرف[2] وهذا بالتحديد ما تعرضه المدن ذات الحجم الكبير، فمع اتساع حجمها سوف يسهل التطابق ما بين مهارات العمال ومتطلبات العمل، ومابين السلع الوسيطية ومستلزمات الإنتاج النهائي [3]، بعبارة أخرى تساعد التكتلات الكبيرة الشركات على التوفيق ما بين احتياجاتها الفريدة من مدخلات الإنتاج (عمال أو مدخلات مادية)، وهذا الأمر يحدث بشكل أفضل في المدن مقارنة مع باقي المناطق كونها تحتوي على أسواق أكبر بالإضافة إلى أن الخيارات فيها تكون متوفرة بصفة متزايدة [4]، ومنه فإن الفرص المتاحة لمطابقة المهارات التي تكون أكبر في المدن هي أساس المكاسب الإنتاجية المتأتية منها لأنها تقلل من التكاليف الإنتاجية.

ففي سوق العمل على سبيل المثال تسمح إمكانية حدوث تطابق وتوافق ما بين المهارات العالية ومتطلبات أصحاب العمل بالتقليل من التكاليف التي تدفعها الشركات الباحثة عن عمال ذوي مهارات خاصة ومتميزة، كما تقلل أيضا من التكاليف

[1] Quigley, J. M. (2009), op.cit, p:3
[2] Duranton, G. (2014). Growing through cities in developing countriesp, op.cit, p: 45.
[3] Quigley, J. M. (2009), op.cit, p:4.
[4] Turok, I., & McGranahan, G. (2013),op.cit,p :467.

التي تدفعها الشركات الأخرى التي تبحث عن متطلبات متباينة أكثر في العمال [1]، فكل منهما سوف تتمكن من الوصول إلى مواردها المطلوبة في فترة قصيرة مما يسمح لها بتجنب المخاطر المترتبة عن التأخر في العثور على مختلف المهارات والعمال التي تحتاجها إذ ليس بخفي أن التأخر هو مكلف للغاية، أما إذا ما رغبت الشركات في التوسع فإن هذا سيكون سهلا أكثر في المدينة لأنه مع وجود تلك المجموعة الكبيرة والمتنوعة من المواهب المتخصصة ومن العمال بصفة عامة ستتفادى مخاطر عدم العثور على ما تحتاجه من عمال لتوسعها.

وبذات الآلية تقريبا فإن الطرف الآخر المتمثل في العمال سيستفيدون بدورهم من تواجدهم في المدن أين يتمركز العديد من أصحاب العمل المحتملين وهذا ما يوفر لهم حوافز قوية للاستثمار في مواهبهم، كما يسمح وجود مناصب عمل متعدد من مضاعفة فرصهم في العثور على وظيفة، وفي أسوء الحالات وعند فشلهم في تأمين عقود توظيف طويلة الأمد فإن تواجد ذلك الكم من أصحاب العمل سوف يسهل من عملية البحث التي تكون سريعة، ويزيد من إمكانية إعادة التوظيف بشكل أسرع وهذا الأمر كفيل بتعويضهم عن ارتفاع معدل الدوران، وفي خضم كل هذا يظهر التأثير الكبير للتركز الجغرافي على زيادة انتاجية الشركات وعلى زيادة أجور العمال [2] ليساهم بذلك في الرفع من النمو الاقتصادي.

أما بخصوص أوجه التكامل فيقصد بها التكامل الذي يحدث ما بين عوامل الإنتاج المادية والبشرية [3]، في هذه الحالة أيضا تساعد التكتلات الشركات على دمج تلك الموارد بسهولة [4]، لأن وجود مجموعة عمالية كبيرة سوف يجعل التكتلات ذات مخزون كبير من رأس المال البشري وهذا ما يسمح للشركات بالاستثمار أكثر في رأس المال المادي فالعمالة متوفرة ولا تمثل مشكل، وفيما يتعلق بالعمال تحديدا ذوي المهارة الأقل ونظرا لتكلفة البحث عن العمل والمطابقة الغير كاملة في سوق العمل الحضرية فسينتهي بهم الأمر إلى العمل مع المزيد من رأس المال المادي وهذا ما يزيد أكثر في الإنتاجية وبالتالي يجعلهم يكسبون دخولا أكبر، إذن كلا العاملين تزايدا بفضل رأس المال البشري الموجود في المدينة ويعد التكامل بينهما مصدرا آخر للنمو [5]، وقد كشفت دراسة ل Fredrik Andersson و Simon Burgess و Julia I. Lane التي أُجريت في سنة 2007 بأن المطابقة المتنوعة في أسواق العمل الحضرية الكثيفة بالإضافة إلى التكامل في الإنتاج يلعبان دورًا مهمًا في توليد إنتاجية عالية في المدن مقارنة بالأرياف[6].

[1] Quigley, J. M. (2009) , op.cit, p:4.
[2] Scott, A., & Storper, M. (2003),op.cit,p :583.
[3] Quigley, J. M. (2009), op.cit, p:4.
[4] Turok, I., & McGranahan, G. (2013),op.cit,p :467.
[5] Quigley, J. M. (2009), op.cit, p:4.
[6] Andersson, F., Burgess, S., & Lane, J. I. (2007). Cities, matching and the productivity gains of agglomeration. Journal of Urban Economics, 61(1), 112-128.

✓ **التعليم:**

تعتبر المدينة مركزا للمعرفة فهي تضمن توليدا أفضل لها، كما أنها تساهم في انتشارها وتراكمها [1]وهذا ما يضيف لها ميزة أخرى تتمثل في ميزة التعلم ذات الطبيعة الديناميكية البحتة فأهميتها تتزايد مع مرور الوقت، وهناك الكثير من الأدلة التي تدعم بأن للإبداع وللتعليم آثارا جغرافية وخير دليل وادي السلكون.

إن القرب الجغرافي لعدد كبير من الشركات سوف يقود حتما إلى نشوء شبكة كثيفة من التفاعلات، كما يوفر الظروف الملائمة والأساسية لتبادل المعلومات في عدة نواحي[2]، وبما أنه يسمح بالاتصال وجها لوجه فسيسهل تبادل الأفكار المعقدة ما بين الشركات المتجاورة، ومن خلاله أيضا ستتمكن من المقارنة، المنافسة والتعاون فيما بينهما، وكل ذلك سيتيح فرصة تكوين مفاهيم جديدة حول العمليات والمنتجات بحيث تصبح أكثر قيمة من ذي قبل.

ليس هذا فقط إذ ترتبط المدن غالبا بالمزيد من الخبرة المهنية والمالية الواسعة وبالبحوث المتخصصة التي تكون جد متاحة مما يُمكن الشركات من البقاء مواكبة للتغيرات التكنولوجية.

أما عن الشيء الذي يكسب التعلم والإبداع الطبيعة الديناميكية التي أشرنا لها سابقا فهو قدرتهما على اجتذاب المزيد من رأس المال المتنقل والمواهب، فهذا الأثر التراكمي سيزيد من أهمية تلك المزايا مع مرور الوقت ويدعم المزيد من النمو الداخلي[3].

من جهة أخرى فإن التدفق الهائل للمعلومات في المدن من شأنه تعزيز عملية التعلم والابتكار كونه يجعل من المدينة موضعا لانتشار المعارف مما يسهم في الرفع من معدل الابتكار هناك، وهذا الأخير بدوره سيحفز عملية النمو على المدى الطويل وهنا نقصد النمو الداخلي أيضا [4].

لكن على الرغم من أن جميع المدن تملك ميزة التعلم إلا أنها تكون أكثر تأثيرا في المدن الكبيرة، فهذه الأخيرة تعرض العوامل الخارجية المحلية التي تحتاجها العملية الإنتاجية ومن أمثلتها انتشار التقنية بين الشركات، التقليد، الابتكار في الأسلوب ونسب براءات الإختراع بين الشركات [5].

باختصار آليات التكتل الثلاث المشاركة، المطابقة والتعلم تجعل منه مفيدًا كوسيلة لتقاسم المرافق والبنى التحتية وموردي المدخلات ومكاسب التخصص الفردي ومجموعة العمل، وكلما كانت البيئة كثيفة اقتصاديًا كلما ساعدت أكثر على تعزيز المطابقة والتعلم[1].

[1] Duranton, G. (2014). Growing through cities in developing countriesp, op.cit, p: 45.
[2] Scott, A., & Storper, M. (2003),op.cit,p :583.
[3] Turok, I., & McGranahan, G. (2013) op.cit,p :467-468.
[4] Scott, A., & Storper, M. (2003).,op.cit,p :583.
[5] Quigley, J. M. (2009), op.cit, p:5.

جميع الحجج المقدمة سابقا تؤكد مزايا التكتل مع ذلك فإنه من الناحية العملية يصعب جدّا قياسها بسبب التنوع الكبير في الآليات الممكنة والأسواق التي يمكن أن تحدث فيها، حيث تبقى مصادر التكتل المحتملة مفتوحة ولا يمكن جمعها في انحدار واحد، ولعل هذا السبب وراء عدم تجانس النتائج المتحصل عليها في الأعمال المعلقة بمصادر فوائد التكتل.

2-1-3-4 الإطار الزمني لتأثيرات التكتل على إنتاجية العمال:

بعد الاعتراف بأن التكتل هو مصدر أساسي للتنمية الاقتصادية تزايدت أهمية المسائل المتعلقة بالأسس الجغرافية لهذه العملية، والطريقة التي تجعل منه محفزا للنمو وللتنمية تكمن في جعل العمالة الحضرية أكثر إنتاجية، فالعمال في المدن يستفيدون من اقتصاديات التكتل التي تحدث من خلال مجموعة متنوعة من القنوات: " تقاسم الموارد، مطابقة أفضل وسريعة، والمزيد من التعليم " ولهذا يسود اعتقاد واسع النطاق بأن المدن تتمتع بميزة إنتاجية مقارنة بالأرياف[2] وتتعاظم هذه الميزة تبعا لحجم المدينة، بحيث كلما كانت المدينة كبيرة كلما زادت المكاسب الإنتاجية، وهذا التخمين يعود للاقتصادي آدم سميث سنة 1776، وقد أصبح أكثر وضوحا بعد قدوم ألفريد مارشال سنة 1890[3].

خلاصة القول أنه للمدن تأثيرا إيجابيا على الإنتاجية والأجور، مع هذا يجب أن نشير إلى أن هناك تأثير على المدى القصير فيه يصبح العمال أكثر إنتاجية في المدن الكبرى مقارنة بالمدن الصغرى وفي المدن الصغرى أكثر من الأرياف، إلى جانب ذلك فإن تأثير ات التكتل قد تمتد إلى المدى الطويل وتحدث من خلال تعلم العمال الذي يكون أكثر في المدن الأمر الذي يجعلهم أكثر إنتاجية مع مرور الوقت[4].

أ-آثار التكتل الساكنة من النظري إلى التجريبي:

[1] Jofre-Monseny, J., Marín-López, R., & Viladecans-Marsal, E. (2011). The mechanisms of agglomeration: Evidence from the effect of inter-industry relations on the location of new firms. Journal of Urban Economics, 70(2-3), 61-74,p :61.
[2] Duranton, G. (2014). Growing through cities in developing countriesp, op.cit, p: 40-41,45-46.
[3] Puga, D. (2010). The magnitude and causes of agglomeration economies. Journal of regional science, 50(1), 203-219,p :204.
[4] Duranton, G. (2014). Growing through cities in developing countriesp, op.cit, p: 40.

إن المكاسب الإنتاجية التي تحقق على المدى القصير أي فور تنقل العمال من الريف نحو الحضر تكون ذات طبيعة ثابتة "ساكنة "، لأنها تعد تعبيرا عن رد فعل على الاختلافات الأولية في الإنتاجية ما بين المناطق، بمعنى أن أصولها تعود إلى مكان آخر إذ لم يكن للعمال أيّ دخل في حدوثها.

فالزيادات التي طالت الإنتاجية في هذه الحالة تستمر طالما أن تنتقل العمال لازال قائما، لكن بمجرد اكتمال عملية التنقل فإن التأثير التصاعدي على الإنتاجية سيتوقف مع توقف التفاوتات في الأجور ما بين المدينة والريف، ومنه نستنتج أن تلك المكاسب تحدث فقط بصورة مؤقتة فهي لا تستمر مع مرور الوقت، وهذا هو السبب وراء تحدثنا عن التأثيرات الساكنة عوضا عن الديناميكية في هذه المرحلة، فبعد اكتمال عملية التنقل وتقارب الأجور ما بين المنطقتين يختفي هذا التأثير ولن تعد هناك أية مكاسب تتحقق من تنقل المزيد من العمال الزراعيين نحو القطاعات الحضرية[1].

يتم توثيق هذا النوع من المكاسب الإنتاجية في كثير من الأحيان من خلال الارتباط الإيجابي بين مستوى التحضر والإنتاجية بمختلف مقاييسها، وعلى الرغم من تعدد المتغيرات الكمية المتعلقة بالإنتاجية من أجور إلى إنتاج لكل عامل أو إجمالي عوامل إنتاجية الشركات ...إلخ، إلّا أن هذا لم يؤثر على النتائج المتوصل إليها ولا على حقيقة أن المدن الأكبر هي من تكون ذات إنتاجية أعلى، فقد كانت تحصل على درجات أعلى في العديد من تلك المقاييس، وعليه لم تعد هذه الحقائق تثير حولها أية شكوك.

ومن بين الأعمال التجريبية المهتمة بالعلاقة السابقة نذكر:

Rosenthal و Strange سنة (2004)، Melo, Graham و Noland سنة (2009)، و Puga في سنة (2010) الذي قام بقياس مرونة الأجور أي الإنتاجية الثابتة فيما يتعلق بالعمالة الحضرية في المدينة أو الكثافة الحضرية، حيث وجدها تتراوح ما بين 0.02 و 0.10 وترجمة هذه النتيجة هي أنه كلما زاد عدد سكان المدينة ب 10 % أصبحت تعرض أجور أعلى ب 0.2 % و1 % مما كانت تعرضه سابقا[2].

وجد روزنتال وسترانيج (2004) بأن مضاعفة حجم المدينة يرتبط بالزيادة في الإنتاجية بقدر يتراوح من 3 إلى 8 في المئة [3] وهذا تأثير كبير، إذ من المتوقع أن يؤدي الانتقال من مدينة يبلغ عدد سكانها 100.000 عامل إلى واحدة تضم 3 ملايين عامل إلى زيادة

[1] Polèse, M. (2010). Le rôle des villes dans le développement économique: un autre regard, op.cit,p :20.
[2] Duranton, G. (2014). Growing through cities in developing countriesp, op.cit, p: 41-42.
[3] Rosenthal, S. S., & Strange, W. C. (2004). Evidence on the nature and sources of agglomeration economies. In Handbook of regional and urban economics (Vol. 4, pp. 2119-2171). Elsevier,p :2133.

الإنتاجية بأكثر من 30 في المائة، في حين قدر Henderson وآخرون في سنة (2006) أن الانتقال من مدينة تضم 100.000 عامل إلى مدينة تحتوي على 1.3 مليون عامل سيترتب عنه زيادة في الإنتاجية بنسبة 80 في المائة [1].

أما Sveikauskas في سنة 1975 فتوصل إلى أن الإنتاجية تزداد بنسبة 6 %في كل مرة تتضاعف فيها حجم المدينة[2].

وأغلب الدراسات التي ركزت على الإنتاجية قد اعتمدت على تقدير الانحدار الآتي :

$$\log \quad w_{ic(i)} = \alpha \log \quad pop_{c(i)} + n_{c(i)} + u_{i+}\varepsilon_{ic(i)}$$ [3]

وهناك إمكانية اقتراح انحدارات أخرى مشابهة بالاستعانة بمقاييس أخرى للإنتاجية أو للتكتل، مع ذلك لا يحدث فرقا كبيرا في النتائج مما يدل على أن هناك رابطة إحصائية قوية تجمع التكتل بالإنتاجية قادت المهتمين بهذه العلاقة إلى التوصل للاستنتاج مهم يتمثل في وجود أثر ثابت نسبي للمدن والتحضر على الأجور .

هذا الاستنتاج تأكد أكثر في دراسات أُجريت على الاقتصاديات المتقدمة وحتى في بعض البلدان النامية، إلّا أن الأعمال بشأن تقدير تأثرات التكتل في الدول النامية هي نادرة جدا وتحتاج إلى المزيد من العمل في هذا الموضوع.

إن تحليل السابق قد وضح بصورة قطعية لا تدعوا للمزيد من الشك بأن المدن لها تأثير إيجابي على الإنتاجية والأجور في المدى القصير، بحيث يكون فيه العمال أكثر إنتاجية في المدن الكبرى مقارنة بالمدن الصغرى وأكثر إنتاجية في المدن الصغرى مقارنة بالأرياف [4]، أيضا توضح أن المكاسب الإنتاجية التي تعزى للتحضر في هذه المرحلة تكون توزيعه بطبيعتها، لأنّها تعد انعكاسا لتخصص أكثر كفاءة للموارد والقوى العاملة وهذا في جوهره لا يختلف كثيرا عن زيادة الإنتاجية الناجمة عن نقل العمال من صناعات متدهورة نحو صناعات أخرى سريعة النمو، فالعمال عند وصولهم إلى المدن سيجدون الأجور مرتفعة بالأساس.

لكن رغم توضيح الارتباط الإيجابي بين التكتل وزيادة الإنتاجية على المدى القصير، إلاّ أن ذلك لم يعطينا تصورا حول الكيفية التي تساعد بها المدن العمال بأن يصبحوا أكثر إنتاجية مع مرور الوقت أي الزيادات المستقبلية في الإنتاجية [5]، من ناحية أخرى لا يمكن الاعتماد على الأثر الساكن لتوضح مدى تأثير المدينة على التنمية الاقتصادية لأنها تبقى عملة طويلة الأمد كما سبق وأشرنا.

---

[1] Venables, A. J. (2010,op.cit,p :475.

[2] Sveikauskas, L. (1975). The productivity of cities. The Quarterly Journal of Economics, 89(3), 393-413,p :397.

[3] تشير c إلى المدن و i إلى الأفراد، المتغير التابع هو log w وهو يعبر عن الأجر، والمتغيرات التفسيرية هي Log Pop يمثل السكان كمقياس للنطاق الحضري؛ n تعبر عن تأثير المدينة من خلال عدد من متغيرات التحكم على مستوى المدينة، و u تأثير فردي (غالبًا عن طريق الخصائص الفردية الملحوظة)، ε مقدر الخطأ، α عادة ما تكون القيمة المقدرة لمعامل الفائدة وهي إيجابية ومهمة.

[4] Duranton, G. (2014). Growing through cities in developing countriesp, op.cit, p: 39,42-44.

[5] Polèse, M. (2010). Le rôle des villes dans le développement économique: un autre regard, op.cit,p :20-21.

ب-تعلم العمال والأثر الديناميكي للتكتل:

في الوقت الذي يهتم فيه قسم من الاقتصاديين بالتأثير الساكن للتكتل يظهر اتجاه آخر من الأدبيات يركز على الآثار الديناميكية للتكتلات، ففي نماذج النمو على سبيل المثال تم النظر إلى المدينة على أنّها محركات للنمو كونها تعد مواقع تفاعلية كثيفة يتم فيها تبادل المعارف والابتكارات وحتى تطوير المهارات، وهذا النوع من الآثار يعرف بمفهوم تراكم المعرفة الموضعي، حيث يتم قياس هذه الميزة التراكمية في النمذجة والأعمال التجريبية بالمستوى التعليمي لسكان المدن.

وهناك دراسات قد أثبتت أنه مع كل زيادة للجامعات في المدن سوف يترتب عن ذلك زيادة في الإنتاجية، وفي أخرى تمت الإشارة إلى أن العمال الأكثر تعلما هم الأقدر على الاستفادة من المعلومات وأن آثار المعرفة تزداد أهمية مع كل زيادة في حجم المدينة [1]، وغالبا ما يفسر نمو الأجور السريع في المدن بأنه دليل واضح على سرعة التعلم هناك وعلى الآثار الغير مباشرة للمعرفة.

من جهة أخرى يعتبر وحده تعلم العمال من يضمن الاستمرارية في زيادة الأجور، لأنه يمكنهم من أن يصبحوا أكثر إنتاجية مع مرور الوقت، وآثاره تبقى قائمة حتى بعد مغادرتهم المدينة [2]، وفي هذا الشأن قدم غلاسر وماري 2001 دليلا حول التعلم في المدينة وحقيقة احتفاظ العمال ببعض فوائد التكتل بعد مغادرتهم فأجورهم لا تنخفض [3]، تماشيا مع ذات النتيجة وجد كل من Roux, Gobillon, Duranton, Comber (2012) أن العمال الذين غادروا المدن الكبيرة لديهم أجور أعلى في المتوسط من سكان المدن الأقل كثافة[4]، وأيضا توصلوا بأن العمال الأكبر سنا -الذين يفترض بأنهم أكثر الأشخاص استفادة من التعلم بحكم سنهم - عند انتقالهم من مناطق أكثر كثافة إلى أخرى أقل كثافة فإنهم يتقاضون أجورا أعلى بكثير من نظرائهم من العمال في تلك المناطق، وهذا كله مدفوع بتجربتهم في سوق العمل على مستوى المناطق الأكثر كثافة[5].

يمكن أيضا للمكاسب الإنتاجية أن تنشأ عن تلاقي العمال ذوي التعلم والمهارات في المناطق الحضرية الكثيفة، فهؤلاء قادرين على زيادة إنتاجية العمال الأخريين بصرف النظر عن نوع التكتل [6]، نفس الشيء قد يحدث على المستوى الجزئي إذ بالإمكان

[1] Henderson, J. V. (2010). Cities and development, , op.cit ,p :519-520.
[2] Duranton, G. (2014). Growing through cities in developing countriesp, op.cit, p: 49.
[3] Glaeser, E. L., & Mare, D. C. (2001). Cities and skills. Journal of labor economics, 19(2), 316-342,p :316-319-340.
[4]Combes, P. P., Duranton, G., Gobillon, L., & Roux, S. (2012). Sorting and local wage and skill distributions in France. Regional Science and Urban Economics, 42(6), 913-930,p:924.
[5] Duranton, G. (2014). Growing through cities in developing countriesp, op.cit, p: 49.
[6] Quigley, J. M. (2009), op.cit, p:4-5.

نشوء آثار ديناميكية من تقارب العمال المهرة في الشركات التي تعمل في كثير من الأحيان كآليات تنشئة اجتماعية قوية قادرة على إخراج المواهب الجديدة عن طريق تبادل خبرات العمال أثناء فترات العمل [1].

خلاصة القول أن هذه المنافسة حول آثار التكتل تصل بنا إلى استنتاج مثير للاهتمام مفاده بأن : "المدن الكبرى تجعل العمال أكثر إنتاجية عند وصولهم إليها، كما أنها قادرة أيضا أن تحافظ على إنتاجيتهم العالية مع مرور الوقت بفضل آلية "التعلم" وهذا ما يعرف بالأثر الساكن والديناميكي للتكتل.

2-1-3-5 أصل الميزة الإنتاجية للمدن وتأثيرها على النمو المستدام:

لقد تم سابقا تقديم حجج قوية تبين الأثر الإيجابي للمدن الكبرى على الزيادات في إنتاجية العمال سواء على المدى القصير أو على المدى الطويل، غير أنها لم تكن كافية لتوضيح أصل تلك الزيادات فهذه الأخير حتما لم تأتي من فراغ بناء على ذلك كان ينبغي معرفة الأسباب التي تقف وراءها، ولتحقيق ما نصبوا إليه سنقدم ملاحظة بسيطة لكنها مهمة تكمن في أن العمال الحضريين يشغلون وظائف تسمح لهم بأن يكونوا أكثر إنتاجية، إذن أصل الميزة الإنتاجية هي طبيعة الوظائف في المناطق الحضرية وبفضلها تم الاعتراف بأن التحضر هو خطوة مهمة لتحقيق التنمية، مع ذلك فإن وجودها وحده لا يمكنه ضمان النمو المستدام ذاتيا و لا الحفاظ عليه فترات طويلة من الزمن، لأن تلك الوظائف لا تظل أكثر إنتاجية إلى الأبد، كما أن الميزة الإنتاجية تتآكل باستمرار.

وحتى تتمكن المدن من الحفاظ على تلك الميزة عبر الزمن يجب أن تكون قادرة على إعادة إنشاءها بنحو متواصل، وفي ذات الوقت تكون قادرة على خلق وظائف جديدة باستمرار، وبهذا فقط يستطيع العمال شغل وظائف تسمح لهم بالحفاظ على إنتاجية أكبر وبالحصول على أجور أعلى، وهنا يبرز دور الشركات في المناطق الحضرية التي تستفيد من الجوانب الديناميكية لهذه المناطق المتمثلة في الابتكار، خلق شركات "ريادة الأعمال "، تخصيص وإعادة تخصيص العوامل عبر الشركات.

إن دراسة هذه الجوانب سوف يوفر لنا خطوة مهمة نحو فهم كيف يمكن للمدن تعزيز النمو المستدام والحفاظ على ميزاتها الإنتاجية عبر الزمن؟

- ✓ **الابتكار:**

للابتكار ميزة جغرافية بارزة فهو يتمركز مكانيا حيث تكون هناك صناعات، وبشكل خاص تلك التي تتمتع بكثافة في العمالة الماهرة والمتخصصة في الأبحاث والتطوير، وكما هو معروف أن مثل هذه الصناعات تتموقع عادة في المناطق الحضرية

[1] Scott, A., & Storper, M. (2003) ,op.cit, P:582.

الكبيرة ما يعني أن للمدينة تأثير إيجابي على عملية الابتكار تماما كما تؤثر على الأجور، وقد تم إبراز هذا في عدة دراسات اعتمدت كل واحدة على مقاييس مختلفة للابتكار من بينها :

✓ دراسة لكل من Audretsch و Feldman سنة 1999 من خلالها توصلا إلى أن تنوع الوظائف على مستوى الصناعات المتخصصة في التكنولوجيا ترتبط ارتباطا وثيقا بالابتكار[1]، وأن تأثيرات التكتل على الابتكار تكون إيجابية وقوية فيما يتعلق بالمؤسسات صغيرة الحجم، في هذه الدراسة تم حساب جميع الابتكارات الجديدة للمنتجات في المناطق الحضرية في الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1982، كما قُدمت أدلة دامغة على أن التخصص في النشاط الاقتصادي لا يعزز الناتج المبتكر، بينما التنوع عبر الأنشطة الاقتصادية التكميلية التي تشترك في قاعدة علمية مشتركة هو الأكثر ملائمة للابتكار[2].

✓ DAVID B. AUDRETSCH و MARYANN P. FELDMAN سنة 1996 خلصا إلى أن المحدد الرئيسي لمدى تركز موقع الإنتاج جغرافيًا هو الأهمية النسبية للمعرفة الاقتصادية الجديدة في الصناعة، ووجدا دليلاً على أن الصناعات التي تكون فيها المعرفة أكثر انتشارًا [3] لديها ميل للنشاط المبتكر وللتكتل أكبر من الصناعات التي تكون فيها المعرفة والعوامل الخارجية أقل أهمية[4].

✓ أما Carlino وآخرون سنة 2007 فقد استخداموا عدد براءات الاختراع لكل فرد كمتغير تابع يعبر عن كثافة براءات الاختراع، ووجدوا علاقة ذات دلالة إحصائية بين كثافة براءات الاختراع وكثافة العمالة، حيث بلغت تقديراتهم لمرونة نصيب الفرد من البرءات نسبة لكثافة العمالة حوالي 20 % [5].

ورغم اختلاف المتغيرات التي تعبر عن الابتكار إلا أن نتائج الدراسات توحي بأن المدينة تؤثر على الابتكار، أما الشيء الذي يهمنا بعد ما أثبتنا تأثير المدينة على عملية الابتكار فهو البحث عن الكيفية التي يؤثر بها الابتكار على الإنتاجية، وأيضا كيف يمكنه أن يحافظ عليها لضمان النمو المستدام .

إن الابتكار في مجال العمليات سوف يزيد من التوظيف وبالتالي سيزيد من الكفاءة الإنتاجية، لكن يجب أن تقابل هذه الزيادة في الانتاجية والانخفاض في الأسعار المترتبة عن عملية الابتكار بزيادة في نسبة الطلب، وبهذا فقط ستكون الشركات بحاجة لعمال إضافيين، أما إذا حدث العكس ولم تتناسب الزيادة في الإنتاجية مع الزيادة في الطلب وكانت أسرع منه عندها

[1] Duranton, G. (2014). Growing through cities in developing countriesp, op.cit, p: 39-40,50-51.
[2] Feldman, M. P., & Audretsch, D. B. (1999). Innovation in cities:: Science-based diversity, specialization and localized competition. European economic review, 43(2), 409-429,p :414-415,427.
[3] الصناعات التي تكون فيها المعرفة أكثر انتشارًا هي التي يكون فيها البحث والتطوير الصناعي والبحوث الجامعية والعمالة الماهرة ذات أهمية كبيرة.
[4]Audretsch, D. B., & Feldman, M. P. (1996). R&D spillovers and the geography of innovation and production. The American economic review, 86(3), 630-640,p :639.
[5] Carlino, G. A., Chatterjee, S., & Hunt, R. M. (2007). Urban density and the rate of invention. Journal of Urban Economics, 61(3), 389-419,p : 389-390 ,392,397.

ستكون عملية الابتكار سببا في انكماش العمالة، وقد حدث هذا في الواقع إذ شهدت عدة مدن انخفاضا ديمغرافيا على الرغم من أنّها كانت بالفعل مدنا مبتكرة للغاية، ويعزى زوالها إلى إنتاجية العمل التي تزايدت بسرعة فاقت الزيادة في الطلب على منتجاتها الصناعية.

وهناك طريقة ثانية يمكن من خلالها أن يحافظ الابتكار على الإنتاجية العالية تكمن في قدرته على التغير من طبيعة الوظائف في المدن عن طريق خلق عمل جديد[1] لم يكن موجودا قبلا [2]، والجدير بالذكر أن تنوع الصناعة يلعب دورا كبيرا في اجتذاب الأعمال الجديدة[3] و بهذا يكون النشاط الابتكاري قد ساهم في الحفاظ على الميزة الإنتاجية وكفل نموا مستداما.

✓ **ريادة الأعمال:**

تمتلك المدن ميزة أخرى تتمثل في قدرتها على تنظيم المشاريع واستقطاب المزيد من الشركات المنتجة، فهي تعتبر بمثابة حاضنات للشركات الجديدة التي تعرض فرص عمل أفضل تسمح للعمال بأن يكون أكثر انتاجية وتمكن من الحفاظ على الميزة الانتاجية.

فاختيار أصحاب الأعمال لموقع جديد يحكمه وجود اقتصاديات التكتل التي تعرضها المدن، ومع تمركز شركات جديدة في هذه المناطق ستزيد عدد الوظائف فيها، ويمكن توضيح تأثر المدينة على تنظيم المشاريع من خلال الاستعانة بدراسة ل Kerr و Glaeser سنة 2009 اللذان أجريا فيها تحليلا شاملا لمحددات التوظيف في الشركات الناشئة في المدن الأمريكية، حيث أكدت نتائجها بأن العمالة في الشركات الجديدة تزداد كلما كبر حجم المدينة، وقد تراوحت مرونة العمالة في هذه الشركات نسبة إلى حجم المدينة ما بين 0.07 و 0.22، وهذا دليل واضح بأن المدينة تؤثر على تنظيم المشاريع بنفس الطريقة التي تؤثر بها على الأجور وعلى الابتكار.

عموما فإن الدلائل جميعها تشير إلى أن ريادة الأعمال الحضرية هي أساس مهم للميزة الإنتاجية في المدن، وبشكل أكثر تحديدا فإن الدخول المستمر لأصحاب المشاريع الجديدة هو الآلية الرئيسية التي تسمح للمدن بالحفاظ على الإنتاجية العالية وبالتالي تحقيق نمو مستدام.

[1] يقصد بالعمل الجديد هنا الوظائف التي تتطلب تركيبات جديدة من الأنشطة أو التقنيات التي ظهرت في سوق العمل استجابة لتطبيق المعلومات أو التقنيات الجديدة على الإنتاج، وهذه الأنشطة الجديدة تتبع الابتكار.

[2] Duranton, G. (2014). Growing through cities in developing countriesp, op.cit, p: 51--52.

[3] Lin, J. (2011). Technological adaptation, cities, and new work. Review of Economics and Statistics, 93(2), 554-574,p :554-471.

✓ **تخصيص العوامل وإعادة تخصيصها:**

من وجهة نظر أوسع قد يكون أصل الميزة الإنتاجية في المدن راجع لقدرتها على التوزيع الأفضل لعوامل الإنتاج أو لاعادة توزيعها، حيث توصلت الأعمال التي عالجت هذا العنصر إلى أن جزء كبير من النمو في الإنتاجية على الصعيد المحلي يعزى إلى اعادة توزيع العوامل من الشركات الأقل إنتاجية نحو الشركات الأكثر إنتاجية، كما اتضح أيضا أن الشركات الجديدة تكون في الغالب ذات إنتاجية أكبر من الشركات الناضجة.

في الختام يمكن تقديم ملاحظة مهمة تخص الجوانب الديناميكية للمدن حيث تبين لنا أن جميعها تستجيب لوفرات الحجم، بمعنى أنه كلما كبر حجم المدينة كلما كانت أكثر إبداع وأكثر قدرة على تنظيم المشاريع وذات تجارب أكبر وتستطيع ضمان إعادة توزيع للعمال على نحو أفضل[1] ، ولهذا فهي قادرة على دعم انتاجية أكبر وعلى تحفيز عملية التنمية.

2-1-3-6 العلاقة بين حجم المدينة الأمثل والنمو الاقتصادي:

إن مسألة ما إذا كانت مدن البلد تؤثر على نموه الاقتصادي أم لا قد عولجت من عدة تيارات اقتصادية أبرزها مدرسة الجغرافيا الاقتصادية والاقتصاد الحضري، وقد توصلت كلاهما إلى افتراض أساسي يقضي بأن المدن قادرة على خلق اقتصاديات تكتل تجعل الأفراد أكثر انتاجية على المدى القصير والطويل، وهذا ما من شأنه الرفع من النمو الاقتصادي عند أي مستوى من المدخلات [2]وهناك تأكيد بأن العمال يكونون أكثر إنتاجية في المدن الكبيرة [3].

وفي هذا الشأن دافع كل من Gilles Duranton و Diego Puga في سنة 2004 على وجهات النظر السابقة، حين قاما بوصف المدن على أنها محركات للنمو الاقتصادي بفضل مجموعة الآليات الممثلة في المطابقة، المشاركة، والتعليم. فتلك الآليات تساهم في جعل الشركات والأفراد أكثر انتاجية، هذا وقد قدما أدلة دامغة تفيد بأن المكاسب الانتاجية " الساكنة أو الديناميكية " تتزايد مع تزايد حجم المدينة، وذلك لأن اقتصاديات التكتل تزداد طرديا مع كل توسع في التكتل.

من جهته خلص البنك الدولي في تقرير له حول التنمية الاقتصادية عام 2009 إلى وجهة نظر تكاد تكون مطابقة لسابقاتها، وقد أصبحت تهيمن على السياسات الاقتصادية التنموية، أقر فيها بعدم قدرة أي بلد على الانتقال من مستوى دخل منخفض إلى آخر متوسط بدون تصنيع وتحضر، وأكد في ذات السياق أنه لا وجود لبلد استطاع بلوغ مستوى دخل مرتفع

[1] Duranton, G. (2014). Growing through cities in developing countriesp, op.cit, p: 53-55,57.
[2] Frick, S. A., & Rodríguez-Pose, A. (2016). Average city size and economic growth. Cambridge Journal of Regions, Economy and Society, 9(2), 301-318,p :3-4.
[3] Duranton, G. (2008). From cities to productivity and growth in developing countries. Canadian Journal of Economics/Revue canadienne d'économique, 41(3), 689-736 ,p :705.

بدون مدن فعالة، ومن هنا أصبح يُنظر إلى التوسع الحضري السريع والتزايد في حجم المدن سواء المتوسطة أو الضخمة مترامية الأطراف في البلدان النامية على أنه أمر مفيد للنمو الاقتصادي[1].

أبرز ما يميز تقرير البنك الدولي لعام 2009 هو تركيزه الثابت على الأبعاد المكانية لعمليات التنمية، وعلى وجه الخصوص دور المدن والمناطق في تعزيز مستويات الرخاء المتزايدة في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل، فالتكتلات تعد بلا شك عاملا هاما في العملية التنموية، كما أن المدن العالمية تعمل بشكل متزايد كمحركات أساسية لهذه العملية على المستوى العالمي[2].

لكن رغم الوفرة في الأعمال النظرية والتجريبية التي تدعم فكرة أن المزيد من التكتل بالتالي المدن الكبرى هو أمر مفيد للنمو الاقتصادي إلا أنها لم تقدم إجابات واضحة حول ما إذا كانت العلاقة الايجابية ستستمر مهما زاد حجم المدينة أم أن هناك عتبة حرجة بمجرد بلوغها تلغى الكفاءة الاقتصادية للتكتل؟

2-1-4 الحجم الأمثل للمدينة والنظام الحضري:

2-1-4-1الوزن الاقتصادي للمدينة:

إن الإجابة على الأسئلة التي أُثيرت بشأن حجم المدينة وعلاقته بالنمو الاقتصادي تستدعي منا الانطلاق من العنصر الأساسي الذي تم الارتكاز عليه في تفسير ايجابية العلاقة بينهما والمتمثل في اقتصاديات التكتل، فهذه الأخيرة تعد بالفعل مصدرا للمكاسب الانتاجية المحققة في المدن وكثيرا ما يُستند عليها في شرح سبب تزايد الأنشطة الصناعية على مستوى التكتلات [3]. مع ذلك وجودها لا يعني الزاما أن التحضر والمدينة سيقودان إلى الرفع من مستوى النمو الاقتصادي[4]، كما لا يجبرنا على التسليم بأن الزيادة في حجم التكتلات سوف يؤدي حتما إلى الزيادة في الانتاجية، لأنه وعلى الجانب الآخر نتصادم مع مفارقة حضرية تكمن في العوامل السلبية للتكتل[5] التي تحمل آثارا معاكسة تماما للاقتصاديات الايجابية، ويعود السبب في نشوءها إلى الاكتظاظ الزائد في المدن خاصة الرئيسية، وإلى وجود بنى تحتية مثقلة، إضافة إلى الضغط الذي يتولد على النظم الايكولوجية كدورات المياه وغيرها، كما تتولد عن ارتفاع تكاليف المعيشة والعمل[6] الناجم عن مشكل النقل الذي يعد مكلفا سواء من ناحية الوقت أو من الناحية المادية، فمع كبر حجم المدينة سيزيد الوقت المستغرق للتنقل كما سترتفع تكاليف الممتلكات والايجارات أكثر[7]، ضف إلى ذلك فإن تأثيرات العوامل السلبية تزداد حدة إذا ما اتسمت التنمية الحضرية

[1] Frick, S. A., & Rodríguez-Pose, A. (2016),op.cit,p :2.
[2] Scott, A. J. (2009),p :583-584,586.
[3] Henderson, J. V. (2010). Cities and development, , op.cit ,p :520.
[4] Turok, I., & McGranahan, G. (2013),, op.cit ,p :468.
[5] Henderson, J. V. (2010). Cities and development, , op.cit ,p :520.
[6] Turok, I., & McGranahan, G. (2013, op.cit ,p :468.
[7] Frick, S. A., & Rodríguez-Pose, A. (2016) op.cit ,p :5.

بالعشوائية، وإذا لم تقابل الزيادة في السكان بقدر كاف من الاستثمارات العامة من أجل الحفاظ على ما هو موجود من بنى تحتية وفي نفس الوقت لضمان التوسع فيها تتماشيا مع تزايد مستخدميها.

بكل بساطة فإن اقتصاديات التكتل السلبية تعمل على تبديد فوائد التكتل وتسبب في زيادة تكاليف الأعمال التي تؤدي إلى كبح الاستثمارات وتحد من الانتاجية، ومعروف أيضا عنها ميلها إلى الزيادة مع كل توسع تعرفه المدن[1].

بناء على ذلك أهم ما يمكن أن نخلص إليه هو أن انتاجية الأشخاص داخل المدن لا يمكنها الارتفاع إلى ما لا نهاية مع الزيادة في حجم المدن كما أُفترض سابقا، وأن هناك حجم معين بمجرد بلوغه تُعكس العلاقة بمعنى أن الإنتاجية داخل المدن تأخذ شكل منحنى ∩ تبعا لحجم المدينة: فهي تتزايد طالما أن حجم المدينة لا يزال يسمح بتفوق قوى التكتل على مصادره السلبية، لكن فور وصولها للحجم الحرج الذي تظهر فيه السيطرة لتكاليف الازدحام حينها تستنفذ اقتصاديات التكتل، وتبدأ الانتاجية في الانخفاض بصورة تدريجية[2]، وفي هذه اللحظة يمكن القول أن وزنها الديموغرافي قد فاق وزنها الاقتصادي[3]، كما يجب التسليم بأنه ينبغي أن تكون المدن ذات حجم محدود.

بعد هذا التحليل نكون قد قدمنا اجابات وافية للتساؤلات السابقة تكمن فيما يلي:

- ✓ هناك حجم معين للتكتل لا ينبغي تخطيه كي يتسنى الحفاظ على الفاعلية الاقتصادية للمدينة، ويطلق عليه مصطلح "الحجم الفعال " أو " الحجم الأمثل "، حيث يكون ناتجا عن التحكيم ما بين اقتصاديات التكتل والعوامل السلبية[4].
- ✓ المفاضلة بين القوى المتعاكسة للتكتل هي من تحدد فوائده وهي التي تؤثر على زيادة النمو، تراجعه أو ركوده.

هذه النتائج النظرية قد تم تأكيدها تجريبيا من طرف العديد من الاقتصاديين أبرزهم:

- ✓ Henderson (2003) : الذي درس تأثير الأولوية الحضرية على النمو الاقتصادي، ووجد أن هناك درجة مثلى للتركز الحضري، وأن أي انحراف عنها سواء لأعلى أو لأسفل سيكون مكلفا، فعل سبيل المثال الانحراف الذي يزيد عن تلك الدرجة سيقود إلى انخفاض في معدل النمو السنوي بنسبة تصل إلى 1.4 % [5].

[1] Turok, I., & McGranahan, G. (2013, op.cit ,p :468.
[2] Frick, S. A., & Rodríguez-Pose, A. (2016), op.cit ,p :5.
[3] عند بلوغ الحجم الحرج للمدينة تصبح هذه الأخيرة تساهم بإنتاجية أقل من نسبة سكانها.
[4] Duranton, G., & Puga, D. (2004). Micro-foundations of urban agglomeration economies. In Handbook of regional and urban economics (Vol. 4, pp. 2063-2117). Elsevier,p :11.
[5] Henderson, V. (2003). The urbanization process and economic growth: The so-what question. Journal of Economic growth, 8(1), 47-71,p :52,57-59.

✓ Henderson (2000) : قام باختبارات حول العلاقة بين التركز الحضري والنمو الاقتصادي، حيث اشارت النتائج إلى أن الاستمرار في التركز الحضري سوف يترتب عنه خسائر في النمو، وأن هناك درجة مثلى من التركز والانحراف عنها سيكون له أثر سلبي.

وبخصوص الخسائر في النمو الناجمة عن الفارق بين المستوى الفعلي للتركز الحضري والدرجة المثلى المقابلة، فقد قام Henderson بتقديرها ووجد أن تكاليف التركز الجد المفرط تصل إلى 1.5 % من متوسط معدل النمو السنوي، كما توصل إلى وجود نفس التأثيرات عندما أجرى مجموعة من الاختبارات التي تعلقت بأثر التركز الحضري على متغيرات أخرى كرأس المال البشري ومعدل الاستثمار[1].

➢ Henderson (1999) : تو صل إلى أنه من أصل 72 بلد تم اجراء الاختبارات عليها سنة 1990 هناك 30 بلد فقط يشهد تحضرا مناسبا، في حين 24 بلد منها يعاني من تركز حضري مفرط، ويشمل التركز المفرط كل من: الأرجنتين، بنما، كوستاريكا، شلي، كوريا، تايلاند، الكونغو، اليونان، البرتغال، إيرلندا[2].

وفي تحليل نظم المدن التقليدية يُفترض أن الناتج الحقيقي لكل عامل هو عبارة عن دالة تتبع شكل مقلوب U تبعا لمجموع العمالة الحضرية التي تعبر في هذه الحالة عن حجم المدينة ما يعني: أنه أثناء المراحل الأولى من المستويات المنخفضة للعمالة تكون اقتصاديات الحجم الناجمة عن تكتل الشركات في ذات المنطقة عالية جدا وبناءً عليه فإن الدخل سيرتفع، أما عندما تصبح المدينة كبيرة ويتزايد عدد العمال المتواجدين بها فسوف تتبدد اقتصاديات التكتل وتزداد تكاليف النقل تزامنا مع تزايد العوامل السلبية، وجراء ذلك سينخفض الدخل الحقيقي لكل عامل بعد أن يكون قد بلغ ذروته، وأي زيادة أخرى لحجم المدينة ستؤدي إلى انخفاض أكثر في الدخل.

➢ أكدت بيانات متعلقة بالأمم المتحدة أن الانتقال من مدينة يبلغ عددها 250.000 نسمة إلى أخرى تضم 2.500.000 نسمة في أي منطقة في العالم سيترتب عنه زيادة مطردة في أوقات التنقل وأسعار ايجارات المساكن بقدر يصل إلى 80 %[3].

➢ وفي دراسة ل Richardson (1987) ضمت 4 دول نامية (مصر، بنغلاديش، اندونيسيا، باكستان) تأكد فيها أن إجمالي تكاليف الاستثمار تكون أقل في المدن الصغيرة والمتوسطة مقارنة مع المدن ذات الحجم الكبير وهذا يعني أن تكاليف التحضر للفرد تختلف باختلاف حجم المدينة[1].

[1] Henderson, J. V. (2000). The effects of urban concentration on economic growth (No. w7503). National bureau of economic research,p :13,16.
[2] Henderson, V. (1999). How urban concentration affects economic growth. The World Bank.
[3] Henderson, J. V. (2010). Cities and development, , op.cit ,p :520-521.

➢ جاك فيرون في سنة (2008) عندما تحدث عن ظاهرة التحضر بدون تنمية تساءل عما إذا كان السبب وراءها هو تجاوز المدن لحجمها الامثل، ولتوضيح هذا الاعتقاد استعان بفكرة طرحها بيروش سنة 1977 أشار فيها إلى وجود حجم أمثل للمدن يجب عدم تجاوزه، لأن حدوث ذلك سيسمح بتفوق العوامل السلبية للتكتل الممثلة في الازدحام، الجريمة والأمراض ...إلخ على فوائده، وقد قام بتحديد ذلك الحجم ضمن مجال يتراوح بين (200.000 - 500.000) وأي زيادة ستتسبب في اختفاء الفوائد الاقتصادية للنمو الحضري، لكن المفارقة في الموضوع أنه قد وجد أكثر من نصف سكان الحضر عبر العالم يعشون في مدن تتجاوز 500.000 نسمة[2].

2-1-4-1-1شكل العلاقة بين التحضر والتنمية الاقتصادية في مدها الطويل:

إن شكل العلاقة بين المدينة والتنمية الاقتصادية يبقى قائما على مستواها الكلي، فعلى الرغم من حيقيقة أن التحضر يحفز النمو الاقتصادي من خلال تحول الموارد " اليد العاملة " من القطاعات الأقل انتاجية المتواجدة في الأرياف نحو قطاعات عالية الانتاجية متمركز في الحضر، إلا أن هذا ليس معناه أن التوسع الحضري السريع دائما سيقابل بنمو اقتصادي هو الأخر سريع، إذ بالإمكان أن يقود إلى نتائج عكسية وغالبا ما يحدث ذلك إذا ما يتجاوز نموه عملية اعادة الهيكلة الاقتصادية، فعندها سيُصعب التوسع الحضري من استيعاب كافة القوى العاملة الحضرية ويقود إلى بروز آثار سلبية عديدة، ولن يعد هناك أي فائدة تذكر من تشييد طرقات جديدة طالما أنه سيترتب عنها زيادة ازدحام في مناطق أخرى من المدينة، ولن تكن هناك فائدة ترجى من معالجة مياه الصرف الصحي ولا من انشاء محطات لتوليد الكهرباء إذا ما تم تصريف النفايات السائلة وتزايد التلوث بطرق تثبط الاستثمارات المنجزة في المدن وكل ذلك سيكبح المكاسب المتأتية من هذه المناطق[3].

يتزايد التوسع الحضري تبعا لارتفاع الأجور الحضرية، فهذه الأخيرة تعد المحفز الأول للهجرة الريفية الحضرية وإذا استمرت هذه الحركة بوتيرة عالية وبدون توقف فستصل بالعلاقة الايجابية التي تربط التحضر بالتنمية إلى حد مبالغ فيه، لأن المزيد من تدفق مهاجرين اضافيين يؤدي إلى تدني المستوى المعيشي في المدن ويحولها إلى مناطق مميتة بسبب الكثافة العالية والدخان المتأتي من المصانع، إضافة إلى المياه الملوثة والممارسات الغير صحية لبعض سكانها، فهذه العوامل تساهم حتما في الرفع من معدلات الوفيات في التكتلات الحضرية ويحولها إلى مناطق غير صحية[4]، فضلا عن ذلك فإنه من غير المحتمل

[1]Richardson, H. W. (1987). The costs of urbanization: A four-country comparison. Economic Development and Cultural Change, 35(3), 561-580,p :562-563.
[2] Véron, J. (2008). Enjeux économiques, sociaux et environnementaux de l'urbanisation du monde , op.cit,p :44.
[3] Turok, I., & McGranahan, G. (2013), op.cit ,p :468.
[4] Jedwab, R., & Vollrath, D. (2015), Urbanization without growth in historical perspective, op.cit ,p :15.

تحقيق مكاسب انتاجية اضافية من خلال المزيد من التحضر عند وصول البلد إلى مستويات عالية من التحضر[1]، لذا فإننا غالبا ما نجد أن فكرة "التحضر قوة دافعة للتنمية " تقابلها مخاوف مستمرة بشأن تواصله وتزيد من الرهانات المتعلقة به.

2-1-4-1-2التوزع المكاني الكفء:

بعد عرض مجموعة من الأعمال التي تناولت حجم المدينة الأمثل سيكون من المجدي التعرف على نزعة المتمركزين فيها من عمال وشركات بعد تخطيها العتبة الحرجة، ففي حالة كهذه سيكون من الأفضل لهؤلاء العثور على أماكن أخرى والانتشار في مدن أصغر حجما، حيث ستقود عملية الانتقال هذه ما بين المدن إلى خلق نظام حضري داخل البلد، وإذا كان هذا النظام يعمل بصورة ملائمة فسوف يضمن توزعا سكانيا كفءًا على مستوى جميع المدن، وبدلا من وجود مدينة عملاقة واحدة سيساعد على تشكل مدن ثانوية أخرى، وهذا ما من شأنه تعظيم انتاجية سكان الحضر من جديد ومواصلة الحفاظ على فوائد التكتلات وفاعليتها الاقتصادية التي تضمن مزيدا من النمو[2] لأن العمال والشركات هنا قد انتقلوا من تكتل فقد مكاسبه الانتاجية جراء تجاوزه الحجم الفعال إلى تكتل آخر لازالت تسهُل فيه المطابقة، المشاركة والتعلم وهذا ما يسمح لهم بتحقيق المزيد من المكاسب[3].

نظريا يبدو أن حل مشكل تجاوز المدينة لحجمها الأمثل هو سهل للغاية، لكن من الناحية العملية الأمر ليس كذلك، إذ تبرز عوامل عديدة تساهم في عرقلة حركة الانتقال تلك مثل:

- عملية تنسيق الهجرة من المدينة الرئيسية نحو المدن الثانوية غالبا ما تتعرض للفشل.
- بروز التأثير السياسي للمدينة الرئيسية.
- عدم وجود شبكات بنى تحتية كافية لاستيعاب التنقل ما بين المدن.

هذه العوامل وغيرها تعرقل ظهور المدن الثانوية وتقود إلى بروز مدن رئيسية مكتظة تؤثر سلبا على النمو الاقتصادي، فهي تتسبب في انخفاضه، ووضع كهذا سيصعب أكثر من امكانية البدء في انشاء مدينة جديدة لأنه سيساهم في استمرار نمو المدن الرئيسية أكثر فأكثر حتى عقب تخطيها الحد الأقصى لحجمها المثالي [4]، وبالتالي وقوع البلد في فخ التنمية الاقتصادية المنخفضة، لأن زيادة حجم المدينة تقلل من الإنتاجية[5].

[1] Polèse, M. (2010). Le rôle des villes dans le développement économique: un autre regard, op.cit, P:20.
[2] Frick, S. A., & Rodríguez-Pose, A. (2016), op.cit, P:3-4.
[3] Turok, I., & McGranahan, G. (2013), op.cit, P:469.
[4] Frick, S. A., & Rodríguez-Pose, A. (2016). , op.cit, P:4.
[5] Venables, A. J. (2005). Spatial disparities in developing countries: cities, regions, and international trade. Journal of Economic Geography, 5(1), 3-21,p :3-4.

2-1-4-2النظام الحضري:

أُثير في الوسط الاقتصادي نقاشا واسع النطاق بشأن مسألة التنوع والتخصص الحضريين وعن مزايا كل منهما، وحول التغير في هيكل المدن وأنشطة السكان فيها بمرور الوقت[1]، وقد هيمن هذا النقاش على الدراسات التجريبية لفترة طويلة من الزمن، حيث اختار قسم من الدارسين التركيز فقط على مزايا التخصص، ومن بين من اعتمدوا على هذا النهج نجد Henderson (1999) الذي توصل إلى نتيجة مفادها أن الصناعات لا تستفيد من التنوع يقصد " اقتصاديات التحضر" بل هي تتعلق أكثر بالتخصص الحضري، فهو لم يجد أي دليل حول وجود تأثيرات للتنوع الحضري على الزيادة في الانتاجية كما يدعي البعض[2].

في حين ركز آخرون على مزايا التنوع الحضري التي ترتبط بأعمال Jacobs (1969) ومن وجهة نظر هؤلاء فإن أهمية التنوع تكمن في أنه يعزز من عملية الابتكار ويسهل البحث والتجريب[3]، أما عن أهم الدراسات التي اختارت هذا النهج فنذكر: Glaeser وآخرون (1992) حيث خلصوا إلى أن التنوع يعزز من نمو المدن ويحفز على زيادة العمالة في الصناعات بالأخص تلك التي تكون أكثر ابتكارا، بينما التخصص الجغرافي يقلل النمو، ولهذا كان نموذج Jacobs الأكثر اتساقا مع الأدلة المعتمدة في هذه الدراسة[4].

Henderson وآخرون في سنة (1995) وجدوا أن التنوع الحضري لديه ميزة تعزز من نمو المدن فهو يزيد من احتمالية اجتذابها للصناعات ذات التقنية العالية، كما أن الصناعات الجديدة تزدهر أكثر في مناطق حضرية كبيرة ومتنوعة، لكن بعد مرحلة النضج يميل الإنتاج إلى التمركز في المدن الأصغر والأكثر تخصصًا، هذا يشير إلى أن العوامل الخارجية لجاكوبس تلعب دورًا مهمًا في تطوير قطاع التكنولوجيا الفائقة وفي جذب صناعات جديد[5].

إن قبول إحدى الإجابتين للفصل في السؤال الذي وضع ميزة التخصص مقابل التنوع يعني أن الثانية ملغاة، وهذا أمر يتنافى كليا مع ما يحدث في الحقيقة لذا لا يمكن الرضوخ له، ففي بعض الأحيان يكون التنوع أكثر أهمية من التخصص وفي أحيان أخرى يحدث العكس أي أنه لكلتا البيئتين دور هام.

[1] Duranton, G., & Puga, D. (2000). Diversity and specialisation in cities: why, where and when does it matter?. Urban studies, 37(3), 533-555,p:533.
[2] Henderson, V. (1999). Marshall's economies (No. w7358). National Bureau of Economic Research.,p :32-33.
[3]Duranton, G., & Puga, D. (2001). Nursery cities: Urban diversity, process innovation, and the life cycle of products. American Economic Review, 91(5), 1454-1477,p :1454.
[4]Glaeser, E. L., Kallal, H. D., Scheinkman, J. A., & Shleifer, A. (1992),op.cit,p :1126,1144,1150-1151.
[5]Henderson, V., Kuncoro, A., & Turner, M. (1995). Industrial development in cities. Journal of political economy, 103(5), 1067-1090,p :1067,1083.

هذا ما يجبرنا على عدم الفصل بينهما ويحتم علينا البحث عن الكيفية التي تمكننا من فهم نظام حضري تتعايش فيه مدن متنوعة ومتخصصة في ذات الوقت، وقد استعنا من أجل ذلك بالعمل الذي قدمه Gilles Duranton و Diego Puga سنة (2001)، فبدل التركيز على أحد النمطين اقترحا نموذجا بسيطا يشملهما، يساعد على فهم أفضل لما يحدث في الواقع، وخلصا من خلاله إلى أن النظام الحضري المتوازن هو نظام يضم مدنا متخصصة إلى جانب أخرى متنوعة، فالأولى تتخصص في إنتاج سلع بنفس العمليات الانتاجية نظرا لأنها تتطلب نسبة من التخصص، أما الثانية فتتخصص في الأفكار والمنتجات الجديدة التي تتطلب قاعدة متنوعة.

✓ **مكونات النموذج:** يُبنى النموذج السابق على مكونتين أساسيتين:

الأولى تقضي بأن استخدام المزيد من الشركات المحلية لنفس النوع من العملية الانتاجية سيقلل من تكاليف الانتاج ويخلق اقتصاديات توطين، والثانية تتعلق بالازدحام الذي يضع حدا لحجم المدينة، أما المزج بينهما فيخلق مزايا للتخصص الحضري.

✓ **فرضيات النموذج** : يقوم النموذج الذي طوره Duranton و Puga على مجموعة من الفرضيات نلخصها فيما يلي:

1.يُفترض في هذا النموذج أن الشركة التي تقوم بإنتاج منتجا جديدا لا تعرف أفضل طريقة لإنتاجه، مع ذلك يمكنها ايجادها من خلال تجريب عمليات مختلفة لإنتاج نماذج أولية، وعليها أن تحرص على اختيار نوع من العمليات الإنتاجية المستخدمة محليا، وإذا لم تكن تلك العملية صحيحة فباستطاعتها تجربة بدائل مختلفة.

2. يكون من مصلحة الشركة تحديد موقعها في مدينة متنوعة أثناء بحثها عن عمليتها المثالية.

3. بمجرد أن تنتج الشركة نموذجا أوليا باعتماد عملية معينة ستتعرف ما إذا كانت هذه العملية مثالية أو لا.

4.الشركة التي تعرفت على عملية الإنتاج المثلى الخاصة بها تنخرط في الإنتاج الضخم الذي تكون تكاليفه منخفضة، لكن من أجل الانتقال إلى الإنتاج الضخم قد تكون الشركة احتاجت إلى انتاج نموذج أولي بعملية واحدة وبعدها اكتشفت أنها هي المثالية، أو اضطرت لتجريب جميع العمليات باستثناء واحدة.

5.عند عثور الشركة على عمليتها المثلى ستنتقل من بيئة متنوعة إلى أخرى متخصصة حيث تستخدم جميع الشركات نفس النوع من العمليات.

6.يتضمن انشاء شركة جديدة تكلفة بدء تتحملها لمرة واحدة وتكون متعلقة بصنع منتجات تجريبية: تتأتى من تجميع التكاليف التي تتكبدها الشريكة حديثة النشأة مرة واحدة بحيث لن تضطر لدفعها مرة أخرى حتى وإن أعادت عملية

توطينها، ويكون الهدف منها هو التوصل إلى منتج جديد ولا علاقة لها بالطريقة المثلى ومن أمثلتها التكاليف التي تنفق على أبحاث السوق، أو شراء نفس المجموعة من السلع التي يقتنيها المستهلك.

7.هناك امكانية لتوقف الشركة عن البحث قبل توصلها لعمليتها المثلى.

8.وجود احتمال خارجي يرمز له ب δ يتعلق بإغلاق شركة كل فترة، وهو يحدث من خلال جعل بعض الشركات تغلق بصفة عشوائية كل فترة لأن الاستثمار الأمثل يضمن استبدالها بشركات جديدة تنتج منتجات جديدة[1].

أ-النظام الحضري المختلط "تكوين الحاضنة":

إن تكوين "الحضانة " هو نظام حضري تتعايش فيه المدن المتنوعة والمتخصصة [2]، بحيث تتخصص نفس النسبة من المدن في كل نوع من العمليات، ويتحقق ذلك وفق للسيناريو الآتي :

في البيئات المتنوعة يقود الجمع بين عملية التعلم المستمدة من الأنواع المحلية المختلفة لعمليات الإنتاج واعادة التوطين المُكلفة إلى خلق مزايا ديناميكية للتنوع الحضري تكون مفيدة أكثر للشركات التي لا تزال في مرحلة التعلم لأن التمركز في مدن متنوعة سيمكنها من إنتاج سلسلة من النماذج الأولية عن طريق عمليات انتاجية مختلفة دون أن تضطر لتحمل تكاليف إعادة التوطين المُكلفة، حيث تُسهل البيئة الحضرية المتنوعة عمليات البحث، التجريب، و الابتكار الذي يعد عنصرا حاسما في هذا النموذج فهو يؤثر بشكل أساسي على نظام التوازن الحضري من خلال توفير الحافز للتعايش بين المدن المتنوعة والمتخصصة ولتغيير مكان الإنتاج على مدار دورة الحياة.

في مرحلة التعلم يعتبر تموقع الشركات في مدينة متنوعة بمثابة استثمار له عائداته وله أيضا تكاليفه التي تكون مرتبطة في معظم الأحيان بالازدحام الذي تفرضه جميع الشركات على بعضها البعض، وهو سبب ارتفاع تكاليف الإنتاج بالعموم في المدن المتنوعة مقارنة بالمدن المتخصصة، فالشركات المتواجدة في مدن متخصصة نجدها تتشارك جميعها في خلق اقتصاديات توطين وفي ذات الوقت تساهم جميعها في زيادة الازدحام، بينما في المدن المتنوعة فالشركات لا تتشارك جميعها في توليد اقتصاديات توطين لأن هذا الأمر يبقى متعلق فقط بتلك التي تستخدم نوعا واحدا من العمليات في حين تشترك جميعها في الازدحام، مع ذلك سيكون من مصلحة أي شركة تنتج منتجا جديدا ولا تعرف الطريقة المثلى لذلك تحديد موقعها على مستوى مدن متنوعة أثناء بحثها عن عمليتها الانتاجية المثلى لأن ذلك سيكون مفيد لها رغم التكاليف المرتفعة

[1] Duranton, G., & Puga, D. (2001). Nursery cities: Urban diversity, process innovation, and the life cycle of productsop.cit ,p :1454-1455,1458-1460,1471.

[2] تختار كل شركة جديدة التمركز في مدينة متنوعة لتنتج نماذج أولية باستخدام نوع مختلف من عمليات الإنتاج في كل فترة، لكن بمجرد أن تجد الشركة عملية الإنتاج المثالية تنتقل إلى مدينة متخصصة في هذا النوع من العمليات، وتبدأ في الإنتاج الضخم.

هناك، وبما أنها لا تزال في مرحلة التعلم فسوف تساعدها البيئة المتنوعة على تجريب مجموعة مختلفة من العمليات قبل عثورها على عمليتها المثالية من دون أن يترتب عن ذلك زيادة تكاليف عقب كل عملية تجريب ونقصد هنا التكاليف المتعلقة بتغير الموقع، بناء على ذلك فإن المدن المتنوعة في هذه الحالة تعمل كحاضنة للشركات الجديدة.

لكن كما جاء في الفرضيات فإنه يجب على الشركات التي اختارت التموقع في بيئة حضرية متنوعة أن تحرص على صنع نماذجها الأولية من نوع عمليات انتاجية محلية حتى يتسنى لها التقليل من التكاليف فهي بالتأكيد لا ترغب في أن تكون وحدها من تستخدم نوعا معينا من العمليات فهذا حتما سيكون مكلفا للغاية، وفور عثورها على عمليتها المثلي التي تحدث بعد استخدام هذه العملية لنموذج أولي أو بعد استنفاد جميع الاحتمالات الأخرى يمكنها البدء في الإنتاج الضخم لمنتجها وعليها الانتقال إلى مدينة متخصصة حيث تستخدم جميع الشركات نفس النوع من العمليات وبهذا ستستفيد من اقتصاديات التوطين والتحول إلى الانتاج الضخم بتكاليف انتاجية منخفضة، غير أن هذا الأمر يحدث فقط إذا لم يكن النقل مكلفا[1].

لقد تمكن Duranton و Puga من خلال وصفهما لحالة التكوين الحضانة[2] من حل الخلاف السابق، فبدل التركيز على التخصص أو التنوع كان يجب الاعتراف بدور كلا البيئتين الحضريتين، وقد خلصا إلى أن أهمية كل منهما إنما تتعلق بدورة حياة المنتج بمعنى أنه في المرحل المبكرة منها تكون المدينة المتنوعة هي الأكثر ملائمة، لأن أهم ما تحتاجه الشركة في هذه الفترة هو التعلم والابتكار، لكن في مرحلة النضج وبعد تعرفها على عمليتها المثلى ستكون المدن المتخصصة مناسبة أكثر للشروع في الانتاج الضخم لمنتجات مطورة بالكامل وبأقل التكاليف، أي أن الإنتاج ينتقل خلال دورة حياة المنتج من مدن متنوعة إلى متخصصة بحيث يتم تطوير منتجات جديدة في مدن متنوعة، وتجربة العمليات المستعارة من أنشطة مختلفة، عند العثور على عمليتها المثالية تتحول الشركات إلى الإنتاج الضخم وتنتقل إلى مدن متخصصة أين تكون تكاليف الإنتاج أقل .

✓ **شروط التكوين المختلط:**من خلال تكوين الحضانة تم شرح الكيفية التي تتعايش فيها مدنا متنوعة وأخرى متخصصة لتكون هناك حالة مستقرة، مع ذلك فإن حدوثه مقترن بمجموعة من الشروط الضرورية والكافية لمثل هذا التكوين الحضري، فهو يتحقق فقط إذا تم استفاء الشروط التالية:

[1] Duranton, G., & Puga, D. (2001). Nursery cities: Urban diversity, process innovation, and the life cycle of productsop.cit ,p :1454-1455,1458,1563-1564.

[2] تم تسمية هذا النموذج بتكوين الحضانة: لأن المدن المتنوعة تعمل كحضانة للشركات الجديدة فهي تسهل لها التجريب، وبعد فترة التعلم تعمل المدن المتخصصة على خلق بيئة مناسبة تمكن الشركات من الاستفادة الكاملة من انخفاض تكاليف الإنتاج بسبب اقتصاديات التوطين، لكن لا يمكن للشركات التنقل عبر هاتين البيئتين إلا عندما تجد عمليتها المثالية.

1.تنقل الشركة إلى مدينة متخصصة فور عثور على عمليتها الانتاجية المثلى.

2.تحول الشركات إلى الانتاج الضخم بعد ايجادها لعمليتها المثالية.

3.بقاء الشركات في مدن متنوعة حتى تجد عمليتها المثلى.

4. لا تتخلي الشركات عن البحث عن عمليتها المثالية.

5. لا تبحث الشركة عن العملية المثالية عن طريق تنقلها عبر مدن متخصصة.

✓ **الانحرافات المحتملة للشركات عن استراتيجية الحضانة**:يمكن رصد بعض الحالات التي تحييد فيها الشركات عن استراتيجية الحضانة :

1.بالنسبة لشركة قد تعرفت على عمليتها المثلى أثناء تموقعها في مدينة متنوعة فإنه يفترض بها التنقل بعدها إلى مدينة متخصصة وعلى مستواها تنخرط في الانتاج الضخم وفقا للشرطين (1-2)، لكن حتى ترغب تلك الشركة في ذلك ينبغي أن تكون تكاليف انتاج الوحدة أعلى بما يكفي في المدينة المتنوعة، وعندها فقط يمكن القول بأن تكلفة إعادة التوطين تستحق الدفع عدا ذلك سيكون من مصلحة الشركة البقاء في المدينة المتنوعة والانخراط هناك في الانتاج الضخم، وإذا حدث هذا فتلك الشركة تكون قد انحرفت عن استراتيجية الحضانة بسبب الاخلال بالشرط (1) رغم تحقق الشرط (2) لكن ليس في مدينة متخصصة كما يفترض.

2.حتى ترغب الشركة في التحول نحو الانتاج الضخم يجب أن يكون هذا الأخير جاذبا نسبيا وهذا يعتمد على التكاليف النسبية وعلى أحجام السوق وعلى عدد المنافسين في كل سوق، غير ذلك ستنحرف الشركة عن استراتيجية الحضانة وتقرر الاستمرار في انتاج النماذج الأولية حتى بعد تعرفها على العملية المثلى، وهذا ما يعد اخلالا بالشرط رقم (2).

3.ما سبق من انحرافات كانت متعلقة بشركة استطاعت التعرف على عمليتها المثلى، لكن ماذا سيحدث لو اختل الشرط الثالث المرتبط بمسألة بقاء الشركة في مدينة متنوعة إلى غاية ايجادها لعملية الإنتاج المثالية، فهذا شرط مرهون بضرورة أن يكون الإنتاج الضخم جاذبا نسبيا كما أنه يتحقق فقط إذا كانت ميزة التكلفة للمدن المتخصصة صغيرة وتكاليف النقل ليست منخفضة، في هذه الحالة فإنه يفضل بقاء الشركة في مدينة متنوعة حتى تتوصل إلى عمليتها الانتاجية المثلى، أما إذا لم تتحقق إحدى شروطه السابقة ستضطر الشركة للانتقال إلى مدينة متخصصة قبل عثورها على عمليتها المثالية ما يعني بقاء عدد من العمليات التي لم تجربها بعد، لكن في هذه الحالة هناك احتمال عدم تطابق عملتها المثلى مع التخصص في تلك المدينة بالتالي ستجد نفسها أمامها ثلاث خيارات : إما الاستمرار في محاولة العثور على العملية المثلى وذلك بالانتقال عبر

المدن المتخصصة وهنا ستؤدي إلى الاخلال بالشروط التالية (1-3-5)، أو تختار التخلي عن عمليتها المثالية وتبقى في مدينة متخصصة حيث تقوم بإنتاج نماذج أولية، وسيترتب عن ذلك الاخلال بالشروط (1-2-3-4)، وبدلا مما سبق يمكن أن تقرر العودة من جديد إلى مدينة متنوعة.

4.إن الشيء المشترك الذي يجمع الانحراف الأول، الثاني والثالث هو أن جميعها مرتبط بشركة اختارت التموقع منذ البداية في مدينة متنوعة، لكن يمكن للشركة أن تحييد عن استراتيجية الحضانة من المراحل الأولى، وذلك إذا فضلت التموقع في مدينة متخصصة منذ البداية، وفي هذه الحالة أيضا ستكون لديها عدة بدائل وهي: إما البقاء في تلك المدينة وإذا استطاعت الاستمرار فيها خلال فتراتها الأول فستكون قادرة على الانخراط في الانتاج الضخم هناك أو تستمر فقط في انتاج النماذج الأولية.

أما ثاني بديل فيتمثل في بحثها عن عمليتها المثالية بالانتقال من مدينة متخصصة إلى أخرى وتجريب عمليات انتاج مختلفة إلى غاية عثورها على العملية المثالية، بعدها ستبقى في تلك المدينة وعلى مستواها تنخرط في الانتاج الضخم [1].

2-2 التحضر بدون تنمية اقتصادية:

ما تم عرضه من نظريات في السابق قد ربطت بصورة علنية التحضر بالزيادات في الانتاجية، وتغاضت عن الحالات التي يحدث فيها التحضر بدون تلك الزيادات وفي غياب تنمية اقتصادية حتى أنها لم تشر إليه كاحتمال، بينما في الواقع نجد أن هذا الاحتمال أمر وارد فهو واقع يفرض نفسه وبقوة في البلدان النامية، من ناحية أخرى يعد التحضر ظاهرة عالمية أي أنه حدث في جميع البلدان ولم يكن استثناءً خُصت به دول تتمتع بموارد غنية أو تلك التي شهدت ثورة صناعية[2].

ضف إلى ذلك أنه ورغم اقتران التحضر بالنمو الاقتصادي في كثير من الأحيان إلا أنه لم يتوقف أو يتباطأ في حالات الركود الاقتصادي بل على العكس تماما، حيث توافرت أدلة تؤكد أن التحضر قد تزايد خلال فترات كان فيها النمو الاقتصادي سالبا، وما حدث في إفريقيا دليل على عدم التناسب بين العمليتين فهذه الأخيرة قد شهدت تحضرا بدون تنمية خلال الفترة الممتدة من 1970 إلى غاية 1995، حيث نما متوسط سكان الحضر في البلدان الإفريقية بنسبة 5.2 % في الوقت الذي كان فيه المعدل السنوي لنصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي منخفضا جدا ووصل لحدود 0.66 % [3]، وإذا ما نظرنا إلى تجربة بلدان جنوب الصحراء سوف نلاحظ أن تحضرها السريع ما بين 1970-2000 قد اقترن بنمو شبه معدوم في الدخل الفردي،

[1]Duranton, G., & Puga, D. (2001). Nursery cities: Urban diversity, process innovation, and the life cycle of productsop.cit ,p :1454-1455,1466-1469 ,1471,1473.
[2] Jedwab, R., & Vollrath, D. (2015), Urbanization without growth in historical perspective, op.cit, p:15.
[3] Fay, M., & Opal, C. (1999). Urbanization without growth: a not-so-uncommon phenomenon. The World Bank,p :2.

بناء على هاتين الحجتين يتضح جليا أن هناك احتمالية استقلال التحضر عن التنمية[1]، لكن رغم أن الأدلة التي أثبتت ذلك كانت جميعها مستقاة من المنطقة الإفريقية إلا أنه لا يجب أن نفهم أن ظاهرة التحضر بدون تنمية هي سمة تختص بها هذه المنطقة لوحدها [2]، لأن أغلب البلدان النامية تتجه نحو تحول حضري متزامن مع نمو اقتصادي منخفض وبدون أي عملية تصنيع مصاحبة له [3]، كذلك لا يمكن العثور على أي بلد في العالم توقف عن تحضره خلال فترات الركود الاقتصادي ويمكن اثبات ذلك من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (2-2) : استمرار التحضر في فترات النمو السلبي ما بين (1960-1995).

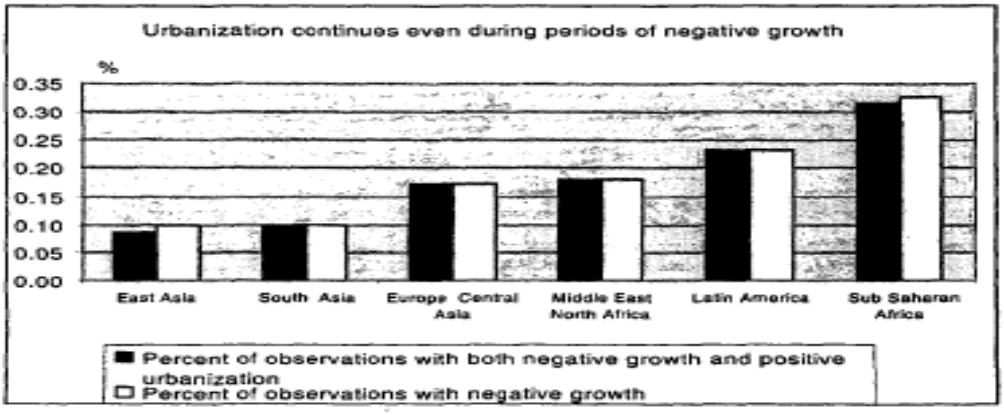

Source : Fay, M., & Opal, C. (1999). Urbanization without growth: a not-so-uncommon phenomenon. The World Bank ,p :4.

من الشكل أعلاه يتبين أن النمو الاقتصادي السالب الذي شهدته بعض البلدان لم يمنعها من مواصلة تحضرها، فمن أصل 187 دولة كان هناك 183 دولة عرفت تحضرا ايجابيا مع متوسط نمو سالب على امتداد خمس سنوات، ما يعني أن الفكرة التي تدعي بأنه مع كل تباطؤ في النمو سوف يعود المهاجرون إلى الأرياف لم يعد هناك داع للتمسك بها، فقد واصل الناس انتقالهم نحو المدن بالرغم من النمو الاقتصادي المنخفض[4]، وهذا ما يؤكد لنا أن الفرضية الكلاسيكية القائلة بأن النمو الاقتصادي هو العامل الرئيسي للتنمية الاقتصادية قد أثبتت عدم صلاحيتها.

2-2-1العوامل المفسرة للتحضر بخلاف النمو الاقتصادي:

إن ظاهرة التحضر بدون تنمية اقتصادية وكذلك الانحرافات التي طالت تفسيرات الكلاسيك للتحضر لا تشكل بالمطلق لغزا، لأن هناك عوامل أخرى قادرة على شرح هذه الظاهرة ونذكر منها:

[1] Henderson, J. V. (2010). Cities and development, , op.cit ,p :518.
[2] Fay, M., & Opal, C. (1999). op.cit,p:4.
[3] Frick, S. A., & Rodríguez-Pose, A. (2016), op.cit ,p :5.
[4] Fay, M., & Opal, C. (1999), op.cit,p:4-5.

- **الحوافز الاقتصادية الأخرى للتحضر:**

توجد عوامل اقتصادية بخلاف التنمية الاقتصادية تشرح بدورها ظاهرة التحضر، وتعرض دوافع أخرى للهجرة الريفية الحضرية تختلف تماما عن تلك التي كانت مقبولة تقليديا، فالكلاسيك تجاهلوا في نماذجهم جزءا كبيرة من ظاهرة التحضر التي تعد من بين أكثر الظواهر تعقيدا وتركوه غامضا، وهذا ما جعلهم عاجزين عن اعطاء تفسير شامل للاختلافات الموجود في مستويات التحضر عبر مختلف بلدان ومناطق العالم.

ومن أبرز تلك العوامل هي وجود القطاع الغير رسمي الذي لم يعره المنظرين الكلاسيك أي اهتمام، بينما في الواقع نجد أنه يوفر مصدرا هاما للدخل بالنسبة لأغلب المهاجرين الوافدين للحضر بالأخص في إفريقيا، وقد لفت هذا القطاع انباه Harris وTodaro حيث قاما بإدراجه ضمن تحليلاتهما في النموذج الشهير الذي سبق وعرضناه، فالنزوح الريفي حسب هذين الاقتصاديين سيحدث حتى وإن كانت هناك توقعات ضعيفة بشأن التوظيف في الحضر، وفي هذه الحالة سيكون المهاجر على استعداد لتحمل فترة بطالة لمجرد أن الدخل الحضري المتوقع سيكون مرتفعا بما يكفي وأثناء تلك الفترة قد يوظف في القطاع الغير رسمي.

من جانب آخر يمكن العثور على عوامل اقتصادية أخرى غير الدخل الحضري المتوقع وتكون بدورها قادرة على أن تجبر الأفراد على مغادرة الأرياف تتمثل في عوامل الطرد على مستوى هذه المناطق، ويأتي في مقدمتها الانخفاض في الدخل الريفي الذي يكون شديد التأثر بأسعار السوق الزراعية، حيث أدى انخفاضها منتصف السبعينات إلى تراجع كبير في الدخل الريفي، كذلك يتأثر ذلك الدخل بتقلبات أسعار السوق العالمية لأن انهيارها سيقود إلى حدوث صدمة زراعية. من جهتها الصدمات المناخية قد يكون لها ذات التأثير [1] كالجفاف مثلما حدث في موريتانيا حيث تسبب ذلك في تضاعف عدد سكان العاصمة نواكشوط في ظرف عام فقط في منتصف الثمانينات[2]، ويمكن أن تحدث صدمات زراعية جراء اضطرابات في نظام التوزيع أو بسبب عدم توافر الأسمدة، وحتى الحروب سيكون لها تأثيرها على الدخل الزراعي من خلال تأثيراتها على عمليتي النقل والتسويق، كما يمكن للكثافة السكانية في المناطق الريفية أن تشكل عامل طرد لأنها تتسبب في نقص الأراضي، وحتى المرض يلعب دورا في تحفيز النزوح الريفي، وللحد من جميع تلك المخاطر يفضل سكان الريف التحول نحو المدن[3].

[1] Fay, M., & Opal, C. (1999), op.cit,p:2,6,15.
[2]Potts, D. (1995). Shall we go home? Increasing urban poverty in African cities and migration processes. Geographical Journal, 245-264,p :246.
[3] Fay, M., & Opal, C. (1999) , op.cit,p: 6-7,15.

في ذات السياق هناك عامل اقتصادي آخر يشرح تزايد مدن البلدان النامية يتمثل في قدرتها على استيراد الغذاء، وهنا يبرز تناقض واضح بين هذه البلدان والبلدان المتقدمة التي تزايد عدد مدنها عبر التاريخ بعد أن أصبحت مناطقها الزراعية أكثر انتاجية وقادرة على تزويد عدد أكبر من سكان الحضر الغير منتجين للغذاء، ببساطة نمو مدنها كان لدوافع تنموية بحتة على عكس البلدان النامية[1] التي كانت فيها العولمة مسؤولة عن الظهور الغير مسبوق للمدن الكبرى القادرة على توفير الغذاء لها من خلال استيراد الحبوب[2].

- **الحوافز الغير اقتصادية للتحضر:**

إلى جانب العوامل الاقتصادية هناك ظروف اجتماعية وسياسية تلعب دورا في تحفيز النزوح الريفي، فغالبا ما تشكل المناطق الحضرية ملاذا آمنا للفارين من القيود العائلية والثقافية الموجودة في الأرياف[3].

وقد سُخرت دراسات كثيرة للبحث في هذا الخصوص كانت ذات نوعية وغطت فترة زمنية مهمة، من خلالها تم رصد مجموعة من العوامل الغير اقتصادية للهجرة الريفية الحضرية نلخصها كالآتي:

- ✓ فرار فئة الشباب من سيطرة من هم أكبر سنا.
- ✓ الهجرة في الوسط النسوي إما تكون رغبة في الالتحاق بأزواجهم، أو هربا من التمييز الطاغي والمتحيز ضدهم في الريف الذي يعد مجتمعا ذكوريا بامتياز، لذا فهؤلاء النسوة يتوجهن نحو الحضر بحثا عن مستوى من الاستقلالية.
- ✓ هناك مهاجرون يقصدون المدن للاستفادة من السوق الواسعة.
- ✓ الرغبة في اكتساب مكانة اجتماعية والتي ترتبط بالمناطق الحضرية تكون في غالبها محركا للهجرة.
- ✓ السعي وراء تحقيق الأحلام المقترنة بالمدينة [4]، إذ يتصور للبعض أنه في امكانهم العثور على حياة أفضل ومستوى رفاه عال في المدن، وفي هذا الشأن كشفت إحدى الدراسات المهتمة بالمهاجرين في غينيا الشمالية نحو آكرا عن تفشي ظاهرة "الأضواء الساطعة "حيث توصلت إلى أن هناك مهاجرين قد تم اغواءهم من خلال سرد قصص مبالغ فيها حول المدينة والدخل العالي وعن الحياة المتطورة لاسيما من الناحية التكنولوجية من قبل مهاجرين عائدين رغبوا في نقل صورة ايجابية عن أنفسهم وعن تجاربهم الخاصة.

[1] Frick, S. A., & Rodríguez-Pose, A. (2016), op.cit ,p :5.
[2] Glaeser, E. L. (2014). A world of cities: The causes and consequences of urbanization in poorer countries. Journal of the European Economic Association, 12(5), 1154-1199,p :1163.
[3] Fay, M., & Opal, C. (1999) phenomenon, op.cit,p: 7.
[4] Fox, S. (2011). Understanding the origins and pace of Africa's urban transition, , op.cit,p:4.

✓ هناك ظاهرة اجتماعية غريبة نوعا ما تبين من خلالها أن اقتصاد المال يخترق حتى طقوس الزواج على نحو متزايد، وهي من تدفع البعض إلى الهجرة من أجل تأمين مهور للزواج.

✓ الحروب والصراعات لها حصة كبيرة في تفسير ظاهرة الهجرة نحو المدن، حيث يظهر الوازع الأمني كعامل أساسي لخروج السكان من الأرياف، وقد ينتج هذا الأخير عن صراعات عرقية تزيد من مخاطر العيش في الريف لأنه غالبا ما يكون خاضع لسيطرة مجموعة عرقية تقوم باضطهاد باقي المجموعات المتمركزة في نفس المنطقة تحت شعار " التطهير العرقي" ، مقابل هذا الوضع توفر المدن موطنا لتعايش مختلف المجموعات العرقية فهي تتمتع بمستوى عال من التنوع العرقي وتشكل ملاذا لتلك المجموعات المضطهدة، ضف إلى ذلك فهي توفر الأمن والاغاثة وتحتوي على مراكز للشرطة الأمر الذي يدفع بالصراعات إلى الابتعاد عن مراكز السلطة، ويُبقى الأرياف معرضة لأن تكون مسرحا للقتال، وما حدث في الموزنبيق خير دليل حيث شهدت هذه المنطقة حروبا أدت إلى تدفق هائل للسكان نحو مدنها، وفي غوانتيملا نجم عن مناخ الخوف الذي غلب على المنطقة هجرة العديد من الأفراد وقد استمرت حتى في أوقات قلت فيها معدلات الوفيات.

والملاحظ أن أغلب المناطق التي ارتبط فيها التوسع الحضري بالنزاعات الأمنية كانت دول شرق آسيا خاصة في الفترة ما بين 1960 و 1995 مثل كمبوديا (Cambodia) ، الفلبين(Philippines) ، مينمار(Myanmar) .

في الأخير ينبغي عدم تعميم فكرة أن الحروب تتركز فقط في الأرياف لأنه في بوروندي (Burundi)على سبيل المثال غادراها السكان هربا من خطر الذبح ليستقروا ببوجمبورا (Bujumbura)، وفي رواندا فضّل بعض اللاجئين العائدين من الزايير (Zaire)البقاء في الأرياف بعد أن سيطرت إحدى الجماعات على كيغالي (Kigali) .

✓ يتدفق المهاجرون من الريف نحو الحضر في أوقات المجاعات، لأن المساعدات تكون متاحة بسهولة أكبر في المراكز الحضرية.

➢ **دوافع المواقع المشوهة "التحيز الفاضح تجاه المناطق الحضرية ":**

إن الفروق في الأجور مابين المناطق الريفية والحضرية التي تم اعتمادها في نموذج الاقتصاد المزدوج وكذلك في نماذج الاحتمالية تعد انعكاسا للاختلافات في الإنتاجية بين المنطقتين وسرعان ما تزول نتيجة للنزوح الريفي وللميكنة الزراعة، بينما الفروق في الأجور الناجمة عن التحيز السياسي تتجاوز ما تبرره الاختلافات في الإنتاجية وتؤدي إلى تفاقم المشكل بدلا من الحد منه، فهي تكون سببا في تواصل انخفاض انتاجية القطاع الريفي وفي ذات الوقت تعمل على تضخيم الانتاجية الحضرية من خلال تخصيص الاستثمارات بطريقة غير متماثلة بين الطبقتين.

وتعد تلك الظاهرة من أبرز السمات التي تختص بها البلدان الإفريقية والتي قد ورثتها من الحقبة الاستعمارية، فالأجور المرتفعة وقتها كانت تعكس انقساما بين طبقة حاكمة غنية تمثل الأوربيين وأخرى زراعية فقيرة تعبر عن الأفارقة، والمفارقة أن تلك الفجوة قد استمرت حتى بعد خروج المستعمر ورغم أفرقة "Africanization " الوظائف الحضرية عن طريق استبدال الموظفين الأوربيين بالأفارقة، وقد بقيت الأجور الحضرية عالية بحكم تدخل النقابات التي كانت تملك نفوذا قوية بسبب مساهمتها في تحقيق الاستقلال، إضافة إلى التنظيم المحكم الذي كانت تتمتع به والدعم السياسي القوي الذي حظيت به، فقد ظلت هذه النقابات تدافع عن العمال المأجورين في الحضر من خلال سن قوانين عمل مواتية تضمن الحد الأدنى من الأجور وتوفر ظروف عمل ملائمة لعمال القطاع الحكومي والصناعي ولعمال المناجم وغيرهم من موظفي القطاع الرسمي[1]، من جهة أخرى فقد كانت الوظائف الحكومية تقتصر فقط على الصناعات والخدمات الموجودة في الحضر، وفي ظل هذا الاهتمام المتزايد بالحضر وعماله عانى موظفي القطاع الزراعي من اهمال حكومي واضح، فقد تولد عنه هيمنة حضرية طاغية في هذا المجال[2]، وحتى الاستثمارات الحكومية قد انحازت في سنوات الستينات والسبعينيات إلى القطاعات الحضرية.

أما الشيء الذي أدى إلى تفاقم الوضع فهو إستراتيجية إحلال الواردات التي تبنتها معظم البلدان النامية والتي شملت أشغالا عامة وواسعة النطاق كالسدود والطرقات، فالغريب في الأمر أن تمويلها كان من الضرائب الزراعية[3] مما يعني أن البلدان النامية لم تكتف فقط بتخصيص استثماراتها لتطوير المناطق الحضرية بل وصل بها الحد إلى استغلال الموارد الريفية من أجل دعم الحضر، كما أنها قامت أيضا بدعم أسعار المواد الغذائية لفائدة السكان في الحضر، بالتالي فإن جميع تلك السياسات قد أظهرت تحيزا فاضحا تجاه الحضر وأدت إلى تعميق التفاوتات بين المنطقتين، كما أنها ساهمت في تغذية المزيد من الهجرة الريفية الحضرية[4]، وفي هذا الخصوص توصل Ades, A. F و Glaeser, E. L إلى وجود علاقة سببية تمتد من العوامل السياسية إلى التركز الحضري كما أوضحا أن نمو مدينة لندن قد كان مرتبطًا ارتباطًا وثيقًا بالعوامل السياسية[5].

[1] Fay, M., & Opal, C. (1999), op.cit,p: 7-8,15-16.
[2] Jedwab, R., & Vollrath, D. (2015), Urbanization without growth in historical perspective,op.cit :16-17.
[3] Fay, M., & Opal, C. (1999), op.cit,p:8 .
[4] Jedwab, R., & Vollrath, D. (2015), Urbanization without growth in historical perspective,op.cit :16.
[5] Ades, A. F., & Glaeser, E. L. (1995). Trade and circuses: explaining urban giants. The Quarterly Journal of Economics, 110(1), 195-227,p :195,219.

- **سهولة الوصول إلى المراكز الحضرية والتقنيات الحضرية :**

على الرغم من النمو الاقتصادي المنخفض في البلدان النامية إلا أن هذا لم يمنعها من التحضر، فمدنها الضخمة في الوقت الحالي أكبر بكثير من المدن التي كانت في قرون مضت، كما أنها تتصدر قائمة أكبر المدن العالمية حاليا [1]، ويعود السبب وراء ذلك إلى التقدم التكنولوجي خاصة في مجال النقل الذي لطالما كان عاملا محددا ورئيسيا لحجم المدن ولا يزال.

ففي القديم حين كان التنقل يتم سيرا على الأقدام بسبب عدم توفر وسائل للنقل ونظرا لسرعة المشي التي تقدر في العادي ب 5 كلم/الساعة كان من الطبيعي أن تظل مساحة المدن صغيرة إذ لم تتجاوز 20 كلم[2]، لكن بمرور الوقت بدأ الأفراد يستخدمون عربات الخيول وترتب عن ذلك توسعا في مساحة المدن، أما بعد الثورة التي عرفتها وسائل النقل والهندسة المعمارية في القرنين التاسع عشر والعشرين فقد شرعت المدن في التوسع أكثر فأكثر ، حيث أدى اكتشاف السكك الحديدية وتطور القطارات وخطوط الترام والمترو بالإضافة إلى ظهور وسائل نقل أخرى كالسيارات والحافلات والدرجات بمختلف أنواعها إلى جانب تشيد الطرق السريعة إلى خفض تكاليف نقل الأشخاص والسلع وهذا ما قاد في نهاية المطاف إلى تمدد المدن بصورة مباشرة.

إلى جانب وسائل النقل فقد ساهم التطور الذي لحق مجال الهندسة المعمارية بعد اختراع الفولاذ ذو التكلفة المنخفضة والمصاعد في زيادة الكثافة السكانية على مستوى المدن، لأنه سمح بتشييد بنايات عالية قادرة على استيعاب عدد كبير من الأفراد وعلى إثر ذلك تشكلت مدنا ذات كثافة عاليا ومترامية الأطراف.

الشيء المهم هنا أن تلك التقنيات لم تبقى حكرا فقط على البلدان التي شهدت ثورة صناعية بل وصلت إلى جميع مناطق العالم بما في ذلك بلدان العالم الثالث التي استفادت منها في ظل غياب للزيادات في الإنتاجية، مع ذلك فإنها لم تحمل أثارا سلبية، بل ساهمت في الحد من الازدحام وسهلت التنقل ووفرت راحة أكبر لسكان وبأقل التكاليف[2]، كما أنها كانت سببا في زيادة حجم مدنها بطريقة غير مباشرة من خلال الهجرة، بعدما أصبح من السهل تنقل سكان الريف نحوها لأن قدرة هؤلاء على التنقل نحو الحضر تتأثر في العادة بمدى توافر وسائل النقل وبالمسافة بين المنطقتين، لكن هذا الأمر لا يحدث دائما لأنه في بعض الأحيان أدى توافر سكة الطرق ووسائل النقل إلى تمكين سكان الريف من الوصول إلى الأسواق الحضرية دون أن يضطروا إلى الانتقال والاستقرار بصفة دائمة في الحضر، وفي هذه الحالة يكون الريف قد دُمج في الاقتصاد الوطني.

[1] United Nations (2018). Department of Economic and Social Affairs, Population Division (2019). World Urbanization Prospects: The 2018 Revision (ST/ESA/SER.A/420). New York: United Nations.,p:66-97. https://population.un.org/wup/Publications/Files/WUP2018-Report.pdf

[2] Jedwab, R., & Vollrath, D. (2015), Urbanization without growth in historical perspective,op.cit ,p :16.

- **الديمقراطية والتحضر:**

يعتقد البعض بأن البلدان ذات الأنظمة الغير ديمقراطية تمتلك قدرا كبيرا من المحسوبية، وحجتهم في ذلك تتمثل في أن حكوماتها غالبا ما تبدي اهتمام أكبر بالمدن، وإذا بحثنا عن أقصى أشكال هذه الأنظمة سوف نجد على رأسها النظام الديكتاتوري، إذ يرجح أن تكون البلدان التي تحكمها مثل هذه الأنظمة أكثر البلدان تحضرا لأنها غالبا ما تكون عرضة لأعمال الشعب وبالأخص في مناطقها الحضرية لذا فهي تلجأ للزيادة في الانفاق العام من أجل الحفاظ عليها، الأمر الذي يزيد من جذبيتها ويتسبب في زيادة سكانها.

هذا التحليل يبدو منطقيا جدا ومن الممكن حدوثه، مع ذلك قد يقابله تحليلا آخرا يناقضه تماما وفي نفس الوقت مقبولا من الناحية المنطقية، ذلك لأن النقص في الحرية السياسية والمدنية التي تتسم بها الأنظمة الغير ديمقراطية قد تحد من قدرة الأفراد على الاستجابة للحوافر الاقتصادية، إذ تستطيع الحكومات في مثل هذه الأنظمة بأن تتدخل لتقيد حركة الأشخاص والموارد فهي تملك من القوة ما يجعلها قادرة على التحكم في معلومات الأسواق المرتبطة بعائدات الموارد لذا سيكون التحضر أقل استجابة للأجور.

إن الاحتمالات المتناقضة حول ظاهرة التحضر في البلدان الغير ديمقراطية تقودنا للجزم بأن ظاهرة التحضر في الدول ذات الحريات سيكون مرتبط بالحوافز الاقتصادية، لأن الأفراد في هذه الحالة حتما سيستجبون لهذه الحوافز طالما لن تكن هناك قوة تقيد حرياتهم وتنقلهم وإذا ما توفر ذلك النوع من الحوافز سيهاجرون للمدن[1].

- **المرافق الحضرية والتفضيلات:**

من البديهي أن يبحث الأفراد دائما عن نوعية حياة أفضل وأن يسعوا لتعظيم منافعهم، وكل هذا يسهل تحقيقه في المدن نظرا لما تتمتع به من خصائص كثيرة كالتنوع في المطاعم وفي أماكن الترفيه بالإضافة إلى قربها من السواحل والأنهار، وعليه فإن هؤلاء الأفراد سيكونون على استعداد لتضحية بجزء من دخلهم لدفع الإيجارات العالية مقابل تمتعهم بنوعية حياة أحسن، فالمدن غالبا ما ترتبط بمستويات عالية من الاستهلاك ومن أمثلة ذلك الولايات المتحدة الأمريكية التي يعرف فيها الطلب على المعيشة تزايدا مستمرا بمرور الوقت.

- **النمو الداخلي:**

تشير التجارب التاريخية إلى ارتباط التحضر بالهجرة الداخلية لكن هذا لم يعد حال العديد من البلدان النامية، التي شهدت بعد الحرب العالمية الثانية انخفاض معدل الوفيات في مناطقها الحضرية مع بقاء معدلاتها الحضرية عالية جدا ما ترتب

[1] Fay, M., & Opal, C. (1999). op.cit, P:16-18.

عنه زيادة طبيعية سريعة في المدن، هذا معناه أن المدن قد توسعت نتيجة للعامل الديموغرافي الناجم عن نمو سكانها لذا يطلق على المدن التي تطورت بهذه الطريقة مصطلح " مدن الفطر " لأنها تطورت داخليا لدوافع ناجمة عن المدينة في حد ذاتها وليس لدوافع متأتية من الريف كما يشاع غالبا حتى أنها لم تكن نتيجة ثورة صناعية أو قوة جذب في الحضر ، وفي مثل هذه الحالة يكون التحول في السلوك الديمغرافي هو من طور المدن وليس النمو في الدخل، أي أن الزيادة الطبيعية السريعة لسكان الحضر هي التي قادت إلى تزايد الحجم المطلق للمدن ورفعت من معدلات التحضر على الرغم من عدم حدوث أي تغير في مستويات التنمية[1].

2-2-2 أثار التحضر الغير تنموية:

إذا كان التوسع في المدن وتزايد عدد سكانها ناجم عن عوامل أخرى غير التنمية فلا يمكن أن نستغرب من تداعياته السلبية التي تؤثر على حجم اقتصاديات التكتل وعلى المزايا التي تتمتع بها المدن، وطالما أن هناك تحضرا غير تنموي من حيث الدوافع فسوف يستتبعه آثارا غير تنموية تتجلى في النقاط التالية:

- **الفقر الحضري:**

ينجم الفقر في المناطق الريفية عن عدة عوامل كزيادة الضرائب على المنتجات الزراعية، أو عن النمو الديمغرافي الذي يولد ضغطا على الأراضي، وقد يحدث بسبب الكوارث الطبيعية كالتغير المناخي، أو نتيجة للكوارث التي تكون من صنع الإنسان كالحروب المدمرة للقرى وجميع تلك العوامل تتسبب في خفض الأجور الريفية وتوسع فجوة التفاوت في الدخل ما بين الحضر والريف، وفي نفس الوقت تشكل عوامل طاردة تجبر هؤلاء الفقراء على النزوح نحو المدن، لكن عند وصولهم للمدن غالبا ما تتاح لهم فرص عمل في قطاعات منخفضة الإنتاجية لأن أسواق العمل الحضرية في كثير من الأحيان تكون لديها قدرة استيعابية محدودة الأمر الذي يسهم في زيادة نسبة الفقر في الحضر[2].

وقد سلط Glaeser الضوء على هذا الموضوع في كتاب له حمل عنوان " المدن والرجال " حين تحدث عن الأحياء الفقيرة التي تميز أغلب المدن الجاذبة، فهذه الأحياء بشكل عام ليست نتيجة نمو غير متكافئ، بل هي راجعة لهجرة سكان محرومين قادمين للاستقرار في الضواحي وقد استشهد بالأحياء الفقيرة الموجودة على مستوى مدينة ريوديجينيرو التي غالبًا ما يكون

[1] Jedwab, R., & Vollrath, D. (2015), Urbanization without growth in historical perspective,op.cit , p:16-17.
[2] Jedwab, R., & Vollrath, D. (2015), Urbanization without growth in historical perspective,op.cit ,p :17.

سكانها مكونون من فلاحين قرروا مغادرة المناطق الريفية شديدة الفقر في شمال شرق البرازيل لتجربة حظهم في المدن الكبرى، وفي الواقع تبين أن معدل الفقر أقل في الأحياء الفقيرة منه في هذه المناطق الريفية[1].

- **أثار التحضر السلبية على مختلف أبعاد التنمية:**

في ظل التزايد المتواصل للسكان الحضر تبرز تحفظات بشأن هذه الظاهرة عند العديد من الباحثين وصانعي السياسات، فهؤلاء قد أعربوا عن مخاوفهم تجاه آثارها الاجتماعية كزيادة الازدحام الحضري الذي يترتب عنه أفات اجتماعية عديدة وكذلك تجاه آثارها البيئية مثل الزيادة في حدة التلوث، وحتى الاقتصادية كتوسع الفوارق بين السكان[2].

غير أن هذه الآثار لن تبق مجرد مخاوف عندما يتعلق الأمر بدول الجنوب فهي تتخطى ذلك لأنها بالفعل واقع معاش في هذه المناطق، ولعل هذا ما دفع ببعض الاقتصاديين إلى وصف ما يحدث فيها على أنه" تحضر بدون تنمية "، وإذا ما نظرنا إلى الوضيعة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية الجد صعبة التي يعاني منها سكان الحضر في دول الجنوب لاسيما الفقراء منهم الذين يعيشون في ظروف غير مواتية سواء تعلق الأمر بصحتهم أو بنظامهم الغذائي فإن ذلك الوصف لا يعد وصفا مبالغا فيه.

ومن أجل التوضيح أكثر سوف نعتمد على مجموعة من المؤشرات والدراسات التي تعزز أكثر من الفكرة السابقة القائلة بأن التحضر في دول الجنوب هو تحضر دون تنمية:

- ✓ حسب معطيات صرح بها البنك الدولي سنة 2005 فإنه أكثر من 70 % من سكان الهند يعيشون في سكنات مكتظة.
- ✓ توافرت أدلة تشير إلى أنه أقل من نصف سكان دول الجنوب هم قادرين على الحصول على مرافق صحية جيدة.
- ✓ نمو هائل لعدد سكان الأحياء الفقيرة.
- ✓ وفق ل" UN.Habitat "برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية " فإن هناك أكثر من 960 مليون نسمة يعشون في أحياء فقيرة وهذا ما يعادل ثلث سكان المدن في جميع إنحاء العالم في سنة 2003، وهذه الفئة تتمركز أكثر في شرق أسيا وجنوبها ووسطها.
- ✓ الصعوبات التي يواجهها المهاجرون في سبيل الاندماج الحضري، وقد تم الكشف عنها من خلال دراسة أجريت في دكار حول تزايد النمو الحضري لأي سبب كان سواء بسبب النمو الديمغرافي أو من خلال الهجرة، حيث أظهرت أن هناك صعوبات

[1] Gobillon, L. (2015). Edward Glaeser, Des villes et des hommes: enquête sur un mode de vie planétaire, Paris, Flammarion, 2011, 364 p.(traduit de l'anglais Triumph of the City: How our Greatest invention Makes us Richer, Smarter, Greener Healthier and Happier, the Penguin Press, 2011). Population, 70(2), 387-389,p :388-389.
[2] Frick, S. A., & Rodríguez-Pose, A. (2016), op.cit ,p :2.

كثيرة يواجهها الشباب الراغبين في الولوج إلى سوق العمل، وأن المهاجر في أفضل حالاته سيجد عملا لكن في القطاع الغير رسمي ما يعني تزايد أكثر في نسبة البطالة الحضرية وخاصة في صفوف الشباب الذين لا يزالون في عمر إنتاجي مهم الأمر الذي يترتب عنه تأخر في اندماجهم وبالتالي سيكون بمثابة عامل إحباط لهم.

✓ اعتماد نمط حياة مماثلة لتلك التي تمارس في الأرياف بسبب عدم قدرة المدن على استيعاب التزايد المستمر في عدد السكان، وفي هذه الحالة سيجد العاطلين عن العمل أنفسهم مجبرين على اللجوء إلى ممارسة أنشطة زراعية التي يفترض أنها نشاطات خاصة بالأرياف، وحتى الموظفين ذوي الدخل المنخفض والغير قادرين على تأمين مستوى معيشي لائق بدورهم يتوجهون لممارسة الزراعة في المدن، وفي معظم الأحيان فإن مثل هذه السلوكيات تنتشر بشكل كبير في المدن الثانوية، فقد لوحظ أن معظم سكانها يعتمدون بصورة شبه كلية على الزراعة خاصة في إفريقيا التي تعاني أكثر من غيرها من تدهور معيشي[1].

3-2-2 العوامل المؤسساتية والثقافية للتنمية:

على الرغم من أن التنمية الاقتصادية تبدو في ظاهرها موضوعا اقتصاديا بحتا لكنها في الحقيقة هي أشمل من ذلك بكثير، والدليل على هذا هو اهتمام علماء الاجتماع والتاريخ بها إلى جانب مفكرين اقتصاديين، حيث حاول كلٌ بطريقته اعطاء الوصفة الصحيحة لها.

فبينما نجد أن الأعمال القديمة للنمو الاقتصادي قد اعتمدت على حرية التجارة وتقسيم العمل وعلى الاستثمار في رأس المال كمحركات أساسية لهذه العملية [2]، ظهرت كتابات أخرى تشير إلى أهمية البعد الجغرافي للتنمية التي تتجلى من خلال تأثيرات مستوى التحضر على الدخل [3]، وفي هذا الخصوص أوضح Bairoch أن أي عملية تنمية تعتمد في بدايتها على الحضارة "civilisation" التي توفر حياة مستقرة وحضرية، غير أن هذا التوجه الفكري وجد ما يناقضه، لأن التجارب التاريخية قد أثبتت أن المستوى العالي من التحضر لا يضمن النمو كما أن المستوى المنخفض منه لا يمكنه أن يمنع حدوثه النمو ولا تزال هذه الملاحظة صحيحة إلى غاية الوقت الحالي، بالعودة إلى عام 1700 فترة انطلاق الثورة الصناعية نجد أن بلد نشأتها والمتمثل في انجلترا لم يكن متحضرا فقد عاش في مدنه فقط 12 % من إجمالي السكان، بينما كانت أكثر البلدان الأوروبية تحضرا على الإطلاق هولندا لكن لم يسفر ذلك عن عملية نمو مستمرة بل على العكس شهد اقتصادها تراجعا وقتها قبل أن يعود في القرن التاسع عشر، هذه المقارنة تمكننا من تأكيد الملاحظة السابقة.

[1] Véron, J. (2008). Enjeux économiques, sociaux et environnementaux de l'urbanisation du monde, , op.cit, p: 43-44.
[2] Polèse, M. (2010). Le rôle des villes dans le développement économique: un autre regard, op.cit, P:11.
[3] Duranton, G. (2014). Growing through cities in developing countriesp, op.cit, p:39.

أما المفارقة هنا فتكمن في التوصل إلى ذات النتيجة حتى بعد الارتكاز على ثاني مؤشر للتحضر وهو حجم المدينة، فبالرغم من أن لندن قد كانت موجودة حينها إلا أنها انتظرت حتى القرن التاسع عشر لتظهر كأكبر مدينة عالمية، حيث كانت كل من اسطنبول وبكين هما من تتصدران قائمة أكبر المدن العالمية بدون أن تشهد تركيا ولا الصين ثورة صناعية، وإذا تعمقنا أكثر سنجد أن حضارات كبيرة ك: روما، أثينا، الإسكندرية،كايفنغ الصينية، إيدو اليابانية لم ترافقها قيام ثورة صناعية، ما يعني أن المدن الكبيرة والمجتمعات الحضرية لم تكن شرطا كافيا لانطلاق تنمية، فعلى الرغم من قدرة بعض الشعوب على خلق حضارات عظيمة إلا أنهم افتقدوا دائما إلى شيء ما وبالتأكيد ليس المدن لأنهم كانوا بالأصل يمتلكونها.

ولهذا السبب كان من الضروري البحث عن محفزات أخرى لنمو، حيث تحولت الكتابات الحديثة نحو تفسيرات أكثر عمقا وأبدت اهتماما بما يعرف بالعوامل المؤسساتية كسيادة القانون، الخدمة العامة الموثوقة، الإدارة الجيدة للاقتصاد الكلي، الإطار التنظيمي الذي يقود لتسير اقتصاد السوق بسلاسة، فهذه المفاهيم مستمدة من الدولة الحديثة ومع هذا تترك أسئلة عديدة بدون إجابات نحو : كيف تمكنت بعض الشركات من الوصول إلى خلق بيئة مؤسساتية مواتية للتنمية أفضل من غيرها؟ ولماذا الإسبان لا يعطون قيمة للوقت على عكس نظرائهم المكسيكيين؟ حصة كبيرة من الجواب عن السؤالين السابقين تكمن في تاريخ الشعوب الثقافي " أنثرولوجيا "وفي القيم، المعارف والأفكار التي تنتقل من جيل لجيل.

حتى التاريخ الاستعماري يزودنا بجزء من الإجابة وفي نفس الوقت يثير سؤالا مهما وهو لماذا البلدان التي استعمرتها شعوب من الجزر البريطانية مثل الولايات المتحدة الأمريكية استراليا وكندا تُظهر مستويات أعلى من التنمية أكثر من البلدان التي استوطنها في الماضي كل من البرتغال والإسبان كالأرجنتين تشيلي والبرازيل[1] ؟

[1] Polèse, M. (2010). Le rôle des villes dans le développement économique: un autre regard, op.cit, P:11-14.

الجدول رقم (2-1): مؤشرات التحضر ونصيب الفرد من الدخل في الولايات المتحدة، كندا، أستراليا، تشيلي، البرازيل، الأرجنتين (2018).

البلدان	الولايات المتحدة	كندا	أستراليا	التشيلي	البرازيل	الأرجنتين
نصيب الفرد من الدخل	55719	44078	45377	22873	14282	18288
مستوى التحضر%	82,3	81,4	86,0	87,6	86,6	91,9
عدد سكان أكبر المدن	18 819 (نيويورك)	6 082 تورونتو	تقارب 5 ملايين (سيدني)	6 680 (سانتياغو)	21 650 (ساو باولو)	14 967 (بونيس آيرس)

Source :-La Banque mondiale.(2019).Indicateurs du développement dans le monde : https://donnees.banquemondiale.org/ .

-http://esa.un.org/unpd/wup/index.htm.

-United Nations.(2018). Department of Economic and Social Affairs, Population Division (2019). World Urbanization Prospects: The 2018 Revision (ST/ESA/SER.A/420). New York: United Nations, https://population.un.org/wup/Publications/Files/WUP2018-Report.pdf,p: 57,77-78.

من خلال الجدول أعلاه نجد أن نصيب الفرد من الناتج المحلي في الأرجنتين يعادل تقريبا 3/1 نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الولايات المتحدة الأمريكية وهذا بالتأكيد أمر لا يمكن تفسيره لا بحجم المدينة ولا بمستوى التحضر، لأن معدلات التحضر في الأرجنتين تعادل نظرتها في الولايات المتحدة الأمريكية حتى أن جميع البلدان تسجل مستويات تحضر متقاربة، من ناحية أخرى بونس أيرس أكبر من أي مدينة كندية، في حين أن ساو باولو البرازيلية تعادل حجم مدينة نيويورك، لذلك فإن الفرق يجب أن يكون في الميزات الثقافية والمؤسساتية التي تأسست عليها الدول الجديدة فهذه السمات الموروثة من جيل لجيل قادرة على ضمان بيئة مواتية للتنمية الاقتصادية. مع هذا كله لا يزال تفسير التنمية الاقتصادية غير مكتمل وطالما أن هناك دول فقيرة وأخرى غنية فإن البحث بشأنها سيستمر[1].

[1] Polèse, M. (2010). Le rôle des villes dans le développement économique: un autre regard, op.cit, P:11-12,14.

3-2 خصائص التحضر العالمية:

2-3-1تاريخ التحضر العالمي وعلاقته بالصناعة:

2-3-1-1 تاريخ التحضر العالمي وخصائصه:

مع أن المستوطنات الحضرية قد ظهرت في عدة مناطق من العالم قبل القرن التاسع عشر إلا أن نسبة سكانها قد ظلت محدودة جدا، ويعود السبب وراء ذلك وفقا للأبحاث التاريخية إلى عاملين أساسيين هما عدم توفر الفائض من الإمدادات الطاقوية الكافية لدعم السكان الغير زراعيين إلى جانب ما يعرف بقيد المرض وكلاهما تحدثنا عنهما بإسهاب سابقا ولا داعي للتوسع فيهما أكثر، فهما من تسببا في بقاء نسبة سكان المناطق الحضرية على المستوى العالمي في حدود 5 % قبل أن تتوسع فجأة أواخر القرن التاسع عشر[1] كما يوضحه الشكل أسفله.

الشكل رقم(2-3):التطور التاريخي لعدد و نسبة سكان الحضر في العالم(1000-2000).

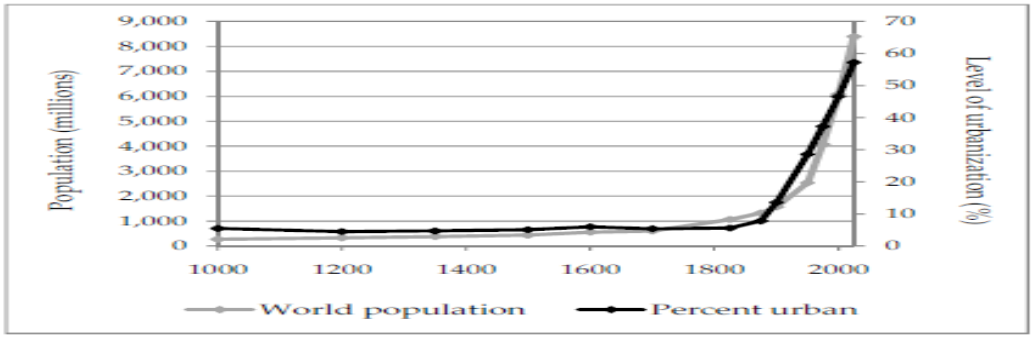

Source : Fox, S. (2011). Understanding the origins and pace of Africa's urban transition. Crisis States Research Centre Working Paper (Series 2) No. 98, (89),p :6.

من خلال الشكل يتبين عدد سكان الحضر في العالم قد بقي دون أي تغيير يذكر لفترة طويلة جدا وذات الشيء يمكن قوله عن نسبتهم، لكن بعد عام 1800 الوضع تغير كليا إذ بدأت معدلات التحضر تشهد تطورا ملحوظا، فبعدما كانت خلال تلك السنة في حدود 9 % وصلت إلى 12 % بحلول 1850 ثم إلى 19 % في عام 1900 وأصبحت 30 % سنة 1950، من خلال هذا نستنتج أنه رغم البعد التاريخي للظاهرة إلا أنه لا يمكن الحديث عن ثورة حضرية حقيقية عرفتها البشرية إلا عقب سنة 1800.

من جانب آخر فإن الحركة العالمية نحو التحضر تخفي في طياتها تباينات كبيرة بين مختلف مناطق وبلدان العالم، فقد انطلقت مبكرا في الدول الغربية التي عرفت نسبة التحضر فيها ارتفاعا من 10% سنة 1800 إلى 31% في عام 1900، بينما

[1] Fox, S. (2011). Understanding the origins and pace of Africa's urban transition, op.cit, P:2,6.

بالكاد تطورت هذه النسبة في دول الجنوب خلال هذه الفترة[1]، وإذا بحثنا عن سبب النمو في سكان الحضر منذ سنة 1800 على مستوى أوربا الغربية فنجده يعود للثورة الصناعية التي صاحبتها ثورة ديمغرافية واللتان ربطتهما صلة وطيدة بعملية التصنيع، ففي تلك الفترة عرفت أوربا الغربية زيادة حادة في عدد سكانها تزامنا مع انخفاض العمالة الزراعية جراء تواجهها المتواصل نحو القطاعات الحضرية (صناعة وخدمات) وعقب هذه الحركة تزايد عدد سكان الحضر بشكل لافت.

إن التباين في ظاهرة التحضر يمكن أن نلمسه أيضا بين بلدان ذات المنطقة فعلى سبيل المثال في أوربا عموما نجد أن معدل التحضر قد ارتفعت خلال الفترة (1801-1891) ب 40 % في انجلترا وب 16% في فرنسا، وفي بلجيكا ارتفع ب11%، أما في أمريكا الشمالية التي تأخرت عملية التحضر فيها نوعا ما مقارنة بأوروبا الغربية، فقد عرفت بدورها تسارعا نتيجة للهجرة الريفية من جهة وللثورة الديموغرافية من جهة أخرى، حيث ارتفع مستوى التحضر فيها ب 25 % خلال الفترة الممتدة من 1801 حتى 1891، بعد ذلك بدأت تظهر حركات استعمارية تمكنت من فرض سيطرتها على البلدان الجديدة (الأرجنتين وأستراليا...) وساهمت إلى جانب النزوح الريفي القوي في تطور عملية التحضر على مستوى تلك البلدان، وقد حدث ذلك بدون عملية تصنيع وفي ظل اضطرابات ديموغرافية كبيرة لكن ذلك لم يمنع ارتفاع نسب تحضرها، حيث زادت في الأرجنتين بحوالي (20 % إلى 40%) ما بين 1801-1891.

وفي ظل هذه التطورات بقيت المناطق الأخرى بعيدة تماما عما يحدث في أوروبا وأمريكا، نظرا لغياب التغيرات في النظم السكانية والهياكل الاقتصادية بالإضافة إلى عدم وجود عمليات تصنيع بها ولم يحدث أي انخفاض في العمالة الزراعية لهذا ظلت مستويات التحضر بها تشهد تباطؤا وفي بعض الأحيان ركود[2].

إن ما حدث في القرنين الثامن والتاسع عشر يبين أن النزعة العالمية نحو التحضر قد حركتها تغيرات تكنولوجية ومؤسساتية ساهمت في تخفيف القيود التي كانت مفروضة على عملية التحضر قبلا، وقد انطلقت من أوروبا تحديدا وكانت هي السبب وراء تحضرها المبكر مقارنة مع باقي المناطق، بعد ذلك شرعت في التوسع ووصلت لمناطق أخرى بفضل التجارة والغزو[3].

لكن عقب القرن التاسع عشر لوحظ خلاف ما سبق فمعدلات التحضرية بدأت في الارتفاع على مستوى مناطق كانت تشهد نسب تحضر جد محتشمة، في حين شرعت تلك النسب في التباطؤ على مستوى البلدان التي كانت تعرف توسعا حضريا في

[1]Tabutin, D. (2000). La ville et l'urbanisation dans les théories du changement démographique. Université catholique de Louvain, Département des sciences de la population et du développement ,p :1-2.
[2] Paix, C. (1971). L'urbanisation: statistiques et réalités. Revue Tiers Monde, 393-411,p :395.
[3] Fox, S. (2011). Understanding the origins and pace of Africa's urban transition, op.cit, p:2.

القرنيين السابقين نظرا للانخفاض المتواصل في النمو السكاني الناجم عن تراجع معدلات الولادات، وعن تناقص في معدل العمالة الزراعية، ومن أبرز تلك المناطق كانت أوروبا [1] كما يوضحه الشكل المقابل .

الشكل رقم (2-4): زيادة النسب المئوية لسكان المدن التي يبلغ عدد سكانها 20000 نسمة وأكثر في العالم وفي بعض البلدان (1800-1951).

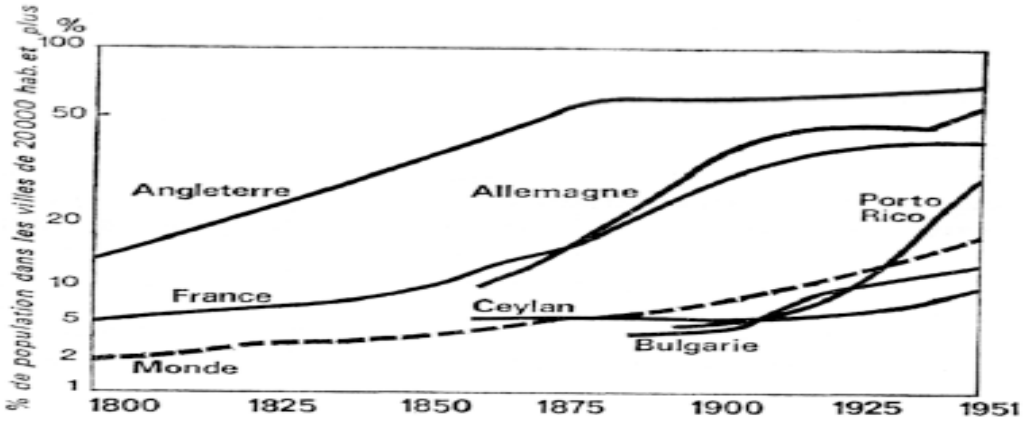

Source : Paix, C. (1971). L'urbanisation: statistiques et réalités. *Revue Tiers Monde*, 393-411,p :400.

من خلال تتبعنا للتطورات الحركة التحضرية العالمية خلصنا إلى النقاط التالية:

✓ عملية التوجه نحو التحضر على المستوى العالمي لم تأتي دفعة واحدة إنما تمت على مراحل مختلفة من ناحية المكان والزمان.

✓ تخفي الحركة التحضرية العالمية في طياتها تباينات كبيرة بين المناطق والبلدان فلا العوامل ولا الوتيرة التي تتسارع بها هي ذاتها في جميع البلدان أو المناطق، وهذا أمر سنفصل فيه لاحقا.

✓ هناك علاقة تاريخية تربط التحضر بالتصنيع.

2-3-1-2 العلاقة التاريخية بين التحضر و التصنيع:

عملية التحضر أو ما يطلق عليها بالتحول الحضري توصف بأنها تحولا يطال المجتمعات، فمن خلالها تعبر من مجتمع يتوزع أفراده على مستوطنات ريفية صغيرة يغلب عليها النشاط الزراعي إلى آخر يتركز سكانه في مناطق حضرية كبيرة وذات كثافة سكانية عالية تظهر فيه السيطرة للنشاطات الصناعية والخدماتية[2].

[1] Paix, C. (1971), op.cit, p:399.
[2] United Nations(2014), World Urbanization Prospects,op. cit,p :1.

هذا التحول بمفهومه الدقيق لم يلاحظ إلا بعد قيام الثورة الصناعية، إذ استمرت حصة من يعيش في مدن في التزايد بفضل الانتقال من اقتصاد زراعي نحو اقتصاد صناعي وخدماتي، وقد حدث ذلك في أوروبا خلال القرن الثامن عشر وبعد منتصف القرن العشرين أخذ يكتسي طابعا عالميا[1].

غير أن ما حدث في أوروبا هو من ساهم في الكشف عن العلاقة التاريخية المتأصلة بين التحضر والصناعة، فهي أول من شهدت انطلاق الثورة الصناعية التي أدت إلى شروع هذه المنطقة في تحضر لافت، أما قبل ذلك فبالكاد يمكن الحديث عن حركة تحضر حقيقية فمستواها قد كان في حدود 9 % سنة 1600 وتزايد خلال 100 سنة فقط ب 1 %، لكن الوضع تغير في سنة 1800 حين وصلت تلك النسبة إلى 18 % واستمرت في الارتفاع بوتيرة متسارعة مكنتها من الوصول إلى 33% سنة 1900. وتظهر العلاقة السابقة أكثر عند عرض الاختلافات في مستوى التحضر بين بلدان هذه القارة، لكن قبل التطرق إلى ذلك من المفيد التعرف أولا على الدوافع التي قادتها إلى التحضر فهذا أمر يساعدنا على تفسير تلك الاختلافات، وفي الغالب هناك دافعين رئيسين وراء التحضر في أوروبا وعلى أساسهما يمكن تقسيم بلدانها إلى مجموعتين : الأولى تتمثل في البلدان التي تحضرت نتيجة للتوسع التجاري مثل الدنمرك، إسبانيا والبرتغال، حيث شهدت هذه الدول تزايدا في مستوى تحضرها خلال القرنين السادس والسابع عشر حينما شكلت قوى تجارية مهمة في المنطقة، في حين تضم المجموعة الثانية البلدان التي عرفت نموا في نسب تحضرها بعد انخراطها في عملية التصنيع على غرار بلجيكا وانجلترا في القرن الثامن عشر، وقدانظمت إليها كل من فرنسا وسويسرا لاحقا.

الشيء الملاحظ أن دول المجموعة الثانية قد استمرت في تحضرها بوتيرة سريعة جدا خلال القرن التاسع عشر حيث ارتفع مستوى تحضر بلجيكا من 17 %سنة 1800 إلى 34 %سنة 1850، أما فرنسا فارتفع خلال نفس الفترة من 12.5 % إلى 19.5 % وفي انجلترا ودول الغال زاد من 23 % إلى 50 %، لكن في هذه الأثناء كانت بعض دول المجموعة الأولى تعرف ركودا في مستوى تحضرها كالبرتغال وهولندا اللتان شهدتا ثباتا نسبيا، والبعض الآخر تراجع كالدنمرك التي انخفض مستوى تحضرها من 17 % سنة 1800 إلى 14.6 % في عام 1850.

وقد قادت التطورات السابقة التي اتسمت بتباينات واضحة إلى تشتت كبير في معدلات التحضر على المستوى الأوروبي حيث قدر معدل تغيرها في 25 دولة أوروبية سنة 1800 ب 65.6 % وتزايد ليصبح 69.5 % بحلول 1850، لكن خلال الفترة 1850 حتى 1870 فقد استمر الارتفاع في نسب التحضر على مستوى جميع بلدان أوروبا باستثناء دولة البرتغال، كما تميزت هذه

[1] Halleux, J. M. (2015) , op.cit, p:44.

الفترة ببقاء التحضر مقترنا بالتصنيع لأن الارتفاع في نسبته ظلت تابعة لهذه العملية وللواردات الأوروبية من المنتجات الغذائية التي يتم جلبها من المستعمرات بكميات كبيرة جدا.

وقد تميزت الفترة الممتدة من 1850 إلى غاية 1910 ببروز تباينات جديدة بعد أن عرفت كل من ايطاليا، رومانيا، صربيا واسبانيا تزايدا طفيفا في مستوى تحضرها لا يقارن بالفترات السابقة علما أن جميع هذه الدول قد كان لها معدلات تصنيع متباطئة وانظمت لها كل من انجلترا وبلجيكا رغم تطورهما الصناعي وهذا الأمر يثبت بأن ظاهرة التحضر هي ظاهرة ذات حد معين وتأخذ منحنى لوجيستي، وعليه فمن الطبيعي أن تتباطأ وتيرتها بعد تخطيها عتبة معينة وهذا تحديدا ما حدث في الدولتين السابقتين، وخلال هذه الفترة بقيت ألمانيا، السويد وسويسرا تسجل أعلى معدلات تحضر قدرت ب 2 %، لكن رغم هذه التباينات فقد تقاربت مستويات التحضر في أغلب الدول الأوروبية بعد انخراطها في عملية التصنيع مما قاد إلى انخفاض معدل التشتت الذي تراجع معامله من 69.5 % سنة 1850 إلى 50.2% في عام 1910 ثم إلى 21.8 % سنة 1970[1].

تعد التجربة الأوروبية دليلا واضحا على العلاقة التي تجمع التحضر بالتصنيع لكنه ليس الوحيد، لأن العملية التصنيعية قد تجاوز حدود تلك المنطقة بعد أن انتشرت في مناطق أخرى من العالم وهذا ما عزز العلاقة أكثر بين العمليتين، فعلى سبيل المثال شهدت الولايات المتحدة الأمريكية بدايات القرن التاسع عشر انطلاق عملية تصنيع توسعت أكثر في النصف الثاني من هذا القرن، وقد تزامن بروز قطاع الصناعات التحويلية على نحو خاص مع نمو كبير في سكان الحضر، وهناك تقديرات تشير إلى تضاعف القوى العاملة المحلية على مستوى هذه الصناعة من 10 % إلى 20 % ما بين (1850-1880) وفي نفس الوقت ارتفعت نسبة التحضر من 5 % إلى 30 %.

من جهة أخرى قاد التحول الذي عرفته المصادر الطاقوية والذي يعد أحد تبعات العملية التصنيعية إلى التحضر، فهذا التحول ترتب عنه استبدال الطاقة اليدوية بالبخارية مما تسبب في انخفاض تكاليف استخدامها وسمح بتحرر الشركات من القيود الجغرافية المتعلقة بمصادر الطاقة ومنحها قدرا من الحرية في تحديد موقعها، ولهذا يسود اعتقاد لدى البعض بأن اعتماد المحرك البخاري من قبل الشركات الصناعية كان مسؤولا عن الارتفاع السريع في التحضر، لكن رغم الترويج الكبير لهذه الفكرة إلا أن أصحابها لم يتمكنوا من اثباتها بشكل قاطع لذا فقد بقيت مجرد افتراض.

[1]Bairoch, P. (1976). Population urbaine et taille des villes en europe de 1600 à 1970: présentation de séries statistiques. Revue d'histoire économique et sociale, 54(3), 304-335,p :309-313.

ولا تزال العلاقة التي تربط التحضر بالتصنيع محط نقاش كبير نظرا لدقتها ولصعوبة تحديدها [1]، مع ذلك لوحظ مؤخرا ارتباطا يماثل ذلك الذي جمع العمليتين في أوروبا وأمريكا لكن هذه المرة في اليابان والاتحاد السوفياتي أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، حين تزامنت التنمية الصناعية السريعة فيها بنمو سكاني على مستوى الحضر، فقد تزايدت مستويات التحضر خلال تلك الفترة ولم يُشهد لها أي تباطؤ، حتى أنها كانت أسرع من تلك التي عرفتها البلدان الجديدة والتي سبقتها في التحضر بحوالي قرن من الزمن، ليتبين لاحقا أن تلك المنطقتين قد شهدتا ثورة ديموغرافية وصناعية فاقت سابقتها[2].

إن التلازم بين التحضر والتصنيع واضح ولا يمكن انكاره ففي الوقت الذي يساهم فيه التصنيع في تحفيز التحضر يسمح هذا الأخير للصناعات بالاستفادة من اقتصاديات التكتل، غير أن ما شهده العالم من تطور خاصة بعد انتشار ظاهر العولمة سبب انحرافا في العلاقة السابقة، لأنه وفي ظل هذه التطورات تقلصت الأهمية النسبية للصناعات على مستوى الحضر بالمقابل بدأ قطاع الخدمات يأخذ مكانها بعدما عرف توسعا كبير على إثر تزايد دور المعرفة والمعلومات في الاقتصاد، وعليه أصبحت أهمية المدن مقترنة بالتكنولوجيا فهذه الأخير باتت هي من تعزز دور تلك المناطق اقتصاديا، وهذا الأمر لا يقتصر فقط على الاقتصاديات المتقدمة بل ينطبق على مختلف مناطق العالم فالهند خير دليل على ذلك لأن قطاع البرمجيات والخدمات والقطاعات المتعلقة بالمعلومات والاتصالات تعد أكثر القطاعات دينامكية في هذا البلد، ومن المعروف أن مثل هذه القطاعات شديدة التمركز في المناطق الحضرية الكبيرة، كما أن توسعها أسرع بكثير من جميع الصناعات التقليدية وقد أصبحت قادرة على المنافسة الدولية.

من هنا يمكن القول أن الزمن كفيل بإضعاف العلاقة ما بين التحضر والتصنيع لأنه مع مرور الوقت تبرز علاقة أخرى أقوى بين قطاع الخدمات والتحضر لأنه سيصبح وحده القادر على تعزيز الوزن الاقتصادي للمدن.

2-3-2 الميل الحالي للتحضر العالمي:

شهد العالم منذ منتصف القرن العشرين تغيرات عميقة في حجم سكانه وفي التوزع المكاني لهم، وقد حدث ذلك في ظل نمو سريع لسكان الحضر مقابل تباطؤ في نمو سكان الأرياف وهذا ما أدى إلى إعادة توزيع السكان ما بين المنطقتين[3].

[1]Kim, S. (2005). Industrialization and urbanization: Did the steam engine contribute to the growth of cities in the United States?. Explorations in Economic History, 42(4), 586-598,p2 ,4.
[2] Paix, C. (1971),op.cit,p :402,409.
[3] UNEP, H. S. Urban areas,p :241-242.

فبعد أن سادت أغلبية لسكان الريف على امتداد عدة قرون قُلبت الموازين ورُجحت الكفة لصالح سكان الحضر، وكل هذا حدث في سنة 2007 التي تعد عاما فاصلا بين المرحلتين، فخلالها ولأول مرة في التاريخ البشري تجاوز عدد سكان الحضر سكان الريف لتعلن بذلك دخول العالم عصر التحول الحضري.

الشكل رقم (2-5) : تطور عدد السكان الاجمالي، الحضري والريفي على المستوى العالمي(1950-2050).

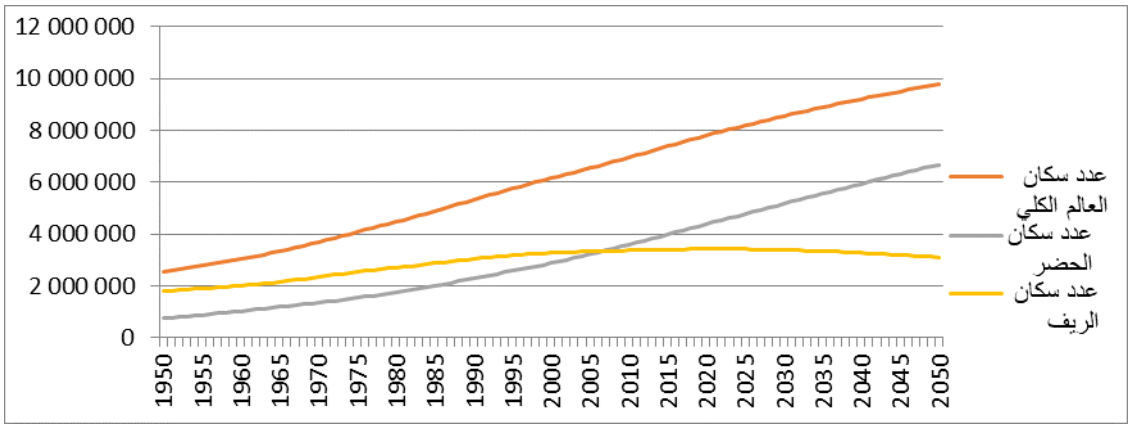

المصدر من إعداد الباحثة بالاستناد على:http://esa.un.org/unpd/wup/index.htm

يُبرز الشكل أعلاه أن عدد سكان الحضر في تزايد مستمر، إذ تضاعف بحوالي خمسة أضعاف خلال 68 سنة فقط، حيث كان يقدر ب 0.7 مليار نسمة سنة 1950 وهو ما عادل حينها 29.6 % من إجمالي السكان، وأصبح بحلول 2018 حوالي 4.2 مليار نسمة، وقد بلغت نسبة التحضر في هذه السنة حوالي 55 % وهي مرجحة للتزايد أكثر إذ يقدر لها أن تصل 68.4 % بحلول 2050 معنى ذلك أنهم سيتزايدون بحوالي 2.4 مليار نسمة عما كانوا عليه في سنة 2018، وخلال ذات الفترة يرجح تزايد عدد سكان العالم ب 2.1 مليار.

الشكل رقم (2-6) : تطور نسبة التحضر العالمية(1950-2050).

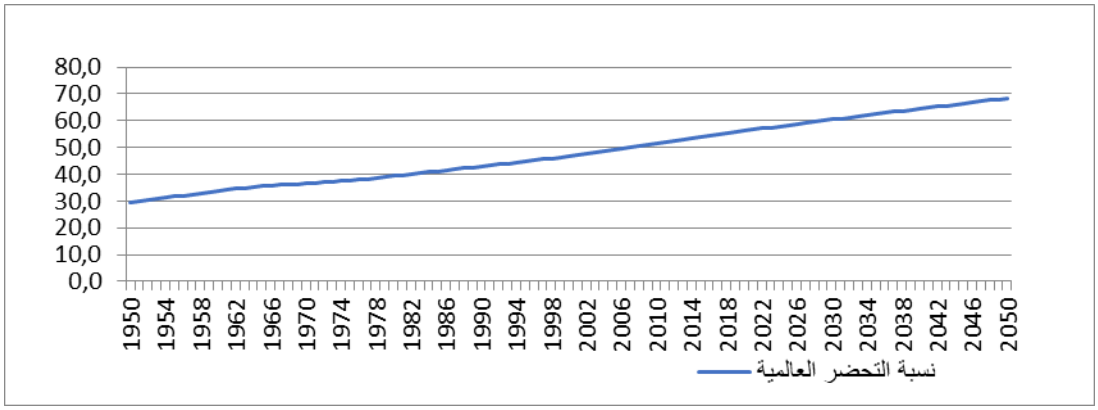

المصدر من إعداد الباحثة بالاستناد على:http://esa.un.org/unpd/wup/index.htm

ظاهريا يبدو أن سكان الحضر في تزايد مستمر مع هذا فإن وتيرة نموه تعرف تراجعا مستمرا ويبرز ذلك من خلال الانخفاض المتواصل في معدل النمو السنوي لسكان الحضر على المستوى العالمي، فبعدما كان يتأرجح ما بين 3.1 % و 2.04 % خلال الفترة الممتدة من 1950 إلى 2015 سيعرف تراجعا ملحوظا خلال العقود القادمة ويتوقع أن يصل إلى 1.13 % ما بين (2045-2050)، مع ذلك سيبقى أعلى من المعدلات التي تم رصدها بخصوص نمو سكان العالم وسكان الريف، فآخر فئة يُنتظر أن تسجل معدل نمو سالب ابتداء من سنة 2020.

الشكل رقم (2-7): معدل النمو السنوي في سكان العالم (إجمالي، حضر، ريف) من 1950 إلى 2050.

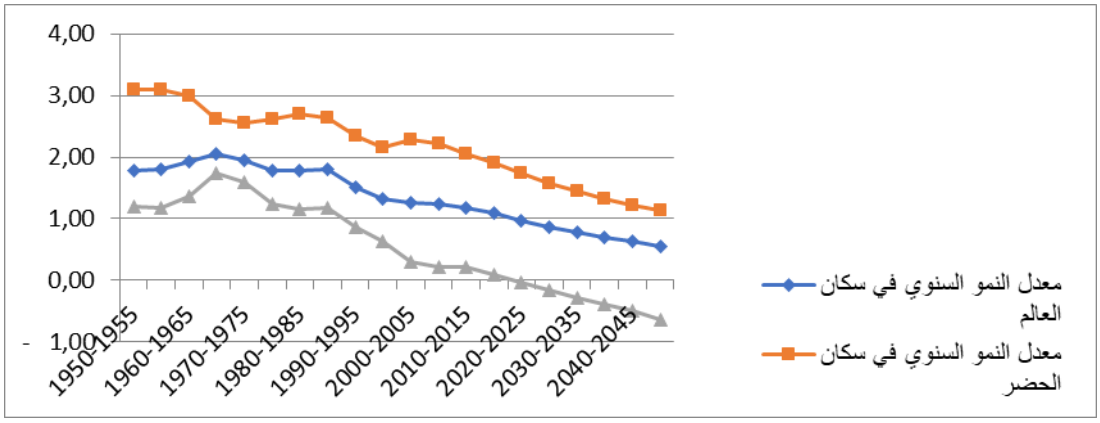

المصدر من إعداد الباحثة بالاستناد على:.http://esa.un.org/unpd/wup/index.htm

ومن خلال مقارنتنا للتواريخ التي وصل فيها سكان الحضر والريف إلى بعض الأحجام المعينة تبين لنا أكثر بأنه لا يمكن المقارنة بين الوتيرة التي يتزايد بها سكان الحضر والوتيرة التي يتزايد بها سكان الريف.

ففي الوقت الذي احتاج فيه سكان الحضر إلى تسع سنوات تقريبا لتخطي المليار وإلى 17 سنة لتجاوز 2 مليار و إلى 14 سنة للوصول إلى 4 مليار نسمة، احتاج سكان الريف إلى 28 سنة لتخطي 2 مليار، كما تشير التوقعات إلى وصول سكان الحضر بحلول 2028 ل 5 مليار نسمة، وسيتخطى عددهم 6 مليار نسمة سنة 2041، وفي ظل هذا بقي سكان الريف أقل من 4 مليار، ويتوقع أن يشرعوا في التناقص بحلول 2021 حسب الشكل (2-5).

من جهة أخرى تشير التوقعات إلى بقاء ذات العوامل المسببة للتحضر الممثلة في النمو الطبيعي والهجرة الريفية الحضرية.

3-3-2 التناقضات في مسار التحضر وواقع علاقته بالتنمية الاقتصادية:

2-3-3-1التناقضات في المسار التحضري:

على الرغم من الطابع العالمي للتحضر إلا أنه يتسم بنوع من الخصوصية، ونلمس ذلك من خلال التناقضات الموجودة في اتجاهاته عبر مختلف مناطق العالم، بناءً عليه سنحاول ابراز تلك الخصوصية بالاعتماد على مجموعة من المؤشرات المتعلقة به عبر مناطق وبلدان مختلفة.

➢ **التناقضات في مسار التحضر بين المناطق الأكثر والأقل نموا**[1]: يختلف مسار التحضر في المناطق الأكثر تقدما اختلافا كبيرا عن نظيره في المناطق الأقل نموا، وقد توصلنا إلى ذلك عند مقارنة بعض مؤشراته على مستوى هذه المناطق.

أ-نسبة التحضر[2]:

ظهرت علامات الاختلاف ما بين المناطق الأكثر والأقل نموا فيما يتعلق بعملية التحضر منذ فترة طويلة جدا، وهي لا تزال قائمة حتى الوقت الراهن، كما يُتوقع استمرارها أكثر خلال العقود القادمة والشكل الآتي يوضح ذلك.

الشكل رقم (2-8):نسبة التحضر المقدرة والمتوقعة في العالم، والمناطق الأكثر تقدماً والمناطق الأقل نمواً (1950-2050).

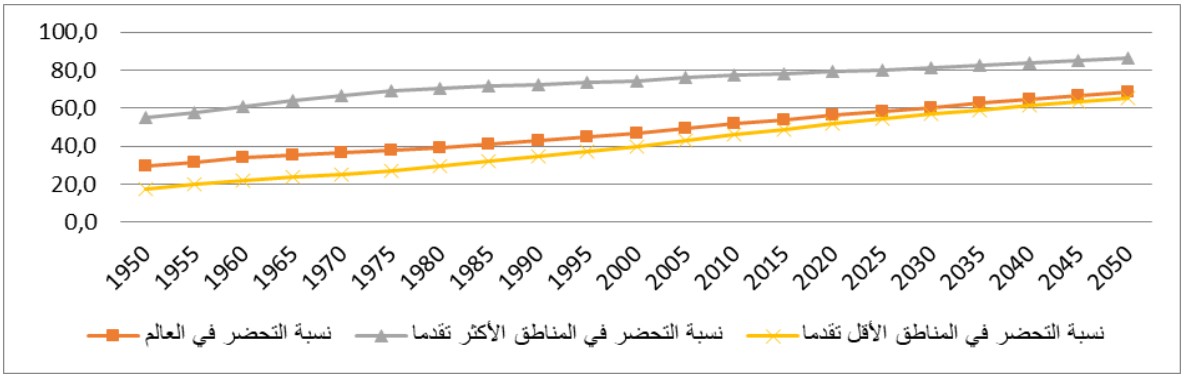

المصدر من إعداد الباحثة بالاستناد على:http://esa.un.org/unpd/wup/index.htm

من خلال الشكل يتبن أن المناطق الأكثر تقدما قد شهدت تحولا حضريا مبكرا جدا مقارنة بالمناطق الأقل تقدما، حيث قدرت نسبة تحضرها في سنة 1950 ب 54.8%، بينما بلغت هذه النسبة في المناطق الأقل تقدما فقط 17.7 %، ورغم النمو السريع في عدد سكان الحضر فيها -أنظر الشكل (2-10)- إلا أن ذلك لم يُحدث أي تغير حيث لا تزال هذه المناطق تسجل أدنى مستويات تحضر بنسبة وصلت ل50.6 % سنة 2018، في حين كان مستوى التحضر في المناطق الأخرى 78 %، وتشير

[1] تضم المناطق الأكثر تقدما كل من أوروبا، أمريكا الشمالية، أستراليا، نيوزيلندا، اليابان، في حين نقصد بالمناطق الأقل نموا كل من إفريقيا، آسيا باستثناء اليابان، أمريكا اللاتينية وجزر الكاريبي .

[2] نسبة التحضر وفقا للأمم المتحدة تشير إلى النسبة المؤوية لسكان الحضر من إجمالي السكان.

التوقعات إلى استمرار التفاوت إذ يُقدر وصول نسبة التحضر في الفئة الأولى إلى 86.6 % بحلول 2050، أما في الفئة الثانية فيتوقع بلوغها 65.6 %خلال تلك السنة.

ب- معدل التحضر [1]:

بالاستناد على مؤشر آخر للتحضر والمتمثل في معدل التحضر تبين أن التباينات في مسار التحضر بين المناطق الأكثر والأقل نموا قد ازدادت عمقا، وهذا ما هو موضح في الشكل أسفله.

الشكل رقم (2-9): معدل التحضر في العالم، والمناطق الأكثر تقدماً والمناطق الأقل نمواً (1950-2050).

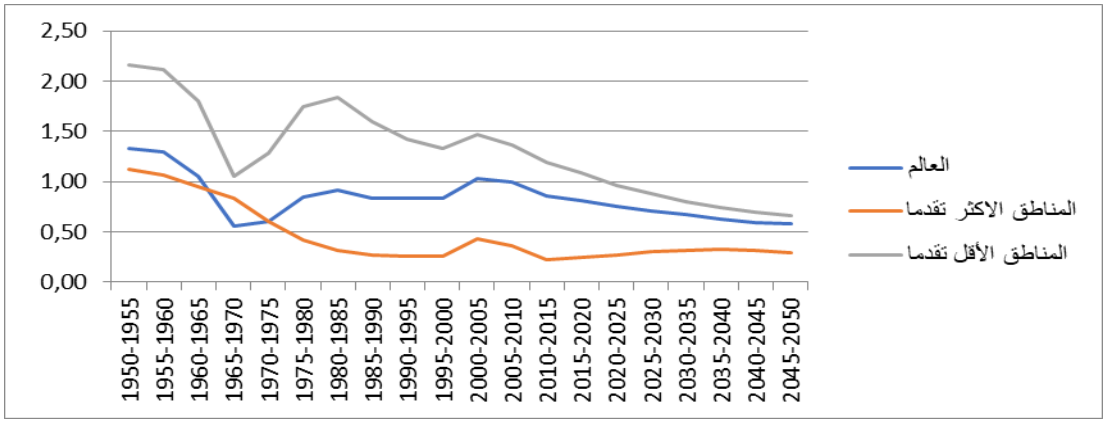

المصدر من إعداد الباحثة بالاستناد على:http://esa.un.org/unpd/wup/index.htm

لقد عرفت المناطق الأكثر نموا تراجعا متواصلا في معدل تحضرها خلال الفترة الممتدة من 1995 إلى 2000 حيث انخفض من 1.12 % إلى 0.26%، بعدها شهدت ارتفاعا طفيفا استمر إلى غاية سنة 2005 ووصل فيها ل 0.43 %، من ثم عاد لينخفض من جديد وتشير التوقعات إلى أنه سيصبح في حدود 0.29 % ما بين (2045-2050)، وفي ظل هذه الانخفاضات في معدل التحضر على مستوى هذه الفئة تشهد المناطق الأقل نموا تقلبات عدة، حيث عرف هذا المؤشر تراجعا امتد من 1950 حتى 1970 ووصل في آخر سنة من هذه الفترة إلى 1.05 %، أما السبب وراء ذلك فيعود إلى التقلبات التي عرفها أكبر بلد في هذه المجموعة من حيث التعداد السكاني الممثل في الصين [2]، بعد ذلك وإلى غاية سنة 1985 ارتفع ليصل إلى 1.84 %، ولكنه عاد لينخفض من جديد على طول الفترة المتبقية ويقدر له أن يصبح بين (2045-2050) حوالي 0.66 %، لكن رغم ذلك فإن قيمة معدل التحضر في هذه المناطق ستضل أعلى من تلك التي تسجل في المناطق المتقدمة.

[1] معدل التحضر: يعبر عن معدل النمو في مستوى التحضر.

[2] United Nations (2018). World Urbanization Prospects,op.cit,p :15.

ج-النمو الحضري[1]:

على الرغم من معدلات التحضر المحتشمة في المناطق الأقل نموا إلا أنها تشهد نموا حضريا سريعا[2]، حيث يتزايد عددهم بوتيرة أسرع مما هو عليه في المناطق المتقدمة والشكل رقم (2-10) يبرز ذلك.

الشكل رقم (2-10): سكان الحضر في العالم، والمناطق الأكثر تقدماً والمناطق الأقل نمواً (1950-2050).

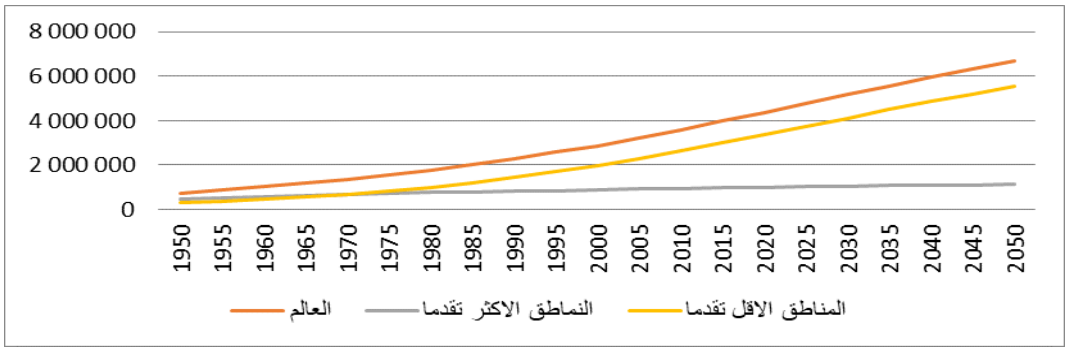

المصدر من إعداد الباحثة بالاستناد على: http://esa.un.org/unpd/wup/index.htm

بالنظر إلى التطور الذي عرفه عدد سكان الحضر في كلتا المنطقتين فإن الاختلافات بينهما تبرز أكثر، حيث زاد عدد سكان الحضر في المناطق الأكثر تقدما عن نظرائهم في المناطق الأقل نمو في منتصف القرن العشرين بحوالي 141 666 شخص، وخلاله كان سكان الحضر في الفئة الأولى يمثل ما نسبته 59.4 % من إجمالي سكان الحضر في العالم، مثل ما هو موضح في الشكل أسفله.

الشكل رقم (2-11) : حصة المناطق الأقل والأكثر نموا من سكان الحضر في العالم (1950-2050).

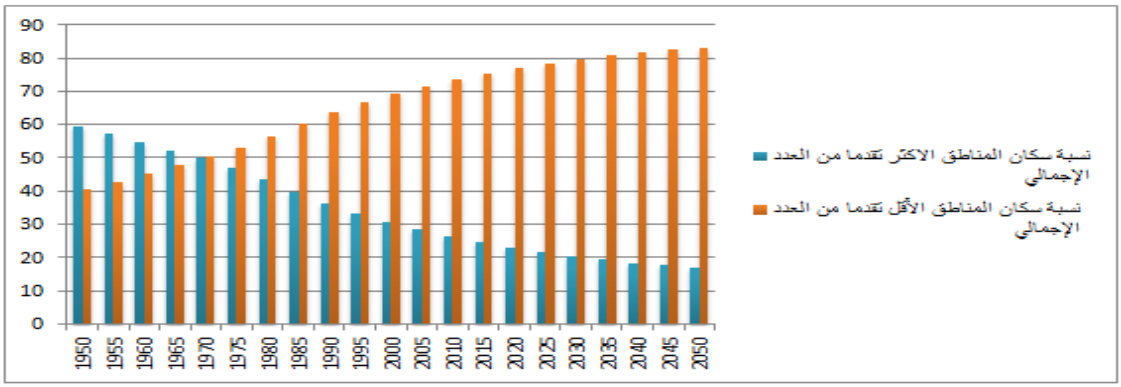

المصدر من إعداد الباحثة بالاستناد على: http://esa.un.org/unpd/wup/index.htm

[1] معدل النمو الحضري يشير إلى العدد المطلق في عدد سكان الحضر.

[2] Puga, D. (1996). Urbanization Patterns: European vs. Less-Developed Countries, LSE, Centre for Economic Performance. No. 305). Discussion Paper,p :1.

والجدير بالذكر أنه في سنة 1950 كان يعيش فقط حوالى 32.12 % من سكان العالم في المناطق المتقدمة، ورغم ذلك استحوذوا على غالبية سكان الحضر وقتها.

الشكل رقم (2-12) : حصة المناطق الأقل والأكثر نموا من إجمالي سكان العالم (1950-2050).

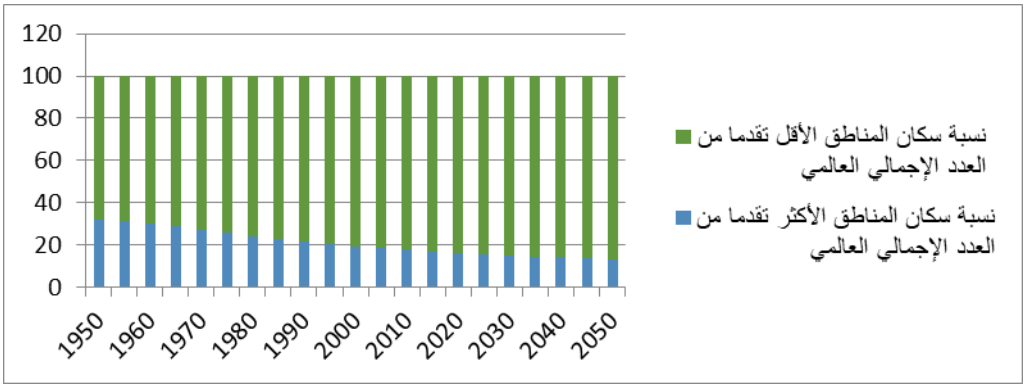

المصدر من إعداد الباحثة بالاستناد على:http://esa.un.org/unpd/wup/index.htm

أما في الجهة المقابلة فقد بلغ عدد سكان الحضر سنة 1950 ما يقارب 304 619 نسمة أي ما يعادل 40 % من سكان الحضر على المستوى العالمي، وفي تلك السنة ضمت المناطق الأقل نموا حوالي 67.8% من إجمالي سكان العالم، بعدها ظلت الاختلافات قائمة ما بين المنطقتين مع وجود بعض التغيرات، فالنمو المتواصل في هذه المناطق حدث بوتيرة أدت إلى قلب الموازين، وقد تم على إثره اعادة توزيع سكان الحضر لصالح المناطق الأقل نموا التي أصبحت تستحوذ على نسبة 50.22 % من سكان الحضر العالميين وهذا بعد أن تجاوز عددهم نظراءهم في المناطق المتقدمة سنة 1970 إذ وصل عددهم إلى 680 مليون نسمة مقابل 674 مليون نسمة.

ومع مرور الزمن أخذ الفارق في التوسع أكثر فأكثر في نفس الاتجاه السابق، إذ واصلت المناطق الأقل نموا استحواذها على النسب الأكبر من إجمالي سكان الحضر ومن إجمالي سكان العالم بالعموم، وقد قدر عدد سكان مناطقها الحضرية في سنة 2018 بأكثر من 3.2 مليار نسمة وهو ما يعادل 76.44 % من إجمالي سكان الحضر في العالم، في هذه السنة أصبحت تلك المناطق موطنا لـ6.3 مليار شخص الذين يمثلون 83 % من سكان هذا العالم، وتتوقع هيئة الأمم المتحدة تواصل مستمر في العدد المطلق لسكان الحضر في كلا المنطقتين، مع ذلك تبقى الزيادة في المناطق الأقل نموا غير قابلة للمقارنة مع المناطق الأخرى، حيث يتوقع أن تسيطر على 83 % من إجمالي سكان الحضر العالميين وعلى حوالي 86.7 % من العدد الكلي لسكان العالم، وهاتان النسبتان تعادلان 5.5 مليار نسمة و 8.4 نسمة على التوالي.

➢ **مستويات التحضر واتجاهه حسب فئة الدخل:** من أجل تقييم عدم التجانس في ظاهر التحضر سنحاول تتبع تطورات نفس المؤشرات السابقة لكن هذه المرة بتقسيم المناطق وفق فئات الدخل[1]، حيث توصلنا إلى أنه لكل فئة مسار تحضري خاص بها.

أ-نسبة التحضر:

أصبحت البلدان ذات الدخل المرتفع مناطق حضرية منذ عدة عقود مضت، فقد عاش في مدنها ما يقارب 58 % من إجمالي سكانها، وتشير التوقعات أنه بحلول 2050 ستصل تلك النسبة في هذه المناطق إلى 88 %، وفق ما يوضح الشكل التالي.

الشكل رقم (2-13): النسبة المئوية للحضر حسب فئة الدخل (1950-2050).

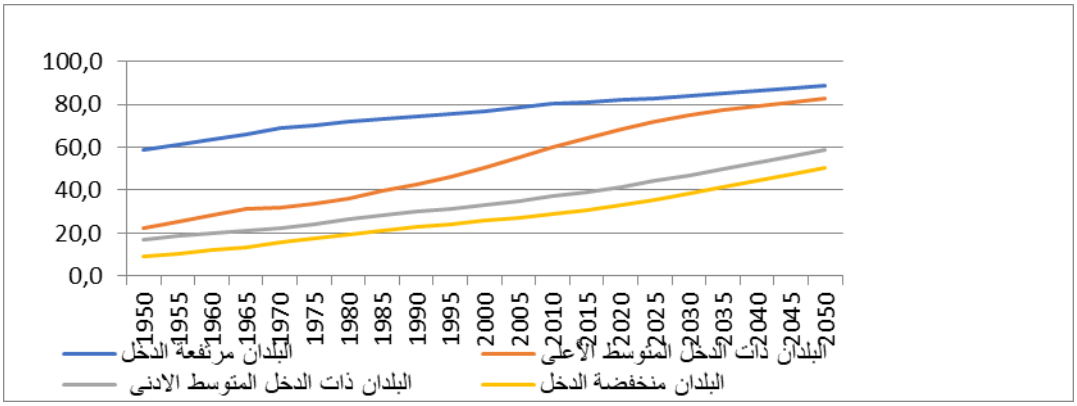

المصدر من إعداد الباحثة بالاستناد على: http://esa.un.org/unpd/wup/index.htm

أما في الوقت الحالي فهي تسجل أعلى النسب التحضرية مقارنة بباقي المناطق الأخرى وقد تجاوزت 81 % في عام 2018. بالانتقال إلى البلدان ذات الدخل المتوسط الأعلى فإننا نجد بأنها قد كانت ذات أغلبية ريفية في سنة 1950، إذ لم يعش سوى 22 % من سكانها في الحضر، وانتظرت حوالي نصف قرن من هذا التاريخ لتصبح بالفعل بلدان حضرية بينما في سنة 2018 تخطت نسبة تحضرها 66 %، وإذا استمرت بنفس الوتيرة فستصل إلى 82.6 % في سنة 2050.

وبخصوص البلدان ذات الدخل المتوسط الأعلى فقد بدأت هذه الفئة بمستوى تحضر منخفض جدا قدر ب 17 % في سنة 1950، ولا تزال إلى غاية 2018 بلدانا غير متحضر فنسبة من يعيش من سكانها في الحضر 40 % فقط، هذا وستسجل ما نسبته 59 % في سنة 2050.

[1] حسب التصنيف المعتمد من قبل البنك الدولي فإنه يوجد ثلاث فئات رئيسية: فئة تمثل مجوعة البلدان ذات الدخل المرتفع، فئة تشمل مجموعة البلدان ذات الدخل المتوسط وهذه الفئة تنقسم لفئتين فرعيتين "ذات الدخل المتوسط الأعلى وذات الدخل المتوسط الأدنى "، أما آخر فئة فهي تعبر عن مجموعة البلدان ذات الدخل المنخفض.

إن المسار التحضري الذي سلكته الفئة السابقة يشابه إلى حد كبير المسار الذي تسلكه الفئة الأخيرة التي تضم البلدان ذات الدخل المنخفض، مع ذلك فإن هذه الأخيرة تعد الأقل تحضرا مقارنة مع جميع الفئات، حيث لم تتجاوز نسبة تحضرها 10% في سنة 1950، ورغم مرور 68 سنة إلا أنها لا تزال ذات أغلبية ريفية، وعليها أن تنتظر 32 سنة أخرى لتصبح متحضرة.

ب-معدل التحضر:

عند عرضنا لمعدلات التحضر حسب فئات الدخل تحصلنا على النتائج التالية:

- بالنسبة للبلدان ذات الدخل المرتفع فإنها تشهد تراجعا لافتا في معدلات تحضرها منذ سنة 1950، كما أن وتيرة تحضرها تعد أبطأ وتيرة من بين كل الفئات، فقد بلغ معدل تحضرها خلال (1950-1955) 0.88 % ولكنه انخفض ليصل إلى 0.22 % خلال (2015-2020)، وسيستمر في هذا الانخفاض على طول الفترة المتبقية كما هو موضح في الشكل أسفله.

الشكل رقم (2-14): معدل التحضر حسب فئة الدخل (1950-2050).

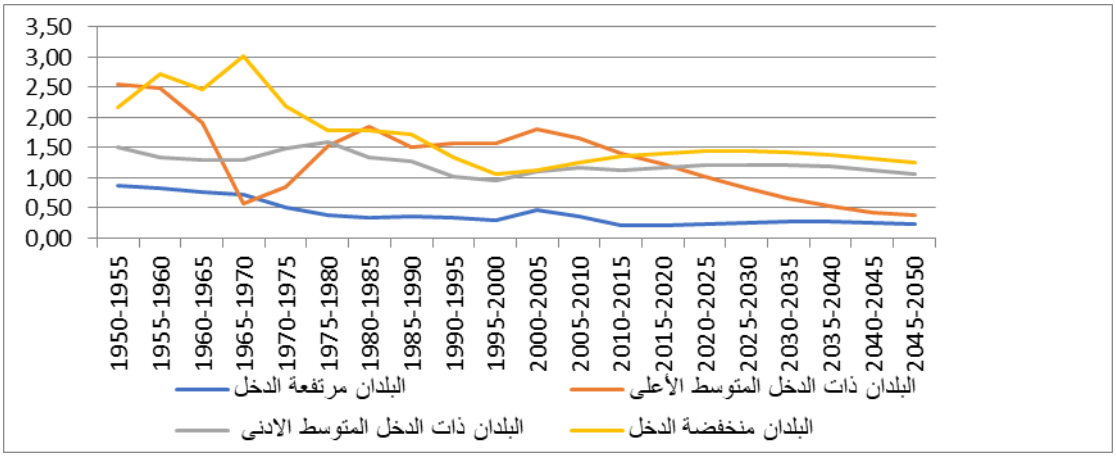

المصدر من إعداد الباحثة بالاستناد على: http://esa.un.org/unpd/wup/index.htm

- أما البلدان ذات الدخل المتوسط الأعلى فقد كانت هي من تسجل أسرع وتيرة للتحضر خلال الفترة الممتدة من 1950 حتى 1955 بمعدل قدر ب 2.55 %، ثم بدأت تعرف ترجعا نسبيا ووصل ذلك المعدل إلى 0.58 % بين 1965 و 1970 لكن بعدها شهد ارتفاعا طفيفا وأصبح 1.85 % خلال (1980-1985)، وقد كان هذا الارتفاع مدفوعا بالتحضر السريع في البلدان الأكثر اكتظاظا في المنطقة على غرار الصين، البرازيل وتايلاند[1]، لكن يتوقع انخفاضه من جديد ليصل مابين (2045-2050) إلى 0.38 % وهذا المعدل يذكرنا بالمعدل الذي سبق وسُجل في فئة البلدان ذات الدخل المرتفع في سنوات الثمانينات والتسعينات.

[1] United Nations (2014). World Urbanization Prospects,op.cit,p :35.

●بالمقابل تعرف البلدان ذات الدخل المتوسط الأدنى وتيرة تحضر شديدة التقلب، فبعد الانخفاض الذي شهده معدل تحضرها منذ سنة 1950 إلى غاية 1965 بدأ يرتفع تدريجيا حتى وصل إلى 1.59 % ما بين (1975-1980)، من ثم شهد فترة من الاستقرار لكنه عاد لانخفاض من جديد وأصبح في حدود 0.96 % خلال (11995-2000) ثم اترفع من جديد، أما في العقود القادمة فيتوقع له الانخفاض مجددا ليصبح 1.06 % في آخر فترة.

●أعلى معدلات تحضر كانت تلك التي سُجلت في البلدان ذات الدخل المنخفض، حيث وصلت إلى أقصى حد لها في هذه الفئة خلال (1965-1970) والذي قدر حينها ب3.02 %، ورغم ما يشهده هذا المعدل من تراجع في هذه البلدان إلا أنه لن ينخفض عن مستوى 1.06 %، أما في آخر فترة فسيصل إلى 1.25 % وهذا يعد أعلى معدل تحضر يسجل مقارنة مع جميع الفئات في تلك الفترة.

●كشفت توقعات الأمم المتحدة أن معدلات التحضر في جميع الفئات الأربعة السابقة ستعرف تباطؤا في العقود القادمة، مع هذا كله ستشهد بعضا من البلدان في آخر فئة على مستوى قارة إفريقيا وجنوب الصحراء الكبرى ارتفاعا في هذا المعدل ونذكر منها : تشاد، ملاوي، موزنبيق، النيجر، جزر القمر، جنوب السودان، سيراليون[1].

ج- عدد سكان الحضر:

الشكل رقم (2-15): سكان الحضر حسب فئة الدخل 1950-2050.

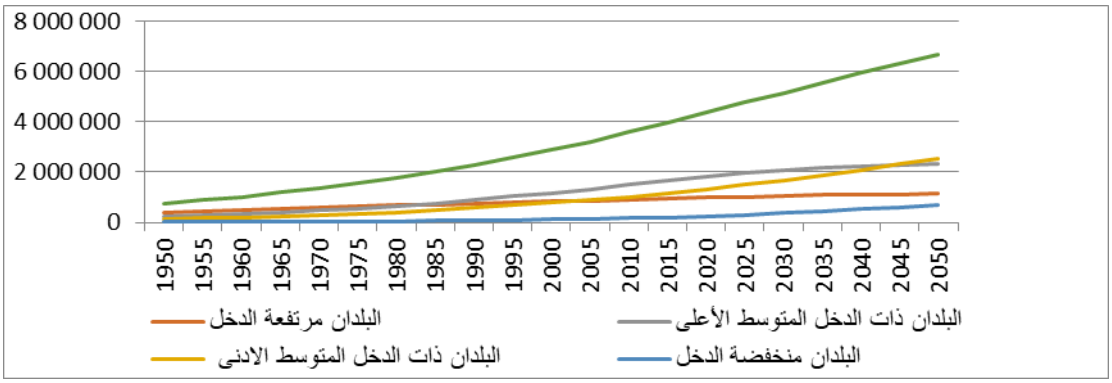

المصدر من إعداد الباحثة بالاستناد على:http://esa.un.org/unpd/wup/index.htm

استحوذت البلدان ذات الدخل المرتفع على أغلب سكان الحضر العالميين وذلك منذ سنة 1950، وقد استمرت كذلك حتى عام 1980 أين وصل عدد سكان مدنها ل 668 مليون نسمة وهذا ما كان يعادل 38 % من سكان العالم.

[1] United Nations. (2018). World Urbanization Prospects ,op.cit,p :22.

الشكل رقم (2-16): حصة البلدان حسب فئة الدخل من إجمالي سكان الحضر العالمي (1950-2050).

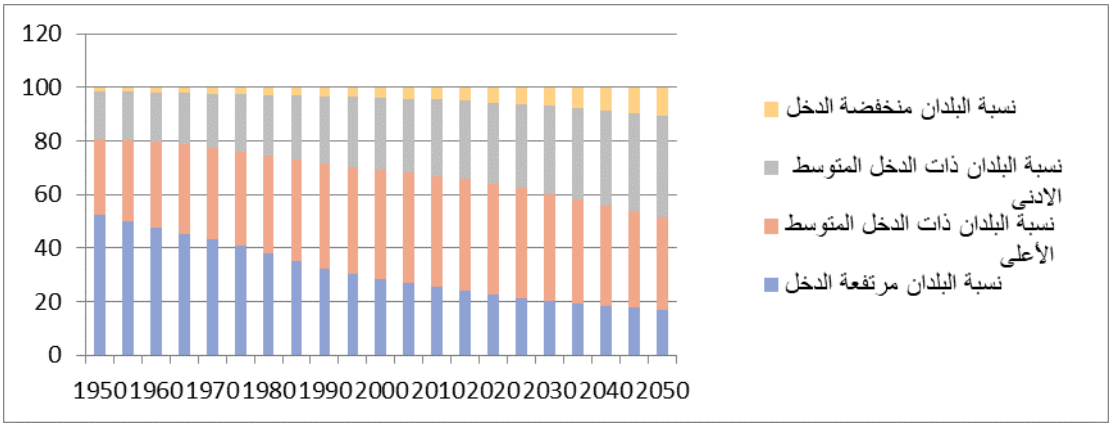

المصدر من إعداد الباحثة بالاستناد على: http://esa.un.org/unpd/wup/index.htm

أما عدد سكان هذه البلدان فقد كان في سنة 1980 حوالي 929 مليون نسمة، ووصلت حصتهم من إجمال سكان العالم في ذلك العام إلى 20 % مثل ما هو موضح في الشكل الآتي.

الشكل رقم(2-17): حصة البلدان حسب فئة الدخل من إجمالي سكان العالمي (1950-2050).

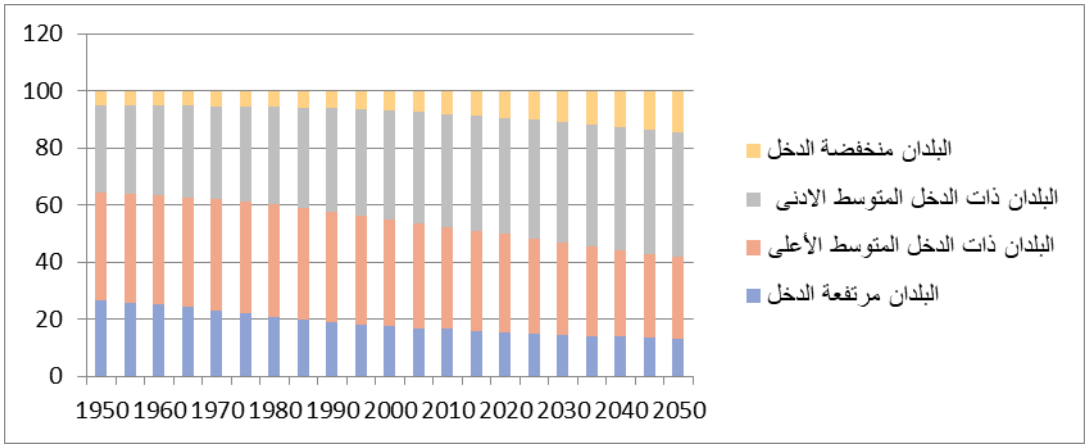

المصدر من إعداد الباحثة بالاستناد على: http://esa.un.org/unpd/wup/index.htm

لكن بعد تلك السنة بدأ عدد سكان الحضر في فئة البلدان الأعلى دخلا في التزايد لكن بوتيرة بطيئة جدا، ويرجح استقرارها خلال العقود القادمة، أما بخصوص حصتها من إجمال سكان الحضر على المستوى العالمي فستصبح بحلول 2050 في حدود 17 % ومن إجمالي سكان العالم فستكون 13 % فقط، مقابل هذا فقد أصبحت البلدان ذات الدخل المتوسط الأعلى هي من تسيطر على الحصة الأكبر من إجمالي سكان الحضر منذ سنة 1985 بنسبة وصلت ل37 %، ويتوقع أن تواصل سيطرتها حتى سنة 2040 ووقتها ستضم هذه البلدان 2.2 مليار شخص في مناطقها الحضرية، لكن بعد ذلك التاريخ مباشرة سيتركز أغلب سكان الحضر في البلدان ذات الدخل المتوسط الأدنى إذ يتوقع أن تكون موطنا لحوالي 2.5 مليار نسمة في سنة

2050 وهو ما يمثل 37.7 % من سكان الحضر الإجمالي، وفي خضم ذلك ستشهد آخر فئة تزايدا مستمرا في حصتها من إجمالي سكان الحضر فبعدما كانت 1.5 % في سنة 1950 يتوقع أن تصل إلى 10 % بحلول 2050، وهذا على عكس الفئات السابقة التي رغم أنها هي من تضم النسب الأكبر إلى أنها تعرف تراجعا.

2-3-3-2استخلاص العلاقة التي تربط التحضر بالتنمية الاقتصادية:

حاولنا بالاستناد على البيانات المستقاة من الأمم المتحدة وعلى المؤشرات التي تم عرضنا أن نستخلص واقع العلاقة التي تربط عملية التحضر بالتنمية.

- **استخلاص العلاقة ما بين مستوى التحضر والتنمية الاقتصادية:**

تاريخيا ارتبط التحول الحضري بالتنمية الاقتصادية في البلدان الأكثر تقدما، وحدث ذلك عندما لوحظ أن تحضرا سريعا قد صاحب ثورتها الصناعية ونموها الاقتصادي خلال القرنين التاسع عشر و العشرين[1]، ويبدو أن هذا الارتباط الايجابي بين العمليتين قد ظل قائما، إذا لا تزال هذه البلدان تسجل أعلى مستويات تحضر كما سبق وأشرنا، وقد وصلت نسبة تحضرها في سنة 2018 إلى 78 %، بينما بالكاد نقول عن البلدان الأقل نموا بأنها متحضرة فلا يعيش في مدنها سوى 50 % من سكانها.

الشكل رقم (2-18):نسبة التحضر المقدرة في العالم، وفي المناطق الأكثر تقدماً والأقل نمواً (2018).

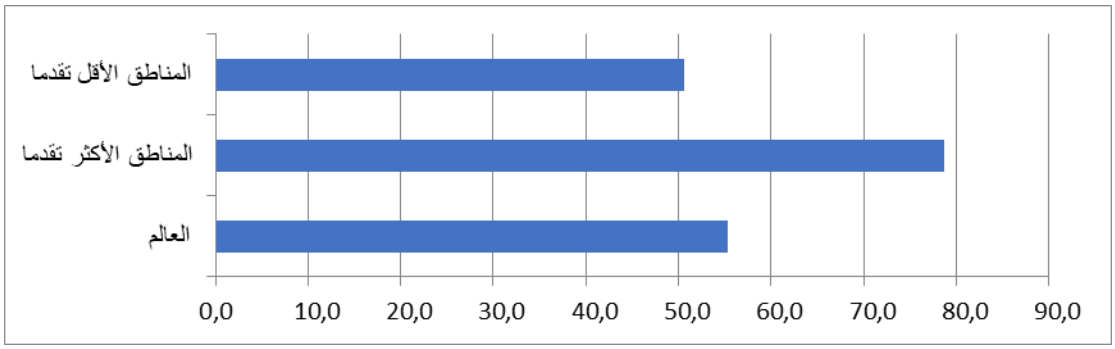

المصدر من إعداد الباحثة بالاستناد على:http://esa.un.org/unpd/wup/index.htm

حتى التوقعات بشأن تطورات النسب التحضرية توحي ببقاء العلاقة ايجابية بين مستوى التحضر والتنمية الاقتصادية لأنه بحلول سنة 2050 ستصل نسبة التحضر في البلدان المتقدمة إلى 86 %.

وقد توصلنا إلى نتيجة مماثلة عندما عرضنا نسب التحضر في البلدان حسب فئات الدخل إذ توضح من خلالها أن مستوى التحضر يتناسب طرديا مع مستوى الدخل وأن هناك اتجاه واضح لزيادته كلما ارتفع مستوى الدخل، ففي الوقت الذي تسجل فيه البلدان ذات الدخل المرتفع نسبا تحضرية عالية وصلت في سنة 2018 إلى 81 %، لا تزال البلدان ذات الدخل

[1] United Nations .(2014). World Urbanization Prospects,p :1.

المنخفض غير متحضرة، كما تبين لنا أن نسبة التحضر تتناقص تدريجيا عند انتقالنا من فئة الدخل الأعلى نحو باقي الفئات الأقل دخلا كما يبرزه الشكل.

الشكل رقم (2-19): النسبة المئوية للحضر حسب فئة الدخل (2018).

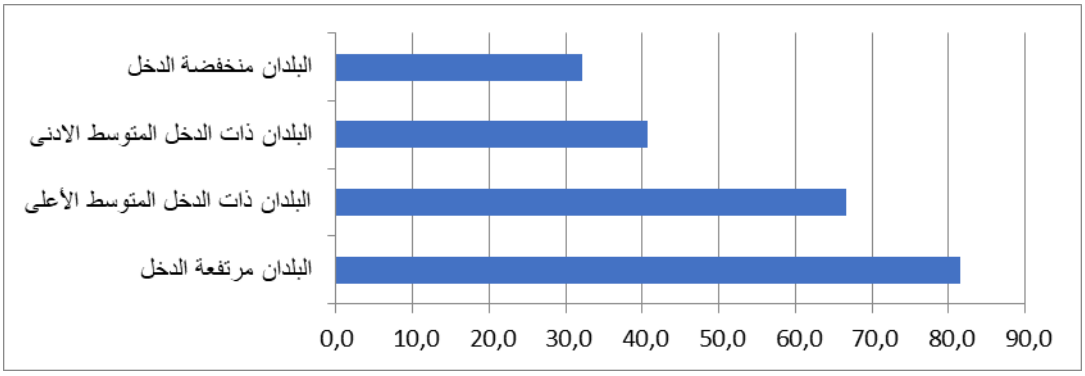

المصدر من إعداد الباحثة بالاستناد على:http://esa.un.org/unpd/wup/index.htm

من الشكل أعلاه يظهر جليا أن البلدان ذات الدخل الأعلى تسجل مستوى تحضر مرتفع، تليها البلدان ذات الدخل المتوسط الأدنى بنسبة تصل ل 66 % ، في حين وصل مستوى التحضر في البلدان ذات الدخل المتوسط الأدنى إلى 40 %، وتحظى فئة البلدان منخفضة الدخل بأقل مستوى تحضر يقدر ب 32 % وهي أقل من نصف مستوى التحضر المسجل في البلدان ذات الدخل المرتفع.

بناء على ذلك يمكن الاعتماد على النتائج السابقة كأدلة تثبت وجود علاقة ترابط قوية وفي ذات الوقت ايجابية بين نسبة التحضر والتنمية الاقتصادية، ضف إلى ذلك فقد ظهرت بعض التجارب الدولية الحالية في أجزاء من أمريكا الشمالية ومنطقة بحر الكاريبي ودول شرق آسيا تؤكد من جديد الصلة القوية بين الصناعة والتنمية الاقتصادية والتحضر فتجاربها تماثل إلى حد كبير ما حدث سابقا في أمريكا الشمالية وأوروبا، كذلك ما حدث في بلدان كالبرازيل، الصين، إيران والمكسيك يعد دليلا على قوة العلاقة فقد شهدت كل منها توسعا حضريا سريعا ونموا سريعا للدخل القومي الإجمالي[1].

- **استخلاص العلاقة بين معدل التحضر والمستويات الثلاث للتنمية الاقتصادية:**

وفقا لبعض الدراسات التي تطرقنا لها بالتفصيل في العناصر السابقة فإنه يمكن وصف العلاقة بين معدل التحضر ومستويات التنمية بواسطة منحنى لوجيستي: حيث يزداد معدل التحضر بوتيرة متباطئة في المراحل المبكرة من التنمية،

[1] United Nations (2014). World Urbanization Prospects,op.cit,p :1,11.

وبمجرد بلوغ هذه العملية مراحل وسطية يبدأ في التسارع، أما في آخر مراحلها وعند وصولها لمستوى عال فإنه يعود للتباطؤ من جديد[1].

وقد حاولنا التحقق من هذا الوصف لمعرفة مدى تطابقه مع الواقع وذلك عن طريق عرض معدلات التحضر عبر المناطق والأخذ بعين الاعتبار فئات الدخل.

الشكل رقم (2-20): معدل التحضر حسب فئة الدخل (1950-2050).

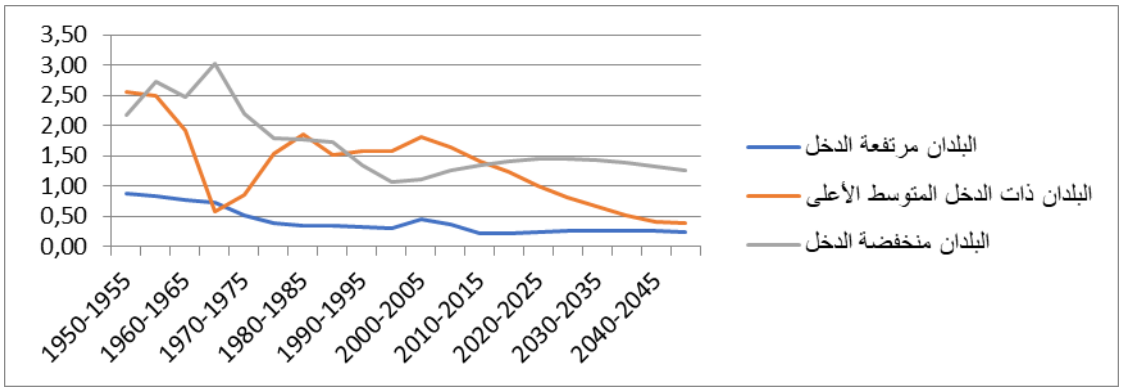

المصدر من إعداد الباحثة بالاستناد على: http://esa.un.org/unpd/wup/index.htm

من خلال الشكل أعلاه تبين لنا بأن معدلات التحضر تشهد انخفاضا متواصلا في البلدان ذات الدخل المرتفع، فهي حاليا تنمو بوتيرة متباطئة جدا على مستوى هذه البلدان وقد قدرت خلال (2015-2020) بحوالي 0.22 % وهو أقل معدل يسجل في كل المناطق، كما يرجح أن يستمر في الانخفاض أكثر فأكثر خلال العقود القادمة، وإذا نظرنا إلى مستوى التنمية الاقتصادية في هاته المناطق يمكن أن نستنتج بسهولة أنها قد وصلت إلى ذلك المستوى العالي من التنمية الذي يشرع فيه معدل التحضر في التراجع أي أنها في مراحل متقدمة مما يعني أن حالة هذه البلدان تتوافق مع الوصف السابق.

أما عند انتقالنا إلى ثاني فئة والممثلة في البلدان ذات الدخل المتوسط الأعلى [2] فوجدنا أن معدل تحضرها قد كان منخفضا في البداية، لكن بعد سنة 1975 بدأ يعرف ارتفاعا، أي أن هذا الوضع في هذه الفئة يتوافق بدوره مع الوصف السابق، ومنه نستنتج أنها بالفعل في المراحل الوسطية للتنمية التي تشهد فيها البلدان ارتفاعا في معدلات التحضر.

لكن الأمور بدأت تتعقد عند وصولنا إلى ثلاث فئة التي تضم البلدان ذات الدخل المنخفض، فإذا قبلنا بالوصف السابق يفترض بأن هذه الفئة حاليا ستشهد معدلات تحضر منخفضة كونها لا تزال في المراحل المبكرة للتنمية، لكن ما تم ملاحظته

[1] Xu, Z. (2008), op.cit,p :17.

[2] في هذه الحالة نهتم فقط بفئة الدخل المتوسط الأعلى لهذه البلدان تماشيا مع الجانب النظري الذي يقسم التنمية إلى ثلاث مراحل أساسية، حيث تعكس هذه الفئة المرحلة الثانية من التنمية الاقتصادية.

كان مختلف تماما وخلق وضعا استثنائيا، حيث انحرف المسار التحضري لهذه الفئة عن العلاقة النموذجية المسلم بها نظريا لأن النمو السريع في معدلات تحضرها قد كان مدفوعا بعوامل ديموغرافية وليس بدوافع اقتصادية كما هو مفروض[1]، بناءً عليه فهو لم يتبع الشكل النموذجي، مع ذلك قد يكون مجرد فترة استثنائية وسيعود الوضع إلى المسار النموذجي بمرور الوقت.

- **استخلاص العلاقة بين التحضر والتنمية الاقتصادية عبر مختلف بلدان العالم:**

يمكن ملاحظة وجود علاقة ايجابية بين التحضر والتنمية الاقتصادية عند عرض احصاءات تجمع مستوى التحضر بنصيب الفرد من الناتج الإجمالي في بعض بلدان العالم، حيث تميل البلدان ذات المستويات العالية من الدخل الفردي إلى أن تكون متحضر ونذكر كمثال لوكسمبورغ التي تحقق أعلى مستوى من نصيب الدخل الفردي بين الدول المختارة حيث يصل إلى 104498.7 دولار وفي نفس الوقت هي متحضرة بنسبة 90.7 %، الأمر عينه بالنسبة لكل من النرويج وسويسرا، في حين نجد الدول الأقل تحضرا كبوروندي وغينيا الجديدة تسجل أدنى مستويات الدخل.

الجدول رقم (2-2): الارتباط بين نصيب الفرد من الدخل الإجمالي و مستوى التحضر في بعض الدول (2018).

مستوى التنمية	دولة متحضرة	دولة غير متحضرة
مستوى مرتفع أو متوسط من الدخل	لوكسمبورغ، سويسرا، النرويج، سنغافورة، قطر	أريبا (Aruba)
مستوى منخفض من الدخل	نوري، الغابون	بوروندي، غينيا الجديدة

المصدر من إعداد الباحثة بالاستعانة :

-http://esa.un.org/unpd/wup/index.htm.

-La Banque mondiale,(2018),Indicateurs du développement dans le monde.

من ناحية أخرى فإن البلدان المتحضرة بنسب عالية مثل سنغافورا وقطر اللتان وصلت نسبة تحضرهما إلى 100 % و99.1% لديها مستوى عالى من الدخل، فسنغافورة تحقق مستوى دخل يصل في حدود 57714 دولار.

مع ذلك لا يمكن الجزم بأن العلاقة تكون ايجابية دائما وتسير في الاتجاهين، حيث تبين لنا من خلال تجارب بعض البلدان بأن هناك احتمالية استقلال التحضر عن التنمية مثل دولة نوري التي تعد دولة متحضرة كليا لكن مستوى الدخل الفردي فيها يصل إلى 8844 دولار وهو مستوى متدني إذا ما قورن بباقي بلدان العينة، ونفس الشيء بالنسبة للغابون، وفي ذات السياق تبين أن هناك دولا غير متحضرة لكنها تحقق مستويات مقبولة من الدخل تماما كما يوضحه الشكل التالي.

[1]Dyson, T. (2011). The role of the demographic transition in the process of urbanization. PoPulation and develoPment review, 37, 34-54,p :51-52.

الشكل رقم (2- 21) : العلاقة بين مستوى الدخل والتحضر في عينات مختلفة من الدول (2018).

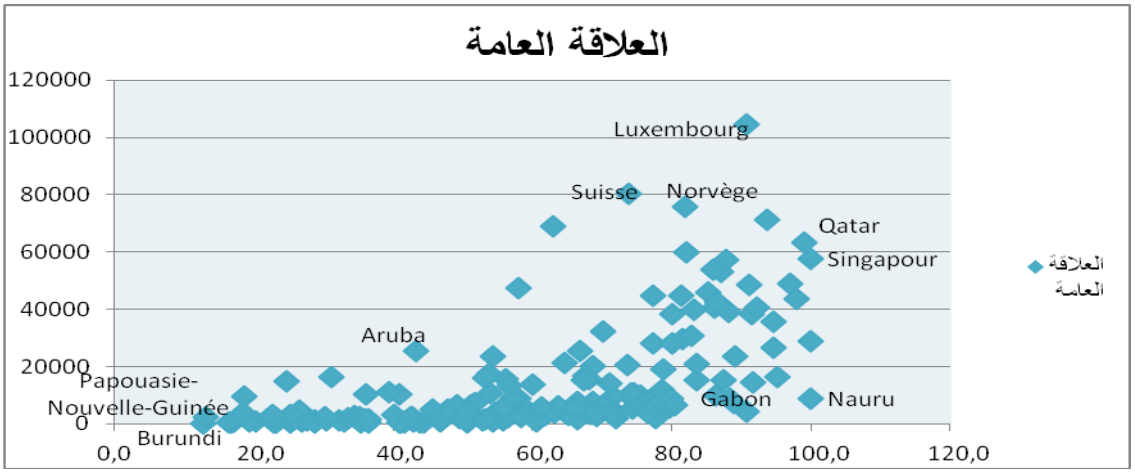

المصدر من إعداد الباحثة بالاستيعانة :

-http://esa.un.org/unpd/wup/index.htm.

-La Banque mondiale,(2018),Indicateurs du développement dans le monde.

من الشكل يتبن صعوبة تحديد العلاقة التي تجمع التحضر بالتنمية فهي تتسم بعدم الوضوح، وما يدعم هذا الاستنتاج هو ما حدث في إفريقيا حيث أغلب بلدانها قد تحضرت منذ سنوات التسعينات في ظل نمو بطيء في الدخل وأحيانا سلبي، وكذلك بعض بلدان آسيا وأمريكا اللاتينية التي شهدت فترات كان فيها نمو الدخل القومي السريع متزامن مع معدلات تحضر بطيئة نسبيا.

مع ذلك فإن عدم وجود رابطة واضحة بين التحضر والتنمية الاقتصادية لا تعني بأن التحضر لا يمكنه أن يحفز النمو الاقتصادي أو أن النمو لا يشجع على التحضر، إنما توحي بأن التنمية الاقتصادية ليست شرطا مسبقا للتحضر ولا نتيجة مضمونة لها في كل الأحوال[1].

2-4التنمية الحضرية المستدامة:

2-4-1 مزايا وعيوب التوجه نحو التحضر وأبرز تحدياته:

2-4-1-1مزايا التحضر وأسباب التفاؤل تجاهه:

على الرغم من تزايد المخاوف تجاه استمرارية ظاهرة التحضر، إلا أن هناك الكثير من المزايا التي تتبادر إلى الأذهان بمجرد الحديث عن المدن، لهذا يظهر العديد من مؤيدي هذه الحركة الذين لم يترددوا في اعرابهم عن تفاؤلهم الشديد نحوها،

[1] United Nations. (2014). World Urbanization Prospects ,op.cit,p :54.

فتلك المزايا تشمل مختلف الجوانب الحياتية: سياسية، اجتماعية واقتصادية الأمر الذي يجعلها تعود بالنفع على سكان الحضر والريف معا، ويمكن حصر بعض من تلك المزايا فيما يلي:

- يستفيد سكان الحضر من التفاوت في الدخل فهو دائما أعلى في المدن مقارنة بالأرياف، ونذكر على سبيل المثال الصين التي يبلغ متوسط دخل أسرها الحضرية حوالي ثلاثة أضعاف متوسط دخل الأسر الريفية.
- توافر مجموعة من العوامل على مستوى المدن تساعد على تحسين نوعية الحياة مثل: النقل، الاتصالات، امدادات المياه، خدمات الصرف الصحي، إدارة النفايات.
- يتمتع سكان المدن في الغالب بصحة أفضل من سكان الريف وذلك راجع لتوفر المناطق الحضرية على عدد أكبر من العاملين في هذا المجال واحتوائها على تخصص أكبر في الخدمات الصحية.
- تتميز المدن بانخفاض معدلات الخصوبة معنى ذلك أن الأسر الحضرية لديها عدد أقل من الأطفال، وهذا يصب في مصلحتهم، كونه سيجعلها قادرة على تركيز مواردها لتوفير تعليم أفضل لكل طفل بالتالي سيساهم في تحسين أفاقهم المستقبلية.
- من المعروف أن الأنظمة التعليمية في المدن تكون أكثر فاعلية من مناطق الأخرى، فهي تضم أشخاصا أكثر تعلما قادرين على التدريس إما في المدارس أو في الجامعات، وهذه ميزة تزداد أهمية في البلدان النامية أين نجد أن الالتحاق بالمدارس يكون أعلى في المدن، وحتى على مستوى الأحياء الفقيرة في الحضر غالبا ما تكون أفضل في هذا المجال مقارنة بالأرياف[1]،ومن هذا المنطلق فإن المدن ترتبط بمستويات أعلى من الالمام بالقراءة والكتابة والتعلم.
- تعزز المدن فرصا للمساواة بين الجنسين، فهي تمنح للمرأة فرصا أكبر للمشاركة في قوة العمل.
- توسع المدن من فرص المشاركة الاجتماعية والثقافية [2].
- تستفيد الحكومات بدورها من تواجدها في المدن من خلال ما تعرضه من وفرات حجم، التي بفضلها تتمكن الحكومة من تقديم خدمات وتوفير بنى تحتية بتكاليف أقل مما لو قامت بذلك في مناطق ريفية، لأن هذا سيكلفها نفقات أعلى للوصول إلى نفس العدد من الأشخاص بسبب انتشار السكان مكانيا[3].

[1] Bloom, D. E., & Khanna, T. (2007). The urban revolution. Finance and Development, 44(3), 9-14,p :10-11.
[2] Cohen, B. (2006). Urbanization in developing countries: Current trends, future projections, and key challenges for sustainability. Technology in society, 28(1-2), 63-80,p :64.
[3] United Nations (2014). World Urbanization Prospects,op.cit,p :2.

- تمتد تأثيرات التحضر الايجابية إلى المناطق الريفية لأنه يساهم في تنميتها من خلال العوائد المالية التي يقوم المهاجرين بإرسالها لعائلاتهم المتواجدين هناك، ومن ناحية أخرى تساعد الهجرة نحو الحضر على التقليل من القوى العاملة المتاحة في الأرياف الأمر الذي يقود في نهاية المطاف إلى ارتفاع الأجور فيها، كما تتوافر أدلة تدعم وجود علاقة ما بين التحضر والحد من الفقر في الأرياف وكل ذلك سيكون على حساب المدن التي ستستقبل نازحين من الفئات الفقيرة وهذا ما يسهم بطريقة مباشرة في الرفع من نسبة فقراء الحضر وتقليلها في الريف.
- للتحضر آثارا ايجابية على الاقتصاد الوطني فهو عملية تنطوي على الانتقال من قطاع زراعي منخفض الانتاجية إلى قطاعات صناعية وخدماتية ذات انتاجية عالية.

من جهة أخرى تعد المدن أماكن جاذبة للشركات والعمال ومن المعروف أن تركز كهذا سيرفع من الانتاجية، لأن الكثافة العالية والتنوع في الوظائف التي تعرضها الصناعات كفيلة بضمان الزيادة في فرص العمل كما أنها تعزز من التخصص.

وفي ذات السياق فإن الشركات ستستفيد بدورها من تواجدها في بيئات حضرية لأن ذلك سيمكنها من تحسين معرفتها ومعلوماتها بسبب اتصالها وقربها الجغرافي من شركات أخرى، وليس هذا فقط فهي ستستفيد أيضا من قربها من الموردين والأسواق وهو أمر يزيد من قدرتها على الاستجابة للطلب المتغير، كما أنه يخفض من تكاليف النقل والتبادل عموما،وبما أن المدن تحتوي على عدد كبير من الأشخاص المتعلمين والمبدعين في نفس الحيز المكاني[1] فهذا سيزيد حتما من جاذبيتها للأفراد وللشركات وستتمكن في هذه الحالة من الجمع بين رأس المال المادي والبشري في المكان ذاته وهما عنصران ضروريان لتسريع النمو الاقتصادي للبلد [2]، ولعل هذا هو السبب الكامن وراء مساهمة المدن العالمية بأكثر من 80 % من الناتج الاجمالي العالمي، لهذا يجب علينا تجاوز النظرة التقليدية للمدن التي تقضي بأنها أماكن للعيش فقط و النظر إليها على أنها محركات للنمو الاقتصادي[3] .

[1] Bloom, D. E., & Khanna, T. (2007). The urban revolution ,op.cit,p :11.
[2] United Nations (2014). World Urbanization Prospects,op.cit,p :34.
[3] World Bank,(2019), Urban Development, http://www.worldbank.org/en/topic/urbandevelopment/overview.

2-4-1-2المشاكل الناجمة عن التحضر:

2-4-1-2-1 أسباب التشاؤم من التحضر:

في الوقت الذي يعتقد البعض بأن المدن هي محركات للنمو الاقتصادي ومراكز للابتكار، يشير آخرون إلى أنها قد تكون بؤرا للفقر [1] ومصدرا للتلوث البيئي، فالتوسع الحضري المدار على نحو غير سليم سوف يترتب عنه آثارا سلبية تهدد التنمية [2] بمختلف أبعادها، ويمكن أن نحصر بعضا من تلك الآثار فيما يلي:

- إن الحقيقة التي تقول بأن التحضر سيزيد من الدخل لا تنفي مطلقا امكانية تسببه في زيادة الفقر الحضري، ويحدث ذلك عندما تنشأ نوعا من عدم المساواة داخل المدينة الواحدة وهذه سمة تختص بها مدن العالم الثالث أكثر من غيرها، ويزداد الأمر خطورة بسبب تكلفة المساكن الحضرية الباهظة جدا لأن ذلك سيجبر بعض السكان على الاستقرار في أحياء فقيرة حيث البنى التحتية وخدمات الصرف الصحي غير كافية فضلا على اكتظاظها مما يجعلها أماكن غير صحية.
- يحمل التحضر آثارا سلبية على نوعية الحياة وعلى البيئة وصحة الإنسان عموما، بسبب الازدحام المروري ونتيجة لتركز الصناعات إلى جانب عدم كفاية نظم التخلص من النفايات، وليس بخفي أن جميعها عوامل تسهم في انتشار التلوث وفي تدهور البيئة وتتسبب في تراجع الوضع الصحي في المدن أكثر من الأرياف[3].
- نتيجة لتداعيات العولمة أصبحت المدن أماكن للعديد من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية، لأن انتشارها أدخل العالم إلى مرحلة جديدة من الانفتاح بعد أن رُفعت القيود على أسواق العمل والمال، وقاد أيضا إلى خصخصة العديد من الخدمات العامة، كما سهل على أصحاب العمل نقل عوامل الانتاج الخاصة بهم، من هنا تزايد التنافس حول اجتذاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتزايدت معه المشاكل المتعلقة بانعدام الأمن في الأعمال والدخل على مستوى بعض المدن.

وعلى الرغم من صعوبة الانكار بأن ظاهرة العولمة تزيد من فرص العمل المعروضة ومن التعلم على حد سواء إلا أنها في كثير من الأحيان تميل إلى التسبب في تفاقم مشكل عدم المساواة الاجتماعية ففوائدها في الغالب لا تتوزع بطريقة عادلة، حيث نجد أن أغلب السكان الذي يتمركزون في أحياء الحضر الفقيرة هم ينتمون إلى بلدان نامية.

[1] world Bank, (2015), Competitive Cities: A Local Solution to a Global Lack of Growth and Jobs, http://www.worldbank.org/en/topic/trade/publication/competitive-cities-a-local-solution-to-a-global-lack-of-growth-and-jobs.
[2] United Nations (2014). World Urbanization Prospects,op.cit,p :2-3.
[3] Bloom, D. E., & Khanna, T. (2007). The urban revolution,op.cit,p :12.

- تعتبر المناطق الحضرية شديدة التعرض للصعوبات الاقتصادية العالمية وقد تأكد هذا أكثر بعد الأزمة التي تعرضت لها بعض البلدان الأسيوية أواخر التسعينات، حيث تسببت في زيادة الفقر الحضري على خلفية تسريح العمال الذين كان أغلبهم من النساء والشباب والعمال الغير مهرة في المدن[1].
- تواجه الاستدامة البيئة أخطارا وتحديات ناجمة عن أنماط الانتاج والاستهلاك الممارسة في المناطق الحضرية، فبالنظر إلى الدخول المرتفعة يميل السكان في المدن إلى استهلاك المزيد من الطاقة[2]، لذا لا يجب الاستغراب من الاحصاءات التي تؤكد بأن المدن العالمية تستهلك ما بين 67 % و 76 % من إجمالي الطاقة، وهذا ما يجعلها مسؤولة أكثر من غيرها عن انبعاث الغازات الدفيئة التي تشكل تهديدا على البيئة العالمية فمدن اليوم تعد مصدرا ل71 إلى 76 في المائة من انبعاث ثاني أكسيد الكربون[3].
- يزيد النقل الحضري والصناعات المتمركز في المدن من التلوث الهوائي، فهما يعدان المصدر الأول لانبعاث الغازات المسببة للاحتباس الحراري على المستوى العالمي، وهذا ما ينعكس سلبا على صحة السكان وعلى الغطاء النباتي وحتى على التربة.
- إن التأثيرات السلبية للتحضر التي تنجم عن سلوكات سكان المدن تمتد إلى مساحات أوسع من الغلاف الجوي بحيث تطال حتى المسطحات المائية بمختلف أنواعها نتيجة مياه الصرف الغير معالجة.
- في كثير من الأحيان تتوسع المناطق الحضرية على حساب أراض صالحة للزراعة، الأمر الذي يجعلها عرضة للانخفاض فهي تُستخدم لأغراض حضرية بدلا من الزراعة.
- الاستخدامات الحضرية للموارد الطبيعية كالأحجار، الرمال، مواد البناء والأخشاب بكميات كبيرة تجعلها عرضة للاستنزاف، كما أنها تساهم في تدمير الغابات.
- من ناحته يساهم تحضر المناطق الساحلية في تدمير النظم الايكولوجية الهشة كغابات المانغروف والشعاب المرجانية والشواطئ.
- في البلدان المتقدمة من الشائع جدا أن تحاط مدنها بمناطق سكنية مما يقود إلى تشتت مكاني، وهو ما يتطلب المزيد من البنى التحتية ومن وسائل التنقل لاسيما السيارات الأمر الذي يترتب عنه أضرار على البيئة.

[1] UNEP, H. S. Urban areas,op.cit,p :242.
[2] United Nations (2018). World Urbanization Prospects,op.cit,p :4.
[3] Seto, K. C., Dhakal, S., Bigio, A., Blanco, H., Delgado, G. C., Dewar, D., ... & McMahon, J. (2014). Human settlements, infrastructure and spatial planning,p :927.

- ليس وحده استهلاك الطاقة من يتناسب طرديا مع التزايد في الدخل، حتى النفايات تزداد بتزايد الدخل لأن هذا الأخير كما سبق وقلنا أنه يقود إلى الزيادة في استهلاك الطاقة ويزيد من الانتاج وجميعها تزيد من النفايات وهذا ما يولد ضغطا إضافيا على النظم المتعلقة بجمع ومعالجة النفايات التي هي بالأساس تتسم بعدم كفايتها ويقود في نهاية المطاف إلى تفاقم التلوث.
- ينشأ عن عدم كفاية المرافق الصحية وعن تلوث مياه الشرب انتشارا للأمراض المزمنة والمعدية وبالتالي ستزيد معدلات الوفيات خاصة في فئة الأطفال الذين يعشون في مناطق حضرية فقيرة.
- كما أن المدن تتسبب في نوع آخر من التلوث وهو التلوث الضوضائي الذي يعتبر غير قابل للقياس[1].

2-4-1-2-2 آثار التحضر السلبية على الاوضاع الاجتماعية والاقتصادية في البلدان النامية:

تثير ظاهرة التحضر العديد من التحفظات حولها في العالم النامي، ولغرض توضيح هذه المسألة سنعرض مجموعة من الاحصاءات التي تم رصدها من مصادر مختلفة والتي أشارت جميعها إلى أن التحضر هو غير تنموي في هذه البلدان.

- إن تزايد الأحياء الفقيرة في البلدان النامية قد لفت انتباه هيئات عالمية على رأسها البنك الدولي الذي قام بتقدير عدد سكان هذه الأحياء على المستوى العالمي بما يقارب المليار نسمة في سنة 2018[2]، ويرجح هذا العدد للتزايد أكثر، لكن اللافت في الموضوع أن 90 % ينتمون إلى البلدان النامية، فآسيا لوحدها تستأثر بالغالبية العظمى منهم ويضم جنوبها أسوء تلك الأحياء على الاطلاق، تليها شرق أسيا، جنوب الصحراء الكبرى وأمريكا اللاتينية، وتستحوذ الصين والهند معا على نسبة 37 % من الأحياء الفقيرة في العالم، وفي إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى فقد بات التحضر مرادفا لنمو مثل هذه الأحياء[3].

أما أهم ما يميز الأحياء الفقيرة في جميع المجتمعات فهو سلوكات سكانها المضرة بالصحة والتي تأثر أيضا على جمالية المكان، كما أن معظم سكانها يعانون من سوء التغذية ففي إثيوبيا على سبيل المثال هناك حوالي 47 % من أطفال هذه المناطق يعانون من هذا الأمر، ومشاكل هذه الأحياء لا تتوقف عند هذا الحد بل تجر معها مشاكل اجتماعية أكثر خطورة كالجريمة والعنف، وإذا ما أخذنا في الحسبان أن نمو سكان الحضر في البلدان النامية هو بالأساس نموا في فئة الشباب وفقا لما تؤكده التوقعات التي تشير إلى أنه بحلول 2030 سيكون حوالي 60 % من سكان الحضر شباب أقل من 18 سنة، وأن نسبة هؤلاء مرتفعة جدا في الأحياء الفقيرة التي تتميز بمحدودية فرص العمل فسيتولد عن هذا المزيج ما بين الفقر والشباب مستوى

[1] UNEP, H. S,op.cit,p :243-244.
[2] World Bank,(2019), Urban Development,op.cit.
[3]Fonds des Nations Unies pour la population, (2007), État de la population mondiale 2007 : libérer le potentiel de la croissance urbaine (New York). www.unfpa.org/sites/default/files/pub-pdf/swp2007_fre.pdf,p:16.

أعلى من الجريمة، من ناحية أخرى وبصرف النظر عن الشرائح المجتمعية، فإن التركز السكاني المتزايد في المدن الكبرى من شأنه أن يقود إلى صراعات كبيرة تنعكس سلبا على المناطق الحضرية والبلدان بصفة عامة وهذا يعد اعتقاد سائد في الوسط الديموغرافي[1].

في السياق ذاته أظهرت دراسة مستقاة من 191 دراسة استقصائية متعلقة بالجانب الصحي والديموغرافي أجريت على بلدان إفريقية وأسيوية وبلدان من أمريكا اللاتينية بأن الرضع والأطفال في الأحياء الفقيرة أغلبهم يعانون من أمراض الاسهال وذلك بدرجة أعلى من نظرائهم في باقي المناطق الحضرية، مما يجعلهم عرضة للوفاة قبل بلوغهم سن الخامسة[2].

- أشارت احصاءات أخرى إلى أن هناك أسرة من أصل كل أربعة أسر تعيش في فقر على مستوى البلدان النامية، وأن 40 % من هؤلاء في إفريقيا و 25 % في أمريكا اللاتينية يعشون تحت خط الفقر الوطني، كما أفادت بوجود 29 % من مدن العالم النامي تحتوى على أحياء غير قابلة لوصول الأمن إليها وهي خطيرة جدا.
- بينت إحصاءات متعلقة بظاهرة التحضر في إفريقيا أن سكان الأرياف هناك يغادرون بسبب انخفاض الانتاجية الزراعية ونقص في فرص العمل وأيضا بسبب عدم قدرتهم على الوصول إلى الهياكل الأساسية، لكن رغم انتقالهم إلى المدن إلى أنه من النادر ما تتحقق لهم الزيادة في الدخول التي يرغبون فيها ولا يحدث أي تحسن في مستواهم المعيشي كما كانوا يتوقعون عند نزوحهم نحو المدن، لأنها هي بدورها تعاني من تفشي ظاهرة الفقر ونذكر كمثال مدينة موروني " جزر القمر " التي يعد 40 % من سكانها فقراء، وجنوب إفريقيا التي 45 % من أسرها الحضرية تمارس نشاطات زراعية تكميلية، كما أن النزوح الريفي الإفريقي في بعض الأحيان حركته عوامل أخرى غير تلك التي تحدثنا عنها كالكوارث الطبيعية والنزاعات، فالحرب الأهلية في موزمبيق قد دفعت بحوالي 4.5 مليون ريفي للهجرة نحو المدن في سنوات الثمانينات وتعد سيراليون -ثالث أكبر مستوطنة بها - مجرد مخيم للمشردين.

في إفريقيا تحديدا ترتبط ظاهرة التحضر بمشاكل عديدة وما زاد من حدتها هو اقترانها بنمو اقتصادي منخفض في معظم بلدانها التي تفتقر إلى سياسات تنموية مصممة بشكل مناسب، فهذه البلدان لم تعرف كيف تتعامل مع الزيادة في سكانها حيث أنها بقيت عاجزة عن مجابهتها بالقدر الكاف من البنى التحية، وتبين لاحقا أن الوتيرة التي تطورت بها هذه الأخيرة لم تتناسب مع السرعة التي تنمو بها احتياجات الاسكان والخدمات، وقد قاد هذا الوضع إلى تزايد الأحياء الفقيرة وإلى تدهور الوضع الأمني، وارتفاع في معدلات الجريمة.

[1] Bloom, D. E., & Khanna, T. (2007). The urban revolution,op.cit,p :12.
[2]Fink, G., Günther, I., & Hill, K. (2014). Slum residence and child health in developing countries. Demography, 51(4), 1175-1197.

- في آسيا أشارت إحصاءات بأن نسبة سكان الأحياء الغير رسمية فيها قد وصلت ل 6 % ، أما كثافتها السكانية فقدرت ب2500 نسمة للهكتار الواحد.
- وفي البرازيل لوحظت تفاوتات اجتماعية واسعة حيث تعيش نسبة كبيرة من الفقراء في الحضر، ففي مدينة ساو باولو ثلث سكانها يعشون تحت خط الفقر، أما في المكسيك فتصل هذه النسبة إلى 40 %[1].
- تعاني معظم البلدان النامية من ظاهرة الازدواجية القطاعية فهي تشتمل على قطاع رسمي كبير إلى جانب قطاع غير رسمي متنامي، وقد تسببت هذه الظاهرة في عرقلة التنمية الحضرية بعدة طرق، فمن ناحية يعتبرها الكثيرون كمحرض على الهجرة المفرطة نحو المدن الكبرى، ومن ناحية أخرى يرها البعض أنها هي من تحد من تنقل العمال عبر المدن فغالبا ما يتم شغل الوظائف في القطاع الغير رسمي من خلال وسائل التواصل الاجتماعي، وبهذا فهي ستكون غير متاحة أمام وافدين جدد، بالإضافة إلى ذلك فإن وجود تلك الحواجز العالية أمام التوظيف في القطاع الرسمي ستحد من منافع التكتل بالتالي فهي لا تسمح للعمال بتحسين مهاراتهم أكثر.
- على غرار سوق العمل تعاني سوق الأراضي الحضرية في البلدان النامية بدورها من مشكل الازدواجية، حيث نجد هناك أراضي تستغل بطريقة رسمية أي بوجود سندات ملكية مناسبة وايجارات رسمية، بالمقابل هناك أراضي يتم استغلالها بطرق غير رسمية بدون أي سندات تثبت ملكيتها وهذا الأمر له تداعيات خطيرة و يشكل عائق أمام تنمية المشاريع لأنه يحرم السكان من استخدام تلك الأراضي أو المساكن كضمانات.
- يمكن تسليط الضوء على مشكل آخر تعاني منه البلدان النامية مصدره تأثيرات المحسوبية الحكومية تجاه المدن الكبرى، فهذا النوع من التفضيلات يضر بالمدن الكبرى ولا يسهم في تنميتها لأنه يتسبب في جعلها أكبر حجما مما يجب أن تكون عليه، فتزايد الاهتمام الحكومي بها زاد من جاذبيتها أكثر وقد نجم عنه تجاوزها لحجمها الأمثل، وفي نفس الوقت أعاق ديناميكيتها جراء تسببه في تزايد الأنشطة الفرعية بها وهذا ما يثقل كاهلها ويحد من آثار التكتل الإيجابية ويزيد من الآثار السلبية له.

كما أن تأثيرات المحسوبية تمتد إلى المدن الصغيرة وتعيق تطورها، لأن المدن الكبرى ستبقى هي من تقوم بجميع الأنشطة[2]، وهذا ما ستقود في نهاية المطاف إلى نظام حضري غير متوازن يكبح النمو.

- بالرغم من الاعتقاد الراسخ لدى Nathan Keyfitz (1996) الذي يرى أنه من الصعب جدا تخيل تنمية اقتصادية أو سياسة أو حتى اجتماعية في مناطق ريفية وبدون وجود مدن، إلا أن التسارع في عملية التحضر على مستوى المدن النامية

[1] UNEP, H. S, op.cit,p :243 ,248,251,257.
[2] Duranton, G. (2014). Growing through cities in developing countries,op.cit,p :40-41,60-61 ;63.

جعلت Jacques Véron(2008) يتساءل حول ما إذا كان التحضر فيها أصل للتنمية أو عقبة أمامها ؟، وقد توصل بناء على مجموعة من الدلائل إلى نتيجة تتوافق إلى حد كبير مع تلك التي توصل إليها المؤرخ الاقتصادي الشهير Paul Bairoch حين وصف ما يحدث في البلدان النامية بأنه " تضخما حضريا " ما يعني أن منطق التفاعل الايجابي بين التحضر والتنمية أو ما يعرف ب"التعزيز المتبادل " لا ينطبق على الوضع في هذه البلدان نظرا للمشاكل التي تواجهها مدنها وبالأخص الفقيرة منها كصعوبات النقل وعدم كفاية الهياكل الأساسية والمشاكل المرتبطة بنقص المساكن وبقلة مناصب العمل، إضافة إلى مشكل تراكم النفايات والازدحام الذي يميز مدنها الكبرى، إلى جانب ارتفاع مستويات التلوث والنمو المتواصل في سكان الأحياء الفقيرة فهذه جميعها علامات تدل على وجود صراع بين التنمية والتحضر في بلدان العالم النامي وتقود بنا إلى الاعتراف بأن النمو السريع في مناطقها الحضرية هو مستقل عن نموها الاقتصادي.

وما يعزز من ضعف تلك العلاقة هو دوافع التحضر في حد ذاتها لأن الهجرة في معظم الأحيان لم تأتي كاستجابة لاحتياجات سوق العمل بالتالي هي لم تكن ناجمة عن دوافع تنموية، من جهة أخرى كان العامل الديموغرافي أهم مفسر للتحضر على مستوى هذه البلدان، حيث شهدت تزايدا في معدلات الولادات بصفة مستمرة في ظل انخفاض للوفيات وحتى بهذا الخصوص انحرفت البلدان النامية عن النموذج التقليدي الذي يجمع التحضر بالنمو الديموغرافي والذي يفترض أن التفاوت ما بين معدلات الوفيات والولادات لا يستمر طويلا، بينما لوحظ العكس تماما في بلدان العالم الثالث فقد تأخر اكتمال عبورها الديموغرافي بسبب انخفاض مستويات التنمية الحضرية التي لا زالت تدعم المزيد من الولادات.

لهذا فقد ظلت الدول النامية تشكل استثناء فلا التحضر فيها حفز النمو ولا النمو ساعد على التحضر بل كانتا ظاهرتان مستقلتان تماما عن بعضهما، وخير دليل على ذلك ما حدث في إفريقيا التي بدأت تشهد نموا حضريا قويا جعل الجميع يتوقع اقتراب دخولها لمرحلة التحول الحضري، مع هذا لا تزال بعض مدنها غير قادرة على تلبية حاجات سكانها الأصليين فما بالك بالوافدين الجدد، وجزء كبير من أسباب عجزها يعود إلى التعديلات الهيكلية التي فرضتها المؤسسات المالية الدولية على هذه الدول فقد تسببت في التخفيض من القدرة الشرائية لسكان الحضر وفي التخفيض أيضا من الانفاق الاجتماعي بالأخص في أهم قطاعين الصحة والتعليم.

وكنتيجة لتدهور ظروف المعيشة في الحضر لجأ سكانه إلى اعتماد أساليب حياتية تماثل تلك التي يتم اعتمادها فيها الأرياف، وأصبحت معظم البلدان الإفريقية تعاني من ظاهرة شائعة تتمثل في "تريف مدنها" حيث بدأت تشهد تطورا للأنشطة

الزراعية وللأنشطة الغير رسمية، فقد شكلت هذه الأخيرة مصدر رزق للعاطلين عن العمل وللموظفين ذوي الدخول المنخفضة وهذا ما زاد من نسبة السكان الذين يقتاتون على الزراعة إما بشكل كلي أو جزئي تحديدا في المدن الثانوية.

إذن جميع المؤشرات المتاحة بشأن التحضر السريع في بلدان العالم النامي تدعم الرأي القائل بأنه عملية تعوق التنمية وهنا نكون قد توصلنا لإجابة على التساؤل الذي انطلق منه Jacques Véron.

لكن قبل الانتهاء من هذا العنصر يجب أن ننوه إلى أن الآثار السلبية للتحضر قد تطال حتى البلدان المتقدمة فعلى الرغم من أن تحضرها قد سار جنبا إلى جنب مع التنمية الاقتصادية، إلا أنه بعض مدنها تعاني مشكل الاقصاء الاجتماعي فعدد السكان الذين يعيشون في حالة التهميش والعزل المكاني في تزايد مستمر[1]، وقد أكدت الأمم المتحدة في سنة 2014 أن فقراء البلدان المتقدمة بدورهم يواجهون تباينات ملحوظة في الصحة والرفاهية.

2-4-1-3 التحديات التي يثيرها التحضر:

في عالم سريع التحضر تُطرح مجموعة كبيرة من التحديات خاصة في البلدان النامية أين نلمس نموا حضريا قويا وغير مسبوق، ففي الوقت الذي احتاجت فيه البلدان المتقدمة مدة تراوحت من 100 إلى 150 سنة حتى تنتقل من معدلات تحضر بين (10 % و 20%) إلى أخرى تتراوح من (60 % إلى 80 %) حدث هذا العبور في البلدان النامية خلال 30 سنة فقط[2]، وهذا بالتأكيد يفرض تحديات إضافية بشأن هذه الحركة على مستوى البلدان النامية ولعل أبرزها:

- تزايد سكان الحضر غالبا ما يصاحبه تنامي في الطلب على العمل مما يخلق تحديا كبيرا لمدن العالم النامي، فهي حتما ستجد صعوبة في التوفيق ما بين النمو السكاني ومناصب العمل الكافية لاستيعابه واستيعاب فئة الشباب على اعتبار أنها تعرف نموا أسرع من الفئات الأخرى، وهذا ما يقلل من فرصة حصولهم على عمل لائق ويجعلهم عرضة للبطالة التي تعد من أخطر التحديات التي تواجهها هذه البلدان وعلى نحو خاص مناطقها الحضرية.

وفي ظل تأزم الوضع على مستوى سوق العمل الرسمي سيضطر البعض إلى البحث عن عمل في القطاع الغير رسمي ذو الانتاجية المنخفضة، وهذا الأمر يعتبر واقع يفرض نفسه في هذه البلدان فهي تعاني من مشكل الازدواجية في سوق العمل كما ذكرنا سابقا، ويشهد قطاعها الغير رسمي نموا بوتيرة أسرع مما ينمو به القطاع الرسمي، حيث أصبح يشكل مصدر عمل لمعظم فقراء الحضر ويستأثر على حصة كبيرة من الاقتصاد الوطني، لكن رغم ذلك هناك عدد قليل فقط من تلك البلدان نجحت في صياغة أنظمة ملائمة للتحسين من انتاجيته على غرار المكسيك، تايلندا، كولومبيا وجنوب إفريقيا.

[1] Véron, J. (2007). La moitié de la population mondiale vit en ville. P : 1,3-4.
[2] Henderson, J. V. (2010). Cities and development,op.cit,p :515-516.

- على مستوى البلدان النامية يظهر تحدي آخر مختلف يتمثل في الكيفية التي ستتمكن بها مدنها من ترجمة ما لديها من مخزونات وتدفقات مادية وغير مادية إلى دخل متزايد قادر على ضمان الرفاه الاجتماعي، فغالبا ما نجد على مستوى هذه المناطق مفارقة شائعة تكمن في وجود مدن ثرية وسكان محرومين من هذا الثراء.
- يطرح الشكل الحضري تحديات بشأنه عندما يكون غير ملائم أي عندما تتوسع المدن بصورة عشوائية وغير منظمة، لأن في هذه الحالة ستزيد التكاليف التي يتحملها الأفراد والشركات وحتى الحكومات، فالتمدد العشوائي سيقابله عبء ميزاني على الحكومات وعبء ضريبي على السكان، لأن جراءه ستضطر الحكومة لدفع تكاليف إضافية ناجمة عن انشاء بنى تحتية وتوفير الخدمات التي تكون في وضع كهذا مكلفة للغاية، أما الأفراد فسيزيد التمدد العشوائي من الأعباء الضريبية التي تقع على عاتقهم لتلبية الطلب على البنى التحتية الجديدة، مع ذلك فإن التكاليف الناجمة عن التوسع الغير منتظم ليست دائما مادية ففي كثير من الأحيان نجده يتسبب في زيادة الوقت والجهد وهذا ما يؤثر سلبا على الشركات وفي نفس الوقت على جاذبية المدينة في حد ذاتها.
- تزايد الفقر الحضري وعدم المساواة الاجتماعية والتدهور البيئي والتغير المناخي هي تحديات حساسة للغاية،ويضاف إليها تحديات بشأن الأمن والمشاركة الفعلية في الحوكمة الحضرية [1]، أيضا عدم كفاية الخدمات الحضرية إلى جانب الضغط على الهياكل والبنى التحتية وصعوبة الحصول على الأراضي والموارد والسكن اللائق جميعها تحديات آخرى تضاف إلى قائمة التحديات التي يثرها التحضر [2].

2-4-2 التخطيط الحضري كإستراتيجية لتحقيق التنمية المستدامة ومعوقاته:

2-4-2-1 التخطيط الحضري كإستراتيجية لتحقيق التنمية المستدامة:

العالم لن يتوقف عن التحضر هذه حقيقة لا مفر منها ويجب الرضوخ إلى هذا الواقع والتعامل الصحيح معه، من جانب آخر لا يمكن انكار الترابط الايجابي والوثيق بين التحضر والتنمية الاقتصادية فبصرف النظر عما إذا كان مدفوعا بها أو بتحولات ديموغرافية غالبا ما ينظر إليه على أنه فرصة حقيقة أمام تحقيق التنمية نظرا لما تتمتع به المدن من مزايا[3].

مع هذا كله يجب التأكيد على أن سيمات المدن الايجابية لا تحدث بنحو عفوي إنما تحتاج لعملية توجهية قائمة على سياسات حضرية ملائمة تساعد على تسخير امكانياتها وتفادي آثارها السلبية [1]، ومن هذا المنطلق يتوجب على الحكومات

[1] مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية. (2013) .الدورة الرابعة والعشرين لمجلس الإدارة: التنمية الحضرية المستدامة : دور المدن في إيجاد فرص اقتصادية أحسن للجميع ، ص:2، 5-8 ،10 ،14.

[2] UNEP, H. S,op.cit,p :240.

[3] United Nations (2014). World Urbanization Prospects,op.cit,p :2.

اعداد وصياغة سياسات تطلعية تستعد بها للمزيد من سكان الحضر ويجب أن تكون ضمن نموذج جيد لتنمية حضرية مستدامة تراعي النقاط التالية:

- تحديد الأهمية النسبية لعوامل التحضر فهذه خطوة مهمة تساعد على صياغة سياسة حضرية مناسبة لكل مدينة على حدا، لأن المدينة التي تنمو في المقام الأول نتيجة لتدفقات أعداد كبيرة من المهاجرين الريفيين حتما ستتطلب سياسة وتخطيط حضريين مختلفين عما تحتاجه مدينة توسعت لأسباب ديموغرافية، فالبلدان النامية على سبيل المثال هي بحاجة لتبني سياسة حضرية تساعد على الحد من معدلات الخصوبة لأن العامل الديموغرافي كان المساهم الأول في نموها الحضري إذ نجده يمثل حوالي 60 % من هذه الظاهرة، ومن خلال ذلك ستتمكن من تسيير عملية تكيفها مع التحولات المرتبطة بالتوسع الحضري ومن ضمان زيادة معتدلة في عدد سكان المدن [2]، في حين ستحتاج المدن التي يقودها النزوح الريفي إلى سياسات ترتكز بالدرجة الأولى على تعزيز تنمية مستدامة تكون أكثر شمولية ومنصفة تهتم بالريف والحضر على حد سواء، تحاول من خلالها معالجة التباينات ما بين المناطق واحداث توازن حقيقي بين المنطقتين، لأن فاعلية التخطيط في هذه الحالة تقتضي إلغاء الميزة الحضرية للتقليل من مغادرة السكان للريف، وهذا لن يتحقق إلا إذا لم تبق المناطق الريفية في معزل عن التنمية.
- من أجل تخطيط حضري سليم لابد من تبني سياسة لا مركزية السلطة لأن ذلك سيسمح بتفادي المشاكل المترتبة عن اهتمام الحكومات بالعواصم أين يوجد مقرها وتجاهلها لعملية تسير التحضر في باقي المدن لاسيما الصغيرة منها، وقد تمكنت عدة دول من تحقيق نجاحات باهرة في هذا الخصوص واستطاعت أن تطور من الحوكمة الإقليمية والمملكة المتحدة مثال على ذلك، فهذه الأخيرة قامت بإنشاء وكالات متعلقة بالتنمية الاقتصادية تتمتع بدرجة عالية من الاستقلالية مهمتها الرئيسية تلقي الأموال من الحكومة من ثم تكريسها بكل حرية لدعم برامج ترى بأنها تعزز التنمية في المنطقة الخاصة بها[3].

إن مشكل الاهتمام بالمدن الرئيسية شغل العديد من الاقتصاديين على رأسهم الاقتصادي Henderson سنة 2002 الذي رأى بأنه في المراحل الأولى من التحضر سيكون هناك كفاءة اقتصادية إذا ما تم تجميع الصناعات في مناطق حضرية رئيسية لأن ذلك سيشجع على اقامة المزيد من المؤسسات وتشيد بنى تحتية بالإضافة إلى أنه سيوفر العمالة المناسبة، لكن بمجرد وصول التحضر إلى مراحل متقدمة الأوضاع تتغير كليا، وعندها يجب الشروع في استثمارات متعلقة بالنقل بين المدن، كما

[1] مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية. (2013) ، نفس المرجع السابق، ص:2.

[2] United Nations (2014). World Urbanization Prospects,op.cit,p :1,3,23.
[3] Véron, J. (2007). La moitié de la population mondiale vit en ville,op.cit,p :4.

يجب أيضا العمل على اضفاء اللامركزية على السلطة من خلال منح صلاحية تحصيل الضرائب للسلطات الاقليمية، والحرص على اتخاذ تدابير لخلق فرص عمل في مدن أخرى، وكل هذا حتى يخفف العبء عن المدينة الرئيسية ومن أجل ضمان تسيير جيد لعملية التحضر[1]. هذا الرأي يتوافق جزئيا مع ما اقترحه Duranton (2014) لتجاوز مشكل المحسوبية تجاه المدن الكبرى في البلدان النامية والمتمثل في ضرورة احداث تحسينات على مستوى البنى التحتية المتعلقة بالنقل مقابل ذلك أبدى تحفظات على جزئية تشجيع الوظائف بسبب نتائجها الغير مرضية في البلدان المتقدمة[2].

وفي هذا الشأن قدمت الصين نموذجا يحتذى به لضمان توزع سكان الحضر على كافة المدن حينما انتهجت سياسة حضرية تقضي بإنشاء مناطق صناعية خاصة تتمتع بأطر تنظيمية ومالية ذات درجة عالية من الحرية، وهذا ما ساعدها كثيرا على جذب الأعمال والمهاجرين الراغبين في الحصول على عمل [3]، وقامت أيضا بتخصيص رأس المال بصورة متناسبة بين المدن للتخفيف من حدة المشكل السابق وحاليا تضم أكبر نسبة من السكان الذين يعشون في مدن صغيرة الحجم على المستوى العالمي[4].

- يجب على الحكومات وضع سياسات اقتصادية رشيدة ترمي إلى توفير فرص للعمل وتتيح من خلالها فرصا اقتصادية عادلة من أجل الحد من ظاهرة الفقر الحضري، ومن خلال ذلك ستتمكن الحكومة أيضا من توسيع القدرة الاستيعابية لسوق العمل الذي يترجم في الأخير إلى الزيادة في الدخول وإلى تحسن في مستوى الرفاه وسيساهم في تحقيق نمو اقتصادي حضري.
- يتحتم على الشركات الاهتمام بفئة الشباب والاستفادة من قدراتهم ومعارفهم فهؤلاء لا يزالون في المرحلة الأكثر إنتاجية من حياتهم، والالتفات إلى هذه الفئة ومنحها الدعم الكافي سيجعل منها قوة رئيسية ومحركة للتنمية الاقتصادية، بناء عليه لا يجب النظر إلى مسألة تزايدهم المتواصل على أنه مشكل معيق للتنمية بل على العكس تماما يجب التعامل معه على أنه مكسب للبلد، فقد أثمرت جهود هذه الفئة نجاحا اقتصاديا باهرا على مستوى مجموعة النمور الأسيوية، لذا يجب على إفريقيا كونها أكثر القارات شبابا أن تستفيد من هذه التجربة وأن تحرص على تخفيض معدل البطالة في صفوف الشباب لأن ذلك سيقود إلى مزيد من الناتج المحلي الاجمالي كما أقرته منظمة العمل الدولية.

[1] Bloom, D. E., & Khanna, T. (2007). The urban revolution,op.cit,p :14.
[2] Duranton, G. (2014). Growing through cities in developing countriesp, op.cit, p: 45.
[3] Bloom, D. E., & Khanna, T. (2007). The urban revolution,op.cit,p :14.
[4] Henderson, J. V. (2010). Cities and development, , op.cit ,p :534.

- ينبغي على المسؤولين تكريس مبدأ المساواة في فرص التعليم منذ فترة الطفولة المبكرة إلى غاية مرحلة الشباب، فهناك حقيقة تقول بأن ظروف الفرد التي تسبق توظيفه – حصوله أو عدم حصوله على تعليم في مختلف الأطوار – هي من تحدد بصورة كبيرة فرص عثوره على عمل أو على أي فرصة أخرى مولدة للدخل، باختصار يعد التعليم عاملا أساسيا في تحقيق مبدأ المساواة في فرص العمل والرفاه، وقد اتضحت أهميته من خلال تجارب عدة بلدان فعلى سبيل المثال تبين من خلال آخر أزمة اقتصادية عرفها العالم أن وحدها المدن التي استثمرت بشكل مناسب في التعليم الابتدائي والثانوي من استطاعت تجاوز تداعيات تلك الأزمة بسرعة كبيرة رغم العوائق المالية التي واجهتها.

وبالنظر إلى الأهمية التي يكتسيها الاستثمار في رأس المال البشري يجب على كافة المدن العالمية الاهتمام بمسألة تعليم العمالة المتواجدة على مستواها وعليها أن تحرص على تزويدها بالمهارات اللازمة وبالتكنولوجيا والمعلومات والاتصال، لأن الجمع ما بين التعليم والتدريب التقني الوظيفي سيجعل من الأفراد أكثر مهارة من غيرهم وسيزيد من انتاجيتهم، كما يتيح لهم فرصة الحصول على أجور أعلى ويحسن من ظروف معيشتهم، ومن الجانب الآخر ستتحصل الشركات التي توظف عمال أكثر انتاجية على أرباح أكبر من استثماراتها التي ستخصص جزءا منها لدفع مرتبات أعلى، أما الجزء الأخر فستعيد استثماره وسيساعد ذلك على نمو ها وعلى خلق فرص عمل إضافية.

- يتوجب على الحكومات الاهتمام بالقطاع الغير رسمي الذي أصبح يشكل مصدر عمل لأغلبية فقراء الحضر في معظم البلدان النامية، وذلك عن طريق صياغة وتنفيذ برامج انمائية وتبني استراتيجيات تراعي مساهمته في خلق فرص للعمل وفي توليد الدخل الوطني، وطالما لا تزال انتاجيته تشكل جزءا هاما من الانتاجية الحضرية الكلية فإنه لا يمكن اعتباره قطاعا هامشيا كما يعتقد البعض، لذا بدلا من قمعه يجب توفير كامل الدعم له ومساعدة مشاريعه على زيادة انتاجيتها.
- فتح المجال أمام الراغبين في دخول مجال الأعمال من خلال التقليل من تكاليف البدء وعن طريق تبسيط اجراءات التسجيل واصدار التراخيص مع الحرص على ضرورة تطبيق سياسة ضريبية وتجارية عادلة.
- ايجاد آليات لدعم الشركات الصغيرة وأصحاب الاعمال الفردية، وزيادة فرصهم التدريبية وأيضا العمل على تسهيل حصولهم على قروض بشروط تيسيرية، وفي نفس الوقت تعزيز شروط صحة وسلامة عمالهم.
- اعتماد التنمية الاقتصادية المحلية كإستراتيجية للنمو الاقتصادي والتنمية الاقليمية الشاملتين، ويقصد بها تلك العملية التشاركية التي تقاد محليا والرامية لتشجيع العمل ضمن إطار تعاوني يضم: القطاع العام، أصحاب المصالح من قطاع خاص، ومنظمات المجتمع المدني، وكل هذا من أجل تصميم وتنفيذ استراتيجيات تنموية محلية تراعي مواطن القوة

والضعف في منطقتهم، حيث يتم من خلالها تعزيز مبادئ الحوكمة المحلية لأنها تساهم في توطيد العلاقات بين الجهات الفاعلة وبين مختلف المستويات الحكومية، كما تساعد على تعزيز النمو الاقتصادي بالاعتماد على موارد داخلية وهنا نقصد النمو الاقتصادي الداخلي.

- في ظل اسهامات القطاع الخاص في امتصاص جزء كبير من القوى العاملة فإنه يستأثر بنسبة 90 % أو ما يزيد من إجمالي الوظائف على مستوى البلدان النامية، ونسبة كهذه تجبر حكومات تلك البلدان على وضع سياسات تدعم النمو القوي الذي يقوده القطاع الخاص، ويجب على القائمين على مدنها العمل على توفير حوافز لإنشاء أعمال جديدة مع تطوير أعماله القائمة، ويجب أيضا تنفيذ سياسات تهتم بتدريب عماله.
- على الرغم من استئثار القطاع الخاص بغالبية مناصب العمل نتيجة لما فرضه نظام اقتصاد السوق، إلا أن هذا لا يجب أن يأخذ كذريعة تجعل الحكومات تغفل عن دورها في مجال العمل والذي يتعاظم أكثر في أوقات الأزمات الاقتصادية التي تحكمها ظروف خاصة تساهم في تخفيض قدرة القطاع الخاص على خلق فرص للعمل، وتتمكن الحكومة في مثل هذه الأوضاع من سد الفراغ وخلق فرص عمل بطريقتين: إما من خلال برامج المشاريع الطارئة أو عن طريق تبني برامج ضمان الوظائف.
- الاهتمام بقطاع الإسكان فهو يعد محركا للتنمية الاقتصادية الوطنية والمحلية، لأن تشيد مساكن جديدة أو ترميم منازل قديمة أو أي استثمار في هذا المجال يساهم في خلق عدد كبير من فرص العمل بالأخص لفئة الشباب، كما يتولد عنه طلبا ضخما من مدخلات البناء، من جهة أخرى فإن التزايد في عدد المساكن في المدن سيزيد بشكل مباشر في الوعاء الضريبي على الممتلكات وإذا ما تمت جبايتها بشكل فعال ستزيد من إرادات السلطات المحلية التي يمكن أن تستخدمها لتوفير بنى تحتية وخدمات أفضل، وعلى هذا النحو يسهم قطاع الاسكان في الاقتصاد المحلي والوطني على حد سواء.
- توفير المزيد من البنى التحتية فهي أيضا تعتبر عاملا مساهما في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، كما أن مشاريعها تضمن فرصا للعمل طويل الأمد لذا غالبا ما يستعان بها في حالة الأزمات، بالإضافة إلى هذا تساهم في توفير الجهد والوقت.
- مراعاة توفير خدمات أساسية كالمياه وقنوات الصرف الصحي وغيرها أثناء صياغة السياسات الحضرية.
- الاهتمام بالشكل الحضري نظرا لارتباطه الوثيق بديناميكية الأنشطة الاقتصادية، حيث تعتمد كفاءة هذه الأنشطة على التحكم الجيد في الطريقة التي تتوسع بها المدن والتي يمكن أن تتم بعدة طرق مثل:

1. زيادة الكثافة السكانية للحد من التمدد العمراني الغير منظم وللتقليل من استنزاف الموارد المحدودة ومن تكلفة البنى التحتية، فهذا الاجراء يساعد على تقريب المسافات، لكن فاعليته تتوقف على التصميم الكفء والقوانين والتشريعات الملائمة إلى جانب وجود سياسة مناسبة لاستخدام الأراضي.
2. تشجيع التنوع الاجتماعي والاستخدام المختلط للأراضي، والعمل على نشر الأماكن العامة من أجل زيادة فرص الالتقاء والتفاعل والحوار بين مختلف شرائح المجتمع.
3. توفير هياكل حضرية تسهل الاتصال بين الأنشطة الاقتصادية والمناطق السكنية.
4. توفير مرافق وخدمات أساسية.
5. وضع استراتجيات متعددة للنقل من أجل توفير بدائل للسيارات الخاصة، حيث تساعد هذه الاستراتيجية كثيرا على التقليل من مدة التنقل وتعزز الانتاجية، إضافة إلى أنها تقلل من انبعاث الغازات الملوثة للبيئة[1].

- يجب تبني سياسات لتمكين الأشخاص الذين يعانون من الفقر فهم في الواقع يمثلون إمكانات رأس المال البشري الغير مستغلة، والقضاء على فقرهم سيحقق فوائد للمجتمع بأسره[2].

2-4-2 -2إدارة البيئة الحضرية:

إن التحضر المتزايد لا ينتج عنه فقط آثارا اقتصادية أو اجتماعية سلبية بل هو يتسبب أيضا في مشاكل بيئة ناجمة عن التلوث بمختلف أنواعه، لكن يمكن للتخطيط الحضري المدار بشكل سليم والذي يراعي التنمية البيئة أن يقلل من حدة تلك المشاكل، ومن أجل التحرك في هذا الاتجاه يتعين على الحكومات إدماج سياسات واضحة متعلقة بالمدينة ضمن سياساتها الكلية الاقتصادية والاجتماعية تركز فيها على ما يلي:

- إدارة المدن على أساس تشاركي فقد كشفت التجارب عن استحالة تحقق تنمية حضرية مستدامة أو حماية البيئة مهما كانت الوسائل المالية والفنية المسخرة لها دون أن يرافق ذلك عملية تشاركية تقوم على شراكة فعالة تجمع كل الجهات الفاعلة في المجتمع الحضري، لكن يجب الحرص على تزويد الحكومات المحلية بدرجة من الاستقلالية خاصة فيما يتعلق بالمسائل المالية والتشريعية، كما يتوجب أيضا على المدن التعاون في ما بينها لتبادل الخبرات.
- للحد من المشاكل الصحية والبيئية الناجمة عن استخدام الطاقات الملوثة يجب كهربة المساكن والتشجيع على استخدام الوقود النظيف ونشر الوعي بشأن تهوية المنازل.

[1] مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية. (2013) ، نفس المرجع السابق، ص:3-4، 6-14.

[2] Cities in a Globalizing World: Global Report on Human Settlements 2001 (Front matter) https://www.un.org/en/events/pastevents/pdfs/Cities_in_a_globalizing_world_2001.pdf,p:27.

- تشجيع استخدام الوقود الخالي من الرّصاص والزنك والحديد ودعم الطاقات المتجددة.
- التشجيع على إعادة الاستخدام وإعادة التدوير.
- تطوير نموذج تنمية حضرية متكامل بدلا من معالجة كل مشكل على حدى، ولضمان فاعلية أكثر للإدارة الحضرية يجب الاهتمام بالقوانين والأنظمة المتعلقة بالبيئة الحضرية ودعمها بأدوات أخرى كالحوافز الاقتصادية والتوعية الاجتماعية بالإضافة إلى الاستثمارات الإستراتيجية، كما يجب عدم تطبيق الإستراتيجية نفسها لحل المشاكل في كافة المدن مراعاةً للخصائص وللواقع السياسي المحلي لكل واحدة، بالتالي ينبغي وضع برنامج بيئي على مستوى كل مدينة مع الحرص على الحصول على معلومات مناسبة[1].
- الحفاظ على الأصول الطبيعية داخل المدينة وفي المناطق المحيطة[2].

2-4-2-3معوقات التنمية الحضرية في البلدان النامية:

تبدو فكرة تجنب الآثار السلبية للتحضر من خلال إدارته والتخطيط له بشكل مناسب فكرة سديدة، غير أن تطيقها ليس بالأمر السهل نظرا لوجود عدة عراقيل ومعوقات تحده من فاعلتها خاصة في البلدان النامية، ومن بين تلك المعوقات نجد:

- عدم اقتناع السلطات والمسؤولين بها فحسب دراسة استقصائية أجرتها الأمم المتحدة بشأن هذا الموضوع تبين من خلالها أن هناك 14 % فقط من الحكومات التي شملتها الدراسة راضين عن الطريقة التي يتوزع بها سكانها بين الريف والحضر، أما ما تبقى فهم غير راضين تماما وقد أعربوا عن استياءهم من استمرار التوسع الحضري في بلدانهم، كما وُجد هناك 73 % منهم ينتهجون سياسات ترمي إلى ابطاء التحضر، في حين فقط 3 % طبقوا سياسات تُسرع من هذه العملية.
- المشكل الثاني الذي وقف كحاجز أمام تنمية حضرية ملائمة هو السياسات التي تم تطبيقها للحد من التوسع الحضري، فأغلبها اقتصرت على محاولة التحكم في عامل واحد وهو الهجرة الريفية الحضرية متجاهلين تماما العامل الديموغرافي، وفي هذا الشأن اعتمدت بعض الحكومات برامج للتوظيف على مستوى الأرياف من أجل أن يتمكنوا من عكس اتجاه الهجرة، والبعض منها وصل بها الحد إلى حرمان النازحين من الخدمات الحضرية عند وصولهم إلى المدن، لكن هذه السياسات قد أثبتت فشلها فقد حدّت من فرصة المهاجرين في تحسين ظروفهم ومستواهم المعيشي وزادتهم فقرا، فضلا على أنها تعد انتهاكا لحقوق الراغبين في الهجرة، وقد تسببت أيضا في الحد من الفوائد الناجمة عن التحضر لأنها قللت من استفادة سكان المناطق الريفية من التحويلات المالية التي يرسلها المهاجرون إلى عائلاتهم هناك، لذا فمن السهل الحكم عليها بأنها

[1] UNEP, H. S,op.cit,p :245-246,250-251,254,256.
[2] United Nations (2014). World Urbanization Prospects ,op.cit,p :3.

سياسة غير مجدية[1]. ومن بين الدول التي طبقت مثل هذه السياسات كانت الصين حين لجأت لنظام تسجيل الأسر المعيشي "Hukou " للتحكم في الهجرة نحو المدن وهو نظام يهدف إلى تنظيم المواقع التي يمكن للأفراد الانتقال إليها إما بصفة مؤقتة أو دائمة، ومن أجل نفس الغرض سمحت بنقل التصنيع إلى الأرياف حتى يتمكنوا من احتجاز الأفراد في القرى من خلال توفير مناصب عمل غير زراعية، ومن أجل التحكم في الكيفية التي يتوزع بها السكان بين المناطق الحضرية، وحتى تتمكن أيضا من القضاء على مشكل المحسوبية تجاه المدن الكبرى عمدت الحكومة الصينية إلى تخصيص رأس المال بشكل غير متناسب بين المدن ضمانا لانتشارهم في كافة هذه المناطق، وقد تمكنت الصين بفضل آخر إجراء من ضمان توزع سكانها على مدن أصغر فنسبة من يعيش في هذه المدن من الصينيين هي الأكبر عالميا، ومع مرور الوقت بدأت الصين بالتقلص تدريجيا من اعتمادها على نظام " Hukou "، حيث تبنت كبديل له سياسات صريحة مضطهدة للمهاجرين تجعل ظروفهم المعيشية جد صعبة وتعمل كرادع لهم عن النزوح، وقد تم ممارسة هذه السياسة أكثر تجاه النازحين نحو المدن الكبرى بحيث لا يمكن للمهاجرين المسجلين كمواطنين ريفيين أن يحصلوا على سكن ولا على إيجار بصفة رسمية وليس باستطاعتهم أيضا الحصول على رهن عقاري للشراء، وبهذا سينتهي بهم الأمر إلى العيش في قرى حضرية ذات ظروف صعبة وشبيهة بالأحياء الفقيرة، وقد طال الاضطهاد حتى أطفالهم فعدد المدارس التي باستطاعتهم الالتحاق بها هو محدود، كما أن دخولهم المدرسي هو مكلف للغاية وفي بعض الأحيان غير متاح بالأساس[2]، لذا وجدوا أنفسهم مجبرين على الالتحاق بمدارس شبه رسمية توظف معلمين بمستوى تعليمي ضعيف فضلا على أنها معرضة للإغلاق[3] ، وليس هذا فقط فالمهاجرون في الصين يُستثنون من خدمات التأمين الصحي ومن خدمة الضمان الاجتماعي وحتى من برامج التدريب الوظيفي، هذه الأوضاع شبيهة بوضع المهاجرين الغير شرعيين في أمريكا باستثناء أنه في أمريكا ليس هناك مناطق محظورة للعيش بالنسبة لهؤلاء وباستطاعة أطفالهم الذهاب لمدارس حكومية.

وقد كان لتلك السياسات عواقب وخيمة فهي من تسببت في بقاء الصين بلدا ريفيا إلى غاية وقت متأخر، وإذا استمر الوضع على ما هو عليه فيرجح أن تتحول تلك القرى الحضرية إلى مجمعات على طريقة الفافيلا "favela " في أمريكا الشمالية التي تعتبر مواطن للنشاطات الغير قانونية فهي لا تخضع لحكم المدينة، كما أنها تعاني من اضطرابات اجتماعية كثيرة[4].

[1] Bloom, D. E., & Khanna, T. (2007). The urban revolution,op.cit,p :13.
[2] Henderson, J. V. (2010). Cities and development, , op.cit ,p :534-535.
[3]Kwong, J. (2004). Educating migrant children: Negotiations between the state and civil society. The China Quarterly, 180, 1073-1088,p :1075,1079 ,1084.
[4] Henderson, J. V. (2010). Cities and development, op.cit ,p : 535.

إن التأثيرات السلبية السابقة قد نجمت عن سوء تخطيط تم التركيز فيه على عامل الهجرة فقط، في الوقت الذي يفترض فيه البحث عن المسبب الرئيسي للتحضر ومعالجته، فأغلب تلك البلدان قد تحضرت نتيجة للنمو الطبيعي وليس بسبب النزوح من الأرياف لذا كان من المجدي لو أنها ركزت اهتمامها على مجالي التعليم والصحة وعلى تمكين المرأة من خلال انتهاج سياسات تراعي المساواة بين الجنسين وتوفير فرص عمل لها، لأن مثل هذه الإجراءات ستحد من معدلات الخصوبة فغالبا ما يميل الأزواج ذوي المهن الجيدة إلى انجاب عدد قليل من الأطفال وبهذه الطريقة كان بالإمكان حل مشكل النمو المتزايد في الحضر، ولتحديد النسل يمكن أيضا تقديم خدمات صحية للنساء.

- إن التخطيط الحضري ليس مجرد شيء ثانوي أو هدر للأموال بل هو أمر لابد منه لمواكبة التزايد المستمر في سكان الحضر، ومن بين أهم أدواته تنفيذ استثمارات في البنى التحتية تدعم المزيد من الفرص التي تعرضها المدن، غير أن تكاليفها الباهظة تظهر كعائق يحول دون تحقق ذلك[1].
- على الرغم من امتلاك العديد من البلدان النامية لأنظمة شاملة مسخرة للتحكم في التلوث إلا أنه من النادر تطبقها بسبب قلة المؤسسات ونقص التشريعات القانونية وغياب الإدارة السياسية[2].

لكن يجب الاعتراف بأن كل ما تعانيه المناطق الحضرية في البلدان النامية لا يرجع بالأساس إلى تحضرها بل إلى سوء في التخطيط وإلى افتقارها لسياسة حضرية متماسكة.

2-4-3 مبادرات لتجاوز التأثيرات السلبية للتحضر:

يحتاج التخطيط الحضري في كثير من الأحيان إلى حلول مبتكرة ومبادرات فعالة لتفادي المشاكل المترتبة عن التوسع الحضري، وفي هذا المجال هناك عدّة تجارب قدمت نماذج وأساليب مبتكرة جدّا يمكن الاستفادة منها وتعميمها نذكر منها:

- تجربة قدمتها منطقة دارفي التي هي عبارة عن حي فقير يقع في قلب مومباي بالهند ويمكن وصفها بأنها مدينة داخل مدينة نظرا لكثافتها السكانية فهي تظم أكثر من مليون شخص على مساحة تقدر ب 3 كلم^2، وعلى الرغم من هذا عرفت كيف تتجاوز مشكل الإدماج الحضري فقد وفرت للمهاجرين الجدد فرص عمل في مجال الصناعة الجلدية، كما أنها تتميز بتنوع أنشطتها[3].

[1] Bloom, D. E., & Khanna, T. (2007). The urban revolution,op.cit,p :13.
[2] UNEP, H. S,op.cit,p :246.
[3] Véron, J. (2007). La moitié de la population mondiale vit en ville, op.cit, p:4.

- في مدينة نيروبي هناك مبادرة لافتة بدأت بفكرة لرجل دين يدعى " ألكس زانوتيلي"الذي أنشأ مركزا لإعادة التدوير من أجل مساعدة عمال النظافة على فرز النفايات بكفاءة أكبر وليعاد بيعها من جديد، ورغم أنها انطلقت منذ سنة 1992 إلا أنها لا تزال تعرف توسعا ففي سنة 2008 أصبحت تؤمن وظائف لحوالي 140 عامل، وقد قام هؤلاء بتشكيل تعاونية فيما بينهم أطلقوا من خلالها عدّة مشاريع أحدها كان شراء النفايات وإعادة بيعها للصناعات المتخصصة في مجال إعادة التدوير بعد فرزها، كما قاموا بتجميع نفايات المباني مقابل أجر صغير، وفي مشروع ثالث حوّلوا بعض النفايات العضوية إلى سماد وهو يشهد تطورا إذ ينتظر تجهيزه بمعدات لإعادة تدوير البلاستيك[1].
- قام المجلس الدولي للمبادرات الايكولوجية بالتعاون مع 386 حكومة محلية من أصل 43 بلد بإطلاق مبادرة لتحسين إدارة الطاقة وللحد من انبعاث غازات الاحتباس الحراري على المستوى المحلي[2].
- شركة ستوكهولم للمدن المصاحبة للبيئة أدرجت اعتبارات متعلقة بالاستدامة في التخطيط الحضري وقد أشتركت في ذلك بعض المدن والشركات.
- من أجل تلبية احتياجات الإسكان والخدمات قامت جنوب إفريقيا بناء ما يفوق مليون وحدة سكنية منخفضة التكلفة، وأكثر من 200 وحدة سكنية صديقة للبيئة بتكلفة منخفضة، وقد كانت مخصصة في بادئ الأمر لاستيعاب الرياضيين المشاركين في الألعاب الإفريقية وبعد انتهاءها مُنحت لسكان الاسكندرية أحد أفقر أحياء جوهانسبورغ.
- قامت غانا بإطلاق سلسلة مشاريع لتحديث المدن وقد اعتبرت من بين أكثر المشاريع طموحا في إفريقيا، حيث ساهمت في تحسين البنى التحتية والخدمات لما يقارب نصف مليون شخص على مستوى خمس مدن.
- مدنا أكثر سلاما هو برنامج أطلقته منظمات مجتمعية مستقلة عن الحكومية سنة 1998 في دار السلام هدفه كان زيادة الوعي بالجريمة وبناء القدرات، حيث شمل مجموعة أنشطة تمثلت في خلق فرص عمل، تنظيم مجموعات سلامة مجتمعية وتحليل إحصاءات الجرائم، وقد أسفر نجاحه عن استنساخ برامج مماثلة في أبيدجان، انتاناناريفو، داكار، ديربان، جوهانسبورغ، ياوندي.
- في العديد من البلدان الآسيوية تم تزويد محطات توليد الطاقة الجديدة التي تعمل بالفحم بمرسبات كهروميكانيكية التي بإمكانها التقليل من انبعاث الجسيمات العالقة إلى أكثر من 99 %، كما قامت أيضا بتدعيم استخدام الطاقة المتجددة.

[1] Panos (2001). Governing our Cities, http://panoslondon.panosnetwork.org/resources/governing-our-cities,p:17.
[2] Skinner, N. (2000). Energy management in practice: communities acting to protect the climate. INDUSTRY AND ENVIRONMENT-PARIS-, 23(1/2), 43-48,p :43.

- اتخذت مدينة بكين 68 إجراء لمنع تلوث الهواء، أما في اليابان وجمهورية كوريا وماليزيا وتايلاند فقد تم التوجه نحو خصخصة معالجة النفايات لأن القطاع الخاص يكون أكثر فعالية في هذا المجال، كما يمكن من خلال هذا الاجراء خلق فرص للعمل.
- من أجل تفادي مشكل النقل صممت سنغافورة نظاما مبتكرا للغاية قدمت من خلاله نموذجا يقتدى به في هذا المجال، ورغم محدودية شبكة النقل بها وبالرغم أيضا من كثافتها السكانية العالية فهي تؤوي حوالي 4.1 مليون نسمة على مساحة تصل إلى 650 كلم^2 إلا أنها استطاعت الحدّ من استخدام السيارات الخاصة عن طريق تطبيق نظام حصص صارم متعلق بها، حيث أصبح يتعين على مالك السيارة الحصول على شهادة قبل أن يتمكن من تسجيلها وهو أمر ساعد الحكومة على تقيد الزيادة فيها، من ناحية أخرى قامت بتصميم نظام رسوم إلكتروني قابل للتطبيق على مستوى أكثر المناطق اكتظاظا وفي ساعات الازدحام وبسببه أُجبر سائقي السيارات الخاصة على استخدام وسائل النقل العامة والطرق الأقل ازدحاما، من جهتها تقوم مراكز التفتيش بعمليات تفتيشية إلزامية للسيارات كل ثلاث سنوات وتحرص من خلالها على أن لا يتجاوز الانبعاث من الغازات الملوثة ذروتها المحددة من قبل وزارة البيئة، كما قامت حكومة سنغافورة بتشجيع استخدام السيارات الكهربائية عن طريق الحوافز الضريبية.
- قامت العديد من الدول الأوربية باعتماد الميثاق الأوروبي للمدن الذي يدعو إلى اتباع نهج متكامل إزاء الاستدامة ويحث على التعاون ما بين الدول، من جهة أخرى تبذل معظم تلك الدول جهودا للحد من التلوث عن طريق حظر تصريف أكثر المواد خطورة على البيئة، كما أنها تشجع على عمليتي إعادة الاستخدام وإعادة التدوير، ويُشهد لأوروبا محاربتها للتلوث الضوضائي فقد أضحت تدابير العزلة جزءا لا يتجزأ من أي مشروع تحضري.
- في هولندا والدنمرك تم تطوير شبكات للنقل بشكل فعال، وفي ألمانيا تقرر الزامية تكفل أصحاب المشاريع بإدارة إعادة تدوير نفايات التغليف، بينما في فرنسا فإن هذا الأمر يعتبر اختياريا مع ذلك فإنه يتعين على الشركات تقديم معلومات مفصلة حول نفاياتها كي يتسنى للحكومة إحصاءها.
- أصبحت مدينة كوريتيا البرازيلية تقدم نموذجا للتعامل مع مشكل النقل بعدما طور معهدها للبحوث والتخطيط الحضريين شبكة متكاملة من الحافلات الخاصة بالنقل العام التي تخدم مناطق كثيرة حيث تم تكيفها وتوسيعها تماشيا مع النمو السكاني، ليس هذا فقط فمدينة كوريتيا تعد أول مدينة استخدمت أقل الوقود تلوثًا في البرازيل وقد ساهم استخدم

تلك التقنية في التقليل من الحركة المرورية ومن التلوث [1]، وبعد النجاح الذي حققه استطاع هذا النظام المروري تجاوز حدود تلك المدينة ليصبح ساري المفعول في كيتو وبوغوتا وهو نظام شبيه إلى حدّ ما بقطار الأنفاق ذو التكلفة الأقل .

- تمكنت مدينة دلهي من خفض درجة تلوث هوائها إلى النصف بعدما فرضت الزامية استخدام الغاز الطبيعي، وبانكوك فعّلت نفس الشيء .
- أعطت الصين مثلا عن المدينة النظيفة بشروعها في إنشاء مدينة قرب شنغهاي رُوج لها بأنّها مصاحبة للبيئة فهي لا تنتج الكربون وتعد هذه الخطوة نهجا جديدا لتحضر مصاحب للبيئة.
- بعيدا عن المشاكل البيئية أطلقت مدينة طوكيو مبادرة مبتكرة لمجابهة التوسع الحضري من خلال تشيد مجمع عقاري أطلق عليه Roppongi Hills يضم مباني سكنية، تجارية وثقافية في نفس المساحة، وقد قاد هذه المبادرة القطاع الخاص الذي أثبت من خلالها أن له دور فعال في التخطيط الحضري[2].
- مع تنامي عدد المدن في العالم وتسارع عميلة التحضر كثف البنك الدّولي من مساعداته المالية والفنية الموجهة للتنمية الحضرية، وحرص على تزويد قادة المدن بأنظمة حضرية قوية سعيا منه للوصول إلى تحكم جيد في عملية التوسع العمراني وإدارتها بطريقة تكفل تحقيق نمو اقتصادي، وقد أثمرت مساعداته التي كانت مدعومة بجهود قادة المدن المعنية عن نجاح باهر كان أبرزها ذلك الذي تحقق في روسيا بعد تبنيها لمشروع تنمية اقتصادية وجه لمدينة سانت بطرسبرغ (2003-2014) يرمي إلى جعل هذه المدينة أكثر تنافسية، وبالفعل تمكن من بلوغ هذا الهدف إضافة إلى أنه ساهم في تحقيق تنمية اقتصادية للمدينة انعكست إيجابيا على الاقتصاد الوطني ككل، حيث أسفر عن تضاعف عدد المؤسسات الصغيرة من 96900 إلى 228000 خلال الفترة الممتدة من 2002 إلى 2007، كما تزايد أيضا عدد الصفاقات المتعلقة بالأراضي والعقارات من 90400 إلى أكثر من 212300 صفقة خلال نفس الفترة.

أما تنفيذ المشروع فقد تم من خلال مجموعة من الإجراءات تمثلت في: تنمية الشركات الصغيرة، تطوير أسواق الأراضي والعقارات، الإدارة المالية للاستثمارات في المدينة[3].

- تشهد روندا تحضرا أسرع مما تشير إليه الأرقام الرسمية ويعود السبب في ذلك إلى اعتمادها على مؤشرات قديمة، حيث وجد القائمون على تقرير قام به البنك الدولي أن مستوى تحضرها هو أعلى بكثير مما تشير إليه تلك الأرقام وأن سكان

[1] UNEP, H. S,op.cit,p :246 ,249,251-252,254-256,258.
[2] Bloom, D. E., & Khanna, T. (2007). The urban revolution,op.cit,p :13-14.
[3] world Bank, (2014), Urban Development: Sector Results Profile, http://www.worldbank.org/en/results/2013/04/14/urban-development-results-profile

الحضر فيها قد نما بحوالي 12 مليون نسمة أسرع من التقديرات الرسمية علما أنهم قد استخدموا مؤشرا مختلفا لقياس التحضر. وبعيدا عن هذه الاختلافات فإن رواندا تعول كثيرا على النمو الحضري وتضعه هدفا واضحًا من أجل أن تصبح دولة ناشئة بحلول 2020، فهي تحاول العبور من تحول ديمغرافي نحو تحول اقتصادي ويدعمها في ذلك البنك الدولي الذي قدم لها مساعدة مالية تصل إلى 95 مليون دولار وُجهت لتمويل مشروع تنمية حضرية كان يهدف لتوفير بنى تحتية وخدمات أساسية في كل من كيغالي وست مدن أخرى (موهانجا Muhanga، روبافو Rubavu ، نياغاتاري Nyagatare، هوي Huye، روسيزي Rusizi، مسنزي Musanze).

وبالفعل كان لتحضر رواندا تأثيرات إيجابية على التحولات الهيكلية إذ ساهم في الرفع من المعدل الوطني لمتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وقاد إلى خلق فرص عمل في الأنشطة الغير زراعية بالأخص في المناطق الأكثر اكتظاظا بالسكان والأكثر خدمة من حيث النقل ومن حيث الوصول إلى الأسواق على غرار كيغالي التي أدى نموها إلى استقطاب العديد من الأشخاص الباحثين عن وظائف وقد وصلت نسبتهم إلى 39 % ما بين (2011-2014) أما خارج هذه المدينة فنجد منطقة روبافو هي الأخرى تعد وجهة للعديد من المهاجرين بحكم موقعها الجغرافي الرابط بين جمهورية كونغو الديمقراطية وأوغندا.

من خلال ما سبق يتجلى ذلك الارتباط ما بين العاملة الغير زراعية والكثافة السكانية في المناطق الحضرية فمعدلها يزداد بتزايد الكثافة السكانية الحضرية، التي لها تأثير إيجابي أيضا على الحد من الفقر حيث تؤدي زيادتها بنسبة 10% إلى انخفاض معدل الفقر بنسبة 6%.

لكن حتى تتواصل التأثيرات الإيجابية للتحضر في رواندا ومن أجل تحقيق هدفها المرجو من وراءه ينبغي عليها تنفيذ سياسات عامة فعالة قادرة على خلق بيئة مواتية للاستثمار، وعليها كذلك العمل على الربط ما بين المناطق الريفية والحضرية قصد تطوير النسيج الاقتصادي، والتركيز على العوامل الجاذبة في المدن، إضافة إلى تحديد مواقع سكنية جديدة والعثور على تمويل لازم لبنائها، وفي الأخير يجب أن تهتم بجميع المدن دون استثناء من أجل تحقيق نموذج تحضر تنموي[1].

[1] world Bank, (2018), Transformer l'économie rwandaise grâce à l'urbanisation, https://www.banquemondiale.org/fr/country/rwanda/publication/leveraging-urbanization-for-rwandas-economic-transformation.

الخاتمة:

إن العلاقة المتشابكة بين التحضر والتنمية الاقتصادية هو أمر معترف به في الوسط الاقتصادي، فمن ناحية نجد أن أحد أوجه الارتباط يتجسد في عملية التصنيع التي قادت لتحول العمالة من القطاع الزراعي الريفي إلى القطاع الصناعي الحضري، وبناءً على هذه الملاحظة قامت النظرية الكلاسكية بالتأكيد على أن التحضر هو نتيجة حتمية للتنمية الاقتصادية، ونفس النتيجة هي مقبولة لدى قسم آخر من الباحثين فقط الاستثناء الوحيد هو مجال التنمية إذ قد يحدث التحضر بسبب حدوث تنمية زراعية، أو تنمية في الموارد الأولية، غير أن هذه النتيجة تجد من يعارضها حيث ظهر اتجاه فكري يرجح بأن العلاقة تمتد من التحضر إلى التنمية وليس العكس، لذا لم يعد هناك داع للتعامل مع التحضر على أنه عملية فرعية للتنمية بل هو محرك أساسي لها، فهؤلاء يعتبرون أن المدن هي قاطرات للنمو كونها تعد موقعا للعديد من الأنشطة الاقتصادية ذات الانتاجية العالية التي تستفيد من اقتصاديات الحجم ومن الآليات التي تحدث في أسواق المدينة (المطابقة، التخصص، التعلم) والتي تحدث عنها Duranton، وعلى هذا الأساس هم يعتقدون أن المزيد من التحضر والمدن الكبيرة يدفع بالنمو، مع هذا كله فهناك من يرى أن وجود ذلك النوع من الاقتصاديات لا يعني بالضرورة أن التحضر هو قوة دافعة للتنمية نظرا لوجود قوى سلبية تحمل آثار معاكسة، بالتالي يجب أن نسلم بأن الانتاجية داخل المدن لا تتزايد إلى ما لانهاية وأن للمدن حجم أمثل لا يجب تخطيه.

في خضم الجدل السابق يبرز بعض الاقتصاديين الذين سلطوا الضوء على ظاهرة التحضر بدون تنمية وعلى رأسهم Fay, M., & Opal, C. (1999) ، فمن خلال عملهما توصلا إلى أن للتحضر دوافع أخرى بخلاف التنمية، وفي السياق ذاته ظهرت دراسات تبين أن التحضر لا يمكنه أن يكون قوة محركة للتنمية حيث هناك عوامل أخرى لها.

من خلال كل ما سبق تبين لنا أن الاقتصاديون ينقسمون بين أربعة نظريات تصف العلاقة بين التحضر والتنمية واحدة ترى أن التحضر يأتي نتيجة للتنمية وأخرى تؤكد أنه محرك لهذه العملية، أما أخرى فتعتبر أن للتحضر عومل أخرى، وآخر نظرية لا تعترف بالتحضر كمحدد للتنمية، وهذا ما دفعنا للجوء إلى مؤشرات حول العمليتين وما توصلنا إليه أكد وجود تطابق بين النظري والواقع.

وفي آخر هذا الفصل تطرقنا إلى أهم التحديات التي تثيرها الحركة التحضرية وكيفية مواجهتها للاستفادة منها.

الفصل الثالث: خصائص الظاهرة الحضرية في الجزائر وعلاقتها بالتنمية الاقتصادية.

مقدمة:

ظاهرة التحضر في الجزائر هي ظاهرة قديمة جدا قدم الحضارات التي تعاقبت على أرضها، ورغم ذلك فقد ظلت بلدا ريفيا طوال فترات احتلالها، فهي لم تشهد حركات تحضرية حقيقية إلا بعد الاستقلال لكنها كانت كفيلة بتحويلها إلى دولة متحضرة بحلول سنة 1988.

لقد اكتسبت الجزائر مسارا تحضريا لافتا نتيجة تسارع معدلاته بوتيرة عالية بعد نيلها الاستقلال، وهذا تحديدا ما اقتضى منا إمعان النظر أكثر في هذه الحركة الفريدة من نوعها، ومن أجل ذلك سنحاول من خلال هذا الفصل التنقل عبر تاريخ الجزائر الحضري وصولا إلى حاضره، وسنكشف عن أهم المعايير المعتمدة في تصنيف المناطق إلى حضرية، كما سنناقش مسألة التشوهات المكانية المورثة منذ الحقبة الاستعمارية والكيفية التي تعاملت بها الحكومة معها، وسيتضمن هذا الفصل أيضا استعراضا لأهم مؤشرات وعوامل التحضر في هذا البلد.

وبما أن أي عملية تحضرية لا تحدث دون أن تصطحب معها مشاكل عديدة وغالبا ما تزداد تعقدا مع كل زيادة في درجة التحضر فإننا سوف نسليط الضوء على مظاهر أزمة التحضر في الجزائر وكذا تأثيراتها على العملية التنموية بها، وسنقف أيضا عند أهم أدوات التخطيط الحضرية، لنختم في الأخير بعرض أبرز التحديات التي ستواجه الجزائر في سبيل الاستفادة من تحضرها وتحويله إلى عامل ايجابي.

3-1 التطور التاريخي للمدن الجزائرية:

لطالما كانت الجزائر مطمعا للحركات الاستعمارية بسبب موقعها الإستراتيجي، وقد أثرت تلك الحركات كثيرا على تنظيم الفضاء الجزائري، فالشكل الحالي للمدنها ما هو إلا انعكاس لتاريخ حضري طويل الأمد مزج بين العديد من الثقافات المتعاقبة على المنطقة منذ العصور القديمة، ولا يزال تأثيرها قائما حتى يومنا هذا فكل مرحلة من مراحل التنظيم الاجتماعي في هذا البلد توافقت مع نوع معين من التنمية الحضرية الفريدة من نوعها والمختلفة عن سابقاتها.

من هذا المنطلق يعتبر شيء ضروري العودة إلى التاريخ من أجل فهم حاضر الظاهرة والتنبؤ بمستقبلها، لأن إلقاء نظرة على الظروف التاريخية لتشكل المدن يعتبر أمر حتمي فهو يعد مبدأ لدى العديد من المفكرين وعلى رأسهم ابن خلدون الذي يشدد على ضرورة دراسة تاريخ التحضر[1].

وعليه سنحاول في ما يلي فهم الكيفية التي تحكمت بها المجتمعات المتعاقبة على الأراضي الجزائرية عبر التاريخ في التوزع المكاني لسكان المنطقة.

3-1-1 المدينة الجزائرية قبل الاستعمار الفرنسي:

استمرت هذه الفترة لقرون عدة، وقد توافقت مع العديد من الحضارات ذات الأصل الأجنبي التي كان لكل منها أهداف محددة من وراء احتلالها للمنطقة، بعضها ترك تأثير واضحا على الفضاء الجزائري[2]، في حين البعض الآخر لم يحدث أي تغيير يذكر، ووفقا للناصري هناك أربعة أجيال من المدن التي نجحت مع بعضها البعض في تكوين منطقة المغرب الكبير وهي:

- العهد الفينيقي: الذي تميز بإنشاء المدن الساحلية أشهرها وأهمها كانت مدينة قرطاج.
- العهد الروماني: فيه تم اختراق الأراضي الداخلية.
- العهد الإسلامي: وقد تميز بميلاد مدن جديدة على ساحل البحر الأبيض المتوسط وكذلك داخل الأراضي.
- وأخيرا الحقبة الاستعمارية الفرنسية[3] التي خصصنا لها عنصرا مستقلا.

[1] Kedjar, M., & Oukaci, K. R. (2014). Approche économique et spatiale du système de villes en Algérie (Doctoral dissertation, Université Abderrahmane mira bejaia/aboudaou),p:68-69.

[2] Raham, D. (2001). Les Structures Spatiales de l'Est Algérien. Les maillages territoriaux, urbains et routiers (Doctoral dissertation),p:19.

[3] Kedjar, M., & Oukaci, K. R. (2014), op.cit, P:69.

3-1-1-1 العصر الفينيقي:

ظهرت آثار الفينيقيين في المنطقة قبل القرن الثاني عشر قبل الميلاد، وتعد مستوطناتهم الأولى قديمة جدا حيث فضلوا اقامتها على الحدود البحرية، لأن السواحل الجزائرية آنذاك كانت بمثابة محطات للتوقف وملاجئ للفينيقيين الذين كانوا يغادرون على متن قوارب كبيرة على طول الشواطئ الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط منطلقين من سوريا متجهين نحو إسبانيا بحثا عن معدن الفضة الغني الموجود بكثرة في المنطقة الإيبيرية.

ومع مرور الوقت نمت تلك المحطات وأصبحت مدنا رئيسية كانت أهمها: عنابة "Hippo Regius "، سكيكدة "Rusicade "، جيجل "Igilgili " وبجاية "Saldae "، لكن في القرن الثامن قبل الميلاد تعرضت المنطقة للتدمير من قبل الإغريق.

3-1-1-2 العصر الروماني وبداية تنظيم إداري حقيقي:

عقب سقوط قرطاج عاصمة الفينيقيين سنة 145 (ق.م) فرض الرومان سيطرتهم على الشمال الإفريقي، وفي سنة 42 (ق.م) تمكنوا من احتلال الأراضي الجزائرية التي ظل تواجدهم بها قائما إلى غاية فجر القرن الخامس ميلادي حين تم غزوها من قبل المخربين"Vandales "[1].

وقد استطاع الاستعمار الروماني اختراق المنطقة من جهتها الشرقية الأمر الذي جعله يتخذ من مدينة تبسة "Theveste" موقعا رئيسيا له، ومن الطريق الرابط بين "Theveste-Timgad - Lambèse" محورا أساسيا، من ناحية أخرى لا أحد ينكر الفضل الكبير لهذا الاستعمار في بروز **العديد من المدن المهمة بعد أن قام بتجهيز مجموعة من المستوطنات بمعدات كثيرة تعكس مظاهر تحضرية كالأسواق، المسارح، المعابد والحمامات ...إلخ ، بناءا على ذلك أصبح يشاع بأن الغزو الروماني قد اتخذ شكل الاستعمار الحضري فأثناء تواجده عرفت المنطقة نموا حضريا متسارعا في جميع أنحاءها وشهدت ظهور مدن مهمة أبرزها تبسة " Theveste " وقسنطينة " Cirta" التي تأتي على رأس اتحاد المحافظات الأربع وقتها، وقد كانت كل واحدة منها تضم عددا كبيرا من المدن**[2].

[1] المخربون: هم مستوطنات أو قبائل من أصل ألماني.

[2] أبرز المدن في تلك الفترة كانت: مدن proconsulaires وتضم إفريقيا "proconsulaire " مع كل تونس وجزء من شرق الجزائر مكونة من مجموعة مدن وهي: Hippo Régius عنابة، Calama قالمة، Numiderum خميسة، Thagura تاورة، Thagaste سوق أهراس، Madouros مداوروش Theveste تبسة. ومدن نوميديا: Cirta قسنطينة، Rusicade سكيكدة، Chullu القل، Mascula خنشلة، Lambaesis Lambèse تازولت، Thamugadi تيمقاد، Cuicul جميلة، Castellum Tidditanorum تيديس.بالإضافة لمدن قيصرية موريتانيا: موانئ إجيلجيلي الصغيرة Igilgili جيجل، Saldae بجاية وجنوب سطيف.

وكغيرها من المستعمرات قُوبل الرومان بالرفض من جانب السكان الأصلين، حيث قام البربر بانتفاضات متواصلة منذ القرن الثالث أدت في نهاية المطاف إلى سقوط الامبراطورية الرومانية، لكن سرعان ما تعرضت المنطقة مرة أخرى لغزو جديد من قبل المخربين Vandales الذين مكثوا فيها حتى بداية القرن السادس ليواجهوا هم بدورهم انتفاضات ضخمة نظمتها قبائل البربر، ومع ذلك تمكنوا من الوصول إلى موريتانيا القيصرية في عام 425 وإلى أبواب النميدية التي احتلوا أجزاء منها سنة 429، كما فرضوا سيطرتهم على عنابة Hippone سنة 431 وفي سنة 439 احتلوا سيرتا قسنطينة، بعدها وصل البيزنطيون لشمال إفريقيا تحديدا في سنة 533، وقد تمثلت مهمتهم الأولى في اعادة البناء والتعمير لتعويض ما تم تدميره من قبل المخربين، لكن وفي عام 641 انتهى الوجود البيزنطي في المنطقة بعد وصول العرب من الشرق هذه المرة [1].

اختصارا لما سبق يمكن أن نلاحظ أن أهم الحضارات التي كان لها تأثيرا واضح على المجتمع الجزائري وعلى تكوين الفضاء في هذا البلد هي الحضارة الرومانية، فهذه الأخيرة تمكنت من اختراق المناطق الداخلية على عكس الحضارة الفينيقية التي أبدت اهتماما فقط بالمدن الساحلية، كما أن آثارها لا تزال موجودة حتى يومنا هذا، وهي تعد شاهدة على ذلك التأثير الاستثنائي للرومان في الأراضي الجزائرية، ليس هذا فقط بل هناك بعض المدن الجزائرية الحالية التي تأسست على مواقع رومانية سابقة[2].

3-1-1-3 الفتوحات العربية وولادة "المغرب الكبير":

لقد طور الإسلاميون نموذجاً حضرياً أصلياً خاصا بهم امتد من بغداد إلى قرطبة، فعندما نقارن توسع الإسلام بالظواهر التاريخية من نفس النوع نتوصل إلى ملاحظة مهمة وهي حرصهم على إنشاء مدن أكثر في البدو، كما أنهم اشتهروا باهتمامهم بالتحضر، فمنذ ظهورهم على مسرح التاريخ عُرفوا بأنهم بناة مدن، وفي العصور الوسطى كان أي ظهور للسلالة يساهم بشكل كبير في تطور الحياة الحضرية، لكن الشيء اللافت والمميز يكمن في أن جميع المدن قد كانت تستجيب لنمط موحد من البناء[3]. وقد تميزت الفتوحات العربية خلال الفترة الممتدة من القرن التاسع إلى غاية القرن الثاني عشر بتوسع وبروز بعض المدن منها من كان موجودا في السابق، ومنها من تم إنشاءه حديثا على ساحل البحر الأبيض المتوسط وداخل الأراضي[4].

[1] Raham, D. (2001). Les Structures Spatiales de l'Est Algérien ,op.cit, P:21-22,24-25.
[2] Kedjar, M., & Oukaci, K. R. (2014), op.cit, P:69.
[3] Chabane, D. (2008, October). La ville algérienne: rupture entre un imaginaire passé et un réel présent.
[4] Kedjar, M., & Oukaci, K. R. (2014), op.cit, P:70.

وفي الجزائر على وجه التحديد لا يمكن الحديث عن نهضة حضرية حقيقية إلا بعد وصول الإسلام إليها، أين شهدت المنطقة ظهور العديد من المدن الواقعة أساسا في المناطق الداخلية من البلاد مثل : تيارت، تلمسان، مسيلة وغيرها، وخلال التواجد العربي أيضا بدأت مهام المدن في التوسع أكثر فأكثر خصوصا بعد أن اكتسبت وظيفة جديدة تمثلت في الوظيفة الدينية، فقد باتت المدن نقطة انطلاق لأسلمة السكان[1]، من جهة أخرى ورغم معرفة الحضارة العربية كيفية الاندماج مع السكان الأصليين، إلا أنها قُوبلت بمقاومة قوية استمرت حتى القرن السابع أين بدأت المنطقة المغاربية تعرف نوعا من الاستقرار النسبي، الذي انعكس بصورة ايجابية على الجزائر فهذه الأخير بدأت تعيش عصرها الذهبي منذ منتصف القرن السابع إلى غاية بداية القرن السادس عشر، وقد شكل المزيج البربري العربي الإسلامي أصلا لنهضة ثقافية وحضارية وسياسية فريدة من نوعها.

بالعموم وخلال التواجد العربي تم اعادة تصميم شمال إفريقيا وسمح بظهور دول كثيرة منها:

❖ **الدولة الأغالبية:**

تعتبر أول دولة مغاربية تلك التي تولت فيها الحكم الأسرة الأغالبية ما بين (800-909)، وقد ضمت تونس وجزءًا كبيرا جدا من الشرق الجزائري، هذه الدولة اتخذت من مدينة القيروان عاصمة لها، وخلال فترة حكمها شهدت العديد من المدن ازدهار خاصة تلك التي كانت تتركز في شرق الجزائر مثل: ميلة، قسنطينة، سطيف، بيليزما، نجاوس، موانئ جيجل وسكيكدة، إضافة إلى المناطق المحيطة بها التي تعتبر مناطق زراعية غنية، وقد استمر وجود هذه الدولة لمدة قرن وبضع سنوات.

❖ **الدولة الفاطمية:**

بعد سقوط الدولة الأغالبية ظهرت المملكة الفاطمية التي تعود أصولها لمنطقة بجاية ما بين (910-1010)، حيث امتدت أراضيها من ميناء بجاية إلى الحدود القسنطينية على الجانب الشرقي، وقد تمكنت هذه المملكة من فرض سيطرتها على التجارة عبر الصحراء خاصة تجارة الذهب القادمة من السودان التي استقطبت الكثير من التجار بالأخص الأوروبيين منهم، وعلى إثر ذلك بدأت المنطقة تشهد ازدهار وأصبحت مركزًا تجاريًا واقتصاديًا مهمًا، بعد أن شرعت الأنشطة المرتبطة بالزراعة وبالثروة الحيوانية إضافة إلى الحرف والصناعات الصغيرة في التطور أكثر على

[1] Hioul, S.(2007). Mutations fonctionnelles d'un village colonial dans la logique de la croissance urbaine de constantine,p :68.

مستوى المدن الرئيسية، هذا وقد حضي القطاع الاستخراجي بمكانة خاصة، فقد كان يتم استخراج الحديد من مدينة عنابة، والرصاص والفضة إضافة إلى الحديد من منطقة ميدانا، إلى جانب ذلك تميزت هذه الحقبة بوجود شبكة من الطرق الهامة التي تربط المدن ببعضها البعض والمملكة بالخارج الأمر الذي سمح بزيادة نسبة التبادل.

❖ **مملكة بني زيري" الزيريون":**

استطاعت الأسرة الزيرية في الفترة ما بين 973 و 1121 من احكام سيطرتها على معظم الأراضي المتواجدة في الجزء الشرقي من شمال الجزائر وقد امتدت جنوبًا حتى ضواحي الأوراس، أما ازدهارها فكان حول منطقة أشير التي نمت بسرعة فائقة إلى أن أصبحت من أهم وأكبر المدن، وقد ساعدها موقعها الجغرافي الهام الذي يقع على حدود التل والسهوب والبوابات الجنوبية المقابلة لمفترق طرق هام لتجارة الذهب الكبرى عبر الصحراء الكبرى من أن تصبح مركزًا اقتصاديًا وتجاريًا رئيسيًا.

في هذه الحقبة تطورت المنطقة فكريا واقتصاديا، بعدما شهدت أشير نشاطًا فكريًا متطورًا للغاية إلى جانب النهوض بالزراعة والصناعة المتنوعة، وقد كانت كل من بجاية وعنابة حينها أهم المنافذ وأكثرها نشاطا.

❖ **المملكة الحمادية:**

عرفت الجزائر أيضا قيام مملكة جديدة على أراضيها أطلق عليها اسم المملكة الحمادية التي اتخذت من قلعة بني حماد عاصمة لها، وتقع هذه القلعة بالقرب من مدينة مسيلة التي تتمتع بموقعها الاستراتيجي من الناحية الدفاعية والاقتصادية فهي تشكل تجمعا اقتصاديا ومنطقة زراعية غنية، وقد استطاعت المملكة الحمادية من أن تصبح مستقلة سنة 1007[1] وفي ذات العام قامت بتأسيس مدينة القلعة الحمادية وتم تقسيم المملكة إلى ولايات عدة أهمها (قسنطينة، جيجل، عنابة، مرسى النجاح بالقرب من دلس، الجزائر، بسكرة، نجاوس).

من الناحية الاقتصادية كانت قوة الدولة الحمادية تتوقف على ديناميكيتها في هذا المجال حيث نشط سكانها في التجارة الخارجية والزراعة واشتهروا أيضا بصناعة السفن الحربية والتجارية واستخراج المعادن وسباكتها وغيرها من النشاطات الأخرى[2]، كما كان لها العديد من المدن الهامة والمعروفة بالتجارة والحرف اليدوية مثل (بجاية، بسكرة، مسيلة، قسنطينة، سطيف ...إلخ)، وقد قامت باستغلال فترة ازدهارها للتوسع مكانيا حيث امتدت المملكة من الجانب الشرقي لمنطقة المسيلة إلى قسنطينة التي تطل على منطقة سطيف، أما غربا فوصلت حتى وادي الشلف

[1] Raham, D. (2001). Les Structures Spatiales de l'Est Algérien, op.cit, P:26-29

[2] أوريدة عبود. (2017). الدّولة الحماديّة وبنيتها الثّقافيّة. Sciences de l'Homme et de la Société, 24، ص:335-337.

وشملت كل من المدية، ميليانا وميتيجة، وتمتد منطقتها الساحلية من الجزائر إلى عنابة، وقد شهد عام 1067 تأسيس مدينة تدعى ب"الناصرية" المعروفة حاليا بجاية، بعدها ذلك تبين للحماديين مدى خطورة بقائهم معتمدين على مدينة قلعة الحمادية كعاصمة لأنها أصبحت عرضة للغزو من طرف قبيلة "الثليج"، الأمر الذي أجبرهم على اعادة النظر في إمكانية تغييرها ولم يجدوا بديلا أحسن من مدينة بجاية نظرا لصعوبة الوصول إليها، ولم يكن هذا الدافع الوحيد وراء تغير العاصمة فهذا القرار نبع عن التوجهات الجديدة ذات الطبيعة الإستراتيجية والاقتصادية كما فرضته واقع العلاقات مع أوروبا المسيحية، ورغم هذه الجهود إلا أن المملكة الحمادية واجهت صعوبات اقتصادية تسببت في سقوطها بعد مرور حوالي قرن ونصف إذ غطت الفترة ما بين (1010-1163).

❖ **المملكة الموحدة أو "الموحدون (1130-1276):**

اختار الموحدون مدينة مراكش المغربية كعاصمة لهم، وشرعوا في توسع مملكتهم من الأطلس الكبير في المغرب الذي يشمل كل من المغرب، والمغرب الأوسط، وجزء من إسبانيا، والجزء الشرقي من الجزائر، وتونس كلها، وقد بدأت هذه المملكة تشهد ازدهارا وتفوقا في العديد من المجالات في سنة 1159 بعد أن أصبح للمغرب العربي عملة واحدة وهي الدينار.

أثناء حكم الموحدين كانوا هم الوسطاء بين تجار أوروبا وأفريقيا السوداء، كما شكلت مدينة قلعة منطقة عبور ونقطة التقاء بين التجار الشماليين والقوافل التجارية القادمة من الجنوب.

استطاعت المملكة الموحدة الصمود لأكثر من قرن وأربعون سنة لتنهار بعدها نتيجة التنافس الحاد بين القبائل إلى جانب عدم استقرار السلطة لاسيما عقب اغتيال الأمراء والشخصيات البارزة والتراجع الاقتصادي.

❖ **الحفصيون آخر سلالة أصلية:**

امتدت فترة بقاء الحفصيون من سنة 1236 إلى غاية 1574 خلالها تم الاستيلاء على المدينتين الرئيسية بجاية وقسنطينة وتوسعت دولتهم لتصل إلى مدينة تلمسان.

عرفت المنطقة خلال فترة حكمهم تحديدا في القرن الرابع عشر العديد من المشكلات الداخلية والانتفاضات كانت سببا في تزايد رغبة المدن الكبرى في الاستقلال عنها، فقد كان قرنًا من التشتت السياسي قاد إلى ظهور العديد من الدويلات الصغيرة والقبائل المستقلة وزاد من حدة المنافسة بينها، كما تسبب في تجزئة الخط الساحلي إلى عدة مدن

تتمتع كل منها بالحكم الذاتي، ليس هذا فقط فقد لوحظ خلاله العودة إلى التنظيم القبلي، ونتيجة لذلك تم تقسم المغرب الكبير الموحد إلى ما لا نهاية من الإمارات الصغيرة.

إضافة إلى التفكك والضعف السياسي عانت المنطقة من مشاكل اقتصادية خطيرة على خلفية فقدانها لدورها كوسيط تجاري بين أوروبا وإفريقيا، فهذه الصعوبات التي واجهها المغرب الكبير في القرن الخامس عشر أصبحت تنبئ بعلامات غزو أجنبي جديد، خاصة وأنه خلال هذه الفترة بدأت بلاد المغرب الإسلامي تنهار شيئا فشيئا وكانت أوروبا المسيحية تستعد للشروع في حملاتها الصليبية الجديدة.

3-1-1-4 المنطقة تحت وصاية الإمبراطورية العثمانية التركية:

في أواخر القرن الخامس عشر، وعقب الانقسامات التي عرفتها المنطقة المغاربية أصبحت هذه الأخيرة مطمعا للأوروبيين خاصة الإسبان الذين تكررت محاولات غزوهم لها، وفي ظل هذه الأوضاع لم تجد الجزائر سبيلا للخلاص سوى الاستنجاد بالعثمانيين الذين حوّلوا غرب البحر المتوسط إلى ساحة صراع بينهم وبين الإسبان.

وخلال التواجد العثماني عرفت الجزائر تعاقب ثلاث أنظمة إدارية استندت هياكلها على الحقائق السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية والمكانية للجزائر.

-**النظام الأول:** وهو نظام البايلربيات[1] فيه شهدت الجزائر نوعا من مظاهر الاستقرار السياسي، كما تم خلاله تشيد مواقع عسكرية تدعى "برج" [2] في أبرز المدن الجزائرية (مسيلة، بسكرة، تبسة، بجاية ...إلخ)، وساهم هذا النظام أيضا في تطوير أهم المدن الساحلية.

- **النظام الثاني:** هو نظام الباشات[3] ارتبط فيه الإقتصاد بالقرصنة.

-**نظام الأغوات**[4] **:** خلاله شهدت الجزائر اقامة مؤسسات سياسية وإدارية ذات تسلسل هرمي رفيع، وقد كانت منظمة تنظيماً جيداً.

بعيدا عن الأنظمة تميزت هذه الفترة بركود سكاني في المدن مقابل تزايد عدد سكان الريف، حيث ضل السكان الجزائريون ريفيين بشكل كبير طوال الوصاية التركية، وقد قُدرت نسبة هؤلاء من إجمالي السكان ب 95%، واضطروا حينها لممارسة أنشطة تتوافق إلى حد كبير مع الطبيعة الجغرافية للمناطق الجزائرية حيث تخصص سكان التل في

[1] البايرباي: هو اللقب الشرفي الأعلى لباي.

[2] البرج: هو عبارة عن حصن عسكري مؤسس في الجزائر لكن تحت الوصاية التركية.

[3] الباشا: شخصية بارزة من أصل تركي وضعت على رأس مقاطعة أو منطقة مهمة.

[4] الآغا: ضابط كبير في الإمبراطورية العثمانية وهو الرئيس الأعلى للقايد في الجزائر خلال الفترة التركية.

البستنة وغراسة الأشجار وزراعة الحبوب، بالإضافة إلى الزراعة المتنوعة، في حين سكان الهضاب العليا سواء الرحل أو الشبه الرحل فقد تخصصوا في تربية الأغنام وزراعة الحبوب.

في هذه الفترة كان يتم تأجير الأراضي التابعة للبايلك المعروفة حينها باسم عزال "Azels " لصغار المزارعين من السكان الأصليين مقابل رسوم أو هوكور "Hokor ".

3-1-1-4-1التنظيم الإقليمي والإداري لتركيا:

تم تقسيم البلاد إلى ثلاث محافظات وهي بايلك الشرق اتخذت من قسنطينة عاصمة لها، و بايلك المركز عاصمتها المدية وأخيرا بايلك الغرب عاصمتها وهران، أما منطقة الجزائر العاصمة فكانت تحت السلطة المباشرة للداي وأطلق عليها "دار السلطان".

من ناحية أخرى بقيت البنية القبلية هي السائدة في الجزائر على الرغم من أن الأتراك قد فرضوا سيطرتهم على المنطقة لأكثر من ثلاثة قرون، وقد قاد ضعف السلطة المركزية المسيّرة من قبل ممثلي السلطان التركي إلى إقامة نظام إقليمي في الأرياف قائم على أساس علاقات عرقية بين المنظمة الاجتماعية وحيز معيشتها، فالاحتلال التركي وقتها كان محصورًا في أهم المدن، ولهذا لم تشهد المدن الجزائرية أي تطور طوال فترة التواجد العثماني في هذا البلد، والسبب في ذلك راجع لأمرين الأول هو اعتماد الأتراك على الضرائب التي كانوا يفرضونها على الأفراد ما يعني أن مداخلهم كانت مضمونة، والثاني كان متعلق بالميزة الأصلية للاقتصاد الذي كان زراعيًا بامتياز [1]، بناءا على ذلك لم يحاول الأتراك فعل أي شيء لتطوير وتنويع اقتصاد البلد طالما أن عائداتهم مستمدة بشكل أساسي من تحصيل الضرائب التعسفية، كما أنهم لم يفضلوا التطور الحضري ويظهر ذلك في تراجع الذي شهده سكان المدن المهمة[2].

في الأخير يبدو أن التواجد العثماني لا يماثل نظيره العربي فالأتراك لم يصلحوا أي شيء وهذا ما جعل حالة المدن في الجزائر تزداد سوءا باستثناء مدينة الجزائر التي قاموا بتطويرها لكن لدوافع سياسية بحتة[3].

[1] Raham, D. (2001).Les Structures Spatiales de l'Est Algérien, op.cit, P:29-37.

[2] بلغ عدد سكان الجزائر 30000 نسمة فقط في سنة 1820 مقابل 100000 نسمة في منتصف القرن السابع عشر ، أما قسنطينة عاصمة بايلك الشرق فكان يسكنها فقط 25000 نسمة ، في حين تتراوح عدد سكان تلمسان ، وهران ، معسكر و المدية بين 10000 و 12000 نسمة.

[3] Kedjar, M., & Oukaci, K. R. (2014), op.cit, P:70-71.

3-1-1-5 نهاية الوصاية التركية وبداية التدخلات الأوروبية:

بعد تأسيس النظام النابليوني قطعت الدولة الجزائرية علاقاتها الاقتصادية والتجارية مع فرنسا واستبدلتها بمنافسها الاستعمار البريطاني، وكرد فعل على ذلك مارست فرنسا حصارا على التجارة الخارجية الجزائرية التي كانت تمثل المورد الأجنبي المهم للبلاد هذا ما أثر سلبا على الوضع الاقتصادي بها، وقاد إلى حرمانها من منافذه التجارية التقليدية وفي نفس الوقت سهل من مهمة الفرنسيين في الوصول إليها في ظل ضعف الدولة التركية وهشاشة النظام الإقليمي القائم على بنية قبلية[1].

3-1-2 تطور المدن الجزائرية في فترة التواجد الفرنسي:

عند دخول المستعمر الفرنسي إلى الجزائر كانت بلدا ذو أغلبية ريفية، حيث عاش في مناطقها الحضرية فقط ما نسبته 5 % من إجمالي سكانها[2] الذين تراوح عددهم حينها ما بين 3 إلى 5 ملايين نسمة، وقد انقسم هؤلاء إلى ثلاث فئات: رحل، شبه رحل ومستقرين، آخر فئة ووفقا لمراقبين مثلت 1/3 من إجمالي السكان، وقد كانت نسبة من تركز منهم في مدن هي الأخرى قليلة جدا، أما البقية أي ما يعادل 2/3 فتوزعت ما بين الرحل والشبه الرحل.

الشيء اللافت في تلك الفترة هو التوزع السكاني على مستوى الفضاء الجزائري الذي لم يكن يماثل نظيره في أوربا، وقد أثار هذا الأمر الكثير من الاستغراب خاصة وأن المناطق الجبلية ذات الأراضي الفقيرة كانت أكثر اكتظاظا من السهوب الخصبة وهو ما دفع ب (Bernard, 1929) إلى وصف التوزع المكاني لسكان الجزائر بأنه توزعا غير طبيعي[3]، ولذلك لم يكن لدى الجزائر سوى عددا قليلا جداً من المدن[4]، فالمجتمع الجزائري آنذاك فضل تنظم نفسه وفق توازن وظيفي قائم على وحدة وتضامن المجموعة الاجتماعية التي يطلق عليها مصطلح "قبيلة" [5]، وقد كان هذا النظام هو النظام السائد في المجتمعات المغاربية ككل.

يمكن تعريف القبيلة على أنها " كيان اجتماعي دائم الحركة، تربط سكانه صلات تاريخية ومصالح مشتركة "[6] ويشكل استغلال الموارد ومداخيل التجارة المصدر الأساسي للعيش، كما أن طريقة تجمع أفرادها متباينة ففي الوقت الذي يفضل فيه البعض التركز في مجموعة من القرى مشكلون في نهاية المطاف قبائل مستقرة، يحبذ البعض الآخر

[1] Raham, D. (2001). Les Structures Spatiales de l'Est Algérien, op.cit, P: 37.
[2] Hioul, S.(2007), op.cit,, p :68.

[3] Kateb, K. (2003). Population et organisation de l'espace en Algérie. *l'espace géographique*, *32*(4), p : 312.
[4] *Kedjar, M., & Oukaci, K. R. (2014), op.cit, P:71.*
[5] *Raham, D. (2001).* Les Structures Spatiales de l'Est Algérien , *op.cit, P:38.*
[6] Guillermou, Y. (1999). Villes et campagnes en Algérie. AUTREPART-BONDY PARIS-, 47-60,p :47.

الاستقرار في مجموعات من الخيام ليكوّنوا ما يعرف بالقبائل البدوية، وللبنية القبلية ميزات عديدة أهمها الارتباط الوثيق بالأرض والتماسك الاجتماعي القوي فهي تعد كيانات عميقة الجذور ساهمت في خلقها الطبيعة والتاريخ[1]، وهذه الميزة تحديدا هي من صعّب من مهمة المستعمر الفرنسي وتسببت في تأخر سيطرته على الأراضي الجزائرية، لأنه اضطر لمواجهة مقاومات عنيفة تقودها تلك القبائل.

لذلك ركز المستعمر الفرنسي كخطوة أولى على ضرورة تفكيك النظام القبلي، والقضاء على وحدة وتضامن مختلف الطوائف التي شكلت عقبة حقيقية أمام العملية الاستعمارية، فشرع في تنفيذ عمليات عسكرية تمثلت في الغالب في مذابح استهدفت سكان تلك القبائل، ولجأ أيضا إلى مصادرة الممتلكات بصورة قسرية الأمر الذي ترتب عنه نزوح جماعي للسكان وتخليهم عن أراضيهم[2]، ولم يكتف المحتل الفرنسي بهذا الحد بل دعم عملياته العسكرية بمجموعة من الإجراءات الإدارية تمثلت فيما يلي: " عمليات تجميع القبائل مع الشروع في انشاء ما يعرف بالدوار والبلديات، بالإضافة إلى إقامة مراكز للاستعمار (القرى الاستعمارية) لتلبية احتياجات المستوطنين الجدد الذين سيحولون أنفسهم تدريجياً إلى مراكز حضرية نشطة داخل مساحتهم، كما لجأ إلى عملية خصخصة الأراضي الجماعية بهدف إنشاء سوق للأراضي قصد تسهيل صفقات الأراضي لصالح السكان الأوروبيين[3].

لكن لتدمير المجتمع التقليدي ولتعزيز السلطة الاستعمارية كان يتوجب على فرنسا تحقيق المعادلة التالية "تهدئة البلاد وتوفير الأراضي لرعياها في الجزائر " ولم يكن أمامها سوى الالتجاء إلى النصوص التشريعية للحصول على الأراضي بصورة قانونية[4]، من ناحية أخرى كان من الضروري أيضا وضع مفهوم "الملكية الخاصة" قيد التنفيذ من أجل اجبار السكان الأصليين على الافصاح عن أراضيهم وتقديم أسباب لامتلاكهم إياها وبهذه الطريقة فقط سيتمكنون من الحصول على سند ملكية فردي، وفي هذا الشأن شرعت السلطات الفرنسية في سن ترسانة من القوانين المتعلقة بالأراضي اللازمة لتطوير الاستعمار بصورة تدريجية كان أهمها :

[1] بعض القبائل ذات أصول قديمة تعود إلى العهد الروماني أما بعضها الآخر فقد تم تشكيله مؤخرًا، وأقوى القبائل هي تلك التي تنشأ بين السكان الرحل.

[2] *Raham, D. (2001).* Les Structures Spatiales de l'Est Algérien, *op.cit, P:38-39,42.*

[3] Kedjar, M., & Oukaci, K. R. (2014), op.cit, P:72-73.

[4] أول قانون تم إصداره كان سنة 1830 وقد نص على منح فرنسا الحق في الاستيلاء على ممتلكات الأتراك المطرودين.

القانون الصادر عام 1844 بموجبه شرعت الخدمات الاستعمارية في تطبيق التجميع القبلي، واجبار القبائل على التخلي عن جزء من أراضيهم التي لا تتناسب مع احتياجاتهم مقابل حصولهم على سند ملكية نهائي، أما الهدف من وراء اعادة تنظيم الأراضي هذه فقد كان زيادتها لصالح الاستعمار.

قانون 1851 الذي حدد بشكل نهائي فكرة الملكية الخاصة، وتضمن أيضا تحديد الفرق بين الأراضي عرش "arch" غير المقسمة والأراضي ملك "melk"، كما منح صلاحية الحصول على الأرض الجماعية للدولة كي تتمكن من بيعها في وقت لاحق للمستوطنين، هذا القانون صدر تحت تأثير أعضاء البرلمان الفرنسي تعقيبا على استيلاء بعض المستوطنين على أراضي السكان الأصليين بطرق غير قانونية وباستخدام العنف.

مجلس الشيوخ - التشاور المنصوص عليه في عام 1863- الذي يستكمل منح الملكية الخاصة للقبائل كان هدفه النهائي هو السماح للأفراد بشراء الأرض مباشرة دون وسيط من الدولة[1].

3-1-2-1 أهم المدن في فترة الاستعمار الفرنسي:

في سنة 1830 كانت المدن منتشرة في كافة أنحاء الإقليم الجزائري، وأكثرها اكتظاظا هي الجزائر، وهران، قسنطينة، تلمسان عاصمة الزيانيين بحكم امتلاك كل منها لسلطة البايات، وقد اكتسى التحضر خلال تلك الحقبة طابعا تجاريا طغى على معظم المدن الجزائرية لأن أغلبها كانت عبارة عن مراكز للتسوق باستثناء الجزائر، قسنطينة وتلمسان التي كانت أماكن تمارس فيها أنشطة متعلقة بالمنتجات والحرف التقليدية المغاربية [2].

مع ذلك لوحظ في تلك الفترة انخفاضا حادا في عدد سكان المراكز الحضرية الرئيسية مقارنة بالقرن الخامس عشر، فبعدما كانت الجزائر تضم 150 ألف نسمة أصبح عدد سكانها لا يتجاوز 40 ألف نسمة، كذلك تراجع عدد قاطني قسنطينة من 100 ألف نسمة في القرن الخامس عشر إلى 35 ألف سنة 1830، نفس الشيء بالنسبة لتلمسان حيث أصبحت تضم 14 ألف نسمة بعدما وصلوا لحوالي 100 ألف شخص خلال القرن الخامس عشر، ويمكن إبراز التغير الحاصل في حجم المدن من خلال الجدولين التالين:

[1] Malverti, X., & Picard, A. (1989). Les villes coloniales fondées entre 1830 et 1870 en Algérie (II). Les tracés de ville et le savoir des ingénieurs du génie ,p :56-57.
[2] Kateb, K. (2003), op.cit,p:312.

الجدول رقم (3-1): عدد سكان الجزائر، قسنطينة وتلمسان في القرن الخامس عشر.

المدينة	الجزائر	قسنطينة	تلمسان
عدد سكانها	150000	100000	100000

Source : Kedjar, M., & Oukaci, K. R. (2014). Approche économique et spatiale du système de villes en Algérie (Doctoral dissertation, Université Abderrahmane mira bejaia/aboudaou),p: 72.

الجدول رقم (3-2) : عدد سكان بعض المدن الجزائرية سنة 1830 بالآلاف.

المدينة	عدد السكان	المدينة	عدد السكان
الجزائر	(40-30)	وهران، مستغانم	(10-8)
قسنطينة	35	مليانة	(10-6)
تلمسان	(14-12)	المدية ، البليدة	5
معسكر	12	عنابة، القل،جيجل، بجاية، دلس، شرشال، الغزوات	(5-2)

Source : Kedjar, M., & Oukaci, K. R. (2014). Approche économique et spatiale du système de villes en Algérie (Doctoral dissertation, Université Abderrahmane mira bejaia/aboudaou),p: 72.

في مواجهة هذا التراجع السكاني على مستوى الحضر بدأ المستعمر الفرنسي الذي كان واضحا أنه يعتزم الإقامة في الجزائر لفترة طويلة في الاهتمام بالمناطق الحضرية خاصة الساحلية منها فقام بتطوير مدن الموانئ قصد تسهيل التبادلات مع العاصمة الفرنسية، وشرع في تأسيس مدن جديدة كسطيف، باتنة، سيدي بلعباس، الشلف وتيارت...إلخ للسيطرة على بعض المساحات وللتحكم فيها، لكن في نفس الوقت تخلى عن بعض المدن بعدما فقدت دورها وسكانها نظرا لعدم توافقها واهتماماته الاستراتيجية مثل مدينة ندرومة، ميليانا، ميلة وغيرها[1]. مع هذا يظهر التشابه جليا ما بين الاستعمار الفرنسي والروماني فكلهما ترك أثرا واضحا على الفضاء الجزائري.

[1] Kedjar, M., & Oukaci, K. R. (2014), op.cit, P:72-73.

3-1-2-2 الطابع العسكري للتدخلات الحضرية للاستعمار الفرنسي:

منذ وطأة المستعمر الفرنسي على الأراضي الجزائرية شرع في فرض ثقافته على الفضاء الجزائري، وبدا ذلك واضحا في الطابع المعماري الذي ميز المدن الجزائرية، كذلك قام بإصدار تقرير حينها تأكد من خلاله رغبة الفرنسيين الصريحة في تغير الشكل التنظيمي للجزائر العاصمة المورث من الحقبة التركية[1] واستبداله بالطابع المسيحي.

وقد غلب على التدخل الحضري للاستعمار في سنواته العشر الأولى الطابع العسكري الذي سيطر على جميع عمليات التصميم الحضري، وذلك نظرا لخصوصية الفترة ولما تقتضيه الحاجة العسكرية، حيث تم تحويل بعض المباني كالمستودعات وحتى بعض القصور إلى قواعد عسكرية، ليترتب عن ذلك فقدان الفضاء الجزائري لميزته المكانية التقليدية، فعلى سبيل المثال اختفى الشارع التقليدي والسوق الكبير وحل محله شارع ضخم يربط بين حصون عسكرية تسمح للجنود بالقيام بالمسيرات، كما تم إنشاء ميدان كبير وساحة للأسلحة أطلق عليها في البداية اسم "الساحة الملكية "بعدها أصبحت تُعرف بساحة الحكومة [2]، والشيء الذي يؤكد أكثر الصبغة العسكرية للتخطيط الحضري في المراحل الأولى من الاستعمار هو مضمون المنشور المتعلق بتخطيط المدن الجديدة الذي تم إرساله من قبل مدير الخدمة الهندسية في الجزائر إلى رؤساء المهندسين سنة 1833، والذي ألح فيه على ضرورة أن تكون للدفاع الأولوية في عملية البناء[3].

وكغيرها من المستعمرات السابقة أبدت السلطات الفرنسية اهتماما كبيرا بالمدن الكبرى التي تتواجد في المناطق الساحلية (الجزائر- وهران- عنابة)، بسبب صعوبة الوصول إلى باقي المدن في ظل المقاومات الشعبية التي ميزت تلك الفترة، بالأخص مقاومة الأمير عبد القادر التي ثبطت من محاولة الفرنسيين في احكام سيطرتهم على مدينة معسكر، مع هذا حاول المستعمر تجاوز تلك العقبة عن طريق انشاء شبكة من المدن التي لازلت لحد الساعة تشكل جزاءا من النسيج الحضري الجزائري، بعد أن أدرك أن السبيل الوحيد لإخضاع القبائل هو سرعة تنقل القوات، لكن هذا الأمر حتما سيجعل الجنود يستنزفون جهدا كبيرا أثناء تنقلهم لمسافات طويلة لذا توجب إقامة مراكز لإيوائهم ولتزويدهم بالإمدادات، وقد كانت تلك المراكز قادرة على استيعاب من 6000 إلى 7000 جندي، ومن أهمها مركز "تنس" الذي تم تأسيسه في المناطق الداخلية من البلاد بهدف السيطرة على سهل الشلف، وقاعدة أرزيو بوهران التي كانت بمثابة

[1] كان الشكل التنظيمي المورث من الحقبة التركية يطلق عليه "شكل عاصمة القراصنة ".

[2] Hadjri, K., & Osmani, M. (2004). The spatial development and urban transformation of colonial and postcolonial Algiers. Planning Middle Eastern Cities: An Urban Kaleidoscope, 29-55,p :3-4.

[3] Malverti, X., & Picard, A. (1989*)*. Les villes coloniales fondées entre 1830 et 1870 en Algérie (II), *op.cit, P:46.*

ميناء امداد لمدينة سيدي بلعباس، كما تم إقامة مراكز أخرى مثل: أومالي (سور الغزلان)، سطيف، باتنة وقالمة كخط مستمر للمراكز التي تقع على حافة المناطق الصحراوية، كذلك تم انشاء مدينة "Orléansville " الشلف حاليا لأغراض عسكرية بحتة تمثلت في رغبة المستعمر في إيجاد نقطة تربط بين المدن الأربع التي تم الاستيلاء عليها من قبل الأمير والممثلة في " معسكر، مليانه، المدية، مستغانم"، وقد اكتملت عملية انشاء تلك الشبكة من المراكز بعد اقامة قرى زراعية حول المدن الكبرى التي يشغلها المستعمرون، وأسفرت عن تحول بعض المراكز الاستعمارية التي كانت في الأصل عبارة عن مخيمات عسكرية بسيطة إلى مدن، في هذه الحالة يمكن القول أن تلك المدن قد تم تأسيسها من الصفر بعدما تحول ذلك المعسكر الذي نشأ بصورة فجائية إلى مدينة نهائية كحالة "نيمور" الغزوات حاليا[1].

عقب ذلك تواصل تدفق الأوروبيين نحو الجزائر بأعداد كبيرة ومن أجل استيعابهم ظهرت الحاجة إلى توسيع المدن لكن هذا الأمر لم يكن سهلا بسبب المنشآت العسكرية التي ظلت تشكل في كل مرة عائقا ماديا أمام كل تنمية حضرية لصالح المدنيين، فقد قوبلت الخطة الرامية لتوسع الجزائر العاصمة والتي كان الهدف منها هو استيعاب المدينة الأوربية الجديدة باعتراض من قبل الجيش الذي فضل بقاء الجزائر مكانا للحرب وليس مكانا تجاريا.

3-1-2-3المدينة والاقتصاد خلال الحقبة الفرنسية:

بعد مرور عقود من وجود الفرنسيين في الجزائر تمت إزالة العائق الرئيسي الذي كان يقف في طريق كل عملية تنموية حضرية والمتمثل في الحصون والمناطق العسكرية[2]، ليصبح التنظيم الإقليمي في هذه المرة خاضع للاحتياجات الاقتصادية، فقد بات تطوير البلد يعتمد على الأهمية التي تُمنح للمدينة، وهذا أمر لم نلمسه في الفترة التي سبقت الاستعمار بسبب طبيعة البنية الاجتماعية أنذاك التي تشكلت في معظمها من البدو والرحل، من هنا نستنتج أن التواجد الاستعماري الفرنسي قد سمح بظهور علامات للتحضر وعزز من فكرة الانتماء للمدينة.[3]

تزايد اهتمام المستعمر الفرنسي بالمدن في الجزائر، لكن كالعادة الاهتمام الأكبر كان من نصيب المدن الساحلية بسبب توافرها على الموانئ التي تمكنه من تصدير المنتوجات الزراعية والمواد الخام إلى فرنسا، فنيته في تطوير اقتصاده

[1] Malverti, X. (1994). Les officiers du Génie et le dessin de villes en Algérie (1830-1870). Revue des mondes musulmans et de la Méditerranée, 73(1), 229-244,p :230-231, 233.

[2] Hadjri, K., & Osmani, M. (2004),), op.cit, P:5.

[3] Malverti, X. (1994), Les officiers du Génie et le dessin de villes en Algérie (1830-1870), op.cit, P:231.

ومحاولة ربطه بالاقتصاد الفرنسي باتت جلية، وقد أصبحت المدن الساحلية بفضل ذلك موقعا للوحدات الصناعية التي تحتوي على هياكل وبنى تحتية للاتصالات[1].

باختصار يمكن القول بأن التحضر في هذه المرحلة قد تم تدعيمه بأنشطة اقتصادية تميزت بأنها منفتحة [2]، لكن ليست وحدها هذه الظروف من ربطت بين الاقتصاد والتحضر في الجزائر أثناء التواجد الفرنسي فقد ظهر هناك عامل آخر وطد العلاقة أكثر بينهما تمثل في قيام الحكومة الفرنسية بتشجيع زراعة الكروم في الأراضي الجزائرية عقب تدمير مزارع هذا المنتج الفلاحي بأكملها في فرنسا على يد فيلوكسيرا في عام 1875، بعدها بحوالي خمس سنوات أصبح إنتاج النبيذ هو القوة الدافعة الرئيسية للتنمية الحضرية الاستعمارية في الجزائر، ونتيجة لذلك حاولت السلطات الاستعمارية توسيع نطاق هذه الزراعة أكثر لتمتد حتى المناطق الداخلية من البلاد، ولتحسين استغلال هذه المناطق أُنشئت شبكة للسكك الحديدية تربط المناطق الريفية بمختلف الموانئ حتى تتمكن من تصدير المنتجات الزراعية إلى أسواق المدن الكبرى، ما يعني أن نجاح زراعة الكروم قد قاد إلى ازدهار اقتصادي.

في الأخير توصلنا إلى ملاحظة مهمة جدا تكمن في ذلك الترابط الوثيق ما بين الاستعمار والتنمية الزراعية وبين الزيادة في الثروة والتحضر[3].

3-1-2-4 تأثيرات الاستعمار الفرنسي على التوزع المكاني للسكان على مستوى الفضاء الجزائري:

أثر الوجود الاستعماري وما ترتب عنه على نمط التحضر في الجزائر، وعلى تطور الشبكة الحضرية بها فيما بعد[4]، عندما فرض تنظيما مكانيا يختلف تماما عن التنظيم المكاني التقليدي.

فالمجتمع الجزائري كما ذكرنا آنفا قد غلب عليه الطابع الريفي قبل الاحتلال الفرنسي، كما انقسم سكانه في ذلك الوقت إلى البدو الرحل وشبه الرحل، لكن هذا الأمر تغير تماما بمجرد أن فرض الفرنسيون سيطرتهم على الأراضي الجزائرية، حيث أحدث تواجدهم تغيرات عميقة في التوزع المكاني للسكان جراء مجموعة من الاجراءات السياسية والعسكرية المتعاقبة التي اتخذتها السلطات الاستعمارية، كما ترتب عن محاولاتها الرامية لتطوير وتنمية اقتصادها تزايدا كبيرا في جاذبية المدن الساحلية نظرا لتوفرها على الهياكل الأساسية للاتصالات والوحدات الصناعية، فأصبحت تعرف نموا في عدد سكانها بوتيرة أسرع من إجمالي السكان هذا ما جعل التحضر في الجزائر يكتسي طابعا

[1] Kateb, K. (2003), op.cit,p:313.
[2] Santos, M. (1971). Croissance et urbanisation en Algérie. Méditerranée, 2(8), p :732.
[3] Hadjri, K., & Osmani, M. (2004), op.cit, P : 7.
[4] Santos, M. (1971), op.cit, P:731.

ساحليا، وقد اشتد التوجه نحو السواحل أكثر خلال الحرب التحريرية، كما تزايد عدد سكان الحضر بسبب العمليات الاستعمارية ذات النطاق الواسع التي سعى من خلالها الفرنسيون إلى تجميع السكان قصد السيطرة عليهم[1].

بالعموم ترتب عن هذا الاهتمام المتزايد الذي حظيت به تلك المدن نموا سريعا في سكانها فاق النمو الإجمالي للسكان حيث تضاعف عددهم إلى حوالي 10 أضعاف في غضون قرن واحد، في حين تزايد العدد الإجمالي للسكان فقط ب 3 أضعاف خلال ذات الفترة.

من ناحية أخرى عرفت المناطق الزراعية أزمات اقتصادية واجتماعية دائمة خلال الفترة الاستعمارية، فقد ظهرت هذه الأخيرة كعوامل طاردة من الأرياف ساهمت بدورها في تحفيز عملية النزوح الريفي أكثر والتوجه نحو الجزائر الحديثة، ونتيجة ذلك تعزز الطابع الساحلي للتحضر مع بقاء كل من الهضاب العليا والجنوب قليلة السكان نسبيا[2].

3-1-3 تطور المناطق الحضرية في الجزائر بعد الاستقلال:

3-1-3-1 الميل المتزايد نحو التكتل:

تؤكد البيانات التي تم رصدها في تعداد 1966 الميل الواضح لسكان الجزائر نحو التجمع فقد بدا جليا أن هناك رغبة قوية في التخلي عن الأرياف[3]، حيث انخفض عدد السكان المتفرقين من 5.6 مليون نسمة سنة 1966 إلى 5.4 مليون نسمة سنة 1998 ووصل عددهم سنة 2008 إلى 4.9 مليون شخص، بينما تزايد عدد السكان المتكتلين بأكثر من 22 مليون شخص أي من 6.4 مليون نسمة إلى 29.2 مليون نسمة خلال الفترة الممتدة من 1966 إلى غاية 2008 كما يوضحه الجدول أسفله.

[1] Office National des Statistiques ALGER. (2008). *ARMATURE URBAINE.* Collections Statistiques n° 163/2011,p :1.
[2] Kateb, K. (2003), *op.cit,p:313.*
[3] Prenant, A. (1967). Premières données sur le recensement de la population de l'Algérie (1966). *Bulletin de l'Association de Géographes Français*, *44*(357), 53-68,p :53.

الجدول رقم(3-3): تطور عدد السكان المتجمعون في الجزائر ما بين(1966-2008).

السنوات	عدد السكان بالمليار			نسبة السكان المتجمعون %
	السكان المتجمعون	السكان المتفرقون	العدد الكلي	
1966	6409	5613	12022	53.3
1977	9909	7039	16948	58.5
1987	16287	6764	23051	70.7
1998	23698	5403	29101	81.4
2008	29216	4864	34080	85.7

Source : Office National des Statistiques ALGER. (2008). *ARMATURE URBAINE.* Collections Statistiques n° 163/2011,p :18.

وقد بينت الاحصاءات أن نسبة السكان الذين يعشون في مناطق التجمعات هي الأخرى في تزايد مستمر، فبعدما كانوا يشكلون نسبة 53.3 % من اجمالي السكان سنة 1966 أصبحوا يمثلون حوالي 85.7 % سنة 2008، في حين تشهد نسبة السكان المتفرقين تراجعا منذ عام 1966، وقد وصلت في سنة 2008 إلى 14.3% تقريبا.

الشكل رقم(3-1): تطور نسبة السكان المتجمعون والمتفرقون في الجزائر 1966-1977-1987-1998-2008.

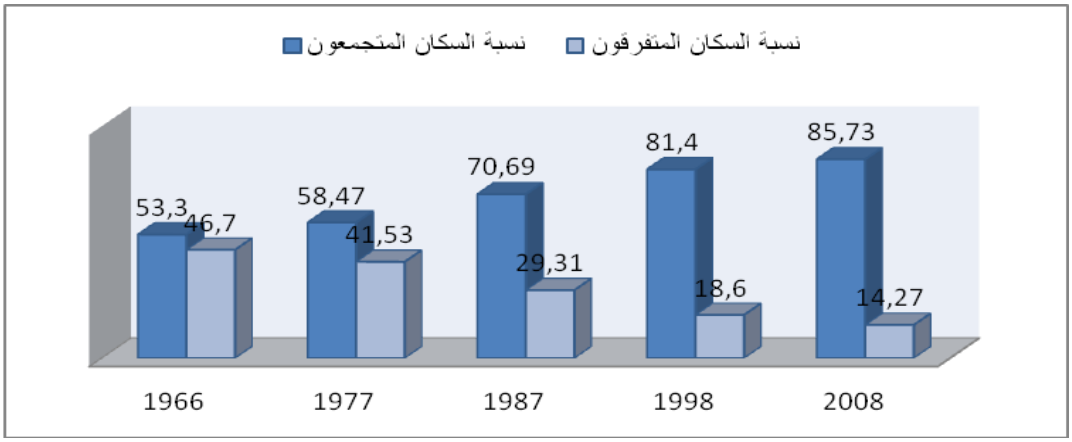

المصدر: من إعداد الباحثة بالاستعانة بالجدول رقم (3-3).

3-1-3-2 تعريف التكتل:

في تعداد 1966 تم التعامل مع كل منطقة احتوت على 100 مبنى على الأقل بحيث تفصل ما بين المبنى والآخر مسافة تقدر ب 200 متر على أنها تكتلا [1]، لكن هذا التعريف يتصادم مع حالتين شاذتين:

[1] ينبغي أن ننوه إلى أن هذه المسافة قد كانت في التعداد السابق أثناء الوجود الفرنسي فقط 50 متر.

✍ الأولى تتعلق بسكان متفرقين لكنهم يعشون في منطقة ذات كثافة سكانية جد عالية تصل إلى 120ن/كلم^2، وفي هكذا حالة غالبا ما يحدث خلطا بينها وبين التكتل.

✍ الحالة الثانية تُناقض الأولى فهي تتعلق بمنطقة تحترم المسافة المحددة وكذلك عدد المباني، غير أن كثافتها السكانية لا تسمح بتصنيفها كتكتل لذا ستبقى منطقة يعيش فيها سكان متفرقين[1].

أما في سنة 2008 فقد ظل الديوان الوطني للإحصاء معتمدا على نفس التعريف المستخدم منذ عام 1998، والسبب وراء ذلك هو ضمان الاستمرارية التاريخية المتعلقة بتحليل التغيير في المجموعات السكانية، وقد تم تعريف التكتل في السنوات (1977-1987-1998) على أنه مجموعة من الإنشاءات التي يصل عددها لمائة مبنى على الأقل، بحيث تفصل بين المبنى والآخر مسافة لا تتجاوز 200 متر[2]، وفيما يخص مصطلح "الوحدة الحضرية " فهي تشمل التجمعات ما بين البلديات (intercommunales) والمدن المعزولة[3].

3-1-3-3 تعريف سكان الحضر في الجزائر:

يعتمد تقييم سكان الحضر في الجزائر على تعرفين هما القانوني والاحصائي.

أ- التعريف القانوني أو الإداري:

يستند التعريف القانوني للحضر على نصين تشريعيين الأول يتعلق بالقانون رقم 01-20 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 والمتعلق بتهيئة الإقليم والتنمية المستدامة [4]، والثاني يتمثل في القانون رقم 06-06 المؤرخ 20 فبراير 2006 والذي يتضمن القانون التوجيهي للمدينة[5].

حيث جاء في المادة الثالثة من القانون رقم 01-20 تعريف مجموعة من المصطلحات الأساسية والتي قمنا بعرضها في الجدول التالي:

---

[1] Prenant, A. (1967), *op.cit,p:59.*

[2] للتوضيح فإنه يتم تعريف محيط التكتل الحضري وفقًا لمعيار 200 متر المحدد لرسم خرائط التعداد ، وهو في الواقع خط وهمي يحيط بالتكتل ويمر على بعد 200 متر من آخر المباني المتكتلة متجاهلاً بذلك الحدود الإدارية.

[3] Office National des Statistiques ALGER. (2008). *ARMATURE URBAINE*,op.cit ,p :39.

4 القانون رقم 01-20 المؤرخ في 27 رمضان عام 1422 الموافق ل 12 ديسمبر 2001 المتعلق بتهيئة الإقليم و التنمية المستدامة ، ج ر عدد 77.

5 القانون رقم 06-06 المؤرخ في 21 محرم عام 1427 الموافق ل 20 فبراير 2006 المتضمن للقانون التوجيهي للمدينة،ج ر عدد 15.

الجدول رقم(3-4) : المصطلحات المستخدمة في القانون رقم 01-20.

المصطلح	التعريف
برنامج الجهة لتهيئة الإقليم والتنميته	الإقليم الذي يتكون من عدة ولايات متاخمة (متجاورة)لها خصائص فيزيائية ووجهات إنمائية متماثلة ومتكاملة.
الحاضرة الكبرى مدينة ضخمة (Métropole)	التجمع الحضري الذي يشمل على الأقل ثلاثمائة ألف (300 000) نسمة ولها قابلية لتطوير وظائف دولية ، زيادة على وظيفتها الجهوية والوطنية.
المساحة الحضرية (Aire métropolitaine)	الإقليم الذي يجب أخذه بعين الاعتبار بهدف التحكم في تنمية حاضرة كبرى وتنظيمها
المدينة الكبيرة	تجمع حضري يشمل على الأقل مائة ألف(100000) نسمة
المدينة الجديدة	تجمع حضري مبرمج بكامله في موقع خال أو انطلاقا من خلية أو خلايا السكنات الموجودة.
المنطقة الحساسة	فضاء هش من الناحية الإيكولوجية، لا يمكن أن تنجز فيها عمليات انمائية دون مراعاة خصوصيتها.

المصدر: من إعداد الباحثة بالاستناد على: القانون رقم 01-20 المؤرخ في 27 رمضان عام 1422 الموافق ل 12 ديسمبر 2001 المتعلق بتهيئة الإقليم و التنمية المستدامة، ج ر عدد 77.

بالإضافة إلى المصطلحات السابقة يضيف القانون رقم 06-06 المؤرخ في 20 فبراير من سنة 2006 والمتعلق بالقانون التوجيهي للمدينة في مادتيه الثالثة والرابعة بعض التعاريف والتصنيفات نوردها في الجدول أسفله.

الجدول رقم (3-5): المصطلحات المستخدمة في القانون 06-06.

المصطلح	التعريف
المدينة	كل تجمع حضري ذو حجم سكاني لا يقل عن 100000 نسمة ويتوفر على وظائف إدارية واقتصادية واجتماعية وثقافية
المدينة المتوسطة	تجمع حضري يشمل ما بين خمسين ألف (50000) ومائة ألف (100000) نسمة
المدينة الصغيرة	تجمع حضري يشمل ما بين عشرين ألف (20000) وخمسين ألف (50000) نسمة
التكتل الحضري	فضاء حضري يشمل على الأقل خمسة آلاف (5000) نسمة.
الحي	جزء من المدينة يحدد على أساس تركيبة من المعطيات تتعلق بحالة النسيج العمراني و بنيته وتشكيله وعدد السكان المقيمين به.

المصدر: من إعداد الباحثة بالاستناد على القانون رقم 06-06 المؤرخ في 21 محرم عام 1427 الموافق ل 20 فبراير 2006 المتضمن للقانون التوجيهي للمدينة،ج ر عدد 15.

ويمكن تقسيم المدن حسب حجمها بالاعتماد على النصين القانونيين السابقين وفقا للجدول الآتي.

الجدول رقم (3-6): تصنيف المدن حسب حجمها السكاني.

القانون	الطبقة	التعريف
20-01	المدينة الضخمة	التجمع الحضري الذي يشمل على الأقل ثلاثمائة ألف (300 000) نسمة ولها قابلية لتطوير وظائف دولية، زيادة على وظيفتها الجهوية و الوطنية.
	المدينة الكبيرة	التجمعات الحضرية التي يبلغ عدد سكانها 100000 نسمة على الأقل.
06-06	المدينة المتوسطة	التجمعات الحضرية التي يتراوح عدد سكانها بين 50000 و 100000 نسمة.
	المدينة الصغيرة	التجمعات الحضرية التي يتراوح عدد سكانها بين 20000 و 50000 نسمة.
	التكتل الحضري	مساحة حضرية يبلغ تعداد سكانها 5000 نسمة على الأقل.

المصدر: من إعداد الباحثة بالاستناد على :القانون رقم 01-20 المؤرخ في 27 رمضان عام 1422 الموافق ل 12 ديسمبر 2001 المتعلق بتهيئة الإقليم و التنمية المستدامة ، ج ر عدد 77.

القانون رقم 06-06 المؤرخ في 21 محرم عام 1427 الموافق ل 20 فبراير 2006 المتضمن للقانون التوجيهي للمدينة،ج ر عدد 15.

ب- التعريف الاحصائي لسكان الحضر:

منذ الاستقلال وإلى غاية اليوم قامت الجزائر بوضع خمس تعدادات، وفي كل منها كان يتم استخدام معايير لتمييز سكان الحضر عن سكان الريف، مع هذا كله لم تسلم تلك المعايير من بعض الانتقادات فقد أثارت جدلا واسعا بين مستخدميها، لكن قبل التطرق إلى الانتقادات التي طالت تلك المعايير يجب أولا عرضها وذلك حسب كل تعداد.

❖ **سكان الحضر حسب تعداد 1966**:

يعتبر التعداد العام للسكان والمساكن لسنة 1966 أول تعداد أجرت السلطات الجزائرية بعد الاستقلال، وفيه تم اعتماد تصنيف البلديات إلى أربعة فئات: حضرية وشبه حضرية، ريفية وشبه ريفية انطلاقا من منطقتها الرئيسة، أما المعايير المختارة لتصنيف المنطقة إلى حضرية فكانت كالآتي:

✍ الحد الأدنى لحجم سكان التكتل في المركز الإداري وحصة هؤلاء فيما يتعلق بالبلدية.

✍ مؤشر السكان المتجمعين في المركز الإداري وحصتهم فيما يتعلق بالبلدية.

✍ الحد الأدنى لعتبات الأصول غير الزراعية بالنسبة لإجمالي الأصول.

✍ معدل النمو السكاني ما بين تعدادات 1954 و 1966[1].

[1] Office National des Statistiques ALGER. (2008). *ARMATURE URBAINE*, op.cit ,p :33-34.

أسفرت هذه المتغيرات المختلفة على النتائج التالية: 66 بلدية حضرية، 29 بلدية شبه حضرية، كما أُدرجت 44 بلدية ضمن فئة الشبه ريفية، وفي سبيل توضيح التحديدات الغامضة نسبيا لاسيما بين الفئات الشبه الحضرية والشبه الريفية تم إدخال نسبة الأصول الغير زراعية، بحيث تشكل الأنشطة الغير الزراعية في المجتمعات شبه الحضرية نسبة تتراوح بين 50 % و 75 % من إجمالي الأصول، بينما في المناطق شبه الريفية فتلك النسبة تتراوح بين 25% و 50%.

❖ **سكان الحضر في تعداد 1977:**

في سنة 1977 أصبح التجمع يحل محل البلديات كوحدة حضرية أساسية[1]،كما حتمت بعض المستجدات التي طرأت في العشرية السابقة اللجوء إلى اعتماد معايير إضافية تسمح بتحديد البيئة الحضرية على نحو أفضل، ومن بين تلك المستجدات نجد التوسع الذي عرفته العديد من البلديات وبروز الحاجة لإجراء دراسات للتحليل السوسيو-اقتصادي وتخطيط استخدام الأراضي.

أما عن المعايير المختارة لهذا التعداد فقد كانت كالآتي: كل الولايات والدوائر تعد مناطق حضرية مع الاحتفاظ بالحد الأدنى من السكان، بالإضافة إلى ضرورة وجود حد أدنى من المرافق الاجتماعية والتعليمية، كما تم الارتكاز أيضا على معدل النمو في التكتل بين عامي 1966 و 1977، وفي تلك السنة وبالاستناد على ما سبق من معايير تم تحديد 211 تكتل مقسم إلى خمس طبقات (طبقة حضرية، وطبقة الضواحي، وطبقة شبه حضرية، وطبقة التجمعات الشبه الحضرية المحتملة، وأخيرا الطبقة الغير مصنفة في أماكن أخرى) كما هو مبين في الجدول رقم(3-7).

[1] Kedjar, M., & Oukaci, K. R. (2014),op.cit, p :84.

الجدول رقم (3-7): توزع التكتلات الحضرية حسب الطبقات في سنة 1977.

الطبقة	التعريف	العدد
الطبقات الحضرية	تحتوي كل منها على أكثر من 1000 عامل في القطاعات الغير زراعية ويمثلون ما لا يقل عن 75 % من إجمالي العمال،أما عن عدد سكانها فقد كان مساوي أو يفوق الحد الأدنى المقدر ب 10000 نسمة، بالإضافة إلى هذا تم دمج الولايات إلى هذه الطبقة بصرف النظر عن عدد سكانها.	67
طبقة الضواحي	هي تمثل التكتلات التي تشكلت إما كمناطق سكنية أو كمناطق نشاط بمحاذاة المدن الأربعة الضخمة (الجزائر، وهران، قسنطينة وعنابة)، عمالها في القطاع الغير زراعي يشكلون أكثر من 75 % من إجمالي السكان سواءً أكانوا يعملون في المدينة الأساسية أو في الضواحي الأخرى ، أو في التكتل التي تستقر فيه.	29
الطبقات الشبه الحضرية	هي منطقة معظم وظائفها حضرية، وهي تستوفي جميع معايير الطبقة الحضرية باستثناء العتبة السكانية التي يتم تخفيضها إلى 5000 نسمة بدلا من 10000 نسمة.	49
الطبقة شبه الحضرية المحتملة	تأخذ بعين الاعتبار إمكانات الواقع الحضري الذي يتسم بالدينامكية والمشاريع قيد التنفيذ وحتى التوقعات المتعلقة بتنميتها وعدد سكانها وكل ما سبق سوف يؤدي إلى تحضر سريع.	55
طبقات التكتلات غير المصنفة في مكان آخر	لم تستوف جميع المعايير لتصنيفها في واحدة من الطبقات الأربع الأولى، لكن كل منها استجاب بشكل مختلف وبالضرورة إلى أحد المعايير النسبية على الأقل.	11

المصدر: من إعداد الباحثة بالاستناد على :

Source : Office National des Statistiques ALGER. (2008). *ARMATURE URBAINE.* Collections Statistiques n° 163/2011,p :34-35.

❖ **سكان الحضر في 1987:**

في سنة 1987 تم استخدام خمسة معايير لتحديد البيئة الحضرية وهي:

✍ المعيار المتعلق بالسكان: (الحد الأدنى لعدد السكان هو 5000 نسمة).

✍ معيار النشاط الاقتصادي (يجب ألا تتجاوز نسبة العاملين في الزراعة 25% من إجمالي اليد العاملة).

✍ معيار الخصائص الحضرية المستمدة من الدراسة الاستقصائية المجتمعية لسنة 1985 والمتمثلة في: وجود خدمات المصلحة العامة، والمستشفيات أو العيادات المتعددة، والمؤسسات التعليمية، والمحاكم، ومراكز الترفيه، ودور السينما أو المسارح، ووجود نظم المرافق الصحية، ومراقبة التشييد).

✍ معيار النمو السكاني ممثل في المعدل السنوي للنمو السكاني.

✍ المعيار الإداري والذي يعبر عنه بالرتبة الإدارية.

هذه االمعايير المختلفة جعلت من الممكن تصنيف التكتلات التي وصل عددها ل 447 ضمن 5 طبقات موزعة حسب الجدول التالي:

الجدول رقم (3-8): توزع التكتلات الحضرية حسب الطبقات في سنة 1987.

الطبقة	التعريف	العدد
الطبقات الحضرية	تجمعات يبلغ عدد سكانها 10000 على الأقل (باستثناء تمنراست التي صنفت كطبقة حضرية في التعداد السابق ، بينما كان عدد سكانها 761 7 في عام 1977) ، ويجب أن يزيد عدد العاملين الغير زراعيين في كل تكتل من هذه الطبقة عن 2000 عامل ، كما ينبغي أن يمثلوا على الأقل ثلاثة أرباع إجمالي اليد العاملة.	121
طبقة الضواحي	لم يطرأ على تعريفها أي تغير.	68
الطبقات شبه الحضرية	هي منطقة تستوفي جميع معايير الطبقة الحضرية، باستثناء الحد الأدنى لعدد السكان الذي انخفض إلى 5000 نسمة بدلاً من 10000 نسمة، والحد الأدنى لعدد العمال الغير زراعيين الذي هو الآخر انخفض إلى 1000 عامل بدلاً من 2000 عامل.	175
الطبقة الشبه الحضرية المحتملة	تم تعريف الطبقة الشبه الحضرية المحتملة بنفس الطريقة التي عُرِّفت بها في التعداد السابق ، وقد ضمت 58 تكتل بما في ذلك ولايتي إليزي والنعامة.	58
طبقة التكتل الغير مصنفة في أماكن أخرى	هي التكتلات التي لم تستوفي جميع المعايير التي تخولها بأن تصنف في واحدة من الطبقات الأربعة الأولى ، ولكن كل منها يستوفي بالضرورة واحدة منها على الأقل، وفي هذه الطبقة فإن التجمعات هي كل دوائر.	25

المصدر: من إعداد الباحثة بالاستناد على :

Source : Office National des Statistiques ALGER. (2008). *ARMATURE URBAINE.* Collections Statistiques n° 163/2011,p :36.

❖ **سكان الحضر في عام 1998:**

في تعداد 1998 كانت المعايير المستخدمة في تحديد البيئة الحضرية على النحو التالي:

✍ الحد الأدنى للسكان: وهو 5000 نسمة بحيث لا يمكن أن يظهر واقع حضري حقيقي في الجزائر دون هذه العتبة.

✍ النشاط الاقتصادي: يجب أن لا ينخرط العاملون على مستوى التكتل الحضري في أنشطة زراعية، وإذا وجد بعضهم فينبغي أن يشكلوا نسبة ضئيلة جداً (أقل من 25% من المجموع).

✍ متوسط المعدل السنوي للنمو السكاني بين عامي 1987 و1998[1].

كما تضمن تعداد 1998 شروط إلزامية تمثلت في: الاتصال بشبكة المياه وبشبكة الكهرباء وبشبكة الصرف الصحي، وثلاث شروط إضافية من أصل خمسة وجود: مستشفى أو مستوصف، مدرسة ثانوية أو مدرسة متوسطة، منشآت اجتماعية ثقافية: كدور الحضانة ومراكز الشباب ومراكز مختلفة، منشآت رياضية وترفيهية: كالملاعب والملاهي ودور السينما أو المسارح، منشآت إدارية : مكاتب البريد، المحكمة، بعض الإدارات[2].

كان هناك في هذا التعداد 579 تكتل [3] مصنف وفق الجدول أسفله.

[1] تم استخدام هذا المؤشر لتحديد درجة جاذبية التكتل، مع هذا يسود اعتقاد بأن معدل نمو التكتل ليس بالضرورة مؤشرا جيدا.

[2] Office National des Statistiques ALGER. (2008). ARMATURE URBAINE, op.cit,p:34-37.

[3] Bendjelid, A. (2001). Armature urbaine et population en Algérie. Insaniyat/إنسانيات. Revue algérienne d'anthropologie et de sciences sociales, (13), 131-138,p:132.

الجدول رقم (3-9): توزع التكتلات الحضرية حسب الطبقات في سنة 1998.

الطبقة	التعريف	العدد
الطبقات الحضرية العليا	يزيد عدد سكانها عن 10000، وينبغي أن يكون أكثر من 75 % منهم موظفين في القطاعات الغير زراعية، كما يجب أن تعرض عدد كبير من الخدمات عالية الجودة: كالتعليم العالي والمستشفيات المتخصصة والبنية التحتية الأساسية الكثيفة للغاية (محطة الحافلات والسكك الحديدية والموانئ والمطارات والملاعب الرياضية القادرة على استيعاب عدد كبير من الأفراد ومراكز الترفيه والتسلية وما إلى ذلك).	24
الطبقات الحضرية	تضم ما لا يقل عن 20000 نسمة ويجب أن تفوق عدد العمالة الغير زراعية بها 2000 عامل كما يجب أن تمثل على الأقل 75% من إجمالي السكان الغير زراعيين، لكن وعلى عكس المناطق الحضرية العليا فإنها تركز على عدد محدود من الخدمات المتفوقة.	121
طبقة الضواحي	تشكل مناطق مجاورة من المساكن، وأحيانا أنشطة المدن الكبرى الأربعة الكبرى، ويشترط أن تكون هذه التكتلات قريبة جدًا من المدن الكبرى الأربعة وعليها أن تستوفي معايير النشاط والخصائص الحضرية الرئيسية.	175
الطبقة شبه الحضرية المحتملة	تضم 340 تجمّعًا يبلغ عدد سكانها الغير زراعيين 1000 عامل، أما الحد الأدنى من السكان بها فيقدر ب5000 نسمة، ويجب أن توفر الحد الأدنى من الخدمات خاصة في التعليم والصحة ليس فقط لسكانها ولكن أيضًا لفائدة الوحدات الريفية القريبة (شبه الريفية والريفية المتكتلة والمتفرقة).	58

المصدر: من إعداد الباحثة بالاستناد على:

Source : Office National des Statistiques ALGER. (2008). *ARMATURE URBAINE.* Collections Statistiques n° 163/2011,p :37-38.

من الجدول نلاحظ أن تعداد 1998 قد تخلى عن التكتلات المحتملة شبه الحضرية، وكذلك تلك التي لم يتم تصنيفها في مكان آخر، كما تم إدراج طبقة جديدة تسمى بالطبقة "الحضرية العليا ".

❖ **بعض الانتقادات الموجهة للمعايير المستخدمة:**

رغم التعديلات التي كانت تدرج في كل مرة على المعايير المعتمدة في تصنيف التكتلات من تعددا لآخر إلا أنها لم تسلم من الانتقادات، فقد أثارت جدلا واسعا بين مستخدميها كما ذكرنا سابقا، وحتى الديوان الوطني للإحصاء نفسه قد أبدى بعض التحفظات بشأنها [1] تمثلت فيما يلي:

[1] Agharmiou, N. (2013). La planification urbaine à travers les PDAU-POS et la problèmatique de la croissance empirique à la wilaya de Tizi Ouzou (Doctoral dissertation, Universite Mouloud Mammeri),p :36.

✍ **حجم التكتل**: قد تكون الحقيقة الحضرية موجودة إلى حد بعيد تحت عتبة 5000 نسمة، ولكن هذا الأمر يتطلب دراسة أكثر تفصيلاً وتحقيقات إضافية في هذا المجال، فهناك احتمال عدم ظهور أي خصائص حضرية في تجمعات تضم ما يزيد عن 10000 نسمة.

✍ **الرتبة الإدارية**: إذا اعتمدنا على هذا المعيار بمعزل عن باقي المعايير قد لا يترجم دائمًا الواقع الحضري.

✍ **النشاط (الزراعي أو لا)**: إن الرأي القائل بأن السمة الرئيسية للمدينة تكمن في عدم مشاركة أفراده في النشاط الزراعي ولكن إن حدث هذا فلا ينبغي أن تتجاوز نسبته 25% من السكان قد تم الطعن فيه، ذلك لأن المرافق العامة (المدارس، المراكز الصحية، العيادات المتعددة، المراكز الثقافية، عيادات التوليد، وغيرها) لا تأخذ أهمية السكان ولا النشاط الاقتصادي في الإعتبار.

✍ **توحيد المعايير** : آخر ملاحظة هي متعلقة بتوحيد المعايير في كامل الإقليم الوطني، بينما في الواقع تكون هذه المعايير متنوعة جغرافياً (الساحلية، السهوب والصحراء ...إلخ)

❖ **سكان الحضر في عام 2008:**

لم يطرأ أي تغيير على المعايير المستخدم لتصنيف التجمعات في عام 2008 حيث بقيت نفس المعايير المستخدمة في عام 1998 [1]، وقد كشف هذا التعداد على وجود 751 تكتل حضري[2] تم تصنيفه حسب الجدول الآتي:

[1] مع هذا يجب أن ننوه إلى أنه توجد تكتلات تملك خصائص مناطق حضرية رغم أنها تحت العتبة الديمغرافية.

[2] Office National des Statistiques ALGER. (2008). ARMATURE URBAINE ,op.cit,p:38-39,86.

الجدول رقم (3-10): توزع التكتلات الحضرية حسب الطبقات في سنة 2008.

الطبقة	التعريف	العدد
طبقة الميتروبول الحضرية	تتألف من التكتلات التالية الجزائر، وهران قسنطينة وعنابة التي و إلى جانب توفرها على خدمات ذات نوعية عالية لديها أيضا وظائف إقليمية ووطنية ودولية.	4
طبقة الحضرية العليا	يتراوح عدد سكانها بين 100000و 300000 نسمة، ثلاثة منها تشكل استثناءً وهي البليدة لأن عدد سكانها يفوق 300000 وكذلك أدرار و أم البواقي حيث يتراوح حجمهما بين 50000 و 100000 نسمة .	33
الطبقة الحضرية	لا يقل عدد سكانها عن 20 000 نسمة وعلى عكس الطبقة الحضرية العليا في هذه الطبقة يتم التركيز فقط على عدد محدود من الخدمات العالية الجودة ونشاط زراعي أكبر، وهي تحتوي على مدينتين يزيد عدد سكانهما عن 100000 نسمة (غليزان و بوسعادة) و 37 مدينة أخرى يتراوح حجمها بين 50000 و 100000 نسمة، كما تضم 10 ولايات ACL و125 دوائر ACL ، 17 بلدية ACL وتكتل ثانوي واحد (مدينة جديدة علي منجلي).	153
طبقة الضواحي	تضم 340 تجمّعًا يبلغ عدد سكانها الغير زراعيين 1000 عامل، يقدر الحد الأدنى من السكان فيها ب 5000 نسمة، كما أنها تعرض الحد الأدنى من الخدمات خاصة في التعليم والصحة ليس فقط لسكانها ولكن أيضًا لفائدة الوحدات الريفية القريبة (شبه الريفية والريفية المتكتلة والمتفرقة).	90
الطبقة الشبه الحضرية	تتكون من الوحدات التي تملك تأثير محلي وتوفر الحد الأدنى من الخدمات وخاصة فيما يتعلق بالتعليم والصحة ليس فقط لسكانها ولكن أيضًا لفائدة الوحدات الريفية القريبة منها للإشارة فإن جميع التكتلات من هذه الفئة تؤوي أقل من 20000 نسمة باستثناء اثنين منها هي مجدل في ولاية المسيلة، ورأس العيون في ولاية باتنة.	471

المصدر: من إعداد الباحثة بالاستناد على:

Source : Office National des Statistiques ALGER. (2008). *ARMATURE URBAINE*. Collections Statistiques n° 163/2011,p :61-62.

3-1-3-4 تطور الشبكة الحضرية:

من أجل تتبع التطور الحاصل في مجموع التكتلات الحضرية في الجزائر سوف نركز على الفترة الممتدة من 1977 إلى غاية 2008 وذلك لاجتماع جملة من الأسباب أهمها أنه ابتداءً من عام 1977 قد تم استبدال البلدية بالتكتل للتعبير عن الوحدة الحضرية، وأيضا منذ ذلك التاريخ تم اعتماد العتبة السكانية للمناطق الحضرية والتي تقدر ب 5000

نسمة بدلا من 10000 نسمة في التعداد الذي سبقه، بعبارة أخرى التقارب في المعايير سوف يوفر لنا تجانس نسبي في البيانات وبالتالي نتمكن من المقارنة.

الجدول رقم (3-11) :تطور عدد التكتلات الحضري في الجزائر 1977-1987-1998-2008.

السنوات	1966	1977	1987	1998	2008
عدد التكتلات الحضرية	95	211	447	579	751
التغير الصافي		116	236	132	172

المصدر: من إعداد الباحثة بالاستناد علىك

Kateb, K. (2003). Population et organisation de l'espace en Algérie. *l'espace géographique, 32*(4), p : 324.

Source : Office National des Statistiques ALGER. (2008). *ARMATURE URBAINE.* Collections Statistiques n° 163/2011,p :86.

من الجدول يتضح أن عدد التكتلات الحضرية قد تزايد ما بين 1977 و2008 بحوالي 540 وحدة حضرية فقد تضاعف بأكثر من ثلاث أضعاف، حيث قدر في البداية ب211 تكتل ووصل إلى 751 تكتل في آخر سنة.

وقد كان للعودة التدريجية للأمن والسلام المدني بعد عام 1998 تأثيرها على تطوير الشبكة الحضرية إذ تم تعزيزها ب 172 تكتل إضافي[1].

2-3 الاختلالات في التوزع المكاني على مستوى الفضاء الجزائري:

1-2-3 التوزع المكاني الغير منتظم للسكان وللتكتلات الحضرية في الإقليم الجزائري:

3-2-1-1 التوزع المكاني الغير منتظم للسكان:

إن الخصائص الجغرافية والمادية للجزائر إضافة إلى تأثيرات التواجد الاستعماري على التنظيم المكاني للسكان والتي جلبت اهتمام العديد من المفكرين من أمثال (Rahmani 1982، Cote 1988، Sari 1993، Kateb 1998، Redjimi 2000) قد فرضت تقسيما راديكاليا للبلاد تمثل في وجود ثلاث مناطق رئيسة وهي " الشمال، التل والسهوب، والجنوب" ويمكن تعين الحدود الجغرافية لكل منطقة كالآتي:

- شمال البلاد بشكل عام و"الشريط الساحلي" بشكل خاص هذا الإقليم الذي يحد البحر المتوسط يتراوح عرضه بين 50 و 100 كم من الشرق إلى الغرب.

[1] Office National des Statistiques ALGER. (2008). ARMATURE URBAINE , op.cit,p: 88.

✍ - أما المنطقة الثانية تسمى بمنطقة "التل والسهوب " وهي تقع بين سلاسل جبال الأطلس التلي شمالاً وسلاسل جبال الأطلس الصحراوي جنوبا، وتشمل الهضاب العليا القسنطينية ومناطق السهوب في الغرب، يتراوح عرضها ما بين 200 و300 كلم.

✍ المنطقة الثالثة هي المساحة المتبقية ممثلة في الصحراء(الجنوب)[1].

الأقاليم الثلاثة السابقة يمكن ابرازها أكثر من خلال الخريطة.

الخريطة رقم (3-1): المجموعات الثلاث الكبرى المكونة للفضاء الجزائري.

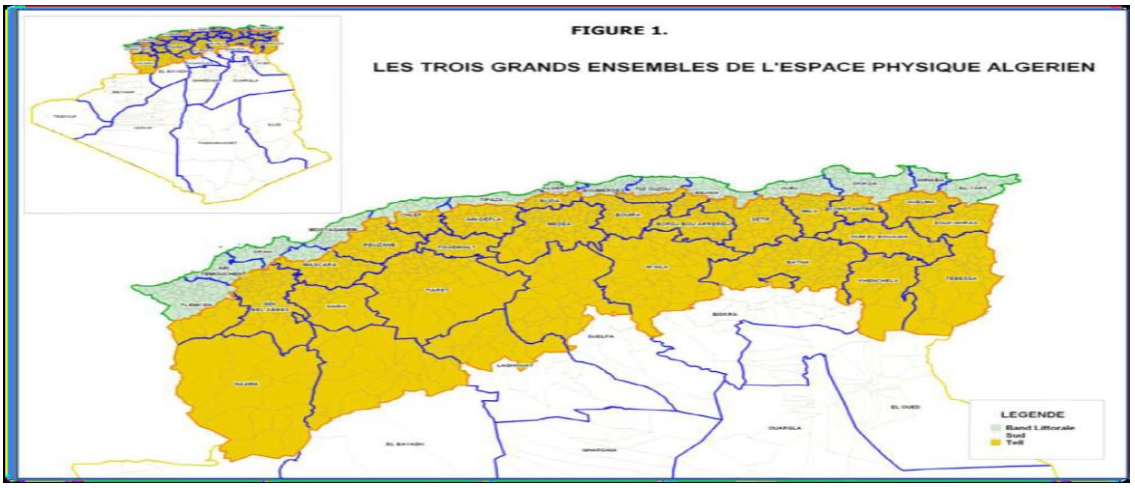

Source :Office National des Statistiques ALGER. (2008). *ARMATURE URBAINE.* Collections Statistiques n° 163/2011,p : 10.

من الخريطة يتبين أن مساحة الجزء الشمالي المتواجد على الشريط الساحلي هي الأصغر مقارنة بالإقليمين الآخرين، حيث تصل إلى 45 ألف كلم وهي ما تمثل 1.9%[2] فقط من إجمالي مساحة الجزائر، لكن رغم ذلك فالمنطقة الشمالية نجدها تستحوذ على نسبة مهمة من إجمالي سكان البلاد والمقدرة ب39.8 % في سنة 1977 كما يوضحه الشكل رقم (3-2)، ورغم تراجعها بعد ذلك بقيت نسبة مهمة للغاية.

[1] Kateb, K. (2003), op.cit,p:312,315.

[2] أنظر الملحق رقم (2) .

الشكل رقم (3-2): توزع السكان حسب المجموعات الثلاث الكبرى المكونة للفضاء الجزائري.

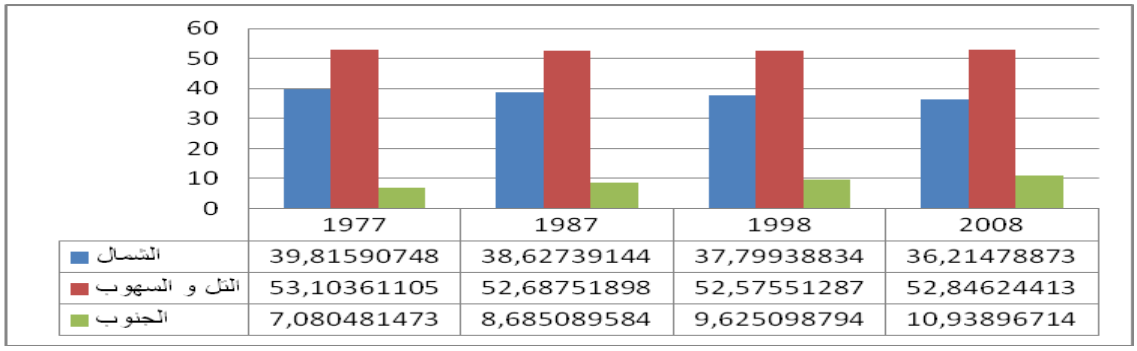

	1977	1987	1998	2008
الشمال	39,81590748	38,62739144	37,79938834	36,21478873
التل و السهوب	53,10361105	52,68751898	52,57551287	52,84624413
الجنوب	7,080481473	8,685089584	9,625098794	10,93896714

المصدر: من إعداد الباحثة بالاستناد على الملحق رقم(2) والملحق رقم (3).

ليس هذا فقط فالشمال الجزائري يبدو كمنطقة جاذبة للسكان أكثر من غيره من المناطق، وتلك الجاذبية تُترجمها كثافته السكانية العالية جدا التي تراوحت ما بين 166.7 و 274 ن/ كلم^2 خلال الفترة الممتدة من 1977 إلى غاية 2008 وكل ذلك يرد في الشكل أسفله.

الشكل رقم (3-3): الكثافة السكانية حسب المجموعات الثلاث الكبرى المكونة للفضاء الجزائري.

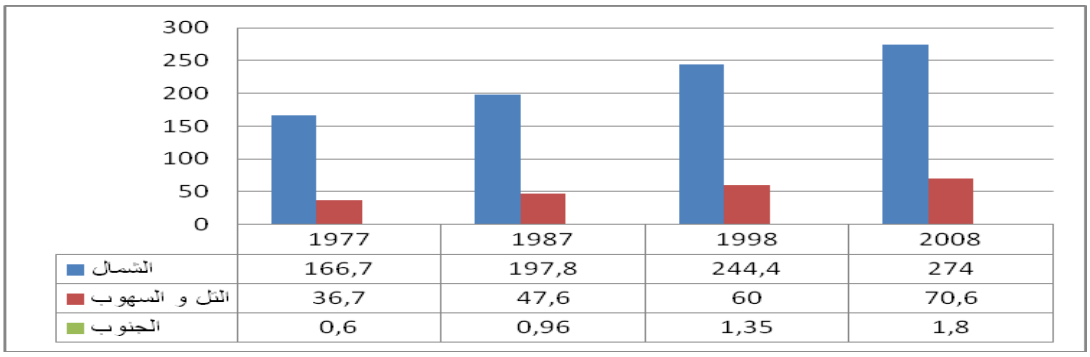

	1977	1987	1998	2008
الشمال	166,7	197,8	244,4	274
التل و السهوب	36,7	47,6	60	70,6
الجنوب	0,6	0,96	1,35	1,8

المصدر: من إعداد الباحثة بالاستناد على الملحق رقم(2)و الملحق (3).

يكمن السبب وراء جاذبية المنطقة الشمالية في احتوائها على الأراضي الزراعية الأكثر خصوبة، وفي وفرة الموارد المائية التي تتمتع بها، فضلا على البنى التحتية للنقل والاتصالات (الطرق والسكك الحديدية والموانئ والمطارات) التي قد جُهزت بها فهي في هذا المجال أفضل بكثير من المنطقتين المتبقيتين، من جانب آخر تعد منطقة الشمال منطقة مجهزة بجميع وسائل الراحة (المياه، الكهرباء والهاتف) اللازمة للنشاط الصناعي، لذلك ليس من المستغرب أن نلاحظ تركز معظم الأنشطة الصناعية شمال البلاد فهذا الأخير يسيطر على 91 % من صناعة الحديد والصلب، والصناعة

الميكانيكية، والصناعات المعدنية والإلكترونية، وعلى 90%من صناعات مواد البناء، و85 % من الصناعات الكيميائية، وحوالي 65 % من الصناعات الجلدية و 56 % من الصناعات النسيجية (تقرير CNES، 1998)[1].

أما ثاني منطقة فهي تغطي مساحة تصل إلى 255000 كلم^2 أي ما يعادل 10.7 % من إجمالي الأراضي الجزائرية[2]، وهي موقع يتركز فيه حوالي 52.84 % من السكان في سنة 2008 كما يوضحه الشكل رقم (3-2) أما الكثافة السكانية في هذا الإقليم فقد قدرت في هذه السنة ب 70.7ن/ كلم^2 أنظر الشكل رقم (3-3).

وأهم ما يتسم به إقليم التل والسهوب هو طبيعته الملائمة لتربية المواشي وزراعة الحبوب نظرا لما تعانيه المنطقة من ندرة في الأمطار، مع ذلك فقد حظي باهتمام من الحكومة منذ الاستقلال حيث خصصت له نسبة من الاستثمارات الصناعية العالية، ومجموعة من المشاريع غير أن بعضها لم يكتمل بسبب تداعيات الأزمة الاقتصادية والمالية فقد تم عرقلة تطوير البنية التحتية للطرق والسكك الحديدية[3].

ثالث منطقة (الجنوب) هي منطقة ذات كثافة سكانية منخفضة جدا تصل إلى 1.8 ن/ كلم^2 على الرغم من أنها تتربع على مساحة جغرافية تزيد عن 2 مليون كلم^2 أي ما يعادل 87.4 % من المساحة الإجمالية للجزائر حسب الملحق (2)، و يعد الجنوب موطنا لحوالي 10.9 % من إجمالي السكان في سنة 2008 مثل ما هو موضح في الشكل أسفله.

الشكل رقم (3-4): النسبة السكانية حسب المجموعات الثلاث الكبرى المكونة للفضاء الجزائري (2008).

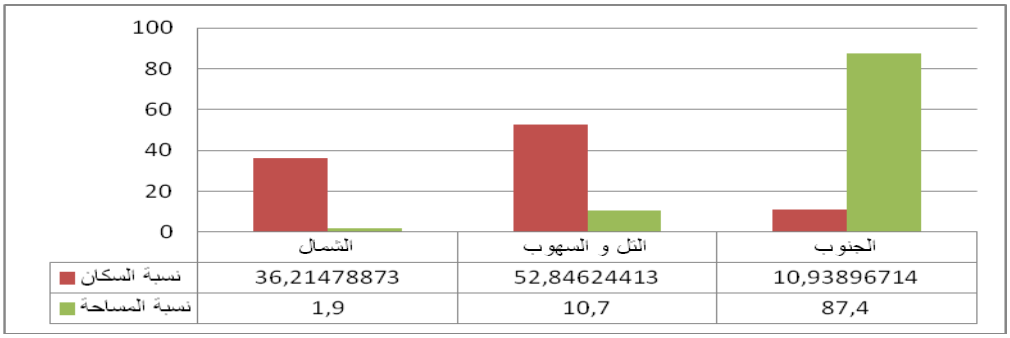

المصدر: من إعداد الباحثة بالاستناد على الملحق رقم(2).

مما سبق يتبين لنا أنه على مستوى الإقليم الجزائري تبرز تناقضات قوية للغاية بين المناطق الفارغة في أجزاء كثيرة من الصحراء والمناطق المكتظة بالسكان شمالا، ما يعني أن الاختلالات التي خلفها الاستعمار فيما يخص التنظيم المكاني للسكان لا تزال قائمة.

[1] Kateb, K. (2003), *op.cit,p:,315.*

[2] أنظر الملحق رقم (2).

[3] Kateb, K. (2003), *op.cit,p:,316.*

تفسير هذا الخلل في توزيع السكان مكانيا هو متعلق إلى حد كبير بالظروف الطبيعية والمناخية للجزائر، بالإضافة إلى الحركات السكانية التي استمرت بسبب مخطط التنمية الذي ركز على إقامة مراكز صناعية في مختلف أنحاء المدن الكبرى المتواجدة في الشمال.

مع هذا فقد بينت الاحصاءات المتعلقة بهذه الدينامكية أن التزايد في السكان على مستوى الشريط الساحلي والتل والسهوب كان فقط في العدد المطلق، فنسبتهم من إجمالي السكان قد عرفت انخفاضا متواصلا في الساحل وثباتا نسبيا في كل من التل والسهوب وذلك على طول الفترة 1987-2008، بينما تزايدت نسبة من يعيش في الجنوب، وعن معدل النمو السنوي للسكان فهو يعرف انخفاضا في كافة المناطق أنظر الملحق (2).

هذه التباينات التي تبرز على مستوى المناطق الثلاث الرئيسية تمتد حتى للولايات البالغ عددها 48، فنجد الولايات الشمالية ذات كثافة عالية وكلما اتجهنا جنوبا تبدأ في التناقص تدريجيا، وقد تراوحت بين 3666 ن/كم^2 كحد أقصى بالنسبة لولاية الجزائر العاصمة وبين الحد الأدنى المقدر ب 0.18 ن/كم^2 بالنسبة لولاية إليزي[1].

3-2-1-2 نظام حضري غير متوازن مورث من الفترة الاستعمارية:

تمخض عن الفترة الاستعمارية تركز مفرط للسكان في الشمال الجزائري، وقد حدث ذلك بعد النمو والازدهار الذي شهدته المدن الساحلية آنذاك، كما ساهمت السياسة المنتهجة من قبل الحكومة الجزائرية الفتية في تعزيز هذا النمط الحضري لأنها ركزت بدورها على تنمية الجزء الشمالي وذلك حين شرعت في انشاء أقطاب صناعية هناك[2].

فالجزائر عقب استقلالها مباشرة اختارت أن تبدأ مسيرتها التنموية بالاعتماد على نموذج تنمية قائم على الصناعات التحويلية المقترح في الستينيات من قبل (F. Perroux) و(G. Destanne De Bernis)، ومن المعروف أن هذا النوع من الصناعات يتطلب تكنولوجيا عالية جدا لذلك كان من الضروري الحرص على إقامة علاقة دائمة مع العالم الخارجي، من ناحية أخرى هو يحتاج أيضا لهياكل حضرية ومعدات اقتصادية، و بمأن جميع تلك المتطلبات توفرها المناطق الحضرية الساحلية تم إنشاء مركزين صناعيين في الشرق الأول في سكيكدة متخصص في البتروكيماويات، والثاني في عنابة متخصص في الحديد والصلب (مركب الحجار)، أما في الغرب فتم تأسيس مصنع للبتروكيماويات في أرزيو[3]، وقد ساهم هذا كله في زيادة جاذبية المناطق الساحلية حيث باتت وجهة لسكان باقي المناطق وعن هذا الوضع

[1] Office National des Statistiques ALGER. (2008. ARMATURE URBAINE), op.cit,p:9,11,17.
[2] Côte, M. (1994). L'urbanisation en Algérie: idées reçues et réalités. Travaux de l'Institut de Géographie de Reims, 85(1), 59,p :63.
[3] Kedjar, M., & Oukaci, K. R. (2014), op.cit, P:76.

قال (Rahmani, 1982) "أن الجزائر تشهد نوعا من النزوح النسبي للسكان من المناطق الداخلية نحو تلك الموجودة في الشمال"[1].

في الأخير فإن الاستنتاج الذي يمكن الخروج به هو أن السياسات الحكومية في الجزائر المستقلة قد كانت سببا في اطالة الاختلالات المكانية المورثة عن الفترة الاستعمارية شأنها في ذلك شأن معظم البلدان المتخلفة، حيث ظلت المناطق الساحلية هي المستفيد الأكبر من الدعم الحكومي دونا عن بقية المناطق لتستمر في استقطاب المزيد من السكان مما جعلها أكثر كثافة من ذي قبل، ويمكن تدعيم التحليل السابق بعرض احصاءات حول الكيفية التي يتوزع بها سكان الحضر والمناطق الحضرية في الجزائر عبر فضائها.

3-1-2-3 التوزع الغير متجانس للسكان الحضرين على مستوى الفضاء الجزائري:

يُظهر تحليل التحضر في الجزائر حسب مناطق البلد ومجال البرمجة الإقليمية (E.P.T)[2] تفاوتات في توزيع سكان الحضر عبر مناطقها، حيث يستحوذ الجزء الشمالي على أكثر من 60 % من إجمالي سكان الحضر، بينما يتركز ما يزيد عن 25 % منهم في الهضاب العليا، ويبقى الجنوب يحتفظ بالنسبة الأقل كما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم (3-5): توزع سكان الحضر وفقا لE.P.T (1998-2008).

المصدر: من إعداد الباحثة بالاستناد على:

Office National des Statistiques ALGER. (2008). *ARMATURE URBAINE*. Collections Statistiques n° 163/2011,p : 124-125.

[1] Kateb, K. (2003), op.cit,p:,315.

[2] « E.P.T » : هي اختصار لعبارة "مساحات البرمجة الإقليمية" التي تم انشاؤها بموجب القانون، وهي مكونة من مجموعات من الولايات المجاورة التي تواجه مشاكل إنمائية مماثلة أو تكميلية، تتألف من ثلاث مجموعات رئسية وهي الشمال، الهضاب العليا والجنوب ومن تسعة مجموعات فرعية : الوسط الشمالي،الشمال الغربي، الشمال الشرقي، المرتفعات الغربية، المرتفعات الشرقية، الجنوب الشرقي، الجنوب الغربي، الهقار والتاسيلي.

3-1-2-4 تطور التوزيع المكاني للتجمعات الحضرية:

الاختلالات المكانية تظهر أكثر عندما يتعلق الأمر بتوزيع التجمعات الحضرية، بحيث تتموقع 63.5 % من التكتلات الحضرية في شمال البلاد، و 27.4 % منها في الهضاب العليا و 9.1 ٪ فقط في الجنوب[1].

الشكل رقم (3-6) توزع المناطق الحضرية وفقا لـE.P.T (1998-2008).

المصدر: من إعداد الباحثة بالاستناد على :

Office National des Statistiques ALGER. (2008). *ARMATURE URBAINE*. Collections Statistiques n° 163/2011,p : 65-66.

3-1-2-5 التوزع المكاني للتكتلات الحضرية حسب حجمها:

تظهر الاختلالات في النظام الحضري أيضا من خلال الكيفية التي تتوزع بها التكتلات وفقا للحجم على مستوى الأقاليم الثلاثة وللتوضيح سوف نعرض ذلك في الجدول الآتي:

الجدول رقم (3-12): توزع التكتلات الحضرية حسب الحجم و E.P.T (1998-2008).

الأقاليم	المدن الكبيرة > 100 ألف نسمة		المدن المتوسطة (50-100) ألف نسمة		المدن الصغيرة < 50 ألف نسمة		مجموع		التغير في عدد المدن
	98	08	98	08	98	08	98	08	
الشمال	17	19	17	24	355	434	389	477	88
الهضاب	9	13	16	17	118	176	143	206	63
الجنوب	6	6	1	6	40	56	47	68	21
مجموع	32	38	34	47	513	666	579	751	172

المصدر:من اعداد الباحثة بالاستناد على :

Office National des Statistiques ALGER. (2008). *ARMATURE URBAINE*. Collections Statistiques n° 163/2011,p :65-66.

[1] النسب في الشكل قد تم تقريبها تلقائيا عند معالجة البيانات ببرنامج Excel.

من خلال الجدول يتبن أن الشمال هو من يستحوذ على حصة الأسد من التكتلات الحضرية بجميع فئاتها، ففي سنة 1998 كان هناك 32 مدينة كبيرة تواجد 17 منها في الشمال مقابل 9 في الهضاب العليا و 6 في الجنوب، لكن الوضع اختلف سنة 2008 إذ تميزت بإعادة التوازن النسبي لصالح الهضاب التي ضمت 13 مدينة كبيرة من أصل 38 مدينة. وعند الانتقال إلى فئة المدن المتوسطة يلاحظ تقارب في عدد هذه المدن بين الشمال والهضاب العليا خلال سنة 1998، لكن سرعان ما عاد الشمال ليسطر على معظمها في سنة 2008 خاصة وأن المدن من هذه الفئة بالكاد تطورت في منطقة الهضاب العليا، بالإضافة إلى ذلك فقد كانت هيمنة الشمال واضحة فيما يتعلق بحصته من إجمالي المدن الصغيرة حيث ضم أكثر 69% منها سنة 1998 وحوالي 65% سنة 2008، هذه النتائج سندعمها بالشكل الذي يوضح الشبكات الحضرية بمختلف أحجام المدن عبر كافة التراب الوطني.

الخريطة رقم (3-2): توزع المدن حسب حجمها عبر الإقليم الجزائري لسنة 2008.

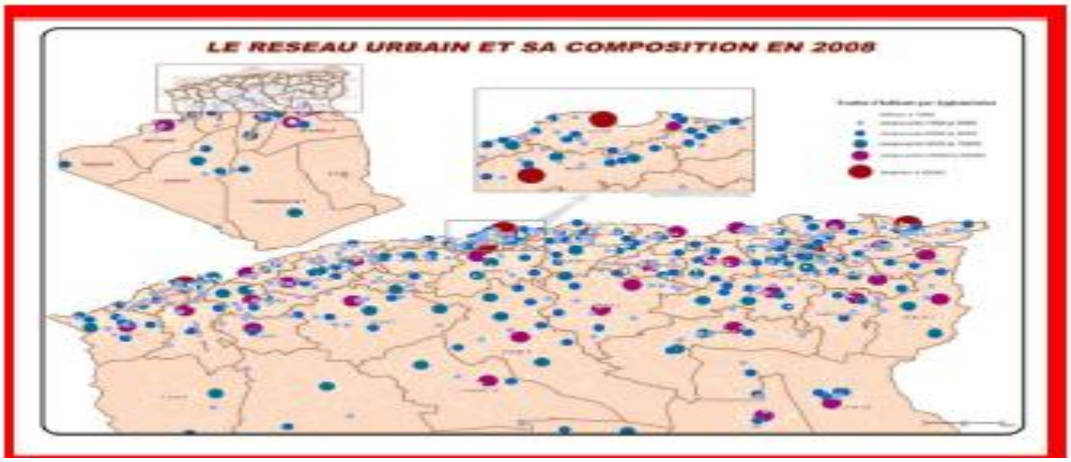

Source : Office National des Statistiques ALGER. (2008). *ARMATURE URBAINE.* Collections Statistiques n° 163/2011,p :67.

3-2-1-6 التوسع المفرط في المدن الكبيرة:

لطالما شكلت المدن ذات الحجم الكبير الشغل الشاغل للحكومات الجزائرية وللمخططين الحضريين وحتى للباحثين، فقد تم التركيز عليها في معظم الدراسات المتعلقة بالظاهرة الحضرية في هذا البلد، كما حازت مسألة الحفاظ عليها على اهتمام حكومي منذ الاستقلال، إذ خُصص لها النسبة الأكبر من الجهود الانمائية مما ترتب عليه توسعا مذهلا للمدن الكبيرة التي تتجاوز 100.000 نسمة.

كل ذلك الاهتمام مرده لوزنها الديمغرافي ولدورها الاقتصادي البارز[1]، إضافة إلى خصوصية الأوضاع التي كانت تمر بها الجزائر في العقود الأولى من استقلالها والتي جعلتها تختار التوجه الاشتراكي القائم على مركزية التخطيط، لهذا كانت الدولة وحدها من تتولى الاشراف على جميع المهام من تمويل، استثمار وغيرها، وحتى المشاريع الحضرية إن وجدت ستكون من مهام الدولة، لكن الشيء الملاحظ أن مثل هكذا مشاريع لم تكن محط اهتمام من قبل الحكومة الجزائرية الفتية التي أهملت المسائل المتعلقة بالمدينة والتخطيط الحضري لأن السياسات المنتهجة في أعقاب الاستقلال قد منحت أهمية كبيرة للتنمية الاقتصادية وركزت على التصنيع على حساب نظام الفضاء[2].

مما سبق نستنتج أن الخيار الاشتراكي قد شكل عائق أمام أي مشروع حضري[3]، وأن الاهتمام الكبير بالتصنيع جعله من بين العوامل الرئيسية المتحكمة في تنظيم الفضاء الجزائري خلال تلك الحقبة، فالأنشطة الانتاجية الجديدة التي تم انشاؤها كجزء من السياسة التصنيعية قد أسفرت على تنظيم مكاني شديد الاستقطاب جراء تركزها في المدن الكبيرة المتواجدة على طول الشريط الساحلي[4]، كما تسبب في اعاقة جميع محاولات الإدارة الجيدة للمدن الكبيرة، وزاد من المخاطر التي تهدد هيكلة العالم الريفي وتطوره، وأسفر كذلك عن عدة مشاكل أبرزها:

- زيادة التشوهات الإقليمية التي كانت بالأساس موجودة في أعقاب الاستقلال، حيث لوحظ تركز أكثر من 80 % من سكان الجزائر على طول الشريط الساحلي، نظرا لتركز الصناعات الثقيلة في المدن الكبرى الواقعة شمال البلاد.
- تأخر في تطوير وتنمية المرافق الحضرية والريفية سواء تعلق الأمر بالهياكل الأساسية أو بالمساكن أو بالمرافق الاجتماعية والصحية، فالجزائر فضلت أوائل السبعينيات الاستثمار في المجال الصناعي من أجل تثمين المواد الخام الوطنية (الصلب، البلاستيك، ميكانيكا النفعية، الكيمياء).
- استحواذ المناطق ذات الكثافة العالية على الجزء الأكبر من كتلة الأجور وعلى معظم العمالة بسبب تركز غالبة الأنشطة الاقتصادية بها، وقد تأزم الوضع أكثر عقب الشروع في برامج إعادة الهيكلة الاقتصادية التي اقترنت بالانسحاب الاجباري للدولة من عديد القطاعات الاقتصادية والاجتماعية وخاصة التوظيف، تاركةً المبادرة بأكملها

[1] Chadli, M., & Hadjiedj, A. (2003). L'apport des petites agglomérations dans la croissance urbaine en Algérie. Cybergeo: European Journal of Geography,p :1-2.

[2] Kedjar, M., & Oukaci, K. R. (2014), op.cit, P:75-76.

[3] Kheladi, M. (2008, October). La ville de l'ère des économies fondées sur la connaissance. In Penser la ville–approches comparatives (p. 194).

[4] Layeb, H. (1999). Volontarisme spatial et promotion administrative en Algérie. Méditerranée, 91(1), 85-91,p :85.

للقطاع الخاص الذي يبحث عن الربح السريع والسهل مما جعله ينجذب بدوره نحو المدن الكبيرة، لكن هذا الميل المتزايد نحو التركز في المناطق الحضرية الكبيرة خلف مشاكل عدة صعبت من مهمة إدارتها، ومن بين أهم تلك المشاكل كان الاكتظاظ وأزمة الإسكان، وانتشار المنشآت الفوضوية التي تشوه المدن وتعرقل عمل الهياكل الحضرية المختلفة، بالإضافة إلى البطالة التي تزايدت ووصلت لمعدل مقلق (31 في المائة) بعد أن أصبحت أسوق العمل تمر بأزمة حادة جدا نتيجة لضعف المعروض من الوظائف، وقد ازدادت حدتها على إثر عملية تسريح العمال بأعداد كبيرة من جميع القطاعات بسبب تداعيات إعادة الهيكلة الاقتصادية القائمة منذ التسعينيات[1].

✍ توسع الفجوة التنموية ما بين المدن الرئيسية الواقعة شمال البلاد وبقية المدن الأخرى بسب التحيز الحكومي للمناطق الساحلية، ويظهر ذلك في الكيفية التي يتوزع بها الإنفاق العمومي، حيث لا تزال المناطق ذات الطابع الجبلي و الجنوبية مهمشة اقتصاديا.

✍ تفاقم مشكل التفاوت المكاني الذي يتجلى في التعارض القائم ما بين الريف والحضر، فمع أن سكان الريف قد كانوا يمثلون 58 % من السكان في سنوات الثمانينات إلا أن نصيبهم من الدخل لم يتجاوز 47 %، و إذا قمنا بتقسيم السكان حسب فئات الدخل فإن هذه الاختلافات ستصبح أكثر وضوحا، ففي الوقت الذي نجد فيه أن حوالي 19 % من السكان لديهم دخل أقل من 1500 دينار في السنة ومنهم 83 % سكان أرياف هناك 4 % فقط لديهم دخل يفوق 7500 دينارا سنويا و 77 % منهم سكان المدينة، من هنا نستنتج أنه رغم الرغبة المعلنة للاشتراكية الجزائرية في الحد التفاوتات الاجتماعية المكانية إلا أنها قد ظلت قائمة وإن تقلصت مقارنة مع السنوات الأولى من الاستقلال، فعلى سبيل المثال تم تقدير الفرق في الدخل ما بين الريف والمدينة سنة 1968 بحوالي 43%، بينما في سنة 1980 أصبح الدخل الريفي أقل من نظيره الحضري ب 35% [2].

2-2-3 التدابير التصحيحية لتجاوز الاختلالات المكانية الموروثة من الفترة الاستعمارية ونتائجها على الفضاء الجزائري:

3-2-2-1 التدابير التصحيحية لتجاوز الاختلالات المكانية الموروثة من الفترة الاستعمارية:

من أجل السيطرة على ظاهرة تسحيل التحضر التي ميزت النظام الحضري منذ الفترة الاستعمارية، وللحد من النمو المفرط للمدن الكبرى بادرت الحكومة باتخاذ إجراءات استباقية تهدف من خلالها إلى بناء إطار حضري وطني موزع

[1] Chadli, M., & Hadjiedj, A. (2003) op.cit,p:2-3,5.
[2] Côte, M. (1983). La population de l'Algérie. *Méditerranée*, *50*(4), 95-100,p : 98.

بشكل جيد على جميع أنحاء الإقليم قادر على ضمان التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وفي سبيل ذلك وقع الاختيار على المدن الصغيرة والمتوسطة كوسيلة لتوجيه ومراقبة النمو الحضري، كما سارعت لتنمية المناطق الداخلية والريفية وحتى المرتفعات من أجل تحقيق توازن إقليمي، وقد كان لسياسة تخطيط استخدام الأراضي حينها أداتين فعالتين هما التعزيز الإداري، والبرمجة الموحدة للمرافق العامة والمستوطنات الصناعية [1]، أما عن أهم الإجراءات المتخذة فيمكن حصرها فيما يلي:

✍ القيام بعمليات مختلفة لتنمية ولتطوير العالم الريفي قصد التخفيف من التحضر الفوضوي للمدن الكبرى في الشمال، ولكبح النزوح الريفي تم انجاز بعض المشاريع المهمة مثل كهربة الأرياف، فتح المسارات وبناء المرافق الاجتماعية كالمدارس، المستوصفات وغيرها[2].

✍ في أوائل الثمانينات والتسعينات تم اللجوء للتدخلات العنيفة من قبل الحكومة تمثلت في تدمير المساكن الغير مستقرة، من ثم نقل السكان بواسطة شاحنات عسكرية إلى مناطقهم الأصلية.

✍ إقامة برامج للإسكان الاجتماعي خارج المدن الكبرى.

✍ حظر الاستثمار الصناعي في المدن الكبيرة والمناطق المجاورة[3].

✍ إنشاء المناطق الحضرية الجديدة (ZHUN) [4] والمناطق الصناعية قصد التصدي للطلبات المتزايدة على السكن، ومن أجل استيعاب العمال ذوي التنقل الجغرافي العالي.

✍ قامت الدولة بنشر استثماراتها في جميع أنحاء البلاد من خلال شبكة وطنية من المعدات المصممة، وقد كان الغرض من هذه السياسة ضمان وصول جميع الناس على قدم المساواة إلى الخدمات والبنى التحتية، وهذا تحديدا ما أكده M. Côte حين قال " المقصود بالاشتراكية الجزائرية هو أن تكون متساوية، وقد أدرك القادة الجزائريون أن المساواة الاجتماعية لا يمكن أن توجد بدون مساواة مكانية..." لذا حاولوا تحقيق إدارة هرمية متماسكة من خلال توفير شبكة من المعدات الحضرية التي غطت جميع فروع النشاط الاقتصادي (التعليم، التدريب المهني، الصحة الاتصالات ثقافة ...إلخ)، كما أعادوا توزيع الاستثمارات والخدمات وفقًا للمكان الهرمي الذي يُرغب في تخصيصه لهذا

[1] BOUSMAHA, A. (2014). LE ROLE DES PETITES VILLES DANS LE MOUVEMENTD'URBANISATION EN ALGERIE: LE CAS DE LA REGION CENTRALE DU TELL DE L'EST ALGERIEN. Sciences & Technologie. D, Sciences de la terre, (39), 29-44,p :29-30.
[2] Chadli, M., & Hadjiedj, A. (2003) op.cit,p:5.
[3] Kateb, K. (2003), op.cit,p: 324.
[4] (ZHUN): (Zone d'Habitation Urbaine Nouvelle) منطقة سكنية حضرية جديدة .

التكتل أو ذاك، ومن خلال هذه الاجراءات وفرت الدولة أدوات للتحكم في المشهد الحضري حيث أصبح في إمكانها أن تعيق تطوير مدن معينة أو أن تنشئ مدن أخرى من الصفر[1].

✍ بما أن الجهود الهائلة التي بُذلت في السبعينات (الخطة الرباعية الأولى) ركزت على تصنيع المدن الكبيرة والمتوسطة، فقد بدا من المنطقي القيام بعد ذلك بنشر المرافق العامة في المدن ذات المستوى الهرمي الأدنى[2].

كما أجبرت التفاوتات المكانية التي ميزت الفضاء الجزائري السلطات على إعادة النظر في الشبكة الاقليمية وذلك من خلال التقسيمات الإدارية المتعاقبة (1963 و 1974 و 1984).

❖ التقسيم الإداري لعام 1963:

لقد تم إعادة التنظيم الإقليمي للبلديات بعد مرور سنة واحدة من الاستقلال، حيث شُرع في تقليص أعدادها رغبة في التقليل من الصعوبات المتعلقة بالإشراف عليها خاصة بعد الفراغ الإداري الذي خلفه رحيل الأوروبيين، وعلى إثر هذا أصبح هناك 676 بلدية بعدما كان عددها يصل ل1577، لكن لم يطرأ أي تغير على عدد الولايات والدوائر آنذاك التي بقي عددها 15 و 91 على التوالي، كما أصبح يحكم البلدية الجزائرية الجديدة الأمر رقم 67-24 المؤرخ في 18 يناير 1963 المتضمن لقانون البلديات والذي ينص في مادته الأولى على أن "البلدية هي الجماعة الإقليمية الأساسية السياسية والإدارية والاقتصادية والاجتماعية ".

❖ التقسيم الإداري لعام 1974:

بعد مرور أحد عشر عاما بعد أول تقسيم إداري للجزائر المستقلة أي في سنة 1974 تم إصلاح التنظيم الإقليمي للولاية من خلال اعادة التقسيم للمرة الثانية، وقد تم التركيز فيه على التماسك الجغرافي للولايات الجديدة، كما سُطرت فيه مجموعة من الأهداف تمثلت فيما يلي:

✍ ضمان الاتساق الاقتصادي الداخلي والتوزيع العادل لفرص التنمية في جميع مناطق البلد.

✍ تشجيع ظهور المدن الصغيرة والمتوسطة الحجم للحد من وزن وجاذبية المدن الساحلية الكبيرة، ومن أجل إعادة هيكلة التنظيم الحضري الجزائري.

✍ اعادة تعريف الروابط الحضرية والمساهمة في ابقاء الناس داخل البلاد[3].

[1] Kedjar, M., & Oukaci, K. R. (2014), *op.cit*, p :77-78.
[2] Layeb, H. (1999). op.cit,,p:86.
[3] Office National des Statistiques ALGER. (2008). ARMATURE URBAINE, op.cit,p:5-6.

✍ إزالة الازدواجية والفصل المكاني، فضلا عن تضييق الفجوات بين مختلف مناطق البلد الموروثة من الفترة الاستعمارية والعقدين الأول والثاني للاستقلال.

وقد تم هذا الإصلاح في بيئة اقتصادية مواتية مرتبطة بتوفر الموارد المالية من عائدات النفط على عكس اعادة تقسيم عام 1984، الذي يتوافق مع بداية انسحاب الدولة ونقص الموارد لتمويل الاستثمارات الجديدة في الكيانات التي تم إنشاؤها[1]، ومن خلال التقسيم الإداري لسنة 1974 زاد عدد الولايات إلى 31 ولاية كما وصل عدد البلديات ل703 بلدية الجدول رقم (3-13).

الجدول رقم (3-13): تطور عدد الوحدات الإدارية من 1962 إلى 1984.

السنوات	الولايات	البلديات
1962	15	1577
1963	15	676
1974	31	703
1984	48	1541

Source :Office National des Statistiques ALGER. (2008). *ARMATURE URBAINE.* Collections Statistiques n° 163/2011,p :7.

❖ **إعادة التنظيم الإقليمي لعام 1984:**

في سنة 1984 تم الجوء إلى اعادة التنظيم الاقليمي مرة أخرى بسب ظهور العديد من المراكز الاقتصادية الجديدة في الفضاء الجزائري، وعلى خلفية التسارع في عملية التحضر وكذا النمو السكاني القوي، وقد ركزت أهدافه على ضرورة التقليل من الاختلالات المكانية التي خلفتها السياسات الاستعمارية والتي تعمقت أكثر خلال العقدين الأولين من الاستقلال بعد أن كان الاهتمام منصب فقط على السواحل والمراكز الحضرية الرئيسية، حيث تم مضاعفة مراكز صنع القرار المحلية عن طريق توسيع شبكة السلطات المحلية، ونشر وتحسين الخدمات والتجهيزات على مستوى المناطق الأكثر حرمانا قصد احداث نوع من التوازن المكاني والاجتماعي والاقتصادي بين مختلف مناطق البلاد، وعلى إثر قانون إعادة التنظيم الإقليمي لعام 1984 الصادر في الرابع من شهر أكتوبر من سنة 1984 وصل عدد الولايات ل48 ولاية، وارتفع عدد البلديات ل 1541 بلدية، الأمر الذي قاد إلى تغير الشبكة الحضرية الجزائرية عما كانت عليه في السابق حيث أصبحت أكثر كثافة[2].

[1] Kedjar, M., & Oukaci, K. R. (2014), op.cit, p :82.
[2] Office National des Statistiques ALGER. (2008). ARMATURE URBAINE, op.cit,p:6-7.

الخريطة رقم (3-3) : التنظيم الاداري للجزائر من 1958 إلى غاية 1985.

Source :*Layeb, H. (1999). Volontarisme spatial et promotion administrative en Algérie. Méditerranée, 91(1), 85-91,p :86.*

هذه السياسة الجديدة للتخطيط المكاني هي أقل تكلفة من استراتجية التصنيع التي تقوم بتعبئة قدر كبير من الاستثمار العام على عكس المعدات اللازمة للتقسيم الإداري ذات الحجم الصغير، لذلك فقد كانت تتماشى أكثر مع إمكانات التنمية الاقتصادية للبلد خاصة في الثمانينات أين كان على الجزائر أن تدرس بالفعل تخفيض الاستثمارات طويلة الأجل المرتبطة بانخفاض عائدات النفط ولهذا فقد حل التقسيم الأداري محل التصنيع كأداة للتخطيط المكاني حينها، مع ذلك فإن أحدهما يكمل الآخر من حيث تأثيره على التوازنات المكانية والهرمية، كما أن لهما نفس الأهداف الأولية المتمثلة في خلق فرص العمل، إنتاج الحيز الحضري والسعي لتحقيق التوازن الإقليمي، وكلاهما قد شكلا عنصرين رئيسيين من عناصر الهيكلة فهما أصل التنظيم الإقليمي الحالي للفضاء الجزائري، وسواء تعلق الأمر بالظاهرة الصناعية أو بسياسة الإصلاح الإداري للولاية فإن مسؤولية تنفيذهما تقع على عاتق الدولة التي أصبحت عاملا حاسما في اعادة تشكيل النظام الحضري، وتعميم التحضر، فضلا عن نشر التقدم الاجتماعي[1].

[1] Layeb, H. (1999), op.cit,,p:85-86.

2-2-2-3 النتائج المترتبة عن الاجراءات التصحيحية والميل نحو تعزيز مكانة المدن الصغيرة:

1-2-2-2-3 النتائج المترتبة عن الاجراءات التصحيحية:

بعد تطبيق سياسة تخطيط الأراضي التي تعتمد أساسا على الظاهرة الصناعية واعادة تقسيم الأراضي بدأت تظهر بوادر تشير إلى نجاحها النسبي، حيث سمحت الخطة الرباعية الأولى بتكاثر المواقع الصناعية في العديد من المدن المتوسطة الحجم (سعيدة، سطيف، باتنة، تيزي وزو وغيرها)، كما نجحت أيضا في الحد من توسع التجمع في الجزائر العاصمة (l'agglomération algéroise) [1]، من ناحية أخرى فقدت المدن الكبرى الإقليمية (وهران، قسنطينة، عنابة) الكثير من وزنها الديمغرافي، إلى جانب جزء من وظيفتها الإدارية الإقليمية[2]، وتم تخيف الضغط على الأقطاب الكبرى بما في ذلك العاصمة من خلال خلق مناطق صناعية وإحداث تعزيزات إقليمية جاءت في سياق تخطيط استخدام الأراضي الذي أثبت فاعليته نسبيا وسمح بتشكل مدنا متجانسة تضم سكانا يتراوح عددهم من 50000-150000 نسمة.

وعندما قارن cote (1994) بين المناطق حسب مؤشر التنمية الصناعية [3] وبعد عرضه لإحصاءات حول مدى تناسب حجم السكان الإجمالي مع العمالة في القطاع الصناعي لسنة 1987 وجد أن الوزن الديموغرافي لمدينة الجزائر قد فاق وزنها الصناعي ما يعني أن جهود الجزائر العامة للحد من نموها الصناعي قد بدأت تثمر، وتبين له أيضا أن العمالة الصناعية في المدن ذات الحجم المتوسط مثل تيارت، سكيكدة وتلمسان تفوق وزنها الديمغرافي، لكن عند انتقاله للمدن الصغيرة كان هناك تباين لأن بعضها أظهر تفوقا مبالغا فيه للعمال الصناعيين، في حين بعضها الآخر بالكاد كان يضم عمالة في هذا القطاع بسبب عدم تواجد مراكز صناعية بالأساس، وأهم ما لاحظه هو تميز المدن ذات الحجم المتوسط في هذا الشأن[4].

وفيما يتعلق بسياسة إعادة الهيكلة الإقليمية فقد نجحت هذه الأخيرة في تأسيس بعض الأنشطة الصناعية والخدماتية على مستوى المناطق المحرومة، كما ساهم انشاء بلديات جديدة في اجتذاب المزيد من سكان الريف، وقد

[1] Kedjar, M., & Oukaci, K. R. (2014), *op.cit*, p :76.
[2] Côte, M. (1983),). La population de l'Algérie, *op.cit*, p :99.
[3] مؤشر التنمية الصناعية معبر عنه بمؤشر العمالة الصناعية لكل مدينة مقارنة بالمتوسط الوطني.
[4] Côte, M. (1994), L'urbanisation en Algérie ,op.cit ,p :66.

لوحظت هذه الظاهرة بصفة خاصة في المناطق التي شهدت تغيرات اقتصادية عميقة بسبب خلق فرص عمل ضخمة في الصناعة وفي البناء أحيانا، وأيضا نتيجة للترقية الإدارية والخدمات في هذا المجال[1].

3-2-2-2-2 نمو سريع في المدن الصغيرة:

لقد كان الهدف الأساسي من وراء سياسات التخطيط الحضري تعديل الاختلال المكاني الذي تسبب فيه الوجود الاستعماري، وأيضا الحد من النمو المفرط للمدن الكبيرة من خلال اتخاذ اجراءات تولي تركيزها على المدن ذات الحجم الصغير والمتوسط.

ولمعرفة ما إذا استطاع القائمون على تلك السياسات تحقيق تلك المساعي أم لا؟ سنحاول تتبع التطورات التي لحقت بالمدن على اختلاف أحجامها قبل وبعد الاصلاحات.

الجدول رقم (3-14) :تطور عدد التجمعات حسب الحجم[2] ما بين 1966-2008.

أحجام التكتلات بالآلاف	1966	1977	1987	1998	2008
أقل من 5	0	32	49	0	3
10-5	20	47	185	198	283
20-10	34	70	92	201	238
50-20	27	38	79	114	142
اجمالي المدن الصغيرة	81	187	405	513	666
المدن المتوسطة	10	16	26	34	47
المدن الكبيرة	4	8	16	32	38
المجموع	95	211	447	579	751

المصدر: من إعداد الباحثة بالاستناد على:

Kateb, K. (2003). Population et organisation de l'espace en Algérie. *l'espace géographique, 32*(4), p : 324.

Office National des Statistiques ALGER. (2008). *ARMATURE URBAINE.* Collections Statistiques n° 163/2011,p :86.

من الجدول أعلاه يمكن ملاحظة ما يلي:

تضاعف في عدد المدن الصغيرة التي يقل سكانها عن 50 ألف نسمة إلى أكثر من 8 أضعاف وذلك خلال 42 سنة

[1] Chadli, M., & Hadjiedj, A. (2003)), *op.cit*, p :6.

[2] تقسم المدن حسب حجمها لثلاث أنوع: مدن صغيرة وهي من تضم من 5 آلاف نسمة إلى 50 ألف، ومدن متوسطة تحوي ما بين 50 ألف و100 ألف نسمة، في حين المدن الكبيرة فهي المدن التي يفوق عدد سكانها 100 ألف نسمة.

(1966-2008)، هذا وقد شهدت نموا كبيرا في الفترة الممتدة من سنة 1977 إلى غاية 1987 حين وصل عددها ل 405 وحدة حضرية بعدما كان في الفترة التي سبقتها 187 تكتل أي بزيادة تقدر ب 218 وحدة حضرية جديدة، مع هذا كله فإننا نلمس تفاوتات ما بين المدن التي تنتمي إلى هذه الفئة، حيث تزايدت المدن التي يتراوح سكانها من 5 ل 10 آلاف نسمة بأكثر من ستة أضعاف خلال 31 سنة ففي سنة 1977 وصل عددها ل 47 ليصبح 283 وحدة في سنة 2008، وهي بذلك تعد الأكثر نموا مقارنة مع جميع الفئات المتبقية، أما فئة المدن التي يتراوح سكانها ما بين 10-20 ألف ساكن فقد كان عددها 70 تكتل حضري في سنة 1977 وتطور ليصل إلى 238 تكتل حضري سنة 2008 فتضاعفها كان بحوالي 3.4 مرات خلال هذه الفترة و ب 7 مرات من سنة 1966-2008، وفيما يخص المدن التي تضم ما بين 20-50 ألف نسمة فقد وصل عددها في سنة 2008 إلى 142 تكتل حضري بعدما كان 27 في سنة 1966 و 38 سنة 1977.

يعزى هذا النمو جزئيا إلى مجموعة من الأسباب يمكن حصرها فيما يلي:

✍ السياسات الحضرية التي تم تنفيذها في الجزائر والرامية للحد من نمو المراكز الحضرية الكبيرة الأربعة ذات النسيج الحضرية المشبع، حيث ترتب عنها بروز مدن جديدة، بناءً على ذلك يمكن القول أن تلك السياسات قد آتت أُكلها لأن المشكل السابق قد بدأ يتقلص تدريجيا.

✍ الميل المتزايد نحو التكتل لعب دورا هاما في تضاعف عدد التكتلات ذات الحجم الصغير[1] إذ تميز المشهد الحضري في الجزائر بتجمع لافت للسكان[2].

✍ الاستثمارات الموجهة للأرياف والتي كانت فيها الدولة هي المساهم الوحيد تسببت في نمو حضري غير مسبوق في المدن الصغيرة، فقد قادت إلى تزايد نمو المناطق الحضرية لصالح التجمعات الهامشية والبعيدة عن المدن الرئيسية.

✍ غالبا ما يتم تفسير الزيادة الكبيرة جدًا في عدد سكان المدن صغيرة الحجم بقربها من العالم الريفي فهذا الأمر يجعلها الوجهة الأولى لسكان الريف الباحثين عن الأمن[3].

✍ يؤكد الديوان الوطني للإحصاء أن التزايد في عدد الولايات والبلديات كان نتيجة الإجراء المتعلق بالتقسيم الإداري الذي أثر بصورة واضحة على نمو وانتشار المدن ذات الحجم الصغير.

[1] نسبة السكان المتجمعون في الجزائر: 53 %، 58 %، 70% ،81 %، 85% في السنوات 1966-1977-1998-2008 على التوالي.
[2] Kateb, K. (2003), *op.cit,p: 324-325.*
[3] Chadli, M., & Hadjiedj, A. (2003)), *op.cit,* p :5-9.

استكمالا لتحليل البيانات الواردة في الجدول أعلاه نلاحظ أنه باستثناء التكتلات التي يقل عددها عن 4 آلاف نسمة هي من عرفت انخفاضا في العدد [1]، أما المدن ذات الحجم الكبير فتطورها يثير الانتباه ذلك لأنها كانت تتضاعف كل عشر سنوات تقريبا كما يوضحه الشكل الآتي.

الشكل رقم (3-7) : معدل النمو السنوي للمدن الجزائرية حسب حجمها (1966-2008).

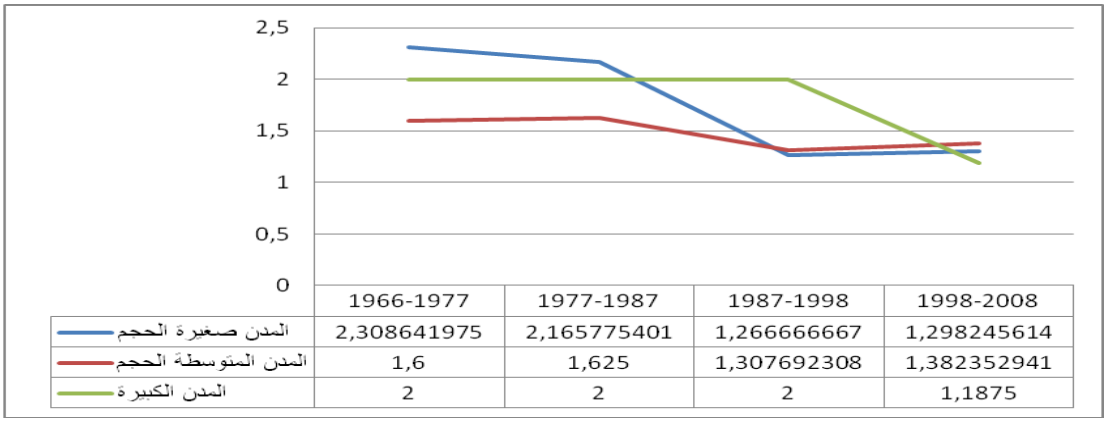

	1966-1977	1977-1987	1987-1998	1998-2008
المدن صغيرة الحجم	2,308641975	2,165775401	1,266666667	1,298245614
المدن المتوسطة الحجم	1,6	1,625	1,307692308	1,382352941
المدن الكبيرة	2	2	2	1,1875

المصدر من إعداد الباحثة بالاستناد على :الجدول رقم (3-14).

لم تتمكن المدن الكبيرة من الحفاظ على وتيرة نموها السابقة في الفترة (1998-2008)، فعددها زاد فقط ب 6 وحدات حضرية جديدة، كما يبينه الجدول رقم(3-14)، ومع ذلك لا يمكن مقارنة هذا التراجع بالفترة الاستعمارية حين كانت تنمو بوتيرة بطيئة للغاية، فقد استغرقت ما يزيد عن 30 سنة (1921-1954) لتزيد بوحدة واحدة[2]. ومن خلال الشكل أعلاه نلاحظ ثبات نسبي في نمو المدن متوسطة الحجم كما أنه الأقل مقارنة بباقي الفئات.

من خلال الجدول رقم (3-14) يتضح لنا أن الوحدات الحضرية بمختلف أحجامها قد تزايدت بصورة استثنائية خلال الفترة الممتدة من 1977 إلى 1987، حيث انتقلت من 211 تكتل حضري إلى 447 تكتل حضري ما يعني ظهور 236 وحدة حضرية جديدة، وهذا التكثيف في الشبكة الحضرية نجم بالأساس عن التعزيز في المراكز الحضرية الصغيرة (أقل من 20 000 نسمة) التي زاد عددها ب 177 تكتل من 149 تكتل سنة 1977 إلى 326 تكتل سنة 1987، وقد شكلت في هذه السنة حوالي 73% من إجمالي التكتلات الحضرية ويمكن أن يرتبط ذلك بإعادة التنظيم الإداري المتعاقبة (1974 و 1985) وبتوسيع الأنشطة الاقتصادية والبنية التحتية الأساسية والخدمات، أما السبب

[1] ويعزى سبب تراجع عدد التجمعات التي يقل عددها عن 4 آلاف نسمة إلى الحالة الاجتماعية والاقتصادية التي يمر بها البلد منذ التسعينات، فغالبية المؤسسات المملوكة للدولة في المدن الصغيرة أضعفها البيئة الصعبة أنذاك وبالتالي لم تستطع الصمود أمام الأزمة الاقتصادية، كما أن إنشائهاجاء نتيجة قرار سياسي.

[2] Kateb, K. (2003), *op.cit,p:324.*

وراء التوسع القوي للمدن صغيرة الحجم في العشرية التي تلت فكان الظروف الاقتصادية والأمنية غير المواتية حيث زاد عدد المدن التي يتراوح عدد سكانها من (10-20) ألف نسمة ب 109 تكتل جديد[1]، ونتيجة لتزايد عددها أصبحت تستحوذ على النسبة الأكبر من إجمالي التكتلات الحضرية في البلاد.

الشكل رقم (3-8): تطور حصة التكتلات الحضرية حسب أحجمها الفرعية (1966-1977-1987-1998-2008).

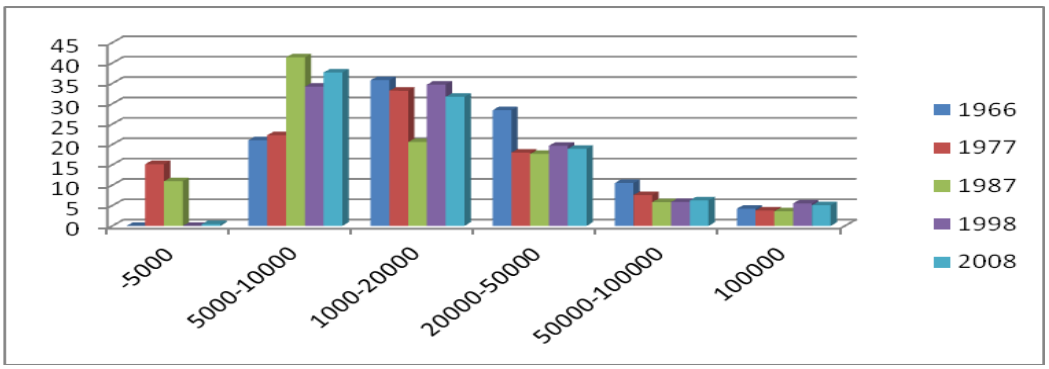

المصدر من إعداد الباحثة بالاستناد على: الجدول رقم (3-14).

وبما أن التزايد كان أكثر في الفئات الفرعية للمدن الصغيرة فإنها سيطرت على حصة الأسد من إجمالي التكتلات الحضرية في الجزائر، في حين اكتفت المدن متوسطة الحجم والكبيرة بنسب قليلة جدا.

الشكل رقم (3-9): تطور حصة التكتلات الحضرية حسب أحجمها الرئيسة (1966-1977-1987-1998-2008).

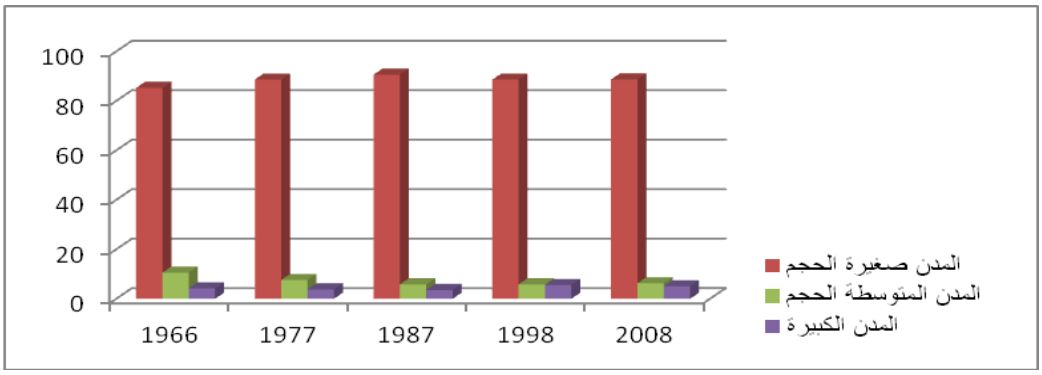

المصدر من إعداد الباحثة بالاستناد على الجدول رقم (3-14).

لقد أحدثت الوتيرة التي تزايدت بها المدن ذات الحجم الصغير طفرة في المشهد الحضري الجزائري، بعد تمكنها من التغلغل في النظام الحضري[2] وبشكل خاص المدن الصغيرة الأقل من 20.000 نسمة التي باتت وعاءً للهجرة الريفية ومكانا للمعدات المهمة، وأحيانًا موطنا للتصنيع[3]، فتكفلها باستقبال النسب الأكبر من النازحين الريفيين ساهم كثيرا

[1] Office National des Statistiques ALGER. (2008). ARMATURE URBAINE, op.cit,p:87.
[2] Chadli, M., & Hadjiedj, A. (2003)), *op.cit*, p :1.
[3] Côte, M. (1983), La population de l'Algéri, *op.cit*, p :99.

في التخفيف من حدة هذه الظاهرة على باقي المناطق، وقد ساعدها في الظهور كفئة حضرية منفصلة، ومكنها من تعزيز دورها في الفضاء الجزائري [1]، كما زاد من وزنها الديمغرافي.

الجدول رقم (3-15) :الوزن الديموغرافي للتكتلات الحضرية في الجزائر (1987، 1998، 2008).

أحجام التكتلات بالآلاف	عدد سكان الحضر			النمو الحضري	
	1987	1998	2008	98-87	08-98
	العدد	العدد	العدد		
10-5	1514556	1509348	2165272	5208-	655924
20-10	1273192	2711755	3283634	1438563	571879
50-20	2279481	3434335	4265810	1154854	831475
∑م-ص	5067229	7655438	9714716	2588209	2059278
100-50	1847611	2209748	3151727	362137	941979
∑م-م	1847611	2209748	3151727	362137	941979
أكبر من100	4505594	7098384	9604736	2592790	2506352
∑م-ك	4505594	7098384	9604736	2592790	2506352
المجموع	11420434	16963570	22471179	5548136	5507609

المصدر: من إعداد الباحثة بالاستناد على:

Office National des Statistiques ALGER. (2008).

***ARMATURE URBAINE*. Collections Statistiques n° 163/2011,p :87**

تعلق النمو الكبير لسكان الحضر الذي يميز الجزائر المستقلة أولاً بالولايات الشمالية، فمناطقها الحضرية الكبيرة كان لديها أعلى معدلات النمو، غير أنها لم تعد كذلك لأن التجمعات الحضرية الكبرى تلك أصبحت تسجل أدنى معدلات نمو، في حين أعلاها تم رصدها في الصحراء الشرقية وفي ولايات كانت الأقل تحضرا سابقا كالجلفة والمدية[2].

وخلال الفترة (1998-2008) سجل معدل نمو سكان الحضر الإجمالي تراجعا إذ أصبح 2.8% بعدما كان في العشرية التي سبقتها 3.5% الجدول (3-20)، مع ذلك فإن هذا المعدل العام يخفي في طياته اختلافات واضحة عندما يتعلق الأمر بتطوره في المدن على اختلاف أحجامها كما يبرزه الشكل أسفله.

[1] Côte, M. (1994), L'urbanisation en Algérie, *op.cit*, p :68.
[2] Kateb, K. (2003), op.cit,p:317.

الشكل رقم (3-10): معدل النمو السنوي لسكان الحضر حسب حجم التكتلات(1987-2008).

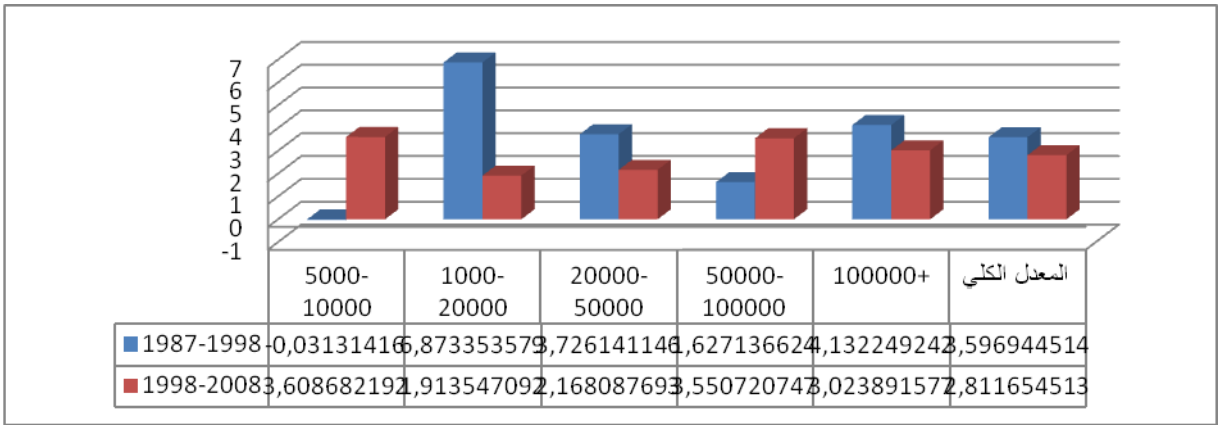

	5000-10000	1000-20000	20000-50000	50000-100000	100000+	المعدل الكلي
1987-1998	-0,03131416	6,873535573	3,726141146	1,627136624	4,132249243	3,596944514
1998-2008	3,608682192	1,913547092	2,168087693	3,550720743	3,023891572	2,811654513

المصدر: من إعداد الباحثة بالاستناد: على الجدول رقم (3-15).

بعد عرض معدل النمو السكاني للحضر حسب أحجام المدن تبين أن أعلى معدل قد سُجل في المدن التي يتراوح سكانها بين (10-20) ألف نسمة في الفترة (1987-1998)، ورغم ما تتمتع به المدن الكبيرة من جاذبية سواءً بسبب وزنها الديمغرافي أو الاقتصادي أو حتى السياسي إلا أن المراكز ذات الحجم الصغير كثيرا ما تشهد معدلات نمو أعلى منها[1]، مع هذا عرفت بعضها وتحديدا تلك التي يقل عددها عن 10 آلاف نسمة معدل نمو سنوي سالب في ذات الفترة، غير أن الأمر اختلف في العشرية الموالية التي تميزت بعودة السكان إلى هذه الفئة من المراكز الحضرية المهجورة في السابق، وقد نجم عن هذه الحركة تحسنا في متوسط معدل نمو سكانها حيث وصل ل 3.6 %، أما المدن الصغيرة الأخرى فشهد نموها تباطؤا مع ذلك ظلت تجذب السكان من المناطق الريفية ومن التكتلات الحضرية الصغيرة التي تضم عدد سكان يتراوح عددهم ما بين (20-50) ألف نسمة[2].

فيما يخص المدن الكبيرة فقد سجلت معدلات نمو تكاد تكون ثابتة لكنها كانت أعلى من 3 %، أما المدن ذات الحجم المتوسط فقد شهدت تغيرا وضحا فبعدما كان معدل نموها 1.62 % خلال (1987- 1998) أصبح يقدر ب3.55 % في الفترة في العشرية الموالية.

بالعموم في آخر فترة تم تسجيل أقل معدل نمو على مستوى المدن الصغيرة، لكن ذلك لم يمنعها من أن تستحوذ على الحصة الأكبر من إجمالي سكان الحضر، فقد ضمت خلال فترة (1987-1998) حوالي 45.12 % منهم، وفي الفترة الممتدة من (1998-2008) احتوت على 43.23 %، بينما شهد الفئات الأخرى ثبات نسبي.

[1] Chadli, M., & Hadjiedj, A. (2003)), op.cit, p :7.
[2] Office National des Statistiques ALGER. (2008). ARMATURE URBAINE, op.cit,p:88-89.

الشكل رقم (3-11) :توزع سكان الحضر حسب حجم التكتلات الحضرية (1987-1998-2008).

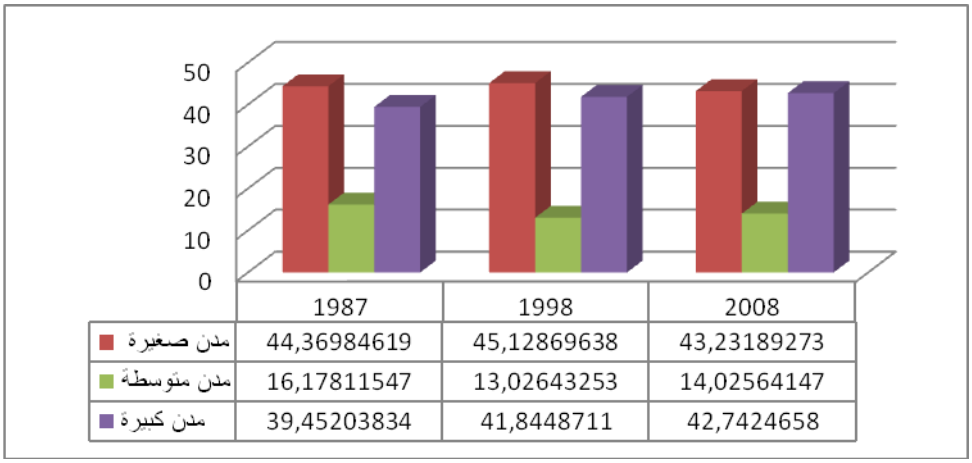

	1987	1998	2008
مدن صغيرة	44,36984619	45,12869638	43,23189273
مدن متوسطة	16,17811547	13,02643253	14,02564147
مدن كبيرة	39,45203834	41,8448711	42,7424658

المصدر: من إعداد الباحثة بالاستناد: على الجدول رقم (3-15).

فيما يتعلق بالعدد المطلق لسكان الحضر فقد تزايد بحوالي 5548136 بين 1987 و 1998، كما ورد في الجدول رقم (3-15)، وقد ساهمت المدن الكبيرة في هذه الزيادة بنسبة تصل 46.7 % والمدن المتوسطة بحوالي 6.52 %، في حين ساهمت المدن الصغيرة بنسبة 46.6 %، وخلال الفترة الممتدة من 1998 حتى 2008 قدر النمو الحضري الكلي بـ5507609 ساهمت فيه المدن الكبيرة بنسبة 45.5 % والمدن المتوسطة بـ17.1 % وتراجعت نسبة مساهمة المدن الصغيرة حيث أصبحت تمثل فقط 37.3 % من إجمالي الزيادة في سكان الحضر.

من خلال تحليلنا للإحصاءات المتعلقة بنمو المراكز الحضرية تبين لنا بأن المدن الصغيرة قد بدأت تؤكد نفسها أكثر فأكثر كأداة فعالة للتخطيط الحضري، فبفضلها استطاعت الحكومة الجزائرية تقليص التشوهات الناجمة عن توسع المدن الكبيرة، وأصبح جميع المخططين الحضريين اليوم يدركون جيدا مدى أهميها سواء على الصعيد المحلي أو الاقليمي. مع ذلك ينبغي الحذر من توسعها لأنه قد يكون له انعكاسات سلبية ما لم يقابل بالتجهيزات الكافية، ففي الحالة العكسية ستصبح المدن الصغيرة مجرد تجمعات سكانية خالية من المعدات وستتحول إلى أماكن طاردة للسكان، وسيجعلها ذلك غير قادرة على الصمود أمام أي أزمة مهما كان نوعها، وهذا ما يحدث بالفعل في الجزائر فبعد التقليل من المساعدات الدولية وبسبب مقتضيات العولمة تم تجميد المشاريع التي كانت من المفروض أنها موجهة لبعض المدن الصغيرة، ويوما عن يوم يزداد الوضع سوءًا بسبب قلة اهتمام الخواص بالاستثمار على مستوى هذه المدن، وهذه الظروف جميعها صبت في مصلحة المدن الكبيرة لأنها كانت المستفيد الأكبر منها، حيث تم نقل تلك

المشاريع إلى المدن الساحلية وخاصة نحو الجزائر العاصمة، بناءً على ذلك نستنتج بأن الديناميكية الديمغرافية التي عرفتها المدن الصغيرة في الجزائر لم تكن نتيجة لأي انتعاش اقتصادي محلي[1].

من ناحية أخرى في أثناء تنفيذ سياسة التصنيع تبين أن بقاء بعض المجمعات الصناعية كان معتمدا على الدعم المقدم من الخزينة العمومية، وما توظفه من عمال كانوا في وضع غير مستقر، فهي بالأصل قد أسست في بيئة لا تملك أي تقاليد صناعية وكان عليها تجنيد عمالها في مجمعات كبيرة الأمر الذي استلزم تدريبا ونقلا للأفراد بالتالي ترتب عنه تكاليف إضافية مرتفعة في ظل انتاجية منخفضة مما أدى إلى ارتفاع مديونيتها للبنوك وللخزينة العامة وعرضها للغلق خاصة في ظل الاصلاحات الاقتصادية المستمرة وخصخصة المؤسسات العامة، بالإضافة إلى معاناتها من مشاكل أخرى كالتقادم الصناعي والعجز المالي وغيرها، وكل ذلك ساهم في استئناف حركات الهجرة نحو المدن الساحلية، وفي وضع كهذا لن تكون هناك أي فائدة من زيادة المدن الصغيرة طالما أنها لم تتأسس على قاعدة صناعية قوية وهذا ما قد يلغي جميع الجهود الرامية لتصحيح الاختلالات المكانية[2].

3-2-3 التسلسل الهرمي الحضري في الجزائر:

تخضع النظم الحضرية للتغيرات دائمة كالزيادة في عدد المدن وعدد السكان على مستوى المناطق الحضرية، لكن وأثناء ذلك تستطيع أن تحافظ على استقرار تنظيمها الهرمي وانتظام توزعها الديمغرافي، فديناميكية نظام المدن هي في الغالب تتسم باستمرار الشكل العام للتسلسل الهرمي.

هذا الثبات النسبي في ترتيب مجموعة معينة من المدن عبر الزمن على الرغم من التقلبات في النمو السكاني والاقتصادي كان موضوعا يستحق الاهتمام[3]، فقد شغل عدة مؤلفين في مجالات مختلفة (اقتصاد، جغرافيا،إحصاء) حيث عكف الجميع لتفسير هذا الانتظام الاستثنائي لتوزيع المدن حسب حجمها بالاعتماد على قانون Zipf الذي ظهر سنة 1949 من قبل مقترحه Zipf، لكن رغم أهمية ما توصل إليه هذا المؤلف إلا أن لم يكن أول من سلط الضوء على ظاهرة الحجم والرتبة فقد سبقه في ذلك عدة باحثين أبرزها Auerbach (1913)، Goodrich (1926)،

[1] Chadli, M., & Hadjiedj, A. (2003)), *op.cit,* p :2 ,8-9,11.
[2] Kateb, K. (2003), *op.cit,p:328-329.*
[3] Hana, M. N., & Abdellah, F. A. R. H. I. (2012). Retrospective et analyse demographique de la dynamique urbaine du systeme wilayal tebessi (1966-2008). J Geogr, 56(2), 144, p :143.

Singer (1936)، Lotka (1941)، وبعدها ظهر العمل الرائد ل Zipf (1949) حيث ارتبط اسمه بالقانون الإحصائي الشهير المتعلق بتوزيع المدن الكبرى وفقًا لحجمها الذي يتبع قانون Pareto[1].

يعد الجغرافي الألماني "Zipf " أول من فتح الطريق للبحث النظري في أنظمة المدينة من خلال قاعدته الشهيرة الرتبة والحجم (Rang-Taille) التي ربط فيها حجم كل مدينة برتبتها[2]، وقد بين من خلالها أن قوى التنظيم المكاني المنتشرة في الفضاء تعمل بطريقة تجعل من حجم المدن يتناسب بصورة عكسية مع رتبها [3]بحيث كلما كبرت المدينة قل ترتيبها، وتقوم هذه العلاقة على افتراض أن المدن هي جزء من نظام هرمي ترتبط فيه كل مدينة بباقي المدن، وهي تساعد في معرفة ما إذا كان سكان المدينة يتناسبون مع ترتيبها في التسلسل الهرمي الحضري وكذلك مع حجم أكبر مدينة في النظام.

أما إحصائيا فيتم التعبير عن قاعدة"Rang-Taille " بعلاقة خطية تجمع بين حجم التكتل j المقاس بعدد سكانه "T"ورتبته "R"[4]:

$$T_j^{\zeta}.R_j = \alpha \Leftrightarrow R_j = \alpha.T_j^{-\zeta} \Leftrightarrow \ln R_j = \ln \alpha - \zeta \ln T_j$$

حيث α: ثابت موجب، و ζ معامل التسلسل الهرمي الذي يكون مساوي ل1 في التوزيع الطبيعي، وقد قدم Lotka (1941) صيغة بديلة لنموذج"Rang-Taille " كانت كالآتي:

$$T_j = \beta.R_j^{-\gamma} \Rightarrow \ln T_j = \ln \beta - \gamma.\ln R_j$$

بحيث γ هي عكس معامل "Pareto " ζ ، بينما $\beta = \alpha^{\gamma}$ هي مؤشر لحجم أكبر مدينة في النظام زيادة β ، التي لوحظت خلال جزء كبير من القرن العشرين، تعكس عملية زيادة التحضر وتركيز السكان في أكبر مدينة.[5]

فيما يلي سنحاول معرفة ما إذا كان في الإمكان اسقاط تلك الملاحظة على الوضع في الجزائر ؟ بعبارة أخرى سنحاول التحقق من صلاحية قانون zipf في هذا البلد، لذا سنعرض كخطوة أولى التطور في عدد سكان الحضر حسب التكتلات الحضرية[6].

[1] Dimou, M., & Schaffar, A. (2007). Evolution des hiérarchies urbaines et loi de Zipf. Le cas des Balkans. *Région et Développement*, *25*, 65-86,p :66.
[2] Moriconi-Ebrard, F. (2000). La loi de métropolisation et la notion de système urbain. In *Colloque Géoponts* (pp. 65-75),p :67.
[3] Belhedi, A. (2004). Le système urbain tunisien. Analyse hiérarchique démo-fonctionnelle sur la base de la loi Rang-taille. *Cybergeo: European Journal of Geography*,p :1-2.
[4] CATIN, M., & KAMAL, A. (2009, May). Urbanisation, inégalités urbaines et développement en Turquie. In *Communication lors du colloque GDRI Inégalités de développement dans les pays méditerranéen, Université Galatasaray, Istanbul* (pp. 21-23),p :149.
[5] Dimou, M., & Schaffar, A. (2007), op .cit ,p :67.
[6] من أجل توضيح التطور في عدد سكان الحضر وفقا للتكتلات قمنا بعرض بينات احصائية متعلقة بالتكتلات الخمسين الأولى عوض 751 تكتل حضري لسنة 2008 مع ذلك حجم العينة المختارة هو كاف لغرض الدراسة.

الشكل رقم(3-12) : التطور في سكان الحضر حسب التكتلات الحضرية لعامي 1998-2008 .

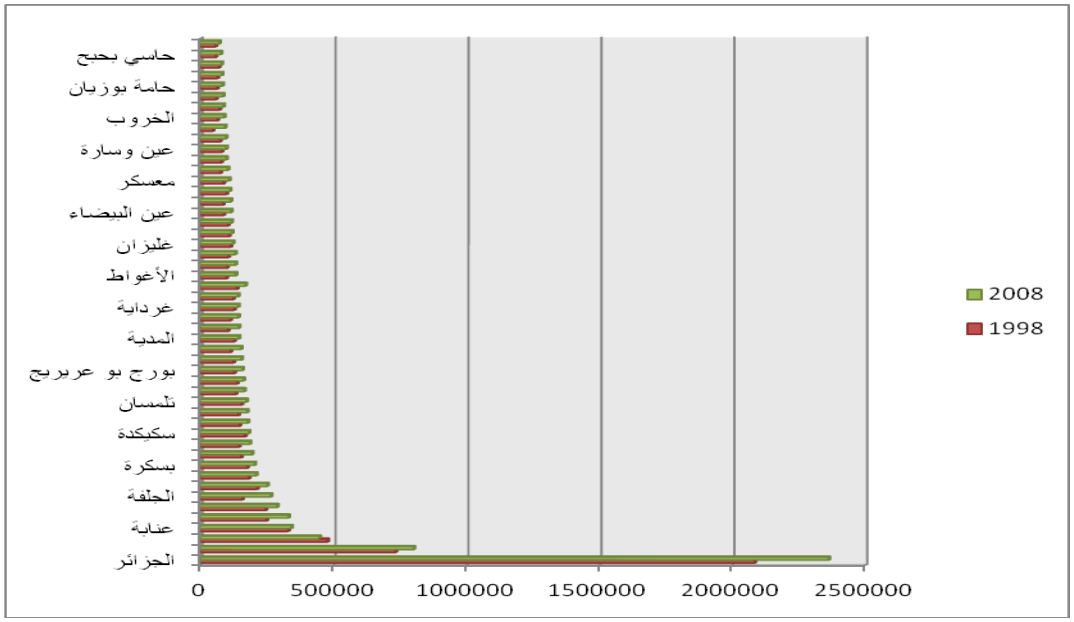

المصدر: من إعداد الباحثة بالاستناد: على الملحق رقم(4)

تبين الاحصاءات المتعلقة بتوزع سكان الحضر على مستوى المناطق الحضرية في الجزائر لسنة 2008 أن أكثر التكتلات اكتظاظا هي الجزائر فهي تعد موطنا ل 2364230 نسمة، وتليها ووهران، قسنطينة ثم عنابة والبليدة وباتنة، فهذه المدن مجتمعة تسيطر على حوالي 20% من إجمالي سكان الحضر كما يظهر في الجدول أسفله.

الجدول رقم (3-16): حصة أكبر ستة تكتلات حضرية في الجزائر من إجمالي سكان الحضر لسنة 2008.

التكتل	عدد السكان	حصة التكتل من اجمالي سكان
الجزائر	2364230	% 10,5
وهران	803329	% 3,6
قسنطينة	448028	% 1,9
عنابة	342703	% 1,5
البليدة	331779	% 1,5
باتنة	289504	% 1,2
المجموع	4579573	% 20.2
إجمالي سكان الحضر	22 471 179	

المصدر: من اعداد الباحثة بالاستناد على الملحق رقم(4).

في ذات السياق أكد cote (1994,p :63) أن المدن الأربعة الأولى تمكنت من المحافظة على ترتيبها وعلى هيمنتها ضمن التسلسل الحضري منذ الفترة الاستعمارية، ولا تزال كذلك رغم التغير المستمر في عدد سكان الحضر وفي عدد التكتلات، ومن أجل الكشف عن العلاقة التي تجمع حجم المدن الجزائرية بترتيبها قمنا بتمثيلها بيانيا.

الشكل رقم (3-13): التوزع الهرمي للنظام الحضري في 50 ولاية جزائرية (rang/taille) ما بين 1998 -2008.

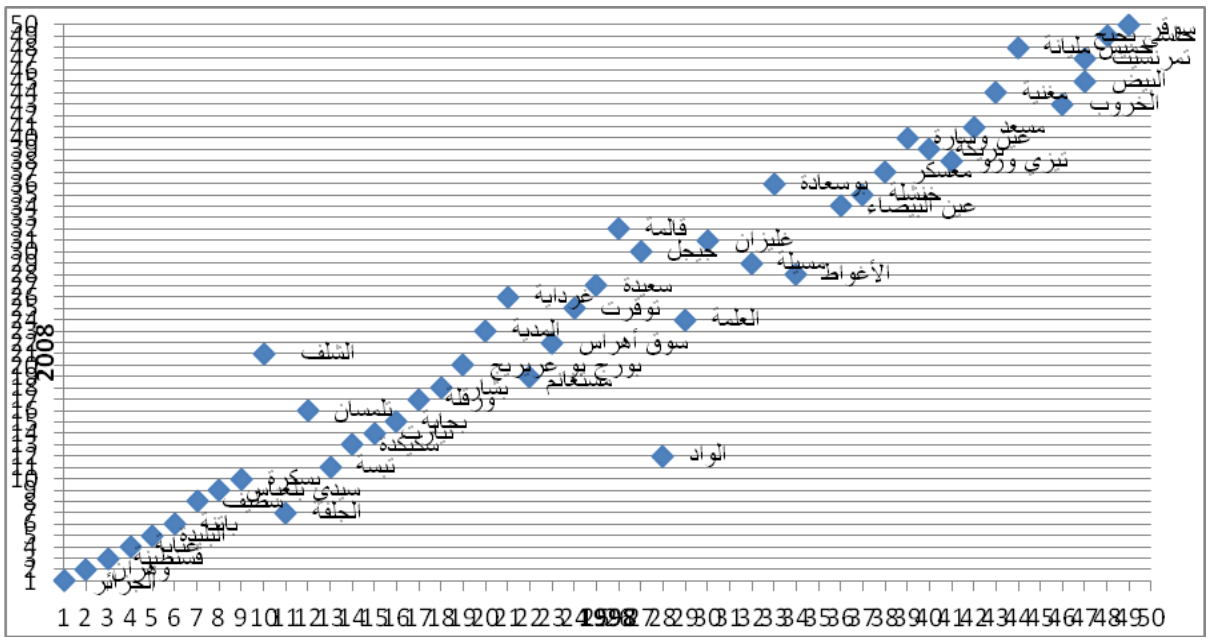

المصدر: من إعداد الباحثة بالاستناد: على الملحق رقم (5).

إن قراءة الشكل رقم (3-13) تُبين أن النظام الحضري في الجزائر قد حافظ على الشكل العام للتسلسل الهرمي، ورغم أن هذه النتائج لا تبدو مفاجئة فقد ظهرت هناك تباينات واضحة، حيث شهدت بعض المدن مسارا تصاعديا وأخرى تنازليا في حين كان هناك ثباتا لبعضها وذلك راجع لمجموعة الاجراءات التي اتخذتها الحكومة في سبيل الحد من تسحيل ظاهرة التحضر من تقسيم إداري وسياسة التصنيع كما أشرنا سابقا.

فعلى سبيل المثال عرفت بعض المدن المتواجدة في شمال البلاد تراجعا في الترتيب كالشلف التي كانت انتقلت من المرتبة العاشرة سنة 1998 إلى المرتبة الواحد والعشرين سنة 2008، وجيجل بدورها أصبحت في الترتيب الثلاثين بعدما كانت في تعداد 1998 تحتل الرتبة 27، بالمقابل تحسن ترتيب بعض المدن الواقعة في الهضاب العليا والجنوب، كالجلفة عين وسارة اللتان زاد عدد سكانهما منذ الاستقلال بعد استقرار فئة الرحل والفقراء بها [1]، أما المنطقة الحضرية تبسة فقد زاد سكانها بسبب النمو الطبيعي من جهة بالإضافة إلى تزايد المهاجرين نحوها بعدما تم ترقيتها

[1] Côte, M. (1994) ,). L'urbanisation en Algérie, *op.cit,p:*,p :64.

لرتبة ولاية، فهي تسيطر على حوالي 90% من إجمالي سكان الولاية[1]، كما عرفت منطقتي آفلو وحامة بوزيان تحسنا ملحوظا، فقد قفزت آفلو من الرتبة 68 إلى الرتبة 42 أما منطقة حامة بوزيان فأصبحت من بين أكبر 50 منطقة حضرية في سنة 2008 بعدما كانت في التعداد السابق تحتل المرتبة 94.

معنى ذلك أن المدن الداخلية قد أصبحت أكثر جاذبية من المدن الساحلية وأن هناك ميلا نحو تغير الطابع الساحلي الذي يسود منذ الفترة الاستعمارية، وأن المدن ذات الحجم الأدنى هي التي تشهد نموا مقارنة مع المدن التي في أعلى الترتيب ويمكن تدعيم هذه الملاحظة من خلال الشكل الأتي:

الشكل رقم(3-14) : معدل النمو السنوي حسب التكتلات الحضرية.

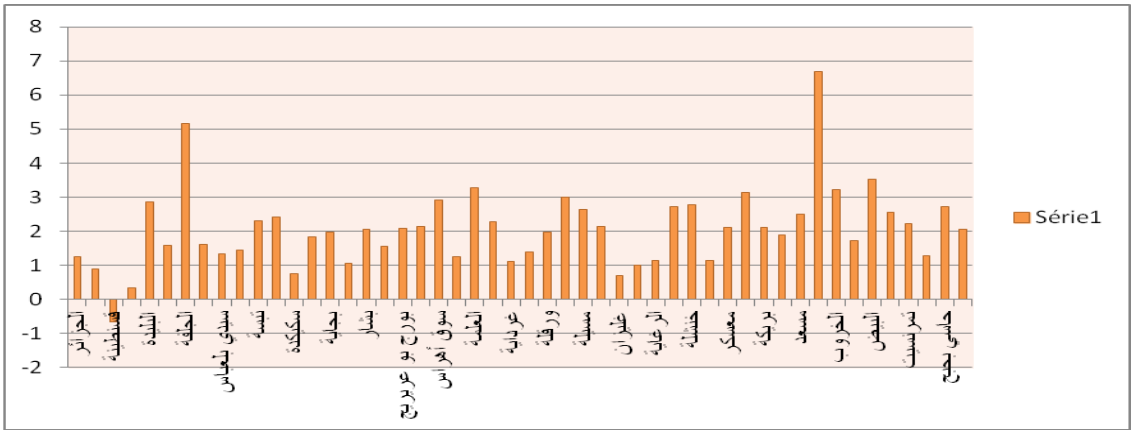

المصدر: من اعداد الباحثة بالاستناد :على الملحق رقم (4)

إن تحليل التسلسل اللهرمي الحضري وفق الحجم السكاني للمناطق الحضرية قد بين أنه للجزائر وضعا خاصا مقارنة بالتكتلات المتبقية رغم تراجع حصتها من إجمالي سكان الحضر مثل ما هو مبين في المنحنى أسفله.

[1] Hana, M. N., & Abdellah, F. A. R. H. I. (2012) , *op.cit,p:*,p :144.

الشكل رقم (3-15): تطور حصة التكتل الجزائري (1948-2008)[1].

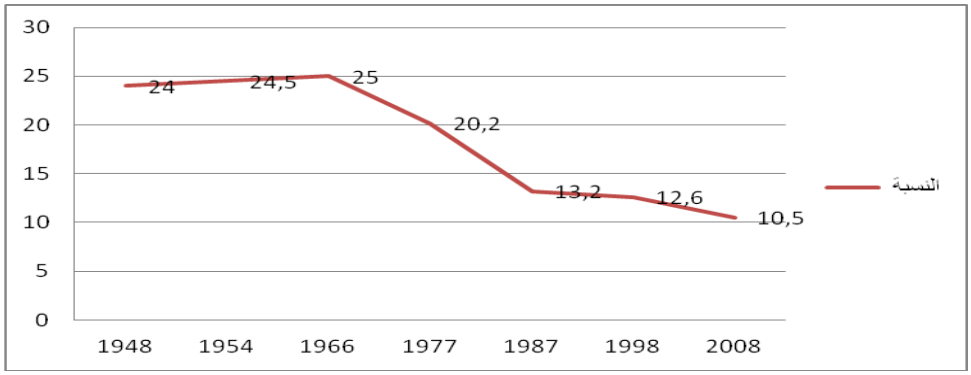

المصدر: من إعداد الطالبة بالاستناد على

Kateb, K. (2003). Population et organisation de l'espace en Algérie. *l'espace géographique*, *32*(4), p : 321.

Source : Office National des Statistiques ALGER. (2008). *ARMATURE URBAINE*. Collections Statistiques n° 163/2011,p :74.

يوضح المنحنى أن نسبة تكتل الجزائر من إجمالي سكان الحضر في البلاد قد شهدت نموا طفيفا حتى سنة 1966 بعدها بدأت تنخفض واستمرت كذلك إلى غاية آخر فترة، فبعدما وصلت ل 25 % في سنة 1966 كأقصى حد لها تراجعت لتصبح فقط 10.5 % في عام 2008، مع ذلك لازالت تتصدر قائمة التكتلات الحضرية إذ تعتبر التكتل الوحيد الذي تجاوز المليون نسمة ووصل ل2.3 مليون في سنة 2008، وهذا ما جعلها تظهر كمدينة مهيمنة (primatiale) على النظام الحضري، بعدها مباشرة يأتي تكتل وهران ب 0.8 مليون نسمة الذي يليه تكتل قسنطينة، عنابة، البليدة وباتنة على التوالي.

إن هيمنة الجزائر الحضرية تفسرها جاذبيتها التي تزايدت لاجتماع عدة أسباب من أهمها موقعها الاستراتجي الذي خولها بأن تصبح عاصمة البلاد[2]، فبعد الاستقلال مباشرة استعادة جميع وظائفها كعاصمة (إدارية، حكومية، دبلوماسية)، كما شهدت تعزيزا في دورها الاقتصادي من خلال تطوير المناطق الصناعية بها، وعليه أصبحت تحتوي على مقر السلطة السياسية والمركز المصرفي وعلى مقر الشركات الدولية وأصبحت مركزا ثقافيا ذو تأثير كبير[3]، من ناحية أخرى كان النظام الجزائري منذ الاستقلال وحتى بداية السبعينات يعمل في وضع أحادي التوجه على غرار بلدان النامية وتركيزه انصب على العاصمة[4].

[1] هناك اختلاف بين المصدرين بخصوص حصة تكتل الجزائر من إجمالي السكان سنة (1998)، فالبنسة للديوان الوطني للاحصاء فقد قدرها لهذه السنة ب9.3 %، في حين Kateb, K قدرها ب 12.6 %.

[2] *Office National des Statistiques ALGER. (2008). ARMATURE URBAINE, op.cit,p:8.*

[3] Kateb, K. (2003), *op.cit,p: 322.*

[4] *Layeb, H. (1999)op.cit ,,p :85.*

لكن حتى نستطيع الحكم على الجزائر العاصمة بأنها مدينة مهيمنة (primatiale) لا يجب أن نكتفي فقط بترتيبها العام، بل ينبغي لها أن تستوفي شرطين أساسين غالبا ما يستند عليهما معظم الباحثين في هذا المجال وهما:

1- يجب أن يكون عدد سكان المدينة المهيمنة ضعف عدد سكان ثاني أكبر مدينة [1]، ففي كثير من الأحيان يتم تقديم قانون zipf في شكله المبسط للغاية : pr=p1/r بحيث pr : حجم المدينة و p1: هو حجم أكبر المدن وr: هي الرتبة التي تأخذ القيم التالية r =1,2,3...n [2]، أي أن عدد السكان P من الرتبة n يساوي عدد سكان أكبر مدينة P1 مقسومًا على n، ونظرًا لارتباط سكان المدينة برتبتها سيكون حجم أكبر مدينة هو من يحدد حجم باقي المدن[3].

وإذا ما افتراضنا أن r =2 هنا سوف تصبح العلاقة السابقة كالآتي: p2=p1/2 ومنه نستنتج أن معامل الهيمنة لنظام المدينة الأمثل (le coenfficient de primatie d'un système de villes optimal) يجب أن يساوي اثنين[4]، فهذا القانون يقضي بأن تضم المدينة الثانية نصف عدد سكان المدينة المهيمنة[5].

2- يجب أن يفوق عدد سكان المدينة المهيمنة مجموع عدد سكان المدن الأربعة التي تليها[6].

وللتحقق من استفاء تكتل الجزائر للشرطين السابقين سوف نستعين بالجدول التالي الذي تبين لنا من خلاله أن كلا الشرطين قد تحققا وبالتالي يمكن القول أن الجزائر هي فعلا مدينة مهيمنة (primatiale).

[1] *Office National des Statistiques ALGER. (2008). ARMATURE URBAINE, op.cit,p:74.*
[2] Belhedi, A. (2004),), *op.cit,p:,2.*
[3] Kasdallah, N. (2013). *Dynamiques d'urbanisation des villes intermédiaires au Maghreb (Algérie, Maroc, Tunisie): Effet chef-lieu et perspectives de développement* (Doctoral dissertation),p :46.
[4] إذا كان معامل الهيمنة أقل من 2 فهذا يدل على استقطاب حضري منخفض نسبيًا أما إذا كانت القيمة أعلى فهي تعد مؤشرا جيد على هيمنة أكبر تكتل في البلد.
[5] Denis, E. (2007). Les villes intermédiaires dans le Monde arabe,p :11.
[6] *Office National des Statistiques ALGER. (2008). ARMATURE URBAINE, op.cit,p:74.*

الجدول رقم (3-17) : عدد سكان أكبر أربع تكتلات حضرية في الجزائر.

المدينة	1966	1977	1987	1998[1]	2008
الجزائر	943551	1353826	1507241	2086212	2364230
وهران	327807	495462	628558	735166	803329
قسنطينة	245621	345566	440842	479122	448028
عنابة	162383	249353	305526	331 539	342703
مجموع المدن 2-4-3	735811	1090381	1374926	1545827	1594060
p2=p1/2	2,8783735	2,73245173	2,39793464	2,83774277	2,94304077

المصدر : من إعداد الباحثة بالاستناد على:

Source : Office National des Statistiques ALGER. (2008). *ARMATURE URBAINE.* Collections Statistiques n° 163/2011,p :74.

في الواقع الشرط الأول هو عبارة عن مؤشر جيفرسون Indice de Jefferson [2] المعبر عنه بنسبة ما بين سكان المدينة الأولى والثانية، وهناك مؤشر آخر قريب منه وهو أيضا يستخدم لقياس درجة الهيمنة الحضرية يعرف بمؤشر ستيوارت Indice de Stewart [3] غير أن هذا الأخير يأخذ بعين الاعتبار المدن الثلاث التي تتبع المدينة الرئيسة في التسلسل الهرمي، ومن أجل معرفة ديناميكية المدينة الرئيسية سوف نتتبع تطور مؤشرات الهيمنة الحضرية.

الشكل رقم (3-16): تطور مؤشرات الهيمنة الحضرية من 1966 إلى 2008.

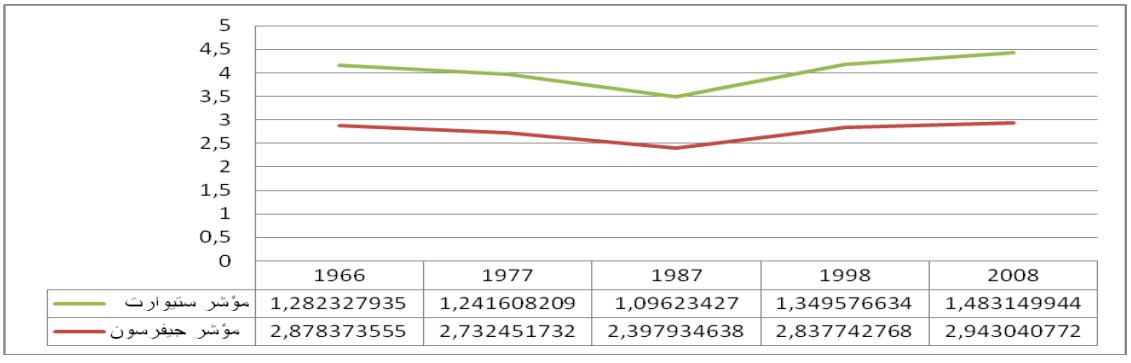

المصدر : من إعداد الباحثة بالاستناد: على الجدول رقم(3-17).

[1] قمنا بتعديل البيانات حسب الملحق رقم (4) وهذا حرصا منا على توحيد المعطيات، فهذا يؤثر على نتيجة العمل.

[2] مؤشر جيفرسون j = p1/p2

[3] مؤشر ستيوارت $s = p1/(p_2+p_3+p_4)$

فيما يتعلق بمؤشر جيفرسون فقد انخفض بصورة متواصلة خلال الفترة الممتدة من 1966 إلى غاية 1987 ورغم ذلك بقيت أعلى من 2، ونفس المسار بالنسبة لمؤشر ستيوارت الذي كان في سنة 1966 في حدود 1.28 وأصبح في سنة 1987 حوالي 1.09 والسبب في هذا التراجع مرده حسب الديوان الوطني للإحصاء إلى تباطؤ في معدل نمو سكان الجزائر مقارنة بالمدن التي تليها في الترتيب، حيث سجل تكتل الجزائر في الثمانينات معدل نمو سنوي يصل ل1.07 % أما باقي المدن فكان معدل نموها السكاني يفوق 2%، وهذه الديناميكية الديموغرافية التي ميزت العواصم الإقليمية الثلاث منذ 1966 قد سمحت بتقليص الفجوة بينها و بين التكتل الجزائري.

الشكل رقم (3-17) : معدل النمو السنوي لأكبر أربع تكتلات في الجزائر من 1966 إلى 2008.

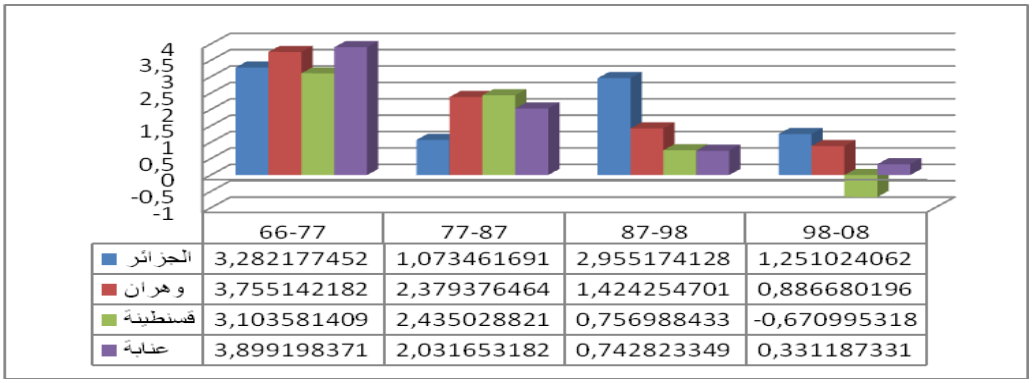

	66-77	77-87	87-98	98-08
الجزائر	3,282177452	1,073461691	2,955174128	1,251024062
وهران	3,755142182	2,379376464	1,424254701	0,886680196
قسنطينة	3,103581409	2,435028821	0,756988433	-0,670995318
عنابة	3,899198371	2,031653182	0,742823349	0,331187331

المصدر: من إعداد الباحثة بالاستناد: على الجدول رقم(3-17).

لكن بعد سنة 1987 الوضع اختلف لأن كلا المؤشرين شهدا ارتفاعا، فقد سجلا أعلى قيمة لهما في سنة 2008 وهذا التحسن كان تحت تأثير العوامل التالية:

✍ تراجع في معدل النمو السكاني المسجل في وهران وعنابة.

✍ اتساع نطاق تجمعات الجزائر حيث شملت عددًا معينًا من المناطق الحضرية المجاورة التي تم تصنيفها كمناطق حضرية أو شبه حضرية.

✍ تسجيل المدينة الثالثة "قسنطينة" معدلات نمو سلبية ومنخفضة، بسبب نقل الفوائض السكانية إلى تجمعات أخرى ونحو مدن جديدة مثل مدينة "علي منجلي" التي سوف نتحدث عنها لاحقا[1].

من خلال التحليل السابق خلصنا لما يلي:

[1] Office National des Statistiques ALGER. (2008). ARMATURE URBAINE, op.cit,p:77.

الجزائر لديها نظام حضري متعدد الأقطاب بسبب ظهور العواصم الإقليمية التي أخذت مكانًا مهمًا في التنظيم الإقليمي، ورغم جهود الدولة الجزائرية لتعزيز الإطار الحضري من خلال الاهتمام بالمدن المتوسطة الداخلية إلا أن ذلك لم يمنع الأولوية من تأكيد نفسها، حيث أصبح جليا أن طبقة العواصم الإقليمية قد تعززت، لكن بعد عام 1980 أي خلال الفترة التي أعقبت نهاية الاشتراكية في الجزائر بدأ هناك انخفاض نسبي في أكبر المدن المتوسطة لصالح المستويات الدنيا[1].

3-3 ظاهرة التحضر في الجزائر:

1-3-3 تطور مؤشرات التحضر في الجزائر:

يعد التوجه المتزايد نحو التحضر ظاهرة شائعة جدا في البلدان المغاربية الثلاث فهذه الأخيرة تشترك في نقاط عديدة، ومع ذلك فإن الجزائر تملك مسارا فريدا من نوعه، حيث تطورت مؤشرات التحضر فيها بصورة بعيدة عن التجانس، ويمكن توضيح ذلك من خلال تتبع مسارها التحضري عبر المراحل التالية:

3-3-1-1 تطور سكان الحضر في الفترة الاستعمارية:

لظاهرة التحضر في الجزائر جذور تاريخية تعود للحضارتين الرومانية والعربية، لكن عندما يتعلق الأمر بحجمها فهي تعد ظاهرة حديثة العهد، لأن نسبة سكان الحضر فيها قد ظلت محدودة جدا حيث كانت تتراوح ما بين 5 % و 8 % فقط في سنة 1830 [2]، وعلى الرغم من تزايدها بعد ذلك إلا أنها لم تتجاوز 13.5 % سنة 1886[3] وفقا لما صرحت به الخدمات الإحصائية الفرنسية، وقد وصل سكان الحضر في ذلك العام إلى ما يقارب 523 ألف نسمة، وفيما سنحاول عرض التطورات الحاصلة في بعض مؤشرات التحضر خلال الفترة الاستعمارية من خلال الاستعانة بالشكل التالي.

[1] Denis, E. (2007), op.cit,p:19-20.
[2] Côte, M. (1994). L'urbanisation en Algérie ,op.cit,p :59-60.
[3] ينبغي التذكير بأن التمييز ما بين سكان الريف وسكان الحضر ظهر لأول مرة سنة 1926 أي عقب هذا التقدير بحولي 40 سنة.

الشكل رقم (3-18): تطور عدد ونسبة سكان الحضر أثناء التواجد الفرنسي (1886-1954).

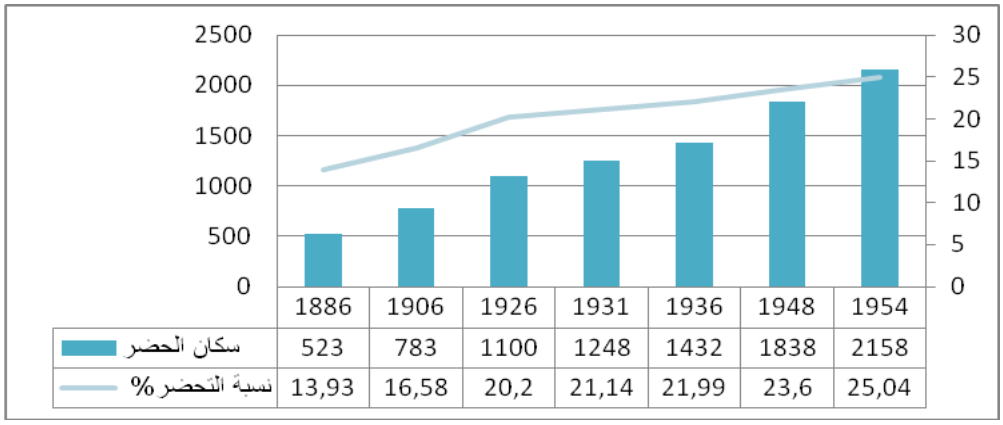

	1886	1906	1926	1931	1936	1948	1954
سكان الحضر	523	783	1100	1248	1432	1838	2158
نسبة التحضر %	13,93	16,58	20,2	21,14	21,99	23,6	25,04

المصدر: من إعداد الباحثة بالاستناد على: Office National des Statistiques ALGER. (2008).

***ARMATURE URBAINE*. Collections Statistiques n° 163/2011,p :83.**

يجدر الإشارة إلى أن معدل التحضر خلال الفترة الاستعمارية قد ضم كل من السكان الأصليين والأوروبيين معا، وقد عاش أكثر من 3/2 من الفئة الثانية في مناطق حضرية سنة 1886 أي ما يعادل 60 %، بعدها استمر هذا المعدل في التزايد حتى وصل إلى حدود 80 % سنة 1954 [1] مثل ما يرد في الجدول رقم (3-18) ،و يرجع السبب في تزايد السكان الأوروبيين بالعموم إلى سياسات قامت السلطات الاستعمارية بانتهاجها منذ الفترات الأولى من الاستيطان، حيث لجأت في البداية إلى سياسة تقضي بتجنيس الأوروبيين الراغبين في الهجرة نحو الجزائر بعدما واجهت مشكل عدم وجود مستوطنين فرنسيين [2]، وقد أدى ذلك إلى توافد عدد كبير من المواطنين ذوي الأصول الأوروبية مما تسبب في تزايد عددهم من 25 ألف نسمة سنة 1840 إلى 110 ألف نسمة سنة 1847 وإلى 130 ألف نسمة عام 1851، وبعدها تجاوزوا 272 ألف نسمة سنة 1871 [3].

هذا التزايد المستمر في عدد الأوروبيين المقيمين في المدن الجزائرية قابله ثبات نسبي في السكان الأصليين [4] خلال الفترة الممتدة من 1856 إلى غاية 1920 أنظر الملحق رقم (6) [5]، بسبب العمليات العسكرية التي دمرت البيئة الأسرية والهياكل الاقتصادية التقليدية، فضلا عن الأمراض والأوبئة المنتشرة في ذلك الوقت كوباء الكوليرا سنة 1867، ووباء

[1] Kateb, K. (2003),op.cit ,p :314.
[2] Raham, D. (2001). Les Structures Spatiales de l'Est Algérien,op.cit,p :44.
[3] Kedjar, M., & Oukaci, K. R. (2014),op.cit, p :72.
[4] في الفترة الاستعمارية كان يعبر عن السكان الأصليين من الناحية الاحصائية بعدد المسلمين لتمييزهم عن الأوروبيين.
[5] تنويه: تختلف الأرقام المتعلقة بعدد سكان الحضر من المسلمين وغيرهم باختلاف المصادر، مع ذلك هي ليست متباعدة.

التيفوس عام 1872 إلى جانب المجاعات، فهذه الظروف مجتمعة قادت إلى الغاء آثار الميل القوي للنمو الطبيعي، لكن في الفترة التي أعقبت سنة 1920 بدأت الأوضاع تشهد تحسنا نسبيا، حيث ظهر نوعا من التوازن الاجتماعي والسياسي الجديد، ولم تعد هناك كوارث طبيعية تذكر، كما تم التوسع أيضا في البنية التحتية المتعلقة بالصحة، وقد ساهم ذلك في انخفاض معدلات الوفيات وفي نفس الوقت أبقى على معدل الولادات مرتفعا، من هنا بدأ النمو الطبيعي في الارتفاع [1]، لكنه لم يكن كافيا لتغير الوضع السابق، إذ بقيت نسبة سكان الحضر من الجزائريين قليلة جدا مقارنة بنسبة من يسكنون الأرياف، فهؤلاء قد ظلوا طوال فترة التواجد الاستعمار ذو غالبية ريفية كما يبرزه الجدول الآتي.

الجدول رقم (3-18) :تطور سكان الحضر و معدلات التحضر حسب الفئات المجتمعية (1886-1954).

السنوات	سكان الحضر		نسبة التحضر %	
	مسلمين	غير مسلمين	مسلمين	غير مسلمين
1886	268 000	319 000	8,2	68.6
1906	410 500	468 700	9.2	68.9
1926	607 600	620 000	11.8	74.4
1931	730 800	673 100	13.1	76.4
1936	867 000	743 000	14	78.5
1948	1 329 000	737 000	17.3	79.91
1954	1 642 000	792 000	19.4	80.4

Source : Kateb, K. (2003). Population et organisation de l'espace en Algérie. *l'espace géographique*, *32*(4), 311-331, p : 314.

لقد شهد سكان الحضر الأصليين تقلبات قوية جدا وفترات من النمو والتراجع المتعاقبة[2]، حيث قُدرت نسبتهم في سنة 1886 ب 8.2 % وأصبحت في سنة 1926 في حدود 11.8 % مقابل 74.4 %من الأوروبيين الذين يعشون في المدن، في حين وصل معدل التحضر الإجمالي إلى 20 % خلال تلك السنة (الشكل 3-18)، ووفقا لهذه الأرقام يتبن أن التحضر قبل سنة 1926 كان عائد بالأساس للسكان الأوروبيين أكثر من الأصليين.

من ناحية أخرى حملت الحرب العالمية الأولى آثارا واضحة على جوانب عدة من الوضع الحضري الجزائري، فقد قادت إلى انخفاض الهجرة الأوروبية نحو هذا البلد في وقت بدأ فيه عدد السكان الأصلين في المناطق الحضرية يشهد

[1] Bouisri, A., & de Lamaze, F. P. (1971). La population d'Algérie d'après le recensement de 1966. *Population (french edition)*, 25-46,p :25-27.
[2] Kateb, K. (2003),op.cit ,p :314.

ارتفاعا على إثر التزايد الذي عرفه الطلب على العمالة هناك، إذ تم جلب سكان الريف وحتى الرحل من أجل توظيفهم في المدن، وقد وفر هؤلاء حينها عمالة رخيصة شاركت في بناء المساكن والبنى التحتية للمدن الجديدة، كما سُخر بعض منهم لخدمة النخبة، في حين تم توظيف آخرين كحمالين وبستانيين، وبعدها تسارع تدفق السكان من المناطق الريفية أكثر نتيجة لإقامة وحدات صناعية في المدن ليترتب عن ذلك كثافة عالية من السكان المسلمين في مختلف المدن خاصة الساحلية التي لم تكن مستعدة لا اجتماعيا ولا اقتصاديا لمواجهة الهجرة الداخلية المستمرة الأمر الذي جعلها عرضة للعديد من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية كارتفاع معدل البطالة ونقص المساكن بالإضافة لمشكل الاقصاء وعدم المساواة، فالمهاجرين لم يتمكنوا من الاندماج بصورة كافية في الاقتصاد الحضري[1].

أما عن الفترة التي بدأ فيها التحضر يأخذ طابعه الجزائري فقد كانت خلال ثلاثينات القرن العشرين حين تجاوز السكان الأصليين نظرائهم الأوروبيين في المدن الجزائرية، إذ وصل عدد المسلمين في الحضر سنة 1931 إلى 800 730 نسمة بينما بلغ عدد سكان هذه المناطق من غير المسلمين 100 673 نسمة، واستمر نمو سكان الحضر الأصليين لكن فقط بالقيم المطلقة حيث لم يطرأ أي تغير على نسبتهم التي بقيت قليلة مقارنة بالفئة الأوربية، فقد استقر منهم فقط 13.1 % في الحضر بينما كان هنا حوالي 76 % من الأوروبيين حضريين، وخلال تلك السنة سجل معدل التحضر الاجمالي للبلد ارتفاعا ووصل لحوالي 21.14 % نتيجة للنمو الديمغرافي في المناطق الحضرية خلال الفترة الممتدة من (1931-1936) الذي أصبح 2.79 % بعدما كان 2.55 % كما يوضحه الملحق رقم (7)، وقد اقترن ذلك بنزوح ريفي واسع النطاق أسفر عن بروز أحياء فقيرة لأول مرة في المدن الجزائرية كان سببه ما شهده العالم عقب الأزمة الاقتصادية [2]، وبسبب تشبع الأراضي الزراعية في الأرياف[3].

مع كل ذلك لا يمكن الحديث عن تسارع في النمو الحضري بين السكان الأصليين إلا بعد الحرب العالمية الثانية فنسبة هؤلاء قد بلغت سنة 1948 حوالي 17.3 % وفي عام 1954 وصلت ل 19.4 % أي أقل من النصف، وقد تميزت الشبكة الحضرية خلال تلك السنة بكثافة سكانية عالية شمالا وباستمرار التوزع العشوائي في كل من الهضاب العليا والجنوب وهذا ما لم يسمح بضمان توزع منتظم للتجمعات الحضرية وتسبب في اختلالات عميقة للنظام

[1] Hadjri, K., & Osmani, M. (2004),op.cit ,p :9,11.

[2] Hioul, S.(2007), op.cit, p :68.

[3] Kedjar, M., & Oukaci, K. R. (2014),op.cit, p :73.

الحضري الجزائري[1]، وفي خضم ذلك واصل معدل التحضر الاجمالي تزايده حيث قدر في عام 1948 ب23.6 % وفي سنة 1954 أصبح هناك 1 من أصل 4 أشخاص يعشون في مدن كما هو موضح في الشكل (3-18).

بالعموم يمكن تجزئة الفترة الاستعمارية لمرحلتين تلك التي سبقت الثورة التحريرية ب 86 سنة أي من 1886 إلى 1954 خلالها تضاعف عدد سكان الحضر ب 4.1 مرة، فقد كان في بدايتها 523000 نسمة وأصبح مع نهايتها 2158000 نسمة، أما المرحلة الثانية التي تبدأ مع انطلاق الثورة التحريرية وتنتهي باستقلال الجزائر سنة 1962 فتميزت بنزوح ريفي قوي ناجم عن سياسة اعادة تجميع السكان وعن انشاء مناطق حضر من قبل الادارة الاستعمارية التي سعت من خلالها إلى السيطرة على السكان بعد الثورة التحريرية [2]، إذ شُرع في اجلاء وتهجير سكان الريف نحو المدن[3]، وقد نجم عن ذلك نموا كبيرا في عدد سكان الحضر وسمح بالكشف عن الارتباط القوي الذي يجمع الحرب بالهجرة نحو الحضر، وقد رأى (Kateb, K. (2003 ,p : 314:" أن هذا المستوى من النمو السكاني في المناطق الحضرية الذي لا رجعة فيه يعكس أن عملية الهجرة من الريف نحو الحضر لا تعد عملية ظرفية إنما دائمة."

3-3-1-2 مراحل التحضر في الجزائر عقب الاستقلال:

بعد أن سيطر الطابع الريفي على المجتمع الجزائري طيلة الفترة الاستعمارية، بدأ هذا المجتمع يخضع لعملية تحضرية لافتة [4]، حيث تزايد عدد سكان المدن به بصورة متسارعة خاصة في أول عقدين من الاستقلال وتفسير ذلك يعود إلى حدوث نمو ديموغرافي قوي مصحوب بنزوح سكاني مهم من الريف نحو الحضر، غير أن هذا التزايد في سكان المدن لا يعني أن هناك تباطؤ في عدد سكان الأرياف فهو الآخر تزايد ب حوالي 3905000 ما بين 1966 و 1998 [5] ، وهو أمر يتنافى كليا ما تم الترويج له في كثير من الأحيان حول رغبة سكان الريف في النزوح نحو المدن[6]، لكن رغم ذلك فقد ظلت نسبتهم من إجمالي السكان تعرف تباطؤا متواصلا على نقيض سكان المناطق الحضرية الذين تزايدوا من حيث النسبة والعدد ، ليتبين أن سكان الأرياف وسكان المدن قد عرفوا نموا متناسبا بصورة عكسية .

[1] Kateb, K. (2003),op.cit, p : 313-314.
[2] Office National des Statistiques ALGER. (2008). *ARMATURE URBAINE, op.cit* ,p :82-83.
[3] Bendjelid, A. (2001). Armature urbaine et population en Algérie,op.cit,p :131.

[4] Belguidoum, S. (2018). Transition urbaine et nouvelles urbanités: la ville algérienne dans tous ses états. *Moyen-Orient*.

[5] Office National des Statistiques ALGER. (2008). *ARMATURE URBAINE , op.cit* ,p *P :1,83.*
[6] Côte, M. (1994). L'urbanisation en Algérie,op.cit ,p :60.

أما حاليا فالجزائر تسجل معدل تحضر عال ويشار إلى أنها في المرحلة الأخيرة من مراحل التحول الحضري[1]، غير أنها لم تصل إلى هذا المستوى إلا بعد مرورها بمراحل عديدة تفردت كل واحدة عن الأخرى بخصائص مختلفة.

الشكل رقم (3-19): تطور عدد سكان الحضر ومعدلات التحضر في الجزائر (1964-2008).

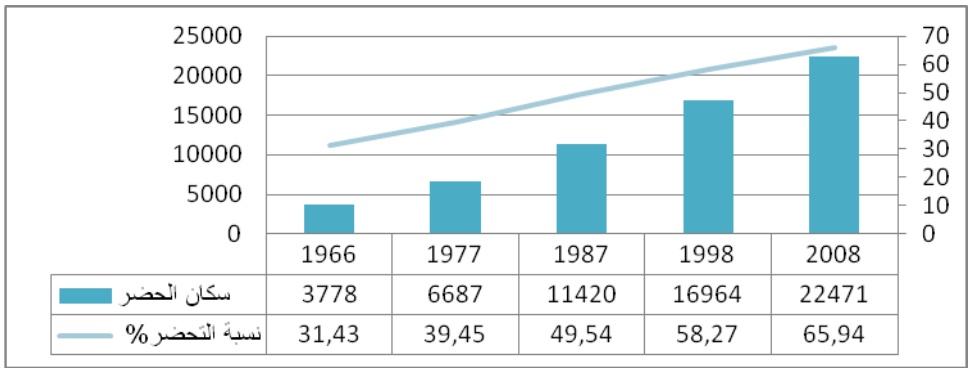

	1966	1977	1987	1998	2008
سكان الحضر	3778	6687	11420	16964	22471
نسبة التحضر %	31,43	39,45	49,54	58,27	65,94

المصدر: من إعداد الطالبة بالاستناد على:

Office National des Statistiques ALGER. (2008).

***ARMATURE URBAINE*. Collections Statistiques n° 163/2011,p :83.**

من الشكل يتبين أن الحركة التحضرية في هذا البلد لم تتبع ديناميكية متجانسة [2]، وهذا ما حتم علينا تقسيمها إلى مراحل منتظمة حيث تغطي كل مرحلة مدة زمنية متماثلة قدرها عشر سنوات باستثناء أول مرحلة.

❖ **المرحلة الأولى (1962-1966)** :

تميزت هذه المرحلة باندفاع سكاني غير مسبوق من الأرياف نحو المدن التي غادرها الأوروبيين[3]، حيث تم استبدال السكان الأوروبيين بسكان أصليين في كافة المدن الجزائرية [4]، وخلاله تم رصد ما يقارب 600 ألف نازح بمعدل 150ألف نازح سنويا، لكن تبقى هذه الأرقام غير أكيدة نظرا لعدم معرفة حجم سكان الحضر في سنة 1962 [5]، إلى جانب ذلك شهدت هذه العشرية نموا ديمغرافيا قويا خاصة في المناطق الحضرية فمعدل النمو السنوي فيها تزايد إلى أكثر من ضعف معدل النمو السنوي الإجمالي، وقد قدر ب 4.78 % ما بين (1954 -1966) كما هو مبين في الشكل.

[1] Kateb, K. (2003),op.cit, p : 317.
[2] Lekehal, A. (2003). L'urbanisation en Algérie: un essai de bilan statistique. *Villes en Parallèle*, *36*(1), 72-89,p :73.
[3] Boukhemis, K., Raham, D., & Zeghiche, A. (1990, July). Croissance urbaine et mutations socio-économiques dans l'Est algérien. In *Annales de géographie* (pp. 458-470). Armand Colin,p :460.
[4] Côte, M. (1994). L'urbanisation en Algérie,op.cit,p :61.
[5] Hioul, S,(2007),op.cit,p :69.

الشكل رقم (3-20): تطور متوسط النمو السنوي لسكان الحضر، الريف ولإجمالي سكان الجزائر بين (1886-2008).

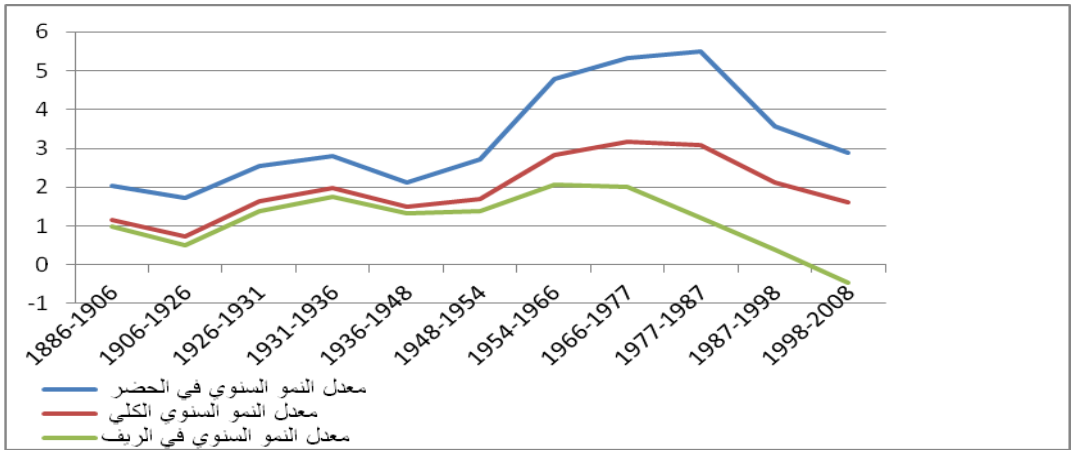

المصدر: من إعداد الباحثة بالاستناد على:

Office National des Statistiques ALGER. (2008). *ARMATURE URBAINE*. Collections Statistiques n° 163/2011,p :85.

أما عن عدد سكان الحضر فتضاعف إلى أكثر من 5 أضعاف إذ ارتفع من 320000 نسمة إلى 1620000 نسمة [1] ، وبناءً على ما سبق تبين لنا أن هناك ظاهرتين قد تحكمتا في الوضع الحضري خلال هذه الفترة وهما النزوح الريفي والنمو الديموغرافي فقد كانتا السبب في وصول معدل التحضر في سنة 1966 إلى 31.4 % .

❖ **المرحلة الثانية (1966-1977):**

عادت العملية التحضرية للتسارع من جديد، غير أنه في هذه المرة لم يكن بدافع الحرب إنما بسبب حركة التصنيع [2]، حيث شهدت البلاد أثناء هذه المرحلة تنفيذ سياسة تنموية ركيزتها الأساسية كانت الصناعة، كما تم خلالها أيضا تبني مشروع الثورة الزراعية الذي سعت من خلاله الحكومة إلى كبح تدفقات النازحين من الأرياف، مع ذلك واصل سكان الحضر تزايدهم حيث بلغ عددهم في آخر سنة من هذه الفترة 6.7 مليون نسمة بعدما كان في بدايتها 3.8 مليون نسمة أي بزيادة إجمالية وصلت إلى 77% وبزيادة سنوية قدرها 5.3 % تجاوزت الزيادة السنوية الإجمالية المقدرة ب 3.2%، أما معدل التحضر فوصل إلى 39.4%.

[1] Office National des Statistiques ALGER. (2008). *ARMATURE URBAINE , op.cit* ,p *P :83.*

[2] Côte, M. (1983). La population de l'Algérie,op.cit, p :99.

❖ **المرحلة الثالثة (1977-1987)**:

تواصل نمو سكان الحضر في هذه العشرية لكن بزيادة إجمالية أقل من سابقتها قدرت ب 71 % غير أنها كانت كافية لبقاء النمو الحضري مرتفعا حيث وصل معدل النمو السنوي إلى 5.5 % ما بين (1977-1987) وهو أعلى من معدل الزيادة الطبيعية الاجمالية التي كانت 3.1%[1]، ما يعني أن النزوح الريفي لا يزال متواصلا وبوتيرة سريعة، وإذا بحثنا عن سبب الانخفاض في النمو السكاني فنجده راجع لإدراك الجزائر الآثار السلبية للنمو الديموغرافي على التنمية، إذ تأكد لها أن التقدم سوف يتباطأ إذا ما بقي النمو السكاني مرتفعا، ومنذ ذلك الحين شرعت في انشاء مراكز لمباعدة الولادات قصد السيطرة على النمو السكاني المتزايد، وقد كان عدد تلك المراكز في عام 1974 فقط 7 مراكز، وأصبح 200 في سنة 1979، أما في سنة 1985 فوصل إلى 400 مركزا [2].

لقد كانت هذه الفترة شاهدة على تحولات كبيرة عرفتها المدن الجزائرية التي عانت من انفجار ديموغرافي وذلك بعدما وصل عدد سكانها إلى 11.5 مليون نسمة في حين لم يتخطوا 4 ملايين سنة 1966 ما يعني أنهم تزايدوا بحوالي 3 أضعاف، ومع تعزيز الشبكة الحضرية ارتفع مستوى التحضر من 31 % إلى 49.6% ما بين (1966-1987) هذا المعدل كان نتيجة مباشرة لبعض التدابير المتخذة، وخلال هذه العشرية لاحظنا أن المشهد الحضري بالجزائر قد اتسم بنفس الخصائص التي ميزت البلدان النامية فيما يتعلق بظاهرة النزوح الريفي[3].

❖ **المرحلة الرابعة (1987-1998)**:

في هذه الفترة أصبحت الجزائر بلدا حضريا، واستطاعت الانتقال من مجتمع ريفي بامتياز إلى آخر يغلب عيه الطابع الحضري، فمنذ ستينات القرن العشرين بدأ سكان الحضر فيها يعرف تسارعا لافتا قاد إلى تضاعف مستوى التحضر الذي تخطى 58 % في سنة 1998[4]، وإذا ما قارنا بين الوتيرة التي يتزايد بها سكان الحضر مع تلك الملاحظة في المناطق الريفية سنتوصل لنتائج مثيرة للدهشة فعلى سبيل المثال خلال الفترة (1987-1998) نجد أن سكان الحضر قد تضاعفوا

[1] Office National des Statistiques ALGER. (2008). *ARMATURE URBAINE, op.cit* ,p :83-85.
[2] Hioul, S. (2007), op.cit, p : 64.
[3] Sari, D. (1990). Deux décennies d'urbanisation sans précédent en Algérie. Actes des colloques de l'AIDEELF, Association internationale de langue française, 371-337, p :372-373.

[4] خلال الفترة الاستعمارية احتاج معدل التحضر حوالي 68 سنة للانتقال من مستوى 13 إلى 25 أي بين (1886-1954)، بينما بعد الاستقلال احتاج ليتضاعف بهذا القدر فقط لثلث القرن.

بمقدار 10 أضعاف نظرائهم الريفيين[1]، حيث زاد عدد سكان الريف ب 518000 نسمة في حين ارتفع عدد سكان الحضر ب 5544000 نسمة، والشكل التالي يوضح ذلك.

الشكل رقم (3-21) : مراحل التحول الحضري في الجزائر(1886-2008).

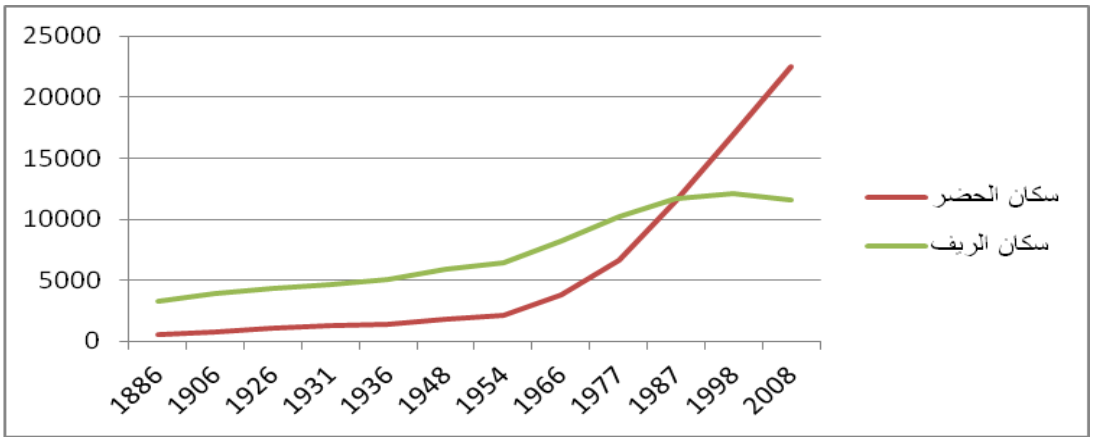

المصدر: من إعداد الباحثة بالاستناد على:

Office National des Statistiques ALGER. (2008).

***ARMATURE URBAINE*. Collections Statistiques n° 163/2011,p :83.**

وفقا للشكل يتبين أن سكان المدن الجزائرية قد تضاعف ب2.5 مرة خلال الفترة الممتدة من 1977 إلى 1998 فبعدما كان عددهم سنة 1977 يقدر ب 6.6 مليون أصبح في سنة 1998 حوالي 16.9 مليون نسمة، أما خلال 32 سنة مضت أي من سنة 1966 إلى غاية 1998 فتزايد بأكثر من 4 مرات.

وفقا للأمم المتحدة فإن سنة 1988 كانت هي السنة التي شهدت دخول الجزائر عصر التحول الحضري فخلالها تجاوز سكان الحضر لهذا البلد سكان ريفه لأول مرة، وقد تغير الوضع عما كان عليه في السابق حيث أصبحت من بين أكثر الدول تحضرا في المنطقة المغاربية.

[1] Bendjelid, A. (2001). Armature urbaine et population en Algérie,op.cit,p :135.

الشكل رقم (3-22) : نسبة التحضر في (الجزائر، المغرب، تونس) ما بين (1954-1998).

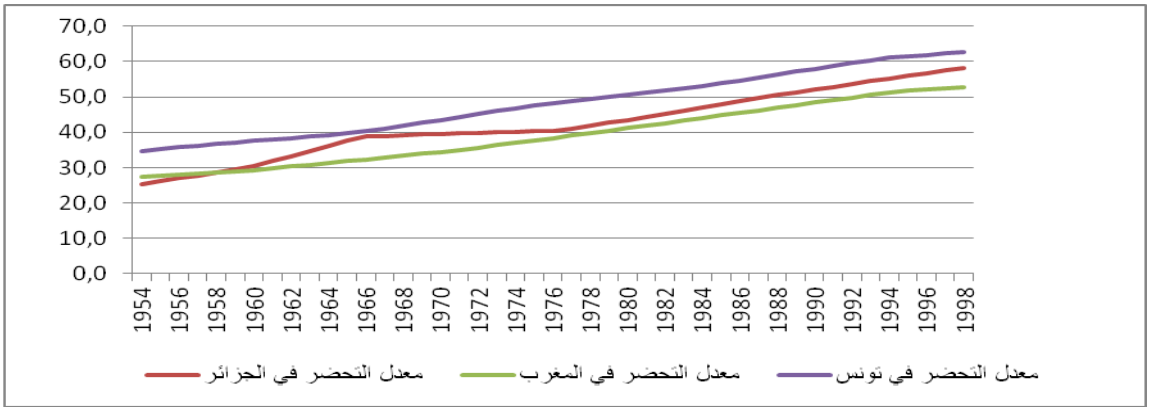

المصدر: من إعداد الباحثة بالاستناد على: http://esa.un.org/unpd/wup/index.htm

أهم ما تميزت به هذه المرحلة هو الانخفاض في معدل النمو السنوي الإجمالي الذي قدر ب 2.1 % سنة 1998 بعدما كان في سنة 1987 حوالي 3.09 %، هذا المعدل شهد أيضا تراجعا واضحا في المناطق الحضرية حيث أصبح 3.58 % بعدما كان 5.49 %، ضف إلى ذلك حتى وتيرة التحضر أخذت في الانخفاض ففي الفترة السابقة كانت 4.29 % بينما قدرت في هذه الفترة ب 3.19 % الملحق رقم (7)، لكن في ظل هذه التراجعات واصل مستوى التحضر ارتفاعه نتيجة لاجتماع العامل الديمغرافي والنزوح الريفي المصاحب للوضع الأمني الذي عان منه الريف الجزائري بالدرجة الأولى، شيء آخر ميز هذه الفترة وهو يتناقض مع ما لوحظ في الفترات الأولى من الاستقلال يكمن في تباطؤ معدلات التحضر المسجلة شمال البلاد بعدما تم توجيه التحضر نحو التجمعات الصغيرة والمتوسطة الحجم المتركزة جنوبا وفي الهضاب العليا[1].

❖ **المرحلة الخامسة ما بين 1998-2008:**

استمر معدل التحضر في الارتفاع ووصل في سنة 2008 إلى ما يقارب 66 % هذا الارتفاع تزامن مع انخفاض مستمر في معدل نمو سكان الحضر الذي أصبح 2.9%، غير أنه بقي دائما أعلى من معدل النمو السنوي الإجمالي الذي واصل انخفاضه ليصبح 1.6 %، وفي هذا العقد سجل لأول مرة معدل نمو سلبي لسكان الأرياف والذي قدر ب- 0.46% [2].

❖ **المرحلة الأخيرة:**

أصبحت الجزائر حاليا بلدا يعيش فيه أكثر من 70 % في مناطق تصنف على أنها حضرية، ولا يزال الارتفاع مستمر في معدل التحضر دون وجود أي مؤشر حول تباطئه، مما يعني أنها تشهد تحولا سريعا جعل التوقعات ترجح بلوغه

[1] Office National des Statistiques ALGER. (2008). *ARMATURE URBAINE, op.cit* ,p :1.

[2] الملحق رقم (7).

بحلول 2050 ما يقارب 85.5 %، أما عن عدد سكان الحضر فقد قدر سنة 2019 بحوالي 31 236 ، وإذا استمر بنفس الوتيرة فسيصل ل 48 531 في عام 2050 .

الشكل رقم (3-23): تطور مؤشرات التحضر في الجزائر حسب الأمم المتحدة (2009-2050).

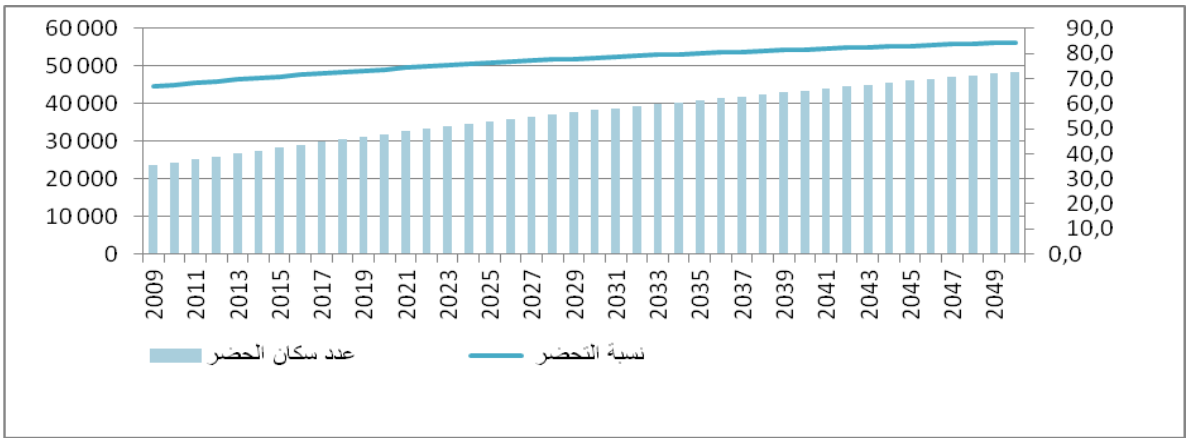

المصدر: من إعداد الباحثة بالاستناد على: http://esa.un.org/unpd/wup/index.htm

بالنسبة لمعدل النمو السنوي في الحضر فهو يشهد تراجعا مستمرا، حيث كان يقارب 3 % في الفترة ما بين 2010-2015 ويرجح أن يصبح في حدود 2.46 % في العشرية التي تليها كما هو موضح في الشكل أسفله.

الشكل رقم (3-24): تطور معدل النمو السنوي الحضري في الجزائر (2010-2050).

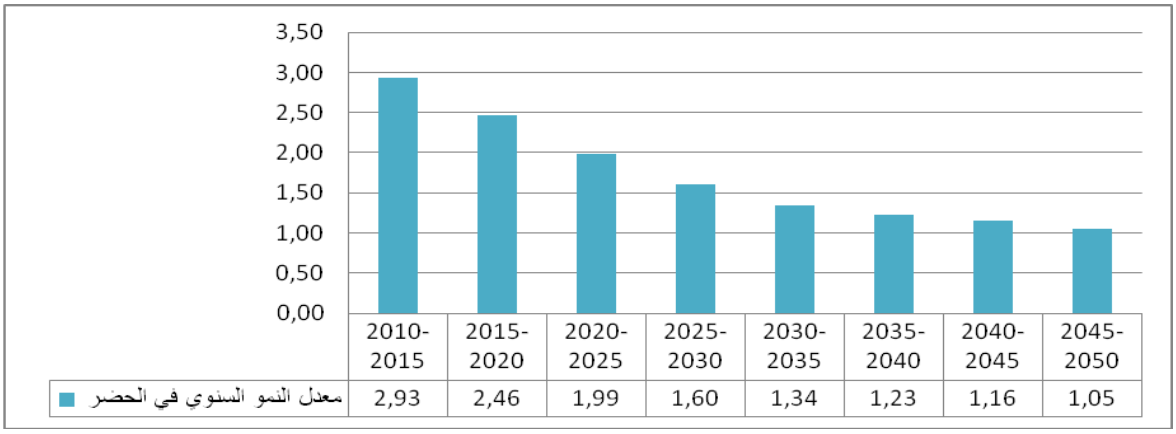

المصدر: من إعداد الطالبة بالاستناد على: http://esa.un.org/unpd/wup/index.htm

2-3-3 عوامل النمو الحضري[1] في الجزائر:

تتميز المدن الجزائرية بتحضر جامح وهي تماثل إلى حد كبير نظيراتها في البلدان النامية التي ارتبط فيها التحضر بالهجرة الريفية من جهة وبالنمو السكاني السريع من جهة أخرى[2]،حيث تسارعت وتيرة النمو الحضري في الجزائر لاسيما في الفترة التي تلت استقلالها كما يبرزه الجدول الآتي:

الجدول رقم (3-19): النمو الحضر السنوي حسب الفترات (1866-1987).

الفترات	1886-1906	1906-1926	1926-1936	1936-1948	1948-1954	1954-1966	1966-1977	1977-1987
نمو سكان الحضر الإجمالي%	2.03	1.71	2.6	2.11	2.71	4.78	5.33	5.49
نمو سكان الحضر الأصليين%	-	-	2.4	2.0	2.5	10.2	3.8	4.1

المصدر: من إعداد الباحثة بالاستناد على :

Côte, M. (1994). L'urbanisation en Algérie: idées reçues et réalités. *Travaux de l'Institut de Géographie de Reims, 85*(1), 59-72,p :61.

Office National des Statistiques ALGER. (2008). *ARMATURE URBAINE*. Collections Statistiques n° 163/2011,p :85.

بدأ متوسط النمو السنوي لسكان الحضر الأصليين في التزايد عقب الحرب التحريرية الكبرى حيث وصل إلى 10.2 % ما بين (1954-1966)، وقد حدث ذلك إثر استبدال السكان الأوروبيين بالمحليين في كافة المدن الجزائرية خلال السنوات الأولى من الاستقلال، لكن رغم تراجع هذا المعدل في الفترات الموالية إلا أنه ظل مستقرا عند مستويات مهمة استوقفت العديد من المهتمين للبحث في العوامل التي قادت إلى نمو سكان المدن الجزائرية بهذه الوتيرة، وقد

[1] ننوه إلى أن النمو الحضري ليس مرادفا للتحول الحضري فالأول يعبر عن الزيادة المطلقة لسكان الحضر، أما الثاني فيمثل الزيادة في نسبة سكان الحضر من إجمالي السكان عمليا هما يسيران جنبا لجنب، أما نظريا فقد يحدث تحضر دون نمو حضري والعكس هو أمر وارد، حيث يكون هناك نمو حضري دون تحضر إذا تزايد سكان الحضر لكن بوتيرة أقل من تلك التي تزاد بها سكان الريف، ويحدث تحضر بدون نمو حضري إذا انخفض سكان الحضر أقل من الانخفاض في سكان الريف.

[2] Hioul, S.(2007),op.cit ,p :62.

لوحظ أن هناك اختلاف في النسب التفسيرية لعوامله من فترة لأخرى بناء على ذلك ارتأينا تقسيم هذا العنصر إلى المراحل التالية:

❖ **عوامل التحضر ما بين (1954-1977) :**

من منظور تبسيطي عمد Cote (1994) إلى تقسيم عوامل النمو الحضري في الجزائر لعاملين اثنين هما النمو الطبيعي[1] والهجرة من الريف نحو الحضر[2]، وقد توصل إلى نتائج لافتة يمكن تلخيصها فيما يلي:

قبل اندلاع الثورة التحريرية كان كلا العاملان يساهمان بنفس النسبة تقريبا، غير أن الأمر اختلف بعدها لأن التوسع الحضري قاده نزوحا ريفيا قويا حركته تلك الحرب، ليترتب عن ذلك زيادة في نسبة مساهمة الهجرة في النمو الحضري وصلت إلى 73% ما بين (1954 -1966)، وقد استقبلت المدن الجزائرية خلالها ما يقارب 2.1 مليون نسمة، أما في الفترة التي تلت فالوضع عاد للتغير مرة أخرى بعد أن تراجعت الحصة التفسيرية للهجرة، وتزايد حصة العامل الديموغرافي الذي بدأ يظهر كأهم عامل وذلك بنسبة تفسيرية بلغت حوالي 79 %ما بين 1966 و 1977 كما يوضحه الشكل أسفله.

الشكل رقم (3-25): أصل النمو الحضري في الجزائر (1954-1987).

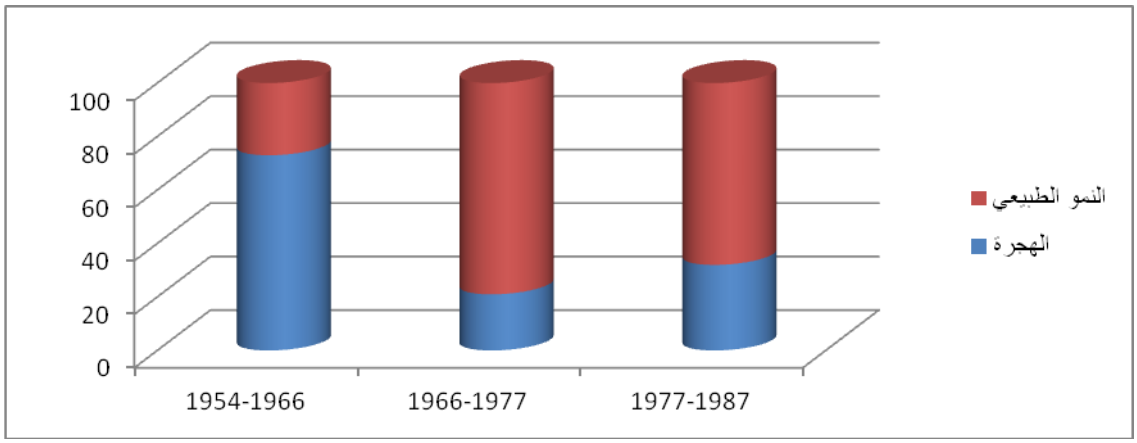

المصدر: من إعداد الطالبة بالاستناد على :

Côte, M. (1994). L'urbanisation en Algérie: idées reçues et réalités. *Travaux de l'Institut de Géographie de Reims, 85*(1), 59-72,p :61.

ملاحظة : النسب متعلقة بسكان الحضر الأصليين فقط.

[1] يقصد بالنمو الحضري الناجم عن النمو الطبيعي الموازنة ما بين الولادات والوفيات في الحضر.

[2] تم تحديد نسبة مساهمة الهجرة الريفية الحضرية بعد خصم معدل النمو الطبيعي الحضري من معدل النمو الإجمالي.

أما عن الأسباب التي كانت وراء تراجع الحصة التفسيرية للهجرة فهي تعود لأمرين: الأول يكمن في التحسن الكبير للظروف المعيشية على مستوى الريف الجزائري، بعدما تم تجهيزه بطرق، مدارس وكهرباء. وثاني سبب كان راجع لتفاقم المشاكل في المدن بالأخص مشكلة السكن الحادة، مقابل ذلك استمر النمو الطبيعي الحضري في تسارعه ويرجح نموه أكثر مستقبلا[1].

انطلاقا من هذه النتائج يتبن أن التحضر في الجزائر خلال العقدين الأولين من الاستقلال إنما هو عملية تتوافق مع ما يطلق عليه بالتحضر الديموغرافي، حيث توافرت بيانات تشير إلى أن النمط الديموغرافي الكلاسيكي الذي مر به هذا البلد قد شهد تغيرات جذريا بعد سنة 1662حتى بات هذا التاريخ يشكل لدى البعض مرادفا للتغيرات ديموغرافية كبيرة[2].

هذه النتيجة تتأكد أيضا من خلال البيانات التي عرضها الديوان الوطني للإحصاء حول معدل النمو الحضري في الجزائر مع وجود نقطة اختلاف مهمة تكمن في أن هذه الجهة تهتم بجميع سكان الحضر فهي لا تركز على ما إذا كانوا أصليين أم لا، وهذا ما ساعدنا على تعميق فهمنا أكثر فيما يتعلق بالعوامل المسببة للتحضر في هذا البلد، وقد حدد الديوان الوطني للإحصاء نسبة مساهمة الهجرة في النمو الحضري ما بين 1954 و 1966ب 41.1 % وب 40.5 % [3] خلال الفترة الموالية، أما عن العامل الديموغرافي فلا شيء تغير حيث ظل يفسر الجزء الأكبر من الظاهرة بنسبة وصلت في حدود 58 % بين 1954 و 1966 ليتجاوز 59 % في العشرية التي تلت كما يوضحه الشكل .

[1] Côte, M. (1994). L'urbanisation en Algérie,op.cit, p :61-63.

[2] Lekehal, A. (2003) ,op.cit ,p :74.

[3] هذه النسب لا تعود فقط لظاهرة الهجرة إذ تشترك فيها مع عامل آخر غفل عنه cote وهو عامل اعادة التصنيف كما سنوضح لاحقا، وتم حساب معدل الهجرة بطرح معدل النمو السنوي في الحضر من معدل النمو السنوي الكلي.

الشكل رقم (3-26) : نسب مساهمة الزيادة الطبيعية والهجرة في النمو الحضري في الجزائر حسب (ONS) ما بين (1977-1954)

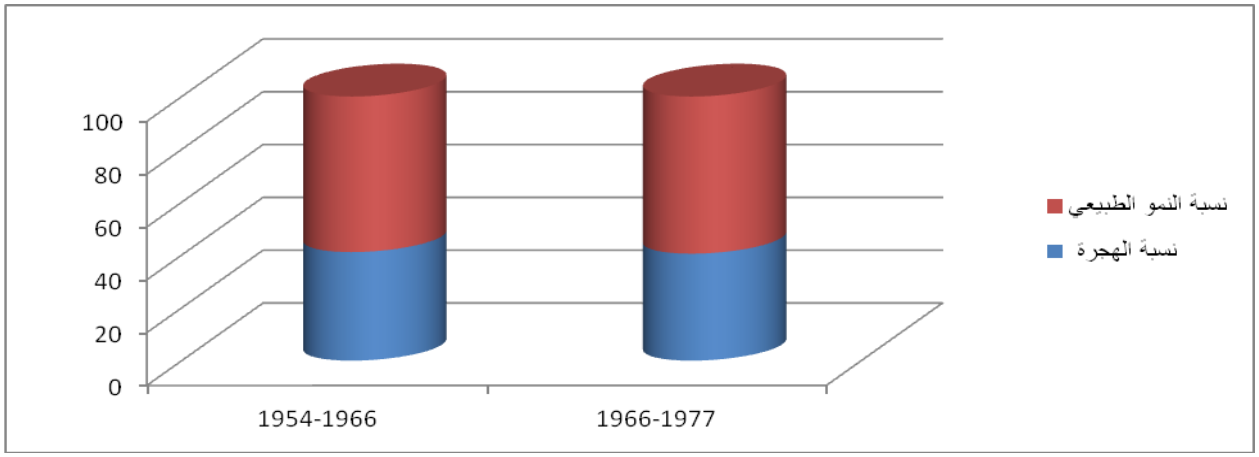

المصدر: من إعداد الباحثة بالاستناد على :

Office National des Statistiques ALGER. (2008). *ARMATURE URBAINE*. Collections Statistiques n° 163/2011,p :85.

خلال الفترة الممتدة من 1966 إلى غاية 1977 عرفت معدلات النمو السكانية في جميع المناطق تزايدا إذ وصلت إلى 5.33 % في المناطق الحضرية وإلى 3.17 % على المستوى الوطني بعدما كان 2.82 % في الفترة السابقة (الجدول 3-20) ويمكن تفسير هذا الارتفاع أثناء هذه الفترة تحديدا بالانخفاض الحاد الذي سُجل في معدلات الوفيات حينها والذي لم يعوضه انخفاضا مماثلا في معدل الولادات، ليتضح بأن الجزائر هي بالفعل تعرض السمات الديموغرافية النموذجية لبلد نام.

إن تراجع الوفيات الذي قاد إلى تسارع في النمو السكاني بتلك الوتيرة كان كنتيجة حتمية لما بذلته الحكومة الجزائرية من مجهودات لتحسين مستويات المعيشة عن طريق تأسيس أنظمة صحية عمومية تستهدف الحد من الأمراض المنتشرة في السابق، وفي الجهة المقابلة عرفت معدلات الخصوبة ارتفاعا نتيجة لعادات اجتماعية انتشرت وقتها كالزواج المبكر للإناث الذي صاحبه رغبة الأزواج في انجاب العديد من الأطفال فحسب اعتقادهم أن الأولاد يشكلون مصدرا للأمن في مرحلة الشيخوخة للآباء[1].

[1] Boukhemis, K. (1983). *Algerian development and urbanisation: a case study of Skikda* (Doctoral dissertation, University of Glasgow),p :19,21-23.

لكن وعلى الرغم من أن التحليل السابق يبدو مقنعا إلى حد ما إلا أنه يعد ناقصا، فرغبة "Cote " في شرح عوامل النمو الحضري التي اقتضت منه حصرها في عاملين اثنين جعلته يغفل عن عامل مهم للغاية ألا وهو عامل اعادة التصنيف، فليس من المنطق تجاهل حقيقة التحولات التي مرت بها التكتلات الريفية في الجزائر من الناحية الاقتصادية، ومن حيث البنى التحتية الأساسية، والاسكان، وحتى في فرص العمل والترفيه التي تستدعي في معظم الأحيان اعادة تصنيفها ضمن تكتلات حضرية.

لذا سنعيد النظر في هذا الأمر وسنحاول استدراكه في المراحل القادمة من خلال تسليط الضوء على ظاهرة النمو الحضري[1] بالاعتماد على العوامل الثلاث لها المتمثل في: صافي النمو الطبيعي، إعادة التصنيف[2]، صافي الهجرة (الدخول والخروج)[3].

❖ **عوامل النمو الحضري ما بين 1977-1987:**

كشف التعداد الاحصائي لسنة 1987 أن التزايد في وتيرة النمو الحضري يعود جزئيا إلى التكامل الاحصائي لمستوطنات ريفية تجاوزت العتبة السكانية المقدرة ب 5000 نسمة وهو أمر يخولها بأن تدمج ضمن المناطق الحضرية، حيث ظهرت أكثر من 100 مستوطنة حضرية جديدة كانت في التعداد السابق تصنف على أنها ريفية [4]، وقد تسبب ذلك في انخفاض المناطق الريفية مقابل تزايد في المناطق الحضرية، الأمر الذي جعل هذه المرحلة تتسم بنمو سكاني حضري أسرع من سكان الريف[5].

مع ذلك حافظت ظاهرة النمو الحضري على أصلها الديموغرافي إذ قُدرت نسبة مساهمة النمو الطبعي ب 56.28 % ورغم تراجعها عن العشرية السابقة إلا أنها بقيت هي الأكبر مقارنة بباقي العوامل، أما عن أبرز ما لوحظ خلال الثمانينات فهو التزايد في معدل النمو السنوي لسكان الحضر حيث وصل إلى 5.94 % وهو أعلى من المعدل الطبيعي العام الذي كان 3.09 % (الجدول (3-20) ما يعني أن هناك استمرارية وتسريع في عملية النزوح الريفي فقد دفعت هذه بأكثر من نصف مليون شخص لمغادرة الأرياف والتوجه نحو المدن لاسيما الرئيسية منها عقب استفادة هذه

[1] التعريف الذي سوف نعتمد عليه بخصوص النمو الحضري في الجزء اللاحق من البحث هو الذي ينص على أنه عملية نمو سكاني (نمو سكان الحضر) أو الامتداد والانتشار الذي تشهده الوحدات الحضرية.

[2] تشير ظاهرة اعادة التصنيف إلى نقل مستوطنات من فئة ريفية إلى أخرى حضرية بعد استفاءها لمعايير التصنيف ضمن المناطق الحضرية المعمول بها كبلوغ حجمها الحد الأدنى المطلوب أو الضمني.

[3] MILES, R. (2013). Impact de l'urbanisation et des migrations internes sur le vieillissement spatial en Algérie.

[4] Côte, M. (1994). L'urbanisation en Algérie,op.cit ,p :60-61.

[5] Boukhemis, K., Raham, D., & Zeghiche, A. (1990, July). Croissance urbaine et mutations socio-économiques dans l'Est algérien,op.cit ,p :461.

الأخير من العديد من الهياكل الإنمائية الأساسية، وبما أن المدن الأكثر جاذبية تتركز شمالا فقد أضفى ذلك على الهجرة طابعا ساحليا[1].

الجدول (3-20): تطور معدل النمو السنوي في الجزائر حسب المناطق ما بين (1886-2008).

الفترات	معدل النمو السنوي في الحضر %	معدل النمو السنوي في الريف %	معدل النمو السنوي الكلي %
1906-1886	2,03	1	1.16
1926-1906	1,71	0.49	0.72
1931-1926	2,55	1.39	1.63
1936-1931	2,79	1.76	1.98
1948-1936	2,11	1.33	1.5
1954-1948	2,71	1.37	1.7
1966-1954	4,78	2.06	2.82
1977-1966	5,33	2.01	3.17
1987-1977	5,49	1,20	3.09
1998-1987	3,58	0,39	2.13
2008-1998	2,89	-0,46	1.61

المصدر: من إعداد الطالبة بالاستناد على:

Office National des Statistiques ALGER. (2008).

***ARMATURE URBAINE*. Collections Statistiques n° 163/2011,p :85.**

❖ **محددات النمو الحضري ما بين (1987-1998):**

في فترة التسعينات من القرن العشرين اتضح أن الزيادة الطبيعية تأتي في طليعة العوامل، لأنها قد استحوذ على حصة الأسد في تفسير النمو الحضري بنسبة وصلت ل59.5 %، تليها ظاهرة اعادة التصنيف بنسبة تقارب 22 % الشكل رقم (3-27)، وقد أثرت هذه الظاهرة على 162 تكتل يضم 1409712 نسمة وعلى 237 ذو 187420 شخص خلال العقد الماضي[2]، في حين لم تفسر الهجرة الريفية الحضرية سوى 18 % من اجمالي النمو الحضري، حتى أن دوافعها هذه المرة قد اختلفت عن السابق نظرا لظروف الاستثنائية التي مرت بها البلاد خلال العشرية السوداء، فكان أبرز محرك لها هو الوازع الأمني، بالإضافة إلى ذلك تميزت هذه الفترة بتناقص واضح في جاذبية المدن الكبرى

[1] MILES, R. (2013),op.cit.

[2] Office National des Statistiques ALGER. (2008). *ARMATURE URBAINE, op.cit*,p :121.

وظهرت مراكز أخرى جاذبة تقع في الهضاب العليا، الجنوب والصحراء السفلى كمنطقة ورقلة وحاسي مسعود التي أضحت تستقبل مجموعة واسعة من المهاجرين الدائمين أغلبهم عمالا[1].

❖ **محددات النمو الحضري ما بين (1998-2008):**

تميزت هذه الفترة بتزايد في نسبة مساهمة اعادة التصنيف التي وصلت إلى 31.5 % من اجمالي النمو الحضري، فقد تزايد عدد سكان الحضر بعد تضاعف عدد المدن خاصة الصغيرة منها وذلك تزامنا مع انتشار ظاهرة التحضر في مناطق ريفية، حيث زاد عدد المستوطنات الحضرية[2] من 211 في سنة 1977 إلى 751 مستوطنة في عام 2008 [3]، بالمقابل تراجعت النسبة التفسيرية للهجرة الريفية الحضرية ووصلت نسبتها إلى 13.15 %، وما يلفت الانتباه أيضا هو تراجع حصتها التفسيرية على مستوى الهضاب العليا والهقار والتاسيلي بعدما كانت تسجل نسب عالية بها في العشرية السابقة الملحق رقم (8)، كذلك انخفضت حصة العامل الديموغرافي من النمو الحضري وقدرت ب 56 % مثل ما هو مبين في الشكل.

الشكل رقم (3-27) : محددات التحضر في الجزائر (1987-2008).

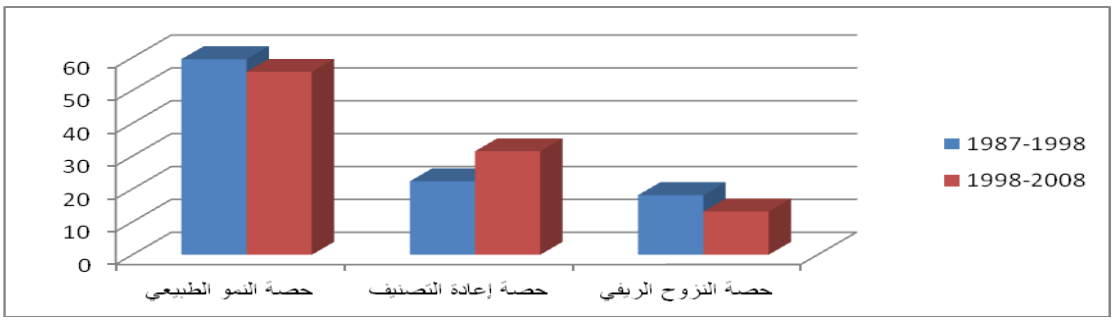

المصدر: من إعداد الطالبة بالاستناد على:

: Office National des Statistiques ALGER. (2008). *ARMATURE URBAINE*. Collections Statistiques n° 163/2011,p :124-125.

وقد لوحظ كذلك انخفاضا مستمرا في معدل النمو السنوي العام والحضري منذ سنة 1987، حيث وصل الأول في سنة 2008 إلى 1.61 % وهو ما يعد مؤشرا واضحا على أن الجزائر حاليا تمر بمرحلة ديموغرافية انتقالية تتميز بانخفاض في معدل الولادات لتواكب بذلك الانخفاض الذي رُصد سابقا في معدل الوفيات، نظرا لظهور سلوكيات

[1] MILES, R. (2013),op.cit.

[2] لقد صاحب عملية التحضر انشاء مدن جديدة خاصة في المناطق المحيطة.

[3] Belguidoum, S. (2018). Transition urbaine et nouvelles urbanités,op.cit.

ديموغرافية جديدة في المجتمع الجزائري كالعزوبة التي تتزايد عند كلا الجنسين، إضافةً إلى اللجوء لتحديد النسل من خلال استخدام وسائل لمنع الحمل[1]، ونفس المسار تقريبا يسلكه معدل النمو في الحضر.

أما إذ استمر الوضع على ما هو عليه فحتما سيكون لظاهرة اعادة التصنيف وزنا كبيرا في الميل نحو التحضر في الجزائر مما يجعلنا نتساءل عن مصير المناطق الريفية في هذا البلد.

3-3-3 واقع الهجرة الريفية الحضرية في الجزائر:

ظاهرة الهجرة الريفية الحضرية في الجزائر هي ظاهرة قديمة جدا لكن عندما يتعلق الأمر بحجمها، اتجاهها ونتائجها فيمكن القول أنها حديثة[2]، إضافة إلى ذلك فهي تعد من بين أكثر الظواهر تعقيدا سواءً من الناحية العملية أو النظرية وهذا راجع لصعوبة الإلمام بجميع القوى التي تحركها حيث لم يتم تحددها بشكل جيد[3]، علاوة على العراقيل التي تعترض الباحث وهو بصدد الحديث عنها ولعل أبرزها هو شح البيانات المتعلقة بها، بالإضافة إلى تعدد مصادرها، وصعوبة ضبط حركية الأفراد على نحو دقيق، فهذه الأخيرة مثل ما هو معروف لا يتم تسجيلها بصفة إجبارية كما هو الحال بالنسبة لظواهر سكانية أخرى كالولادات والوفيات، لكن من أجل تجاوز كل ذلك سوف نعتمد على المعطيات الواردة في التعدادات التي يصدرها الديوان الوطني للإحصاء[4] كل عشر سنوات نظرا لشموليتها وانتظام فتراتها[5]، وبناءً عليه ستكون تلك المعطيات المغذي الأول لدراستنا.

3-3-3-1 مراحل الهجرة الريفية الحضرية في الجزائر:

إن المتتبع لحركة السكان من الريف نحو الحضر في الجزائر يمكنه التميز بين ثلاث مراحل أساسية وهي:

---

[1] MILES, R. (2013),op.cit.

[2] زوزو رشيد(2008). الهجرة الريفية في ظل التحولات الإجتماعية الجديدة في الجزائر،ص:220.

[3] Boukhémis, K., & Zéghiche, A. (1987). Approche des déterminants de la migration interne en Algérie: Constantine et Skikda. *Annuaire de l'Afrique du Nord*, *26*, 419-431,p :419.

[4] تنويه: على الرغم من أن التعدادات تشكل المصدر الأول لكثير من الدراسات العلمية المتعلقة بظاهرة الهجرة الريفية الحضرية بصفة خاصة والتحضر بصفة عامة، إلا أنها أثارت حولها العديد من ردود الأفعال المتضاربة، كما نشير إلى أن الجزائر المستقلة قد قامت بانجاز خمسة تعدادات حظيت فيها ظاهرة الهجرة الريفية الحضرية بأهمية متفاوتة بسبب الاختلاف في طبيعة الأهداف التي كانت تسطر في كل واحد منها.

[5] أوطالب, & نعيمة. (2014). الهجرة الداخلية في الجزائر: معاينة نقدية لإحصاءات 1987 و1998 و2008. *İnsaniyat/إنسانيات. Revue algérienne d'anthropologie et de sciences sociales*, (63-64), 167-192،ص:167-168، 171.

❖ **مرحلة ما قبل الاستعمار الفرنسي:**

لقد تميزت العصور القديمة[1] باستقرار المحتلين في الحضر في حين اضطر السكان الأصلين للعيش في الأرياف والصحاري والمناطق الجبلية بسبب ما كان يمارسه الغزاة من سياسات ترمي جميعها إلى تهجيرهم، مع ذلك فقد تم رصد حركة سكانية لهؤلاء من الريف باتجاه الحضر.

❖ **مرحلة التواجد الفرنسي في الجزائر:**

منذ دخول المستعمر الفرنسي الجزائر قام بانتهاج سياسات تسهل سيطرته على الأراضي الجزائرية، فبدأ أولا بالاستيلاء على ممتلكات الأتراك، من ثم صادر أراضي وممتلكات سكان القبائل الذين قاموا بمواجهته، كما قام بمنح المعمرين حق الاستحواذ على أراضي الوقف والعرش، وقد نتج عن هذا كله حركة سكانية مزدوجة الاتجاه واحد خارجي وآخر داخلي من الريف نحو المدن، حيث لوحظت زيادة لافتة في عدد المتدفقين من الريف نحو المناطق الحضرية وأغلب هؤلاء كانوا ممن جردوا من أراضيهم، أما عن أهم دوافعهم وراء هجرتهم تلك فتمثلت في أمرين اثنين هما البحث عن الأمن وعن مصدر للعيش.

وقد تمخض عن الهجرة المتواصلة انخفاضا مستمرا في سكان الأرياف مقابل تزايد في سكان الحضر، وهذا أمر شجع البعض على بناء أحكام حول عوامل النمو الحضري حينها، حيث دافعوا عن الرأي القائل بأن الهجرة قد كانت هي العامل الأساسي لهذه الظاهرة خلال التواجد الفرنسي، ولم يكتفوا بذلك بل اعتمدوا عليه أيضا كحجة قوية تبطل ما كان يروج له بشأن أن النمو الديمغرافي هو المحرك الأساسي للنمو الحضري[2].

أما بالنسبة ل Kamel (2003) فقد أكد أن الهجرة من الريف نحو الحضر قد حركتها مجموعة الاجراءات الاقتصادية والعسكرية التي اتخذها المستعمر الفرنسي.

في ما يخص الإجراءات الاقتصادية فتمثلت في اهتمامه الكبير بالمناطق الشمالية القريبة من فرنسا سعيا منه لتطوير اقتصاده وربطه بفرنسا فهذا الهدف كان واضحا بصورة علنية، ونتيجة لذلك أصبحت المناطق الحضرية الساحلية أكثر جاذبية من ذي قبل، كما ساعدت الأزمات الاقتصادية والاجتماعية التي مرت بها الأراضي الزراعية التقليدية آنذاك على مضاعفة عوامل الطرد في الريف وعلى تدعيم عوامل الجذب في المدن الشمالية.

[1] العصور القديمة: المرحلة التي سبقت انتشار الاسلام والتي تعاقبت فيها مجموعة من الحضارات على الشمال الافريقي كالفينيقيين والرومان والوندال والبزنطنيين.

[2] زوزو رشيد (2008)، نفس المرجع السابق ،ص: 220-222.

أما العسكرية فكانت متعلقة بالحرب على الجزائر التي شجعت منذ أسابيعها الأولى على مغادرة السكان للريف[1]، مع هذا فقد شكلت سنة 1954 منحا آخر لظاهرة الهجرة الريفية الحضرية في الجزائر[2]، لأنها شهدت اندلاع الثورة التحريرية، فهذه الأخيرة حفزت أكثر السكان على النزوح نحو المدن، وذلك على إثر مساعي فرنسا لإخلاء الأرياف، بعد أن أدركت بأن سكانه قد أصبحوا يشكلون دعامة أساسية للثورة لذا لم يجد المستعمر سبيلا لتخلص منها سوى ممارسة أعمال وحشية ضدهم أدت إلى نزوح ريفي قوي ومتواصل، وتسببت في خلق مشاكل حضرية تمثلت بالدرجة الأولى في ظهور أحياء فقيرة حول المدن لأول مرة في الجزائر.

❖ **مرحلة الجزائر المستقلة :**

بعد الاستقلال مباشرة وفي الفترة الممتدة من 1962 إلى 1966 قاد رحيل الأوروبيين إلى هجرة ريفية حضرية لم يسبق لها مثيل[3]، وقد بدت التحركات السكانية حينها على أنها عملية جزأرة للمدن الجزائرية[4]، من جهة أخرى وفرت السياسات الحكومية في المجال الزراعي المتعلقة بالتسيير الذاتي للأراضي دافعا آخر لمغادرة الفلاحين لأراضيهم والتوجه نحو الحضر حيث توجد قطاعات متعددة، فتلك السياسات لم تراع مطلقا خصائص المجتمع الريفي لذ شكلت حاجزا ما بين الفلاح وأرضه.

أما في فترة السبعينات فقد اختارت الحكومة الجزائرية التوجه نحو الاشتراكية، لذا شرعت في مخططات تنموية تتضمن اقامة وحدات صناعية وجامعات وتوسيع الطرقات، وهذا ما أدى إلى احداث تغيرات عميقة في الخريطة الصناعية وزاد من اقبال سكان الأرياف نحو المدن حيث فرص العمل متاحة بصورة أكبر، وقد تم حينها رصد ما يقارب 1.7 مليون مهاجر مما ساهم في نمو سكان المدن بمعدل يتراوح من 4 % إلى 8 % [5]، وقد حاولت الحكومة التصدي لظاهرة النزوح الريفي القوي بعد أن أصبح يشكل مصدر قلق لها، وفي ذات السياق تقرر توجيه الأهداف المسطرة لتعداد سنة 1977 من أجل الإلمام بظاهرة التحضر[6].

---

[1] Kateb, K. (2003), op.cit , p :212-213.

[2] فسرب التحركات الهائلة من الريف نحو المدن في الجزائر في خمسينات القرن العشرين حوالي 73 % من ظاهرة التحضر الذي وصل معدل إلى 25 % سنة 1954 وفقا ل (1994) .Côte, M.

[3] زوزو رشيد (2008)، نفس المرجع السابق ،ص: 207 ، 222-223.

[4] Boukhémis, K., & Zéghiche, A. (1987). des déterminants de la migration interne en Algérie: Constantine et Skikda,op.cit, p :421.

[5] زوزو رشيد (2008)، نفس المرجع السابق ،ص: 208 ، 224.

[6] أوطالب, & نعيمة. (2014) نفس المرجع السابق، ص: 173.

خلافا للفترات السابقة تبين أن الهجرة قد أصبحت أخيرا تابعة لعوامل اقتصادية، فقد تولد عنها توسعا حضريا ديمو-اقتصاديا[1] بعد أن قادت اقامة مراكز صناعية كبيرة في المدن الرئيسية للبلاد إلى استنزاف عدد كبير لليد العاملة الريفية[2]، فعلى سبيل المثال انجذب ما يقارب 83% من المهاجرين نحو المدن الرئيسية الست[3] في سنة 1976[4]. وفي العشرية التي تلت واصلت المدن اجتذابها لأعدد كبيرة من الريفيين الباحثين عن فرص للتوظيف في القطاعات الحضرية ذات الرواتب المرتفعة[5]، وقد سجلت هذه الفترة نزوح ما يزيد عن نصف مليون شخص[6]، مع ذلك شهد عام 1987 انخفاضا في حصة الهجرة نحو المدن بنسبة 1 % تزامنا مع توقف الاستثمارات في القطاع الثانوي، ومع ظهور أزمات اجتماعية واقتصادية حادة على مستوى المدن خاصة في مجالي العمل والسكن مما صعب العيش هناك. بالمقابل بدأ القطاع الأولي يعرف انتعاشا بعدما تم منح استقلالية أكبر للاستثمارات الفلاحية، وبعد النجاح الذي حققته تجربة استصلاح الأراضي التي تم التوسع فيها أكثر على خلفية تخلي الجزائر عن النهج الاشتراكي ودخولها مرحلة اقتصادية جديدة يُفسح فيها المجال أكبر لمشاركة الخواص في الحياة الاقتصادية، ولهذا لجأت لخصخصة العديد من المؤسسات التابعة لها وغلق بعضها، كما قامت الحكومة بمنح ممتلكات المؤسسات لأصحابها، وفي ظل هذه الظروف تغيرت الأوضاع التي كانت سائدة في العقود الماضية، وأصبحت المدينة مكانا طاردا في حين زادت عوامل الجذب في الأرياف مما أدى إلى عكس اتجاه الهجرة، لكن هذا الوضع لم يستمر طويلا بسبب تداعيات الأزمة السياسية التي مرت بها الجزائر في تسعينات القرن العشرين وتدهور الوضع الأمني بالأخص في الأرياف وهذا ما كان كفيلا بتجديد حركة الهجرة نحو المدن[7]. حيث أصبحت التجمعات الكبرى ملاذا آمنا للفارين من أعمال العنف وانتشار الخوف في الريف الجزائري [8]، بناءً على ذلك فقد كان الوازع الأمني الدافع الرئيسي لفرار معظم المهاجرين ما بين 1987-1998.

[1] Boukhémis, K., & Zéghiche, A. (1987). des déterminants de la migration interne en Algérie: Constantine et Skikda,op.cit ,p :421.

[2] MILES, R. (2013), op.cit.

[3] ثلاث منها فقط استحوذت على 70% من المهاجرين و توزعوا كالآتي: 42 في المائة في الجزائر و 18 في المائة في وهران و 10 في المائة في قسنطينة. ونتيجة لذلك شهدت هذه المدن حركة هجرة غير مسبوقة.

[4] Boukhemis, K. (1983). *Algerian development and urbanisation* ,*op.*cit, p :28.

[5] Boukhemis, K., Raham, D., & Zeghiche, A. (1990, July). Croissance urbaine et mutations socio-économiques dans l'Est algérien,op.cit ,p :466.

[6] MILES, R. (2013),op.cit.

[7] زوزو رشيد (2008) ، نفس المرجع السابق ،ص: 224-225.

[8] Chadli, M., & Hadjiedj, A. (2003),op.cit ,p :4.

من ناحية أخرى فقد باتت الهجرة الداخلية -التي بقيت في معظمها حضرية- تميل إلى العودة التدريجية نحو المناطق الداخلية من البلاد بعد تشبع المدن الكبرى، فهي لم تعد قادرة على توفير المزيد من فرص العمل والاسكان، وقد تميزت هذه الفترة بظاهرة جديدة تمثلت في عودة المهاجرين إلى بعض أقاليم الجنوب والهضاب العليا لأن الولايات الجذابة أصبحت تقع بصفة خاصة في الجنوب العميق، والمنطقة الجنوبية الغربية، والشمال الأوسط، والمرتفعات الوسطى، وتقع الولايات الطاردة في الشمال الشرقي والغربي، والمركز الشمالي وشرق المرتفعات[1].

وعن الآونة الأخيرة فإن معدلات الهجرة بدأت تشهد نوعا من الاستقرار النسبي، وهذا ما انعكس على نسبة مساهمتها في النمو الحضري فهي في تراجع مستمر سواء على المستوى العام أو حتى في المناطق التي كانت تعرف نزوحا قويا سابقا.

4-3 التخطيط الحضري بين الواقع والتحديات:

1-4-3 مظاهر أزمة التحضر في الجزائر:

في ظل النمو الحضري الهائل الذي حركته عوامل عديدة باتت الجزائر من أكثر المجتمعات التي تمر بتغيرات سريعة، حيث تزايدت على إثره الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية وبدأت تأخذ منحنا تصاعديا، لتقود في نهاية المطاف إلى توترات مست بالدرجة الأولى سكان المدن، فهذه المناطق قد أصبحت مسرحا لصراعات وتناقضات عدة انعكست سلبا على الأوضاع الحياتية وأفرزت اختلالات ومشاكل حضرية كثيرة.

وفيما يلي سنقوم برصد جملة من المظاهر التي تشكل إطارا حقيقيا يعكس واقع الأزمات التي تعيشها المناطق الحضرية في الجزائر.

✍ **الطابع الحضري الغير رسمي:**

اكتسى المشهد الحضري الجزائري طابعا غير رسمي بعد أن أضحت المناطق الحضرية الغير رسمية حقيقة تفرض نفسها بقوة في أغلب المدن الجزائرية، حيث ظهر الانتاج والاسكان الغير رسميين، بالإضافة إلى انتشار أعمال تجارية هى الأخرى لم تكن تتسم بالشرعية، وجميع هذه الممارسات صار لها وزن كبير في تكوين المدينة بالجزائر.

تتجلى مظاهر التحضر الغير رسمي في إنتاج مدينة مزدوجة تلك التي قام الجغرافيون بصياغتها في نظرية أطلق عليها اسم " نظرية الازدواجية "، حيث تم تطويرها على نطاق واسع من أجل وضع إطار نظري قادر على وصف الواقع

[1] MILES, R. (2013), op.cit.

الاستعماري الجزائري، الذي كان يقوم على تناقض واضح بين اقتصاد رأسمالي استعماري متقدم، وآخر أصلي متأخر يتضمن جزءًا كبيرًا من الأنشطة غير الرسمية، بناءً على هذا يمكن القول أن صفة عدم الشرعية الحضرية كانت إحدى مخلفات الاستعمار، لكنها عرفت تطورات كثيرة مع مرور الوقت الأمر الذي جعلها تتخذ أشكالا جديدة، ومن بين مظاهرها المعاصرة هي التوسع اللافت في مناطق الاسكان الغير رسمية والتي يتم التعبير عنها في الغالب من خلال الأحياء الفقيرة التي ظهرت وتطورت منذ الحقبة الاستعمارية على خلفية تشكل مخيمات بطرق غير شرعية على مشارف المراكز الاستعمارية فكانت النواة الأولى لبروز الأحياء الفقيرة في الجزائر، وقد تعاملت معها الإدارة الفرنسية على أنها "سرطانات حضرية ".

هذا الانقسام المزدوج للنسيج الحضري قد ظل سائدا في العقد الأول من الاستقلال رغم ميله للانخفاض عقب سيطرت الجزائريين على السكنات التي أصبحت شاغرة بعد مغادرة الأوروبيين، ليتبين لاحقا أن انخفاضه كان فقط بصورة مؤقتة، فخلال السبعينات عاد القطاع الغير رسمي ليفرض قبضته على المشهد الحضري في الجزائر، وقد تفاقم الوضع أكثر في تسعينات القرن الماضي بعد موجة الهجرة التي اجتاحت المدن في أعقاب الحرب الأهلية بسبب فرار الريفيين من أعمال العنف فهؤلاء وجدوا ملاذا آمنا في تلك الأحياء الفقيرة، وقد استمرت ظاهرة التحضر الغير رسمي في التطور أكثر فأكثر حتى أنه لم يعد في الإمكان تفسيرها من خلال الانقسام الراديكالي (ريف /مدينة)، لأن الأحياء الفقيرة أصبحت تضم سكان حضريين آخرين لجأوا إليها في سياق التنقل داخل المدن وفيما بينها أي أنها لم تعد مكانا خاصا فقط بالريفيين، من ناحية أخرى لم يعد القطاع الغير رسمي محصوراً في الأطراف الحضرية إنما انتشر في جميع أنحاء المدينة، وهذا ما أحدث اضطرابا حضريا قويا جعل من تحليل التكوين الحضري الجديد أبعد ما يكون عن السهولة[1].

ومع دخول الألفية الجديدة ازادادت حدة ظاهرة الازدواجية الحضرية في ظل عدم وجود إطار هيكلي للمدينة، حيث شهدت هذه الفترة نشأت مساحات كبيرة من الإسكان الغير قانوني، حتى بات هذا النوع من المساكن يمثل ما بين 20% إلى 50 % من اجمالي المساكن في المدن الكبيرة[2].

[1] Belguidoum, S., & Mouaziz, N. (2010). L'urbain informel et les paradoxes de la ville algérienne: politiques urbaines et légitimité sociale. *Espaces et sociétés*, (3), 101-116,p :102-106.
[2] Abderrahim, H. (2007). Les projets d'urbanisme récents en Algérie. In *43rd ISOCARP Congres*,p :2-3.

✍ التمدد العشوائي وبروز مناطق اقصاء:

لقد حدث التحضر في الجزائر دون أي سيطرة على عملياته، فقد عرفت مدنها انفجارا سكانيا ومورفولوجيا قويا حوّلها إلى مسرح للعديد من التناقضات [1]، ومع استمرار نموها ظهرت هناك توزيعات اجتماعية ومكانية جديدة[2]، حيث تشكل على أطراف المدن المتوسطة والكبيرة مناطق سكنية غير تابعة لها تدعى بمناطق الاقصاء أو الاستبعاد، وقد أطلق عيها هذا المصطلح نسبة إلى حالة التهميش التي يعاني منها سكانها، فهذه المناطق أصبحت تعرض علامات كثيرة للفقر الحضري[3]، لكن هذه الظاهرة ليست خاصة بالجزائر فهناك العديد من المؤلفين الذين قدموا وصفا للأحياء المستبعدة ولحالة البؤس في مدن أمريكا اللاتينية، جنوب شرق آسيا وإفريقيا، كما قاموا أيضا بتحليلها.

بالعموم تتميز مناطق الاستبعاد بمنازلها الصغيرة المحفوفة بالمخاطر التي غالبا ما تكون غير مكتملة، ويتم انشاءها انطلاقا من مواد أولية بسيطة جدا كالطوب أو التراب، وهي خاضعة في الغالب لسيطرة المتعهدين الغير رسميين، كما أن سكانها يعشون ظروف اجتماعية غير مواتية، ويفتقرون للسكن اللائق، وكل هذا يساهم في الفقر الذي نجده مستقرا في بعض الأجزاء المحيطية بالمدن الجزائرية، وقد نمت هذه المناطق وتطورت بالقرب من التكتلات الحضرية بعد أن أضحت الحل الوحيد للسكان المهمشين، والنازحين من الأرياف الذين لم يكن مرحبا بهم في المدن ولم يتم الاعتراف بتواجدهم رسميا هناك، بعبارة أخرى رفض المدينة لهؤلاء هو ما دفع بهم إلى الاعتماد على البناء الذاتي الذي يحمل طابعا بدائيا، وأبرز تناقضا حادا في المدينة تولد عنه انقسمها إلى مدينة رسمية وأخرى غير معترف بها تتكون أساسا من مناطق مستبعدة تعد مرآة عاكسة لأوجه اللا مساواة والظلم الاجتماعي المكاني.

ليست وحدها ظروف السكن السيئة هي السمة الوحيدة لمناطق الفقر، فالبطالة المرتفعة وانعدام الأمن الوظيفي تكون أكثر وضوحًا في هذه المناطق من أي مكان آخر، لأن أغلب سكانها يملكون وظائف عَرضية وغير مستدامة تدر دخولا يصعب قياسها كميا.

أما في الجزائر فنجد التكتلات الشبه الحضرية تشير إلى مناطق الاسكان البدائية الواقعة خارج أنظمة التخطيط الحضري، وهي تشكل ملجأ آمنا للفئات الاجتماعية المتواضعة التي تجد صعوبة في الوصول إلى سوق الأراضي

[1] Mutin, G. (1997). Le contexte économique et social de la crise algérienne.

[2] Belguidoum, S. (2018). Transition urbaine et nouvelles urbanités,op.cit.

[3] المؤشرات الرئيسية للفقر الحضري هي: ظروف السكن الأسري، النقص المقلق في المعدات، صعوبات تعليم الأطفال، تدني فرص العمل، تدهور البيئة الاجتماعية–المكانية، ظروف المعيشة الصعبة مع العديد من المعوقات (الإسكان غير المستقر في المناطق التي أوقفها التخطيط الحضري الرسمي، بدون مياه الشرب والصرف الصحي والطرق المعبدة، عجز المعدات).

والعقارات الرسمي التابعة للمدينة، كما أنها تخلق مشاكل عدة خاصة من حيث ادماجها الاجتماعي، وفي ظل هذه الظروف من الواضح أن هؤلاء الأشخاص المستبعدين بالكاد يمكنهم الحصول علي المعايير التي تعرضها المناطق الحضرية التي باتت مكان لتناقضات صريحة، حيث نجد بها أماكن مهمشة ببنايات هشة وسكان فقراء تتحدى مناطق ذات ثروات مبالغ فيها وعقارات سكنية لأفراد أكثر ثراء، وغالبا ما تستخدم هذه المقارنة كمؤشر لقياس التفاوتات الاجتماعية في المدينة.

لقد تعزز هذا الظلم "الاجتماعي – المكاني" في ضواحي المدن الجزائرية المتوسطة والكبيرة بعدما تم التشكيك في التوجه الاشتراكي المنتهج بعد الاستقلال، ومع بروز الليبرالية الاقتصادية في الثمانينات حين بدأت الدولة الجزائرية في فك ارتباطها بالعديد من القطاعات بما في ذلك الإسكان الاجتماعي، لهذا لجأ الأفراد إلى البناء الشعبي في الضواحي التي أضحت دليلا صارخا عن الإخفاق في تلبية الاحتياجات الاجتماعية لأكثر الطبقات تواضعا.

عمليا يتم الاستيطان في الأحياء الفقيرة بطريقتين إما عن طريق غزو الأراضي العامة: وفي هذه الحالة يشغل السكان المساحات الغير قابله للبناء والتي لا تكون ضمن برامج التخطيط والتنمية الحضرية، لهذا فإن قيمة أراضيها منخفضة، غير أن هذا النوع من الغزو يتطلب قدره كافيه للدفاع عن الأراضي المحتلة بصوره غير قانونيه. أما عن النوع الثاني من تنظيم المستوطنات الغير القانونية فيتم من خلال بناء عقارات سكنية على أراضي مملوكة من قبل خواص، حيث يقوم مالكي الأراضي في هذه الحالة ببيعها بطرق عرفية[1].

باختصار فإن التوزيعات الاجتماعية الجديدة التي ميزت المناطق الحضرية تُبين أن الحق في المدينة ليس نفسه بالنسبة للجميع كونها تعكس توزيعات غير متكافئة [2] .

✍ توسع حضري صناعي على حساب أراضي زراعية:

إن التوسع الحضري في الجزائر يوصف بأنه توسع غير متوازن لأنه حدث على حساب أراضي زراعية، حيث تم اقتطاع أراض فلاحية من أجل إقامة مشاريع سكنية ومناطق صناعية لمواجهة احتياجات اجتماعية متعلقة بالسكن والمرافق وأخرى اقتصادية تتعلق بتنفيذ سياسة التصنيع، فعلى سبيل المثال تم تقدير مساحة الأراضي الفلاحية التي

[1] SOUIAH, S. A. (2010). L'habitat des pauvres dans les villes algérienes ,p :89,92-96.
[2] Belguidoum, S. (2018). Transition urbaine et nouvelles urbanités,op.cit.

اجتاحها التوسع الحضري والعمراني[1] في الجزائر ما بين 1962-1992حوالي 150 ألف هكتار وهذا ما يعادل 5000 هكتار سنويا[2].

ويطرح موقع الوحدات الصناعية خارج النسيج الحضري سلسلة من المشاكل أهمها تلك المتعلقة بالمساحة الريفية التي أصبحت "ترحب" بالمصانع الجديدة بعدما تقرر انشاء وحدات معزولة في المناطق الزراعية[3]، وقد تسبب هذا الإجراء في تفكك الاقتصاد الزراعي على إثر فقدانه للكثير من التربة الغنية[4] أثناء مواجهته للزحف الصناعي المتواصل،حتى بات تقييد التربة الزراعية أمر لا مفر منه، ووضع كهذا يدل على اللامبالاة في استهلاك الأراضي الزراعية.

بالعموم فإن التوسع في التصنيع يؤثر سلبا على الأراضي الزراعية بطريقتين إما مباشرة بالاستيلاء عليها، أو بطريقة غير مباشرة من خلال التقليل من حصتها من المياه، فقد تم تسجيل نقص في الأراضي الزراعية جراء قلة المياه الناجمة عن المنافسة عليها من قبل المصانع، والغريب في الأمر أنه لم يتم تعويض هذه الخسائر، وفي ظل تزايد المواقع الشاذة للتصنيع أعربت وزارة الزراعة عن تخوفها من استمراره، حيث صرحت علنا بأنها تفقد الكثير من الأراضي الزراعية الممتازة، وأن استثمار مبالغ ضخمة لتطوير أراض جديدة تحت غطاء الثورة الزراعية لن يكون البديل الأفضل لأنها بالتأكيد لن تصل إلى درجة خصوبة الأراضي المفقودة، من جهة أخرى فإن غياب نصوص تنظيمية تحكم عمليات النقل اللازمة سيفاقم من المشاكل أكثر لأنه يقود في كثير من الأحيان إلى حالات جمود تام بين الزراعة والصناعة، وعلى الرغم من وجود بعض المراسيم الرئاسية التي تحظر إقامة وحدات صناعية على الأراضي الزراعية التي تكون خارج المحيط الحضري كالمرسوم الصادر في جانفي سنة 1975 إلا أنها تبقى مجرد تدابير متحفظ عليها ومن الصعب جدا تطبيقها على أرض الواقع.

[1] التوسع العمراني يشمل: التوسع المنظم (السكنات – المناطق الصناعية – المنشآة...إلخ) والغير منظم (المساكن والاحياء العشوائية).

[2] تومي رياض. أدوات التهيئة والتعمير وإشكالية التنمية الحضرية مدينة الحروش نموذجا ،ص:73.

[3] يتعلق الأمر بعدد من الصناعات المرتبطة بوجود المواد الخام: مصانع الاسمنت في شرق Mitidja أين تم تركيب مصنع الأسمنت العملاق من مليون طن والذي رافقه مصنع الأسمنت siporex والأسبستوس منذ عام 1976على مساحة 90 هكتارًا وسط أشجار البرتقال والخضروات في بلدية مفتاح.

[4] ما بين 1970 و 1976 قُدرت عمليات بتر الأراضي الزراعية بحوالي 30000 هكتار في البلد بأكمله، وفي سكيكدة تمتص مساحة الـ 2000 هكتار من المنطقة الصناعية الكثير من السهل الساحلي الصغير الذي ينتج الحمضيات، أما في ميتيجا الشرقية فقد قامت المصانع في غضون 10 سنوات (1965-1975) بطرح 400 1 هكتار من النشاط الزراعي .

في الحقيقة بعد كل ما سبق سيبدو غريبا لو قلنا بأن نقل الأراضي الزراعية الذي بات أمر لا مفر ليس هو أكثر النتائج المدمرة للزراعة لكنها الحقيقة، لأن تشيد منشأة جديدة للمصانع ستتبعها تأثيرات أخرى غير مباشرة تكون أكثر ضرر: فهي تؤدي بشكل خاص إلى نزوح زراعي واسع النطاق الذي سيشكل مصدر قلق من ناحية حجمه ووتيرته والعواقب المترتبة عنه فهو سيقود إلى انخفاض القوى العاملة الزراعية النشطة نتيجة هروبها إلى أنشطة قطاعي الخدمات والصناعة التي توظف من هم أصغر سنا وهذا ما يكلف القطاع الأولي فقدان عمال في عمر انتاجي مهم، فقد أشارت إحصاءات بأن هذا القطاع قد ضحى بحوالي 60 %من العمال الأصغر سنا والأكثر تأهيلا، وهذا يعني تزايد الشيخوخة وإلغاء مؤهلات القوى العاملة الزراعية بينما نجد أن متوسط عمر العاملين في مجال لا يتجاوز 25 سنة في المؤسسات الصناعية، لذا ستواجه الزراعة تحدي كبير يتمثل في كيفية استبدال العمال العاجزين.

بصفة عامة فإن الإسراع بإنشاء وحدات صناعية كبيرة جدا دون اتخاذ تدابير دعم كافية في هياكل ومعدات الاستقبال قد تسبب في تغير تنظيم الفضاء وقاد إلى تعطيله[1].

✍ **تريف المدن :**

شهدت الجزائر الفتية نزوحا جماعيا قويا لسكان الأرياف الذين تركوا بصمة واضحة في الوسط الحضري، بعد اضفائهم الطابع الريفي على مساكنهم، ورفضهم الصريح لاكتساب عادات تحضرية، إذ فضلوا المحافظة على طريقة حياة تكاد تكون مماثلة لتلك التي كانوا يمارسونها في الأرياف[2]، وفي ظل هذا أصبحت معظم المدن الجزائرية مأهولة بسكان من أصول ريفية باتت سلوكياتهم تلعب دورا في تغير النسيج الحضري ككل[3]، وعوض أن يحاولوا ايجاد طريقة تمكنهم من التأقلم مع العالم الحضري قاموا بحمل تنظيمات اقتصادية واجتماعية ريفية وشرعوا في نشرها في المدن الأمر الذي صعب كثيرا من دمجهم وخلق تصادما مع المجتمع الحضري[4]، فكما يبدو أن الوافدين الجدد الذين أصبح لهم وزنا كبيرا في الحضر قد اندمجوا بصورة سيئة في الاقتصاد الحضري أجبرت بعض الكتاب على الحديث عن تريف المدن بدلا من الحديث عن تحضر سكان الجزائر[5].

[1] Mutin, G. (1980). Implantations industrielles et aménagements du territoire en Algérie,p :11,20-23.
[2] Côte, M. (1994). L'urbanisation en Algérie,op.cit ,p :62.
[3] Guetta, M., & Megdiche, C. (1990). Famille, urbanisation et crise du logement en Algérie. *Sociétés contemporaines*, *3*(1), 95-115 ,p :95.
[4] Boukhémis, K., & Zéghiche, A. (1987). Approche des déterminants de la migration interne en Algérie,op.cit ,p :425.
[5] Boukhemis, K. (1983). *Algerian development and urbanisation,op.cit,* p :26.

✍ **مشاكل اقتصادية واجتماعية:**

لقد تطورت البنية الحضرية في الجزائر بطريقة سيئة جدا لاسيما في المدن الكبرى التي اتضح فيما بعد أن امكانيات استقبالها قد أضحت محدودة للغاية بسبب تواصل التدفقات الديموغرافية نحوها، هذا ما ساهم في تحويل البيئة الحضرية التي كان يطمح إليها المهاجرين في فترة قصيرة من الزمن إلى مصدر للعديد من المشاكل[1]، ولم تكن وحدها الهجرة من أزمت الوضع الحضري في الجزائر كذلك النمو الديموغرافي الكبير قد لعب دورا في ذلك، لأنه قاد إلى تفاوتات اقتصادية واجتماعية كبيرة شكلت عبئا ثقيلا داخل الحيز الحضري وحدّت من القدرة الاستيعابية للمدن التي لم تعد قادرة على مجارات النمو السريع [2]، وعلى خلفية ذلك أصبحت المدن الجزائرية تعاني من مشاكل عديدة أبرزها:

✓ مشكلات اجتماعية عدة: كالانتشار الجريمة والاقصاء الاجتماعي لبعض الفئات المهمشة بسبب هشاشة العلاقات الاجتماعية.

✓ مشكلات اقتصادية: أهمها تفاقم مشكل البطالة نظرا لقلة مناصب العمل في الحضر، ونقص الاستثمارات التي لا تزال ضعيفة جدا، إضافة إلى تنامي الاقتصاد الغير مهيكل، حيث أصبحت الصناعات التقليدية والمهن الصغيرة تتم خارج الإطار القانوني بسب سوء تنظيمها، وهذا ما جعلها غير مهيأة لمواجهة التنافسية الاقتصادية في ظل انتشار ظاهرة العولمة.

✓ مشكلات تشريعية وتنظيمية: حيث تبين أن هناك تداخل بين اختصاصات ومهام الفاعلين الحضريين الأساسين[3]،مما قاد إلى حدوث فوضى في التسيير الحضري وتسبب في الافتقاد إلى رؤية شاملة لسياسة تسيير المدينة التي بقيت تعاني من محدودية المسؤوليين ذوي الكفاءة، هذا فضلا عن انتشار أشكال الفساد وغياب التسيير العقلاني على مستوى الإدارات الجزائرية[4].

✓ تعاني المدن الجزائرية من مشاكل اجتماعية أخرى كالفقر، الانحراف والتفكك الأسري بالإضافة لتفاقم أزمة النقل خاصة على مستوى المدن الكبيرة، إلى جانب أزمة السكن التي سنفصل فيها لاحق نظرا لأهميتها فهذه الأخيرة

[1] Lekehal, A. (2003),op.cit ,p :75.

[2] Boukhemis, K., Raham, D., & Zeghiche, A. (1990, July). Croissance urbaine et mutations socio-économiques dans l'Est algérien,op.cit, p :460.

[3] الفاعلين الحضريين هم: القطاع العام و الخاص والإدارة والمنظمات الحكومية والغير حكومية.

[4] حربوش, & بوبكر. (2017)، . النمو الحضري بالجزائر ورهان التنمية الحضرية المستدامة. أي سياسة للمدينة؟،ص 205.

قد تزايدت بفعل اختلال التوازن ما بين العرض والطلب، فضلا عن سوء استغلال الأراضي الحضرية وتزايد الصراعات القائمة حولها، وظهور مدن جديدة تفتقر لمقومات أساسية [1].

- ✓ انفجار القطاع التجاري وتراجع الإنتاج الصناعي.
- ✓ مشاكل متعلقة بالشكل الحضري تتمثل في عدم الامتثال للقواعد المعمارية وللوائح[2].

✍ **أزمة إسكان حادة:**

في ظل النمو السكاني القوي الذي شهدته المناطق الحضرية الجزائرية ونظرا لحجم التدفقات نحوها أصبحت تعاني نقصا واضحا في المساكن، وقد استمرت الأزمة في التصاعد نتيجة لتجاهل قطاع التشييد من قبل المخططين تحديدا في أول خطتين من المخططات الرباعية، ورغم أن هذا الأمر اختلف عقب الجهود الكبيرة في سبيل تلبية الاحتياجات إلا أنها لم تكن كافية نظرا لحجم الأزمة، فالعجز كان هائلا وقد كشفت عن ذلك جميع الدراسات المحلية.

حتى التصنيع ولد صعوبة إضافية في هذا المجال، فقد تقرر الخوض في إقامة مصانع خارج النسيج الحضري دون إرفاقه بسكنات، وهو ما أحدث انفصالا عاما بين العمل والسكن، وسمح بتكاثر الأحياء الفقيرة حول تلك المصانع[3]، من جهة أخرى تزايدت الطلبات على السكن أكثر في ظل النمو السكاني المتواصل، وقد حاولت الحكومة الجزائرية مجابهتها من خلال عدة برامج عامة وُصفت بأنها طموحة كبرنامج 1.2 مليون وحدة سكنية لفترة خمس سنوات 2010-2014، غير أنها فشلت مرة أخرى، لذا لجأ البعض إلى السكانات العشوائية الغير منظمة لتعويض العجز المزمن[4].

3-4-2 واقع السياسات الحضرية في الجزائر ومعوقاتها:

3-4-2-1 السياسات الحضرية في الجزائر:

لقد أصبح قبول فكرة النمو الحضري أمر لا مفر منه بعدما توضح أنه لا فائدة ترجى من اتخاذ تدابير سلبية تجاهه، لذا يجب على الحكومات أن تعي ذلك وبدلا من تقييده عليها التحرك بصورة عاجلة لتوجيهه وضبط نمو وتوسع المناطق الحضرية وعليها أيضا أن تضع خططا تستطيع من خلالها مواجهة كل ما يترتب عنه من مشكلات، مع ذلك

[1] تومي رياض، نفس المرجع السابق ،ص:74 ،78.

[2] Bendjelid, A. (2001). *Armature urbaine et population en Algérie*,op.cit,p :138.

[3] Mutin, G. (1980). Implantations industrielles et aménagements du territoire en Algérie ,op.cit,p :24-25.

[4] Belguidoum, S. (2018). Transition urbaine et nouvelles urbanités,op.cit.

يجب الاعتراف أن هذه المعادلة لا تتحقق إلا من خلال استراتجية شاملة قائمة على الفهم الجيد للحياة الحضرية، وفي نفس الوقت قادرة على الالمام بقضايا التحضير على مختلف الأصعدة، فالتخطيط الحضري عبر أدواته ما هو إلا ترجمة لحاجيات الأفراد داخل بيئة إنسانية ملائمة تضمن التنمية الحضرية بشتى أشكالها[1].

بناء على ما سبق سنحاول معرفة إلى أي مدى استطاعت الحكومة الجزائرية تطبيق هذه المبادئ، من خلال تسليط الضوء على مجهوداتها في هذا الشأن مع تتبع التطورات التي شهدتها السياسات الحضرية في هذا البلد بمرور الوقت.

3-4-2-1-1 السياسات الحضرية خلال الاستعمار الفرنسي (1830-1962):

عرفت الجزائر سياسات للتخطيط الحضري منذ الاحتلال الفرنسي لاسيما بعد صدور قانون 14 مارس سنة 1914 الذي جاء بفكرة المخطط التوجيهي العام والمخطط التوجيهي للتعمير، كمحاولة منه لجلب انتباه الجزائريين وجعلهم يعتقدون أنه يسعى لحل جميع مشاكلهم الاقتصادية والاجتماعية خاصة في مجال السكن، حيث تجلت هذه المساعي بوضوح أكثر من خلال خطة قسنطينة[2].أما الشيء اللافت بخصوص سياسات المستعمر في مجال التخطيط الحضري هو أن هذه الأخيرة قد ظلت سارية المفعول حتى بعد إعلان الجزائر استقلالها، الأمر الذي حتم علينا الانطلاق من ذلك الإرث الذي خلفه الاحتلال بعد 132 سنة من تواجده على الأراضي الجزائرية[3]. وفيما يلي سنحاول تلخيص مختلف أدوات التخطيط الحضري التي تم تطبيقها في هذا البلد إبان الفترة الاستعمارية الفرنسية.

❖ **الفترة ما بين 1919- 1948 :**

خلال هذه الفترة نُشرت مجموعة من النصوص القانونية المتعلقة بالتخطيط الحضري، وقد كان أهمها تلك التي صدرت عام 1919، حيث شرَّعت إلزامية تراخيص البناء وضبطت إنشاء العقارات السكنية، بعد ذلك مباشرة جاء مرسوم1922 الذي أدخل تشريع التخطيط الحضري المتروبوليتي"la législation métropolitaine d'urbanisme" وبموجبه فُرض على جميع البلديات التي يتجاوز عدد سكانها 10000 نسمة إقامة مشاريع متعلقة بتنمية البلدية[4]، وجعلها ملزمة قانونيا بوضع "خطة تطوير وتوسيع وتجميل المدن "، كما حدد لها مهامها الرئيسية المتمثلة في تعميم

[1] تومي رياض.(2006) ، نفس المرجع السابق ،ص:59-61.

[2] مزياني عائشة .(2017).أدوات التهيئة والتعمير كآلية للتخطيط الحضري والتحكم في توسع المجال العمراني :دراسة حالة مجمعة فرندة ولاية تيارت ،مجلة تشريعات التعمير و البناء،العدد الثالث،ص:332.

[3] تومي رياض.(2006) ، نفس المرجع السابق ،ص:64.

[4] BENDJELID, A., & HAFIANE, A. De la fragmentation physique actuelle et passée à la tentative de défragmentation spatiale dans les grandes villes d'Algérie,p :47.

تصاريح البناء واخضاع عمليات التقسيم الفرعي إلى نظام تفويض محدد، مع إقامة مشاريع للتنمية، وتجميل المدن وضبط امتدادها.

❖ **الفترة ما بين 1948 – 1962 :**

بعد الحرب العالمية الثانية تم التخلي عن خطة تطوير، توسيع وتجميل المدن، إذ تقرر عقب اللجوء إلى إحصاءات حول مشكلات تخطيط المدن الشروع في تأسيس وكالة للتخطيط تكون مرفقة بوضع خطة متعلقة بمدينة العاصمة "الجزائر " سنة 1948، بالإضافة إلى ذلك اعتمدت السلطات الفرنسية في نهاية الخمسينات على أدوات تنظيمية جديدة تتواءم مع النمو السكاني والاقتصادي وقتها، كما قامت في سنة 1958 بإطلاق ما يعرف بخطة قسنطينة الرامية لتحسين الجانب الاجتماعي والاقتصادي.

وخلال السنوات الأخيرة من تواجد فرنسا في الجزائر كثفت حكومتها أكثر من مجهوداتها في مجال التخطيط الحضري، وقد توجت تلك المجهودات بإصدار العديد من أدوات التخطيط التي استمرت تأثيراتها الكبيرة على سياسة التحضر الجزائرية بعد الاستقلال ومن بين هذه الأدوات:

✍ **المخطط الحضري الموجه (PUD):** تأسس هذا المخطط بناء على إحصاءات ديموغرافية، وتم توجيهه لتقديم برنامج عامة بدون تفاصيل من أجل ضمان توازن الهيكل الاقتصادي، وقد كانت أبرز اهتماماته متعلقة بالمجالات التابعة للأنشطة الاقتصادية، الهيكل المكاني وتقسيم المناطق، أما إطاره الزمني فكان عشرين عامًا.

✍ **خطط التفاصيل Les plans de détail :** وُضعت هذه الخطط على مستوى البلديات التي تتولى مهمة تنظيم القطاعات المتحضرة والقابلة للتحضر في آن واحد، وكذلك موقع المعدات، مع الحرص على تنفيذ ما سبق من مهام في إطار المبادئ التوجيهية لمخطط (PUD)[1].

✍ **مخطط التعمير أو إعادة الهيكلة:** يرمي هذا المخطط إلى محاولة استعادة مراكز المدن وتجديد الأحياء المتدهورة[2].

✍ **خطة التحديث والمعدات (PME):** برنامج المعدات الحضرية وخطة التحديث هما عبارة عن ميزانيات موجهة لتمويل المعدات والبرامج المتعلقة بالتنمية الاقتصادية.

✍ **برامج تخطيط المدن والمناطق ذات الأولوية للتوسع الحضري (Z.U.P):** كانت هذه البرامج مخصصة للضواحي والمناطق النائية، وقد أُرفقت بمكمل أساسي يتمثل في شبكة المعدات التي تم تطوير أولها سنة 1959 عن طريق

[1] Lakhdar Hamina, Y., & Abbas, L. (2015). Évolution des instruments de planification spatiale et de gestion urbaine en Algérie. *Cinq Continents*, *5*(11), 104-129, :p :108-109.

[2] تومي رياض. (2006)،نفس المرجع السابق،ص:54.

المستشار الفني " DU PONT" التابع لوزارة البناء والمكلف بوضع معايير لبرمجة المعدات وفق التسلسل الهرمي الذي يتراوح بين وحدة الحي المكونة من (800 إلى 1200 وحدة سكنية) إلى المجمع الكبير ذو 10000 مسكن، ويمر عبر الحي من 2500 إلى 4000 منزل[1].

3-4-2-1-2 السياسة الحضرية في الجزائر بعد استقلالها[2] :

رغم نيل الجزائر لاستقلالها إلا أن الأدوات السابقة قد تمكنت من المحافظة على تواجدها، فقد كان لها الأثر الكبير على معظم السياسات الحضرية المتبناة في هذا البلد إلى غاية يومنا هذا، حتى باتت الأدوات الفرنسية بمثابة مرجعيات أساسية للتهيئة والتعمير في الجزائر المستقلة بكل ما تحمله الكلمة من معنى[3].

❖ **الجانب التشريعي للفترة ما بين 1962-1966:**

في السنوات الأولى من الاستقلال واصلت الجزائر تطبيق قانون التخطيط الحضري لسنة 1958 المورث عن الحقبة الاستعمارية [4] والذي حاولت السلطات الفرنسية تطبيقه في هذا البلد سنة 1960، حيث بقي قيد التطبيق إلى غاية ديسمبر 1962 تاريخ إصدار قانون تجديد التشريعات الفرنسية من أجل أن تتوافق نصوصه مع الوضع الوطني، بالإضافة إلى ذلك صدر في 24 أوت من هذه السنة قانون متعلق بحماية وإدارة الممتلكات الشاغرة بعد رحيل المستعمرين.

❖ **فترة (1967-1977) إعادة التوازن الإقليمي والتخطيط الاجتماعي والاقتصادي:**

تميزت هذه الفترة بالرغبة الصريحة في استعادة التوازن الإقليمي من خلال تبني رؤية تركز بشكل أساسي على القطاع الصناعي تمخض عنها زيادة كبيرة في جاذبية الاستثمارات ذات الطبيعة الصناعية والاقتصادية، وقد تم خلالها استخدام أدوات التخطيط المركزية، بالإضافة إلى تطبق خطط اقتصادية هامة كانت كالآتي:

✍ **الخطة الثلاثية الأولى (1967-1969):**

تهدف هذه الخطة إلى الاهتمام أكثر بالمناطق الفقيرة في البلاد من ناحية، وإلى التعامل مع الهجرة الريفية من ناحية أخرى لذا قامت الحكومة بإطلاق برنامج اسكان في المناطق الريفية تماثل البرامج التي تم تنفيذها خلال الفترة

[1] Lakhdar Hamina, Y., & Abbas, L. (2015), op.cit,p :109-110.

[2] سنوه أن التركيز سيكون على ما بعد 1966 لأن الفترة التي سبقتها تميزت بعدم الاستقرار وهذا ما حال دون تحقيق الأهداف المعلنة.

[3] تومي رياض. (2006)،نفس المرجع السابق،ص:56.

[4] بقي الاعماد على القانون الفرنسي قائما في الجزائر المستقلة إلى غاية سنة 1973.

الاستعمارية من قبل مكاتب H.L.M [1] لمدة ثلاث سنوات، وقد اعتمدت في ذلك على مجموعة من الخطط الخاصة وبرنامج ضخمة من المعدات.

✍ **الخطة الرباعية الأولى (1970-1973) :**

بعد النمو الحضري الجامح الذي عرفته المدن الجزائرية سعت الحكومة جاهدة لإضفاء اللامركزية على سياسة التخطيط الحضري، فقامت بإطلاق دراسات حوله وبإعداد أعمال متعلقة بالبرمجة الحضرية ركزت فيها على المدن الكبرى كان هدفها الرئيسي هو إقامة العديد من المناطق الصناعية من أجل ذلك تم تأميم المواد الهيدروكربونية سنة 1971، كما شرعت أيضا في تنفيذ خطط تنمية البلدية وخطط تحديث المدن الحضرية الكبيرة.

✍ **الخطة الرباعية الثانية (1974-1977):**

في هذه الخطة أبدت السلطات العامة اهتماما بإنشاء أدوات تخطيط حضري تسمح بإقامة مجمعات كبيرة لاستيعاب النمو السكاني الكبير وقد تمثلت فيما يعرف بمناطق الاسكان الحضري الجديد "ZHUN" [2] التي اعتبرتها الحكومة بديلا للأداة الفرنسية (Z.U.P) المقررة سنة 1958 ضمن خطة قسنطينة الرامية لتحسين الجانب الاجتماعي والاقتصادي، كما شهدت هذه الفترة أيضا صدور مجموعة من القوانين في مجال تخطيط المدن كقانون احتياطي الأراضي، وقانون رقم 74-26 المؤرخ في 20 فبراير 1974 المتعلق بتكوين احتياطي الأراضي لصالح المجلس الشعبي البلدي، بالإضافة لقانون 76-48 المؤرخ في 25 ماي 1976 المتعلق بمصادرة الممتلكات للمنفعة العامة.

بصفة عامة عرفت الفترة الممتدة من 1967 إلى غاية 1977 إنشاء العديد من الأدوات الحضرية التي كان لها تأثيرا كبيرا على البيئة الحضرية آنذاك، ويمكن تقسيمها إلى قسمين:

أ- أدوات التخطيط الاجتماعي والاقتصادي:

✍ **خطة تنمية البلدية P.C.D**:

تم إطلاق هذه الأداة من خلال الخطة الرباعية الثانية (1974 - 1977) بهدف تحسين المرافق الاجتماعية وتطوير الزراعة والصناعة، ولتحقيق هذه الأهداف أُرفقت ببرنامج مالي قابل للتجديد سنويا، حيث اقتصر دورها على

[1] H.L.M "Habitations à Loyer Modéré ": منازل الإيجار المعتدلة.

[2] سياسة "ZHUN" هي في الواقع ليست أداة تخطيط حضري، إنما هي إجراء تقني وإداري تمثل فيه كل من وزارة الإسكان أو السلطات المحلية مالكين للمشروع، في حين يعتبر مكتب الدراسات الحكومي (CADAT) مدير المشروع وشركات البناء.

المستوى المحلى داخل المدن ذات الحجم الصغير، كما تم منح خطة تطوير لكل مجلس شعبي بلدي خاصة به تتولى مهمة تمويل هذه المشروعات[1].

✍ **خطة التحديث الحضري P.M.U:**

خطة التحديث الحضري هي أداة للتدخل على مستوى النسيج الحضري داخل المدن الكبيرة أو متوسطة الحجم تحديدا تلك التي تشهد نموا سريعا، وقد تأثرت بهذه الخطة ثلاثة وثلاثون مدينة في ذلك الوقت، أما دورها فاقتصر على موقع المعدات وعلى التوزيع المكاني للاستثمارات.

إن كُلا من (P.C.D) و (P.M.U) قد أثرتا بصورة واضحة على الأنسجة الحضرية للمدن الجزائرية وتسببتا في سرعة نموها وفي استهلاك مفرط للأراضي، هذا ما دفع بالحكومة للتفكير جيدا من أجل العثور على أداة تستطيع من خلالها إدارة البيئة الحضرية وتساعدها على تنظيم وتوزيع مختلف المعدات وبرامج الاستثمار في المدى القصير والمتوسط وحتى الطويل، وقد كانت هذه الأداة ممثلة في الخطة الحضرية الرئيسية (PUD)[2].

✍ **المخطط الحضري الموجه** (PUD) [3]:

كان هذا المخطط موجه على نحو خاص للمدن الكبيرة والمتوسطة، وقد اعتبر بمثابة الأداة القانونية التي تنظم النسيج الحضري[4] بعد صدور المرسوم رقم 73-29 المؤرخ 8 جويلية 1973 القاضي بتحديد إجراءات الإعداد والموافقة عليه رسمياً، حيث تم الجوء إلى هذه الأداة الجديدة لمواجهة الاستهلاك المفرط للأرضي الحضرية وللسيطرة على النمو الحضر المتزايد، وقد كان لها على أرض الواقع نقاط إيجابية عدة منها: دورها البارز في إنتاج مناطق حضرية، ومساعدتها على إنشاء مناطق سكنية حضرية جديدة التي ترمي لتحقيق برامج الإسكان الاجتماعي الكبرى، كما سهلت الوصول إلى الإنشاءات الفردية من خلال تطبيق الأمر والمراسيم المتعلقة بنقل احتياطي الأراضي خلال الفترة الممتدة من 1974 إلى غاية 1985، أيضا ساعدت على تنفيذ استثمارات عامة مختلفة، وكل ذلك يوحي بأن هذه الأداة قد

[1] نشير إلى أن المجالس الشعبية البلدية ليست لها أية علاقة بتمويل المشاريع الصناعية الوطنية.

[2] Lakhdar Hamina, Y., & Abbas, L. (2015), op.cit,p :111-113.

[3] PUD : يعتبر المخطط الداعم للبرمجة والتخصيص لمختلف البرامج والاستثمارات الحضرية ذات المدى القصير والمتوسط والطويل ،أما تنفيذه فيتم بواسطة C.A.D.A.T.

[4] عباس، سعاد, & معاوية، صبرينة. (2014). التطوير الحضري و التنمية المستدامة في الجزائر: نحو رؤية واقعية لحاجات الحاضر و متطلبات المستقبل. ‘Majallat ‘Ulūm al-Insān wa-al-Mujtama, 188(1064), 1-25 ،ص:186.

كانت أساسية جدا سواءً فيما يتعلق بتطبيق سياسات الإسكان الاجتماعي أو وفي السماح بإجراء نقل (إيجار الأراضي الحضرية) لصالح طبقات اجتماعية معينة[1].

✍ **المخطط العمراني المؤقت (PUP)** [2]:

هذا المخطط يماثل سابقه من حيث أبعاد التهيئة العمرانية وأهدافها[3]، غير أنه كان موجها للمدن ذات الحجم الصغير التي لم يهتم بها مخطط التعمير الموجه، وقد ظهر أواخر السبعينات وبداية الثمانينات واستمر العمل بها إلى غاية 1990، يُعنى (PUP) بتحديد التوسع المستقبلي للتكتلات الحضرية على المدى القريب أي في حدود 5 سنوات، عن طريق رصد احتياجات السكان من سكنات، مرافق وخدمات ويتم المصادقة عليه من قبل الولاية الوصية.

هذا المخطط نجده قائما على شروط ومبادئ من شأنها مساعدة المسؤولين المحلين والهيئة التقنية على تحديده، وهي تكمن في الحفاظ على الأراضي الفلاحية إضافة إلى حساب الأراضي القابلة للتعمير على مدى10-15 سنة، وكذلك تخصيص الأراضي بالنسبة للنشاطات الصناعية[4].

ب- أدوات التخطيط العملي:

لقد قادت الخبرة المكتسبة خلال فترة التخطيط "السوسيو - اقتصادي " المتسمة بغياب للتخطيط الإقليمي وبالتوسع الحضري الغير منضبط إلى البحث عن أفكار تساعد على إيجاد أدوات جديدة قادرة على تخطى المستويات المحلية والوصول إلى مستويات أشمل (وطنية، إقليمية وحتى حضرية) [5].

✍ **المناطق السكنية الحضرية الجديد (ZHUN) :**

ظهرت فكرة (ZHUN) في سنة 1975 كاستجابة لتزايد حاجات الأفراد المتعلقة بالسكن، وهي أداة تتطلب عمل تشاركي بين جميع الأطراف الفاعلة في حقل البناء والتعمير، وقد جاءت بالأساس لسد فراغات ناجمة عن التباطؤ الذي اتسمت به أدوات التخطيط والسياسة الحضرية المعتمدة خلال تلك الفترة[6]،بالإضافة إلى عدة أسباب أخرى يمكن اختصارها فيما يلي:

---

[1] Lakhdar Hamina, Y., & Abbas, L. (2015),op.cit,p :113,115.

[2] هو عبارة عن خطة حضرية تم إصدارها من قبل القانون البلدي.

[3] عباس، سعاد, & معاوية، صبرينة. (2014)، نفس المرجع السابق ، ص:186.

[4] تومي رياض. (2006)،نفس المرجع السابق،ص:69.

[5] Lakhdar Hamina, Y., & Abbas, L. (2015), op.cit,p :116.

[6] تومي رياض. (2006)،نفس المرجع السابق،ص:70.

✍ النمو الحضري القوي الذي شهدته الجزائر أجبر السلطات العامة على التحرك بصورة عاجلة للتصدي إلى الطلبات المتزايدة على السكن، لذا ارتأت الحكومة أن تأخذ التدخلاتها بخصوص هذه المسألة شكل برامج واسعة النطاق ترمي إلى انشاء مناطق سكنات حضرية جديدة (ZHUN) [1].

✍ التزايد المستمر في نمو المناطق الساحلية ذات المنشآت الصناعية الكبيرة والتي لا تزال تواصل ترحيبها بوظائف جديدة جعل من التوجه نحو إنشاء مدن جديدة أمر لا مفر منه، حيث رأت فيه السلطات الحل الوحيد القادر على تخفيف القيود المتزايدة على تلك المناطق[2].

✍ موجة نزوح جماعي من الأرياف في سبعينات القرن العشرين أدت إلى وصول المدن لمستوى التشبع، و لمواجهة هذا التوسع المفرط تم إطلاق خطط إنمائية مدتها أربع سنوات تساهم فيها الدولة ببرامج اسكان ومعدات هامة على مستوى مناطق حضرية جديدة يسهل شغلها تدعى بمناطق الاسكان الحضرية الجديدة ZHUN، وقد ساهمت هذه البرامج في انتشار كبير للمدن على أطراف المدن الرئيسية وحتى في المناطق البعيدة عنها [3].

✍ التصدي للتزايد الكبير في الطلب على العمل استلزم إنشاء منطقة معيشة تتمتع بمركز قوي، منظم، ديناميكي وجذاب قادر على خلق فرص للعمل، وفي نفس الوقت بإمكانه توفير سكن إضافي للأفراد[4].

و فيما يلي سوف نحاول تسليط الضوء على نموذجين هامين لهذه السياسة:

الأول متعلق بمنطقة نجمة هذا التجمع الحضري الواقع على بعد 20 كم من مدينة وهران، وهو يعد مثالاً واضحًا على التخطيط الحضري الفعلي، عرف سكانه ارتفاعا من 4800 نسمة إلى 33100 نسمة خلال فترة (1987-1998) بمعدل نمو سنوي كان من بين أعلى معدلات النمو في تلك العشرية قدر ب 10%، وقد كان بمثابة ابتكار للسلطات العامة سنة 1984 بعدما تزايدت الطلبات على قطع الأراضي والسكن ووصولها لأرقام هائلة لاسيما بعد أعمال العنف التي عاشتها البلاد منذ عام 1988، إلى جانب ذلك سعت من خلاله السلطات إلى إعادة اسكان الأفراد الذين يعشون في أحياء وهران الفقيرة .

أما عن اختيار موقع نجمة فهو لم يأتي على نحو عشوائي إنما تم بناءً على عدة عوامل كان أبرزها انخفاض القيمة الزراعية لأراضيها مما سمح بتوفر أراضي مناسبة للبناء دون حدوث توسع عمراني على حساب مساحات صالحة

[1] Belguidoum, S., & Mouaziz, N. (2010). L'urbain informel et les paradoxes de la ville algérienne,op.cit ,p :109.
[2] Mutin, G. (1980). Implantations industrielles et aménagements du territoire en Algérie,op.cit, p :36.
[3] Abderrahim, H. (2007). Les projets d'urbanisme récents en Algérie,op.cit,p :3.
[4] Foura, M., & Foura, Y. (2005). Ville nouvelle ou ZHUN à grande échelle? L'exemple d'Ali Mendjeli à Constantine. In *Les Annales de la recherche urbaine* (Vol. 98, No. 1, pp. 122-126). Centre de Recherche d'Urbanisme,p :124.

للزراعة، من ناحية أخرى فإن منطقة نجمة واقعة على أرضي تابعة للدولة ما يعني غياب القيود القانونية حولها، وقد سمح تأسيسها بتحرير أراضي كان يشغلها سكان فقراء يمارسون أنشطة تؤثر سلبا على صورة وهران كمدينة مثل سوق السلع المستعملة، واعادة تخصيصها بعد نقلهم لإقامة مشاريع حضرية مهمة كمتنزه وهران الترفيهي. مع هذا شاب موقع نجمة عدة عيوب فهو يعد مثالا عن التحضر الغير رسمي الذي أنتجته جهات مؤسسية فاعلة، حيث كان يعرض حالة التحضر الفعلي الذي يحدث خارج قواعد تخطيط المدن الصادر عن السلطات العامة في ظل غياب إذن بالتخطيط مع تخصيص قطع الأراضي بدون سند ملكية، ضف إلى ذلك فقد كانت الأراضي غير قابلة للبناء من الناحية الفنية لأنها تحتوي على قيود تُصعب ايصال خط أنابيب الغاز وخط الكهرباء، وهي عرضة للفيضانات[1].

أما النموذج الثاني يتمثل في المنطقة الحضرية الجديدة "علي منجلي" الواقعة في مدينه قسنطينة، فهذه الأخيرة تعد واحده من أكثر المدن الجزائرية ازدحاما، نظرا لتزايد ظاهره الهجرة الريفية نحوها بسبب مكانتها التاريخية المهمة والمكتسبة من الفترتين العثمانية والفرنسية، حيث ترتب عن ذلك وصولها إلى حد التشبع الأمر الذي جعلها عرضة لانتشار الأحياء الفقيرة، المباني الغير المشروعة ومناطق البناء الذاتي، كذلك واجهت هذه المدينة انهيارات أرضية أثرت على 100000 نسمة، وقد صاحب هذه المشاكل زيادة طبيعية لافتة أدت إلى ارتفاع عدد الطلبات على الاسكان، ومن أجل مواجهتها رأى المسؤولون أن الحل الوحيد هو الشروع في بناء مدن جديدة لتنفيذ برنامج اسكان واسع النطاق يسمح بامتصاص الطلب الزائد على السكن، من هنا ظهرت مدينة عين الباي الجديدة في قسنطينة، التي بدأ العمل بها سنة 1992 بعد سلسلة من القرارات والدراسات حول موقعها تبين من خلالها أنه موقع مناسب لإقامة مدينة جديدة[2]، مع ذلك فإن ظروف تأسيسها اتسمت بغياب تام للتشريعات المخصصة[3]، إذ لم يتوفر حينها أي إطار قانوني متعلق بالمدن الجديدة في الجزائر ككل، وبناء عليه تم التخطيط لها بالاعتماد على أدوات التخطيط الحضري العادية[4]، لكن الأمر تغير كليا بعد صدور القانون رقم 08/02 المؤرخ في 8 ماي 2002 المحدد للشروط اللازمة لإنشاء

[1] Belguidoum, S., & Mouaziz, N. (2010). L'urbain informel et les paradoxes de la ville algérienne, cit,p :109-110.

[2] كان موقع المدينة الجديدة موضوعا للدراسات الموكلة إلى مكتب البحوث الوطني CADAT (صندوق التنمية الإقليمي).

[3] لم يتم ذكر إنشاء المدينة الجديدة عين الباي لا في المخطط الوطني للتنمية الإقليمية (SNAT) لعام 1987 ولا في وثيقة "Tomorrow Algeria" التي وضعتها وزارة التجهيز و التخطيط المكاني.

[4] Foura, M., & Foura, Y. (2005),op.cit,p :123.

مدن جديدة وتطويرها، والمتضمن لإعادة تعريفها، أما الشيء المهم في هذا القانون فقد كان حضر إنشاء مدن جديدة فوق أراضي زراعية[1].

بالعودة إلى المدينة الجديدة التي أطلق عليها في البداية اسم "عين الباي" نسبة إلى الهضبة التي أنشئت عليها، فقد تم تغير اسمها ليصبح "علي منجيلي" وذلك بموجب المرسوم الرئاسي الصادر في عام 2000 [2]، وهي تقع على بعد 15 كم من قسنطينة، تعتبر هذه المدينة ملخصا للمفارقات والتناقضات التي يعرضها المجتمع الجزائري، حيث نما عدد سكانها - الذين هم في غالبهم من مدينة قسنطينة- بسرعة كبيرة ووصل إلى ما يقارب 200000 نسمة سنة 2018 بعدما كان يقدر ب 15000 نسمة قبل سبعة عشر سنة، وقد كانت في بداية تأسيسها ترحب فقط بالسكان المنقولين من الأحياء الفقيرة في قسنطينة، لكنها تحولت لتصبح مكانا جاذبا للطبقات الاجتماعية المتوسطة والعليا منذ سنة 2005 بفضل برامجها الخاصة المتعلقة بملكية المنازل، ومرافقها التجارية التي تعرض خدمات ليلية، حيث تبقى مراكز التسوق بها مفتوحة حتى وقت متأخر من الليل، الأمر الذي ساعد على خلق جو حضري مختلف عن المدينة الأصلية، فمحلات هذه الأخيرة تصبح مهجورة تماما مع اقتراب حلول الظلام، ونظرا للامتيازات السابقة لم تعد مدينة "على منجلي" تلك المدينة الكلاسيكية لأنها قد وجدت طريقها لتكون مدينة جديدة بكل ما تحمله الكلمة من معنى، فأصبحت موطنا لحياة حضرية أفضل بعدما كانت مجرد منطقة للنفي ولانعدام الأمن[3].

✍ **التخصيصات:**

تهدف هذه الأداة إلى توفير سكن حضري فردي منظم ومنسجم مع النسيج العمراني ومدمج ضمن المخططات التوجيهية، حيث تقوم البلدية بتهيئة المجال وتوفير الهياكل القاعدية وذلك من خلال وكالتها العقارية وفي إطار دراسة قبلية، وعلى المستفيد أن يتكفل بشراء قطعة الأرض وفقا لما جاء في دفتر الشروط ورخصة البناء المسلمة من قبل مديرية التعمير، فهذه الجهة هي من تتولى مهمة تحديد المظهر الخارجي للسكن كارتفاعه ومعامل استخدام الأرض (COS) ومعامل الاستيلاء (CES) وكذا مدة الإنجاز واستخدام المشروع ...إلخ، وقد جاء في بعض الاحصاءات أنه قد تم إنجاز ما يقارب 1.5 مليون وحدة سكنية ما بين الفترة 1966-1992.

[1] القانون رقم 02-08 المؤرخ في 25 صفر عام 1423 الموافق ل 8 ماي 2002، والمتعلق بشروط انشاء المدن الجديدة وتهيئتها، ج ر عدد 34.
[2] Foura, M., & Foura, Y. (2005),op.cit,p : 124.
[3] Belguidoum, S. (2018). Transition urbaine et nouvelles urbanités,op.cit.

✍ **المناطق الصناعية و مناطق النشاطات:**

بعد أن أصبحت المناطق الصناعية جزءا من النسيج العمراني لمعظم المدن الجزائرية توجب وضع أداة تعنى بها في إطار التهيئة والتخطيط الحضريين، وقد حددت تلك الأداة الشروط الأولية لإقامة الوحدات الصناعية التي كان من أهمها ضرورة وجود 5 وحدات صناعية على الأقل، توفر 1000 منصب عمل أو أكثر على أن تتراوح مساحتها من 50 إلى 2000 هكتار ، حيث ورد في بعض الاحصاءات أن عدد هذه المناطق وصل في سنة 1990 إلى 120 وحدة صناعية، إلا أنها ظلت تعاني من عدة مشاكل متعلقة في معظم الأحيان بالتسيير والمتابعة، كما لوحظت لها تأثيرات كبيرة على النسيج العمراني والبيئة، مما جعل السلطات تتدخل وتقوم بتوقيف برمجة مناطق صناعية أخرى والاكتفاء بتسيير المناطق الموجودة لكن بأحسن الصيغ الممكنة.

أما بالنسبة لمناطق النشاط فهي عبارة عن مناطق مخصصة للصناعات الصغيرة والمتوسطة تم دمجها في إطار المناطق الحضرية والمراكز المناسبة وبرمجتها ضمن أدوات التهيئة والتعمير، لكنها لم تستمر طويلا لأنها لاقت نفس مصير المناطق الصناعية وعليه اضطرت السلطات إلى اتخاذ نفس الاجراءات التي سبق واتخذتها بشأن المناطق الصناعية[1].

هذا وقد تميزت فترة السبعينات برغبة الحكومة الصريحة في القضاء على التفاوتات الإقليمية التي ظهرت بوادرها أثناء التواجد الاستعماري، وتفاقمت أكثر في أعقاب الاستقلال بعد حركة التصنيع التي انحازت للمناطق الساحلية دونا عن باقي المناطق لتساهم في استكمال تنمية مدن الشمال بعد أن حولتها إلى اقطاب صناعية جاذبة[2]، ولمعالجة هذا الوضع وتعديله سارعت السلطات لاتخاذ اجراءات متعلقة بالتخطيط المكاني ترمي من خلالها إلى إضفاء اللامركزية ولاعادة تنظيم الفضاء بطريقة تساعد على دمج المناطق الغير ساحلية والمحرومة من التنمية الاقتصادية[3].

وبما أن السبب الرئيسي في تعميق أوجه اللامساواة هو السياسة التصنيعية المنتهجة آنذاك، فقد كان لزاما على المسؤولين تعديلها من خلال تبني سياسة بديلة كفيلة باعادة التوازن الاقليمي في هذا البلد تأخذ بعين الاعتبار كافة المناطق، وتعمل على نشر الصناعات داخل البلاد حتى تُتاح لجميع المناطق فرصًا متساوية للتنمية، مع الحرص كذلك

[1] تومي رياض.(2006) ،نفس المرجع السابق،ص:71.

[2] Côte,M. (1994). L'urbanisation en Algérie,op.cit,p :65.

[3] Boukhemis, K., Raham, D., & Zeghiche, A. (1990, July). Croissance urbaine et mutations socio-économiques dans l'Est algérien,op.cit ,p :463.

على تطوير البنى التحتية للاتصالات وهياكل التدريب وتعبئة الموارد بالأخص الهيدروليكية[1]. وحتى يكون هناك تخطيط مكاني شامل، وتجسيدا لسياسة اللامركزية فقد استفادت منطقة التل والسهول ومناطق أخرى من عدة وحدات صناعية.

بعبارة أخرى يمكن القول أن خصوصية المرحلة هي من اقتضت أن يُنظر إلى التصنيع كأداة للتخطيط المكاني[2]، فقد كان يعول عليه كثرا في ابقاء السكان في مناطقهم، وكذلك في وضع حد للهجرة الريفية التي زادت بشكل مقلق نحو المدن الساحلية خلال سنوات الحرب، ولهذه الأسباب لم تكن سياسات الموقع الصناعي حينها تستند لمعايير الربحية الاقتصادية الصارمة [3]، فأبعاده كانت مكانية أكثر منها اقتصادية[4].

❖ **الفترة الثمانينات بداية ظهور التخطيط الإقليمي:**

بعد الاستقلال وكغيرها من البلدان النامية وجدت الجزائر نفسها في مواجهة أزمات تحضرية حادة، حيث ورثت تلك الدول نظاما حضريا بعيد كل البعد عن التوازن الاقليمي نظرا للتباينات المكانية التي خلفتها السياسات الاستعمارية، لذا حاولت حكوماتها مضاعفة جهودها للحد من هذا المشكل والبحث عن مراقبة أفضل لتحضرها.

فالشيء الجلي أن أغلب بلدان العالم الثالث لجأت في الفترات الأولى من استقلالها إلى تبني النهج الاشتراكي، وهذا ما أثر على نظامها الإداري وجعله شديد المركزية تظهر فيه العواصم المسيطر الأكبر على الأنشطة القيادية وتحتوي على طاقات وامكانات ديموغرافية كبيرة، وفي وضع كهذا غالبا ما يكون الإطار الأنسب للتدخل في مجال التخطيط الحضري هو الشبكة الحضرية عن طريق اعادة النظر فيها، وذلك من خلال التقسيم الاداري الذي يعد حافزا للتوسع الحضري فهو يوفر فرصة سانحة لوضع اطار اداري مؤسسي وسياسي جديد يضمن اللامركزية الادارية، وعليه فالجميع يتفق بأن هذه الأداة قادرة على انشاء هيكل حضري متماسك ومتوازن لأنها كفيلة بخلق شبكات حضرية جديدة داعمة للنظام الحضري ككل.

ويبدو أن الحكومة الجزائرية تتوافق تماما مع هذا الرأي لأنها سبق وأن أعادت النظر في شبكتها الاقليمية عن طريق أربعة تقسيمات إدارية، وقد سعت من خلال التقسيم الأدراي لسنة 1984 إلى ضمان التوازن المكاني، الاجتماعي

[1] Mutin, G. (1997). Le contexte économique et social de la crise algérienne,op.cit.
[2] Mutin, G. (1980). Implantations industrielles et aménagements du territoire en Algérie,op.cit,p :6-7.
[3] Mutin, G. (1997). Le contexte économique et social de la crise algérienne,op.cit.

[4] في هذه المرحلة تحديدا أصبح العامل الحاسم في اختيار المواقع الصناعية هو الرغبة في مكافحة التباينات الاقليمية والتي لا تتوافق مع المعايير المستخدمة عادة في الاقتصاد الليبرالي.

والاقتصادي[1]، ومن أجل تعزيز التوسع الحضري كبديل للتركز الحضري سارعت أيضا إلى اعطاء مكانة هامة للمدن الصغيرة قصد التخفيف من الازدحام الذي تعانيه المدن الكبرى، وذلك عن طريق الترقيات الادارية وتخصيص استثمارات كبيرة موجهة لتنمية قطاع الاسكان ولاقامة وحدات اقتصادية على مستوى هذه الفئة من المدن، حيث ترتب عن ذلك زيادة كبيرة في عدد الطبقات الحضرية السفلى.

بالتالي يمكن القول بأن السلوك الديموغرافي الجديد لم يكن مطلقا محضا للصدفة، إنما نبع من إرادة سياسة حضرية بحتة أولت المدن الصغيرة أهمية خاصة، استطاعت من خلالها الحكومة بلوغ أهدافها المنشودة الممثلة في التخفيف من ظاهرة التسحيل التي سيطرت على المشهد الحضري الجزائري لعقود عدة بعد بروز مسار جديد للهجرة من النوع النزولي[2].

باختصار استطاعت الحكومة الجزائرية من خلال اجراءاتها المعتمدة في تلك الفترة من اضفاء طابع ديمقراطي على الواقع الحضري، وفي نفس الوقت تمكنت من المحافظة على علاقات وثيقة بين العالم الريفي والحضري، وهذا ما جعل الشبكة الحضرية الجزائرية تبدو أكثر الشبكات توازنا في المنطقة المغاربية مقارنة بتونس والمغرب[3]،وقد بدأت تلك السياسات الحضرية الرامية لإعادة التوازن الاقليمي تثمر مع نهاية الثمانينات بعد تشكل مدنا متجانسة نسبيا[4].

في ذات السياق تقريبا تم تخصيص استثمارات مهمة للمناطق الطاردة ساعدت كثيرا على ابطاء النزوح الريفي الكبير الذي نجم عن الحركة التصنيعية في بدايتها والذي أثار جزع السلطات، مع ذلك لم يكن الريف وحده من فاقم المشاكل الحضرية لأن جزء منها يعود للنمو الديمغرافي القوي الذي شهدته مناطقها، و لمواجهته تم اتخاذ جملة من التدابير لتنظيم المواليد كان أهمها الغاء الاعانات بعد الطفل الرابع، وفتح مراكز متخصصة للحد من المواليد في عدة مدن، وقد شكل هذا انعكاسا واضحا لعدم الارتياح الحكومي تجاه وتيرة النمو الحضري[5].

توازيا مع ذلك شهدت هذه الفترة الانتقالية تحولات هامة في مجال التخطيط الحضري تسببت في تقادم الأدوات السابقة، حيث فسحت المجال لأدوات تخطيط حضري جديدة موجهة نحو ترشيد وعقلانية استخدام الأراضي، إلى جانب هذا ظهرت علامات كثيرة أخرى تدل على التغير في سياسة التخطيط الحضري من أبرزها:

[1] Bakour, M., & Baouni, T. (2015). Étalement urbain et dynamique des agglomérations à Alger: quel rôle pour la promotion administrative?. *Cahiers de géographie du Québec*, *59*(168), 377-406,p :378,380-382,386.

[2] الهجرة من المدن الكبيرة إلى المدن الصغيرة.

[3] Lekehal, A. (2003),op.cit ,p :76-77,79.

[4] Côte,M. (1994). L'urbanisation en Algérie: idées reçues et réalités,op.cit,p :66.

[5] Côte, M. (1983). La population de l'Algérie,op.cit,p :100.

✍ إنشاء وزارة تخطيط وتهيئة الإقليم سنة 1980، والمركز الوطني للدراسات والبحوث الحضرية (CNERU).

✍ تأسيس الوكالة الوطنية للتخطيط الإقليمي (A.N.A.T) في سنة 1981مهمتها إنشاء الدراسات الخاصة بالولايات واعداد المخطط الوطني للتخطيط الإقليمي (SNAT).

كما شرعت السلطات العامة في سياسة تخطيط إقليمية جديدة لعام 2025، تم اعدادها بناءً على التشاور والتنسيق مع مختلف الجهات الفاعلة في تطوير الإقليم بهدف تنمية البلد، ولها أربعة مبادئ أساسية نوضحها في الشكل التالي.

الشكل رقم (3-28):المبادئ التوجيهية الأربعة (SNAT) 2050 [1]

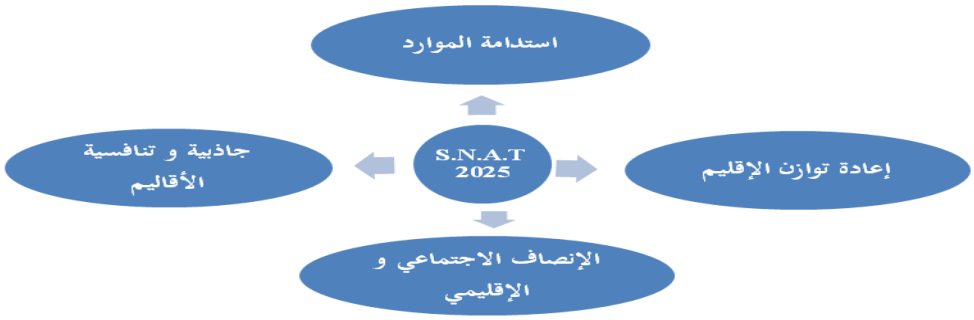

Source : SCHEMA NATIONAL D'AMENAGEMENT DU TERRITOIRE (SNAT) 2025,p :3.

وتم تطبيق مجموعة من الخطط هي: الخطة الإقليمية لاستخدام الأراضي (SRAT)، خطة تهيئة الولاية (PAW)، ومخطط التماسك الحضري (SCU) الذي يعد جزء من نهج عالمي للتنمية المستدامة لأنه يأخذ الأبعاد الثلاث لهذه العملية بعين الاعتبار. بعدها شهدت عملية التسيير الحضري ركودا بسبب الأزمة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي نجمت عن انخفاض أسعار النفط، وكذلك أحداث أكتوبر 1988 سنة التي أثرت سلبا على سياسة التخطيط الإقليمي[2].

[1] المبادئ التوجيهية الأربعة لـ SNAT 2025 وضعتها وزارة التخطيط المكاني والبيئة والسياحة.

[2] Lakhdar Hamina, Y., & Abbas, L. (2015),op.cit,p :117,119-121.

❖ **فترة التسعينات أدوات تخطيط حضري جديدة:**

تمثل سنة 1990 خطًا فيصليا في تاريخ الجزائر بالعموم، نظرا لارتباط هذا التاريخ بتغيرات أساسية لاسيما في مجال التحضر وتخطيط استخدام الأراضي[1]، حيث بدأت تبرز أزمات حادة على مستوى المدينة الجزائرية سببها الرئيسي مساعي الحكومة الجزائرية منذ الاستقلال لتنمية البلاد، إذ تمخض عن جهودها المبذولة في سبيل تحسين المستوى المعيشي، التعليم، الصحة والخدمات ميلا متزايدا نحو التحضر، وهذا ما أدى إلى تأزم الوضع في المدن التي أصبحت حيزا تتقاطع فيه مشاكل اجتماعية، اقتصادية وحتى سياسية، وباتت تلك المشاكل واقعا يعكس أزمة مجتمع برمته.

في الواقع إن مظاهر أزمة المدينة الجزائرية قد كشفت عن فشل السلطات العمومية في وضع سياسات مناسبة، إذ اتضح جليا أنما اقترحته من حلول قد اتسم بالظرفية والعشوائية فهي قد تسببت في أزمات كثيرة، ومن المرجح أن تتفاقم أكثر فأكثر مستقبلا ما لم يتم التعامل مع تخطيط الحلول والبدائل على أنه الميدان الأمثل للتحكم في البيئات الحضرية[2].

بناء على ذلك ظهرت حاجة ملحة إلى ضرورة التخلي عن أدوات التخطيط السابقة التي أثبت عدم فاعليتها، وتبني أدوات حضرية جديدة أقرها المشرع الجزائري في القانون رقم 90-29 الصادر بتاريخ 1 /1990/12 والمتعلق بالتهيئة والعمران، حيث حُدد فيه القواعد العامة الرامية لتنظيم انتاج الأراضي القابلة للتعمير، وتأكد من خلاله ضرورة احترام المبادئ والأهداف المسطرة في السياسة الوطنية للتهيئة العمرانية والمتمثلة فيما يلي:

- ✍ تكوين وتحويل المبنى في إطار التسيير الاقتصادي للأراضي.
- ✍ الموازنة ما بين السكن، الفلاحة والصناعة.
- ✍ وقاية المحيط، الأوساط الطبيعية، المناظر، والتراث الثقافي والتاريخي.

ومن مزايا قانون 90-29 هي مراعاته لأبعاد التنمية المستدامة[3]، وتمكنه أيضا من وضع تشخيص وتأطير قانوني مناسب للتعمير كمبدأ أساسي مسلم به ضمن أحكام قانون التوجيه العقاري، فقد أعطي بذلك أبعادا حقيقية لقواعد

[1] Gherbi, M. (2015). Instruments of urban planning in Algerian city: Reality and Challenges. *Journal of Civil Engineering and Architecture*, *9*(7), 807-812,p :807.

[2] تومي رياض.(2006)، نفس المرجع السابق، ص: 72-74.

[3] القانون رقم 90-29 المؤرخ في 14 جمادى الاولى عام 1411 الموافق ل1 ديسمبر 1990، المتعلق بالتهيئة و التعمير،ج ر عدد 52، المواد :1، 4 ، 6 ، 7 ، 8 ، 9 .

التعمير، كما تضمن قواعد ثابتة ومتينة في إطار سياسة تنموية متكاملة تهدف إلى التحكم بصورة فعالة في العقار والمجال الحضري من قبل البلدية[1].

أما عن أدوات التخطيط الجديدة التي أقرهما المشرع الجزائري من خلاله، بعد أن توقف العمل بالمخطط العمراني الموجه سنة 1990 فهما: المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير ومخطط شغل الأراضي.

أ-المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير(PDAU):

تم تعريفه في المادة 16 من القانون رقم 90-29 المؤرخ في 1-12-1990 على أنه: "أداة للتخطيط المجالي والتسيير الحضري والمحدد الشرعي للتوجهات الأساسية المتعلقة بالتهيئة العمرانية للبلدية أو للبلديات المعنية "، من ناحية أخرى فإن هذه الأداة تراعي تصاميم التهيئة ومخططات التنمية، وتضبط الصيغ المرجعية لمخطط شغل الأراضي (POS)، وهي تتجسد في نظام مرفق بتقرير توجيهي ومستندات بيانية مرجعية، ويمكن لهذا المخطط ضم مجموعة من البلديات ذات المصالح الاقتصادية والاجتماعية المشتركة أو بلدية واحدة.

أهدافه:

إن الأهداف المتوخاة من اعداد المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير لا تقتصر على تحديد المناطق التى يمكن تعميرها حسب ما يقتضيه النسيج العمراني، بل تمتد إلى تحديد المناطق الواجب حمايتها، ويمكن التوسع أكثر في أهدافه من خلال عرض أهمها:

- ✓ تحدد هذه الأداة التوجهات الأساسية لتهيئة الأراض المعنية.
- ✓ تضبط توقعات التعمير وقواعده.
- ✓ تحدد على وجه الخصوص الشروط التي تسمح بترشيد استعمال المساحات، وقاية النشاطات الفلاحية، وكذا حماية المساحات الحساسة والمواقع والمناطق .
- ✓ تعين الأراضي المخصصة للنشاطات الاقتصادية ذات المنفعة العامة، والبنايات المرصودة للاحتياجات الحالية والمستقبلية في مجال التجهيزات الجماعية المتعلقة بالخدمة والنشاطات والمساكن.
- ✓ تحدد أيضا شروط التهيئة والبناء، والوقاية من الأخطار الطبيعية.
- ✓ تحدد التخصيص العام للأراضي على مجمل تراب البلدية أو البلديات المعنية حسب القطاع.

[1] مزياني عائشة .(2017) ، نفس المرجع السابق ،ص:338.

✓ من صلاحيتها أيضا تحديد توسع المباني السكنية، وتمركز المصالح والنشاطات، وتحديد طبيعة وموقع التجهيزات الكبرى والهياكل الأساسية، وتعين مناطق التدخل في الأنسجة الحضرية، والمناطق الواجب حمايتها[1].

وقد أضيفت له أهداف أخرى في سنة 2004 بعدما تم تعديل القانون رقم 90-29 لسنة 1990 تتعلق بتحديد الأراضي القابلة للبناء بطريقة تراعي النقاط التالية:

✓ الاقتصاد الحضري ويقصد هنا الأراضي القابلة للبناء والواقعة داخل الأجزاء المعمرة للبلدية.

✓ الحدود بينها وبين الأراضي الفلاحية .

✓ تلاؤم حدودها مع أهداف المحافظة على التوازنات البيئية، والمعالم الأثرية والثقافية.

✓ عدم قابلية أن تكون الأراضي معرضة بصورة مباشرة للأخطار الناجمة عن الكوارث الطبيعية والتكنولوجية.

وقد جاء في نص المادة 4 من القانون المعدل والمتمم تعديلا للمادة 11 من القانون السابق، حيث أقر فيها الزامية تحديد الأراضي المعرضة للأخطار الناجمة عن الكوارث الطبيعية، أو المعرضة للانزلاق والتي تكون عرضة للأخطار التكنولوجية، كما أكد على ضرورة تعريف المناطق المعرضة للزلازل حسب درجة الخطورة[2].

ب- مخطط شغل الأراضي (POS):

أما بالنسبة لمخطط شغل الأراضي فهو يغطي كل البلدية أو جزء منها، ويتكون من نظام مرفق بمستندات بيانات مرجعية، وقد جاء لتحقيق الأهداف التالية:

✓ تحديد حقوق استخدام الأراضي بصورة تفصيلية وضمن إطار توجيهات (PDAU).

✓ تحديد حقوق البناء واستخدام الأراضي، وتعين الكمية الدنيا والقصوى من البناء المسموح به، وكذا أنماط البنايات المسموح بها وتحديد استعمالاتها.

✓ ضبط القواعد المتعلقة بالمظهر الخارجي للبنايات، مع تحديد المساحة العمومية والمساحات الخضراء وكافة اللأحياء والنصب التذكارية والمواقع والمناطق الواجب حمايتها، وتجديدها واصلاحها، وكذلك تعين مخطط شغل الأراضي لمواقع الأراضي الفلاحية الواجب حمايتها[3].

---

[1] القانون رقم 90-29 ، نفس المرجع السابق.

[2] القانون رقم 04-05 المؤرخ في 14 أوت سنة 2004، المعدل والمتمم للقانون رقم 90-29 المؤرخ في 1 ديسمبر سنة 1990 والمتعلق بالتهيئة والتعمير، ج ر العدد 51.

[3] القانون رقم 90-29 ، نفس المرجع السابق.

❖ **خصائص (PDAU) و (POS) :**

تتميز أدوات التسيير والتخطيط الحضريين الممثلة في كل من PDAU و POS ببعض الخصائص المحددة نذكر منها:

✍ **اللامركزية:**

إن تنفيذ هذه الأدوات يكون في إطار اللاتمركز واللامركزية، فإعدادها وتصميمها لا يتم إلا وفق مسار تشاوري منسق، لأن الحكومة الجزائرية كانت حريصة على مبدأ المشاركة والتنسيق من أجل الارتقاء بمستوى ومرد ودية هذه الأدوات، وبناء عليه شُرع في التأسيس لآليات واعدة للتشاور الواسع، وللمشاركة المكثفة لجميع الأطراف الفاعلة، وقد تم ذلك على صعيدين: الأول تعلق بالقطاعات الفاعلة المتدخلة في التهيئة والتعمير أي تلك التي يجب استشارتها، ونجدها متمثلة في الإدارة العامة ومصالح الدولة على المستوى الولائي، أما الثاني فهو خاص بمشاركة المواطن والمجتمع المدني في تسيير البرامج المرتبطة بمحيطه المعيشي.

حيث تشارك هذه الأطراف جميعا في صياغة واعداد هذه الأدوات بطريقتين:

- **التحقيق العمومي**: يسمح هذا الاجراء للسكان من ابداء رأيهم وملاحظاتهم في المشاريع حسب ما تقتضيه اجراءات اعداد مخططات التهيئة والتعمير ، بموجبه يقوم رئيس البلدية بعرض المشروع للتحقيق العمومي خلال 45 يوما بالنسبة للمخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير و 60 يوما لمخطط شغل الاراضي، أما إذا اقتضت الحاجة فإنه يتم تعديل المشروعين بأخذ نتائج التحقيق بعين الاعتبار، ولهذا يعتبر التحقيق العمومي شكلا من أشكال مشاورة ومشاركة الجمهور.
- **الاعلام و الإشهار**: تُلزم البلديات قانونيا بإشهار واسع لأدوات التهيئة والتعمير، بهدف تمكين المواطنين من الحصول على المعلومات حول وضعية مدينتهم، تطويرها وآفاقها وضمانا للشفافية، وبعد مرحلة التشاور والمشاركة تأتي مرحلة المصادقة على هذه الأدوات.

من خلال المراحل الثلاث السابقة تسعى الحكومة إلى ضمان تناسق أدوات التخطيط الحضري مع تصاميم التهيئة العمرانية من جهة، وإلى مراقبتها وضمان انسجامها مع استراتجية التهيئة والتعمير والتنمية الاقتصادية من جهة أخرى، فكما يبدو أن الأدوات الجديدة قد صممت خصيصا لتندرج في إطار سياسة لتهيئة الإقليم تراعي مبادئ التنمية المستدامة[1]، والحوكمة الرشيدة وهذا ما يمكن ملاحظته من خلال التزام رئيس المجلس الشعبي البلدي

[1] محمد حجاري.(2015). دور أدوات التهيئة والتعمير ومدى كفاءتها في حل إشكاليات العمران بالجزائر ،ص:7-8.

بضرورة اخضاع المواطنين في تعليمات وسائل التعمير، ومن خلال اشراكهم في إعداد المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير ومخطط شغل الأراضي مجسدا بذلك ما يعرف بالتعمير التشاركي، بعبارة أخرى فإن تطبيق هذه المقاربات سيكون بمثابة الجسر الذي يصل بين التقنيين المنظمين لإطار الحياة والمستعملين(السكان)، وستُمكن الجميع من تجنب البنايات الغير شرعية[1].

✍ **السرعة في التنمية:**

تتسم هاتين الأداتين بالسرعة في التنفيذ، الأمر الذي ساعد في بلوغ مسويات تنموية في مدة قصيرة، حيث تم الانتهاء من معظم مشاريع PDAU في مدة لا تتجاوز خمس سنوات بالنسبة لجميع البلديات، فهي قد ارتبطت بعملية وطنية طارئة واستعجاليه للتعويض عن التحضر الكبير.

✍ **الاتساق بين PDAU و POS:**

رغم أن قانون 90-29 لسنة 1991 قد فرض اقامة أداتين متباينتين للتخطيط، إلا أن هذا لا يعني أنهما غير متكاملتين ويمكن الكشف عن ذلك من خلال النقاط التالية :

✓ مهمة PDAU تتمثل في تحديد التوجيهات الأساسية لاستخدام الأراضي والتخطيط الحضري، ومن مسؤولياتها أيضا اعطاء الاتجاهات والنوايا على المدى القصير والمتوسط والطويل، فهو إذن بمثابة الإطار المرجعي في تطوير POS على مستوى إقليمه.

✓ من الصعب تصميم POS دون الاعتماد على بيان واضح من PDAU، ويصبح فعالا عندما يسمح بتنفيذ خيارات PDAU.

✓ تتعلق معرفة أراضي POS بالبيانات المادية والمورفولوجية والبشرية حتى تكون قادرة على اقتراح حلول للتطوير تتماشى وتوجيهات PDAU، وبالتشاور مع السلطة المتعاقدة لكن يجب أن تراع بيانات الموقع والوضع.

✓ هناك عامل مشترك بين PDAU و POS ، فالدراسة المتعلقة بهما قد بدأت في الجزائر سنة 1991، بعد أن ورد ذلك في القانون 90-29 الصادر في 01 ديسمبر 1990.

لكن على الرغم من محاولة المشرع الجزائري الاعتماد على أدوات تخطيطية جديدة، إلا أنه لم يستطع التخلص من التأثير الفرنسي الذي كان واضحا، إذ تشير أداة PDAU إلى SDAU (الخطة الرئيسية لتخطيط المدن والبلاد) التي

[1] مزياني عائشة .(2017) ، نفس المرجع السابق ،ص:333.

ظهرت في عام 1967 وأصبحت SD (الخطة الرئيسية) سنة 1983، مع ذلك ينبغي الاعتراف بأن القانون 90-29 المؤرخ 1 ديسمبر 1990، وكذلك المراسيم التنفيذية 175-90 و 176-90 و 177-90 و 178-90 المؤرخة 28 ماي 1990 جميعهم يعبرون عن مرحلة جديدة تدعو إلى انتهاج نظام هرمي للتخطيط يكون من أعلى إلى أسفل ومن الكلي إلى الجزئي بشكل خاص: من SNAT إلى SRAT، ثم من SRAT إلى PAW، ثم من PAW إلى PDAU، ثم من PDAU إلى POS [1].

قبل الانتهاء من فترة التسعينات لابد من الحديث عن الأزمة السياسة التي أثرت سلبا على استقرار البلاد، لكن رغم ذلك فإنه يعود لها الفضل في لفت انتباه السلطات إلى المناطق الحضرية الغير رسمية، التي لم يتم الاعتراف بها إلا عند شروع بعض قادة الأحزاب الإسلامية في استغلال الدين على حساب الظروف المعيشية السيئة لسكانها، فهؤلاء قد أصبحوا مستهدفين من قبل تلك الجماعات التي بدأت تؤسس نفسها بشكل خطير في الأماكن الهامشية من المدن الكبيرة، وقد كان من السهل عليها التأثير على سكانها المثقلين بمشاكل عدة وتجنيدهم ، وتزايد الاعتراف أكثر بتلك المناطق عقب الأزمة السياسية التي هزت الجزائر سنة 1992، حيث سمحت هذه الأخيرة للسلطات بالاعتقاد بأن الاحتجاجات الاجتماعية لا يمكن أن تأتي إلا من المناطق الحضرية الصعبة، والغير متكاملة اجتماعيا واقتصاديا، لذلك تم اقتراح واطلاق برنامج كامل لمكافحه الفقر خاصة في الأحياء التي تعاني من صعوبات، إلى جانب ذلك برزت ضرورة توفير سكنات لذوي الدخل المتواضع كمسألة أساسية في الجزائر سنة 2000.

ينطوي هذا النهج على مشاركة الدولة (على المستوى المركزي والمحلي)، والمنظمات الدولية (التعاون والمساعدة)، والمجتمع (مشاركة الأسر المعنية، والحركة النقابية وجهود التضامن)، لذا كثفت الحكومة من مجهوداتها لمعالجة المناطق غير المستقرة المحيطة بالمدن الجزائرية من أجل تحسين الظروف المعيشية للأسر الأكثر ضعفًا ومنعهم من التحرك التعبوي[2].

❖ **التخطيط في الوقت الراهن:**

عرفت الجزائر في السنوات الأربعة الأولى من القرن 21 بحبوحة مالية بفضل انتعاش أسعار النفط، وهذا ما سمح لها باستئناف العمل بشأن المدينة، فقامت بإطلاق العمليات العامة للتحسين الحضري، وإطلاق مشاريع ومعدات الإسكان وتشجيع الاستثمار الخاص في العقارات من خلال الأراضي العامة، وقد مكن التحسن المالي من اعادة إطلاق

[1] Lakhdar Hamina, Y., & Abbas, L. (2015),op.cit,p :121-124.
[2] SOUIAH, S. A. (2010),op.cit ,p :97-99.

مشاريع تم تعليقها سابقا كمترو الجزائر العاصمة، الطريق السريع الوطني ...إلخ، كما سمحت بإطلاق مشاريع هيكلية رئيسية جديدة، مصممة في نهج جديد يركز على القضاء على الاختلالات المكانية ودمج المدن في منظور جديد لتحديث ورفع مستوى المعيار العالمي وظيفيا.

وقد أدى هذا الوضع إلى نهج جديد للتخطيط الحضري فهو لم يعد أداة لتحديد المشاريع واللوائح، بل إطارا لاعادة التشكيل الإقليمي والإدارة الحضرية، كما تم تصميم الإجراءات وطبيعة العمليات وأساليب التنفيذ لتهيئة الظروف لمشاركة جميع الجهات الفاعلة في المدينة: السلطات العامة والسلطات المحلية والمهنيين والمجتمع المدني وأصبحت المشاورات والمشاركة مشروعية التخطيط الحضري، أيضا أصبح الاهتمام بالهياكل الأساسية والترابط بين وسائل النقل النواة الأساسية للتخطيط الحضري[1].

3-4-2-2 معوقات التخطيط الحضري في الجزائر:

ظاهريا تبدو السياسات والخطط الحضرية المنتهجة في الجزائر متينة الأسس وهذا بالنظر إلى أهدافها المسطرة، لكنها تخفي في طياتها العديد من النقائص والمعوقات التي كانت وراء فشل التطوير الحضري في هذا البلد، ومن بين الأسباب التي قادت لهذا الوضع نجد:

- ✓ تطور المدينة الجزائرية حدث في معظم الأحيان بإتباع منطق وخطط غير لائقة [2].
- ✓ برامج الإسكانية الكبرى التي أطلقتها الحكومة لا تزال غير كافية لمواجهة التزايد في سكان الحضر.
- ✓ بين البرامج وواقعها فقدت الدراسات الحضرية فاعليتها[3].
- ✓ رفض المخططين رؤية المدن تنمو بطريقة مترامية الأطراف، لذ لجأوا إلى السيطرة على الأراضي ومهاجمة المباني الجديدة كأساليب فعالة لكبح نموها، بينما نجد أن مثل هذه التدخلات تناقض الواقع إلى حد بعيد لأن الحركة الطبيعية الوحيدة لسكان الحضر تنطوي على نمو حضري قوي.
- ✓ في ظل غياب سياسة مكانية حقيقية تم التأسيس لعلاقات غير متكافئة بين المناطق الحضرية والريفية [4].
- ✓ تولد عن السياسات العامة للتنمية الحضرية تناقضات جديدة لأنها تستند على رؤية مقيدة للمدينة ولا تستجيب للتغيرات المجتمع[1].

[1] Abderrahim, H. (2007). Les projets d'urbanisme récents en Algérie,op.cit,p :6-7.
[2] Lekehal, A. (2003), *op.cit,p :85.*

[3] Belguidoum, S., & Mouaziz, N. (2010). L'urbain informel et les paradoxes de la ville algérienne, *op.cit,p :102,104.*
[4] Mutin, G. (1980). Implantations industrielles et aménagements du territoire en Algérie, *op.cit,p :33,35.*

✓ الإدارة الحضرية وطريقة الحكم المحلي كانت عشوائية للغاية وفي نفس الوقت صعبة.

✓ بعد نهاية دولة الرفاهية تقرر فك ارتباطها عن عديد المشاريع والبرامج المخطط لها كمترو الجزائر، فهي لم تعد الفاعل الوحيد في المناطق الحضرية [2].

✓ استمرارية الأزمات في مختلف المدن الجزائرية يعد دليلا صارخا على فشل السلطات العمومية في ايجاد البدائل والسياسات المناسبة، فقد اتضح أن ما قُدم من حلول لم تكن سوى حلول ظرفية وعشوائية تفتقر للنظرة المستقبلية.

✓ في ظل عقم الإجراءات المتخذة من قبل السلطات العامة والتي لم تعد صاحبة المصلحة الوحيدة تأزم الوضع الحضري أكثر خاصة بعد ظهور جهات فاعلة أخرى تعمل على إدارة وإنتاج المدن، من بينها ملاك الأراضي الذين استعادوا حقوقهم بعد عام 1990 وتحولوا إلى مطورين ومروجين، وأحيانا إلى مضاربين، لكن لسوء الحظ فإن الإجراءات المختلفة من قبل هذه الجهات الفاعلة قد اتسمت في معظم حالاتها بعدم اتساقها وبتناقضها وعدم استمراريتها، وقد حملت آثار سلبية على الفضاء الحضري الذي تحول لمسرح للصراعات ما بين ملاك الأراضي والسلطات العامة والسكان[3].

✓ يعد الجانب المادي من أهم المعوقات وهذا نظرا لعدم استقرار المداخيل ولضعف الإيرادات نسبة إلى كثرة الانشغالات.

✓ عدم اشراك المجتمع المدني بالأخص الجمعيات ذات الطابع الاجتماعي، فدور هذه الأخير فعال وايجابي يساعد على معرفة احتياجات السكان ونقل انشغالاتهم خاصة بالنسبة لسكان المناطق المتخلفة[4].

✓ إن الالحاح على ادماج المواطنين في تنمية المنطقة الحضرية واعتماد الحوكمة الرشيدة كنموذج للتسيير الحضري بقيت مجرد غاية، لأن دعوة القائمين على المخططات الحضرية لتفعيل دور المواطن كان صوريا حيث غُيب هذا الطرف تماما، ولم يتم اعتماد المسار التشاركي، فضلا عن سوء التقدير الفعلي للجدوى التقنية والمالية لهكذا المشروع.

---

[1] Belguidoum, S. (2008, October). La ville en question-analyse des dynamiques urbaines en Algérie,p*:2.*

[2] Hafiane, A. (2007). Les projets d'urbanisme récents en Algérie, *op.cit,p :2 ,4.*

[3] MILES, R. (2013),op.cit.

[4] د/سعاد عباس, الباحثة, & صبرينة معاوية، نفس المرجع السابق ، ص:192.

✓ هشاشة البلديات التي لم تكن مستعدة لهذا النوع من الأداء المعقد (الحكم الراشد) نتيجة لافتقارها الوسائل المادية، المالية والبشرية المؤهلة في ظل نقص التكوين والتأهيل المناسبين للمسيرين والتقنيين، وتوالت الاخفاقات بسبب غياب الوسائل وآليات التنفيذ والتخطيط الضرورية .

✓ الافتقاد إلى رؤية شاملة لسياسة تسيير المدينة التي بقيت تعاني من محدودية المسؤوليين ذوي الكفاءة، فضلا عن أشكال الفساد وغياب التسيير العقلاني على مستوى الإدارات الجزائرية[1].

✓ إن إجراءات التعامل مع القضايا المستدامة في الجزائر اقتصرت فقط على إصدار قواعد ولوائح على الأوراق دون أي محاولة حقيقية لتنفيذها.

✓ لم يتم التخطيط لاحتياجات المجتمع الجزائري المستقبلية لتتناسب مع بصمتها البيئية.

✓ غياب المؤسسات القادرة على إنجاز البرنامج وعلى الاشراف اللازم وكذلك غياب القوانين والأدوات الحضرية الداعمة للتخطيط البيئي، على الرغم من أن المدينة تعد مصدرا لعديد من المشكلات البيئية فهي المسؤل الأول عن التلوث، وعليه يعتبر تجاهل ركيزة أساسية للتنمية المستدامة أثناء صياغة سياسة المدينة الجزائرية أمر لا يمكن تبريره.

✓ كالمعتاد لا يزال التمويل في مجال التخطيط الحضري يعتمد على الخزينة العامة ولا يُلمس أي مصادر أخرى [2].

✓ بصفة عامة فإن السياسات الحضرية المنتهجة في دول العالم الثالث مبنية على نظريات وتجارب مستوردة، لذا فهي لم تنسجم مع مجتمعاتها التي تملك خصائص مختلفة، وقد أفرزت تناقضات أدت إلى زيادة المشاكل الحضرية، ونفس الشيء ينطبق على الجزائر التي لم تنجح في تسير تحضرها بسبب السياسات التنموية التي ارتكزت عليها،حيث اعتمدت في البداية على التصنيع كمحرك للتنمية، كما أولت المدن الشمالية باهتمام خاص، في حين أهملت باقي القطاعات والمناطق الأخرى، هذا الأمر فاقم من المشاكل التي شوهت البيئة الحضرية كالأحياء الفقيرة والتدهور البيئي، وفي سبيل معالجة تلك المشاكل الناجمة عن خيارها التنموي عمدت الدولة إلى العمل على إعادة التوازن ما بين القطاعات وما بين الأقاليم الشمالية والجنوبية، مع هذا لم تكن المجهودات في مستوى التطلعات لأن الحكومة الجزائرية قد طبقت سياسة حضرية واحدة على جميع مدنها ولم تراعي خصوصية المدن لاسيما الصحراوية، لذا فقد أخذت منحى لا يتلائم بالمطلق مع احتياجات السكان والموارد الطبيعية المتاحة في الجنوب.

[1] حربوش, & بوبكر. (2017)، نفس المرجع السابق، ص:202-203 ،205.

[2] Saoudi, H. A. D. J. I. R. A., & Belakehal, A. (2018). World's urban sustainable policies and sustainability in algeria. *Courrier Du Savoir,(26),* 593-604,p :596-597.

✓ غياب ثقافة التعمير لدى المواطنين، بالإضافة إلى تفشي ظاهرة الاتكال.

✓ فشل عملية تحديد المساحات التي تضمنها مخطط شغل الأراضي POS في تسيير استغلال الأراضي، فهي لم تتمكن من مسايرة نمو السكان واحتياجاتهم الاجتماعية والاقتصادية، كما تعددت الأخطاء المتعلقة ببرمجة الكثير من المرافق في مواقع غير مناسبة، وكل هذا يعكس سوء التسيير وقصور في التنسيق بين الجهات المعنية.

✓ عدم وجود مخططات لحركة المرور ولخطوط الكهرباء.

✓ غياب الوعي البيئي الذي يُبرزه تشوه المظهر الخارجي للمدن بسبب عدم التنسيق بين المساكن المنجزة وعدم احترام المقاييس المتفق عليها بين هيئة التعمير والجهات المعنية بالبناء سواء الخواص أو حتى القطاع العام وهذا ما نتج عنه انتشار البناء العشوائي في المدن الجزائرية، بالإضافة إلى عدم الاهتمام بالمساحات الخضراء والمرافق الترفيهية التي من المفروض أنها جزء من مخطط بيئي يحافظ على الموارد الطبيعية.

✓ غياب الرقابة والمتابعة سمح بارتكاب العديد من المخالفات في البناء من قبل المواطنين، وهذا أمر يقلل من فاعلية المخططات الحضرية ويحول دون بلوغ أهدافها المسطرة.

باختصار عمليات التطوير الحضري في الجزائر لم تكن سوى تدخلات ظرفية وغير منسقة، اتسمت بعدم التلاءم بين الوسائل والتقنيات وبسوء التسيير الذي لم يتناسب مع الحركة التحضرية، وهذا يدل على أن السياسة الحضرية في الجزائر لا تزال تفتقد الخبرة الفنية في معالجة قضايا التحضر رغم محاولات متعددة للاصلاح، وستبقى كذلك مادامت حكومتها متمسكة بالشق السياسي وهذا ما سيحول مناطقها الحضرية لبؤرة للتهور البيئي والعمراني وسيخل بأدائها [1].

3-4-3 علاقة التحضر بالتنمية وتحدياته في الجزائر.

3-4-3-1 التحضر والتنمية الاقتصادية في الجزائر:

إن تحديد العلاقة التي تربط التحضر بالتنمية الاقتصادية في أي منطقة من العالم ليست بالأمر السهل نظرا لتشابكها وصعوبة تحديد اتجاهها، ولعل هذه المهمة تزاد صعوبة أكثر إذا ما تعلق الأمر ببلد نامي كالجزائر، فهو يتفرد بمجموعة من الخصائص الاقتصادية والحضرية الجد معقدة التي تُصعب من الحكم على طبيعة وشكل هذا العلاقة، بناءً على ذلك لا يجب الاستغراب من اختلاف وجهات النظر حول هذا الموضوع.

[1] د/سعاد عباس, الباحثة, & صبرينة معاوية، نفس المرجع السابق ، ص:184، 193-194.

فمن ناحية نجد الاقتصادي Santos, M. (1971) يرى بأن التحضر في الجزائر قد يكون أداة لتحسين المستوى المعيشي العام، حيث توصل إلى ذلك عقب دراسة له كشف فيها عن نتائج لافتة سنوجزها فيما يلي:

❖ التغير الديموغرافي في المناطق الحضرية وزيادة عددها قد اكتسى طابعا اقتصاديا بعد الاستقلال تحديدا في سبعينات القرن العشرين، أين شهدت البلاد تنمية حضرية اتسمت بتراكم ديمغرافي واقتصادي على مستوى المدن الكبيرة والصغيرة معا، فقد تحول الزخم الديموغرافي حينها لزخم اقتصادي.

❖ قاد ظهور طبقات وسطى جديدة ممثلة في قطاع إدارة الأعمال والتجارة على مستوى المدن الكبرى إلى تحسن في المستوى المعيشي، وهذا ما ينبئ بنشوء قطاع حديث للاقتصاد.

❖ رحيل الأوروبيين كان عنصرا مواتيا لتطور البلاد، لأن أداء الاقتصاد الحضري أصبح يميل للاعتماد أكثر على عوامل داخلية، وبالرغم من انخفاض مستوى المدخرات الوطنية في تلك الفترة إلا أن البلد قد أصبح هو المستفيد الوحيد منها بعدما كانت توجه في السابق نحو الخارج وهذا عنصر أساسي للنمو، كذلك ساهم رحيل الأوروبيين في الاستفادة من تكاليف اضافية للنمو الحضري فعوض بناء المنازل تم توجيه تلك النفقات نحو قطاعات أخرى.

❖ قاد نمو المدن الكبيرة الذي يراه البعض غير مفيد إلى زيادة نسبية في إنتاج وانتاجية القطاع الريفي لأن الأسعار الوحيدة التي عرفت ارتفاعا وقتها كانت أسعار المواد الغذائية، وبدوره نمو المدن الصغيرة أدى إلى تزايد الطلب الحضري وخلق فرصا جديدة للعمل وللتجارة، كما زاد من الاستهلاك المحلي والريفي على حد سواء وهذا كله دفع بالنشاط الحضري إلى مستويات أعلى[1].

لكن في خضم هذه النظرة الايجابية تبرز مجموعة من المؤشرات تجعلنا نتأنى في اعطاء حكم نهائي يفصل في مسألة العلاقة بين التحضر والتنمية الاقتصادية في الجزائر، فلطالما اعتبرت حكومة هذا البلد التوزع المكاني للسكان وبالأخص الوتيرة التي يتطور بها معدل التحضر من أخطر المشاكل السكانية على الإطلاق، ومنذ استقلالها أثار التنقل الجماعي لسكان الأرياف نحو المدن مشاكل اقتصادية واجتماعية حادة لم يكن البلد المستقل حديثا مجهزا بعد لحلها، وعلى إثر ذلك بقيت غالبية سكان الحضر مدمجة بشكل سيء في الاقتصاد الحضري.

ومن بين أهم المؤشرات التي تعكس سلبية العلاقة ما بين العمليتين في هذا البلد نذكر:

[1] Santos, M. (1971),op.cit, *2*(8), 731-740, p :734-736.

❖ **تنامي المدينة الرئيسة:**

الجزائر كما ذكرنا سابقا بلد يعاني من مشكل تنامي المدينة الرئيسة الممثلة في " الجزائر العاصمة "، وأيا كانت الأسباب وراء ذلك فإن هذا الأمر قد قاد إلى خلق نظام حضري بميزات خاصة تماثل إلى حد كبير الخصائص المكانية للبلدان النامية.

فالحقيقة الأكثر وضوحا هي أن جل هذه البلدان تمتلك سمة مشتركة تتمثل في وجود مدينة كبيرة واحدة تستحوذ على الحصة الأكبر من الأنشطة الاقتصادية مقارنة مع أي مدينة أخرى، وهذا ما يخل بتوازن النظام الحضري ويعيق مسار التنمية الاقتصادية كما أشار إليه Duranton (2014) ، لأن عدم اتساقه سيَحُول دون تنقل النمو الاقتصادي المتولد في جزء منه إلى باقي الأجزاء بصورة فعالة.

❖ **ازدواجية اقليمية:**

تنامي المدينة الرئيسية ليس المشكل المكاني الوحيد الملاحظ على مستوى الفضاء الجزائري، إذ تتوفر أدلة تشير إلى وجود ازدواجية اقليمية وذلك نظرا للتناقض الأكثر شيوعا في هذا البلد الذي يميز ما بين "جزائري متطور شمالا" و"جزائري متخلف جنوبا "، وتعكس هذه الثنائية بصورة دقيقة واقع عملية التنمية في الجزائر التي تنحاز للجزء الشمالي فهو ونظامه الحضري يسيطران على التنظيم المكاني للاقتصاد الجزائري.

لكن هذا الأمر غير مقلق من الناحية النظرية لأنه في الفترات المبكرة من التنمية الاقتصادية يفترض أن يرفق النمو الديموغرافي والاقتصادي بتركز كبير وهذا وفقا للنموذج الاقتصادي التقليدي للبلدان النامية، مع ذلك تبرز نقطة اختلاف في حالة الجزائر قد تحوله من مجرد مشكل مرحلي إلى مشكل دائم بسبب غياب آلية للرقابة، وقدرتها المحدودة على تحقيق اللامركزية، مما يقود إلى تفاقم مشكل عدم المساواة الذي يمكن أن يستمر حتى مراحل متقدمة من التنمية الاقتصادية [1].

❖ **قطيعة بين التنمية الحضرية والتصنيع:**

إذا نظرنا من زاوية أخرى فإننا نجد أن الظاهرة الحضرية الجزائرية لا تماثل بأي شكل من الأشكال نظيرتها في الدول الصناعية فهذه الدول قد كان تحضرها مسبوقا بعملية صناعية واسعة النطاق، بينما أصل التحضر في الجزائر هو ديموغرافي، بالإضافة إلى ارتباطه إلى غاية سنة 1970 بتدفقات هائلة من فقراء الأرياف، وكل هذا يعطي انطباعا حول عدم وجود أي صلة ما بين التحضر و الاقتصاد في هذا البلد خلال تلك الفترة تحديدا.

[1] Boukhemis, K. (1983). *Algerian development and urbanisation, op.cit,* p :19,26,28,32-33,35-37.

غير أن الوضع لم يبقى على حاله فالأمور بدأت بعدها تأخذ منحا آخر، حيث ظهر ارتباطا وثيقا بين التنمية الحضرية والتغيرات الاقتصادية على إثر الخطط التنموية الوطنية والبرامج الخاصة وكذلك التقسيمات الادارية المختلفة التي باشرت بها الحكومة الجزائرية، حتى أصبحت هذه البرامج والخطط تشكل عوامل رئيسة للتحضر الاقتصادي الأكثر تكاملا معلنة بذلك دخول التحضر مرحلة جديدة تختلف عن سابقتها[1].

في تلك الفترة ركزت المشاريع التنموية بصورة أساسية على القطاعات الحضرية لاسيما القطاع الثانوي الذي أصبح يعول عليه كثيرا في قيادة العملية التنموية، وقد فضلت الجزائر التوجه نحو صناعة المحركات نظرا لما تتوفر عليه البلاد من مواد أولية وأيضا لما تمتلكه هذه الصناعة من آثارا ايجابية سواء من ناحية المنبع أو المصب، كما أنها تساعد كثرا على نشر النمو، التقدم والابتكار.

وفي ذات السياق سعت الحكومة الجزائرية إلى إقامة علاقة ناجحة بين قطاعي الصناعة والزراعة من أجل ضمان اعادة توزيع أفضل للدخل الذي يصب في مصلحة الطبقات الريفية على نحو خاص، كما راعت أيضا في مشاريعها التنموية ضرورة الحد من التباينات الاقليمية التي خلفها المستعمر فانتهجت سياسة مكانية ظهر فيها القطاع الصناعي كوسيلة لتحقيق ذلك المسعى.

من خلال التحليل السابق يتبن جليا أن الهدف الأساسي للحكومة الجزائرية في تلك الفترة تمثل في إتاحة فرص متساوية للتنمية وبناء نموذج تنموي أكثر إنصافا، مع ذلك فقد اتضح لاحقا أن المشروع التنموي الطموح لم يرقي إلى مستوى التطلعات رغم الجهود المبذولة خلال مدة فاقت العشر سنوات، ورغم حجم الاستثمارات التي لم تكن كافية بدورها لتحقيق النتائج المرجوة، حيث برزت العديد من النقائص التي حالت دون تحقيقها وحدّت من فاعلية السياسات المنتهجة ومن بين تلك النقائص نذكر:

✍ **إهمال القطاع الخاص:** لا يمكن انكار الدور الهام الذي يلعبه هذا القطاع في الدفع بعجلة النمو الاقتصادي، غير أن الجزائر في العقود الأولى من استقلالها تغاضت عن ذلك حين اختارت الخوض في مشروع تنموي حمل طبيعة اشتراكية، فظلت الدول هي المسيطر الوحيد على وسائل الانتاج والمشغل الصناعي الرئيسي، وكذلك المتحكم الوحيد في الاستثمارات، وكل هذا يؤكد بأن سياسة النمو حينها قد كانت ذات توجه عام في ظل رفض قاطع للمسار التنموي الرأسمالي.

[1] Boukhemis, K., Raham, D., & Zeghiche, A. (1990, July). Croissance urbaine et mutations socio-économiques dans l'Est algérien,op.cit ,p :461.

✍ **نوعية الصناعة :** واجهت الحركة التصنيعية الجزائرية صعوبات عدة بسبب عدم خضوعها لنظام رقابي جيد، ونظرا لحجم التكاليف المترتبة عن نوعية الصناعة المعتمدة التي اتسمت بكثافة في رأس المال، لذا فقد كان أي تأخر يحدث يترتب عنه تكاليف باهظة، وما أزم الوضع أكثر هو عمليات نقل التكنولوجيا التي لم تكن مضمونة.

✍ **سوء في التسيير :** كانت المصانع في نهاية السبعينات إما معطلة أو مهجورة وفي أحسن حالتها تعمل لكن بأقل من طاقتها الانتاجية في حدود تقارب 30 % أو 40 % ، ورغم أن مثل هذه المشاكل قد تواجه أي عملية تصنيعية إلا أنها في الجزائر أخذت أبعاد كبيرة. ومن ناحية أخرى فإن التصنيع في هذا البلد قد حدث في ظل اهمال للإجراءات المصاحبة له كإقامة بنى تحتية كافية الأمر الذي ينم عن وجود قطيعة بين التنمية الحضرية والتصنيع.

✍ **سوء استغلال الطاقات البشرية:** إن من أبرز أوجه القصور في بلد كالجزائر هو عدم قدرته على التحكم في طاقاته البشرية خاصة تلك المتواجدة في المناطق الحضرية، فهو لم يعرف كيف يجعل منها عاملا تنمويا، لأنه على الرغم مما يتمتع به من كثافة عالية في رأس المال البشري الذي يعد من الناحية النظرية ثاني أهم عامل للنمو الاقتصادي إلا أنه فشل في التعامل الصحيح معه حين توجه نحو صناعات ذات تكنولوجيا عالية في ظل عدم امتلاك سكانه لأي تقليد صناعي، وهذا ما أدى إلى اصطدامه بعدة عراقيل كان أهمها صعوبة تكييف القوى العاملة الأمر الذي تسببت في بقاءه تابعا للخارج، فمصانعه المتمركزة على أراض جزائرية أصبحت لا تعمل إلا بمساعدات أجنبية باهظة التكلفة، من هنا نستنج أن السلطات الجزائرية لم تراعي الجانب البشري في سياستها التنموية وغفلت عن التركيبة الخاصة لسكانها حتى باتت بمثابة قنبلة موقوتة نظرا لما تتطلبه من تكاليف إضافية متعلقة بالتدريب، على نقيض دول شرق آسيا التي حققت نجاحات باهرة لأنها عرفت كيف تحول النمو الديموغرافي الكبير إلى عامل ايجابي.

✍ **موقع صناعي غير مدروس:** إن رغبة الجزائر في الحد من الهجرة الريفية الحضرية من خلال انشاء صناعات خارج النسيج الحضري جعلها تتناسى شيء مهم وهو دراسة الموقع الصناعي، حيث تبين لاحقا أنه لا يستند على معايير اقتصادية [1] وتسبب في مشاكل خطيرة للقطاع الأولي.

من خلال النقائص السابق ذكرها يتضح لنا بأن التخطيط الحضري في الجزائر لم ينجح في الجمع ما بين الحركة التحضرية و الصناعية، وهذا ما أكدته دراسة أجريت على منطقة الجزائر العاصمة تبين من خلالها أن ارتفاع عدد السكان في المجمعات الصناعية لم يصاحبه زيادة مماثلة في البنى التحتية والمعدات والخدمات الكافية لتلبية حاجات

[1] Mutin, G. (1997). Le contexte économique et social de la crise algérienne,op.cit.

الأفراد[1]، وعليه فإن التركز السكاني في المدن الجزائرية لم يكن مرتبطا بالنمو الصناعي، ولم يسمح بتطورها على نحو منسجم مع الحركة الاقتصادية بل حولها إلى مناطق للاستهلاك أكثر منها للإنتاج، ونظرا لنموه السريع و لمحدودية امكانياتها الاقتصادية والحضرية ظلت غير قادرة على استيعاب ، كما أنه قد عمق أكثر من الفجوة القائمة ما بين العرض والطلب على العمل الأمر الذي شكل عائق أمام الطفرة الاقتصادية للبلاد[2].

❖ **بطالة حضرية طاغية:**

قبل التطرق إلى ظاهرة البطالة الحضرية لابد من التعريج على أهم المؤشرات المتعلقة بسوق العمل في الجزائر وهي:

أ-معدل النشاط[3]: هذا الأخير سجل ثباتا نسبيا خلال الفترة الممتدة من 2005 إلى سنة 2015، فقد تأرجح ما بين 40% و 43.2 %، لكن الأمر يختلف من حيث القيمة المطلقة حيث زاد عدد السكان النُشطاء ب 2439 خلال هذا العقد، والملاحظ أيضا أن نسبة مشاركة الذكور في العمل هي كبيرة جدا مقارنة بالإناث فقد وصلت إلى 66.8 % في سنة 2015 بينما كانت فقط 16.4 % في الوسط النسوي.

ب- معدل العمل[4] : ثاني أهم مؤشر هو معدل العمل الذي وصل في سنة 2015 إلى 37.1 %، وهو الآخر مرتفع أكثر في الوسط الذكوري بنسبة 60.2 % مقابل 13.6% عند النساء.

ت- معدل البطالة: عرفت آفة البطالة في الجزائر تذبذبات كبيرة ما بين 2005 -2015، وقد سُجل أدنى مستوى لها سنة 2013 بقيمة وصلت ل9.8 %، لكنها عادت لتترتفع بعدها وأصبحت في سنة 2015 إلى 11.2 % [5]، وكثرا ما كانت تستخدم هذه الأرقام في انتقاد السياسة الصناعية الجزائرية كونها بقيت عاجزة عن حل مشكل العمالة إذ لا يزال هذا القطاع بعيد عن استيعابها بالكامل[6].

خصائص سوق العمل في الجزائر: انطلاقا من البيانات المستقاة من الديوان الوطني للاحصاء يمكن تحديد بعض الخصائص الرئيسية لسوق العمل في الجزائر ولعل أهمها ما يلي:

[1] Mutin, G. (1980). Implantations industrielles et aménagements du territoire en Algérie,op.cit,p:20,33.
[2] Boukhemis, K., Raham, D., & Zeghiche, A. (1990, July). Croissance urbaine et mutations socio-économiques dans l'Est algérie,op.cit , p : 460-461,466.
[3] نسبة المشاركة في قوة العمل (معدل النشاط الاقتصادي): نسبة السكان العاملين إلى السكان في سن العمل (15 سنة فأكثر).
[4] معدل العمالة (نسبة العمالة إلى السكان): نسبة السكان العاملين إلى السكان في سن العمل.
[5] ONS.(2015). Activité , Emploi et chômage en Septemebrep 2015. http://www.ons.dz .
[6] Mutin, G. (1980). Implantations industrielles et aménagements du territoire en Algérie,op.cit,p:12.

✓ **هيمنة القطاع الخاص:** في الجزائر يستحوذ القطاع الخاص على أغلب العمال بنسبة تصل إلى 58 % [1] سنة 2015 بينما يوظف القطاع العام فقط 42 % من اجمالي العمال .

✓ **بطالة أكثر في الوسط النسوي:** من الملحق رقم(9) يتبن جليا أن معدل البطالة هو مرتفع ما بين النساء حيث قدر ب 16.6 % في سنة 2015 ، في حين وصل هذا المعدل عند الذكور إلى 9.9 % فقط[2].

✓ **بطالة حضرية طاغية:** وفقا للتشتت الجغرافي (حضري/ ريفي) فإن نسبة العاطلين عن العمل في المناطق الحضرية هي مرتفعة مقارنة بالريف ويمكن توضح ذلك من خلال الجدول الآتي:

الجدول رقم (3-21): معدل البطالة حسب المنطقة الجغرافية (ريف /حضر) ما بين 2005-.2015

السنوات	05	06	07	08	10	11	12	13	14	15
حضر%	14,8	12,8	14,2	11,6	10.6	10,6	11,7	10,6	11,4	11,9
ريف %	16	11,5	13,1	10,1	8.7	8,7	9,4	8,1	8,9	9,7

Source : ONS.(2005,2006,2007,2008,2010,2011,2012,2013,2014,2015). Activité , Emploi et chômage. http://www.ons.dz.

خلال الفترة (2005-2015) لوحظ ارتفاعا في معدلات البطالة على مستوى المناطق الحضرية مقارنة بالأرياف، وتعد سنة 2005 الحالة الاستثنائية الوحيدة، كما لوحظ خلال الفترة ذاتها بأن الذكور على مستوى الحضر يشاركون أكثر في العمل الملحق(9)، ويعود السبب وراء تفشي ظاهرة البطالة في المدن بالأساس إلى سمات سوق العمل الحضرية فهي محدودة وفي نفس الوقت تتطلب مسوى معين من التعليم[3]، مع ذلك فأن ظاهرة البطالة في الجزائر هي شبه عامة لأنها ليست مرتبطة بمنطقة جغرافية دون أخرى.

✓ **البطالة تؤثر على الشباب**[4] :إن الفئات العمرية الأقل سنا في الجزائر هي الأكثر تضررا من آفة البطالة، فمعدلاتها مرتفعة جدا في صفوف الشباب الذين يتراوح أعمارهم ما بين 15-34، وعلى سبيل المثال بلغ هذا المعدل (87.2% [5]،

[1] هذه النسبة هي عدد عمال القطاع الخاص على اجمالي العاملين (Population occupée)

[2] ONS.(2015), Activité , Emploi et chômage ,op.cit.

[3] Boukhémis, K., & Zéghiche, A. (1987). Approche des déterminants de la migration interne en Algérie,op.cit, p :427.

[4] Salima, B.(2018). Le chômage en Algérie: Caractéristiques, Causes et Conséquences Unemployment in Algeria: Characteristics, Causes and Consequences. *Revue de l'Ijtihad D'études Juridiques et Economiques ISSN, 2335*, 1039,p :16.

[5] ONS.(2005). Emploi et chômage (au Quatrième Trimestre 2005). http://www.ons.dz .

87.4 % [1]، 83.3% [2])في (2005، 2010 ، 2014) على التوالي، واستمر الوضع على حاله حتى سنة 2015 كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (3-22) :توزيع معدلات البطالة [3]حسب الفئة العمرية (2015).

الفئة العمرية	عدد العاطلين عن العمل بالآلاف	نسبة العاطلين عن العمل
19-15	136	10,2
24-20	382	28,6
29-25	389	29,1
34-30	198	14,8
39-35	95	7,1
44-40	64	4,8
49-45	33	2,5
54-50	25	1,9
95-55	14	1,1
المجموع	1337	100

Source : ONS.(2015). Activité , Emploi et chômage en Septemebrep 2015 .

http://www.ons.dz

من الجدول يتبن أن الفئات العمرية الأربعة الأولى هي الأكثر عرضة للبطالة فهي تمثل حوالي 82 % من إجمالي العاطلين عن العمل في سنة 2015 كما هو وارد في الشكل رقم (3-29).

الشكل(3-29) : نسبة العاطلين عن العمل حسب الفئة العمرية.

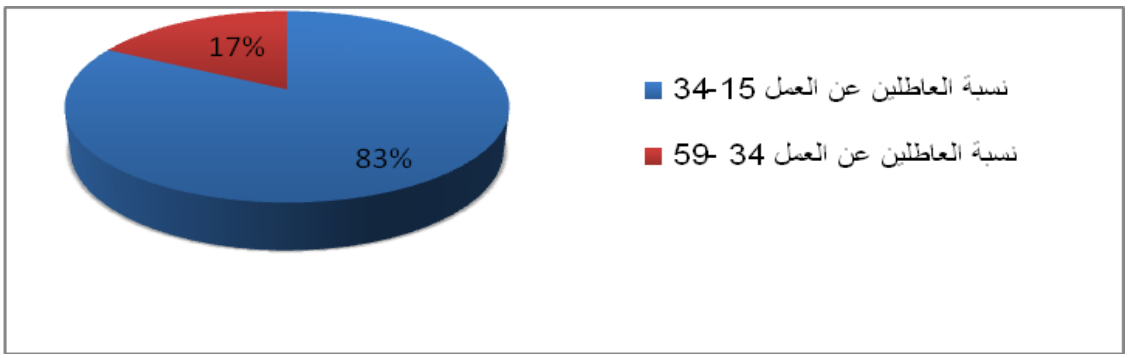

المصدر من اعداد الباحثة بالاستعانة :بالجدول رقم(3-22)

[1] ONS.(2010). Emploi et chômage au 4éme Trimestre 2010. http://www.ons.dz.
[2] ONS.(2014). Activité , Emploi et chômage en Septemebrep 2014. http://www.ons.dz .
[3] معدل البطالة حسب الفئة العمرية في هذا الجدول هي نسبة العاطلين لكل فئة عمرية من اجمالي العاطلين عن العمل لسنة 2015.

وفي هذا الشأن اكتشفت السلطات الجزائرية منذ سنة 2007 أنه على الرغم من الانتعاش الاقتصادي والاستثمارات الثقيلة المخصصة، إلا أنها لم تستطيع أن تقلل من الانزعاج الشديد لدى الشباب على نحو خاص لأن مستوى البطالة في صفوفهم لا يزال مرتفعا، وفي ظل تأزم الوضع توجه معظمهم نحو القطاع الغير رسمي رغم إدراكهم أنه لا يوفر إلا العمالة الموسمية التي تكون في الغالب دون أي تغطيه اجتماعيه، بالإضافة إلى أن أكثر حوادث العمل (المميتة أحيانا) وأكثر الأمراض المهنية تسجل في هذا القطاع، وجميع هذه الظروف تناقض رغبة الشباب الذين يبحثون دائما عن وظائف آمنه، مستدامة ولائقة، من هنا يمكن القول أن الخطورة لا تكمن في البطالة في حد ذاتها إنما في الظروف التي يعمل فيها الشباب التي تكون في الغالب محفوفة بالمخاطر، وقد حاولت السلطات ايجاد حلول لهذه الظاهرة من خلال سلسة مزدوجة من الاجراءات، حيث قامت باتخاذ تدابير قمعية ضد القطاع الغير رسمي مصحوبة بأخرى لدمج التجارة الغير رسمية في الأسواق المهيكلة.

أما إذا بحثنا عن أسباب البطالة في الجزائر فإن جزءا كبيرا منها يعود إلى احتفاظ هذا البلد بإستراتيجيته المتمثلة في دعوة العمال الأجانب لتنفيذ برامجه الرئيسية فهؤلاء يعملون بها منذ سنة 2003، ومثال ذلك العمالة الصينية التي أصبحت تهيمن على الحصة الأكبر من الهجرة القانونية، إلى جانب ذلك نجد الهجرة الغير نظامية (جنوب الصحراء الكبرى) التي شهدت تباطؤًا منذ اندلاع النزاعات في منطقة الساحل وتأمين الحدود في جنوب الجزائر (مالي ، النيجر)، وفي الشرق (تونس وليبيا) والغرب (المغرب)[1].

❖ **هيكل عمالة معيق للنمو الاقتصادي:**

رغم الأرقام التي تشير إليها معدلات البطالة في الجزائر، إلا أن ذلك لا يعني مطلقا أن عدد الوظائف لا يتطور بالأخص في المناطق الحضرية، إذ تزايدت مناصب العمل فيها بنسبة 13.25% خلال خمس سنوات فقط (الجدول رقم3-23)، وهذا ما قد يوحي بأن التحضر في الجزائر يساهم في زيادة الدخل وبالتالي في تحقيق النمو الاقتصادي، لكن الأمر ليس كما يبدو عليه في الظاهر حيث تبين لنا العكس بعد عرض بيانات متعلقة بتطور الوظائف وفق القطاعات.

[1] Saïb, M. M. (2013). Le marché du travail en Algérie: une vision nouvelle?. *CREAD, Alger*, p :4-5-8.

الجدول رقم(3-23) : توزع العمال في الحضر حسب الفروع الانشطة الاقتصادية.

	2010		2015	
القطاعات	العدد	%	العدد	%
الزراعة	287	4.5	245	3,4
الصناعة	974	15.3	1012	14,1
البناء	1132	17.8	1055	14,6
الخدمات	3968	62.4	4891	67,9
الإجمالي	6360	100	7203	100

المصدر: من إعداد الباحثة بالاستناد على :

ONS.(2010). Emploi et chômage au 4éme Trimestre 2010.

ONS.(2015). Activité , Emploi et chômage en Septemebrep 2015 . http://www.ons.dz

استنادا على بيانات مستقاة من الديوان الوطني للإحصاء يتضح بأن القوى العاملة في الحضر هي في ارتفاع مستمر، حيث تزايدت من 6360 سنة 2010 إلى 7203 سنة 2015، غير أن هذه الأرقام تصبح أكثر أهمية من الناحية العلمية إذا ما تم عرضها حسب القطاعات، وقد توضح لنا أن هناك زيادة هامة في عدد الوظائف على مستوى القطاع الثالث " الخدمات "، فبعد ما كان يمثل 62.4 % من إجمالي الوظائف الحضرية سنة 2010 أصبح يستحوذ على نسبة تقارب 68 % في عام 2015، لكنها لا تعدو كونها وظائف تسييرية غير منتجة فهي لا تساهم في تكوين حجم انتاجي جديد، خاصة وأن السبب وراء تزايدها كان سياسيا أكثر منه اقتصادي، فقد بدأ عدد عمال الإدارات يعرف تزايدا مستمرا منذ اعتماد الجزائر التقسيمات الإدارية وتضاعف عدد البلديات والدوائر والولايات، في ظل ذلك نلاحظ تراجع لافت في نسبة العاملين على مستوى القطاع الصناعي الذي كان يعول عليه كثيرا للقضاء على البطالة، وقد بدأ هذا القطاع يعرف تراجعا في نسبة العاملين به منذ تسعينات القرن الماضي بعد توجه الجزائر من الاشتراكية نحو اقتصاد السوق، من جهته القطاع الزراعي شهد ترجعا في نسبة العاملين به على مستوى المناطق الحضرية والريفية على حد سواء (أنظر الملحق رقم10) نتيجة للأزمات التي يمر بها ولانخفاض قيمة العمل في الأرض.

باختصار هيكل العمالة الحالي الذي يتميز بتركز كبير في القطاع الخدماتي هو يعيق من النمو الاقتصادي[1].

[1] Boukhemis, K., Raham, D., & Zeghiche, A. (1990, July). Croissance urbaine et mutations socio-économiques dans l'Est algérie,op.cit , p :465-466,469.

❖ **تعارض بين الريف و المدنية :**

في العقود الثالثة الأولى من الاستقلال عمق التوجه نحو الاشتراكية من المعارضة القائمة ما بين الريف والحضر بسبب الانحياز الفاضح للمناطق الحضرية، حيث أصبح سكان الحضر يستحوذون على الحصة الأكبر من الدخل، كما أن أغلب المهاجرين لم يشاركوا في أي نشاط إما لأنهم عاطلين عن العمل أو بسبب سنهم.

❖ **تحضر ديموغرافي :**

التحضر في الجزائر تدعمه ظاهرة نمو ديموغرافي قوية تعد واحدة من الأسرع في العالم، وهذا ما يشكل عائق واضح أمام التنمية[1]، فهو يتوافق مع عملية تدعى ب " التحضر الديموغرافي " أي أن جزء كبير منه تفسره النظرية الديموغرافية، الأمر الذي يخلق مشاكل عديدة تأتي في مقدمتها البطالة، بعبارة أخرى هناك تناسب طردي بين العمليتين فكلما زاد التوجه نحو الحياة الحضرية زادت البطالة في المدن[2].

❖ **وظائف غير اقتصادية للمدن الجزائرية:**

على الرغم من الجهود التي تبذلها الحكومة الجزائرية للتوفيق ما بين النمو السكاني ووتيرة التنمية الاقتصادية إلا أن الواقع يبن أن المعادلة التي تطمح إليها لن تتحقق في ظل التباينات الاجتماعية والمكانية القائمة في مدنها، فهي لم تنجح لا في احتواء الوتيرة السريعة للنمو السكاني ولا في الاستفادة منه، لتتحول مدنها إلى دُور للمبيت فقط[3]، فقد أصبحت تظهر كتركزات سكانية ناجمة عن ممارسات طوعية للحكومة لم تراع فيها استراتجيات رئيسة تضمن من خلالها تنمية محلية لذا فإن جاذبيتها وقدرتها التنافسية ظلت دون المستوى المطلوب لمواكبة المسار الحالي لعملية التنمية[4].

❖ **هجرة ريفية حضرية غير تنموية:**

تتسم الهجرة في الجزائر بخصائص تتناقض مع استنتاجات توصلت لها دراسات اقتصادية عدة، فعلى سبيل المثال تشير بعض منها أن هذه الحركة تزداد حدتها في المراحل الأولى من التنمية الاقتصادية نتيجة للتفاوتات الإقليمية التي تميز هذه المرحلة، ومع مرور الوقت ستميل إلى التراجع عقب وصول التنمية للمناطق الريفية، بينما جميع المؤشرات في الجزائر تشير إلى عكس ذلك تماما، لأن حكومة هذا البلد قد انتهجت نموذجا تنمويا يركز على تطوير المناطق

[1] Côte, M. (1983). La population de l'Algérie,op.cit, p : 98,100.

[2] بناء على هذا التحليل نستنتج أن سوق العمل في الجزائر تتوافق إلى حد كبير مع التفسير المعتمد من قبل تودارو.

[3] Lekehal, A. (2003),op.cit,p : 72,79,85.

[4] Hafiane, A. (2007). Les projets d'urbanisme récents en Algérie,op.cit , p : 2.

الحضرية دون اتباع سياسة مماثلة في الريف وهذا ما من شأنه تضخيم حركة الهجرة نحو الحضر واستمرارها حتى مراحل متقدمة من التنمية.

نقطة اختلاف أخرى تبرز عندما يتعلق الأمر بالمستوى التعليمي للمهاجرين الذي يعد دافعا مهما للهجرة عند أغلب الباحثين، فالتعليم عامل يزيد من تطلعات الفرد وهذا ما يقود إلى اقامة علاقة ايجابية بين التحصيل العلمي والميل نحو الهجرة، بينما في الجزائر ظهرت بعض الدراسات أكدت أن غالبية المهاجرين في مدن مهمة كسكيدة وقسنطينة اللتان تشكلان قطبين صناعيين مهمين قد كانوا أميين .

بناء على ذلك نخلص إلى نتيجة مهمة مفادها أن الهجرة في الجزائر قد نجمت عن تنمية اقتصادية غير متوازنة حيث تزايد التدفقات نحو المدن دون وجود إطار ملائم، وهذا ما يفسر آثارها الغير تنميوية حيث عززت من البطالة الحضرية وتسببت في تفاقم مشكل الازدحام بمختلف أنواعه، كما خلقت عجزا كبيرا من حيث البنيةالتحتية والخدمات، والشيء المهم أنها لم تسهم إلا بقدر ضئيل من تحسين المستوى المعيشي في مناطق الاستقبال[1].

جميع الحجج السابقة تعطي انطباعا قويا بأن التحضر في الجزائر يصف جيدا ظاهرة التحضر بدون تنمية، والتفسير المحتمل لسلبية العلاقة قد يعود إلى عوامل الطرد والجذب، فبينما تُفسر الهجرة من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية في أجزاء من العالم بالعوامل الخارجية الإيجابية للتحضر والتحولات في الاقتصاد من الزراعة إلى التصنيع والخدمات [2] فإن في الجزائر حدث العكس فقد كان مدفوعا بظروف أمنية ومعيشية صعبة وأصبح يعكس خيارات قسرية، من هنا يمكن القول أن التحضر في الجزائر قد كان هروبا من الأرياف بدلا من أن يكون انجذابا نحو المدن ذات الكفاءة الاقتصادية.

3-4-3-2 تحديات التنمية الحضرية في الجزائر:

لقد خلق النمو الحضري في الجزائر تحديات كبيرة، ولا سبيل لمجابهتها سوى الارتقاء بالسياسة الحضرية من مستوى تسير نمو ديموغرافي بتدخلات متأخرة وغير كافية وغير منظمة إلى مستوى آخر قائم على قواعد متينة لتسير المدن ينطلق من تصحيح الاختلالات التي خلفتها المراحل السابقة كالتلوث البيئي، الفقر، انعدام الأمن وغيرها، ولتحريك دواليب التنمية الحضرية يجب التركيز على ما يلي:

[1] Boukhémis, K., & Zéghiche, A. (1987). Approche des déterminants de la migration interne en Algérie: Constantine et Skikda, op.cit ,p :419-420,426-427.

[2] Arouri, M. E. H., Youssef, A. B., Nguyen-Viet, C., & Soucat, A. (2014). Effects of urbanization on economic growth and human capital formation in Africa, p :11.

✓ وضع أسس صلبة لمدينة مستدامة قادرة على ضمان الرفاه المعيشي لسكانها من الناحية الاقتصادية والاجتماعية، وفي نفس الوقت تحافظ على البيئة الحضرية وعلى مواردها الطبيعية أي يجب دمج الأبعاد الاجتماعية، الاقتصادية، الثقافية والبيئة أثناء إعداد سياسة المدينة.

✓ السعي لتأسيس مدينة منصفة بمؤهلات تسمح لها بتقديم خدمات ومرافق مشتركة للحد من التهميش والاقصاء الذي تعاني منه بعض الفئات الاجتماعية، وتُبقي على العلاقة التفاعلية قائمة بين الاقتصاد والتحضر والتي أقر بها الكثير من الباحثين في هاذين المجالين.

✓ التحكم في التوسع الحضري للتقليل من المشاكل ومخلفات الهجرة الريفية والنمو الديمغرافي، ولتفادي النقص الحاصل في الخدمات، المرافق والهياكل القاعدية.

✓ تفعيل الديمقراطية التشاركية ضمن الأطر المحلية لضمان تحضر عقلاني يقوم على الإنجاز، التقويم والإنصات لمشاغل المواطنين، مع ضرورة فتح حوار جاد ومسؤول حول قضايا تسيير المدينة.

✓ انتهاج أسلوب الحكم الراشد من خلال إشراك المواطنين في إعداد السياسات المتعلقة بالمدن.

✓ تقوية التماسك الاجتماعي ومكافحة مظاهر الإقصاء والتهميش الحضريين[1].

✓ بناء نموذج للاستدامة الحضرية يتوافق مع ثقافة هذا البلد وقيّمه وظروفه ومشاكله الحضرية الفريدة ويُراعى فيه خصوصية كل مدينة على حد[2] إذ لا يمكن تطبيق نموذج واحد على جميع المناطق.

✓ تعزيز التنمية الريفية المناسبة لتحسين ظروف معيشة وعمل سكان الأرياف من جهة[3]، ولتشجيع الهجرة نحو الريف وعكس اتجاهها من خلال جملة من الاجراءات التحفيزية كتطوير وسائل النقل من جهة أخرى.

✓ اعداد استراتجية لمواجهة النمو الحضري الكبير وذلك بتحديد الطاقة الاستيعابية المتوقعة والممكنة لكل مدينة حسب امكانيتها الطبيعية، الاقتصادية والاجتماعية[4].

✓ استيعاب التدفق المستمر للمهاجرين عن طريق دمجهم في الاقتصاد الحضري، والعمل على تحويل الفلاح على المدى المتوسط إلى ساكن مدينة لديه مكانه في التنظيم الاجتماعي ناتج عن علاقات الإنتاج.

---

[1] حربوش, & بوبكر. (2017) ، نفس المرجع السابق ، ص : 194، 207.

[2] Saoudi, H. A. D. J. I. R. A., & Belakehal, A. (2018),op.cit, p :594.

[3] Boukhémis, K., & Zéghiche, A. (1987). Approche des déterminants de la migration interne en Algérie, op.cit ,p :427.

[4] زوزو رشيد.(2008) ، نفس المرجع السابق ، ص : 213.

✓ إنشاء نظام حضري يعكس الأهداف الاجتماعية والاقتصادية الوطنية ويخدمها على نحو ملائم[1].

✓ يجب اعتماد تدابير مناسبة قادرة على أن تخلق فرص عمل منتجة لأن التوسع الاقتصادي في البلد معرض للتراجع بسبب طبيعة المشكلة التي خلقها هيكل العمالة الحالي المتسم بتركيز العمالة في القطاع الثالث.

✓ الاستجابة للاقتصاد الدولي من خلال وضع استراتيجيات تستند إلى معايير الحداثة حتى يتسنى للمدينة الجزائرية أن تضع نفسها في بيئة تنافسية مقارنة بالمدن الأخرى في المغرب العربي ومنطقة اليورو والبحر الأبيض المتوسط[2].

✓ اتخاذ سلسلة من التدابير المتعلقة بالإدراة الحضرية والتنمية الاقتصادية للمراكز الصغيرة على نحو عاجل لتعزيز عملية التوسع الحضري كبديل حقيقي للتركيز الحضري.

✓ يجب السيطرة على النمو السكاني لأن الحفاظ على الوتيرة العالية قد يجعل من كل الجهود المبذولة حتى الآن متقادمة وسيلغي أي مبادرة للانتعاش الاقتصادي، وللحد من البطالة الناجمة عنه سيكون من الضروري تسريع وتيرة الإصلاحات التي تم الخوض فيها والتي ستتيح تزايد الوظائف خاصة لصالح الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و34 عامًا، كما يتوجب رصد استراتيجيات اقتصادية جديدة وتطبيقها على نحو صارم.

✓ اعادة تنظيم حركة التحضر في الجزائر وتوجيهها في الأجلين المتوسط والطويل وفقا لمنطق جديد يأخذ في الاعتبار جميع الحقائق التي عاشتها، ويجب أن يُطبق هذا المنطق بشكل حتمي سياسة حضرية يتمثل دورها الأساسي في تخفيف التناقض الذي ميز تطور الفضاء الجزائري[3].

✓ الوصول إلى معرفة أفضل بعمليات التحضر في المجتمع الجزائري وإنتاج معرفة جديدة بمجمل تغيراته الاجتماعية، وفي هذا الخصوص يجب التفكير في المدينة على أنها موضوع دراسة شامل لعدة قطاعات وليس كموضوع يقتصر على تخصص محدد، باختصار بناء المدينة كهدف للدراسة يتطلب الحاجة إلى الخروج من الرؤية النمطية لها من خلال تجاوز إطارها المكاني والتفكير فيها كمجتمع[4] ويجب أن ينظر إليها على أنها هيكل حي يتطور بصورة دائمة عند تنفيذ سياسة حقيقية متعلقة بها[5].

[1] Boukhemis, K. (1983). *Algerian development and urbanisation,op.cit* ,p : 26,36.
[2] Abderrahim, H. (2007). Les projets d'urbanisme récents en Algérie, *op.cit*,p :2.
[3] Lekehal, A. (2003),op.cit, p :72,83,85.
[4] Belguidoum, S. (2008, October). La ville en question-analyse des dynamiques urbaines en Algérie,op.cit p :3.
[5] Bendjelid, A. (2001). Armature urbaine et population en Algérie,op.cit, p :138.

✓ تحسين جودة المرافق المرتبطة بخدمات المياه الحضرية [1].

✓ تظافر الجهود المحلية، الجهوية والوطنية لتحقيق أفق تنموي استراتيجي قوامه التنمية المستدامة، وفي هذا الإطار يتعين وضع الوسائل المالية الضرورية تحت تصرف مسيري المدينة مع تأطير المنتخبين، وتأسيس استراتجيات فعالة تقوم على مبادئ التخطيط، التقويم وتعزيز آلية الحوكمة الجيدة وضرورة ربط المسؤولية بالمحاسبة لأن هذا كله كفيل بانجاح أي مشروع متعلق بالمدينة.

في الأخير وبعد أن أصبحت المدن فاعلا جديدا على المستوى الدولي وأضحت تشكل الرهان الأساسي للتنمة الشاملة بات مستقبل مجتمعنا مرهونا بمستقبل مدننا[2].

[1] Hamchaoui, S., Boudoukha, A., & Benzerra, A. (2015). Drinking water supply service management and sustainable development challenges: case study of Bejaia, Algeria. Journal of Water Supply: Research and Technology—AQUA, 64(8), 937-946, p :938.

[2] حربوش, & بوبكر. (2017)، نفس المرجع السابق، ص : 207.

خاتمة :

بعد التطرق لخصائص التحضر في الجزائر تاريخه وحاضره تبين لنا أن الشكل الحالي لمدنها ما هو إلا انعكاس لماض حضري نجم عن تعاقب حضارات مختلفة تفاوت تأثرات كل منها على الفضاء الجزائري، حيث استطاع بعضها ترك بصمة واضحة كالاستعمار الروماني الذي اتخذ شكل الاحتلال الحضري، والحضارة الإسلامية التي شكلت أصلا لنهضة ثقافية، حضرية وسياسية في المنطقة لأنها الوحيدة التي عرفت كيف تتعايش مع البربر، وقد نجم عن ذلك امتزاج ثقافي مميز، في حين لم تشهد المدن الجزائرية أي تطور خلال الوصاية التركية لأن العثمانيون فضلوا الابقاء على النظام القبلي الذي ضل سائدا إلى غاية دخول المستعمر الفرنسي الجزائر وقد شكل عقبة حقيقية أمام توسعه الاستيطاني لذا تمثلت مهمته الأولى في تفكيكه للقضاء على وحدة وقوة القبائل، من ناحية أخرى كان لهذا الاحتلال آثارا ملموسة على الإقليم الجزائري حيث استطاع تغير الطابع القبلي بفضل مجموعة من الاجراءات التي سرعت انتقال السكان من حياة البدو والرحل إلى التكتل في أماكن مستقرة، ضف إلى ذلك فقد عرفت الجزائر أثناء تواجده تغيرات سريعة لم تكن تتسم بالتوازن وبالتكامل بين مختلف مناطقها بعد أن اكتسى التحضر طابعه الساحلي جراء تركيز هذا المستعمر على الجزء الشمالي أين شرع في انشاء شبكات حضرية هناك وكل ذلك خدمة لمصالحه الاقتصادية. وقد ساهمت السياسات الانمائية للجزائر في العقود الأولى من استقلالها في إطالة الاختلالات المورثة عن الحقبة الاستعمارية، حيث عمقت من التركز السكاني في الشمال الذي أصبح يستحوذ على 63 % من سكان البلد في سنة 2008، كما سيطر على التكتلات الحضرية من جميع الفئات لكن الجزائر اسطاعت أن تخلق نظاما حضريا بمدن متجانسة نسبيا بعدما أولت اهتماما بالفئات الدنيا من التكتلات. من ناحية أخرى تبين لنا من خلال احصاءات (ONS) وبعض المؤشرات الاحصائية أن تكتل الجزائر يظهر كمدينة مهيمنة فهو التكتل الوحيد الذي تخطى المليونين نسمة.

أما و جهتنا الثانية في دراستنا للتحضر فقد تعلقت بمؤشراته التي من أهمها نسبة التحضر فهذه الأخير لم تتجاوز 25 % سنة 1954 لكن بعد الاستقلال تسارعت حركة السكان نحو المدن معلنة في سنة 1988 دخول الجزائر عصر التحول الحضري وفي الوقت الرهن تجاوزت تلك النسبة 73 % و يتوقع بلوغها 84 %بحلول 2050. في الواقع قد لعب كل من النمو الطبيعي واعادة التصنيف إلى جانب الهجرة الريفية الحضرية أدورا حاسمة في تحرك المسار التحضري الجزائري، وقد احتوى هذا الفصل بشيء من التفصيل دوافع الهجرة التي لم تخرج عن نطاق البحث عن الأمن ومصدر العيش.

أفضى النمو الحضري الجامح في الجزائر إلى مشكلات مست جميع المجالات ورغم اللجوء إلى سياسة حضرية مدعومة بأدوات عديدة إلا أنها قد اتسمت بالظرفية والعشوائية وقادت إلى تفاقم المشاكل كما أثرت سلبا على المسار التنموي لهذا البلد، وحتى تتمكن من تحويل نموها الحضري من عائق للتنمية إلى محرك لها عليها الاستفادة من تجارب الدول التي شكل فيها التحول الحضري قوة دافعة لنموها الاقتصادي، وعليها أن تعرف كيفية العبور من التحول الديموغرافي نجو التحول الاقتصادي، فمفتاح ذلك يكمن في تنمية حضرية متوازنة وتمدن مدار على نحو سليم، ويجب عليها أن تنظر إلى التحضر على أنه فرصة عليها استغلالها جيدا وذلك عن طريق الاهتمام برأس المال البشري المتمركز في المدن لضمان فاعليتها.

الفصل الرابع: أثر التحضر على التنمية الاقتصادية في الجزائر نمذجة قياسية

مقدمة:

على مدى العقدين الماضيين كان يأتي دور المدينة والتحضر في طليعة المناقشات المتعلقة بسياسة التنمية الاقتصادية، وقد تم الترحيب بالتحضر السريع في العديد من البلدان النامية بعدما لوحظ وجود علاقة وثيقة بينه وبين التنمية من خلال تجربة الدول المتقدمة التي سار فيها التحضر جنبا لجنب مع التنمية الاقتصادية، حيث كشفت الحقائق التاريخية والاحصائية بأن جميع تلك الدول تقريبا لديها مستويات عالية من الناتج ومستويات عالية من التحضر، ومنذ ذلك الحين أضحى الارتباط الوثيق بين العمليتين أحد أكثر الحقائق وضوحا، وأصبح ينظر للتحضر على أنه جزء لا مفر منه من التنمية وعامل محفز لها، وقد ظهر هناك ثروة من الأدب النظري والتجريبي الداعم لهذه الفكرة.

لكن رغم وجود ذلك الكم الهائل من الأعمال إلا أن الآراء تضاربت حول طبيعتها، فقد توافرت أدلة تؤكد بأن كل من التحضر والتنمية يتطوران معا وأن العلاقة تسير في كلا الاتجاهين، ووفقا لهذا الطرح يكون التحضر نتاجا فرعيا للتنمية التي تحفز على الهجرة الريفية الحضرية، وفي ذات الوقت يعد دافعا قويا لها من خلال الفرص التي تعرضها المدن لتحقيق اقتصاديات الحجم فهذه الفرص لا يمكن استغلالها بسهولة في المناطق الريفية، كذلك يساهم التحضر في تخصيص الموارد بشكل أفضل وهذا ما يعطي دافعا أقوى للتنمية، من جهة أخرى نجد البعض يؤكد على أن العلاقة أحادية الاتجاه وآخرون يعتبرون بأن العمليتين منفصلتين، وفي خضم هذا الجدل القائم يبرز رأيا مختلفا لهندرسون (2010) يرى فيه بأن العلاقة بين التحضر و التنمية هي علاقة توازنية لا سببية بعبارة أخرى فإن التحضر قد لا يكون حافزا للتنمية بقدر ما هو مجرد مؤشر أو دليل على التقدم الاقتصادي، فهو يعتبر عملية مؤقتة لأن جميع البلدان ستتوقف عن التحضر عند وصولها إلى مستوى معين من السكان الذين يعشون في المدن أي عندما تصبح متحضر كليا فمسألة عبورها الحضري هو مسألة وقت لا أكثر ولا أقل لكن مقابل ذلك فإن التنمية تستمر في التغير.

وقد شكل عدم وضوح طبيعة العلاقة دافعا قويا للاقتصاديين للبحث أكثر عن حقيقتها خاصة في البلدان النامية التي تشهد تحولا حضريا غير مسبوق، والجزائر بدورها واحدة من هذه الدول وتملك العديد من الخصائص المشترك معها، فعلاوة على كونها لازلت تشق طريقها نحو النمو الاقتصادي هي تواجه ميلا متزايدا نحو التحضر فمعدلات التحضر فيها وفقا للأمم المتحدة آخذة في التزايد حيث قدر ب73.2 % سنة 2019 ويتوقع أن يصل إلى 84.5 % سنة

2050، وهذا ما جعلنا نتساءل عما إذا كانت المستويات العالية من التحضر في الجزائر كافية لضمان مستويات عالية من التنمية؟ وهل بإمكانها تشجيع هذه الديناميكية كإستراتيجية لتحفيز التنمية الاقتصادية في هذا البلد ؟

بناء على ما سبق سنحاول من خلال هذا الفصل البحث عن إجابات لتلك الأسئلة من خلال اعادة النظر في العلاقة التي تجمع التحضر والتنمية في الجزائر بالاعتماد على دراسة قياسية تسمح لنا بقياس وتحليل أثر متغير التحضر على التنمية في هذا البلد، حيث سنقوم بتقسيم هذا الفصل إلى أربعة مباحث: المبحث الأول نخصصه لعرض بعض الدراسات السابقة التي تناولت العلاقة بين التحضر والتنمية الاقتصادية، أما المبحث الثاني فيتم فيه اجراء الاختبارات القياسية اللازمة للدراسة، في حين سنتطرق في المبحث الثالث إلى التفسير الاقتصادي للنتائج من ثم مقارنتها مع النظرية الاقتصادية والدراسات السابقة والجانب التحليلي، لنختم بفحص للعلاقة السببية بين التنمية والتحضر في الجزائر.

1-4 الدراسات السابقة:

قيل بأن الاقتصاديات الحضرية القوية هي بمثابة العمود الفقري والمحرك الأساسي لثروة الأمم (1984) Jacobs [1]، ولهذا عكف العديد من المفكرين لضبط حقيقة العلاقة التي تربط التحضر بالتنمية الاقتصادية، وبينما نحن بصدد البحث عن أدلة الاقتصاد القياسي التي استهدفت تحليل تلك العلاقة تبين لنا وجود انقسام بخصوص المقياس الكمي لظاهرة التحضر، فبعضها استخدم الأولوية الحضرية الممثلة في النسبة المئوية لسكان الحضر الذين يعيشون في أكبر مدينة ، في حين استعان البعض الآخر بمستوى التحضر المعبر عنه بالنسبة المئوية لسكان الحضر لاختبار تأثير التحضر على النمو الاقتصادي ، كما توضح لنا تباين في النتائج التجريبية رغم وجود أدبيات جوهرية كثيرة تهتم بهذه المسألة .

وفي ما يلي سنحاول طرح بعض الاسهامات التجريبية المهمة بصورة مختصرة وكذا عرض نتائجها التي توصلت إليها، علما أننا تطرقنا وبإسهاب للعلاقة التي تجمع بين التحضر والتنمية في الفصل الثاني، والأعمال التي سنعرضها ستكون بمثابة مرجعيات داعمة لبناء النموذج القياسي الخاص بالدراسة.

❖ دراسة ل **McCoskey, S., & Kao, C. (1998)** : في هذا العمل تم البحث عن علاقة بين التحضر والنمو، وقد تم استخدام طريقة بنال لتقدير النموذج، حيث شملت العينة 30 دولة نامية و 22 دولة متقدمة، أفضت نتائجه بعدم رفض وجود علاقة طويلة الأمد بين التحضر والإنتاج[2].

❖ **دراسة لكل من Bertinelli, L., & Strobl, E. (2003):** بحثت هذه الدراسة عن تأثير التركيز الحضري والتحضر على النمو الاقتصادي في 39 بلد نامي للأعوام 1960-1990، وقد ارتكزت في نموذجها على الناتج المحلي الإجمالي للتعبير عن النمو الاقتصادي، وعلى مقياسين للتركيز الحضري الأول يُعرَّف بأنه نسبة سكان الحضر الذين يعيشون في أكبر مدينة والثاني يتمثل في الكثافة الحضرية التي تعرف بأنها نسبة سكان الحضر الذين يعيشون في مدن يزيد عدد سكانها على 000 750 نسمة، ولقياس التحضر تم الاستناد على نسبة التحضر في حين أُستخدم كل من النمو في رأس المال المادي، ورأس المال البشري والديمقراطية كمتغيرات تحكم .

[1] Bertinelli, L., & Strobl, E. (2003). Urbanization, urban concentration and economic growth in developing countries. *CREDIT Research Paper*, (03/14), p :1.
[2] McCoskey, S., & Kao, C. (1998). A panel data investigation of the relationship between urbanization and growth. *United State Naval Academy and Syracuse University*, 1-24.

كشفت نتائجها عن وجود علاقة على شكل حرف U لمقياس التركز، وهذا يشير إلى وجود فخ تركيز حضري حيث ستؤدي الزيادات الهامشية في التركيز الحضري إلى تقليل النمو لنحو ثلث العينة وهذا يدل على عدم رتابة العلاقة التي تربط التركز الحضري بالنمو الاقتصادي، وعلى نقيض ذلك فقد تبين بأن التحضر ليس له أي صلة مباشرة بالتنمية الاقتصادية[1].

❖ **دراسة ل Abdel-Rahman, A. N., Safarzadeh, M. R., & Bottomley, M. B. (2006) :** ناقشوا فيها تأثير التحضر والأولوية الحضرية على معدلات النمو الاقتصادي ل 35 دول نامية، وقد حاولوا من خلالها تطوير نموذج للقوى التي تدفع معدلات النمو الاقتصادي في هذه الدول، أما من أجل تحقيق الهدف الأساسي لهذا العمل فقد تم الاعتماد على تحليلات المقطع العرضي والسلاسل الزمنية، حيث تضمن التحليل خمس معادلات اثنين من انحدارات السلاسل الزمنية وثلاث انحدارات المقطع العرضي، كما قاموا بإجراء اختبار السببية Granger لمعرفة ما إذا كان التحضر يسبب النمو الاقتصادي والتصنيع أو أن النمو الاقتصادي والتصنيع هما من يسببان التحضر، غير أن الاختبار فشل في تقديم أي استنتاجات وافية.

في هذه الدراسة كان المتغير التابع الرئيسي هو معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي للفرد الحقيقي، أما المتغيرات المستقلة فكانت نمو سكان الحضر والأولوية الحضرية، بالإضافة إلى متغيرات أخرى(نمو إنتاج الطاقة التجارية، المدخرات المحلية الإجمالية كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي ومعدل الأمية كنسبة مئوية من النمو السكاني للبالغين والنمو السكاني، وائتمان البنك المحلي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، والهواتف الرئيسية لكل 1000 شخص، وإنتاج الكهرباء، بالإضافة إلى اجمالي القوى العاملة).

بينت نتائجها وجود علاقة سلبية بين التحضر والأولوية الحضرية والنمو الاقتصادي في بعض الدول وفي بعض منها كانت العلاقة ايجابية وذات معنوية احصائية في حين أن أغلب الدول لم تسفر عن نتائج ذات دلالة إحصائية في أي من الاتجاهين. وقد تم تفسير هذا الانقسام في أن التحضر أمر لا مفر منه مع النمو الاقتصادي، ولكن سرعته وطبيعته مهمة أيضًا[2].

[1] Bertinelli, L., & Strobl, E. (2003),op cit.
[2] Abdel-Rahman, A. N., Safarzadeh, M. R., & Bottomley, M. B. (2006). Economic growth and urbanization: A cross-section and time-series analysis of thirty-five developing countries. Rivista Internazionale di Scienze Economiche e Commerciali, 53(3), 334-348.

❖ **دراسة ل Bloom, D. E., Canning, D., & Fink, G. (2008):** حاولت هذه الدراسة التحقق من آثار حصة سكان الحضر على مستويات الدخل عبر 163 بلد ما بين 1960-2000، و ذلك من خلال إجراء اختبار السببية غرانجر بين نصيب الفرد من الدخل وحصة سكان الحضر، حيث كان الدخل الحقيقي للفرد هو المتغير التابع وقد تم شرحه بالدخل كمتغير متأخر ب 10 سنوات وبحصة سكان الحضر هي بدورها متأخرة ب 10 سنوات، إلى جانب ادراج تأثيرات ثابتة أهمها التعليم الابتدائي وسعر الاستثمار ، ومتوسط العمر المتوقع.

في هذا العمل ورغم أن التحضر جزء من عملية التنمية الاقتصادية إلا أنه لم يتم العثور على أي دليل يبين أن مستوى التحضر يؤثر على معدل النمو الاقتصادي، حيث تبين من خلال نتائج اختبار جرانجر أن معرفة مستوى حصة سكان المناطق الحضرية في بلد ما لا تساعد في التنبؤ بمستوى دخله في المستقبل، مع ذلك فإن الإختيبارات التجريبية في هذه الدراسة مجتمعة لم تقدم دعما للرأي القائل بأن حصة سكان الحضر لها أثر سببي على مستوى الدخل[1].

❖ **دراسة ل Venables, A. J. (2010):** توصل من خلالها بأن الجغرافيا الطبيعية والاقتصادية تساهم في انخفاض مستويات الدخل في إفريقيا، كما وجد أن صغر حجم بلدانها وأسواقها هو عامل يعوق النمو من خلال عدد من الآليات أهمها صغر حجم مدنها الذي يعزى إلى تجزؤ بلدان المنطقة وهذا ما قد يكون له أثر سلبي على انتاجية الصناعة التحويلية الافريقية، وفي ذات السياق رجح بأن ذلك التجزؤ والهيكل الحضري الذي ترتب عنه يقف كعائق أمام إنشاء مراكز تصنيع دولية رئيسية من النوع الذي يسهم في أداء الاقتصاديات ذات النمو المرتفع[2].

❖ **دراسة ل Shabu, T. (2010):** ربطت هذه الورقة البحثية التحضر بمؤشرات التنمية الاقتصادية للبلدان النامية، وقد خلصت إلى أن هناك علاقة ضعيفة بين النمو الحضري والتنمية الاقتصادية في هذه البلدان، ومن أجل تعزيز فهم العلاقة قام صاحب العمل بإجراء مقارنة بين الوضع الاقتصادي للمناطق الحضرية والريفية وتبين أنه كان أفضل في المدن[3].

[1] Bloom, D. E., Canning, D., & Fink, G. (2008). Urbanization and the wealth of nations. *Science*, *319*(5864), 772-775.

[2] Venables, A. J. (2010). Economic geography and African development. *Papers in Regional Science*, *89*(3), 469-483.

[3] Shabu, T. (2010). The relationship between urbanization and economic development in developing countries. *International Journal of Economic Development Research and Investment*, *1*(2), 30-36.

❖ **دراسة ل Polèse, M. (2010)** : حملت هذه الدراسة عنوان " دور المدن في تحقيق التنمية الاقتصادية : نظرة أخرى " وهي تعد امتدادا لفكرة بدأها Polèse سنة 2005، وقد تضمنت فحصا ميدانيا للطرح الذي يرى بأن المدينة هي محرك للنمو الاقتصادي، أما الإشكال فيها فهو قائم حول وجود الخصائص الديناميكية لاقتصاديات التكتل -التي تدفع بالزيادة المستقبلية للإنتاجية - من عدمها وهي مهمة اعتبرها الكاتب صعبة.

ومن أجل إيجاد العلاقة التي تربط بين المدينة والتنمية قام بدراستين قياسيتين في كلتاها كان المتغير التابع هو الناتج الداخلي الخام الفردي والحقيقي وفترة الدراسة كانت 35 سنة (1960-2005)، بالنسبة للدراسة الأولى استعان بمستوى التحضر والمعبر عنه بالعلاقة التالية: سكان الحضر / إجمالي سكان البلد، أما عن حجم العينة فكان 90 بلد و في الثانية كان 75 بلد مع الاعتماد على حجم التحضر: عدد سكان أكبر مدينة / إجمالي سكان الحضر كمتغير شارح.

بينت النتائج أن العلاقة بين مستوى التحضر والنمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد لم تكن ذات دلالة إحصائية، لذا لم يتمكن من إقامة علاقة سببية بين مستوى التحضر والنمو الاقتصادي المستقبلي، وكذلك العلاقة بين التركيز الحضري "وزن أكبر مدينة " والتنمية لم تكن بدورها ذات دلالة إحصائية، وهذا ما جعل Polèse يرجح بأن التنمية تجد تفسيراتها في عوامل أخرى من الصعب نمذجتها والتحكم فيها وهي الثقافية والمؤسساتية.

ليخلص في الأخير إلى أن الادعاءات القائلة بأن "المدينة محرك للنمو الاقتصادي " لا يمكن التحقق منها أو دحضها وهذا نظرا لصعوبة إخضاعها للاختبارات التجريبية[1].

❖ **دراسة ل Dao, M. Q. (2012):** تبحث هذه الورقة عن الآثار الاقتصادية للتحول الديمغرافي في البلدان النامية، وفي سبيل ذلك تم تطبيق تقنية تقدير المربعات الصغرى واعتماد انحدار خطي متعدد المتغيرات، كما قام الباحث باختبار التأثير الغير خطي للنمو السكاني على النمو الاقتصادي، وقد شملت الدراسة 43 دولة نامية، أما بخصوص متغيرات الدراسة فتمثلت في نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، ومستوى التحضر، والنمو الحضري، والنمو السكاني، والنمو السكاني التربيعي ونسب الإعالة بين الصغار والكبار، ومعدل الوفيات، وإجمالي معدل الخصوبة.

وقد وجد أن معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي يعتمد خطيًا على النمو السكاني ورغم أن العلاقة معنوية لكنها سلبية نفس الشيء بالنسبة للوفيات، أما التحضر والخصوبة فكانا غير معنويان[2].

[1] Polèse, M. (2010). *Le rôle des villes dans le développement économique: Un autre regard*. Institut national de recherche scientifique, Centre-Urbanisation, culture, société.

[2] Dao, M. Dao, M. Q. (2012). Population and economic growth in developing countries. *International Journal of Academic Research in Business and Social Sciences*, *2*(1), 6.

❖ **دراسة قام بها Liddle, B. (2013):** عالج فيها العلاقة بين التحضر واستهلاك الطاقة/الكهرباء والنمو الاقتصادي، حيث تضمنت العينة محل الدراسة بلدان تنتمي لأربعة مجموعات (بلدان مرتفعة الدخل، بلدان متوسطة الدخل الأعلى، بلدان متوسطة الدخل الأدنى، ومنخفضة الدخل).

وقد أشارت نتائج التقديرات إلى أن التحضر مرتبط بالنمو الاقتصادي وأنه مهم جدا له، كما تبين أن تأثيراته تختلف من منطقة لأخرى وهي تتراوح بين سلبية إلى محايد ة تقريباً وإلى إيجابية وذلك مع تطور البلدان[1].

❖ **دراسة ل Arouri, M. E. H., Youssef, A. B., Nguyen-Viet, C., & Soucat, A. (2014) : هدف** هذا العمل هو دراسة آثار التحضر على رأس المال البشري والنمو الاقتصادي في أفريقيا، وفيه يُفترض بأن الناتج المحلي الإجمالي والمتغيرات التعليمية والصحية هي دوال تابعة للتحضر و لمجموعة من المتغيرات التوضيحية، وقد اختاروا حصة سكان الحضر من اجمالي سكان البلد والحصة التربيعية لسكان الحضر كمتغيرات مستقلة، أما المتغيرات التوضيحية فكانت الكثافة السكانية، وحصة السكان الذين تتراوح أعمارهم بين 0 و 14 عامًا من اجمالي السكان، وحصة السكان الذين تبلغ أعمارهم 65 عامًا فما فوق من اجمالي السكان، كما استندوا في نموذجهم القياسي على متغيرات تحكم .

وقد أفضت نتائجه إلى أن العلاقة بين حصة سكان الحضر ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي تأخذ شكل مقلوب الحرف U وتبين أيضا أن للتحضر تأثيرات على متغيرات رأس المال البشري لأفريقيا التي تدعم بدورها نموا أكبر وأسرع، وليس هذا فقط حيث تم التوصل إلى نتيجة مهمة جدا تتمثل في أن التحضر يعمل على اعادة تشكيل التكوين القطاعي للاقتصاد: تمثل الخدمات 51 % من الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصادات الأكثر تحضرًا، والزراعة 76.1 % من اجمالي العمالة في البلدان الأقل تحضرًا[2].

❖ **دراسة ل Chen, M., Zhang, H., Liu, W., & Zhang, W. (2014):** في هذه الدراسة تم إجراء تحليل تجريبي على نطاق جغرافي عالمي لفترة 30 سنة من 1980 إلى 2011 وباستخدام طريقة "panel "، حيث غطت البيانات التجريبية 226 دولة ومنطقة في العالم، أما الغرض منها فقد كان فحص اختلاف الارتباط بين مستوى

[1] Liddle, B. (2013). The energy, economic growth, urbanization nexus across development: Evidence from heterogeneous panel estimates robust to cross-sectional dependence. *The Energy Journal*, *34*(2).

[2] Arouri, M. E. H., Youssef, A. B., Nguyen-Viet, C., & Soucat, A. (2014). Effects of urbanization on economic growth and human capital formation in Africa.

وسرعة التحضر والنمو الاقتصادي لذا قام المؤلفون باختيار مؤشرين رئيسيين هما: نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ومستوى التحضر وانطلاقا منهما تم حساب سرعة التحضر ومعدل النمو الاقتصادي.

من خلال هذا العمل قدم كل من Chen, M., Zhang, H., Liu, W., & Zhang, W أدلة مهمة تفيد بعدم وجود علاقة بين سرعة التحضر ومعدل النمو الاقتصادي على المستوى العالمي، كما خلصوا إلى أنه لا يمكن لأي بلد أن يحصل على الفوائد الاقتصادية المتوقعة من التحضر المتسارع بالأخص إذا كان يتخذ شكل التحضر الذي تقوده الحكومة[1].

❖ **دراسة ل Zhao, Y., & Wang, S. (2015):** تبحث هذه الورقة تجريبيًا عن علاقات التوازن طويلة الأجل وعن العلاقات الديناميكية الزمنية والعلاقات السببية بين التحضر والنمو الاقتصادي واستهلاك الطاقة في الصين، باستخدام نماذج الاقتصاد القياسي مع الأخذ في الاعتبار الفترة (1980-2012) .

وقد تبين بأن تأثير التحضر على النمو الاقتصادي هامشي إلى حد ما، كما كشفت نتائج السببية Granger عن وجود علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين استهلاك الطاقة والنمو الاقتصادي، وأخرى أحادية الاتجاه تمتد من التحضر إلى استهلاك الطاقة ومن النمو الاقتصادي إلى التحضر، وقد توضح من خلالها أن التحضر له تأثير فوري على النمو الاقتصادي، ومع ذلك يبدو أن تأثير التحضر على النمو الاقتصادي هامشي إلى حد ما[2].

❖ **دراسة ل Liddle, B., & Messinis, G. (2015):** جاءت هذه الدراسة للنظر في العلاقة بين تغير التحضر والنمو الاقتصادي، حيث تم الانطلاق فيها بسؤال مهم جدا لطالما شغل الوسط الاقتصادي يتمثل في أيهما يأتي أولاً: التحضر أم النمو الاقتصادي ؟

وبما أن علامة تأثير التحضر على الناتج المحلي الإجمالي للفرد وفقا لبعض الدراسات قد اختلفت حسب الدخل، فإن أصحاب هذا العمل قاموا بتشكيل ثلاث مجموعات قائمة على فئات الدخل الرئيسة (البلدان المرتفعة، ومتوسطة، ومنخفضة الدخل) التي تتوافق تقريبًا مع تعريفات الدخل المستخدمة في بيانات البنك الدولي، وقد امتدت الدراسة من سنة 1960 إلى غاية 2009 كما أنها شملت 100 دولة، واستعانوا فيها بنصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي لقياس النمو وبحصة السكان الذين يعشون في المناطق الحضرية للتعبير كميا عن ظاهرة التحضر.

[1] Chen, M., Zhang, H., Liu, W., & Zhang, W. (2014). The global pattern of urbanization and economic growth: evidence from the last three decades. *PloS one*, *9*(8), e103799.

[2] Zhao, Y., & Wang, S. (2015). The relationship between urbanization, economic growth and energy consumption in China: an econometric perspective analysis. *Sustainability*, *7*(5), 5609-5627.

أظهرت نتائجها تباينا كبيرا في تلك العلاقة بين المناطق ففي البلدان مرتفعة الدخل تبين أن السببية تمتد من التحضر إلى النمو الاقتصادي، بينما لم تتوفر أدلة تقود لرفض عدم وجود علاقة سببية بين المتغيرين السابقين في البلدان متوسطة الدخل وبلدان أمريكا اللاتينية، مع ذلك تم الكشف عن علاقة توازن ثنائية الاتجاه بالنسبة للبلدان المنخفضة الدخل التي يغلب عليها الطابع الأفريقي، حيث كان للنمو الاقتصادي تأثيرا إيجابيا وسببيا على التحضر، في حين كان للتحضر تأثير سلبي على النمو الاقتصادي .

وفقا لنتائج الدراسة يتضح أن السؤال الجوهري يقبل عدة إجابات فإما أن التحضر والنمو الاقتصادي يتطوران معًا كما هو الحال بالنسبة للبلدان منخفضة الدخل بالأخص البلدان الأفريقية، وربما قد يسبق التحضر النمو ويكون سببا له كما حدث في البلدان ذات الدخل المرتفع أو قد تكون العمليتين منفصلتين[1].

❖ **دراسة ل Kasman, A., & Duman, Y. S. (2015):** تبحث هذه الورقة في العلاقة السببية بين استهلاك الطاقة، وانبعاثات ثاني أكسيد الكربون، والنمو الاقتصادي، والانفتاح التجاري والتحضر لمجموعة الأعضاء الجدد في الاتحاد الأوروبي والدول المرشحة خلال الفترة 1992-2010 .

تقدم نتائجها الرئيسية أدلة داعمة لفرضية منحنى Kuznets البيئي، حيث بينت بأن هناك علاقة شكل مقلوب حرف U بين البيئة والدخل في بلدان العينة، كما أشارت أيضًا إلى وجود علاقة سببية قصيرة المدى أحادية الاتجاه تمتد من استهلاك الطاقة والانفتاح التجاري والتحضر إلى انبعاث الكربون، ومن الناتج المحلي الإجمالي إلى استهلاك الطاقة، ومن الناتج المحلي الإجمالي واستهلاك الطاقة والتحضر إلى الانفتاح التجاري، ومن التحضر إلى الناتج المحلي الإجمالي وإلى الانفتاح التجاري[2].

❖ **دراسة ل Getaneh, A. A. (2016)[3]:** حاولت هذه الدراسة البحث عما إذا كان التحضر يفسر النمو الاقتصادي في 35 دولة إفريقية خلال 25 سنة أي من 1985 إلى 2010 ، ولتحقيق ذلك استخدم الباحث عدة مناهج إحصائية واقتصادية.

[1] Liddle, B., & Messinis, G. (2015). Which comes first–urbanization or economic growth? Evidence from heterogeneous panel causality tests. *Applied Economics Letters*, *22*(5), 349-355.

[2] Kasman, A., & Duman, Y. S. (2015). CO2 emissions, economic growth, energy consumption, trade and urbanization in new EU member and candidate countries: a panel data analysis. *Economic modelling*, *44*, 97-103.

[3] هذا العمل عبارة عن نتائج طرحها AREGA GETANEH في سنة 2014 وذلك في أطروحة مقدمة إلى كلية الدراسات العليا بجامعة Unity University لمتطلبات درجة ماجستير الآداب في اقتصاديات التنمية.

وقد اعتمد في دراسته على معدل النمو السنوي في الناتج المحلى الحقيقي الفردي للتعبير عن النمو الاقتصادي احصائيا، أما محدداته فكانت كالآتي: متوسط سنوات المدارس الثانوية لقياس رأس المال البشري، ونسبة الانفتاح إلى التجارة المحلية، ونسبة الناتج المحلي الإجمالي للنفقات الحكومية، والاستثمار إلى نسبة الناتج المحلي الإجمالي، بالإضافة إلى عدد سكان الحضر نسبة للسكان الوطنيين لقياس التحضر كميا، أيضا اعتمد على المتغيرات السياسية التي يحكمها النظام السياسي والتي يتم احتسابها على أنها الاستبدادية ناقص الديمقراطية، كما تضمن النموذج المتغير التابع المتأخر الذي يلخص التاريخ الماضي للنمو الاقتصادي، ومن خلال كل ذلك توصل الباحث إلى أدلة تشير إلى أن التحضر يعد محددا إحصائيًا هامة للنمو الاقتصادي في دول العينة[1].

❖ **دراسة ل Frick, S. A., & Rodríguez-Pose, A. (2016)**: في هذه المقالة تم التطرق للعلاقة بين متوسط حجم المدينة والنمو الاقتصادي الكلي في ما مجموعه 114 دولة للفترة ما بين 1960 و 2010، مع التميز على وجه التحديد بين الدول الصناعية والدول النامية، وفيها تم استخدام تقنيات تقدير مختلفة وقد أسفرت النتائج على اختلاف بين البلدان ذات الدخل المرتفع والبلدان النامية، ففي البلدان ذات الدخل المرتفع توفرت أدلة ثابتة على وجود رابط ايجابي وإن كان متناقص بين حجم المدينة والنمو الاقتصادي، في حين لم ينطبق ذلك على العلاقة في البلدان النامية التي تشير معظم المعاملات إلى نتائج غير مهمة وفي بعض الأحيان إلى علاقة سلبية بين كلا العاملين.

ما يمكن الخروج به هو عدم وجود علاقة ايجابية عالمية بين متوسط حجم المدينة والنمو الاقتصادي على عكس ما يروج له في كثير من الأحيان[2].

❖ **دراسة ل Tergou, M., & Gourine, H. K. (2018)**: غطت الدراسة الفترة الممتدة من 1962 إلى 2013، وقد حاولا فيها الباحثان اختبار تأثير مؤشرات النمو السكاني على النمو الاقتصادي ممثلا بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للفرد الجزائري، أما عن مؤشرات النمو السكاني فكانت كلآتي: عدد السكان في المناطق الحضرية حصة عدد السكان في المناطق الحضرية من اجمالي عدد السكان، معدل نمو السكان في المناطق الحضرية، النمو السكاني، معدل المواليد الخام، معدل الوفيات الخام، معدل الخصوبة الاجمالي، معدل نمو السكان أقل من 1.2، حصة شريحة الأطفال.

[1] Getaneh, A. A. (2016). Urbanization and economic growth: Panel Data evidence from Africa,830-840.
[2] Frick, S. A., & Rodríguez-Pose, A. (2016). Average city size and economic growth. Cambridge Journal of Regions, Economy and Society, 9(2), 301-318.

وخلصت إلى وجود تأثير عكسي لمعدل نمو عدد السكان الاجمالي وكذلك لعدد السكان في المناطق الحضرية، إضافة إلى معدل الخصوبة وعدد المواليد وحصة عدد الأطفال من عدد السكان في سن العمل على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ، حيث قُدر هذا التأثير بدرجة تتراوح بين 51.15 % إلى 60.33 %[1].

2-4 الاطار التطبيقي للدراسة :

من خلال الدراسات السابقة التي ربطت التحضر بالنمو الاقتصادي تبين أن هناك اختلافات جلية في نتائجها، وهذا أمر بالتأكيد سيترك السؤال المثار حول تأثيرات التحضر على التنمية الاقتصادية مفتوحا، فتلك الدراسات لم تتمكن من تحديد العلاقة بشكل قطعي، وعليه فإن الحاجة لا تزال ملحة للبحث أكثر فيها من أجل تقديم المزيد من الأدلة التجريبية بخصوصها، بناءً على هذا سيكون أمامنا فرص كثيرة لاستكشافها سنحاول استغلالها.

وفي سياق آخر لاحظنا نقصا كبيرا في الدراسات التي عالجت العلاقة التي تجمع التحضر بالتنمية في الجزائر، لذا ارتأينا التعامل مع هذا النقص عن طريق محاولة اخضاع تلك العلاقة للاختبار التجريبي في هذا البلد، فهذه الخطوة هامة في سبيل اعطاء حكم نهائي حول الفرضيات التي انطلقنا بها، وستسمح لنا بمعرفة ما إذا كان التحضر يمكنه أن يساعدا في تفسير التنمية في الجزائر، وما إذا كان في امكانها أن تبادر لتشجيع التحضر كجزء من استراتيجية التنمية الاقتصادية، كما ستمكننا من التحقق من مدى توافق الجانب النظري الذي يدعم بأن التحضر هو قوة دافعة للتنمية الاقتصادية مع واقع هذه العلاقة في الجزائر من خلال دراسة قياسية.

فإذا كانت علاقة التحضر والناتج المحلي الإجمالي للفرد علاقة ايجابية فهذا يعد دليلا على أن التحضر يساعد على النمو لذا سيتم دعم سياسة التحضر الايجابية بلا شك، وبخلاف ذلك فإن الأساس المنطقي لمتابعة التوسع الحضري المتسارع سيضعف وسيتعين اعادة النظر فيه.

1-2-4 مراحل صياغة النموذج الإحصائي:

في هذا العنصر سنتقصى حول ما إذا كان التحضر يؤثر على معدل النمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام نموذج تجريبي يسمح باختبار الفرضية الرئيسية، وسندمج فيه التحضر إلى جانب عوامل أخرى قد تؤثر على النمو، كما سنقوم بوصف وتحليل متغيرات الدراسة وتقدير النموذج وتحليله، واختبار صلاحيته، من ثم سنجري اختبار السببية

[1] Tergou, M., & Gourine, H. K. (2018). The impact of population growth on economic growth in Algeria - a standard study. *Dirassat Journal Economic Issue*, *9*(1), 259-273.

بين التحضر والنمو الاقتصادي، وفي الأخير نقوم باستخلاص النتائج لمعرفة ما إذا كانت المتغيرات تتحرك مع بعضها، أو تتعارض، أو أنها مستقلة عن بعضها البعض.

4-2-1-1 بناء النموذج:

لإظهار تأثيرات التحضر حاولنا صياغة نموذج للقوى التي تدفع بمعدلات النمو الاقتصادي في الجزائر، وافترضنا أن نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي هو نتيجة لعوامل ديموغرافية، اقتصادية وسياسية.

وقد استندنا في دراستنا هذه على مستوى التحضر كأهم محدد بالإضافة لمجموعة أخرى من متغيرات التحكم التي وقع عليها الاختيار بناء على النظرية الاقتصادية من جهة وبسبب صحتها في الأدبيات التجريبية من جهة أخرى وتمثلت في: عدد السكان، معدل الولادات ومعدل الوفيات بالإضافة إلى الانفتاح التجاري والانفاق الحكومي والاستثمار الحكومي، وبناءً على ذلك قمنا ببناء معادلة بسيطة للناتج المحلي الإجمالي للفرد الحقيقي، فيها تم ادراج اللوغاريتم النبيري على مختلف متغيرات الدراسة لضمان الصيغة الخطية للنموذج.

$$\text{Log GDP} = c+\alpha_1 \text{ Log POP} + \alpha_2 \text{ Log BIR} + \alpha_3 \text{ Log DEA} + \alpha_4 \text{ Log URB} + + \alpha_5 \text{ Log OPEN} + \alpha_6 \text{ Log GOV} + \alpha_7 \text{ Log INV} + \varepsilon_i.$$

4-2-1-2 التعريف بالمتغيرات الكمية وفترة الدراسة:

من أجل اجراء الدراسة التجريبية كنا بحاجة إلى الانتقال من المفاهيم النظرية إلى التعريفات العملية الكمية لكل متغير، وقد قمنا بعرض ما توصلنا إليه في الجدول الموالي رقم (4-1) الذي يُعرف أهم متغيرات الدراسة وكذا مصدر البيانات.

الجدول رقم (4-1): جدول تعريفي لمتغيرات الدراسة.

المتغير	تعريفه	مصدره
Log GDP [1]	لوغاريتم نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي على أساس تعادل القوة الشرائية (PPP) لعام 2017.	البنك الدولي
Log POP	لوغاريتم اجمالي عدد السكان	البنك الدولي
Log BIR	لوغاريتم معدل المواليد الخام (لكل 1000 شخص)	البنك الدولي
Log DEA	لوغاريتم معدل الوفيات الخام (لكل 1000 شخص)	البنك الدولي
Log URB [2]	لوغاريتم سكان الحضر (% من إجمالي السكان)	البنك الدولي
Log OPEN	لوغاريتم مجموع الصادرات والواردات الوطنية (%الناتج المحلي الإجمالي)	البنك الدولي
Log GOV	لوغاريتم الإنفاق الاستهلاكي النهائي للحكومة العامة (%من الناتج المحلي الإجمالي)	البنك الدولي
Log INV	لوغاريتم إجمالي تكوين رأس المال (% من الناتج المحلي الإجمالي)	البنك الدولي

المصدر: من اعداد الباحثة.

4-2-1-3 الأسس النظرية لإدراج المتغيرات التفسيرية:

قبل إجراء الدراسة والكشف عما إذا كانت هناك علاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة وكذا تحديد طبعتها إن وجدت، يجب أن نعرض الأساس النظري لكل متغير كي يتسنى لنا بناء فرضية حول تلك العلاقة.

النمو السكاني:

على مدى عقود ناقش الاقتصاديون والمفكرون الاجتماعيون تأثير التغير السكاني على النمو الاقتصادي، وقد تحدد ثلاثة مواقف بديلة لهذا الجدل إما أن النمو السكاني يقيد النمو الاقتصادي أو يعززه أو هو مستقل عنه، ويمكن لمؤيدي كل تفسير العثور على أدلة داعمة لموقفهم[3].

[1] يعتبر الناتج الداخلي الفردي هو المتغير الأكثر شيوعا في القياس الكمي للتنمية، ولكن حتى يكون في الإمكان التعبير عن مستويات الدخل الحقيقي فإنه يتم استخدم الناتج الداخلي الفردي المعدل للقدرة الشرائية (PPA).

[2] غالبا ما يستخدم مقياس التركز الحضري الممثل بنسبة سكان الحضر في أكبر مدينة من إجمالي سكان الحضر للتعبير عن التحضر، فهذا الأخير يعكس وجود اقتصاديات التكتل تبعا للتوجه الفكري لدى بعض الاقتصاديين الذي ينص على أنه كلما كبرت المدينة كلما كان من المتوقع أن تولد اقتصاديات تكتل أكبر وبالتالي ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي للفرد، ومع أن هذا المقياس مفيد إلا أنه لا يوضح لنا بالضرورة ما إذا كانت الدولة حضرية أو لا إذ بالإمكان أن نجد دولة ما تضم مدينة كبيرة دون أن تكون متحضرة، لذا فالمتغير الشائع الاستعمال والذي هو مستوى التحضر (النسبة المؤوية لسكان المدن من إجمالي السكان) هو من يتناسب مع موضوع الأطروحة أكثر.

[3] Bloom, D. E., Canning, D., & Sevilla, J. (2001). *Economic growth and the demographic transition* (No. w8685). National Bureau of Economic Research,p :2,6.

بالنسبة لموقف الأول فهو يستند بالأساس على مساهمات Robert Malthus سنة 1798 حول أن النمو السكاني يضر باقتصاديات الدول ويؤدي إلى مجموعة من المشاكل أبرزها التأثير السلبي على النمو [1]، ومن بين مؤيدي هذا التوجه نجد Headey, D. D., & Hodge (2009) فهذان الأخيران قدما أدلة قوية على أن النمو السكاني كان له آثار ضارة بشكل كبير على النمو الاقتصادي[2]، ويدعمه في ذلك كل من Bloom, David (2001) اللذان يجادلان بأنه من الممكن أن يؤدي تفاعل النمو الاقتصادي مع التغيرات السكانية إلى فخ الفقر.

في حين يرى سيمون (1981 ، 1989) أنه ربما سيكون للنمو السكاني تأثيرا إيجابيا على نمو الناتج المحلي الإجمالي للفرد في المدى الطويل وتحسين الإنتاجية من خلال مساهمة الأفكار الجديدة والتعلم عن طريق العمل الناجم عن زيادة حجم الإنتاج[3].

الإفتراض:

نحن بهذا الخصوص نستبعد إمكانية وجود علاقة ايجابية بين النمو السكاني والاقتصادي، ونتوقع أن يكون لمعامل متغير النمو السكاني إشارة سالبة.

معدل الخصوبة:

من المعروف أن مستويات الخصوبة المرتفعة للغاية لها تأثير سلبي على نصيب الفرد من الناتج[4]، فالدول التي لديها نسبة عالية من الأطفال من المرجح أن تخصص نسبا كبيرة من الموارد لرعايتهم وهذا ما يكبح النمو الاقتصادي.

لهذا يحبذ بعض صانعي السياسات الحد من الخصوبة المرتفعة من خلال برامج تنظيم الأسرة التي ستبطئ من النمو السكاني مما سيساهم في تحسين الأداء الاقتصادي، فهذا الإجراء سيسمح بتحرير الموارد التي كانت ستخصص لتربية المزيد من الأطفال، كما سيقلل من الضغوط المتزايدة على البنية التحتية والبيئة.

ومن بين الدول التي شكل تحولها الديمغرافي عاملا حاسما في نموها الاقتصادي هي دول شرق آسيا، حيث ارتفع دخل الفرد فيها بين عامي 1965 و 1990 بأكثر من 6 % سنويًا، ويعتبر أحد التفسيرات المهمة لهذا النمو هو شروع جيل طفرة مواليد السنوات السابقة في العمل، حيث تمخض عن انضمام هؤلاء إلى القوى العاملة تغير في نسبة العمال مقارنة بالمعالين، إذ نما عدد السكان الذين هم في سن العمل بمعدل أسرع أربع مرات تقريبًا من عدد السكان

[1] Tergou, M., & Gourine, H. K. (2018),op.cit,p :262.
[2] Headey, D. D., & Hodge, A. (2009). The effect of population growth on economic growth: A meta-regression analysis of the macroeconomic literature. *Population and Development Review*, *35*(2), 221-248,p :237.
[3] Dao, M. Q. (2012)),op.cit,p :7-8.
[4] Bloom, D. E., Canning, D., Fink, G., & Finlay, J. E. (2010). The cost of low fertility in Europe. *European Journal of Population/Revue Européenne de Démographie*, *26*(2), 141-158,p :20.

المعتمدين، وقد ساهم استيعاب هذا الجيل في سوق العمل في ضمان العمالة المربحة وفي زيادة قدرة المنطقة على الإنتاج الاقتصادي .

لكن العلاقة بين الخصوبة والنمو الاقتصادي لن تتوقف عند هذا الحد، فقد تبين بأن الارتباط الايجابي بينهما لا يمكن أن يستمر طويلا وسرعان ما سيتحول لسلبي نتيجة لانخفاض قوى العمل على المدى الطويل، نظرا لارتفاع نسبة الشيخوخة الذي ستزيد من الاعانات الموجهة لكبار السن وهذا ما قد يقلص من النمو، وتعد دولة اليابان خير مثال عن هذه الحالة، فبالرغم من كونها دولة متقدمة إلا أنها تعاني من ظاهرة تزايد شيخوخة الأمر الذي جعلها تواجه مشكلات عدة طرحتها تراجع القوى العاملة ونسبة متزايدة من المعالين المسنين[1].

في خضم هذا التناقض الواضح قام Bloom, D و آخرون في سنة 2009 بالفصل في مسألة تأثير انخفاض معدلات الخصوبة على النمو الاقتصادي، وقد توصلوا إلى أن ذلك التأثير يتغير حسب المدى الزمني تبعا للسيناريو التالي: " على الرغم من أن انخفاض الخصوبة يؤدي عمومًا إلى نتائج اقتصادية ايجابية على المدى القصير كونه يقود إلى خفض نسبة إعالة الشباب ويزيد من الاستثمار في تعليم كل طفل بشكل متناسب، ومع تقدم هؤلاء الأطفال في السن ودخولهم ضمن القوة العاملة سوف ترتفع حصة سن العمل بشكل لا لبس فيه وسيترتب عن ذلك في نهاية المطاف زيادة في دخل الفرد، إلا أنه لا يمكن الاعتماد على نفس هذه الحجة على المدى الطويل لأنه غير قادرة على الصمود بعد أن يسيطر عبء الاعتماد على الشيخوخة على انخفاض اعتماد الشباب، وسيؤدي استمرار انخفاض الخصوبة إلى حصص صغيرة في سن العمل في غياب تدفقات كبيرة من الهجرة [2]."

بناء الفرضية:

بلغ معدل الولادات في الجزائر لسنة 2018 وفقا للبنك الدولي حوالي 24 % وهو أعلى بكثير من معدل الوفيات الذي قدر في ذات السنة بما يقارب 4.8 %، و هذا معناه أن التحول الديموغرافي في هذا البلد لازال لم يكتمل بعد، وبناءً عليه سنفترض بأن الانخفاض في المواليد سيقلص من الدخل الفردي على المدى الطويل.

الوفيات:

في الواقع كانت اعترافات Dyson مثيرة للاهتمام فإلى جانب أنه أقر بالارتباطات الإيجابية بين النمو الاقتصادي والتحضر صرح كذلك بوجود أدلة إحصائية كثيرة تشير إلى أن بعض المجتمعات قد تحضرت في ظل نمو اقتصادي

[1] Bloom, D. E., Canning, D., & Sevilla, J. (2001),op.cit ,p :2,7,25-27.
[2] Bloom, D. E., Canning, D., Fink, G., & Finlay, J. E. (2010) ,op.cit ,p :1,4-5,19-20.

منخفض، ومع ذلك فإن أيا منها لم تتحضر دون انخفاض في معدل الوفيات[1]، وهذا يعد دليلا صارخا على تأثيرات تلك المعدلات على عملية التحضر.

من ناحية أخرى فأن تأثيرات الوفيات لا تقتصر عند هذا الحد بل يمكن لانخفاضها أن يعزز النمو الاقتصادي، وذلك من خلال قنوات التعليم والخصوبة، لأن انخفاض معدل وفيات الأطفال سيحقق فوائد إضافية تسمح بزيادة الاستثمار التعليمي، كما أنها ستخفض من خصوبة الآباء الأمر الذي سيؤدي في نهاية المطاف إلى انخفاض النمو السكاني وزيادة النمو الاقتصادي[2].

ونظرًا لأن الأشخاص سيعيشون لفترة أطول فإنهم بالتأكيد سيميلون إلى التفكير أكثر في المستقبل ومن المرجح أن يخاطروا ويبتكروا وهذا ما قد يساعد على النمو الاقتصادي ويقود إلى زيادة في مستوى المعيشة.

كذلك فإن انخفاض الوفيات غالبا ما يرافقه مكاسب صحية تعزز بدورها الإنتاجية الاقتصادية للناس[3]، لأن العمال الأكثر صحة هم الأكثر كفاءة والأكثر إنتاجية[4].

الافتراض:

بناءً على الحجج السابقة نعتقد أن انخفاض معدل الوفيات سيكون له أثرا ايجابيا على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة.

التحضر:

على الرغم من امكانية ارتباط التحضر السريع بالازدحام والتدهور البيئي وغيرها من العوامل المعيقة للإنتاجية لاسيما في البلدان النامية، إلا أنه غالبًا ما يتم وصف المناطق الحضرية بأنها محركات للنمو[5]، فهناك أنواع مختلفة من القنوات التي يمكن من خلالها أن يؤثر التحضر على النمو الاقتصاد[6] سنحاول إيجاز أهمها في النقاط التالية:

✍تمارس المدن سيطرة هائلة على الاقتصاديات الوطنية مما يجعلها قادرة على توفير فرص عمل كثيرة، وعلى ضمان الوصول إلى أفضل المرافق الثقافية والتعليمية والصحية وحتى إلى أفضل وسائل نقل، كما أنها تعمل كمحاور

[1] Chant, S. (2011). Dyson, T. 2010: Population and Development: The Demographic Transition. London and New York: Zed Books. xv+ 269 pp. ISBN: 9781842779606 paper,£ 16.99. *Progress in Development Studies*, *11*(3), 253-256,p255.
[2] Kalemli-Ozcan, S. (2002). Does the mortality decline promote economic growth?. *Journal of Economic Growth*, *7*(4), 411-439,p :15-16.
[3] Dao, M. Q. (2012),op.cit,p :7.
[4] Strauss, J., & Thomas, D. (1998). Health, nutrition, and economic development. Journal of economic literature, 36(2), 766-817,p :786-787.

[5] Dao, M. Q. (2012),op.cit,p :8.
[6] Arouri, M. E. H., Youssef, A. B., Nguyen-Viet, C., & Soucat, A. (2014) ,op.cit,p :2.

للاتصالات، وكل هذه المزايا تعد شروطا ضرورية للتنمية الاقتصادية[1] ، بالإضافة إلى ذلك فإن المدن غالبا ما تتوفر على أسواق كبيرة وممركزة الأمر الذي يتيح تحقيق وفورات الحجم في إنتاج السلع المصنعة ويسمح بخفض تكاليف النقل.

✍في المناطق الحضرية يمكن للشركات أن تتطابق بشكل أفضل مع متطلبات العمالة إلى جانب توفير المهارات [2]، وبما أن التحضر ينطوي على تكتل الأفراد والشركات فهذا أمر سيساعد على التقليل من تكاليف الإنتاج من خلال ما يعرف باقتصاديات الحجم الخارجية التي تسمح بخفض تكاليف المعاملات وبالتخصص بين الشركات، مما يؤدي إلى انخفاض تكاليف الإنتاج، ويعد ذلك المبرر وراء أن الشركات الحضرية أكثر ربحية من الشركات الريفية.

✍التحضر يقود إلى هجرة المواهب والأشخاص المهرة إلى المدن الكبرى وبمجرد تركزهم في ذات المكان ستنجم عن ذلك تفاعلات وستتولد تداعيات المعرفة والمهارات، حيث سيتمكن الأشخاص الماهرون من تحديث مهاراتهم ومعرفتهم بشكل أكثر كفاءة عندما يلتقون مع أشخاص مهرة آخرين على مستوى المناطق الحضرية أكثر من الأماكن التي لا يتفاعلون فيها مع أقرانهم كالمناطق الريفية، وهذا ما يرفع الإنتاجية في المناطق الحضرية.

✍يُعرّف التحضر على أنه الانتقال من مجتمع ريفي زراعي إلى مجتمع حضري صناعي وخدماتي، وهذا ما ينجم عنه تحولا اقتصاديا يسمح بتوظيف الأشخاص في قطاعات أكثر كفاءة تقدم أجوراً أفضل[3]، ومع تزايد اعتماد البلدان على الصناعة التحويلية والخدمات مقابل تراجع مكانة الزراعة باتت المناطق الحضرية أكثر أهمية من ذي قبل، وأصبحت قادرة على تعزيز العوامل الخارجية المارشالية أكثر، وعلى تغذية الابتكار وتوفير مركز للتجارة، وعلى تشجيع تراكم رأس المال البشري[4].

وفقا للحجج السابقة تبين بأن التحضر يدعم ويعزز النمو الاقتصادي ويزيد من ثروة الأمم على المدى الطويل، وبناءً عليه أصبح يُنظر إلى التحضر السريع على أنه أمر لا مفر منه بل ومفيد من منظور اقتصادي لاسيما في بالبلدان النامية.

[1] Shabu, T. (2010)),op.cit,p :31.
[2] Dao, M. Q. (2012),op.cit,p :8.
[3] Arouri, M. E. H., Youssef, A. B., Nguyen-Viet, C., & Soucat, A. (2014) ,op.cit,p :3,11.
[4] Bertinelli, L., & Strobl, E. (2003) ,op.cit,p :1.

الافتراض :

بما أن الجزائر هي بلد نامي فهذا يعني أن اقتصاديات التكتل ستكون ذات أهمية كبيرة خاصة وأن اتجاهات التحضر في هذا البلد تُبين أن حصة سكان المدن قد زادت بصورة كبيرة، وفي وضع كهذا وإذا ما سلمنا بأن التحضر لا يشكل فقط نتيجة للتنمية بل قد يكون مسببا لها، ومع قبول فكرة أن العيش في المناطق الحضرية سيعزز من إنتاجية الأفراد كما وضحنا سابقا، سنفرض بأن التحضر عامل محفز للنمو الاقتصادي على الرغم من وجود اقتصاديات التلوث والازدحام ففي هذه الحالة ستعمل الاقتصاديات الايجابية على تعويض تلك الآثار السلبية وهذا سيكون كفيلا بالإبقاء على الأثر الايجابي للتحضر، لذ سنرجح بأن النمو في حصة سكان المناطق الحضرية هو مرتبط بشكل إيجابي بنمو دخل الفرد، وأنه كلما ارتفع مستوى التحضر سيرتفع معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

الانفتاح التجاري:

يعتقد Krugman, P., & Elizondo, R. L. (1996) بأن انفتاح البلد يؤثر على حجم المدينة من خلال تأثيره على التوازن بين قوى الطرد المركزي، فهو يؤدي إلى خلق نظام حضري أقل تركيز لأنه يُضعف من تلك القوى ويساهم في التقليل من هيمنة المدينة الرئيسية، وعلى العكس من ذلك تقود السياسة التجارية التي تغلق السوق المحلية إلى ظهور عاصمة مركزية[1].

من جهة أخرى تؤكد النظريات الحديثة على التأثير الواضح للانفتاح على النمو في المدى الطويل وكذلك على مستوى الدخل، فغالبًا ما تميزت فترات الانفتاح المؤقت بالنمو الاقتصادي المستدام الذي يكون عند مستوى أعلى مما كان عليه خلال فترة الإغلاق اللاحق، وفي هذا الشأن وجد كل من Sachs, J. D., Warner, A., Åslund, A., & Fischer, S. (1995) ارتباطًا قويًا بين الانفتاح والنمو خلال الفترة الممتدة من 1970 إلى غاية 1989 سواء داخل مجموعة الدول النامية أومجموعة البلدان المتقدمة، ليتوصلوا على إثر ذلك لنتيجة تفيد بأن الانفتاح يلعب دورًا مهمًا في معادلة نمو[2]، مع ذلك فإن تأثيره يختلف من منطقة إلى أخرى، فقد خلص Young, A. (1991) إلى أن التجارة الحرة ستميل إلى رفع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في الدول المتقدمة وخفضه في أقل البلدان نمواً.

[1] Krugman, P., & Elizondo, R. L. (1996). Trade policy and the third world metropolis. Journal of development economics, 49(1), 137-150,p :19-20

[2] Sachs, J. D., Warner, A., Åslund, A., & Fischer, S. (1995). Economic reform and the process of global integration. Brookings papers on economic activity, 1995(1), 1-118,p :3,25,35,47.

وقبل الانتهاء من هذا العنصر ينبغي أن ننوه إلى أن الاهتمام بتأثيرات الانفتاح على النمو الاقتصادي قد برز أكثر بعد الحرب، فقد أدت مقارنة تجارب الاقتصاديات الموجهة للتصدير كهونغ كونغ، سنغافورة وكوريا الجنوبية وتايوان مع الاقتصاديات الحمائية مثل الأرجنتين وغانا، إلى دفع الكثيرين إلى القول بأن السياسات الموجهة نحو الخارج ستقود إلى معدلات نمو وتقدم تقني أكبر بكثير من تلك التي يمكن تحقيقها بوجود سياسات موجهة نحو الداخل[1].

اللإفتراض:

افتراضنا سيكون بناءً على النتيجة التي توصل إليها Young, A. (1991) لذ نتوقع علاقة سلبية بين المتغير الكمي للانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي في الجزائر.

الاستثمار والانفاق الحكومي:

نظرا لمساهمة كل من الاستثمار والانفاق الحكومي في رأس مال الدولة والذي يعد محرك النمو الحاسم في نموذج Solow الكلاسيكي الجديد[2] سوف نعتمد عليهما كمحددين رئيسين للنمو الاقتصادي في الجزائر.

الافتراض:

سنفترض أن كل من الاستثمار والانفاق الحكومي لهما تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي في الجزائر على المدى الطويل.

4-2-1-4 الحدود المكانية و الزمنية للدراسة :

إن القيمة المضافة في بحثنا هذا هي دراسة إمكانية وجود أثر للتحضر على التنمية الاقتصادية في الجزائر، خلال الفترة (1990-2018).

4-2-1-5مصادر البيانات:

أما بشأن مصادر المعلومات فقد تم الاعتماد على قاعدة بيانات البنك الدولي نظرا لتوفر المعلومة اللازمة وكذا لتجنب عدم تجانس المعلومات.

[1] Young, A. (1991). Learning by doing and the dynamic effects of international trade. The Quarterly Journal of Economics, 106(2), 369-405,p :1.

[2] Frick, S. A., & Rodríguez-Pose, A. (2016),op.cit,p :8.

4-2-1-6 الطريقة المعتمدة:

من أجل تقدير العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد والتحضر بالإضافة إلى عوامل التحكم المختارة، قمنا باستخدام بيانات السلاسل الزمنية السنوية لكل المتغيرات المستقلة والتابعة لمعالجتها وفقا لتحليل الانحدار المتعدد طريقة تقدير (Johansen Cointegration) بالاستعانة ببرنامج E-Views9.

وسنستخدم ثلاثة أنواع من الاختبارات جذر الوحدة لدراسة استقرارية التحضر والنمو الاقتصادي وباقي العوامل الأخرى، وإذا كانت المتغيرات مستقرة عند نفس الدرجة سنجري اختبار التكامل المشترك ونموذج تصحيح الأخطاء المتجهات (VECM) لدراسة علاقة التوازن الطويلة الأجل بين التحضر والنمو الاقتصادي، وأخيراً سيتم التحقيق في العلاقة السببية بين التحضر والنمو الاقتصادي من خلال اختبار السببية غرانجر.

4-2-2 خطوات الاقتصاد القياسي:

4-2-2-1 التمثيل البياني للسلاسل الزمنية:

الشكل رقم (4-1): الأشكال البيانية لمتغيرات النموذج.

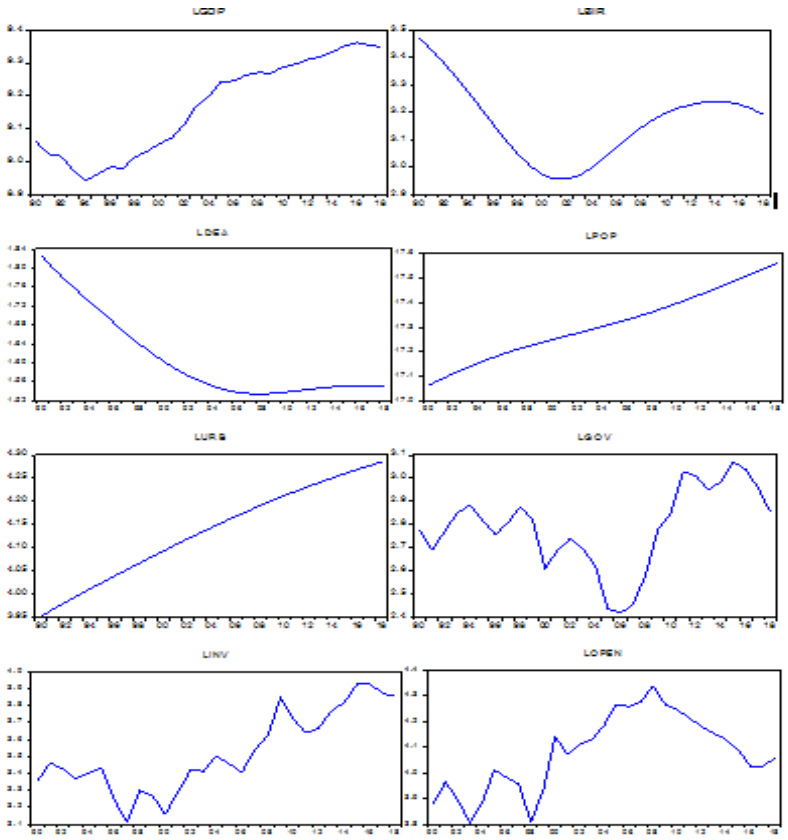

المصدر: من اعداد الباحثة بناءا على مخرجات eviews09.

يتضح من التمثيل البياني للسلاسل الزمنية الأصلية وجود تذبذبات في أغلبها بالتحديد في السلاسل الزمنية للمتغيرات الاقتصادية، الأمر الذي قد يوحي بأنها غير مستقرة عند مستواها الأصلي، وللتأكد من ذلك سوف يتم اللجوء لاختبار استقراريتها .

4-2-2-2 استقرارية السلاسل الزمنية:

يعتبر شرط الاستقرارية أساسيا في دراسة ومعالجة السلاسل الزمنية فهو منطلق تحليلات التكامل المشترك، وإذا لم تكن السلسلة مستقرة فلن يتم الحصول على نتائج مقبولة ومنطقية ويعد خطوة ضرورية قبل إجراء الانحدار نظرا لقدرته على تجنب الانحدارات الزائفة، ويجري اختبار ثبات المتغيرات تحت فرضية العدم H_0: هناك جذر وحدة في حين أن فرضية بديلة H_1: لا يوجد جذر وحدة، وللتحقق من استفاء هذا الشرط لجأنا إلى اختبار جذر الوحدة " test root Unit " (اختبار ديكي فولر المطور) الذي سنورد نتائجه فيما يلي.

الجدول رقم(4-2) : نتائج اختبار استقرارية السلسلة الزمنية LGDP .

السلسلة	LGDP		D(LGDP)	
درجة التأخير	1		1	
النموذج	ADFالمحسوبة	ADF المجدولة	ADF المحسوبة	ADF المجدولة
Constant, Linear Trend	-1.953472	-3.587527	-3.093671	-3.587527
Constant	-0.785481	-2.976263	-3.354818	-2.976263
None	1.734134	-1.953858	-2.772150*	-1.953858

*تشير إلى رفض فرضية العدم أي وجود جذور وحدة عند مستوى معنوية 5 % وإلى النموذج الأنسب.

المصدر: من اعداد الباحثة بناء على مخرجات eviews09.

من خلال الجدول أعلاه والمتعلق باختبار Dickey-Fuller المطور لجذر الوحدة يتضح بأن السلسة الزمنية LGDP غير مستقرة عند المستوى لأن جميع القيم المطلقة ل ADF المحسوبة هي أقل من ADF المجدولة بالنسبة للنماذج الثلاث، هذا ما استدعى إجراء اختبار استقرارية عند الفروقات من الدرجة الأولى، حيث تبين بأن القيمة المطلقة لإحصائية ADF المحسوبة أكبر من القيمة المطلقة الحرجة المجدولة، مما يدفعنا إلى رفض الفرضية العدمية أي استقرار السلاسل الزمنية عند الفروق، كما اتضح أن النموذج المناسب كان ثالث نموذج ذلك لأن كل من

Constant, Linear Trend و Constant لم يكونا معنويين بالتالي تم رفض كلاهما وقبول النموذج الثلاث كما هو موضح في الملحق رقم (12).

الجدول رقم (4-3) : نتائج اختبار الاستقرارية للسلسلة الزمنية LPOP.

السلسلة	LPOP		D(LPOP)	
درجة التأخير	5		5	
النموذج	ADFالمحسوبة	ADFالمجدولة	ADFالمحسوبة	ADFالمجدولة
Constant, Linear Trend	-4.131619*	-3.622033	-4.076425	-3.632896
Constant	-1.151344	-2.991878	-4.350493*	-3.004861
None	5.948927	-1.955681	-0.369276	-1.956406

*تشير إلى رفض فرضية العدم أي وجود جذور وحدة عند مستوى معنوية 5 % وإلى النموذج الأنسب.

المصدر: من اعداد الباحثة بناء على مخرجات eviews09.

تشير النتائج المدونة في الجدول أن السلسلة الزمنية LPOP هي مستقرة عند المستوى وكذلك عند الفروق الأولى وهذا ما يهمنا، حيث كانت قيمة ADF المحسوبة التي قدرت ب 4.353- أقل من ADF المجدولة التي كانت .3- .

الجدول رقم (4–4) : نتائج اختبار الاستقرارية للسلسلة الزمنية LBIR

السلسلة	LBIR		D(LBIR)	
درجة التأخير	4		4	
النموذج	ADFالمحسوبة	ADFالمجدولة	ADFالمحسوبة	ADFالمجدولة
Constant, Linear Trend	-4.785386*	-3.603202	-1.271602	-3.612199
Constant	-3.946238	-2.986225	-2.617203	-2.991878
None	-0.652800	-1.955681	-2.593183*	-1.955681

*تشير إلى رفض فرضية العدم أي وجود جذور وحدة عند مستوى معنوية 5 % وإلى النموذج الأنسب.

المصدر: من اعداد الباحثة بناء على مخرجات eviews09.

من الجدول يتبين بأن السلسلة LBIR مستقرة عند المستوى وكان النموذج الأنسب هو النموذج الذي يحوي ثابت واتجاه، لكن وحتى نتمكن من اجراء التكامل المشترك كان لابد من اعادة الاختبار عند الفروق الأولى ، و عند القيام بذلك تبين لنا أنها مستقرة أيضا والنموذج المناسب هو بدون ثابت وبدون اتجاه.

الجدول رقم (4-5) : نتائج اختبار الاستقرارية للسلسلة الزمنية LDEA.

السلسلة	LDEA		D(LDEA)	
درجة التأخير	3		3	
النموذج	ADFالمحسوبة	ADFالمجدولة	ADFالمحسوبة	ADFالمجدولة
Constant, Linear Trend	-6.035834	-3.595026	-2.605300	-3.595026
Constant	-7.368694*	-2.981038	-1.675439	-2.986225
None	0.036703	-1.955020	-1.976298*	-1.955020

*تشير إلى رفض فرضية العدم أي وجود جذور وحدة عند مستوى معنوية 5 % وإلى النموذج الأنسب.

المصدر: من اعداد الباحثة بناء على مخرجات eviews09.

بعد اجراء اختبار ديكي فولر المطور توضح بأن السلسلة الزمنية LDEA مستقرة عند الفروق الأولى.

الجدول رقم (4-6) : نتائج اختبار الاستقرارية للسلسلة الزمنية LURB.

السلسلة	LURB		D(LURB)	
درجة التأخير	2		2	
النموذج	ADFالمحسوبة	ADFالمجدولة	ADFالمحسوبة	ADFالمجدولة
Constant, Linear Trend	1.885243	-3.587527	-0.817502	-3.587527
Constant	-0.838702	-2.976263	1.748360	-2.976263
None	-3.280049*	-1.953858	-7.649963*	-1.956406

*تشير إلى رفض فرضية العدم أي وجود جذور وحدة عند مستوى معنوية 5 % وإلى النموذج الأنسب.

المصدر: من اعداد الباحثة بناء على مخرجات eviews09.

بالنسبة للسلسلة الزمنية LURB فقد تبين أنها مستقرة عند المستوى، ولكن حتى نتمكن من اجراء اختبار التكامل المشترك توجب اختبار استقراريتها عند الفروق الأولى وبالفعل كانت مستقرة وكان النموذج الأنسب بدون قاطع وبدون اتجاه كما يبرزه الجدول أعلاه .

الجدول رقم (4-7) : نتائج اختبار الاستقرارية للسلسلة الزمنية LOPEN

السلسلة	LOPEN		D(LOPEN)	
درجة التأخير	1		1	
النموذج	ADF المحسوبة	ADFالمجدولة	ADF المحسوبة	ADF المجدولة
Constant, Linear Trend	-1.377441	-3.580623	-5.194564	-3.595026
Constant	-1.715621	-2.971853	-4.829508	-2.981038
None	0.380995	-1.953381	-4.874243*	-1.954414

*تشير إلى رفض فرضية العدم أي وجود جذور وحدة عند مستوى معنوية 5 % وإلى النموذج الأنسب.

المصدر: من اعداد الباحثة بناء على مخرجات eviews09.

تبين احصائية ADF المحسوبة أن السلسلة الزمنية LOPEN هي مستقرة عندالفرق الأول.

الجدول رقم (4-8) : نتائج اختبار الاستقرارية للسلسلة الزمنية LGOV.

السلسلة	LGOV		D(LGOV)	
درجة التأخير	2		2	
النموذج	ADFالمحسوبة	ADF المجدولة	ADF المحسوبة	ADF المجدولة
Constant, Linear Trend	-2.129577	-3.587527	-3.489290	-3.587527
Constant	-2.160782	-2.976263	-3.613021	-2.976263
None	0.088682	-1.953858	-3.674952*	-1.953858

*تشير إلى رفض فرضية العدم أي وجود جذور وحدة عند مستوى معنوية 5 % وإلى النموذج الأنسب.

المصدر: من اعداد الباحثة بناء على مخرجات eviews09.

من خلال الجدول نلاحظ أن السلسلة الزمنية LGOV مستقرة بعد الفروق الأولى، وأن النموذج الأنسب هو النموذج الثالث.

الجدول رقم (4-9) : نتائج اختبار الاستقرارية للسلسلة الزمنية LINV.

السلسلة	L LINV		D(LINV)	
درجة التأخير	1		1	
النموذج	ADF المحسوبة	ADF المجدولة	ADF المحسوبة	ADF المجدولة
Constant, Linear Trend	-2.269878	-3.580623	-5.216752	-3.595026
Constant	-0.820073	-2.971853	-5.051891	-2.981038
None	0.861011	-1.953381	-5.122713*	-1.953858

*تشير إلى رفض فرضية العدم أي وجود جذور وحدة عند مستوى معنوية 5 % وإلى النموذج الأنسب.

المصدر: من اعداد الباحثة بناء على مخرجات eviews09.

إن السلسلة الزمنية LINV هي مستقرة عند الفرق الأول، فقدرت احصائية ADF المحسوبة ب 5.122713- في حين كانت قيمة احصائية ADF المجدولة 1.953858- وهذا ما يجعنا نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة القائلة بعدم وجود جذر الوحدة.

الجدول رقم (4-10): استقرارية السلاسل الزمنية للنموذج.

المتغير	عند المستوى	عند الفروق الأولى	درجة استقرارية السلسلة
LGDP	1.734134	***-2.772150	I(1)
LBIR	***-4.785386	**-2.593183	I(1)
LGOV	-2.160782	***-3.674952	I(1)
LPOP	**-4.131619	***4.350493	I(1)
LDEA	***-7.368694	**-1.976298	I(1)
LOPEN	0.380995	***-4.874243	I(1)
LINV	-2.269878	***-5.122713	I(1)
LURB	***-3.280049	***-7.649963	I(1)

ملاحظة *معنوية 10 %،** معنوية 5 %، *** معنوية 1 %.

المصدر: من اعداد الباحثة بناء على مخرجات eviews09.

تظهر نتائج الجدول رقم (4-10) أن جميع السلاسل الزمنية متكاملة من نفس الدرجة، لذا يمكننا القول بأن هناك إمكانية لوجود مسار مشترك بين المتغيرات وأنها ستنمو بنفس الوتيرة على المدى الطويل، وبالتالي يمكن لهذه الدراسة المضي قدماً في اختبار التكامل المشترك وVECM لدراسة ما إذا كانت العلاقة طويلة الأمد موجودة بين المتغيرات.

4-2-2-3 اختبار التكامل المشترك لجوهانسن و تقدير العلاقات على المدى الطويل:

ينص نموذج التكامل المتزامن على أن هناك علاقة توازنية بين المتغيرات الاقتصادية في المدى الطويل، وأن هناك إمكانية أن تتباعد عن هذا التوازن في المدى القصير ولكن يمكن أن يصحح بقوى اقتصادية تعمل على اعادة التوازن في الأجل الطويل، وهو يعتمد على فترة الابطاء التي وجدناها واحد بالاستناد على معيار SC انظر الملحق رقم (17).

الجدول رقم (4-11) : اختبار التكامل المشترك للنموذج.

فرضية العدم	احصائية الأثر	القيمة الحرجة عند 5 %	الاحتمالية
بدون	644.7044	159.5297	0.0000
على الأقل 1	445.4824	125.6154	0.0001
على الأقل 2	300.5740	95.75366	0.0000
على الأقل 3	197.3814	69.81889	0.0000
على الأقل 4	131.9793	47.85613	0.0000
على الأقل 5	70.05781	29.79707	0.0000
على الأقل 6	29.68821	15.49471	0.0002
على الأقل 7	0.625974	3.841466	0.4288

المصدر: من اعداد الباحثة بناء على مخرجات eviews 09.

من خلال نتائج اختبار التكامل المشترك لـ Johansen، يتضح لنا أن هناك علاقة تكامل من الدرجة السابعة وبالتالي يمكن تشكيل نموذج تصحيح الأخطاء (VECM).

4-2-2-4 تقدير نموذج شعاع تصحيح الخطأ VECM:

من أجل معرفة ما إذا كانت هناك علاقة على المدى الطويل لابد أن تكون سلسلة البواقي مستقرة عند المستوى.

4-2-2-4-1 استقرارية سلسلة بواقي الانحدار:

بعد استخراج سلسلة البواقي قمنا بدراسة استقراريتها، وقد كانت النتائج موضحة في الجدول الموالي :

الجدول رقم (4-12) :استقرارية سلسلة البواقي للنموذج الاول على المدى الطويل.

السلسلة	إحصائية ADF	القيمة الحرجة عند1%	القيمة الحرجة عند 5%	القيمةالحرجة عند10%	القرار
U	-5.269579	-2.653401	-1.953858	-1.609571	مستقرة

المصدر: من اعداد الباحثة بناء على مخرجات eviews 09.

النتائج الواردة في الجدول أعلاه توضح استقرارية البواقي حيث كانت احتمالية احصائية prob أقل من 5%، ومنه نستنتج أنها مستقرة في المستوى وبالتالي يمكن القول أنه هناك علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع.

4-2-2-4-2 مخرجات التقدير:

إن ثابت البواقي يشير إلى وجود علاقة متكاملة بين المتغيرات الشارحة ونصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي وبتحقق ذلك يمكن تقدير النموذج بطريقة المربعات الصغرى .

الجدول رقم (3-13): نتائج تقدير انحدار المدى الطويل.

المتغيرات	الثابت	LBIR	LDEA	LPOP	LURB	LGOV	LINV	LOPEN
المعامل	49.5	-0.42	3.49	-5.2	11.19	-0.17	0.05	-0.14
t-statistic	9.95***	-3.95***	7.36***	-9.47***	10.46***	-6.31***	1.65	-2.54**

الاحتبارات الاحصائية			
معامل التحديد $\bar{R}^2$	DW	احصائية F	احتمالية (F)
0.99	1.48	427.90	0.000000

* المتغير معنوي عند 10 %، ** المتغير معنوي عند 5 % ، ***المتغير معنوي عند 1%

المصدر: من اعداد الباحثة بناء على مخرجات eviews09.

4-2-2-4-3 معادلة انحدار العلاقة التوازنية طويلة المدى:

قمنا بتقدير النموذج على المدى الطويل بطريقة المربعات الصغرى و باستعمال السلاسل الزمنية الأصلية ، فكانت معادلة الانحدار المقدرة كالتالي:

$$LGDP = -0.42 * LBIR + 3.49 * LDEA - 5.20 * LPOP + 11.19 * LURB - 0.17 * LGOV + 0.05 * LINV - 0.14 * LOPEN + 49.56$$

4-2-2-5 القراءات الإحصائية النتائج:

من خلال الجدول نلاحظ ما يلي:

✓ النموذج معنوي لأن احتمالية فيشر أقل من 5% إضافة إلى أن المتغيرات المستقلة تفسر ما قيمته 99 %في حين تبقى 1 % لمتغيرات أخرى لم تدرج في النموذج، وهذا ما يعكس القوة التفسيرية للنموذج.

✓ معامل النمو السكاني يظهر بإشارة سالبة مما يعني بأن هذا المتغير يؤثر سلبا على الناتج الداخلي الإجمالي الحقيقي في الجزائر في المدى الطويل، حيث أن ارتفاع معدل النمو السكاني ب 1% سوف يقود لانخفاض في نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي بنسبة - 5.2 %.

✓ الإشارة السالبة لمعامل لمعدل الولادات تدل على أن هذا المتغير يؤثر سلبا على نصيب الفرد من الناتج الإجمالي الحقيقي في الجزائر على المدى الطويل ، حيث أن ارتفاعا قدرة 1 % في نسبة المواليد سينتج عنه انخفاض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 0.42 % .

✓ الإشارة الموجبة لمعامل لمعدل الوفيات تعكس التأثير الإيجابي له على نصيب الفرد من الناتج الإجمالي الحقيقي، فإذا ارتفع هذا المعدل بنسبة 1 % سيرتفع نصيب الفرد من الناتج ب 3.49 % .

✓ يظهر معامل مستوى التحضر بإشارة موجبة ما يعني أن هذا المتغير يؤثر إيجابا نصيب الفرد من الناتج الإجمالي الحقيقي في الجزائر في المدى الطويل، فكلما زادت نسبة التحضر ب 1% ترتب عن ذلك زيادة قدرها 11.19 % في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وهذا يدل على أن التحضر يعد محددا رئيسيا للنمو الاقتصادي في الجزائر والذي سيساهم لاحقا في تحقيق التنمية الاقتصادية.

✓ تُظهر الإشارة السالبة لمعامل الانفاق الحكومي التأثير السلبي لهذا المتغير على النمو الاقتصادي في الجزائر في الأجل الطويل، فارتفاع نسبة الانفاق ب 1 %سيترتب عنها تراجع في نصيب الفرد من الناتج الحقيقي ب0.17 % .

✓ معامل معدل الانفتاح التجاري له اشارة سلبية وهي تعكس سلبية هذه السياسة على النمو الاقتصادي في الجزائر على المدى الطويل، بحيث إذا ارتفعت نسبة الانفتاح ب 1 % سيودي ذلك لانخفاض نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي ب 0.14 %.

✓ في حين لا يوجد تأثيرا معنويا إحصائيا للاستثمار العام.

4-2-2-6 معادلة انحدار العلاقة التوازنية قصيرة المدى:

✓ تم استخراجها من الملحق رقم (14) وهي كالأتي :

$$\Delta LGDP = 0.06\ \Delta LGDP(t-1) + 0.20\Delta LBIR(t-1) + 0.07\Delta LDEA\ (t-1) - 4.25\ \Delta LPOP(t-1) + 11.69\ \Delta LURB(t-1) - 0.06\ \Delta LGOV\ (t-1) - 0.04\ \Delta\ LINV\ (t-1) - 0.09\Delta LOPEN(t-1)$$

أظهرت نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ أن قيمة معلمة تصحيح الخطأ كانت معنوية وسالبة الإشارة (0.01-) أنظر الملحق رقم (15) ، وهذا يعني أن الخلل في الأجل القصير يتجه نحو قيمته التوازنية في كل فترة زمنية بنسبة 1 بالمائة.

4-2-2-7 نجاعة النموذج :

من أجل معرفة هل النموذج لديه نجاعة يجب التأكد من أن البواقي تتبع القانون الطبيعي، وأن هناك ثبات في التباين بين الأخطاء إضافة إلى إستقرارية النموذج .

أ- اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي :

الشكل رقم (4-2): نتائج اختبار التوزيع الطبيعي.

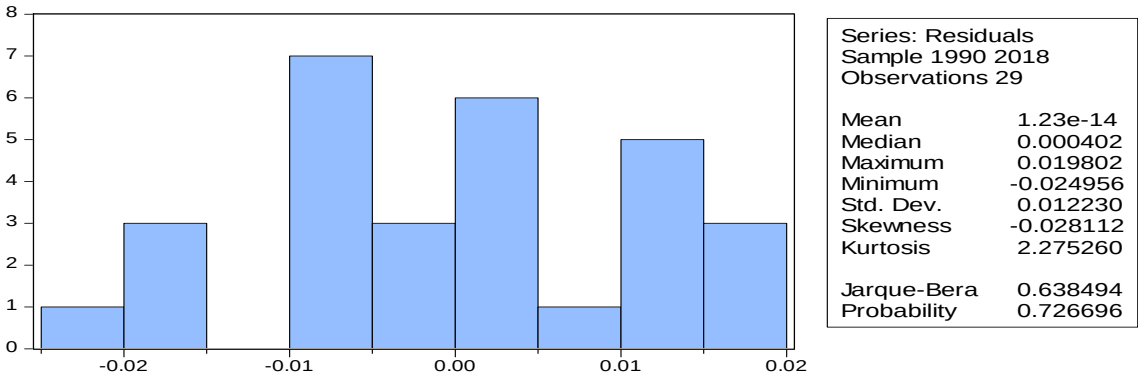

المصدر: من اعداد الباحثة بناء على مخرجات eviews09.

من الشكل يتبين بأن الاحتمال المرافق لاحصائية Jarque-Bera يساوي 0.72 وهو أكبر من 0.05 لذا فإنه يتم قبول فرضية العدم التي تنص بأن سلسلة البواقي تتبع التوزيع الطبيعي.

ب- اختبار تجانس الاخطاء:

هناك عدة اختبارات لمعرفة ما إذا كان تباين الأخطاء ثابت أو لا ومن أهمها اختبار ARCH، حيث يتضح من خلاله أن النموذج لا يعاني من مشكلة عدم ثبات التباين، فنتائج الاختبار تدفعنا إلى قبول الفرضية العدمية التي تنص على ثبات تباين النموذج.

الجدول رقم (4–14): اختبار تجانس التباين.

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	2.111142	Prob. F(1,26)	0.1582
Obs*R-squared	2.102795	Prob. Chi-Square(1)	0.1470

المصدر: من اعداد الباحثة بناء على مخرجات eviews09

الاختبار يُظهر أن احتمالية F-statistic هي أكبر من (10%، 5%، 1%) أي أن النموذج لا يعاني من مشكل عدم ثبات التباين.

ت-اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء:

بالاعتماد على اختبار Breusch-Godfrey serial correlation اتضح أنه لا يمكن رفض فرضية العدم أي أن لا وجود لارتباط ما بين الأخطاء في هذا النموذج عند المستويات الثلاث، وهذا ما يوضحه الجدول أسفله

الجدول رقم(4-15): اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء Breusch-Godfrey serial correlation LM test

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	2.351640	Prob. F(1,20)	0.1408
Obs*R-squared	3.051121	Prob. Chi-Square(1)	0.0807

المصدر : من اعداد الباحثة بناء على مخرجات eviews09.

ث-اختبار استقراريه النموذج Test Stability:

مبدئيا نقول عن نموذج أنه غير مستقر إذا كانت معاملاته تتغير خلال فترة الدراسة والعكس صحيح، لكن قبل إجراء اختبارات الاستقرارية يجب التأكد من أن هناك ثبات للتباين.

الشكل رقم (4-3): نتائج اختبار استقراريه النموذج Test Stability.

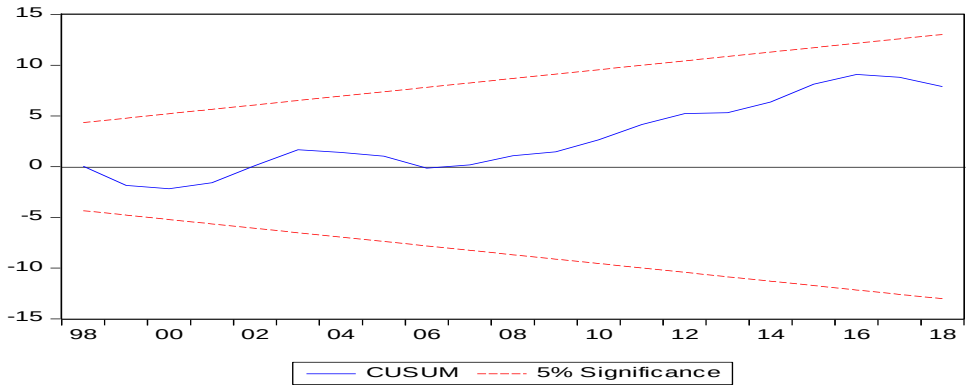

المصدر: من اعداد الباحثة بناء على مخرجات eviews09.

يتضح لنا من الشكل أعلاه والخاص باختبار CUSUM أن معاملات النموذج ثابتة فالنموذج داخل مجال الثقة وبالتالي النموذج مستقر هيكليا.

3-4 التحليل الاقتصادي للنموذج:

من خلال الدراسة التطبيقية تمكنا من التوصل إلى تقدير العلاقة التوازنية طويلة الأجل والعلاقة قصيرة الأجل لأثر المتغيرات المختارة على النمو الاقتصادي في الجزائر وذلك وفق أسلوب التكامل المشترك، وقد توصلنا من خلالها إلى النتائج التالية:

✓ بالنسبة للفرضية الأولى والتي تنص على أن النمو السكاني يؤثر سلبا على نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي فقد أثبتت صحتها، حيث تبين من خلال الدراسة التي أُجريت وجود تفاعل سلبي بين النمو السكاني والنمو الاقتصادي في الجزائر على المدى الطويل تماما كما جاء في النظرية المالتسية ووفقا لما أثبته Headey, D. D., & Hodge, فعلى الرغم من الزيادة الكبيرة في عدد السكان إلا أن ذلك لم يترجم للنمو اقتصادي، وتفسير ذلك يعود إلى جملة المشاكل الناجمة عن النمو الديموغرافي في هذا البلد والتي يعد من أبرزها ما يلي:

- البطالة : غالبا ما يصاحب الزيادة السكانية زيادة في القوى العاملة وهذا ما سيزيد بدوره من عدد العاطلين عن العمل ففي سنة 2010 وفقا لمعطيات البنك الدولي وصل اجمالي السكان ل 35977455 وقدر اجمالي اليد العامل ب 11075077 في حين كان معدل البطالة 9.9% وبعد مرور ثمان سنوات أصبح عدد سكان الجزائر 42228429 وزاد معه اجمالي اليد العاملة حيث وصل إلى 12173459 وأصبح معدل البطالة حوالي 11.8 .

- ارتفاع معدلات البطالة يضر بالحد من الفقر، وقد بلغ معدل الفقر الوطني في سنة 2018 حوالي 5.5 % [1]، فكما يبدو أن الوتيرة التي تزايد بها النمو السكاني في الجزائر أدت إلى وقوعها في فخ الفقر، وهذا ما يعد دليلا على ما توصل إليه بلوم وكانينج (2001).

- هجرة الكفاات: يرجع الباحثون التأثير السلبي للنمو السكاني إلى هجرة الكفاءات القادرة على خلق قيمة مضافة، وفي حالة كهذه يصبح النمو السكاني عقيما كونه سيساهم بدرجة ضعيفة جدا في تحفيز عملية النمو الاقتصادي.

- تزايد النفقات الاجتماعية: الزيادة في عدد السكان تزيد من الخدمات الاجتماعية خاصة تلك المتعلقة بالضمان الاجتماعي والصحة والرواتب التقاعدية.

- من جهة أخرى فإن انخفاض نصيب الفرد من الناتج المحلي مرده لثلاث احتمالات: إما أن الناتج الاجمالي قد انخفض في ظل استقرار للنمو السكاني، أو أن النمو السكاني قد عرف ارتفاعا مع بقاء الناتج مستقرا، وآخر احتمال هو أن النمو السكاني ينمو بمعدل يفوق معدل نمو الناتج ولعل هذا الاحتمال الأقرب لحالة الجزائر[2]، إذن يمكن القول بأن النمو السكاني في الجزائر يقيد النمو الاقتصادي.

✓ وعن تأثير معدل الولادات فقد أشارت نتائجنا الاحصائية إلى أن المستويات العالية من المواليد تحمل آثارا سلبية على نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي، ورغم تعارضها مع ما توصل إليه Bloom, D (2001) و Bloom, D وآخرون في سنة (2009) إلا أنها جاءت متوافقة مع الافتراض الذي انطلقنا به بشأن هذا المتغير ومع نتيجة النمو السكاني، فإذا كان هذا الأخير يؤثر بالسلب على النمو الاقتصادي فهذا يعني أن الزيادة في المواليد ستؤثر سلبيا علي النمو فهي المسبب الرئيسي للنمو السكاني.

وتفسير ذلك يعود إلى التناسب العكسي بين عدد المواليد والناتج الفردي، فإذا ازدد عدد المواليد سينخفض نصيب الفرد من الناتج الحقيقي خاصة في حالة ما لم يتم تحفيز مكونات الناتج بصورة تتناسب مع الزيادة الحاصلة في عدد المواليد الجدد، ويُدعم هذا التحليل كذلك بالتأثير السلبي لنسبة نمو شريحة الأطفال على نصيب الفرد، بحيث أن هذه الشريحة غير خالقة للقيمة المضافة بالتالي لا تحفز الناتج سوى من خلال ارتفاع الإنفاق الاستهلاكي الذي من المفترض أن يحرك النظام الإنتاجي الغير مرن والمعتمد بالدرجة الأولى على الواردات[3].

[1] World Bank(2018). Algérie : rapport de suivi de la situation économique, https://www.banquemondiale.org/fr/country/algeria/publication/economic-outlook-april-2018.
[2] Tergou, M., & Gourine, H. K. (2018),op.cit,p :262,265,272-273.
[3] Tergou, M., & Gourine, H. K. (2018),op.cit,p :271-272.

✓ في دراستنا أيضا كان لمعامل الوفيات إشارة موجبة، وهذه نتيجة لا تثير الدهشة لأن الجزائر بلد لازال لم يكتمل عبوره الديمغرافي فهو يعاني من ارتفاع متواصل في الولادات مقابل انخفاض مستمر في الوفيات وهذا ما يساهم في الزيادة السريعة للسكان والتي تبين أنها لا تتناسب مع الوتيرة التي يتزايد معها النمو الاقتصادي في هذا البلد.

من خلال الحجج السابقة يتبين بأن العوامل الديموغرافية في الجزائر لم تسفر عن أي نجاح اقتصادي، بل على العكس من ذلك فقد جعلت حكومتها تواجه تحدي كبير يكمن في زيادة سكانية سريعة دون نمو اقتصادي مصاحب، لذا عليها السعي لتحقيق معدل أبطأ في النمو السكاني ووضعه كهدف إنمائي، وذلك عن طريق تبني برامج تنظيم الأسرة للحد من معدلات الخصوبة ولإبطاء النمو السكاني الذي سيساهم بدوره في تحسين الأداء الاقتصادي فهو سيسمح بتحرير الموارد التي كانت ستخصص لتربية المزيد من الأطفال، وسيقلل من الضغط على البنية التحتية والبيئة[1]، كما سيؤدي إلى تحسن صحة الأطفال من حيث استهلاك الغذاء، وهذه التحسينات إلى جانب زيادة مشاركة المرأة في القوى العاملة الرسمية ستؤدي إلى نمو اقتصادي أسرع[2].

إضافة إلى ذلك فإن انخفاض الخصوبة له تأثير شبه فوري على ميزانيات التعليم: لأن الانخفاض في عدد الولادات يعني الانخفاض في عدد الأطفال الذين يلتحقون بالمدرسة بعد بضع سنوات، وحتى وإن ظلت ميزانية التعليم ثابتة فستكون النفقات المخصصة لكل طفل في سن المدرسة أعلى، كما يمكن استثمار حصة مخفضة من الدخل القومي في التعليم دون أن يتسبب ذلك في تخفيض النفقات لكل طفل، وعلى سبيل المثال في تايوان كان الانخفاض في الحجم النسبي للسكان في سن المدرسة في سنوات السبعينيات والثمانينيات مصحوبًا بزيادة في حصة الناتج القومي الإجمالي المخصصة للتعليم إلى جانب النمو السريع للناتج القومي الإجمالي خلال نفس الفترة، وقد أدى تخصيص الموارد هذا إلى زيادة كبيرة في الإنفاق لكل طفل في سن المدرسة، كذلك يمكن استخدام زيادة الأموال المتاحة للتعليم إما لتحسين أو توسيع نظام التعليم أو كليهما، أو لزيادة النفقات على الطلاب الحاليين بدلاً من جلب المزيد من الطلاب إلى النظام، أو لتحسين جودة المعلمين، وكل هذه التحسينات في التعليم من شأنها أن ترفع من مسوى الاستثمار في رأس المال البشري، كما ستضمن معدلات الاستثمار المرتفعة في التعليم قوة عاملة منتجة وهو ما يحفز على النمو.

في سياق آخر يمكن للانخفاض السريع في الخصوبة أن يؤثر بشكل إيجابي وقوي على النمو الاقتصادي من خلال الرفع من معدلات الادخار والاستثمار، لأن العدد الأقل من الأطفال يُمكن من تحمل نفقات توفير أكبر مثلما حدث في دول

[1] Bloom, D. E., Canning, D., & Sevilla, J. (2001),op.cit ,p :7.
[2] Dao, M. Q. (2012) ,op.cit ,p :10.

شرق آسيا أين تزايدت لديهم حوافز الادخار بعد تآكل القيم التقليدية المتمثلة في اعتماد كبار السن على الأطفال للحصول على دعم الشيخوخة، وبدلا من ذلك أصبحت هذه الفئة تعتمد بصورة متزايدة على الثروة المتراكمة التي تدعم معدلات الادخار وترفع من رأس المال الإضافي.

بناءً على ما توفر من أدلة يتضح جليا بأن الظروف الديموغرافية المواتية في دول شرق آسيا تمكنت من خلق فرص للنمو الاقتصادي وقد تم استغلال تلك الفرص بالكامل، مع ذلك لم يكن وحده التحول الديموغرافي المتسارع المسؤول عن احداث المعجزة الاقتصادية في تلك الدول، فنجاح هذه الاقتصاديات يعزى إلى عدد من العوامل سياسة واقتصادية، إلى جانب قوة عاملة جيدة التعليم ومنضبطة وتعمل بجد واقتصاد عالمي موات ، وقطاع أعمال مبتكر وديناميكي والسياسات الصناعية التي تدعم تنمية القطاعات الرئيسية[1].وعلى الجزائر أن تحذو حذوى تلك الدول بهذا الخصوص.

✓ وفيما يتعلق بالمتغير الأساسي لهذه الدراسة المتمثل في التحضر فقد تبين بأنه يعد محددا إحصائيًا هاما للنمو الاقتصادي في الجزائر، وهذه نتيجة تتوافق مع الجانب النظري الذي رأى فيه الاقتصاديون بأن المناطق الحضرية يمكنها تحفيز النمو الاقتصادي، وأن التحضر يعد خطوة إيجابية نحو زيادة ثروة الأمم على المدى الطويل، لذا فالكثير منهم يرحبون بالزيادة المستمرة في نسبة السكان الذين يعيشون في المناطق الحضري[2].

وعلى غرار كل من McCoskey, S., & Kao, C. (1998) و Getaneh, A. A. (2016) جاءت دراستنا لتأكد على أهمية التحضر كمحدد للنمو الاقتصادي وعلى إيجابية العلاقة بينهما تحديدا في بلد نامي كالجزائر، تفسير هذه العلاقة حسب ما جاء في إطارنا المفاهيمي هو أن التحضر سيسمح بتراكم رأس المال البشري ضمناً كما تقترح نظريات النمو الداخلية، وسيساعد هذا البلد على عبوره الاقتصادي الذي بدوره سيتيح توظيف الأشخاص في قطاعات أكثر كفاءة تقدم أجوراً أفضل كالصناعة التي تنمو في مناطق الأكثر تحضر[3]، ومع تزايد اعتماد أي بلد على الصناعة التحويلية والخدمات بدرجة أعلى من الزراعة ستصبح مناطقه الحضرية أكثر أهمية قادرة على تعزيز العوامل الخارجية المارشالية وتغذية الابتكار وتوفير مركز للتجارة، وتشجيع تراكم رأس المال البشري، من ناحية أخرى يفترض

[1] Mason, A. (1997), "Population and the Asian economic miracle," Asia-Pacific Population and Policy, 43, East-West Center, Honolulu, HI.p :2-4.

[2] Bloom, D. E., Canning, D., & Fink, G. (2008),op.cit,p :2.

[3] Arouri, M. E. H., Youssef, A. B., Nguyen-Viet, C., & Soucat, A. (2014)),op.cit,p :10-11.

أن تكون هذه الاقتصادات ذات أهمية أكبر عندما يتعلق الأمر ببلد نامي[1] كالجزائر لأن اتجاهات التحضر فيه تبين أن حصة سكان الحضر قد زادت زيادة كبيرة منذ الاستقلال، ومع وجود غالبية سكانه في المناطق الحضرية ستكون التخطيط الحضري مهم جدا وذلك لجعل المدن تعمل بشكل جيد وتساعد على تحريك العملية التنموية.

بناءً على ذلك فإن العلاقة الايجابية تحتم على الحكومة اعتماد التحضر كأداة سياسية لدعم المزيد من النمو الاقتصادي، وعليها أن تشجع التحضر كجزء من استراتيجية التنمية الاقتصادية، حيث سيكون لسياسة التحضر دورًا محوريًا في مساعي النمو في الجزائر، وإذا ما انتهجت سياسة تحضر رئيسية ومناسبة من المرجح أن تحفز نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

في الأخير ينبغي أن نشير إلى أنه ورغم أن نتائجنا تقديم الدعم لمؤيدي التحضر إلى أنها تناقض بعض الدراسات التجريبية، كما أنها تناقض إلى حد كبير ما توصلنا إليه في الجانب التحليلي والمتعلق بالعلاقة بين التحضر والتنمية لكنها جاءت لتدعم رأي Santos, M. (1971) الذي يرى بأن التحضر في الجزائر قد يكون أداة لتحسين المستوى المعيشي العام.

✓ بالنسبة لمعامل الانفتاح التجاري فإشارته السالبة تتوافق مع توقعات الدراسة ومع جاءبه Young, A. (1991)، وهذا راجع لطبيعة الاقتصاد الجزائري الذي جل صادراته هي من المحروقات، فهو يفتقر للتنوع لأن الصادرات من مختلف السلع والخدمات خارج قطاع المحروقات متواضعة للغاية، حيث تستحوذ المحروقات على أكثر من 96 %[2]، أما عن تعليل العلاقة العكسية فيعود إلى استهداف القطاع الانتاجي السوق المحلية أكثر من السوق الخارجية وذلك في إطار سياسة احلال الواردات التي كان هدفها من ورائها هو التحرر من التبعية وتحقيق الاستقلال الاقتصادي، لكن عوضا عن ذلك فقد ساهمت هذه السياسة في زيادة الواردات من السلع الاستهلاكية الأساسية والسلع الوسيطية، وهذا ما عمق أكثر من العجز في ميزان المدفوعات، ودفع بالجزائر إلى الاعتماد على المزيد من الاستنزاف الكمي للثروات الطبيعية قصد الحفاظ على الإيرادات المتأتية من الصادرات عند مستوى يمكنها من سداد الديون وتغطية الواردات الأساسية، لذا فإن معظم الدخل المتأتي من الصادرات يوجه لتلبية حاجات استهلاكية عوض

[1] Bertinelli, L., & Strobl, E. (2003),op.cit,p :1.

[2] التقرير السنوي لبنك الجزائر(2017)، https://www.bank-of-algeria.dz/html/rapport.htm

استخدامه في استراد سلع تكنولوجية حديثة أو استخدامه في عمليات انتاجية تنموية قادرة على الدفع بعجلة الناتج الوطني والدخول للأسواق العالمية ومنه الرفع من وتيرة النمو الاقتصادي[1].

✓ وقد أظهرت دراستنا أن هناك علاقة عكسية طويلة الأجل بين الانفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في الجزائر، وهذه النتائج توضح أن الزيادة الكبيرة في حجم الإنفاق العام في الجزائر والمتعلقة بتزايد مظاهر الدعم الاجتماعي المعمم لم تتمكن من بناء اقتصاد منتج ومتنوع ومستقر، فمعدلات النمو الاقتصادي وكذا الأداء الاقتصادي لا يرقيان إلى الأموال الضخمة التي ضختها الدولة في الاقتصاد، وذلك بسبب عدم كفاءة الجهاز الإنتاجي وضعف مرونته، حيث أن التوسع في الإنفاق العام هدفه زيادة الطلب لتنشيط الجهاز الإنتاجي وليس خلق جهاز إنتاجي

على ضوء ما سبق فإنه يتوجب على السلطات أن تضع في أولوياتها وقف الاتجاه التصاعدي للإنفاق العام وضرورة ترشيده، مع اتباع سياسات أفضل لتوجيه نفقات التسيير من خلال إصلاح هيكل الأجور والرواتب في القطاع العام، والابتعاد عن سياسة التوظيف الاجتماعي في ظل صعوبة كبحها وعدم إنتاجيتها، كما ينبغي تعزيز كفاءة النفقات الرأسمالية(التجهيز)من خلال تفعيل الرقابة واستخدام أفضل أساليب الإدارة المالية العامة لضمان جودة التجسيد وتجنب هدر الموارد العمومية[2].

4-4 اختيبار السببية Granger:

مراعاةً للعلاقة الثنائية بين التحضر والتنمية والتي أشرنا إليها في السابق تم إجراء اختبار السببية Granger الذي سيساعدنا في معرفة ما إذا كان التحضر يسبب النمو الاقتصادي أو أن النمو الاقتصادي هو من يسبب التحضر، فمن المقبول أن يكون التحضر نتيجة بدلا من كونه مسبب والعكس أمر وارد أيضا، وبعد اجراء ذلك الاختبار قمنا بتدوين نتائجه في الجدول التالي:

[1] Taleb, D. الإنفتاح التجاري و أثره على النمو الإقتصادي في الجزائر دراسة قياسية للفترة 1980-2013 (Doctoral dissertation) ، ص:282.

[2] العمراوي, & سليم. (2018). مساهمة سياسة الإنفاق العام بالجزائر في تحقيق النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات–دراسة اقتصادية قياسية للفترة (1980–2015)– (Doctoral dissertation, جامعة المسيلة) ، ص: 236،239.

الجدول رقم (4-16): اختبار علاقة السببية ل Granger.

فرضية العدم		درجات التأخير		
		1	2	3
LURB لا تسبب LDP	احصائية F	16.7835	6.64408	7.51594
	الاحتمال	0.0004	0.0055	0.0016
LGDP لا تسبب LURB	احصائية F	1.32241	2.7006	1.5637
	الاحتمال	0.261	0.0894	0.231

المصدر : من اعداد الباحثة بناء على مخرجات eviews09.

تظهر نتائج اختبار السببية Granger أن هناك سببية أحادية الاتجاه تمتد من التحضر إلى نصيب الفرد من الناتج الاجمالي الحقيقي، بينما لا توجد علاقة سببية من نصيب الفرد إلى التحضر، وهذه النتيجة تتطابق مع ما صرح به المعهد الوطني للإحصاء بشأن محددات التحضر في الجزائر التي تأتي في طليعتها العامل الديموغرافي.

الخاتمة:

تعرضنا في الفصل الرابع إلى الدراسات السابقة التي عالجت العلاقة بين التحضر والتنمية الاقتصادية في مناطق ودول عديدة وعبر فترات زمنية مختلفة وقد خلصنا إلى وجود تباينات في نتائجها، كما لفتنا أيضا ندرة الأعمال المهتمة بتلك العلاقة في الجزائر الأمر الذي شكل دافعا لنا للقيام بدراسة قياسية قصد معرفة تأثير التحضر على التنمية الاقتصادية الممثلة بنصيب الفرد من الدخل الاجمالي الحقيقي في الجزائر.

من ناحية أخرى كانت هذه الدراسة بمثابة محاولة لربط النتائج النظرية واسقاطها على الاقتصاد الجزائري.

وقد توصلنا بعد صياغة النموذج القياسي وتقديره إلى النتائج التالية:

✓ بالنسبة للمتغيرات الديموغرافية فبينت نتائج الدراسة وجود تأثير عكسي لمعدل النمو السكاني و لمعدل الولادات، وتأثير طردي لمعدلات الوفيات على نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي .

✓ أما فيما يتعلق بالمتغيرات الاقتصادية فلم يكن هناك دلالة إحصائية لمعامل الاستثمار الحكومي على نقيض الانفاق الحكومي و الانفتاح التجاري اللذان كانا معاملاهما معنويين عند مستوى 5 %، مع هذا فالإشارة السالبة لكليهما تدل على الارتباط العكسي بين هذان المتغيران ونصيب الفرد من الدخل الاجمالي الحقيقي.

✓ وعن المتغير الرئيسي للدراسة الممثل في نسبة التحضر فقد اتضح أنه محددا رئيسيا للنمو الاقتصادي في الجزائر، لذا رأينا أنه يتحتم على الحكومة اعتماده كأداة سياسية لدعم المزيد من النمو الاقتصادي من خلال تشجع الحركة التحضرية وانتهاجها كجزء من استراتيجية التنمية الاقتصادية فقد حان الوقت لتدرك بأن مفتاح تحولها الاقتصادي يكمن في تنمية حضرية متوازنة وفي تمدن مدار على نحو سليم، فالتحول الحضري في الجزائر يعد فرصة أمامها لكن عليها استغلالها استغلالا جيدا وذلك من خلال التعامل مع المدن كمركز للموارد فهي تحتوي على معظم رأس المال البشري والمادي والفكري، ولعل تحقيق هذه المعادلة سيشكل أكبر تحدي لها خاصة وأن فكرة التحضر كمحرك للتنمية يبقى مجرد طرح نظري يحتاج إلى عنصر فعال لتحويله إلى واقع ويسمح باستغلال تلك الموارد على نحو أفضل ويضمن فاعلية المناطق الحضرية يكمن هذا العنصر في التخطيط الحضري الملائم وعلى الجزائر مراعاة ذلك للاستفادة القصوى من تحضرها.

خاتمة عامة

يعد التحضر مظهرا من مظاهر التحول الاجتماعي، وهو في الفترة الحالية يأخذ منحنا متناميا لاسيما في الدول النامية، التي تشهد تزايدا لعدد وحجم المدن وارتفاعا في معدلات التحضر وهذا ما زاد من أهمية الظاهرة في هذه البلدان.

لذا حاولنا من خلال هذا العمل فهم هذه الآلية وكذلك تسليط الضوء على العلاقة التي تجمعها بالتنمية الاقتصادية في إحدى تلك البلدان وهي الجزائر ، فهذه الأخير ة هي كأي بلد نامي تواجه منذ استقلالها حركات تحضرية غير مسبوقة حيث قدرت نسبة تحضرها ب 73 % في سنة 2019 .

ومن أجل الإحاطة بكافة جوانب الموضوع ارتأينا أن يكون البحث عن أسباب وجود المدن ونموها بمثابة نقطة انطلاق لهذا العمل مستفيدين في ذلك من مساهمات العلماء في هذا المجال مع التركيز على المختصين في الاقتصاد الحضري والجغرافي، وقد تبين لنا أثناء بحثنا أن المدينة بمفهومها الحالي بدأت تأخذ طابعا استثنائيا بعد قيام الثورة الصناعية، وأن الاهتمام بها وبالفضاء عموما قد تأخر نوعا ما إذ لم يثار بخصوصهما أي تحليل تحديدا عند المدرسة النيوكلاسكية التي غيبتهما بسبب القيود الصارمة التي فرضتها النمذجة كما أشار Thisse, J. F ، فالنظرية الجزئية قائمة على مسلمة أساسية وهي المنافسة التامة وللحفاظ على أسسها اظطر النيوكلاسيك إلى قمع كل ما من شأنه الاخلال بها من ضمنها الفضاء، فقد اعتبروه مماثلة وخال من أي تركزات أو مدن، غير أنه في سنوات التسعينات ظهرت موجة أعمال جديدة متعلقة بالاقتصاد الجغرافي التي يترأسها Krugman تمكنت من اعادة جلب اهتمام الاقتصاديين بالفضاء، ومن هنا حاولت النظرية الاقتصادية المكانية اعطاء وصف علمي لتشكل المدن وتطورها وقد خلصت أن التكتلات مبنية على التواتر القائم بين قوى التكتل وقوى التشتت ، وما ينج عن هذا التصادم هو من يحدد قرار التموقع، حيث تتمثل قوى الطرد في العوامل الخاريجية التي أشار إليها مارشال حين حدد المزايا الناجمة عن تجمع منتجين صناعيين في ذات المكان (موردين مختصين، سوق عمل مشتركة، تبادل معلومات)، هذا المصطلح أصبح عنصرا هاما في النظرية المكانية، وقد تم تقسيم اقتصاديات التكتل من قبل Hoover, E. M. (1937) إلى اقتصاديات توطين واقتصاديات تحضر.

أما في القسم الثاني من هذه الأطروحة فقد حاولنا توضيح الآلية الكامنة وراء التحضر من وجهة نظر الاقتصاد، الديموغرافيا والتاريخ، فمن الناحية الاقتصادية قد قدمت نماذج الاقتصاد المزدوج التي يتزعمها Lewis تفسيرا لعملية التحضر، حيث ترى بأن الهجرة من الريف نحو الحضر تحركها الفجوة في الأجور بين قطاع الكفاف الذي

يعاني من فائض عمالة وبين قطاع رأسمالي حضري، وأن هذه العملية تستمر إلى غاية استعاب كافة الفائض من العمالة، غير أن هذا التصور النظري لم يصمد أمام الواقع بعدما لوحظ تزامن واضح بين معدلات البطالة الحضرية واستمرار تدفق المهاجرين هنا تدخلت نماذج الاحتمالية التي تتغذى على أفكار كل من Harris و Todaro اللذان حاولا شرح هذا الصراع من خلال ترجيحهما بأن الهجرة تتأثر بالأرباح المتوقع تحقيقها في الحضر وأنها تستمر مادام الأجر المتوقع تحقيقه في الحضر يفوق ما هو مطبق فعلا في الريف وتتوقف عند تساويهما، في هذه النماذج يتم حساب الأجر المتوقع انطلاقا من الأجر الفعلي مضروب في احتمالية التوظيف، ولهذا فالتوظيف في الحضر محتمل أي بالإمكان حدوث بطالة في حالة التوازن.

بعيدا عن الاقتصاد وجدت ظاهرة التحضر تفسيرا لها عند علماء الديموغرافيا، وقد أجمعت تحليلاتهم أن التحضر هو ناتج عن النمو الديموغرافي والهجرة الريفية الحضرية، وفي ظل هذا ظهر التوجه التاريخي الذي يعتبر أن التحضر هو جزء من عملية تاريخية حركتها التغيرات التكنولوجية فبفضلها كُسرت القيود التي وقفت حاجزا أمام التحضر في السابق.

وبعد هذا الوصف التحليلي لكل من المدينة والتحضر قمنا بتسليط الضوء على العلاقة التي تربطهما بالتنمية الاقتصادية بعدما برز وجود ارتباط بينهم أثناء قيام الثورة الصناعية، حيث تزايد الاهتمام بها من قبل المنظرين الاقتصاديين، مع ذلك المهمة لم تكن صعبة ولم يكن هناك اجماع حول طبيعة هذه العلاقة، فقد انشطر الآراء إلى أربع توجهات واحد يرى بأن التحضر ما هو إلا نتاج فرعي للتنمية الاقتصادية بمختلف مجالاتها وآخر يؤكد على أنه قوة دافعة للتنمية مستدلا بما حدث في البلدان المتقدمة، ويظهر توجه ثالث يشير إلى عدم وجود أي صلة وأن التحضر تحركه عوامل أخرى، في حين أن آخر توجه يعتقد أن التنمية تفسرها عوامل مؤسساتية وثقافية بالتالي هو لا يعترف بالتحضر كمحدد لها.

وفي سبيل تحقيق هدفنا من هذه الأطروحة قمنا بالتطرق إلى التحضر في الجزائر لأن مراعاة خصوصية الظاهرة يعد خطوة مهمة في فهم العلاقة بينها وبين التنمية في هذا البلد، وانطلقنا من تاريخها وقد وجدنا أنه يعود لماض طويل الأمد وأن مدنها الحالية تشكلت نتيجة تعاقب العديد من الحضارات كان آخرها الحضارة الفرنسية، مع ذلك ظلت الجزائر طوال فترات استعمارها دولة ريفية، ولم تشهد تسارعا في تحضرها إلا عقب استقلالها حيث أسفر ذلك عن

دخولها عصر التحضر في سنة 1988 أما حاليا فهي تسجل معدلات مرتفعة جدا، وقد حدث ذلك نتيجة لعدة عوامل كان أهمها العامل الديموغرافي.

هذا التسارع حمل معه العديد من المشكلات التي مست جوانب مختلفة ورغم الخطط الحضرية إلا أن الجزائر لم تتمكن من الحد منها، الأمر الذي خلق معه تحديات كبيرة على السلطات وحتى على المجتمع المدني لأنها مسألة تهم الجميع.

واستكمالا للجانب النظري قمنا بإجراء دراسة قياسية غطت الفترة (1990-2019) فمن خلالها نتمكن من فحص العلاقة بين التحضر والتنمية في الجزائر وفي الوقت ذاته نتحقق من مدى تطابق الجانب النظري والقياسي.

وقد توصلنا إلى نتيجة مفادها أن التحضر يؤثر على التنمية في الجزائر و أنه يعد محددا هاما لها، لذا يجب عليها اعتماده كأداة سياسية لدعم المزيد من النمو والتنمية، وبهذا نكون قد أجبنا على اشكالية الأطروحة وفصلنا في الفرضيات التي انطلقنا منها.

توصيات :

في الختام يبدو أن أدلتنا التجريبية قد بينت بأن التحضر مفيد للتنمية الاقتصادية، ومن خلالها ثبت أنه يمكن إدراجه كمتغير مفسر في الانحدارات المتعلقة بالتنمية في الجزائر، بناءً عليه يجب على الحكومة السعي جاهدة لتفعيل دوره الإيجابي والتقليل من عوامله السلبية، فالسمات التي تجعل من المدينة بؤرة للنمو التنمية ليست بسمات عفوية كما يعتقده البعض، بل هي تحتاج لعملية تطويعية وتوجيهية لذا فصانعي السياسات في الجزائر مجبرين على تحويل فكرة التحضر النمطية من حتمية التغير إلى قوة التغير وذلك من خلال:

1-الاهتمام بالبنية التحتية ونوعية المؤسسات في مناطقها الحضرية، فهناك الكثير من الدارسين الذين جادلوا بأن ليس التحضر أو حجم المدينة هما من يحفزان النمو التنمية بل البنى التحتية والمؤسسات.

2-البحث عن طرق لتفعيل التحضر الايجابي كزيادة الوظائف، مراعاة الاستدامة البيئية وغيرها ،فالتحضر وحده ليس الدواء الشافي لجميع علل التنمية.

3-الاهتمام برأس المال البشري من خلال التعليم والتدريب فهذا هو مفتاح النمو.

قائمة المراجع والمصادر

المراجع باللغة العربية:

❖ **الكتب:**

1. إبرهيم طلعت .(1998)، اقتصاديات انشاء المدن الجديدة ، دار النهضة العربية للطبع والنشر والتوزيع.

2. محبوب، عادل،& صديق، سهام. (2008). الإقتصاد الحضري:"نظرية وسياسة".دار صفاء للنشر والتوزيع ،عمان.

❖ **المقالات العلمية:**

1. أوريدة عبود. (2017). الدّولة الحماديّة وبنيتها الثّقافيّة. Sciences de l'Homme et de la Société 24.

2. أوطالب, & نعيمة. (2014). الهجرة الداخلية في الجزائر: معاينة نقدية لإحصاءات 1987 و1998 و2008. Insaniyat/إنسانيات. Revue algérienne d'anthropologie et de sciences sociales. (63-64), 167-

3. حربوش, & بوبكر. (2017)، . النمو الحضري بالجزائر ورهان التنمية الحضرية المستدامة. أي سياسة للمدينة؟

4. زوزو رشيد(2008).. الهجرة الريفية في ظل التحولات الإجتماعية الجديدة في الجزائر.

5. عباس، سعاد, & معاوية، صبرينة. (2014). التطوير الحضري و التنمية المستدامة في الجزائر: نحو رؤية واقعية لحاجات الحاضر و متطلبات المستقبل. Majallat 'Ulūm al-Insān wa-al-Mujtama', 188(1064), 1

6. محمد حجاري.(2015). دور أدوات التهيئة والتعمير ومدى كفاءتها في حل إشكاليات العمران بالجزائر.

7. مزياني عائشة .(2017).أدوات التهيئة والتعمير كآلية للتخطيط الحضري والتحكم في توسع المجال العمراني:دراسة حالة مجمعة فرندة ولاية تيارت، مجلة تشريعات التعمير و البناء،العدد الثالث.

❖ **المذكرات:**

1. طالب.د. الإنفتاح التجاري و أثره على النمو الإقتصادي في الجزائر دراسة قياسية للفترة 1980-2013 (Doctoral dissertation).

2. العمراوي, & سليم. (2018). مساهمة سياسة الإنفاق العام بالجزائر في تحقيق النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات-دراسة اقتصادية قياسية للفترة (1980-2015)- (Doctoral dissertation, جامعة المسيلة).

3. تومي رياض. أدوات التهيئة و التعمير و إشكالية التنمية الحضرية مدينة الحروش نموذجا.

❖ **التقارير و المواثيق:**

1. مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية. (2013) .الدورة الرابعة والعشرين لمجلس الإدارة: التنمية الحضرية المستدامة : دور المدن في إيجاد فرص اقتصادية أحسن للجميع.

2. التقرير السنوي لبنك الجزائر(2017)،https://www.bank-of-algeria.dz/html/rapport.htm.

❖ **القوانين:**

1. القانون رقم 06-06 المؤرخ في 21 محرم عام 1427 الموافق ل 20 فبراير 2006 المتضمن للقانون التوجيهي للمدينة،ج رعدد 15.

2. القانون رقم 02-08 المؤرخ في 25 صفر عام 1423 الموافق ل 8 ماي 2002 ، و المتعلق بشروط انشاء المدن الجديدة و تهيئتها ، ج رعدد 34.

3. القانون رقم 04-05 المؤرخ في 14 أوت سنة 2004 ، المعدل و المتمم للقانون رقم 90-29 المؤرخ في 1 ديسمبر سنة 1990 و المتعلق بالتهيئة و التعمير ، ج ر العدد 51..

4. القانون رقم 90-29 المؤرخ في 14 جمادى الاولى عام 1411 الموافق ل1 ديسمبر 1990 ، المتعلق بالتهيئة و التعمير ،ج رعدد 52.

5. القانون رقم 01-20 المؤرخ في 27 رمضان عام 1422 الموافق ل 12 ديسمبر 2001 المتعلق بتهيئة الإقليم و التنمية المستدامة ، ج رعدد 77.

المراجع باللغة الفرنسية:

❖ **الكتب:**

1. Bairoch, P. (1985). De Jéricho à Mexico: villes et économie dans l'histoire.

2. Gobillon, L. (2015). Edward Glaeser, Des villes et des hommes: enquête sur un mode de vie planétaire, Paris, Flammarion, 2011, 364 p.(traduit de l'anglais Triumph of the City: How our Greatest invention Makes us Richer, Smarter, Greener Healthier and Happier, the Penguin Press, 2011). Population, 70(2), 387-389.

3. Nyahoho, E., & Proulx, P. P. (2006). Le commerce international: théories, politiques et perspectives industrielles. PUQ

❖ المقالات العلمية:

1. Abdel-Rahman H. et Fujita M., 1990, "Product Variety, Marshallian Externalities, and City Sizes", Journal of Regional Science, 30, p. 165-183.

2. Abdel-Rahman, A. N., Safarzadeh, M. R., & Bottomley, M. B. (2006). Economic growth and urbanization: A cross-section and time-series analysis of thirty-five developing countries. Rivista Internazionale di Scienze Economiche e Commerciali, 53(3), 334-348.

3. Abderrahim, H. (2007). Les projets d'urbanisme récents en Algérie. In 43rd ISOCARP Congres.

4. Ades, A. F., & Glaeser, E. L. (1995). Trade and circuses: explaining urban giants. The Quarterly Journal of Economics, 110(1), 195-227.

5. Agharmiou, N. (2013). La planification urbaine à travers les PDAU-POS et la problèmatique de la croissance empirique à la wilaya de Tizi Ouzou (Doctoral dissertation, Universite Mouloud Mammeri),

6. Andersson, F., Burgess, S., & Lane, J. I. (2007). Cities, matching and the productivity gains of agglomeration. Journal of Urban Economics, 61(1), 112-128.

7. Arouri, M. E. H., Youssef, A. B., Nguyen-Viet, C., & Soucat, A. (2014). Effects of urbanization on economic growth and human capital formation in Africa.

8. Arthur, L. W. (1954). Economic development with unlimited supplies of labour. The Manchester School, 22(2), 139-191.

9. Audretsch, D. B., & Feldman, M. P. (1996). R&D spillovers and the geography of innovation and production. The American economic review, 86(3), 630-640.

10. Bairoch, P. (1976). Population urbaine et taille des villes en europe de 1600 à 1970: présentation de séries statistiques. Revue d'histoire économique et sociale, 54(3), 304-335.

11. Bakour, M., & Baouni, T. (2015). Étalement urbain et dynamique des agglomérations à Alger: quel rôle pour la promotion administrative?. Cahiers de géographie du Québec, 59(168), 377-406.

12. Baumont, C., & Huriot, J. M. (1995). Agglomération, industrie et ville.

13. Baumont, C., Béguin, H., & Huriot, J. M. (1996). Définir la ville.

14. Baumont, C., Guillain, R., &Huriot, J. M. (1997). Proximités et formation des villes: le rôle des externalités d'information.

15. Beckmann, M. J. (1976). A discourse on distance. The Annals of Regional Science, 10(2), 1-8.

16. Belguidoum, S. (2018). Transition urbaine et nouvelles urbanités: la ville algérienne dans tous ses états. Moyen-Orient.

17. Belguidoum, S., & Mouaziz, N. (2010). L'urbain informel et les paradoxes de la ville algérienne: politiques urbaines et légitimité sociale. Espaces et sociétés, (3), 101-116.

18. Belhedi, A. (2004). Le système urbain tunisien. Analyse hiérarchique démo-fonctionnelle sur la base de la loi Rang-taille. Cybergeo: European Journal of Geography.

19. Bendjelid, A. (2001). Armature urbaine et population en Algérie. Insaniyat/إنسانيات. Revue algérienne d'anthropologie et de sciences sociales, (13), 131-138.

20. BENDJELID, A., & HAFIANE, A. De la fragmentation physique actuelle et passée à la tentative de défragmentation spatiale dans les grandes villes d'Algérie.

21. Bertinelli, L., & Black, D. (2004). Urbanization and growth. Journal of Urban Economics, 56(1), 80-96.

22. Bertinelli, L., & Strobl, E. (2003). Urbanization, urban concentration and economic growth in developing countries. CREDIT Research Paper, (03/14).

23. Bertrand, R. (1956). Quelques aspects de la notion d'espace en économie. Economie et Statistique, 11(7), 666-675.

24. Bloom, D. E., & Khanna, T. (2007). The urban revolution. Finance and Development, 44(3), 9-14.

25. Bloom, D. E., Canning, D., & Fink, G. (2008). Urbanization and the wealth of nations. Science, 319(5864), 772-775.

26. Bloom, D. E., Canning, D., & Sevilla, J. (2001). Economic growth and the demographic transition (No. w8685). National Bureau of Economic Research.

27. Bloom, D. E., Canning, D., Fink, G., & Finlay, J. E. (2010). The cost of low fertility in Europe. European Journal of Population/Revue Européenne de Démographie, 26(2), 141-158.

28. Bouisri, A., & de Lamaze, F. P. (1971). La population d'Algérie d'après le recensement de 1966. Population (french edition), 25-46.

29. Boukhémis, K., & Zéghiche, A. (1987). Approche des déterminants de la migration interne en Algérie: Constantine et Skikda. Annuaire de l'Afrique du Nord, 26, 419-431.

30. Boukhemis, K., Raham, D., & Zeghiche, A. (1990, July). Croissance urbaine et mutations socio-économiques dans l'Est algérien. In Annales de géographie (pp. 458-470). Armand Colin.

31. BOUSMAHA, A. (2014). LE ROLE DES PETITES VILLES DANS LE MOUVEMENTD'URBANISATION EN ALGERIE: LE CAS DE LA REGION CENTRALE DU TELL DE L'EST ALGERIEN. Sciences & Technologie. D, Sciences de la terre, (39), 29-44.

32. Boute, J. (1965). La «transition démographique» comme cadre théorique. Recherches Économiques de Louvain/Louvain Economic Review, 31(8), 695-709.

33. Bretagnolle, A., Giraud, T., & Mathian, H. (2008). La mesure de l'urbanisation aux Etats-Unis, des premiers comptoirs coloniaux aux Metropolitan Areas (1790-2000). Cybergeo: European Journal of Geography.

34. Carlino, G. A., Chatterjee, S., & Hunt, R. M. (2007). Urban density and the rate of invention. Journal of Urban Economics, 61(3), 389-419.

35. CATIN, M., & KAMAL, A. (2009, May). Urbanisation, inégalités urbaines et développement en Turquie. In Communication lors du colloque GDRI Inégalités de développement dans les pays méditerranéen, Université Galatasaray, Istanbul (pp. 21-23).

36. Catin, M., & Van Huffel, C. (2003). Concentration urbaine et industrialisation. Mondes en développement, (1), 87-107.

37. Catin, M., & Van Huffel, C. (2008). Urbanisation, étapes de développement et ouverture internationale. Mondes en développement, (3), 69-78.

38. Catin, M., Hanchane, S., & Kamal, A. (2008). Urbanisation, primatie et étapes de développement: existe-t-il une courbe en cloche. Région et Développement, 27, 83-108.

39. Cavalcanti, T., Da Mata, D., & Toscani, F. (2019). Winning the oil lottery: The impact of natural resource extraction on growth. Journal of Economic Growth, 24(1), 79-115.

40. Chabane, D. (2008, October). La ville algérienne: rupture entre un imaginaire passé et un réel présent.

41. Chadli, M., & Hadjiedj, A. (2003). L'apport des petites agglomérations dans la croissance urbaine en Algérie. Cybergeo: European Journal of Geography.

42. Chant, S. (2011). Dyson, T. 2010: Population and Development: The Demographic Transition. London and New York: Zed Books. xv+ 269 pp. ISBN: 9781842779606 paper,£ 16.99. Progress in Development Studies, 11(3), 253-256.

43. Chen, M., Zhang, H., Liu, W., & Zhang, W. (2014). The global pattern of urbanization and economic growth: evidence from the last three decades. PloS one, 9(8), e103799.

44. Cohen, B. (2006). Urbanization in developing countries: Current trends, future projections, and key challenges for sustainability. Technology in society, 28(1-2), 63-80.

45. Combes, P. P., Duranton, G., Gobillon, L., & Roux, S. (2012). Sorting and local wage and skill distributions in France. Regional Science and Urban Economics, 42(6), 913-930.

46. Corden, W. M., & Findlay, R. (1975). Urban unemployment, intersectoral capital mobility and development policy. Economica, 42(165), 59-78.

47. Côte, M. (1983). La population de l'Algérie. Méditerranée, 50(4), 95-100.

48. Côte, M. (1994). L'urbanisation en Algérie: idées reçues et réalités. Travaux de l'Institut de Géographie de Reims, 85(1), 59.

49. Dao, M. Dao, M. Q. (2012). Population and economic growth in developing countries. International Journal of Academic Research in Business and Social Sciences, 2(1), 6.

50. Daumas, J. C. (2007). Districts industriels: du concept à l'histoire. Revue économique, 58(1), 131-152.

51. Davis, J. C., & Henderson, J. V. (2003). Evidence on the political economy of the urbanization process. Journal of urban economics, 53(1), 98-125.

52. Dimou, M., & Schaffar, A. (2007). Evolution des hiérarchies urbaines et loi de Zipf. Le cas des Balkans. Région et Développement, 25, 65-86.

53. Dixit A.K. and Stiglitz J.E., 1977, "Monopolistic Competition and Optimum Product Diversity", American Economic Review, 67, p. 297-308.

54. Duranton, G. (1997). La nouvelle économie géographique: agglomération et dispersion. Économie & prévision, 131(5), 1-24.

55. Duranton, G. (2000). Urbanization, urban structure, and growth. Economics of cities: Theoretical perspectives, 290-317.

56. Duranton, G. (2008). From cities to productivity and growth in developing countries. Canadian Journal of Economics/Revue canadienne d'économique, 41(3), 689-736 .

57. Duranton, G. (2014). Growing through cities in developing countries. The World Bank.

58. Duranton, G., & Puga, D. (2000). Diversity and specialisation in cities: why, where and when does it matter?. Urban studies, 37(3), 533-555.

59. Duranton, G., & Puga, D. (2001). Nursery cities: Urban diversity, process innovation, and the life cycle of products. American Economic Review, 91(5), 1454-1477.

60. Duranton, G., & Puga, D. (2004). Micro-foundations of urban agglomeration economies. In Handbook of regional and urban economics (Vol. 4, pp. 2063-2117). Elsevier.

61. Duranton, G., & Puga, D. (2004). Micro-foundations of urban agglomeration economies. In Handbook of regional and urban economics (Vol. 4, pp. 2063-2117). Elsevier.

62. Dyson, T. (2011). The role of the demographic transition in the process of urbanization. PoPulation and develoPment review, 37, 34-54.

63. Fay, M., & Opal, C. (1999). Urbanization without growth: a not-so-uncommon phenomenon. The World Bank.

64. Feldman, M. P., & Audretsch, D. B. (1999). Innovation in cities:: Science-based diversity, specialization and localized competition. European economic review, 43(2), 409-429.

65. Fink, G., Günther, I., & Hill, K. (2014). Slum residence and child health in developing countries. Demography, 51(4), 1175-1197.

66. Foura, M., & Foura, Y. (2005). Ville nouvelle ou ZHUN à grande échelle? L'exemple d'Ali Mendjeli à Constantine. In Les Annales de la recherche urbaine (Vol. 98, No. 1, pp. 122-126). Centre de Recherche d'Urbanisme.

67. Fox, S. (2011). Understanding the origins and pace of Africa's urban transition. Crisis States Research Centre Working Paper (Series 2) No. 98, (89).

68. Fox, S. (2012). Urbanization as a global historical process: Theory and evidence from sub-Saharan Africa. Population and Development Review, 38(2), 285-310.

69. Frick, S. A., & Rodríguez-Pose, A. (2016). Average city size and economic growth. Cambridge Journal of Regions, Economy and Society, 9(2), 301-318.

70. Fujita, M., & Thisse, J. F. (1996). Economics of agglomeration. Journal of the Japanese and international economies, 10(4), 339-378

71. Fujita, M., & Thisse, J. F. (1997). Economie géographique, problèmes anciens et nouvelles perspectives. Annales d'Economie et de Statistique, 37-87.

72. Fujita, M., & Thisse, J. F. (2009). New economic geography: an appraisal on the occasion of Paul Krugman's 2008 Nobel Prize in Economic Sciences. Regional Science and Urban Economics, 39(2), 109-119.

73. Gauthier, B., Lapointe, A., & Laurin, F. (2003). Les économies d'agglomération et la croissance des régions dans l'union européenne. Revue dEconomie Regionale Urbaine, (2), 209-234.

74. Getaneh, A. A. (2016). Urbanization and economic growth: Panel Data evidence from Africa,830-840.

75. Gherbi, M. (2015). Instruments of urban planning in Algerian city: Reality and Challenges. Journal of Civil Engineering and Architecture, 9(7), 807-812.

76. Glaeser E.L, Kallal H.D, Scheinkman J.A. et Shleifer A (1992), "Growth in cities", Journal of Political Economy, 100 (6), 1126-1152.

77. Glaeser, E. L. (2014). A world of cities: The causes and consequences of urbanization in poorer countries. Journal of the European Economic Association, 12(5), 1154-1199.

78. Glaeser, E. L., & Mare, D. C. (2001). Cities and skills. Journal of labor economics, 19(2), 316-342.

79. Gollin, D., Jedwab, R., & Vollrath, D. (2016). Urbanization with and without industrialization. Journal of Economic Growth, 21(1), 35-70.

80. Gollin, D., Parente, S., & Rogerson, R. (2002). The role of agriculture in development. American economic review, 92(2), 160-164.

81. Gubert, F. (2010). Pourquoi migrer? Le regard de la théorie économique. Regards croisés sur l'économie, (2), 96-105,p :96-97.

82. Guetta, M., & Megdiche, C. (1990). Famille, urbanisation et crise du logement en Algérie. Sociétés contemporaines, 3(1), 95-115 .

83. Guillermou, Y. (1999). Villes et campagnes en Algérie. AUTREPART-BONDY PARIS-, 47-60.

84. Hadjri, K., & Osmani, M. (2004). The spatial development and urban transformation of colonial and postcolonial Algiers. Planning Middle Eastern Cities: An Urban Kaleidoscope, 29-55.

85. Halleux, J. M. (2015). Les territoires périurbains et leur développement dans le monde: un monde en voie d'urbanisation et de périurbanisation. Territoires périurbains. Développement, enjeux et perspectives dans les pays du Sud, 43-61.

86. Hamchaoui, S., Boudoukha, A., & Benzerra, A. (2015). Drinking water supply service management and sustainable development challenges: case study of Bejaia, Algeria. Journal of Water Supply: Research and Technology—AQUA, 64(8), 937-946.

87. Hana, M. N., & Abdellah, F. A. R. H. I. (2012). Retrospective et analyse demographique de la dynamique urbaine du systeme wilayal tebessi (1966-2008). J Geogr, 56(2), 144.

88. Harris, J. R., & Todaro, M. P. (1970). Migration, unemployment and development: a two-sector analysis. The American economic review, 60(1), 126-142.

89. Headey, D. D., & Hodge, A. (2009). The effect of population growth on economic growth: A meta-regression analysis of the macroeconomic literature. Population and Development Review, 35(2), 221-248.

90. Henderson, J. V. (2000). The effects of urban concentration on economic growth (No. w7503). National bureau of economic research.

91. Henderson, J. V. (2010). Cities and development. Journal of regional science, 50(1), 515-540.

92. Henderson, V. (1999). How urban concentration affects economic growth. The World Bank.

93. Henderson, V. (1999). Marshall's economies (No. w7358). National Bureau of Economic Research.

94. Henderson, V., Kuncoro, A., & Turner, M. (1995). Industrial development in cities. Journal of political economy, 103(5), 1067-1090.

95. Hoddinott, J. (1996). Wages and unemployment in an urban African labour market. The Economic Journal, 106(439), 1610-1626.

96. Hoover, E. M. (1937). Location theory and the shoe and leather industries. Harvard University Press, Cambridge,p :90-91.

97. Houillon, V., &Thomsin, L. (2001). Définitions du rural et de l'urbain dans quelques pays européens. Espace, populations, sociétés.

98. Hughes, R. B. (1961). Interregional income differences: self-perpetuation. Southern Economic Journal, 41-45.

99. Ibrahim, S. E. (1975). Over-urbanization and under-urbanism: The case of the Arab world. International Journal of Middle East Studies, 6(1), 29-45.

100. Jedwab, R., & Vollrath, D. (2015). Urbanization without growth in historical perspective. Explorations in Economic History, 58, 1-21,p:7, 10.

101. Jofre-Monseny, J., Marín-López, R., & Viladecans-Marsal, E. (2011). The mechanisms of agglomeration: Evidence from the effect of inter-industry relations on the location of new firms. Journal of Urban Economics, 70(2-3), 61-74.

102. Junius, K. (1999). Primacy and economic development: Bell shaped or parallel growth of cities. Journal of Economic Development, 24(1), 1-22.

103. Kaldor, N. (1935). Market imperfection and excess capacity. Economica, 2(5), 33-50.

104. Kalemli-Ozcan, S. (2002). Does the mortality decline promote economic growth?. Journal of Economic Growth, 7(4), 411-439.

105. Kasman, A., & Duman, Y. S. (2015). CO2 emissions, economic growth, energy consumption, trade and urbanization in new EU member and candidate countries: a panel data analysis. Economic modelling, 44, 97-103.

106. Kateb, K. (2003). Population et organisation de l'espace en Algérie. l'espace géographique, 32(4).

107. Kheladi, M. (2008, October). La ville de l'ère des économies fondées sur la connaissance. In Penser la ville–approches comparatives (p. 194).

108. Kim, S. (2005). Industrialization and urbanization: Did the steam engine contribute to the growth of cities in the United States?. Explorations in Economic History, 42(4), 586-598.

109. KRUGMAN P. (1991), « Increasing Returns and Economic Geography », Journal of Political Economy, 99(3), pp. 483-499,p :483-484.

110. Krugman, P. (1993). First nature, second nature, and metropolitan location. Journal of regional science, 33(2), 129-144.

111. Krugman, P., & Elizondo, R. L. (1996). Trade policy and the third world metropolis. Journal of development economics, 49(1), 137-150.

112. Kwong, J. (2004). Educating migrant children: Negotiations between the state and civil society. The China Quarterly, 180, 1073-1088.

113. Lakhdar Hamina, Y., & Abbas, L. (2015). Évolution des instruments de planification spatiale et de gestion urbaine en Algérie. Cinq Continents, 5(11), 104-129.

114. Lall, S. V., Selod, H., & Shalizi, Z. (2006). Rural-urban migration in developing countries: A survey of theoretical predictions and empirical findings. The World Bank.

115. Lampard, E. E. (1955). The history of cities in the economically advanced areas. Economic development and cultural change, 3(2), 81-136.

116. Lasuen, J. R. (1962, December). Regional income inequalities and the problems of growth in Spain. In Papers of the Regional Science Association (Vol. 8, No. 1, pp. 169-188). Springer-Verlag.

117. Layeb, H. (1999). Volontarisme spatial et promotion administrative en Algérie. Méditerranée, 91(1), 85-91.

118. Lekehal, A. (2003). L'urbanisation en Algérie: un essai de bilan statistique. Villes en Parallèle, 36(1), 72-89.

119. Liddle, B. (2013). The energy, economic growth, urbanization nexus across development: Evidence from heterogeneous panel estimates robust to cross-sectional dependence. The Energy Journal, 34(2).

120. Liddle, B., & Messinis, G. (2015). Which comes first–urbanization or economic growth? Evidence from heterogeneous panel causality tests. Applied Economics Letters, 22(5), 349-355.

121. Lin, J. (2011). Technological adaptation, cities, and new work. Review of Economics and Statistics, 93(2), 554-574.

122. Lucas R., 1988, "On the Mechanics of Economic Development", Journal of Monetary Economics, 22, p. 3-42.

123. MacKellar, F. L., & Vining Jr, D. R. (1995). Population concentration in less developed countries: new evidence. Papers in Regional Science: The Journal of the RSAI, 74(3), 259-293.

124. Malverti, X. (1994). Les officiers du Génie et le dessin de villes en Algérie (1830-1870). Revue des mondes musulmans et de la Méditerranée, 73(1), 229-244.

125. Malverti, X., & Picard, A. (1989). Les villes coloniales fondées entre 1830 et 1870 en Algérie (II). Les tracés de ville et le savoir des ingénieurs du génie.

126. Mason, A. (1997), "Population and the Asian economic miracle," Asia-Pacific Population and Policy, 43, East-West Center, Honolulu, HI.

127. McCoskey, S., & Kao, C. (1998). A panel data investigation of the relationship between urbanization and growth. United State Naval Academy and Syracuse University, 1-24.

128. MILES, R. (2013). Impact de l'urbanisation et des migrations internes sur le vieillissement spatial en Algérie.

129. Moriconi-Ebrard, F. (1991). Les 100 plus grandes villes du monde.

130. Moriconi-Ebrard, F. (2000). La loi de métropolisation et la notion de système urbain. In Colloque Géoponts (pp. 65-75).

131. Moriconi-Ebrard, F., Denis, E., & Marius-Gnanou, K. (2010). «Repenser la géographie économique». Les arrangements du rapport de la Banque Mondiale avec les sciences géographiques urbaines. Cybergeo: European Journal of Geography.

132. Mutin, G. (1997). Le contexte économique et social de la crise algérienne.

133. Ottaviano, G., & Thisse, J. F. (2002). Agglomeration and economic geography. In Handbook of regional and urban economics .

134. Ottaviano, G., & Thisse, J. F. (2004). Agglomeration and economic geography. In Handbook of regional and urban economics (Vol. 4, pp. 2563-2608). Elsevier.

135. Paix, C. (1971). L'urbanisation: statistiques et réalités. Revue Tiers Monde, 393-411.

136. Polèse, M. (2005). Cities and national economic growth: a reappraisal. urban Studies, 42(8), 1429-1451.

137. Polèse, M. (2010). Le rôle des villes dans le développement économique: un autre regard. Institut national de recherche scientifique, Centre-Urbanisation, culture, société.

138. Potts, D. (1995). Shall we go home? Increasing urban poverty in African cities and migration processes. Geographical Journal, 245-264.

139. Prenant, A. (1967). Premières données sur le recensement de la population de l'Algérie (1966). Bulletin de l'Association de Géographes Français, 44(357), 53-68.

140. Puga, D. (1996). Urbanization Patterns: European vs. Less-Developed Countries, LSE, Centre for Economic Performance. No. 305). Discussion Paper.

141. Puga, D. (2010). The magnitude and causes of agglomeration economies. Journal of regional science, 50(1), 203-219.

142. Quigley, J. M. (2009). Urbanization, agglomeration, and economic development. Urbanization and growth, 115.

143. Richardson, H. W. (1987). The costs of urbanization: A four-country comparison. Economic Development and Cultural Change, 35(3), 561-580.

144. Rosen, K. T., & Resnick, M. (1980). The size distribution of cities: an examination of the Pareto law and primacy. Journal of urban economics, 8(2), 165-186.

145. Rosenthal, S. S., & Strange, W. C. (2004). Evidence on the nature and sources of agglomeration economies. In Handbook of regional and urban economics (Vol. 4, pp. 2119-2171). Elsevier.

146. Sachs, J. D., Warner, A., Åslund, A., & Fischer, S. (1995). Economic reform and the process of global integration. Brookings papers on economic activity, 1995(1), 1-118.

147. Saïb, M. M. (2013). Le marché du travail en Algérie: une vision nouvelle?. CREAD, Alger.

148. Salima, B.(2018). Le chômage en Algérie: Caractéristiques, Causes et Conséquences Unemployment in Algeria: Characteristics, Causes and Consequences. Revue de l'Ijtihad D'études Juridiques et Economiques ISSN, 2335, 1039.

149. Santos, M. (1971). Croissance et urbanisation en Algérie. Méditerranée, 2(8).

150. Saoudi, H. A. D. J. I. R. A., & Belakehal, A. (2018). World's urban sustainable policies and sustainability in algeria. Courrier Du Savoir,(26).

151. Sari, D. (1990). Deux décennies d'urbanisation sans précédent en Algérie. Actes des colloques de l'AIDEELF, Association internationale de langue française, 371-337.

152. Scitovsky, T. (1954). Two concepts of external economies. Journal of political Economy, 62(2), 143-151.

153. Scott, A., & Storper, M. (2003). Regions, globalization, development. Regional studies, 37(6-7), 579-593.

154. Seto, K. C., Dhakal, S., Bigio, A., Blanco, H., Delgado, G. C., Dewar, D., ... & McMahon, J. (2014). Human settlements, infrastructure and spatial planning.

155. Shabu, T. (2010). The relationship between urbanization and economic development in developing countries. International Journal of Economic Development Research and Investment, 1(2), 30-36.

156. Skinner, N. (2000). Energy management in practice: communities acting to protect the climate. INDUSTRY AND ENVIRONMENT-PARIS-, 23(1/2), 43-48.

157. SOUIAH, S. A. (2010). L'habitat des pauvres dans les villes algérienes.

158. Spence, Michael. (1976) "Nonlinear Prices andWelfare." Journal of Public Economics,August, 8(1), pp. 1-18.

159. Sraffa, P. (1926). The laws of returns under competitive conditions. The economic journal, 36(144), 535-550.

160. Strauss, J., & Thomas, D. (1998). Health, nutrition, and economic development. Journal of economic literature, 36(2), 766-817.

161. Sveikauskas, L. (1975). The productivity of cities. The Quarterly Journal of Economics, 89(3), 393-413.

162. Tabutin, D. (2000). La ville et l'urbanisation dans les théories du changement démographique. Université catholique de Louvain, Département des sciences de la population et du développement.

163. Tergou, M., & Gourine, H. K. (2018). The impact of population growth on economic growth in Algeria - a standard study. Dirassat Journal Economic Issue, 9(1), 259-273.

164. Thisse, J. F. (1997). L'oubli de l'espace dans la pensée économique. Région et Développement, 6, 13-39.

165. Thisse, J. F. (2002). Dispersion, agglomération et re-dispersion?. Revue dEconomie Regionale Urbaine, (1), 13-34.

166. Thisse, J. F. (2011). Geographical economics: A historical perspective. Recherches économiques de Louvain, 77(2), 141-168

167. Thisse, J. F. (2019). Economics of agglomeration. In Oxford Research Encyclopedia of Economics and Finane.

168. Todaro, M. (1980). Internal migration in developing countries: a survey. In Population and economic change in developing countries (pp. 361-402). University of Chicago Press.

169. Turok, I., & McGranahan, G. (2013). Urbanization and economic growth: the arguments and evidence for Africa and Asia. Environment and Urbanization, 25(2), 465-482.

170. Venables, A. J. (2005). Spatial disparities in developing countries: cities, regions, and international trade. Journal of Economic Geography, 5(1), 3-21.

171. Venables, A. J. (2010). Economic geography and African development. Papers in Regional Science, 89(3), 469-483.

172. Véron, J. (2007). La moitié de la population mondiale vit en ville.

173. Véron, J. (2008). Enjeux économiques, sociaux et environnementaux de l'urbanisation du monde. Mondes en développement.

174. Wheaton, W. C., & Shishido, H. (1981). Urban concentration, agglomeration economies, and the level of economic development. Economic development and cultural change, 30(1), 17-30.

175. Williamson, J. G. (1965). Regional inequality and the process of national development: a description of the patterns. Economic development and cultural change, 13(4, Part 2), 1-84.

176. Williamson, J. G. (1988). Migration and urbanization. Handbook of development economics, 1, 425-465.

177. Young, A. (1991). Learning by doing and the dynamic effects of international trade. The Quarterly Journal of Economics, 106(2), 369-405.

178. Zhao, Y., & Wang, S. (2015). The relationship between urbanization, economic growth and energy consumption in China: an econometric perspective analysis. Sustainability, 7(5), 5609-5627.

❖ **المذكرات:**

1. Boukhemis, K. (1983). Algerian development and urbanisation: a case study of Skikda (Doctoral dissertation, University of Glasgow).

2. Getaneh, A. A. (2014). Urbanization and economic growth: Panel Data evidence from Africa.

3. Hioul, S.(2007). Mutations fonctionnelles d'un village colonial dans la logique de la croissance urbaine de constantine.

4. Kamal, A. (2010). Industrialisation et concentration urbaine (Doctoral dissertation).

5. Kasdallah, N. (2013). Dynamiques d'urbanisation des villes intermédiaires au Maghreb (Algérie, Maroc, Tunisie): Effet chef-lieu et perspectives de développement (Doctoral dissertation).

6. Kedjar, M., & Oukaci, K. R. (2014). Approche économique et spatiale du système de villes en Algérie (Doctoral dissertation, Université Abderrahmane mira bejaia/aboudaou).

7. Mansouri, Y. (2008). La localisation des activités productives: les tensions entre forces centrifuges et forces centripetes (Doctoral dissertation, Université du Sud Toulon Var.

8. Mutin, G. (1980). Implantations industrielles et aménagements du territoire en Algérie.

9. Raham, D. (2001). Les Structures Spatiales de l'Est Algérien. Les maillages territoriaux, urbains et routiers (Doctoral dissertation).

10. Xu, Z. (2008). Urbanisation et croissance des villes en Chine (Doctoral dissertation, Université d'Auvergne-Clermont-Ferrand I).

11. Yim, D. (2008). Une analyse empirique du rôle de l'éducation dans le processus individuel de migration rurale-urbaine en Thaïlande (Doctoral dissertation, Université Panthéon-Sorbonne-Paris I).

❖ **التقارير:**

1. Cities in a Globalizing World: Global Report on Human Settlements 2001 (Front matter)
https://www.un.org/en/events/pastevents/pdfs/Cities_in_a_globalizing_world_2001.pdf.
2. Fonds des Nations Unies pour la population, (2007), État de la population mondiale 2007 : libérer le potentiel de la croissance urbaine (New York). www.unfpa.org/sites/default/files/pub-pdf/swp2007_fre.pdf.
3. Office National des Statistiques ALGER. (2008). ARMATURE URBAINE. Collections Statistiques n° 163/2011.
4. ONS.(2005). Emploi et chômage (au Quatrième Trimestre 2005). http://www.ons.dz .
5. ONS.(2010). Emploi et chômage au 4éme Trimestre 2010. http://www.ons.dz.
6. ONS.(2014). Activité , Emploi et chômage en Septemebrep 2014. http://www.ons.dz .
7. ONS.(2015). Activité , Emploi et chômage en Septemebrep 2015. http://www.ons.dz.
8. Panos (2001). Governing our Cities, http://panoslondon.panosnetwork.org/resources/governing-our-cities.
9. SCHEMA NATIONAL D'AMENAGEMENT DU TERRITOIRE (SNAT) 2025.
10. UNEP, H. S. Urban areas.
11. United Nations (2018). Department of Economic and Social Affairs, Population Division (2019). World Urbanization Prospects: The 2018 Revision (ST/ESA/SER.A/420). New York: United Nations. https://population.un.org/wup/Publications/Files/WUP2018-Report.pdf.
12. United Nations. (2014). Department of Economic and Social Affairs, Population Division (2015). World Urbanization Prospects: The 2014 Revision, (ST/ESA/SER.A/366). https://population.un.org/wup/Publications/Files/WUP2014-Report.pdf.

13. World Bank(2018). Algérie : rapport de suivi de la situation économique, https://www.banquemondiale.org/fr/country/algeria/publication/economic-outlook-april-2018.
14. world Bank, (2014), Urban Development: Sector Results Profile, http://www.worldbank.org/en/results/2013/04/14/urban-development-results-profile.
15. world Bank, (2015), Competitive Cities: A Local Solution to a Global Lack of Growth and Jobs, http://www.worldbank.org/en/topic/trade/publication/competitive-cities-a-local-solution-to-a-global-lack-of-growth-and-jobs.
16. world Bank, (2018), Transformer l'économie rwandaise grâce à l'urbanisation, https://www.banquemondiale.org/fr/country/rwanda/publication/leveraging-urbanization-for-rwandas-economic-transformation..
17. World Bank,(2019), Urban Development, http://www.worldbank.org/en/topic/urbandevelopment/overview.

الملاحق

الملحق رقم (1): أكبر ثلاثين مدينة عالمية خلال الفترة الممتدة ما بين 1500 إلى غاية 2010.

Rank	1500		1700		1825		1850		1875		1900		1950		2010		
1	Beijing	0.7	Istanbul	0.7	Beijing	1.4	London	2.3	London	4.2	London	6.5	New York	12.3	Tokyo	36.8
2	Vijayanagar	0.5	Tokyo	0.7	London	1.3	Beijing	1.6	Paris	2.3	New York	4.2	Tokyo	11.3	Delhi	21.9
3	Cairo	0.4	Beijing	0.7	Guangzhou	0.9	Paris	1.3	New York	1.9	Paris	3.3	London	8.4	Mexico	20.1
4	Hangzhou	0.3	London	0.6	Paris	0.9	Guangzhou	0.9	Berlin	1.0	Berlin	2.7	Paris	6.3	Shanghai	20.0
5	Tabriz	0.3	Paris	0.5	Tokyo	0.7	Istanbul	0.8	Vienna	1.0	Chicago	1.7	Moscow	5.4	Sao Paulo	19.7
6	Istanbul	0.2	Ahmedabad	0.4	Istanbul	0.7	Tokyo	0.8	Istanbul	0.9	Vienna	1.7	Buenos Aires	5.1	Osaka	19.5
7	Paris	0.2	Osaka	0.4	St. Petersburg	0.4	New York	0.6	Beijing	0.8	Tokyo	1.5	Chicago	5.0	Mumbai	19.4
8	Guangzhou	0.2	Isfahan	0.4	Hangzhou	0.4	Mumbai	0.6	Mumbai	0.8	St. Petersburg	1.4	Kolkata	4.5	New York	18.4
9	Nanking	0.1	Kyoto	0.4	Kyoto	0.4	St. Petersburg	0.5	Philadelphia	0.8	Manchester	1.4	Shanghai	4.3	Cairo	16.9
10	Cuttack	0.1	Hangzhou	0.3	Naples	0.4	Berlin	0.4	St. Petersburg	0.8	Philadelphia	1.4	Osaka	4.1	Beijing	16.2
11	Fez	0.1	Amsterdam	0.2	Osaka	0.4	Hangzhou	0.4	Tokyo	0.8	Birmingham	1.2	Los Angeles	4.0	Dacca	14.7
12	Adrianople	0.1	Naples	0.2	Suzhou	0.3	Philadelphia	0.4	Guangzhou	0.7	Moscow	1.1	Berlin	3.3	Kolkata	14.3
13	Xian	0.1	Guangzhou	0.2	Lucknow	0.3	Vienna	0.4	Kolkata	0.7	Beijing	1.1	Philadelphia	3.1	Buenos Aires	14.2
14	Ayutthaya	0.1	Aurangabad	0.2	Vienna	0.3	Liverpool	0.4	Liverpool	0.7	Kolkata	1.1	Rio de Janeiro	3.0	Karachi	14.1
15	Seoul	0.1	Lisbon	0.2	Xian	0.3	Kolkata	0.4	Glasgow	0.6	Boston	1.1	St. Petersburg	2.9	Istanbul	12.7
16	Suzhou	0.1	Cairo	0.2	Lisbon	0.3	Naples	0.4	Manchester	0.6	Glasgow	1.0	Mexico	2.9	Rio de Janeiro	12.4
17	Venice	0.1	Xian	0.2	Moscow	0.3	Manchester	0.4	Moscow	0.6	Osaka	1.0	Mumbai	2.9	Los Angeles	12.2
18	Naples	0.1	Seoul	0.2	Cairo	0.2	Moscow	0.4	Birmingham	0.5	Liverpool	0.9	Detroit	2.8	Manila	11.9
19	Ahmedabad	0.1	Dacca	0.2	Berlin	0.2	Glasgow	0.3	Boston	0.5	Istanbul	0.9	Boston	2.6	Moscow	11.5
20	Milan	0.1	Ayutthaya	0.2	Hyderabad	0.2	Suzhou	0.3	Naples	0.5	Hamburg	0.9	Cairo	2.5	Chongqing	11.2
21	Chengdu	0.1	Venice	0.1	Patna	0.2	Kyoto	0.3	Cairo	0.4	Buenos Aires	0.8	Tianjin	2.5	Lagos	10.8
22	Fuzhou	0.1	Suzhou	0.1	Madrid	0.2	Osaka	0.3	Chicago	0.4	Budapest	0.8	Manchester	2.4	Paris	10.5
23	Delhi	0.1	Nanking	0.1	Amsterdam	0.2	Madras	0.3	Hyderabad	0.4	Mumbay	0.8	Sao Paulo	2.3	Shenzhen	10.2
24	Gent	0.1	Rome	0.1	Dublin	0.2	Lucknow	0.3	Lyon	0.4	Ruhr	0.8	Birmingham	2.2	Seoul	9.8
25	Kaifeng	0.1	Smyrna	0.1	Seoul	0.2	Birmingham	0.3	Madras	0.4	Rio de Janeiro	0.7	Shenyang	2.1	London	9.7
26	Moscow	0.1	Srinagar	0.1	Kolkata	0.2	Xian	0.3	Madrid	0.4	Warsaw	0.7	Roma	1.9	Jakarta	9.6
27	Florence	0.1	Palermo	0.1	Benares	0.2	Dublin	0.3	Amsterdam	0.3	Tientsin	0.7	Milano	1.9	Guangzhou	9.6
28	Prague	0.1	Moscow	0.1	Manchester	0.2	Lisbon	0.3	Baltimore	0.3	Shanghai	0.6	San Francisco	1.9	Tientsin	9.5
29	Aleppo	0.1	Milan	0.1	Glasgow	0.2	Cairo	0.3	Brussels	0.3	Newcastle	0.6	Barcelona	1.8	Kinshasa	9.4
30	Tunis	0.1	Madrid	0.1	Madras	0.2	Patna	0.2	Budapest	0.3	St. Louis	0.6	Glasgow	1.8	Nagoya	9.2

Source : Jedwab, R., & Vollrath, D. (2015). Urbanization without growth in historical perspective. *Explorations in Economic History*, *58*, 1-21,p : 9.

الملحق رقم (2): توزيع السكان حسب المجموعات الثلاث الرئيسية للفضاء المادي الجزائري.

Espace physique	Superficie approxi-mative en Km²	Population en millers d'habitants			Densité hab./Km2			Taux d'Accroissement Annuel Moyen	
		1987	1998	2008	1987	1998	2008	1998/ 1987	2008/ 1998
Bande littorale	45 000	8 904	11 000	12 342	197,8	244,4	274	1,9	1,17
	1.9%	38.6%	37.8%	36.2%					
Tell et Steppe	255 000	12 145	15 300	18 010	47,6	60	70,6	2,08	1,67
	10.7%	52.7%	52.6 %	52.9%					
Nord Intérieur du Littoral à la limite Nord de l'Atlas Saharien	300 000	21 049	26 300	30 352	70,1	87,7	101,2	2	1,46
	12.6%	91.3%	90.3%	89.1%					
Sud	2 081 000	2 002	2 801	3 728	0,96	1,35	1,8	3,04	2,94
	87.4%	8.7%	9.6 %	10.9%					
ALGERIE	2 381 000	23 051	29 113	34 080	9,7	12,2	14,3	2,1	1,61
	100%	100%	100%	100%					

Source :Office National des Statistiques ALGER. (2008). *ARMATURE URBAINE*.

Collections Statistiques n° 163/2011,p : 10.

الملحق رقم (3) : تطور توزيع مجموع السكان والكثافة حسب المناطق الجغرافية.

Zones géographiques	Superficie (km²) et %		Population en milliers et en %						Densité de population (hab./km²)		
			1977		1987		1998		1977	1987	1998
Tell (littoral)	40 000	(1,7)	6 748	(39,8)	8 900	(38,6)	11 000	(37,8)	166,7	222,5	245,0
Steppes et hautes plaines	245 000	(10,3)	9 000	(53,2)	12 139	(52,7)	15 300	(52,6)	36,7	49,6	60,0
Sahara	2 096 000	(88)	1 200	(7)	2 000	(8,7)	2 800	(9,7)	0,6	0,9	1,4
Algérie (total)	2 381 741	(100)	16 948	(100)	23 039	(100)	29 100	(100)	7,1	9,6	12,2

Source :Kateb, K. (2003). Population et organisation de l'espace en Algérie. *LEspace geographique*, *32*(4), 311-331.

الملحق رقم (4) : تطور توزيع مجموع السكان في أكبر خمسين مدينة جزائرية (1998-2008).

عدد السكان لسنة 2008	عدد السكان لسنة 1998	التكتل	عدد السكان لسنة 2008	عدد السكان لسنة 1998	التكتل
142497	124084	سعيدة	2364230	2086212	الجزائر
169 928	139381	ورقلة	803329	735166	وهران
134372	99536	الأغواط	448028	479122	قسنطينة
132975	102151	مسيلة	342703	331 539	عنابة
131513	106306	جيجل	331779	249553	البليدة
123255	114963	غليزان	289504	246800	باتنة
120004	108682	قالمة	265833	158679	الجلفة
117558	104845	الرغاية	252127	214842	سطيف
116064	88290	عين البيضاء	210146	183931	سيدي بلعباس
114472	86615	خنشلة	204661	177060	بسكرة
111787	99766	بوسعادة	194461	154335	تبسة
108629	87979	معسكر	186525	146521	الواد
104312	76206	تيزي وزو	182903	169528	سكيكدة
98141	79508	بريكة	178915	148850	تيارت
98107	81145	عين وسارة	176139	144405	بجاية
97091	75552	مسعد	173531	156258	تلمسان
93585	47996	آفلو	165241	134523	بشار
90122	65239	الخروب	162885	139210	مستغانم
87373	73558	مغنية	158812	129004	بورج بو عريريج
85577	60220	البيض	155134	125234	الشلف
83603	64749	حامة بوزيان	153479	114512	سوق أهراس
81752	65397	تمرنسيت	145441	128427	المدية
80512	70874	خميس مليانة	145380	104758	العلمة
77000	58718	حاسي بحبح	143270	114183	توقرت
71036	57819	سوقر	142913	127959	غرداية
عدد سكان الحضر الاجمالي لسنة 2008			22 471 179		

Source :Office National des Statistiques ALGER. (2008). *ARMATURE URBAINE.*

Collections Statistiques n° 163/2011,p :87, 97-120.

الملحق رقم (5): التسلسل الهرمي لأكبر 50 مدينة جزائرية.

Villes	rang		Villes	rang	
	2008	1998		2008	1998
Alger	1	1	B.B.Arreridj	20	19
Oran	2	2	Chlef	21	10
Constantine	3	3	Souk Ahras	22	23
Annaba	4	4	Médéa	23	20
Blida	5	6	El eulma	24	29
Batna	6	5	Touggourt	25	24
Djelfa	7	11	Ghardaia	26	21
Sétif	8	7	Saida	27	25
Sidi Bel	9	8	Laghouat	28	34
Biskra	10	9	M'sila	29	32
Tebessa	11	13	Jijel	30	27
El Oued	12	28	Relizane	31	30
Skikda	13	14	Guelma	32	26
Tiaret	14	15	Reghaia	33	95
Béjaia	15	16	ain Beidha	34	36
Tlemcen	16	12	khenchela	35	37
Ouargla	17	17	boussaada	36	33
Bechar	18	18	mascara	37	38
Mostaganem	19	22	Tizi-Ouzou	38	41

Villes	rang		Villes	rang	
	2008	1998		2008	1998
Barika	39	40	Mohammadia	63	63
Ain Oussera	40	39	Kolea	64	84
Messaad	41	42	Sig	65	54
Aflou	42	68	Taher	66	64
El-Khroub	43	46	Chettia	67	-
Maghnia	44	43	Ksar El-Boukhari	68	62
El-Bayadh	45	47	Guerrara	69	70
Hamma Bouziane	46	94	Ouled Djellal	70	79
Tamenrasset	47	45	Larbaa	71	72
Khemis Miliana	48	44	Arzew	72	50
Hassi Bahbah	49	48	El Ménéa	73	77
Sougueur	50	49	Boufarik	74	67
Ain Temouchent	51	51	Boudouaou	75	76
Bir-El-Ater	52	56	Bentouaghia	76	81
Bouira	53	58	Ain Touta	77	71
Adrar	54	74	Oued Rhiou	78	75
Oum El Bouaghi	55	69	Ain Defla	79	80
Sidi Aissa	56	57	Chelghoum Laid	80	78
Cheriaa	57	55	Hassi Bounif	81	238
Tissemsilt	58	59	Ennedjma	82	103
Ain M'lila	59	66	Ksar Chellala	83	85
Mechria	60	60	Ain Oulmene	84	90
Nouvelle ville Ali Mendjli	61	-	Tolga	85	83
Mila	62	53			

Source :Office National des Statistiques ALGER. (2008). *ARMATURE URBAINE.*

Collections Statistiques n° 163/2011,p :72-73.

الملحق (6) : تطور السكان المسلمين منذ عام 1856.

Années	Algérienne	Étrangère	Totale
1856	2 307 049	3 000 (1)	2 310 049
1861	2 732 851	5 000 (1)	2 737 851
1866	2 652 072	4 000 (1)	2 656 072
1872	2 125 052	9 000 (1)	2 134 052
1876	2 462 936	16 000 (1)	2 478 936
1881	2 842 497	18 000 (1)	2 860 497
1886	3 264 879	22 338	3 287 217
1891	3 559 687	17 376	3 577 063
1896	3 764 076	17 022	3 781 098
1901	4 063 060	26 090	4 089 150
1906	4 447 149	30 639	4 477 788
1911	4 711 276	29 250	4 740 526
1921	4 890 756	32 430	4 923 186
1926	5 115 980	34 776	5 150 756
1931	5 548 236	40 078	5 588 314
1936	6 160 930	40 214	6 201 144
1948	7 611 777	67 301	7 679 078
1954	8 364 652	84 680	8 449 332
1966	11 905 500	112 290 (2)	12 017 790

Sources : Statistiques générales de l'Algérie C.N.R.P.
(1) Évaluation.
(2) D'après un sondage 10 %, C.N.R.P.

Source : Bouisri, A., & de Lamaze, F. P. (1971). La population d'Algérie d'après le recensement de 1966. *Population (french edition)*, 25-46,p :26.

الملحق رقم (7) : تطور مؤشرات التحضر بين (1886-2008)

Périodes	Taux d'accroissement annuels moyens %			rythme de l'urbanisation %	différentiel de croissance ou taux de migration nette	Part de la migration nette en %
	Urbain	Rural	Total			
1886-1906	2,03	1,00	1,16	1,03	0,88	43,2
1906-1926	1,71	0,49	0,72	1,22	1,00	58,3
1926-1931	2,55	1,39	1,63	1,16	0,92	36,2
1931-1936	2,79	1,76	1,98	1,03	0,81	29,0
1936-1948	2,11	1,33	1,50	0,78	0,60	28,5
1948-1954	2,71	1,37	1,70	1,34	1,01	37,3
1954-1966	4,78	2,06	2,82	2,72	1,96	41,1
1966-1977	5,33	2,01	3,17	3,32	2,16	40,5
1977-1987	5,49	1,20	3,09	4,29	2,40	43,7
1987-1998	3,58	0,39	2,13	3,19	1,46	40,7
1998-2008	2,89	-0,46	1,61	3,35	1,28	44,3

Source :Office National des Statistiques ALGER. (2008). *ARMATURE URBAINE.*

Collections Statistiques n° 163/2011,p : 85.

ملحق رقم (8) :عوامل النمو الحضري بين عامي 1998 و 2008 حسب EPT

E.P.T	Population			Décomposition du taux d'accroissement annuels moyens en %				Part des facteurs dans l'urbanisation Moyenne annuelle en %		
	Urb. en 1998 et Urbain en 2008	Rur. en 98 et Urb. en 2008 Reclassement.	Tot, Urbain	Urb. en 1998 et Urbain en 2008		Reclassement	Total Urbain	Accr naturel	Reclassement.	Exode rurale
				Ensemble	dont exode					
N.Centre	6486270	534228	7020498	1,68	0,27	0,81	2,71	59,40	30,44	9,95
N.Est	3151886	348746	3500632	1,46	-0,15	1,09	2,54	63,35	42,72	-6,07
N.Ouest	3515570	197902	3713472	1,65	0,04	0,57	2,21	72,81	25,60	1,58
NORD	13079726	1080876	14159602	1,71	0,10	0,82	2,54	63,60	32,45	4,05
H.P.Centre	1490246	203260	1693506	3,29	1,68	1,35	4,64	34,68	29,04	36,29
H.P.Est	2756216	311054	3067270	2,27	0,66	1,12	3,39	47,53	32,92	19,55
H.P.Ouest	1197077	58149	1255226	2,09	0,48	0,49	2,59	62,25	19,03	18,72
Hauts Plateaux	5443539	572963	6016002	2,50	0,89	1,04	3,55	45,41	29,47	25,13
S.Est	1574256	170548	1744804	2,79	0,68	1,07	3,36	47,39	31,94	20,11
S.Ouest	364597	39010	403607	3,00	1,39	1,07	4,06	39,61	26,26	34,13
Hoggar Tassili	136641	13522	150164	2,75	1,14	0,99	3,74	43,07	26,43	30,50
SUD	2075494	223081	2298575	2,44	0,83	1,07	3,50	45,96	30,44	23,60
TOTAL	20694759	1876420	22471179	1,99	0,38	0,91	2,89	55,66	31,49	13,15

E.P.T	Population			Décomposition du taux d'accroissement annuels moyens en %				Part des facteurs dans l'urbanisation Moyenne annuelle en %		
	Urb. en 1987 et Urbain en 1998	Rur. en87 et Urb. en 1998 Reclassement.	Tot, Urbain	Urb. en 1987 et Urbain en 1998		Reclassement	Total Urbain	Accr naturel	Reclass.	Exode rurale
				Ensemble	dont exode					
N.Centre	4875542	457837	5333379	2,27	0,14	0,82	3,09	68,99	26,54	4,47
N.Est	2510911	222368	2733278	2,5	0,37	0,78	3,28	64,98	23,78	11,24
N.Ouest	2666452	326688	2993140	2,23	0,1	1,06	3,29	64,76	32,22	3,04
NORD	10052905	1006890	11059795	2,32	0,19	0,87	3,19	66,65	27,29	5,96
H.P.Centre	1021192	61357	1082549	4,7	2,57	0,54	5,24	40,43	10,31	49,26
H.P.Est	2061000	147479	2208479	3,31	1,18	0,64	3,95	53,95	16,20	29,85
H.P.Ouest	888383	87443	975826	3,95	1,82	0,87	4,82	44,18	18,05	37,76
Hauts Plateaux	3970075	296279	4266854	3,79	1,66	0,67	4,46	47,78	15,01	37,21
S.Est	1160651	99209	1259860	3,42	1,29	0,76	4,18	50,97	18,18	30,84
S.Ouest	272491	0	272491	2,32	0,19	0	2,32	91,68	-	8,31
Hoggar Tassili	97236	7334	104570	10,02	7,89	0,71	10,73	19,85	6,62	73,51
SUD	1530378	106543	1636921	3,51	1,38	0,62	4,13	51,60	15,00	33,40
TOTAL	15553858	1409712	16963570	2,78	0,65	0,8	3,58	59,5	22,34	18,14

Source :Office National des Statistiques ALGER. (2008). *ARMATURE URBAINE.*

Collections Statistiques n° 163/2011,p :124-125.

ملحق رقم (9) :تطور المجاميع والمؤشرات الرئيسية المتعلقة بسوق العمل من 2005 إلى 2015 (بالآلاف)

Année	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2014	2015
Période de référence	Sept.	Oct.	Oct.	Déc.	Sept.	Sept.	Sept.	Sept.	Sept.	Avril	Sept.	Sept.
Population active du moment	**9 493**	**10 110**	**9 969**	**10 315**	**10 544**	**10 812**	**10 661**	**11 423**	**11 964**	**11 716**	**11 453**	**11 932**
Taux d'activité (en %)	41,0	42,5	40,9	41,7	41,4	41,7	40,0	42,0	43,2	41,5	40,7	41,8
Population occupée du moment	**8 044**	**8 869**	**8 594**	**9 145**	**9 472**	**9 735**	**9 599**	**10 170**	**10 788**	**10 566**	**10 239**	**10 594**
Taux d'emploi (en %)	34,7	37,2	35,3	37,0	37,2	37,6	36,0	37,4	39,0	37,5	36,4	37,1
Population en Chômage	**1 448**	**1 241**	**1 375**	**1 170**	**1 072**	**1 076**	**1 062**	**1 253**	**1 175**	**1151**	**1214**	**1337**
Chômeurs ayant déjà travaillé (STR1)	448	530	515	267	233	417	379	507	481	478	549	461
% STR1/ Total chômeurs	30,9	42,7	37,5	22,8	21,7	38,8	35,7	40,5	40,9	41,5	45,2	34,4
Taux de chômage (en %)	**15,3**	**12,3**	**13,8**	**11,3**	**10,2**	**10,0**	**10,0**	**11,0**	**9,8**	**9,8**	**10,6**	**11,2**
Taux de chômage des jeunes (16-24 ans) (en %)	31,1	24,3	27,4	23,8	21,3	21,5	22,4	27,5	24,8	24,8	25,2	29,9
• **Sexe : Masculin**												
Population occupée du moment	**6 870**	**7372**	**7 247**	**7 717**	**8 025**	**8 261**	**8 038**	**8 393**	**8 885**	**8 603**	**8 517**	**8 660**
Population en Chômage	1199	988	1072	868	752	729	738	888	804	825	859	954
Population active du moment	**8 069**	**8 360**	**8 319**	**8 585**	**8 777**	**8 990**	**8 777**	**9 281**	**9 689**	**9 429**	**9 376**	**9 614**
Taux de chômage (en %)	14,9	11,8	12,8	10,1	8,6	8,1	8,4	9,6	8,3	8,8	9,2	9,9
Taux d'activité (en %)	69,2	69,9	67,8	69	68,7	68,9	65,3	67,8	69,5	66,3	66,2	66,8
Taux d'emploi (en %)	58,9	61,6	59,1	62	62,8	63,3	59,8	61,3	63,7	60,5	60,1	60,2
• **Sexe : Féminin**												
Population occupée du moment	**1 174**	**1 497**	**1 347**	**1 428**	**1 447**	**1 474**	**1 561**	**1 778**	**1 904**	**1 962**	**1 722**	**1 934**
Population en Chômage	250	253	303	302	320	348	324	365	371	325	355	384
Population active du moment	**1 423**	**1 749**	**1 650**	**1 730**	**1 767**	**1 822**	**1 885**	**2 142**	**2 275**	**2 288**	**2 078**	**2 317**
Taux de chômage (en %)	17,5	14,4	18,3	17,4	18,1	19,1	17,2	17	16,3	14,2	17,1	16,6
Taux d'activité (en %)	12,4	14,8	13,6	14,1	13,9	14,2	14,2	15,8	16,6	16,3	14,9	16,4
Taux d'emploi (en %)	10,2	12,6	11,1	11,6	11,4	11,5	11,8	13,1	13,9	16,9	12,3	13,6

ONS.(2015). Activité , Emploi et chômage en Septemebrep 2015 . http://www.ons.dz

ملحق رقم (10) : تطور نسبة العاملين في القطاع الزراعي(2013-2015).

السنوات	حضر	ريف	كلي
2013	4.4	23.3	10
2014	3.6	19.4	8.8
2015	3.4	19.8	8.7

Source : ONS.(2015-2014-2013). Emploi et chômage.

الملحق رقم (11) :تحديد طول فترة الإبطاء للسلاسل الزمنية.

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: LGDP
Exogenous variables: C
Date: 08/07/20 Time: 01:34
Sample: 1990 2018
Included observations: 24

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	14.16340	NA	0.019550	-1.096950	-1.047865	-1.083928
1	67.96922	98.64399*	0.000240*	-5.497435*	-5.399264*	-5.471390*
2	68.91720	1.658964	0.000241	-5.493100	-5.345843	-5.454032
3	69.93767	1.700783	0.000241	-5.494806	-5.298463	-5.442716
4	70.44891	0.809469	0.000252	-5.454076	-5.208648	-5.388964
5	70.62553	0.264934	0.000271	-5.385461	-5.090948	-5.307327

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: LBIR
Exogenous variables: C
Date: 08/07/20 Time: 03:17
Sample: 1990 2018
Included observations: 24

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	20.85658	NA	0.011192	-1.654715	-1.605629	-1.641692
1	49.45471	52.42992	0.001123	-3.954559	-3.856388	-3.928515
2	117.3855	118.8789	4.25e-06	-9.532124	-9.384867	-9.493057
3	128.9535	19.28010	1.76e-06	-10.41280	-10.21645	-10.36071
4	145.9485	26.90874*	4.67e-07*	-11.74571*	-11.50028*	-11.68060*
5	146.7080	1.139145	4.78e-07	-11.72566	-11.43115	-11.64753

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: LDEA
Exogenous variables: C
Date: 08/07/20 Time: 03:25
Sample: 1990 2018
Included observations: 24

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	38.32996	NA	0.002609	-3.110830	-3.061744	-3.097808
1	97.91855	109.2457	1.98e-05	-7.993212	-7.895041	-7.967167
2	146.0902	84.30048	3.89e-07	-11.92419	-11.77693	-11.88512
3	161.2098	25.19919*	1.20e-07*	-13.10081*	-12.90447*	-13.04872*
4	161.2218	0.019018	1.31e-07	-13.01848	-12.77305	-12.95337
5	161.2885	0.100103	1.42e-07	-12.94071	-12.64620	-12.86257

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: LPOP
Exogenous variables: C
Date: 08/07/20 Time: 03:34
Sample: 1990 2018
Included observations: 24

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	18.26311	NA	0.013892	-1.438593	-1.389507	-1.425570
1	114.8362	177.0507	4.83e-06	-9.403017	-9.304846	-9.376972
2	150.1073	61.72435	2.78e-07	-12.25894	-12.11168	-12.21987
3	192.2422	70.22495	9.04e-09	-15.68685	-15.49051	-15.63476
4	193.7398	2.371133	8.70e-09	-15.72832	-15.48289	-15.66320
5	205.1786	17.15824*	3.66e-09*	-16.59822*	-16.30370*	-16.52008*

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: LGOV
Exogenous variables: C
Date: 08/07/20 Time: 03:39
Sample: 1990 2018
Included observations: 24

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	5.937337	NA	0.038802	-0.411445	-0.362359	-0.398422
1	22.08242	29.59932	0.010987	-1.673535	-1.575364	-1.647490
2	24.59912	4.404227*	0.009692*	-1.799927*	-1.652670*	-1.760860*
3	24.63513	0.060011	0.010522	-1.719594	-1.523252	-1.667504
4	24.77536	0.222040	0.011338	-1.647947	-1.402519	-1.582835
5	25.26893	0.740351	0.011881	-1.605744	-1.311231	-1.527610

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: LOPEN
Exogenous variables: C
Date: 08/07/20 Time: 03:45
Sample: 1990 2018
Included observations: 24

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	15.54458	NA	0.017425	-1.212048	-1.162963	-1.199026
1	30.06359	26.61819*	0.005650*	-2.338633*	-2.240462*	-2.312588*
2	30.26589	0.354009	0.006044	-2.272157	-2.124900	-2.233090
3	30.97117	1.175479	0.006205	-2.247598	-2.051255	-2.195508
4	30.98090	0.015398	0.006760	-2.165075	-1.919647	-2.099963
5	31.00042	0.029282	0.007369	-2.083368	-1.788855	-2.005234

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: LINV
Exogenous variables: C
Date: 08/07/20 Time: 03:50
Sample: 1990 2018
Included observations: 24

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-0.578622	NA	0.066785	0.131552	0.180637	0.144574
1	20.13747	37.97951*	0.012920*	-1.511456*	-1.413285*	-1.485411*
2	20.16111	0.041367	0.014029	-1.430093	-1.282836	-1.391025
3	21.60170	2.400972	0.013548	-1.466808	-1.270466	-1.414718
4	21.63798	0.057457	0.014725	-1.386499	-1.141071	-1.321387
5	21.75119	0.169804	0.015928	-1.312599	-1.018085	-1.234464

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: LURB
Exogenous variables: C
Date: 08/07/20 Time: 03:55
Sample: 1990 2018
Included observations: 24

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	26.80277	NA	0.006819	-2.150231	-2.101146	-2.137209
1	151.7989	229.1596	2.22e-07	-12.48324	-12.38507	-12.45720
2	179.3560	48.22495*	2.43e-08*	-14.69633*	-14.54908*	-14.65727*
3	179.3717	0.026073	2.64e-08	-14.61430	-14.41796	-14.56221
4	179.6348	0.416680	2.82e-08	-14.55290	-14.30747	-14.48779
5	179.6882	0.080073	3.06e-08	-14.47402	-14.17950	-14.39588

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: U
Exogenous variables: C
Date: 08/07/20 Time: 15:14
Sample: 1990 2018
Included observations: 24

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	72.50394	NA	0.000151	-5.958661	-5.909576	-5.945639
1	73.82148	2.415487	0.000147	-5.985123	-5.886952	-5.959078
2	78.27782	7.798605	0.000111	-6.273152	-6.125895*	-6.234085
3	78.29096	0.021893	0.000120	-6.190913	-5.994571	-6.138823
4	81.00794	4.301892*	0.000105*	-6.333995*	-6.088567	-6.268883*
5	81.13642	0.192715	0.000113	-6.261368	-5.966855	-6.183234

الملحق رقم (12) : اختبار جذر الوحدة للمتغيرات الاساسية لنموذج الدراسة وللبواقي.

Null Hypothesis: LGDP has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=1)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.953472	0.5993
Test critical values:	1% level	-4.339330	
	5% level	-3.587527	
	10% level	-3.229230	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LGDP)
Method: Least Squares
Date: 08/07/20 Time: 01:46
Sample (adjusted): 1992 2018
Included observations: 27 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LGDP(-1)	-0.172605	0.088358	-1.953472	0.0630
D(LGDP(-1))	0.449527	0.160496	2.800856	0.0102
C	1.544799	0.786328	1.964572	0.0617
@TREND("1990")	0.002953	0.001645	1.795406	0.0857

Null Hypothesis: LGDP has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=1)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-0.785481	0.8072
Test critical values:	1% level	-3.699871	
	5% level	-2.976263	
	10% level	-2.627420	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LGDP)
Method: Least Squares
Date: 08/07/20 Time: 01:48
Sample (adjusted): 1992 2018
Included observations: 27 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LGDP(-1)	-0.020310	0.025856	-0.785481	0.4399
D(LGDP(-1))	0.495854	0.165584	2.994579	0.0063
C	0.192765	0.236582	0.814791	0.4232

Null Hypothesis: LGDP has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=1)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		1.734134	0.9769
Test critical values:	1% level	-2.653401	
	5% level	-1.953858	
	10% level	-1.609571	

Null Hypothesis: D(LGDP) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=1)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.093671	0.1278
Test critical values:	1% level	-4.339330	
	5% level	-3.587527	
	10% level	-3.229230	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LGDP,2)
Method: Least Squares
Date: 08/07/20 Time: 01:50
Sample (adjusted): 1992 2018
Included observations: 27 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LGDP(-1))	-0.522796	0.168989	-3.093671	0.0050
C	0.008798	0.007916	1.111373	0.2774
@TREND("1990")	-0.000132	0.000487	-0.270194	0.7893

Null Hypothesis: D(LGDP) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=1)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.354818	0.0221
Test critical values:	1% level	-3.699871	
	5% level	-2.976263	
	10% level	-2.627420	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LGDP,2)
Method: Least Squares
Date: 08/07/20 Time: 01:51
Sample (adjusted): 1992 2018
Included observations: 27 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LGDP(-1))	-0.535244	0.159545	-3.354818	0.0025
C	0.006961	0.003979	1.749453	0.0925

Null Hypothesis: D(LGDP) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=1)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.772150	0.0074
Test critical values:	1% level	-2.653401	
	5% level	-1.953858	
	10% level	-1.609571	

Null Hypothesis: LBIR has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 3 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.785386	0.0040
Test critical values:	1% level	-4.374307	
	5% level	-3.603202	
	10% level	-3.238054	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LBIR)
Method: Least Squares
Date: 08/07/20 Time: 03:19
Sample (adjusted): 1994 2018
Included observations: 25 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LBIR(-1)	-0.016170	0.003379	-4.785386	0.0001
D(LBIR(-1))	2.443775	0.108396	22.54497	0.0000
D(LBIR(-2))	-2.240276	0.189282	-11.83568	0.0000
D(LBIR(-3))	0.785627	0.093688	8.385560	0.0000
C	0.052195	0.010715	4.871137	0.0001
@TREND("1990")	-7.59E-05	2.96E-05	-2.567844	0.0188

Null Hypothesis: LBIR has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 3 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.946238	0.0060
Test critical values:	1% level	-3.724070	
	5% level	-2.986225	
	10% level	-2.632604	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LBIR)
Method: Least Squares
Date: 08/07/20 Time: 03:20
Sample (adjusted): 1994 2018
Included observations: 25 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LBIR(-1)	-0.014930	0.003783	-3.946238	0.0008
D(LBIR(-1))	2.377740	0.119120	19.96088	0.0000
D(LBIR(-2))	-2.084925	0.202890	-10.27614	0.0000
D(LBIR(-3))	0.680826	0.095398	7.136658	0.0000
C	0.046912	0.011896	3.943584	0.0008

Null Hypothesis: LBIR has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 4 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-0.652800	0.4238
Test critical values:	1% level	-2.664853	
	5% level	-1.955681	
	10% level	-1.608793	

Null Hypothesis: D(LBIR) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 3 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.271602	0.8706
Test critical values:	1% level	-4.394309	
	5% level	-3.612199	
	10% level	-3.243079	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LBIR,2)
Method: Least Squares
Date: 08/07/20 Time: 03:22
Sample (adjusted): 1995 2018
Included observations: 24 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LBIR(-1))	-0.015859	0.012471	-1.271602	0.2197
D(LBIR(-1),2)	2.050326	0.204256	10.03803	0.0000
D(LBIR(-2),2)	-1.541462	0.373390	-4.128290	0.0006
D(LBIR(-3),2)	0.440965	0.215276	2.048366	0.0554
C	0.000323	0.000900	0.358594	0.7241
@TREND("1990")	-2.29E-05	4.72E-05	-0.485284	0.6333

Null Hypothesis: D(LBIR) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 3 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.617203	0.1034
Test critical values:	1% level	-3.737853	
	5% level	-2.991878	
	10% level	-2.635542	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LBIR,2)
Method: Least Squares
Date: 08/07/20 Time: 03:22
Sample (adjusted): 1995 2018
Included observations: 24 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LBIR(-1))	-0.020503	0.007834	-2.617203	0.0170
D(LBIR(-1),2)	2.080209	0.190794	10.90289	0.0000
D(LBIR(-2),2)	-1.607682	0.340498	-4.721567	0.0001
D(LBIR(-3),2)	0.494052	0.181642	2.719920	0.0136
C	-0.000106	0.000168	-0.630535	0.5359

Null Hypothesis: D(LBIR) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 3 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.593183	0.0119
Test critical values:	1% level	-2.664853	
	5% level	-1.955681	
	10% level	-1.608793	

Null Hypothesis: LDEA has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 2 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-6.035834	0.0002
Test critical values:	1% level	-4.356068	
	5% level	-3.595026	
	10% level	-3.233456	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LDEA)
Method: Least Squares
Date: 08/07/20 Time: 03:26
Sample (adjusted): 1993 2018
Included observations: 26 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LDEA(-1)	-0.012524	0.002075	-6.035834	0.0000
D(LDEA(-1))	1.578372	0.077515	20.36206	0.0000
D(LDEA(-2))	-0.675755	0.084867	-7.962497	0.0000
C	0.019099	0.003789	5.041023	0.0001
@TREND("1990")	1.13E-05	4.14E-05	0.272131	0.7882

Null Hypothesis: LDEA has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 2 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-7.368694	0.0000
Test critical values:	1% level	-3.711457	
	5% level	-2.981038	
	10% level	-2.629906	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LDEA)
Method: Least Squares
Date: 08/07/20 Time: 03:27
Sample (adjusted): 1993 2018
Included observations: 26 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LDEA(-1)	-0.012816	0.001739	-7.368694	0.0000
D(LDEA(-1))	1.567217	0.064391	24.33921	0.0000
D(LDEA(-2))	-0.659152	0.057736	-11.41661	0.0000
C	0.019808	0.002692	7.358854	0.0000

Null Hypothesis: LDEA has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 3 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		0.036703	0.6852
Test critical values:	1% level	-2.660720	
	5% level	-1.955020	
	10% level	-1.609070	

Null Hypothesis: D(LDEA) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.605300	0.2810
Test critical values:	1% level	-4.356068	
	5% level	-3.595026	
	10% level	-3.233456	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LDEA,2)
Method: Least Squares
Date: 08/07/20 Time: 03:29
Sample (adjusted): 1993 2018
Included observations: 26 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LDEA(-1))	-0.100627	0.038624	-2.605300	0.0162
D(LDEA(-1),2)	0.971957	0.111872	8.688118	0.0000
C	-0.003230	0.001322	-2.443579	0.0230
@TREND("1990")	0.000140	5.72E-05	2.448866	0.0228

Null Hypothesis: D(LDEA) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 2 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.675439	0.4309
Test critical values:	1% level	-3.724070	
	5% level	-2.986225	
	10% level	-2.632604	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LDEA,2)
Method: Least Squares
Date: 08/07/20 Time: 03:32
Sample (adjusted): 1994 2018
Included observations: 25 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LDEA(-1))	-0.014783	0.008824	-1.675439	0.1087
D(LDEA(-1),2)	1.278268	0.158520	8.063765	0.0000
D(LDEA(-2),2)	-0.433383	0.151156	-2.867124	0.0092
C	1.34E-05	0.000137	0.098042	0.9228

Null Hypothesis: D(LDEA) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 2 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.976298	0.0478
Test critical values:	1% level	-2.660720	
	5% level	-1.955020	
	10% level	-1.609070	

Null Hypothesis: LPOP has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 5 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.131619	0.0181
Test critical values:	1% level	-4.416345	
	5% level	-3.622033	
	10% level	-3.248592	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LPOP)
Method: Least Squares
Date: 08/07/20 Time: 03:35
Sample (adjusted): 1996 2018
Included observations: 23 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LPOP(-1)	-0.086120	0.020844	-4.131619	0.0009
D(LPOP(-1))	1.873172	0.250473	7.478541	0.0000
D(LPOP(-2))	-2.302071	0.526879	-4.369260	0.0005
D(LPOP(-3))	2.108294	0.637906	3.305021	0.0048
D(LPOP(-4))	-1.287758	0.517570	-2.488087	0.0251
D(LPOP(-5))	0.635163	0.246627	2.575403	0.0211
C	1.467204	0.354830	4.134951	0.0009
@TREND("1990")	0.001522	0.000369	4.120710	0.0009

Null Hypothesis: LPOP has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 4 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.151344	0.6778
Test critical values:	1% level	-3.737853	
	5% level	-2.991878	
	10% level	-2.635542	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LPOP)
Method: Least Squares
Date: 08/07/20 Time: 03:36
Sample (adjusted): 1995 2018
Included observations: 24 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LPOP(-1)	-0.000234	0.000204	-1.151344	0.2647
D(LPOP(-1))	2.588060	0.167564	15.44520	0.0000
D(LPOP(-2))	-3.098517	0.394958	-7.845175	0.0000
D(LPOP(-3))	2.241840	0.380170	5.896933	0.0000
D(LPOP(-4))	-0.789677	0.147420	-5.356641	0.0000
C	0.005096	0.003452	1.476283	0.1571

Null Hypothesis: LPOP has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 4 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		5.948927	1.0000
Test critical values:	1% level	-2.664853	
	5% level	-1.955681	
	10% level	-1.608793	

Null Hypothesis: D(LPOP) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 5 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.076425	0.0210
Test critical values:	1% level	-4.440739	
	5% level	-3.632896	
	10% level	-3.254671	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LPOP,2)
Method: Least Squares
Date: 08/07/20 Time: 03:37
Sample (adjusted): 1997 2018
Included observations: 22 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LPOP(-1))	-0.099400	0.024384	-4.076425	0.0011
D(LPOP(-1),2)	1.532641	0.224573	6.824676	0.0000
D(LPOP(-2),2)	-1.676923	0.417987	-4.011902	0.0013
D(LPOP(-3),2)	1.521238	0.499606	3.044872	0.0087
D(LPOP(-4),2)	-0.904489	0.433163	-2.088102	0.0555
D(LPOP(-5),2)	0.584133	0.234156	2.494634	0.0257
C	0.001879	0.000421	4.462199	0.0005
@TREND("1990")	-6.50E-06	4.55E-06	-1.427470	0.1754

Null Hypothesis: D(LPOP) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 5 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.350493	0.0027
Test critical values:	1% level	-3.769597	
	5% level	-3.004861	
	10% level	-2.642242	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LPOP,2)
Method: Least Squares
Date: 08/07/20 Time: 03:38
Sample (adjusted): 1997 2018
Included observations: 22 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LPOP(-1))	-0.107026	0.024601	-4.350493	0.0006
D(LPOP(-1),2)	1.526852	0.232173	6.576341	0.0000
D(LPOP(-2),2)	-1.711496	0.431477	-3.966599	0.0012
D(LPOP(-3),2)	1.554674	0.516030	3.012758	0.0087
D(LPOP(-4),2)	-0.928231	0.447565	-2.073957	0.0557
D(LPOP(-5),2)	0.584827	0.242119	2.415452	0.0289
C	0.001890	0.000435	4.343625	0.0006

Null Hypothesis: D(LPOP) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 4 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-0.369276	0.5403
Test critical values:	1% level	-2.669359	
	5% level	-1.956406	
	10% level	-1.608495	

Null Hypothesis: LGOV has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=2)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.129577	0.5072
Test critical values:	1% level	-4.339330	
	5% level	-3.587527	
	10% level	-3.229230	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LGOV)
Method: Least Squares
Date: 08/07/20 Time: 03:40
Sample (adjusted): 1992 2018
Included observations: 27 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LGOV(-1)	-0.229929	0.107969	-2.129577	0.0441
D(LGOV(-1))	0.427224	0.191447	2.231549	0.0357
C	0.630182	0.291401	2.162597	0.0412
@TREND("1990")	0.000894	0.002397	0.373047	0.7125

Null Hypothesis: LGOV has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=2)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.160782	0.2242
Test critical values:	1% level	-3.699871	
	5% level	-2.976263	
	10% level	-2.627420	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LGOV)
Method: Least Squares
Date: 08/07/20 Time: 03:41
Sample (adjusted): 1992 2018
Included observations: 27 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LGOV(-1)	-0.217050	0.100450	-2.160782	0.0409
D(LGOV(-1))	0.428220	0.187964	2.278197	0.0319
C	0.607717	0.279950	2.170804	0.0401

Null Hypothesis: LGOV has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=2)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		0.088682	0.7025
Test critical values:	1% level	-2.653401	
	5% level	-1.953858	
	10% level	-1.609571	

Null Hypothesis: D(LGOV) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=2)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.489290	0.0608
Test critical values:	1% level	-4.339330	
	5% level	-3.587527	
	10% level	-3.229230	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LGOV,2)
Method: Least Squares
Date: 08/07/20 Time: 03:42
Sample (adjusted): 1992 2018
Included observations: 27 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LGOV(-1))	-0.686913	0.196863	-3.489290	0.0019
C	0.014985	0.040948	0.365960	0.7176
@TREND("1990")	-0.000738	0.002433	-0.303350	0.7642

Null Hypothesis: D(LGOV) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=2)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.613021	0.0122
Test critical values:	1% level	-3.699871	
	5% level	-2.976263	
	10% level	-2.627420	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LGOV,2)
Method: Least Squares
Date: 08/07/20 Time: 03:43
Sample (adjusted): 1992 2018
Included observations: 27 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LGOV(-1))	-0.693705	0.192001	-3.613021	0.0013
C	0.003961	0.018525	0.213844	0.8324

Null Hypothesis: D(LGOV) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=2)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.674952	0.0007
Test critical values:	1% level	-2.653401	
	5% level	-1.953858	
	10% level	-1.609571	

Null Hypothesis: LOPEN has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=1)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.377441	0.8455
Test critical values:	1% level	-4.323979	
	5% level	-3.580623	
	10% level	-3.225334	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LOPEN)
Method: Least Squares
Date: 08/07/20 Time: 03:46
Sample (adjusted): 1991 2018
Included observations: 28 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LOPEN(-1)	-0.172197	0.125012	-1.377441	0.1806
C	0.704714	0.489556	1.439496	0.1624
@TREND("1990")	0.000290	0.002308	0.125636	0.9010

Null Hypothesis: LOPEN has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=1)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.715621	0.4128
Test critical values:	1% level	-3.689194	
	5% level	-2.971853	
	10% level	-2.625121	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LOPEN)
Method: Least Squares
Date: 08/07/20 Time: 03:47
Sample (adjusted): 1991 2018
Included observations: 28 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LOPEN(-1)	-0.162194	0.094540	-1.715621	0.0981
C	0.668114	0.385925	1.731201	0.0953

Null Hypothesis: LOPEN has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=1)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		0.380995	0.7874
Test critical values:	1% level	-2.650145	
	5% level	-1.953381	
	10% level	-1.609798	

Null Hypothesis: D(LOPEN) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=1)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.194564	0.0015
Test critical values:	1% level	-4.356068	
	5% level	-3.595026	
	10% level	-3.233456	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LOPEN,2)
Method: Least Squares
Date: 08/07/20 Time: 03:48
Sample (adjusted): 1993 2018
Included observations: 26 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LOPEN(-1))	-1.381540	0.265959	-5.194564	0.0000
D(LOPEN(-1),2)	0.416441	0.186615	2.231558	0.0362
C	0.055339	0.034126	1.621632	0.1191
@TREND("1990")	-0.003018	0.001979	-1.524767	0.1416

Null Hypothesis: D(LOPEN) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=1)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.829508	0.0007
Test critical values:	1% level	-3.711457	
	5% level	-2.981038	
	10% level	-2.629906	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LOPEN,2)
Method: Least Squares
Date: 08/07/20 Time: 03:48
Sample (adjusted): 1993 2018
Included observations: 26 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LOPEN(-1))	-1.269684	0.262901	-4.829508	0.0001
D(LOPEN(-1),2)	0.351767	0.186891	1.882200	0.0725
C	0.008091	0.014701	0.550359	0.5874

Null Hypothesis: D(LOPEN) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=1)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.874243	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.656915	
	5% level	-1.954414	
	10% level	-1.609329	

Null Hypothesis: LINV has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=1)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.269878	0.4355
Test critical values:	1% level	-4.323979	
	5% level	-3.580623	
	10% level	-3.225334	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LINV)
Method: Least Squares
Date: 08/07/20 Time: 03:51
Sample (adjusted): 1991 2018
Included observations: 28 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LINV(-1)	-0.312867	0.137834	-2.269878	0.0321
C	0.994793	0.439880	2.261509	0.0327
@TREND("1990")	0.008434	0.003898	2.163449	0.0403

Null Hypothesis: LINV has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=1)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-0.820073	0.7978
Test critical values:	1% level	-3.689194	
	5% level	-2.971853	
	10% level	-2.625121	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LINV)
Method: Least Squares
Date: 08/07/20 Time: 03:51
Sample (adjusted): 1991 2018
Included observations: 28 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LINV(-1)	-0.070173	0.085569	-0.820073	0.4196
C	0.264387	0.301278	0.877552	0.3882

Null Hypothesis: LINV has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=1)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		0.861011	0.8903
Test critical values:	1% level	-2.650145	
	5% level	-1.953381	
	10% level	-1.609798	

Null Hypothesis: D(LINV) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=1)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.216752	0.0014
Test critical values:	1% level	-4.356068	
	5% level	-3.595026	
	10% level	-3.233456	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LINV,2)
Method: Least Squares
Date: 08/07/20 Time: 03:52
Sample (adjusted): 1993 2018
Included observations: 26 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LINV(-1))	-1.475242	0.282789	-5.216752	0.0000
D(LINV(-1),2)	0.425308	0.193574	2.197138	0.0388
C	-0.022729	0.045520	-0.499329	0.6225
@TREND("1990")	0.003182	0.002723	1.168451	0.2551

Null Hypothesis: D(LINV) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=1)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.051891	0.0004
Test critical values:	1% level	-3.711457	
	5% level	-2.981038	
	10% level	-2.629906	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LINV,2)
Method: Least Squares
Date: 08/07/20 Time: 03:53
Sample (adjusted): 1993 2018
Included observations: 26 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LINV(-1))	-1.384259	0.274008	-5.051891	0.0000
D(LINV(-1),2)	0.381072	0.191337	1.991628	0.0584
C	0.024868	0.020474	1.214616	0.2368

Null Hypothesis: D(LINV) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=1)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.122713	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.653401	
	5% level	-1.953858	
	10% level	-1.609571	

Null Hypothesis: LURB has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=2)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		1.885243	1.0000
Test critical values:	1% level	-4.339330	
	5% level	-3.587527	
	10% level	-3.229230	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LURB)
Method: Least Squares
Date: 08/07/20 Time: 03:56
Sample (adjusted): 1992 2018
Included observations: 27 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LURB(-1)	0.015516	0.008230	1.885243	0.0721
D(LURB(-1))	0.641150	0.173418	3.697134	0.0012
C	-0.055876	0.030158	-1.852751	0.0768
@TREND("1990")	-0.000283	0.000139	-2.038078	0.0532

Null Hypothesis: LURB has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=2)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-0.838702	0.7917
Test critical values:	1% level	-3.699871	
	5% level	-2.976263	
	10% level	-2.627420	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LURB)
Method: Least Squares
Date: 08/07/20 Time: 03:56
Sample (adjusted): 1992 2018
Included observations: 27 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LURB(-1)	-0.001077	0.001284	-0.838702	0.4099
D(LURB(-1))	0.974851	0.060782	16.03859	0.0000
C	0.004496	0.006023	0.746522	0.4626

Null Hypothesis: LURB has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=2)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.280049	0.0020
Test critical values:	1% level	-2.653401	
	5% level	-1.953858	
	10% level	-1.609571	

Null Hypothesis: D(LURB) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=2)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-0.817502	0.9513
Test critical values:	1% level	-4.339330	
	5% level	-3.587527	
	10% level	-3.229230	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LURB,2)
Method: Least Squares
Date: 08/07/20 Time: 03:58
Sample (adjusted): 1992 2018
Included observations: 27 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LURB(-1))	-0.068876	0.084252	-0.817502	0.4217
C	0.000930	0.001331	0.698431	0.4916
@TREND("1990")	-2.41E-05	2.14E-05	-1.123054	0.2725

Null Hypothesis: D(LURB) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=2)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		1.748360	0.9994
Test critical values:	1% level	-3.699871	
	5% level	-2.976263	
	10% level	-2.627420	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LURB,2)
Method: Least Squares
Date: 08/07/20 Time: 03:58
Sample (adjusted): 1992 2018
Included observations: 27 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LURB(-1))	0.024445	0.013982	1.748360	0.0927
C	-0.000553	0.000170	-3.247645	0.0033

Null Hypothesis: D(LURB) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=2)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-7.649963	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.653401	
	5% level	-1.953858	
	10% level	-1.609571	

Null Hypothesis: U has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.041808	0.0020
Test critical values:	1% level	-4.339330	
	5% level	-3.587527	
	10% level	-3.229230	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(U)
Method: Least Squares
Date: 08/07/20 Time: 15:15
Sample (adjusted): 1992 2018
Included observations: 27 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
U(-1)	-1.121713	0.222482	-5.041808	0.0000
D(U(-1))	0.504900	0.182450	2.767336	0.0110
C	0.000578	0.004717	0.122501	0.9036
@TREND("1990")	-2.99E-05	0.000279	-0.106875	0.9158

Null Hypothesis: U has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.163282	0.0003
Test critical values:	1% level	-3.699871	
	5% level	-2.976263	
	10% level	-2.627420	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(U)
Method: Least Squares
Date: 08/07/20 Time: 15:16
Sample (adjusted): 1992 2018
Included observations: 27 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
U(-1)	-1.123051	0.217507	-5.163282	0.0000
D(U(-1))	0.505388	0.178597	2.829765	0.0093
C	0.000130	0.002128	0.061279	0.9516

Null Hypothesis: U has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.269579	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.653401	
	5% level	-1.953858	
	10% level	-1.609571	

الملحق رقم (13): اختبار التكامل المشترك

Date: 08/07/20 Time: 15:10
Sample (adjusted): 1992 2018
Included observations: 27 after adjustments
Trend assumption: Linear deterministic trend
Series: LGDP LBIR LDEA LPOP LURB LGOV LINV LOPEN
Lags interval (in first differences): 1 to 1

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.999376	644.7044	159.5297	0.0000
At most 1 *	0.995332	445.4824	125.6154	0.0001
At most 2 *	0.978115	300.5740	95.75366	0.0000
At most 3 *	0.911283	197.3814	69.81889	0.0000
At most 4 *	0.899076	131.9793	47.85613	0.0000
At most 5 *	0.775790	70.05781	29.79707	0.0000
At most 6 *	0.659173	29.68821	15.49471	0.0002
At most 7	0.022918	0.625974	3.841466	0.4288

الملحق رقم (14) :معادلة الإنحدار طويلة المدى.

Dependent Variable: LGDP
Method: Least Squares
Date: 08/07/20 Time: 15:18
Sample: 1990 2018
Included observations: 29

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LBIR	-0.426856	0.107831	-3.958581	0.0007
LDEA	3.496306	0.475030	7.360176	0.0000
LPOP	-5.203906	0.549073	-9.477614	0.0000
LURB	11.19599	1.069417	10.46925	0.0000
LGOV	-0.170532	0.027023	-6.310606	0.0000
LINV	0.055598	0.033511	1.659128	0.1120
LOPEN	-0.149442	0.058721	-2.544970	0.0188
C	49.56925	4.979480	9.954703	0.0000

R-squared	0.993038	Mean dependent var	9.167924
Adjusted R-squared	0.990717	S.D. dependent var	0.146578
S.E. of regression	0.014122	Akaike info criterion	-5.453151
Sum squared resid	0.004188	Schwarz criterion	-5.075966
Log likelihood	87.07070	Hannan-Quinn criter.	-5.335022
F-statistic	427.9009	Durbin-Watson stat	1.487178
Prob(F-statistic)	0.000000		

الملحق رقم (15) : معادلة الانحدار قصيرة الأجل.

Vector Error Correction Estimates
Date: 08/07/20 Time: 16:33
Sample (adjusted): 1992 2018
Included observations: 27 after adjustments
Standard errors in ( ) & t-statistics in [ ]

Cointegrating Eq:	CointEq1
LGDP(-1)	1.000000
LBIR(-1)	31.63435 (0.50613) [62.5023]
LDEA(-1)	-38.50653 (3.20548) [-12.0127]
LPOP(-1)	83.71210 (1.97884) [42.3035]
LURB(-1)	-126.7108 (3.20152) [-39.5783]
LGOV(-1)	-0.028473 (0.06235) [-0.45667]
LINV(-1)	0.201601 (0.06216)

	[3.24321]						
LOPEN(-1)	-0.102524						
	(0.07378)						
	[-1.38955]						
C	-972.3851						
Error Correction:	D(LGDP)	D(LBIR)	D(LDEA)	D(LPOP)	D(LURB)	D(LGOV)	D(LINV)
CointEq1	-0.010247	-0.007735	-0.000207	-0.000108	7.77E-05	0.002918	-0.096812
	(0.00856)	(0.00027)	(0.00033)	(9.2E-05)	(6.4E-05)	(0.05959)	(0.06052)
	[-1.19675]	[-28.5952]	[-0.63374]	[-1.17974]	[1.21924]	[0.04897]	[-1.59975]
D(LGDP(-1))	-0.065419	0.008144	-0.010794	0.001420	0.000823	-0.250627	-2.788152
	(0.21004)	(0.00663)	(0.00803)	(0.00225)	(0.00156)	(1.46163)	(1.48447)
	[-0.31146]	[1.22743]	[-1.34451]	[0.63034]	[0.52675]	[-0.17147]	[-1.87821]
D(LBIR(-1))	-0.207027	0.923695	0.051190	0.017039	-0.002127	0.548620	0.967455
	(0.26961)	(0.00852)	(0.01030)	(0.00289)	(0.00201)	(1.87618)	(1.90549)
	[-0.76788]	[108.456]	[4.96756]	[5.89250]	[-1.06035]	[0.29241]	[0.50772]
D(LDEA(-1))	-0.078522	0.037144	0.780789	0.035390	-0.001972	8.413416	-2.095297
	(1.89955)	(0.06000)	(0.07260)	(0.02037)	(0.01413)	(13.2187)	(13.4252)
	[-0.04134]	[0.61902]	[10.7542]	[1.73709]	[-0.13952]	[0.63648]	[-0.15607]
D(LPOP(-1))	4.252976	5.310233	0.110104	1.071802	-0.085593	5.588613	71.47797
	(8.04515)	(0.25414)	(0.30750)	(0.08629)	(0.05986)	(55.9851)	(56.8599)
	[0.52864]	[20.8950]	[0.35807]	[12.4213]	[-1.42993]	[0.09982]	[1.25709]
D(LURB(-1))	-11.69694	-4.755768	-0.416285	0.001297	1.061340	53.69457	-88.01266
	(8.97406)	(0.28348)	(0.34300)	(0.09625)	(0.06677)	(62.4492)	(63.4250)
	[-1.30342]	[-16.7762]	[-1.21366]	[0.01347]	[15.8956]	[0.85981]	[-1.38766]
D(LGOV(-1))	0.064610	0.000690	0.000185	-0.000107	-0.000593	0.161373	0.258305
	(0.05322)	(0.00168)	(0.00203)	(0.00057)	(0.00040)	(0.37035)	(0.37613)
	[1.21403]	[0.41018]	[0.09108]	[-0.18685]	[-1.49757]	[0.43574]	[0.68674]
D(LINV(-1))	0.047585	-0.000735	0.000243	-3.18E-05	0.000686	-0.172518	-0.216083
	(0.03268)	(0.00103)	(0.00125)	(0.00035)	(0.00024)	(0.22738)	(0.23094)
	[1.45629]	[-0.71246]	[0.19443]	[-0.09072]	[2.82063]	[-0.75871]	[-0.93568]
D(LOPEN(-1))	0.093575	0.003615	-0.000775	-0.000207	-0.001115	-0.070691	0.075315
	(0.05582)	(0.00176)	(0.00213)	(0.00060)	(0.00042)	(0.38845)	(0.39452)
	[1.67632]	[2.04999]	[-0.36323]	[-0.34639]	[-2.68398]	[-0.18198]	[0.19090]
C	0.074003	-0.035813	0.002477	-0.000935	0.000454	-0.641392	-0.162842
	(0.10873)	(0.00343)	(0.00416)	(0.00117)	(0.00081)	(0.75665)	(0.76848)
	[0.68059]	[-10.4266]	[0.59600]	[-0.80216]	[0.56155]	[-0.84767]	[-0.21190]
R-squared	0.686611	0.999882	0.998159	0.998443	0.998205	0.307967	0.345538
Adj. R-squared	0.520699	0.999820	0.997184	0.997619	0.997254	-0.058404	-0.000943
Sum sq. resids	0.003630	3.62E-06	5.30E-06	4.18E-07	2.01E-07	0.175772	0.181308
S.E. equation	0.014612	0.000462	0.000558	0.000157	0.000109	0.101683	0.103272
F-statistic	4.138401	16007.51	1024.149	1211.297	1050.234	0.840587	0.997280
Log likelihood	82.03353	175.3170	170.1714	204.4822	214.3565	29.65312	29.23450
Akaike AIC	-5.335817	-12.24570	-11.86454	-14.40609	-15.13752	-1.455787	-1.424778
Schwarz SC	-4.855878	-11.76576	-11.38461	-13.92615	-14.65758	-0.975847	-0.944838
Mean dependent	0.012024	-0.008775	-0.009134	0.017397	0.011760	0.006016	0.014509
S.D. dependent	0.021106	0.034361	0.010525	0.003212	0.002075	0.098838	0.103224
Determinant resid covariance (dof adj.)	3.68E-42						
Determinant resid covariance	9.09E-44						

Log likelihood	1031.444
Akaike information criterion	-69.88475
Schwarz criterion	-65.66128

الملحق رقم (16) : نتائج اختبارات السببية.

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 08/19/20 Time: 21:57
Sample: 1990 2018
Lags: 1

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
LURB does not Granger Cause LGDP	28	16.7835	0.0004
LGDP does not Granger Cause LURB		1.32241	0.2610

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 08/19/20 Time: 22:14
Sample: 1990 2018
Lags: 2

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
LURB does not Granger Cause LGDP	27	6.64408	0.0055
LGDP does not Granger Cause LURB		2.70060	0.0894

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 08/19/20 Time: 22:15
Sample: 1990 2018
Lags: 3

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
LURB does not Granger Cause LGDP	26	7.51594	0.0016
LGDP does not Granger Cause LURB		1.56370	0.2310

الملحق رقم (17): فترة ابطاء متغيرات النموذج

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: LGDP LDEA LBIR LGOV LINV LOPEN LPOP LURB
Exogenous variables: C
Date: 09/25/20 Time: 20:54
Sample: 1990 2018
Included observations: 28

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	415.9589	NA	3.05e-23	-29.13992	-28.75929	-29.02356
1	988.0288	776.3806*	6.40e-39*	-65.43063*	-62.00496*	-64.38337*

الملخص

الملخص :

ظاهريا تبدو التنمية الاقتصادية موضوعا اقتصاديا بحتا، لكن في الواقع هي أعمق من ذلك بكثير، فلطالما شكلت لغزا محيرا للكثير من المفكرين في مجالات عدة، وحتى الاقتصاديون أنفسهم اصطدموا بهذا الواقع فقد واجهوا صعوبة كبيرة وهم بصدد اعطاء وصفة صحيحة لها، وعليه فضل بعضهم الاهتمام بالظواهر الاقتصادية الكلية بينما ركز آخرون على العوامل الثقافية والمؤسساتية، في حين اختار قسم آخر تسليط الضوء على البعد الجغرافي للتنمية الذي يتجلى في تأثيرات التحضر على هذه العملية.

وقد حاولنا في هذه الأطروحة التوسع أكثر في آخر طرح من خلال فحص العلاقة بين التحضر والتنمية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 1990-2018، معتمدين في الدراسة القياسية على معدلات التحضر كوكيل عن ظاهرة التحضر وعلى نصيب الفرد من الدخل الاجمالي الحقيقي للتعبير كميا عن التنمية الاقتصادية، وبعد إجراء الاختبارات القياسية اللازمة توصلنا إلى قبول التحضر كمحدد رئيسي للتنمية في الجزائر ، فمعامله قد كان إيجابيا وذو دلالة إحصائية.

الكلمات المفتاحية: التحضر ، التنمية الاقتصادية ، الجزائر.

Résumé :

Le développement économique semble être un sujet purement économique, tandis qu'en réalité il est bien plus profond. En effet, l'économie de développement a intrigué les économistes vu qu'elle englobe plusieurs domaines. Certains économistes se sont intéressés aux phénomènes macroéconomiques tandis que d'autres se sont intéressés aux aspects culturels et institutionnels et certains se sont intéressés à la dimension géographique du développement qui se concrétise dans les effets de l'urbanisation sur le développement.

Nous avons essayé d'analyser la relation entre l'urbanisation et le développement économique en Algérie durant la période 1990-201. En se basant sur une modélisation économétrique, nous avons utilisé les taux d'urbanisation et en mesurant le développement économique par le PIB par tête. Les résultats ont montré que le taux de l'urbanisation est positif et significatif et donc il est considéré comme 'uns des principaux facteurs du développement en Algérie.

Mots clés: urbanisation, développement économique, Algérie.

Abstract :

Economic development seems to be a purely economic subject, while in reality it is much deeper. Indeed, development economic has intrigued economists as it encompasses several areas. Some economists have been interested in macroeconomic phenomena while others have been interested in cultural and institutional aspects and some have been interested in the geographic dimension of development which is reflected in the effects of urbanization on development.

We tried to analyze the relationship between urbanization and economic development in Algeria during the period 1990-2019. Based on econometric modeling, we used urbanization rates and measuring economic development by GDP per capita. The results showed that the rate of urbanization is positive and significant and therefore it is considered to be one of the main factors of development in Algeria.

Key words: urbanization, economic development, Algeria.